د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثاني



ss

د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصرى الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثانى

الديمقراطية والأحزاب

الصحافة والرقابة . وادى النيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٣

SS

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

الجزء الثانى

SS

الباب السابع

الديمقراطية والأحزاب

الديمقراطية والأحزاب ـ ١

مجلس المشورة

منذ « البولا » وهو برلمان الاسكندرية فى العصر اليونانى الرومانى ، كان البرلمان الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة فى ١٧٩٨ باسم « الديوان العمومى » ثم « الديوان العام » أول برلمان أو مجلس نيابى (عرفته مصر عبر تاريخها الوسيط والحديث) .

وقد انتهت هذه التجربة الديمقراطية بانتهاء الحملة الفرنسية فى ١٨٠١ ، وعادت اداريا الى فوضى العصر التركى ـ المملوكى ، حتى تولى محمد على فى ١٨٠٥ وقضى صدر عهده فى مقاومة المماليك والترك والانجليز الى أن استتب له الحكم نهائيا بعد مذبحة القلعة فى أول مارس ١٨١١ . وعندئذ بدأ يضع نظام الحكم فى مصر اداريا وفنيا وماليا بما يمكنه من السيطرة والاستقرار لتنفيذ مشروعاته الكثيرة الخطيرة .

وكان هذا التنظيم الادارى والفنى والمالى هو نواة الحكومة المصرية بالمعنى الحديث .

ألف محمد على باشا فى قمة الجهاز الحكومى « الديوان العالى » ، وهو مجلس الوزراء ، وكان يجتمع بالقلعة تحت رئاسة وكيل الباشا أو نائبه الذى يحمل لقب كتخدا بك أو كتخدا باشا بحسب الحالة ، وكان رئيس وزراء مصر فى عهد محمد على هو لاظ أوغلى .

وكان « الديوان العالى » أو مجلس الوزراء يسمى أيضا « ديوان الخديو » وفى مرحلة ما يسمى « ديوان المعاونة » . وكان مجلس الوزراء أو الديوان العالى يتفرع الى جملة وزارات أو « دواوين » متخصصة هى « ديوان الجهادية » (الحربية) و« وديوان البحرية » و« ديوان التجارة » و« ديوان الخارجية » و« ديوان المدارس » و« ديوان المبانى » و« ديوان الاشغال » . فكأن مجلس الوزراء فى عهد محمد على كان يضم سبع وزارات هى وزارات الحربية والبحرية والتجارة والخارجية والتعليم والتشييد والأشغال . وكانت هذه الوزارات تمثل السلطة التنفيذية فى مصر .

ومن العبث أن نحاول تصوير محمد على فى صورة الحاكم الديمقراطى فقد كان نموذجا رائعا للحاكم الاوتوقراطى أو المطلق الذى اجتمعت فى يده كل السلطات . ولكنه فى مرحلة ما من حكمه بعد انتصاره على الوهابيين وفتحه السودان رأى أن يشرك معه الشعب المصرى بصورة ما فى حكم البلاد ، والارجح أنه بدأ يفعل ذلك عندما كان يعد العدة للمواجهة الكبرى مع تركيا تمهيدا للاستقلال عنها رسميا حتى يحمى ظهره « بارادة الشعب المصرى » ، كما سبق أن فعل قبل ١٨٠٥ حين استمال واجهة من علماء الأزهر ممثلى الشعب المصرى ، بقيادة السيد عمر مكرم للضغط على الباب العالى حتى يستصدر منه فرمان تعيينه واليا على مصر وبذلك يكتسب « الشرعية » . ثم سرعان ما اختلف محمد على مع علماء الأزهر ووجدهم كالشريك المخالف بعد تأميمه الأراضى الزراعية فى مصر ، ومصادرته الرزق الاحباسية (الاوقاف) التى كانوا ينعمون بخيراتها . وفى ١٨٢٩ الف محمد على برلمانا يسمى « مجلس المشورة » برئاسة ابراهيم باشا وكان يضم ١٥٦ عضوا منهم ٩٩ من أعيان البلاد و ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأمورى الاقاليم – وكان « مجلس المشورة » مجلسا استشاريا غير ملزم للسلطة التنفيذية وكانت مشورته لا تتعرض لسياسة الدولة وانما كانت مقصورة على مسائل الادارة والتعليم والاشغال العمومية والقضاء والعمالة كما كان ينظر فيما يقدم اليه من شكاوى وكان يجتمع مرة واحدة فى السنة لعدة جلسات كل مره ثم يرفض ، وقد انعقد « مجلس المشورة » لأول مرة فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ فى قصر ابراهيم باشا (القصر العالى) ومكانه شارع كورنيش النيل من جهة السفارة البريطانية . وقد ظل حتى ثورة ١٩٥٢ يسمى «شارع القصر العالى » .

ومن نشاط هذا البرلمان الذى يتكون ثلثاه من نواب الأمة وثلثه من صدور الدولة وكبار الموظفين نستطيع أن نستخلص أن فكرة محمد على من انشاء هذا المجلس التشريعى المختلط من ممثلى السلطة التنفيذية ومن نواب الأمة ، أن ممثلى السلطة التنفيذية كانوا يدخلون على المجلس سنويا بمشروعاتهم لدراستها والبت فيها قبل اقرارها من الحكومة أو محمد على ، فهو فى الواقع ليس سلطة تشريعية ولكن غرفة مشورة للسلطة التنفيذية تقيها من التعثر والارتجال . وقد ذكر لينان دى بلفون باشا كبير مهندسى محمد على فى كتابه عن المشروعات العامة فى عهد محمد على أنه عرض على « مجلس المشورة » مشروعه ببناء القناطر الخيرية فطالبه المجلس بتقديم ميزانية المشروع فقدم له ميزانية تقديرية ، ومن اعداد « الوقائع المصرية » نعرف أن مجلس المشورة قرر تنظيم السخرة فى عصره باستثناء عمال المصانع من السخرة وبحيث لا يقع

العبءكله على منطقة ريفية دون أخرى ، بل تتناوب القرى اسبوعيا العمل الاجبارى فى تطهير الترع واصلاح الجسور وبناء القناطر ، على أن تقتصر السخرة على شهور توت وبابه وكيهك وطوبه وأمشير وبرمهات وبؤونة وهى الشهور التى لا يشتغل فيها الفلاحون بالزراعة والحصاد وجنى القطن . وقد اتخذ هذا القرار بناء على اقتراح مأمور السنبلاوين كذلك قرر مجلس المشورة توحيد زى الموظفين المدنيين مع زى العسكريين بناء على اقتراح الدفتردار (مدير الشئون المالية) .

كذلك قرر مجلس المشورة جمع ١٠٠٠ غلام من الصبية المتشردين فى القاهرة لتدريبهم بالاجرة فى مصانع الحكومة وكذلك جمع الشحاذين الاصحاء لنفس الغرض ثم تشغيلهم بعد أن يتعلموا حرفة .

ومن قرارات « مجلس المشورة » الزام الموظفين ومشايخ البلاد (أى العمد كما كانوا يسمون أيام محمد على) المرتشين والنهابين برد (البراطيل) والمسلوبات مع توقيع العقوبات المشددة عليهم .

وقد كانت هذه القرارات أو على الأصح التوصيات ترفع الى مجلس الوزراء (الديوان العالى) لتنفيذها اذا رأت الوزارة ذلك . فمجلس المشورة اذن كان مجلسا لمناقشة مشروعات الحكومة وتقديم توصيات بشأنها ، وهو جزء لا يتجزأ من اختصاصات المجالس النيابية ولكن تنقصه أولا صفة الالزام ، واقتصار حق الاقتراح على ممثلى الحكومة وحظر مناقشة السياسة العامة وأمهات القوانين كما أن طريقة انتخاب « ممثلى الأمة » لم تكن واضحة .

وعلى كل فمن افضال عبد الرحمن الرافعى على تدوين تاريخ مصر الحديث انه عنى بايراد أسماء أعضاء هذه المجالس الشورية والمجالس التشريعية عبر القرن التاسع عشر . (وقد اعتمد الرافعى كثيرا على كتاب «مصر للمصريين» لسليم نقاش) ، وهو ما يمكننا إلى حد ما من بناء تصور للطبقة الحاكمة فى مصر فى عصرها الحديث وتتبع عنصر الاستمرار فيها إلى حد كبير ، وهذه قائمته الخاصة باعضاء «مجلس المشورة» فى عصر محمد على من أعيان البلاد الممثلين للأمة (عن «عصر محمد على» ص ٦١٠ ـ ٦١١) .

(الجيزة) الشيخ حسن ، الشيخ عبد الواحد .

(السنبلاوين) الشيخ اسماعيل ابو جاد ، الشيخ خضر . الشيخ عبد الرحيم سلامى ، الشيخ حسين سالم ، الشيخ احمد سعدى .

(ميت غمر) الشيخ رزق الله ، الشيخ الحاج شريف ، الشيخ محمد خليل ، الشيخ عبدالله هلال ، الشيخ حنفى شرف الدين ، الشيخ على غندور ، الشيخ الحاج منصور ، الشيخ همام حبيب ، الشيخ عيسى سالم ، الشيخ قاسم طه ، الشيخ محمد المغربى ، الشيخ سليمان حجاب ، الشيخ سليمان منصور .

(الفيوم) الشيخ نصر عثمان ، الشيخ محمد الشبكى

(زفتى) الشيخ محمد فتيح ، الشيخ على سالم

(اشمون جريس) الشيخ محمد عبيد

(ابو كبير) الشيخ ايوب عيسوى ، الشيخ عبد الغالب سالم ، الشيخ صالح ، الشيخ منصور ، الشيخ على المكاوى ، الشيخ مصطفى على .

(منوف) الشيخ ابراهيم شحاته

(شيبه شرقية) الشيخ حسن اباظة ، الشيخ غيث ، والشيخ بغدادى أباظة .

(مليج) الشيخ محمد ابو عامر ، الشيخ ابو عمارة

(ابيار) الشيخ خاجى سليمان ، الشيخ خاجى أحمد .

(غربية) الشيخ ابراهيم ابو دربالة ، الشيخ على ابو أحمد

(ههيا) الشيخ احمد دربية .

(قسم أول شرقية) الشيخ ابراهيم سالم ، الشيخ محمد خضر ، الشيخ محمد علبوه .

(المنيا) الشيخ فرج ، الشيخ عبد الهادى

(الفشن) الشيخ على شريعى ، الشيخ حبيب

(شرق اطفيح) الشيخ حسين ابو على ، الشيخ حماد .

(بنى سويف) الشيخ بكر بدر ، الشيخ محمد الخولى ، الشيخ عبد الرحمن ابو زيت .

(سمنود) الخواجة على .

(بشبيش) الشيخ ابو يوسف ، الشيخ احمد سرحان ، الشيخ حسن ابو زيت .

(نبروه) الشيخ على كرفوز ، الشيخ فوده ، الشيخ احمد ابو اسماعيل ، الشيخ غانم محمد ، الشيخ اسماعيل رضوان ، الشيخ محمد ابو على

(المحلة الكبرى) الشيخ حبيب جاويش ، الشيخ مطاوع دهلان ، الشيخ مصطفى ، الشيخ عيسوى خضر ، الشيخ على ابو عامر .

(الشباسات) الشيخ يونس ، الشيخ عبد الرحمن ، الشيخ شمس الدين ، الشيخ اسماعيل .

(كفر الشيخ) الشيخ محمد ابو صادر ، الشيخ عمر ، الشيخ ابراهيم سليمان .
(فوه) الشيخ يوسف رجب .
(طنطا) الشيخ أحمد المنشاوي ، الشيخ أحمد ربيع ، الشيخ على ابو عائد
(العزيز تيما) الشيخ موسى ، الشيخ محمد عبدالله ، الشيخ ابراهيم الشيخ ابو نصير .
(المحلة) الشيخ يوسف سماح ، الشيخ الخولى عبيد
(دمنهور) الشيخ دسوقى خيرالله
(الرحمانية) الشيخ محمد
(النجيلة) الشيخ مصطفى .
(كفر الزيات) الشيخ حسن سليمان .
(القليوبية) الشيخ محمد القاضى ، الشيخ خضر ، الشيخ محمد الشوارنى ، الشيخ جمعه منصور ، شيخ العرب أحمد حبيب .

ويلاحظ فى قائمة اعيان البلاد اقتصارها على تمثيل الوجه البحرى ومصر الوسطى ، فليس فيها ممثلون للشعب المصرى جنوب المنيا . كذلك يلاحظ فيها غزارة التمثيل فى بعض البلاد من دون بعضها الآخر ، فيت غمر وحدها كان بها ١٣ ممثلا والسنبلاوين ٨ ممثلين بينما بلاد كالمنيا لم يكن لها الا ممثلان وطنطا لم يكن لها الا ثلاثة ممثلين ، فهل كان المقاييس غزارة السكان أو نصاب الملكية ، أو الولاء للحاكم أو مزيجا من هذه الشروط . وعلى كل فلقب «الشيخ» فى هذه القائمة هو اختصار لوظيفة «شيخ البلد» أى «العمدة» بلغة عصر محمد على .

أما قائمة كبار رجال الدولة والموظفين فتضم عباس باشا (عباس الاول فيما بعد وحفيد محمد على) والسيد البكرى نقيب الاشراف والسيد السادات والشيخ الامير مفتى المالكية ، والشيخ محمد المهدى مفتى الحنفية الى جانب مدير المهمات والمصانع الحربية وعموم الفابريقات (المصانع) ومدير خزانة الحربية ، ومدير الترسانات ومدير الغلال ومدير مصانع الجلود ومدير مصانع المنسوجات ومدير المبانى الأميرية ومدير الركائب الأميرية ومدير مبيعات الحكومة وغيرهم . وقد كان معهم ثلاثة من الصحفيين هم عرفى افندى معاون جورنال المحروسه وسامى افندى محرر الوقائع المصرية وكاشف افندى باشكاتب الوقائع المصرية وكذلك الكتخدا (نائب الوالى) شريف بك (مأمور- مدير- أو محافظ) الصعيد الأعلى .

ss

ومحمد على خسرو بك مأمور (مدير أو محافظ) الجيزة والمنوفية والبحيرة وأحمد باشا (مأمور مصر الوسطى) ، والكتخدا والى جدة .

وأما قائمة كبار رجال الادارة فقد كانت تضم مأمور (أى مديرى أو محافظى) دمياط والجعفرية وزفتى والفيوم ونصفى البهنسا والجيزة ونصفى المنوفية ونصفى البحيرة ونصفى الشرقية والقليوبية والمنيا واسيوط ونبروه وطنطا وفوه وميت غمر والسنبلاوين ومنفلوط وشرق اطفيح ومحله دفنه ، وهم فى التقسيم الادارى أقل درجة من الكتخدات أو نواب الوالى .

وارجو مستقبلا ان أوضح اسماء أعيان البلاد الذين ظلت اسماء عائلاتهم ذات سطوة ونفوذ حتى ثورة ١٩٥٢ ، وكان لها دور فى الثورة العرابية سواء فى جانب الخديو توفيق أو فى جانب عرابى ، ثم فى ثورة ١٩١٩ ـ سواء فى جانب سعد زغلول أو فى جانب عدلى يكن ، وفيما بين هذه التواريخ من برلمانات . ورصد هذه الأسماء يساعدنا على تبين نشأة الاقطاع المصرى والارستقراطية المصرية وتطورها وموقفها من الحركة الوطنية ومن الحركة الديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث ، وأهم هذه الأسر هى عائلات اباظة فى الشرقية والشريعى فى المنيا والمنشاوى فى الغربية والشواربى فى الدقهلية . إلى جانب عائلات البكرى والسادات والأمير والمهدى وقد غلبت على تاريخها الصفة الدينية .

وتاريخها يرجع على الاقل الى عصر محمد على ، ومنها ما يرجع الى عصر الحملة الفرنسية ومنها ما كان ذا سطوة على الاقل فى أواخر القرن الثامن عشر عندما جاء بونابرت الى مصر .

هذا رصد لأسماء «أعيان الريف» المصرى الذين شاركوا فى الحياة العامة فى عصر محمد على عن طريق عضويتهم فى «مجلس المشورة» ، ولن تكتمل الصورة لنا إلا إذا قمنا بحصر «أعيان المدينة» الذين كان لهم شأن فى عصر محمد على سواء من طبقة التجار أو من طبقة المثقفين .

ويبدو أن طبقة كبار التجار قد ضمرت فى عصر محمد على نظرا لاحتكار الباشا لتجارة مصر الداخلية والخارجية أكثر فترة حكمه ، فلنركز على طبقة المثقفين ولاسيما التكنوقرطيين والمهنيين التى كان لها شأن كبير فى زمن محمد على بسبب اهتمامه ببناء العسكرية والصناعة والزراعة وانشاءات الهندسة المدنية فى مصر واهتمامه بالطب والطب البيطرى .

فقد كانت هذه الطبقة هي قوام البورجوازية المصرية في ذلك العصر وما تلاه ثم اندمجت كالعادة في مصر في الارستقراطية المصرية بالتوسع في إقتناء الأطيان. وربما كان أقصر طريق لحصر أعلام هذه الطبقة الذين أصبحت لهم سطوة عظيمة فيما تلا ذلك من اجيال حتى ١٩٥٢ وتكونت منهم الطبقة الحاكمة المصرية سواء في السلطة التنفيذية أو في السلطة التشريعية أو في السلطة القضائية أو في دولة المال والاستثمار الخاص ، هو الرجوع الى قوائم البعثات التي أوفدها محمد على بين ١٨١٣ و١٨٤٧ وعددها ٣١٩ عضوا لنرى كم منهم ومن بينهم شاركوا في حكم مصر بطريقة أو بأخرى وفي تعميرها أو في تخريبها بطريقة أو بأخرى. ومن هذه الاسماء التي اسست اسرا تكونت منها الطبقة الحاكمة اجيالا وأجيالا ، غير افراد الاسرة المالكة :

١ ـ الباشوات :

عبده شكرى باشا	(الادارة والحقوق)
حسن باشا الاسكندرانى	(العلوم البحرية)
محمد مظهر باشا	(الهندسة الحربية)
مصطفى بهجت باشا	(هندسة الرى)
(وكان اسمه اصلا مصطفى مجرجى افندى)	
احمد فايد باشا	(الهندسة والرياضيات)
محمد على البقلى باشا	(الطب)
محمد شريف باشا	(العلوم العسكرية)
على مبارك باشا	(العلوم العسكرية)
على ابراهيم باشا	(العلوم العسكرية)
حماد عبد العاطى باشا	(العلوم العسكرية)
حسن الافلاطون باشا	(العلوم العسكرية)
عثمان صبرى باشا	(العلوم العسكرية)
على شريف باشا	(العلوم العسكرية)
اباظة مراد حلمى باشا	(العلوم العسكرية)
محمد عارف باشا	(العلوم العسكرية)

محمد راشد باشا	(العلوم العسكرية)
حسين باشا نجيب	(العلوم العسكرية)
سعيد نصر باشا	(العلوم العسكرية)
عبد العزيز الهراوى باشا	(الطب والطبيعيات)
حسين تمسوف باشا	(طب العيون)
محمد صادق باشا	(غير محدد البعثة)
على صادق باشا	(الميكانيكا)
ابراهيم سامى باشا	(الميكانيكا)

٢ ـ البكوات :

رفاعه الطهطاوى بك	(اللغات والأدب)
ارتين بك	(الادارة والحقوق)
مصطفى مختار بك	(العلوم العسكرية)
احمد بك	(العلوم العسكرية)
اسطفان بك	(العلوم السياسية)
محمود ناجى بك	(العلوم البحرية)
محمد شنان بك	(العلوم البحرية)
امين الكرجى بك	(الصناعات الحربية)
ابراهيم رمضان بك	(الهندسة والرياضيات)
عبد الحميد رمضان بك	(الهندسة والرياضيات)
عبد الحميد الدياربكرى بك	(العلوم البحرية)
محمد راغب بك	(بناء السفن)
يوسف حككيان بك	(الهندسة)
ابراهيم النبراوى بك	(الطب)
محمد الشافعى بك	(الطب)
محمد الشهابى بك	(الطب)
مصطفى السبكى بك	(الطب)

أحمد حسن الرشيدى بك	(الطب)
حسن نور الدين بك	(العلوم العسكرية)
سليمان نجاتى بك	(العلوم العسكرية)
ولى حلمى بك	(العلوم العسكرية)
احمد عجيله بك	(العلوم العسكرية)
شافعى رحمى بك	(العلوم العسكرية)
احمد راسخ بك	(العلوم العسكرية)
حنفى هند بك	(العلوم العسكرية)
شحاته عيسى بك	(العلوم العسكرية)
محمد خفاجى بك	(العلوم العسكرية)
احمد السبكى بك	(العلوم العسكرية)
على فهمى بك	(العلوم العسكرية)
أحمد خيرالله بك	(العلوم العسكرية)
احمد ندا بك	(الطب والطبيعيات)
عبد الرحمن الهراوى بك	(الطب والطبيعيات)
مصطفى الواطى بك	(الطب والطبيعيات)
حسن هاشم بك	(الطب والطبيعيات)
ابراهيم جركس بك	(الطب والطبيعيات)
عبدالله السيد بك	(غير محدد البحثه)
مصطفى مجدلى بك	(الكيمياء الصناعية)
سليمان موسى بك	(الميكانيكا)
عثمان ذكرورى بك	(الميكانيكا)
جوده عوض بك	(الميكانيكا)

وقد استبعدت نحو ٢٥٠ من أعضاء بعثات محمد على من الأفندية الذين لم يصيبوا توفيقا فى الحياة العامة يؤهلهم للوصول إلى رتبة الباشوية أو رتبة البكوية اللتين كانتا لا تمنحان فى العادة الا للأمراء ولوجوه الدولة وللعسكريين من رتبة لواء (باشا) وأميرالاى (بك) ولكبار الموظفين من طبقة المحافظين والمديرين ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم . ومع ذلك فنحن نعلن أن بعض هؤلاء الأفندية شغلوا مناصب قياديه مثل عبد الهادى اسماعيل افندى ناظر مدرسة الطب البيطرى (أى عميد الكلية) الخ ... ولا شك أن بعضهم ممن لم يصب لقبا أصاب مالا جعله من أهل الحيثية فى المجتمع المصرى .

وليس معنى التخصص فى العلوم العسكرية مثلا أن المتخصص لزم تخصصه فمن هؤلاء المتخصصين فى العلوم العسكرية من صار رئيسا للوزراء مثل محمد شريف باشا أو وزيرا للمالية مثل على صادق باشا أو رئيسا للمحكمة المختلطة مثل عثمان صبرى باشا أو رئيسا لمجلس شورى القوانين مثل على شريف باشا أو مديرا للوقائع المصرية مثل أحمد راسخ بك . وأكثر هؤلاء المبعوثين بلغوا قمة نفوذهم فى عهد اسماعيل وعهد توفيق لانهم كانوا شبابا فى عهد محمد على . كذلك يضاف الى قوائم الطبقة الحاكمة مئات من الفنيين والمهنيين الذين تعلموا فى المدارس العليا الكثيرة التى أسسها محمد على كمدرسة الالسن ومدرسة الطب ومدرسة المهندسخانة . وقد نال عدد كبير منهم رتبة الباشوية أو البكوية مثل صالح بك مجدى وابراهيم بك مرزوق ومصطفى بك السراج ومحمد بك رشدى ومحمد عثمان جلال بك ومحمد بك وحسن بك شيمى وفهمى المصرى بك وعبد الجليل بك وعثمان فوزى باشا ومحمد قدرى باشا وكلهم من خريجى مدرسة الألسن ، وقد شغلوا جميعا مناصب هامة فى عصر اسماعيل .

وبعد « مجلس المشورة » الذى أنشأه محمد على فى ١٨٢٩ ، أنشأ فى ١٨٣٤ مجلسا يسمى « المجلس العالى » ويتألف من الوزراء (نظار الدواوين) ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر واثنين من التجار يختارهما كبير تجار القاهرة واثنين من المتخصصين فى الحسابات واثنين من الأعيان ينوبان عن كل مديرية (محافظة) وينتخبان من الأهالى ، وعين عبدى شكرى بك رئيسا ، « للمجلس العالى » . وهذا المجلس العالى مثل « مجلس المشورة » مجلس مختلط من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية غير أنه أكثر تمثيلا للمصالح الطبقية منه بسبب تمثيل رجال الدين والتجار مع بقاء الأغلبية فى يد كبار الملاك الزراعيين ، كما أنه كان أعدل فى تمثيل مختلف محافظات مصر من « مجلس المشورة » الذى كان يتميز

باختلال التوازن فى التمثيل . والجديد فى هذا « المجلس العالى » انه أقام تمثيل الريف المصرى على مبدأ الانتخاب وليس على مبدأ الاختيار ، فكانت هذه خطوة الى الامام . وغير واضح أن كان (المجلس العالى) قد قصد به أن يحل محل « مجلس المشورة » أم أن يتوازى معه كما يتوازى مجلس النواب مع مجلس الشيوخ .

وفى اسم هذا المجلس ما يدل على انه لم يكن مجرد غرفة مشورة للوزراء أو المديرين بل كانت له قوة مماثلة لان مقابلة « الديوان العالى » بهيئة « المجلس العالى » توحى على الاقل بالتساوى فى القوة ، وفى هذه الحالة يكون الباشا قد جعل نفسه حكما بينهما . وقد ذكر كلوت بك أن هذه المجالس مضطربة فى اراثها وعملها . كذلك نفهم من قول لينان دى بلفون عن « مجلس المشورة » انه « مؤلف من مشايخ الاقاليم الذين كان المراد أن يحلوا محل الترك فى الحكم ، ولكنه لم يدم طويلا » أن « المجلس العالى » قد قام على انقاض « مجلس المشورة » وأن محمد على قد سار فى اتجاه بونابرت نحو تمصير الحكم المصرى باحلال المصريين محل الاتراك فى المسئوليات العامة .

وفى ١٨٣٧ وضع محمد على لمصر قانونا اساسيا أى دستورا عرف باسم « سياستنامه » أى « كتاب السياسة » وليس فى هذا الدستور ذكر المبادئ العامة لنظام الحكم فى مصر أو بيان لفلسفته وانما هو مجرد تحديد لهيكل الحكومة وبيان لاختصاصاتها .

وهو يقسم الحكومة الى سبعة دواوين أو وزارات هى :

١ ـ الديوان الخديو وهو شبيه بوزارة القصر وبوزارة الداخلية معا ، فقد كانت له سلطات قضائية على الجنايات والجنح حتى أنشئت جميعة الحقانية أى وزارة الحقانية (العدل) فى ١٨٤٢ وكانت بمثابة محكمة عليا ولذا سميت « مجلس الاحكام » منذ ١٨٤٩ أما الدعاوى الشرعية فكان الديوان الخديوى يحيلها الى المحاكم الشرعية .

وكان الديوان الخديوى يختص بشئون الحكومة الداخلية العامة وبالأمن العام فى القاهرة وبالفصل فى الشكاوى المقدمة إليه ، وله الاشراف على مصلحة المبانى والمخبز الملكى والكرار العامر ومصلحة المواشى والسلخانة والقرائف وترسانه بولاق والمستشفيات الملكية والروزنامه . (ادارة الاموال الأميرية) ، وبيت المال والاوقاف والمحاجر والبريد وغير ذلك .

٢ ـ ديوان الايرادات وهو شبيه بوزارة المالية وتتبعه الضرائب والجمارك .

٣ ـ ديوان الجهادية وهو وزارة الحربية .

٤ ـ ديوان البحرية ويتبعها الأسطول والترسانات وكل ما له علاقة بالبحرية المصرية .

٥ ـ ديوان المدارس وهو وزارة التعليم . وكانت تتبعه الى جانب دور العلم والمعامل الكتبخانات والوقائع المصرية ومطبعة بولاق والاسطبلات الكبرى بشبرا .

٦ ـ ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية وهو مقابل وزارة التجارة الخارجية والداخلية .

٧ ـ ديوان الفابريقات وهو يقابل وزارة الصناعة وكانت تتبعه كافة المصانع فى القطر المصرى .

وفى ١٨٤٧ أنشأ محمد على مجلسين جديدين أحدهما هو المجلس الخصوصى والاخر هو المجلس العمومى . أما المجلس الخصوصى فقد كان يرأسه ابراهيم باشا واعضاؤه هم عباس باشا (فيما بعد عباس الأول حفيد محمد على وكان يحمل لقب كتخدا باشا ، اى نائب الوالى) ، واحمد باشا يكن ، وهو من اسرة زوجة محمد على وحسين بك رئيس جمعية الحقانية (أى وزير العدل) وبرهان بك .

ويبدو ان هذا كان مجلس وصاية أو مجلس بلاط أو شيء قريب من المجلس الخاص Privy Council فى البلاط الانجليزى ، وان الداعى لأنشائه هو تدهور حالة محمد على العقليه فى آخر أيامه حين اصيب بالجنون . وكانت مهمة هذا المجلس الاشراف على الحكومة وأصدار القوانين وبه انتقلت السلطة الحقيقية فى البلاد من محمد على الى ابراهيم باشا .

وكان عباس باشا ولى العهد بعد ابراهيم ، وربما كان فى موت ابراهيم باشا المبكر فى ١٨٤٨ فى سن ٥٩ سنة ، ثم مقتل عباس باشا الغامض فى ١٨٥٤ ولما يحكم غير خمس سنوات (٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ ـ ١٤ يوليو ١٨٥٤) ، قيل بتدبير من عمته فى استانبول ، ظلال من دسائس القصر بسبب نظام الوراثة العثمانى للاستيلاء على عرش مصر وربما تغيير اتجاه سياستها الخارجية بين اطراف المثلث التقليدى : تركيا ـ انجلترا ـ فرنسا . أما المجلس العمومى الذى انشأه محمد على أو « الجمعية العمومية » فقد كان مكونا من مديرى الحكومة : مدير المالية ووكيل الديوان الخديوى ومدير المدارس (ادهم بك) ومدير الفابريقات (لطيف بك) ومفتش الشفالك اى املاك الوالى (حافظ بك) ورؤساء المصالح فى دووابن الحكومة . وكان ينظر فى شئون الحكومة ويرسل قراراته الى « المجلس الخصوصى » ، فاذا وافق عليها أمر محمد

على بتنفيذها أى صدرت بها المراسيم والاوامر السنية وكان للمجلس العمومى فرع فى الاسكندرية .

فلما تولى عباس الاول عرش مصر فى ١٨٤٨ بعد موت ابراهيم باشا جمع فى يديه السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وادار البلاد ادارة شخصية ، وقد ساعده على ذلك ضمور دور الحكومة ، بل ضُمور الحياة نفسها فى عهده بسبب تصفيته كافة مقومات التقدم والعمران التى ورثها عن عهْد محمد على : الجيش والمصانع والمدارس الخ .. واكتفى عباس الأول بالمجلس الخصوصى بعد ان أعاد تأليفه وجعله يقوم مقام مجلس الوزراء .

فلما تولى سعيد باشا فى ١٨٥٤ أعاد تنظيم جهاز الحكم وعاد الى نظام الدواوين أو الوزارات ، فجعل منها اربعا هى الداخلية وقد تولاها الامير احمد رفعت ، والمالية وقد تولأها الامير مصطفى فاضل ، والحربية وقد تولاها الامير محمد عبد الحليم ، والخارجية وقد تولاها اسطفان بك . وبهذا اصبح مجلس الوزراء اشبه شيء بالمجلس العائلى وعادت مصر من جديد الى ادماج مجلس البلاط ومجلس الوزراء فكان هذا تقنينا للحكم المطلق ، ولكن بغير قيادة ربان عظيم مثل محمد على . ولم يبق من مظاهر فصل السلطات فى عهد سعيد إلا وجود مجلس الأحكام الذى انشأه محمد على فى ١٨٤٢ باسم «جمعية الحقانية» ليكون بمثابة هيئة قضائية عليا كانت نواة وزارة الحقانية او وزارة العدل ، وقد سميت فى ١٨٤٩ «مجلس الأحكام» ، وكان «مجلس الاحكام» يتألف من أحد عشر عضوا احدهم عالم حنفى والاخر عالم شافعى والتسعة الباقون من كبار رجال الدولة ، وكان يشارك «المجلس الخصوصى» فى السلطة التشريعية ، وبذلك كانت له صفة «مجلس الدولة» . وقد اصطدم سعيد باشا بمجلس الاحكام فى ١٨٥٥ فالغاه وحول اختصاصاته الى الامير اسماعيل (الخديو اسماعيل فيما بعد) ، ثم أعاد تشكيله فى ١٨٥٦ برئاسة الامير اسماعيل على أساس موسع من عشرين عضوا منهم ١١ من الأعيان و ٩ من الذوات . ويلاحظ أهمية هذه التفرقة فى تاريخ الحكم المصرى بين الأعيان والذوات لأن «الذوات» كانوا من أعضاء الاسرة المالكة واقربائها أما الأعيان فقد كانوا من كبار الملاك المصريين .... فالأغلبية (نسبة ٥١ ٪) كانت اذن فى يد الأعيان المصريين ، ومع ذلك فاهتمام سعيد بتمثيل الارستقراطية المنحدرة من أصل تركى بهذه الغزارة كان ذا مغزى خاص . ونظرا لما عرف عن سعيد من تشيعه الشديد للقومية المصرية ورغبته فى الحد من نفوذ تركيا فى مصر ، يجب ان نستخلص من هذا التنظيم انه كان يخفى وراءه صراعا قويا بين سلطات «العرش» وسلطات الأمة ، فهو صراع ديمقراطى بحث وليس صراعا قوميا ،

كذلك الصراع الذى خامر الحياة السياسية المصرية فى عهد عباس الأول وفى عهد الخديو توفيق ونستطيع ان نلمس فيه بدايات ذلك الصراع بين الارستقراطية المصرية (الأعيان) الذين تكونت منهم طبقة العمد او بين العشوريين من اصحاب الابعاديات والشفالك والتفاتيش والخراجيين من اصحاب الاوسيات والعزب ، بلغة الاقتصاد ، وهو الصراع الذى ازداد عمقا فى عهد الخديو اسماعيل ثم تفجر بين ١٨٨١ و١٨٨٢ فى الثورة العرابية أيام الخديو توفيق فى «ثورة الفلاحين» . وقد ظل (مجلس الأحكام) يعمل بتكوينه الجديد سنتين ثم اصطدم بسعيد باشا من جديد فقرر الغاءه فى ١٨٦٠ . وكان سعيد باشا فى كل مره يلغى فيها «مجلس الاحكام» يتهم أعضاءه بالارتشاء وعدم الاستقامة ، كذلك ألغى سعيد باشا «مجالس الاقاليم» مع «مجلس الأحكام» فى ١٨٦٠ ثم أعاد «مجلس الأحكام» برئاسة شريف باشا فى ١٨٦١ وأعاد «مجالس الاقاليم» فى نفس السنة مكتفيا بمجلسين : مجلس طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى ومجلس أسيوط لنظر قضايا الوجه القبلى ، وقد كانت من قبل خمسة فى سمنود للشرقية والدقهلية والقليوبية وفى الفشن للجيزة وبنى سويف والفيوم والبحيرة والمنيا وفى جرجا لاسيوط واسنا وقنا وفى طنطا للغربية والمنوفية وفى الخرطوم للسودان كله .

وكان اختصاص «مجالس الاقاليم» النظر فى المنازعات والحكم فيها ابتدائيا أما مجلس الاحكام فكان اختصاصه النظر فى المنازعات المستأنفه والحكم نهائيا ويدل اختصار سعيد باشا لمجالس الأقاليم الى مجلسين على ضيقه باية سلطات لا مركزية وتمسكه بالحكم الاوتوقراطى ، فهو ايضا وجه من وجوه الصراع بين الاوتوقراطية والديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث . ويبدو ان احلال شريف باشا محل الخديو اسماعيل فى رئاسة «مجلس الاحكام» كان مظهرا آخر من مظاهر هذا الصراع ، فقد كان شريف قائد الكفاح الدستورى فى الحياة السياسية المصرية خلال عهدى اسماعيل وتوفيق ، فى حدود طبقته ، طبقة الاعيان . وقد تمثلت دراما انفصال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فى مصر فى انتقال الولاية على القضاء من «ديوان الخديوى» الذى كانت له اختصاصات وزارة الداخلية فى عهد محمد على الى «جمعية الحقانية» اى «مجلس الاحكام» فى ١٨٤٢ والى «مجالس الاقاليم» ، وقد كان مجلس الاحكام عند انشائه يتألف من رئيس وستة اعضاء منهم عضوان من قواد الجيش وعضوان من امراء البحرية وعضوان من كبار ضباط البوليس فكان اشبه شيء بمحكمة عسكرية عليا تحاكم كبار الموظفين المنحرفين وتنظر فى الجنايات والجنح ، واحلال الاعيان و«الذوات» فى تشكيل مجلس الأحكام محل العسكريين يعد أيضا نصرا ديمقراطيا لأن معناه كان احلال القضاء المدنى

بحل القضاء العسكرى .

وكان محمد على قد أنشأ محاكم تجارية متخصصة ، محكمة فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية ، للنظر فى المنازعات التجارية بين المصريين وبين المصريين والاجانب ، وكانت نوعا من القضاء الشعبى ، فقد كانت مكونة من رئيس مصرى وثمانية أعضاء من التجار ، منهم ٥ من المصريين و ٣ من الأجانب . وكانت هذه المحاكم التجارية تسمى «مجالس التجار» وقد استمر العمل بها فى عهد سعيد واسماعيل . وقد أدت كثرة نزوح الاجانب الى مصر منذ عهد سعيد الى انشاء محكمة خاصة فى ١٨٦١ تسمى «قومسيون مصر» أو «مجلس القومسيون» ويتألف من رئيس مصرى وستة اعضاء منهم عضوان مصريان وعضو أوربى وعضو يونانى وعضوا اسرائيلى وعضو ارمنى . وهذا التخصيص فى تحديد الجنسيات يدل على توزيع نسبة الأجانب النازحين الى مصر . وكان هذا «القومسيون» أى «اللجنة» يختص بنظر الدعاوى التى يقيمها الاجانب على المصريين ، وكان للقنصليات الحق فى ايفاد مندوب لحضور الجلسات .

أما المنازعات بين الأجانب والأجانب فكانت تفصل فيها المحاكم القنصلية ويطبق فيها قانون الدولة التى يتبعها المجنى عليه او صاحب الدعوى .

وقد كانت هذه بداية الامتيازات الأجنبية : ان يحاكم الأجانب أمام قنصلياتهم وليس أمام المحاكم الوطنية وكأنهم دولة داخل الدولة . ولكن سعيد باشا لم يكن مسئولا عن هذا الوضع لأنه كان محددا بالفرمانات العثمانية التى منحت الامتيازات الأجنبية للرعايا الأجانب المقيمين داخل الامبراطورية العثمانية نظرا لاختلاف القوانين . ولكن نظر المنازعات بين الاجانب والمصريين أمام «مجالس التجار» المختلطة أيام محمد على وأمام «مجلس القومسيون» أيام سعيد كان تدهورا فى القضاء المصرى ، لان ، المجالس التجارية أيام محمد على كانت الأغلبية فيها للمصريين (٦ مصريين و٣ اجانب) ، أما فى عهد سعيد فقد انتقلت الاغلبية للاجانب (٤ اجانب و ٣ مصريين) . وكانت احكام القومسيون ابتدائية تستأنف أمام «مجلس الاحكام» فكان فى هذا بعض الضمان لتمصير القضاء . وكان هناك ضمان اخر وهو ان المنازعات على العقارات (الاطيان والمبانى والأراضى بصفة عامة) بين الاجانب والمصريين كانت تنظر امام المحاكم الشرعية .

وقد كان لمصر كفاح رائع للتخفيف من الامتيازات الاجنبية ثم لالغائها امتد من

نضال الخديو اسماعيل حتى نضال مصطفى النحاس باشا الذى الغى القضاء القنصلى والقضاء المختلط وكافة الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ .

وقد كان لسعيد باشا فضلان على القضاء المصرى اولها تحويل مجلس الأحكام من محكمة عسكرية الى محكمة مدنية ، وثانيهما انه استخلص من سلطان تركيا فرمانا يعطى والى مصر حق تعيين القضاة فى مصر بعد ان كان قاضى القضاة التركى المعين لمصر من استانبول هو الذى يختار القضاة للمحاكم المصرية . اما توسعه فى تمثيل الاجانب فى «قومسيون مصر» أو «مجلس القومسيون» فقد كان مرده فى المقام الاول انفتاح مصر منذ عهده للاستثمارات الاجنبية ولهجرة الاجانب ، وعدم وجود قوانين مصرية عصرية يمكن ان يقبلها الأجانب ورأس المال الاجنبى فى التعامل على ارض مصر ، غير ما ورثته البلاد من احكام الشريعة ومن اللوائح العثمانية ومن تقاليد الحكم الشخصى والحكم الفردى . وقد كانت عظمة اسماعيل فى انه زود مصر بمجموعة القوانين العصرية التى مكنت مصر من اقامة قضائها الوطنى على اساس متين .

البرلمان الأول

الشائع بين المؤرخين ان الخديو اسماعيل حين استحدث فى مصر الحياة النيابية فأنشأ اول برلمان مصرى باسم «مجلس شورى النواب» فى ١٨٦٦ ، انما فعل ذلك تحقيقا لسياسته العامة وهى ان يجعل من مصر قطعة من أوروبا . وبهذا تكون الحياة النيابية فى مصر «منحة» من الخديو ، وليست ثمرة كفاح ديمقراطى او مطالبة شعبية ، مما يغض من اهلية الشعب المصرى للحياة الديمقراطية . وهو رأى لم يسأم الاستعمار البريطانى من ترديده ليس فقط فى عصر اسماعيل ، ولكن طوال فترة الاحتلال البريطانى من ١٨٨٢ الى ١٩٥٦ . وقد شارك الاستعمار الاوروبى الاستعمار البريطانى هذا الرأى الذى تبناه الاستعمار الامريكى ايضا بعد خروج امريكا من الحرب العالمية الثانية الدولة الاعظم بين الدول العظمى . وقد كان طبيعيا ان يتبنى الاستعمار هذا الرأى ليتسنى له حكم مصر بالحديد والنار مباشرة او من خلال الاتوقراطية المصرية المستبدة لكى يقمع ارادته ويعرقل تقدمه ويحول دون خروجه من ظلمات العصور الوسطى الى نور العصر الحديث ، فيضمن بذلك تبعيته وييسر نهبه .

وقد وقع فى هذا الفخ مؤرخ كبير مثل عبد الرحمن الرافعى حيث يقول فى الجزء الثانى من كتابه «عصر اسماعيل» (ص ٨١) : «ثم أن تأسيس هذا المجلس من غير ان تتبعه حركة مطالبة من الامة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكليا : ومن جهة اخرى فنظام الانتخاب كان له اثر بالى فى تكوين المجلس ، ذلك ان حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ اسفر عن انتخاب معظم النواب من بين العمد واعيان البلاد ، حتى صار جديرا بان يسمى (مجلس الاعيان)» . وهو يقول : «ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شئون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ، لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة ولامكن ان تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فان تصرفات

الحكومة المالية كانت فى حاجة الى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية . ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حدا للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وافضت الى التدخل الاجنبى فى شئون مصر» .

وفى تقديرى ان المثاليين من طلاب الكمال دفعة واحدة ينتظرون من كل شىء ان يكون كالسيد البدوى ، يولد باسنانه كاملة ، ويريدون من الطفل ان يمشى دون ان يحبو ويتعجلون ان يروا فى مصر مجلس العموم البريطانى او البرلمان الفرنسى دون ثورات او فلسفات ثورية سابقة . ومع ذلك فهم يعلمون ان ٨٠٠ سنة من التاريخ الانجليزى والتشنجات الشعبية الانجليزية تفصل الماجنا كارتا Magna Charta (١٢١٥) ايام الملك جون King John عن البرلمان الانجليزى اليوم ، وان قرونا دمويه تفصل «مجلس الطبقات» Etats Généraux (١٣٠٢) أيام الملك فيليب الرابع Pbilippe IV) عن البرلمان الفرنسى اليوم . ومع ذلك فهم يعلمون انّ البرلمان الانجليزى احتاج الى حرب اهلية امتدت خمس سنوات من ١٦٤٠ الى ١٦٤٥ والى اعدام ملك هو شارل الأول ليقرر مبدأ ان التاج الانجليزى لا يحق له فرض الضرائب دون موافقة البرلمان أى بعد اربعة قرون من الماجنا كارتا ، تاريخ بدء الحياة الدستورية فى انجلترا .

وهم يعلمون انه حتى صدور قانون التصويت العام فى انجلترا عام ١٨٦٠ كان حق انتخاب اعضاء البرلمان الانجليزى محصورا فيمن يدفعون للدولة ضريبة قدرها ٥٠ جنيها سنويا ، وان هذا النصاب كان قبل قانون الاصلاح الاعظم فى ١٨٣٢ مائة جنيه سنويا

وفى فرنسا تقرر مبدأ التصويت العام فى دستور ثورة ١٨٤٨ فأى عجب ان تبدأ مصر حياتها النيابية عام ١٨٦٦ بمبدأ «حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ» ، وأى عجب فى أن تبدأ مصر حياتها النيابية باصرار التاج المصرى على الاستئثار بحق فرض الضرائب وعقد القروض بدون موافقة ممثلى الامة ؟

وليس صحيحا ما يفترضه الرافعى واللورد كرومر من ان اسماعيل انشأ «مجلس شورى النواب» منحة منه ومنة على الامة المصرية ليزيد من «رونق الحكم وبهائه» بلغة الرافعى او كمجرد «ديكور» بلغة اللورد كرومر ، «من غير ان تسبقة حركة مطالبة من الامة» . فمن يتأمل تحول «مجلس الاحكام» من هيئة عسكرية بحته فى عهد محمد على وعباس الاول الى هيئة مدنية تضم اعيان البلاد المصريين وذواتها الاتراك المتمصرين . ومن يتأمل انتقال الاغلبية

فى مجلس الاحكام الى ايدى الاعيان المصريين ، ومن يتأمل كثرة صراعات سعيد باشا مع «مجلس الاحكام» الى حد البطش به مرتين خلال عهده القصير ، ومن يتأمل انتقال رئاسة مجلس الاحكام من احد امراء البيت المالك وهو الامير اسماعيل الى شريف باشا ، يستطيع ان يرى بجلاء ان الملوك لا يمنحون وانما يرضخون صاغرين ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان سعيد باشا «صديق الفلاح» لم يكن صديق الفلاح لمجرد طيب النوايا وحسن السجايا وانما صادق الفلاح تحت ضغط اجتماعى قوى نشأ من استفحال طبقة جديدة تكونت فى مصر من اوساط الملاك الزراعيين وغير الزراعيين المصريين هى طبقة المشايخ والعمد ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان كل حاكم مصرى استقلالى النزعة وقع فى تناقض أساسى مع الاستعمار العثمانى - بل وأى استعمار على اطلاق القول - وقع نتيجة لذلك فى مأزق الاختيار بين ارضاء سيده التركى وارضاء رعاياه المصريين ، فآثر ارضاء الرعايا لانهم فى نهاية الأمر رجاله وسنده فى تحطيم التبعية على ارضاء سيده الذى لا يكتفى بشىء اقل من التبعية . فلا محمد على حين انشأ مجلس المشورة فى ١٨٢٩ من ٩٩ من الاعيان المصريين الى جانب ٥٧ من علماء الدين و«رجال الادارة» ولا سعيد حين اعاد انشاء «مجلس الاحكام» من ١١ عضوا من الاعيان المصريين الى جانب اعضائه من الذوات ، ولا اسماعيل حين انشاء «مجلس شورى النواب» بمرسوم ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ من ٧٥ عضوا ينتخبهم لمدة ثلاث سنوات عمد البلاد ومشايخها واعيان القاهرة والاسكندرية ودمياط ، لا هذا ولا ذاك ولا الثالث كان يمنح الامة المصرية «منحة» الحكم النيابى ، وانما كان يتجاوب مع ضغط الطبقات المصرية الجديدة فى الريف والحضر التى بدأت تتخلق فى مصر درجة درجة منذ ان صفى بونابرت نفوذ المماليك واملاكهم ومصر الحكم المصرى حتى تحولت الى طبقات قادرة على الحركة الاجتماعية والسياسية وعلى الفكر الاجتماعى والسياسى ، بعد ان اصبحت قادرة على الحركة الاقتصادية .

وقد سار محمد على وسعيد واسماعيل فى نفس اتجاه التمصير والتجاوب مع الضغط المصرى للمشاركة فى الحكم والادارة ، فواجهوه بهذه المجالس النيابية لاحبا منهم فى الديمقراطية ، فقد كانوا جميعا اوتوقراطيين ، ولكن تحالفا مع المصريين فى مواجهة الباب العالى . وقد كان طبيعيا جدا منهم ان يجعلوا من هذه المجالس النيابية مجالس «مشورة» لا مجالس تشريع حتى لا تنتقل السلطة الفعلية من ايديهم الى ايدى الطبقات الجديدة . وماتاريخ الديمقراطية المصرية الا تاريخ هذا الصراع على السلطة بين «العرش» و«الامة» ثم بين «العرش» و «الشعب» وكان محور هذا الصراع هو اسس الدستور والبرلمان ، اما ملوك مصر

الذين قبلوا التبعية للباب العالى (عباس الاول وتوفيق وعباس الثانى) ، او قبلوا التبعية لانجلترا (السلطان حسين والملك فؤاد) فقد دخلوا فى صراع رهيب مع حركة الديمقراطية المصرية ، وحلوا ازمة الاختيار بين السيد الاجنبى ورعاياهم المصريين بالتحالف مع السيد الاجنبى لتجميد ارادة الامة المصرية .

فاسماعيل الذى كان يعد العدة لاعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية فى ١٨٦٩ مع افتتاح قناة السويس انشأ تمهيدا لذلك «مجلس شورى النواب» منتخبا من اعيان المصريين ليواجه ارادة تركيا بارادة مصر . وقد اكد هذا معنى خطيرا فى التاريخ المصرى وهو ان تاريخ الديمقراطية المصرية كان دائما الوجه الاخر من تاريخ القومية المصرية ومن دعوة «مصر للمصريين» فى جميع المجالات ، ومن تاريخ الكفاح من اجل استقلال مصر . فخريطة مصر السياسية عبر قرنين من الزمان تسجل بصورة رتيبه ان كل عهد بطش بالديمقراطية المصرية كان يقترن دائما بمحاولة نسف القومية المصرية وتذويبها فى ولاءات واطارات روحية او ثقافية أو حضارية اشمل منها ولا سيطرة لمصر عليها تحت شعار وحدة العالم العثمانى او وحدة العالم الاسلامى او وحدة العالم العربى او وحدة مصر والغرب أو الشرق .

وقد وضع الخديو اسماعيل «المجلس شورى النواب» لائحة اساسية ولائحة تنظيمية (نظامنامة) أهم اركانها .

١ ـ ان «مجلس شورى النواب» مؤلف من ٧٤ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات (المحافظات) ، واعيان القاهرة وينتخبون ٣ نواب والاسكندرية وينتخبون نائبين ، ودمياط وينتخبون نائبا واحدا ، على ان يكون التمثيل بحسب تعداد كل منطقة .

٢ ـ ان المجلس يختص بنظر المسائل «التى تراها الحكومة من خصائصه» او فى الاقتراحات التى يتقدم بها الاعضاء ، وفى الحالين بحيث ان تكون من المسائل المتعلقة «بالمنافع الداخلية» أى ان المجلس غير مختص بالنظر فى السياسة الخارجية .

٣ ـ يشترط فيمن ينتخب عضوا ان يكون مصريا ولا يقل سنه عن ٢٥ سنة وان لا يكون قد صدر ضده حكم فى جناية او حكم بالافلاس او حكم بالفصل من الحكومة من هيئة تأديبية ، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع اى بعد ١٨ سنة من تأسيس النظام النيابى . اما الناخبون فقد اشترط فيهم الالمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب

الحادى عشر اى بعد ٣٠ سنة من تأسيس النظام النيابى ومعنى هذا ان الخديو اسماعيل كان يخطط لمحو الامية فى مصر خلال ٣٠ سنة .

٤ ـ يعين الخديو رئيس « مجلس شورى النواب » ووكيله دون ترشيح من المجلس .

٥ ـ يفتح الخديو المجلس « بمقال الافتتاح » (خطبة العرش) ويرد عليها المجلس دون ابداء رأى قاطع فيما ورد فيها .

٦ ـ يعمل المجلس من خلال لجان (اقلام) يشكلها من بين اعضائه .

٧ ـ يتمتع اعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاده الا فى جرائم القتل .

٨ ـ لا يجوز لعضو ان يتكلم الا باذن من رئيس المجلس ، وعلى المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء لاقوالها وملاحظاتها ويكون التصويت علنيا والقرارات تتخذ بالاغلبية ، ولا يجوز لعضو طبع او نشر مناقشات المجلس الا باذن من رئيس المجلس .

٩ ـ جميع قرارات المجلس استشارية فهى بمثابة توصيات للخديو يفعل بها ما يشاء .

١٠ ـ للخديو الحق فى دعوة المجلس للانعقاد وفى مد دورته او تأجيلها وفى حل المجلس وتبديل اعضائه باجراء انتخابات جديدة .

١١ ـ ينعقد المجلس شهرين كل سنة من ١٥ كهيك الى ١٥ امشير (منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة وجلساته سرية ، وللدورة الاولى نظام خاص ، لان الخديو اسماعيل رأى ان يوافق افتتاح اول برلمان عيد ميلاده .

وقد اجريت الانتخابات الاولى وانعقد « مجلس شورى النواب » فى ١٠ هاتور (٢٥ نوفمبر ١٨٦٦) فى القلعة برياسة اسماعيل باشا راغب وارفضت دورته فى ١٠ طوبه (يناير ١٨٦٧) وقد اسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :

(الرافعى « عصر اسماعيل » ج٢ ص ٨٢ ـ ٨٤) ، وتلاحظ اسماء الاعضاء الذين استمرت اسرهم تشترك فى الحياة العامة وفى حكم البلاد حتى ثورة ١٩٥٢ مرورا بالثورة العرابية وبحركة الحزب الوطنى الخديوى وبثورة ١٩١٩ :

القاهرة

موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار

الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميعى ، السيد عبد الرازق الشوربجى .

دمياط

على بك خفاجى

الغربية

اترفى بك ابو العز ، على كامل عمدة القصرية ، الحاج شتا يوسف عمدة ابو مندور ، محمد حموده عمدة برما ، سيد احمد رمضان عمدة قسطا ، عبد الحميد زهرة عمدة حانوتس ، على ابو سالم دنيا عمدة مسهلة ، سليمان الملوانى عمدة ميت جيش القبلية ، احمد الشريف عمدة ابيار .

المنوفية

الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد افندى شعير عمدة كفر عشما ، موسى افندى الجندى عمدة منوف ، احمد ابو الحسن عمدة كفر ربيع ، حماد ابو عامر عمدة جنزور ، على ابو عمارة عمدة مليج . محمد الانبابى عمدة جزى .

البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قيلشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد موسى عمدة نكلة العنب ، الحاج على عمار عمدة بيبان ، الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط .

الشرقية والقليوبية :

الحاج نصر الشوارب من قليوب ، محمد الشوارب من قليوب ، احمد افندى اباظة من منيا القمح ، الامام الشافعى ابو شنب عمدة الخانكة ، على حسن حجاج عمدة الرملة الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصفافين ، المعلم سليمان سيدهم عمدة بنفس ، بركات الديب عمدة القرين ، محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل ، عبد الله عياد عمدة كفر عياد .

الدقهلية :

هلال بك ، سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط ، محمد بك سعيد من نوسا

البحر ، اسماعيل افندى حسن عمدة تمى الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلاوين ، الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

الجيزة :

عامر افندى الزمز عمدة ناهية ، ابراهيم احمد المنشاوى عمدة زاوية دهشور ، عبد الباقى عزوز عمدة الرقق (الرقة) .

الفيوم وبنى سويف

حزين الجاحد عمدة العجميين ، على سيد احمد عمدة الزربى ، زايد هندى عمدة جزيرة ببا ، محمد حسن كساب عمدة النويره ، جرجس برسوم عمدة بنى سلامة .

المنيا وبنى مزار :

ابراهيم افندى الشريعى عمدة سمالوط ، حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة ، اسماعيل احمد عمدة بنى احمد ، احمد على عمدة الزاوية ، احمد حبيب عمدة الفنت ، ميخائيل اثنا سيوس عمدة اشروبة .

اسيوط

سليمان افندى عبد العال من ساحل سليم (ابو محمود سليمان باشا وجد محمد محمود باشا) ، عثمان محمود غزالى عمدة بنى رازع ، يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمى ، رميح شحاته عمدة القوصية ، عمر حمد عمدة الشغبة ، عبد العال موسى عمدة دروة .

جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة ، حميد ابو ستيت من اولاد عليوه ، عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات ، عثمان ابو ليله من الكتكاته ، عطية مهران من ناحية نزه ، احمد سلطان عمدة بندار .

قنا واسوان :

عمر افندى ابو يحيى عمدة ابو مناع ، محمد سحلى عمدة فرشوط ، على ابراهيم عمدة حجازة ، احمد افندى عبد الصادق من اسوان ، احمد على اسماعيل عمدة السليمية .

ومن هذه القائمة يتبين ان العائلات التى استمرت سطوتها فى الحياة العامة المصرية منذ

برلمان الخديو اسماعيل الاول حتى ثورة ١٩٥٢ كانت عائلات : العقاد والعطار من القاهرة (ليس بالضرورة اصلا او ملاكا) وجميعي والشوربجي من الاسكندرية والشواربي من القليوبية واباظة من الشرقية وابو العز والشريف من الغربية والجزار وشعير والجندى وابو حسين من المنوفية والوكيل من البحيرة والزمر من الجيزة والشريعي وشعراوى من المنيا وسليمان من اسيوط وابو ستيت من جرجا وابو سحلى من قنا وليس معنى ذلك ان كل الباقين لم يكن لهم او لنسلهم دور فى الحياة العامة او انهم انقرضوا كعائلات فمنهم من كانت لهم سطوة الملكية ، دون ان يشتغلوا مباشرة بالسياسة ومنهم من لا تزال اسماء عائلاتهم دارجة حتى اليوم دون ان يكون لهم دور بارز فى الحياة العامة مثل عائلات الصيرفى وابو شنب وعياد ودنيا وكساب ودبوس وهلال الخ ...

ولكن المهم فى كل ذلك ان اعضاء «مجلس شورى» النواب فى عهد اسماعيل حتى من انقرضت اسماؤهم ، كانوا فى عصرهم وعددهم ٧٥ عضوا قوة حقيقية فى البلاد لأنهم كانوا يمثلون طبقة عريضة من العمد والمشايخ فى البلاد تبلغ الالاف عددا وبذلك يمثلون أصحاب المصالح الحقيقية فى الريف المصرى .

وقد حضر الخديو إسماعيل افتتاح مجلس شورى النواب الذى القيت فيه خطبة العرش وحضر معه وزراؤه : شريف باشا (الداخلية) ـ وحافظ باشا (المالية) وعبد الله عزت (باشا رئيس مجلس الأحكام) وإسماعيل باشا صديق (مفتش الأقاليم) ورياض باشا (المعتمد أى حامل أختام الخديو) وأحمد خيرى بك (كاتب الخديو) .

ولخطبة العرش التى تليت فى الافتتاح الأول «لمجلس شورى النواب» أهمية خاصة لأنها توضح الخطوط العريضة فى سياسة الخديو إسماعيل ، وهذا نص الخطاب :

«من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدن البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حين وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عماريه الأقطار المصرية . وكان والدى عونا له ونصيرًا فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى اتمام تلك المساعى الجليلة بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده لكملها على أحسن نظام . ثم إنقلبت أحوال مصر بعدهما إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدى . ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعيي واجتهادى فى

إكمال ما شرعناه من المقاصد الخيرية بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعانني الله على ذلك . وكثيرا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية كما هو مرعي في أكثر الجهات . ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى : «وشاورهم في الامر» وبقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» . فلذا استحسنت افتتاح ذلك المجلس بمصر : تتذاكر فيه المنافع الداخلية وتبدى فيه الآراء السديدة ، وتكون اعضاؤه متركبه من منتخبي الأهالي ، فيعقد بمصر في كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه في هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى انتم فيه منتخبون من طرف الاهالي . واني اشكر الله على ما وفقني لهذا الامر المبرور وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة في المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد في كل الامور .» (الرافعي : «عصر اسماعيل» ج٢ ص ٨٥) .

واهم المعاني التي قصد الخديو اسماعيل ايصالها للاعضاء ليس مجرد التباهي بما اداه جده محمد على وابوه ابراهيم باشا لمصر من خدمات وانما اعلانه بانه يعد عهده امتدادا واستكمالا لعهد محمد على وابراهيم باشا وادانته صراحة لعهد عباس الاول وسعيد باشا الذى عده انقطاعا بل وانقلابا في تاريخ مصر الحديث .

(ثم انقلبت احوال مصر بعدهما) . وهذا بمثابة اعلان من جانب اسماعيل ان سياسته مبنية على ما يأتي :

١ ـ بناء الدولة العصرية بكافة مقوماتها المادية والمعنوية على أرض مصر .

٢ ـ اتباع سياسة أستقلالية عن الباب العالي على عكس عباس الاول وعن الدول الاوروبية على عكس سعيد .

٣ ـ تدعيم روابط مصر باوروبا لبناء الدولة العصرية على غرار ما فعل محمد على وابراهيم باشا بمنطق تعامل الند مع الند . اما المعنى الثاني الهام الذى اراد الخديو اسماعيل ايصاله لاعضاء برلمانه الاول فهو ان حدود اختصاصهم تقف عند السياسة الداخلية وليس لهم ان يتدخلوا في السياسة الخارجية . واما المعنى الثالث الهام الذى اهتم الخديو اسماعيل بابرازه فهو انه مقيد فقط بحدود الشورى التي قالت بها الشريعة الاسلامية فالمجلس اذن مجرد مجلس استشارى ، وليس له ان يتصور انه سلطة شعبية داخل الدولة يمكن ان تملى ارادتها على العرش او على السلطة التنفيذية .

وقد وصف الرافعي رد «مجلس شورى النواب» وصفا مليئا بالزراية فرأى فيه نموذجا لروح العبودية التي لا تتفق مع الروح النيابية الصحيحة وفي اعتقادي ان الرافعي اخطأ الفهم لانه وقف عند الحرف ولم يتغلغل في باطن المعاني . بل انى أرى ان الرد على خطبة العرش نموذج مجدد من خطبة الفلاح الفصيح الذي غلف مطالبه في معسول الكلام وعبر عن مراده بالأدب المصرى التقليدى الذى يحسبه من لا يفهم المصريين نفاقا ورياء .

وهذا نص الرد على خطبة العرش :

«بعد ما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة ، الجامعة جوامع الكلم الجليلة ، نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح وكمال الارتياح . ونقول : ان ما قطفناه من زواهر الاخبار التاريخية وعرفناه من سوالف اثار الديار المصرية ، انها كانت فى الاعصار الخالية رافلة فى حلل المفاخر الحالية ، وان بقية الاقطار كانت تستمد من نيل معارفها الوافر ، معترفة بانها مغترفة فى الاصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين ، تناوبتها نوائب الزمن ، وتناولتها ايدى المحن ، حينا بعد حين ، فاندرست معالمها الباهرة وانطمست اثار مفاخرها الزاهرة ، ولعبت بها ايدى الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشرور حتى رجعت القهقرى واصبح غيرها من الممالك فى انواع التمدن متقدما وملكها متأخرا وقاسى أهلها من الذلة والمسكنه مما صاروا به فى غاية الحقارة والمهانة ، الى ان اراد الله تعالى ان يعيد شبابها بعد الهرم ، ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم وينقذ اهلها من هذه المهالك ، وينظمها فى سلك احاسن الممالك : فشرفها بجد العزيز جنتمكان محمد على باشا ، فاعاد لها من العمارية ومحاسن الاثار الاصلية ما كان قد تلاشى ، وافرغ قلبه وقالبه فى اصلاح حالها ، وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه فى اعادة جمالها وكمالها . حتى ازاح عنها تلك الوخامة والبسها حلل الشهامة والفخامة واحكم معالم الاحكام واقام بها دعائم العدل بين الانام ، ودون فيها دواوين المعارف المتسقة ، وجمع بها اصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية وانشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية حتى ظهرت بعد الخفا وازهرت افنتها بزهور الصفا ، وعاد اليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته فى سالف الايام ، وانتظمت مصالحها الاهلية والملكية بحسن تدبيره احسن نظام ، مع مافازت به من غرائب الصنائع الفائقة ، وعجائب الاثار الرائقة ، مما شوهد لنا جميعا ، وتبوأنا به بيتا من العز رفيعا فضلا عما اورثها من الغنى الاتم والفخار الاعم من الاستحكامات الملكية واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار وصرنا بحمد الله متقدمين فى

درجات العمار . وقد كان والد العزيز الاكرم عونا لوالده ، وهو الجد الامجد من حال حياته ممضيا الطرق الموصلة الى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت اليه الحكومة سلك سبيل ابيه ، وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه ، واخذ ينشيء ما يكمل به رونق الوطن ، ويجدد من العمارية والاثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن : من انشاء المجالس الحقانية وتكثير الرجال الحربية والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرته طويته فحسدتنا الأيام عليه فلم نتمتع بنافع حكومته الا قليلا حتى نقله الله اليه . ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة الى ان نفحتنا النفحات الالهية ، واسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الاسماعيلية ، واعطى القوس باريها لطفا من الله بهذه الديار ومن فيها وتولاها العزيز بن العزيز ذلك الجانب الافخم ، والدوارى الاكرم فقام فى تنظيم امورها على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد فى تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم واخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد ابيه من الخلل وسعى فى مقاصد ابيه وجده باذلا فى موجهات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده شاغلا باله باقصى انواع العمارية مديرا فكره فيما يستدعى لهذه الاقطار كمال الرفاهية فابدى من ذلك ما لم يكن فى الحساب وأرها من البهجة واسباب الثروة مالم تره في سالف الاحقاب ورتب ملكها احسن ترتيب ونظم عقده فى سلك غريب باسلوب عجيب . ومن تمام عناية رب العالمين ان الهم سلطاننا الاعظم ، ولا غرو لان الملوك من الملهمين ، حصر وراثة الحكومة على التأبيد فى نسل اسماعيل بان يتولاها اكبر اولاده بعد عمره المديد : فيالها من فكرة جليلة رائقة اسست فى هذه الديار من دواعى العمار الاسباب الفائقة ، واستلزمت تحسينا لاحوالها وتأمينا لحالها واستقبالها اطال الله عمر سلطاننا المهاب ، وذلك دعا ان شاء الله مستجاب . ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية بصرف افكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر الوطن ، ويرقى انتظام حاله على اسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتمام رفاهيتهم ، اقتضت ارادته العلية انشاء مجلس شورى اهلية وطنية ، لما يعلمه من ان جمع الاراء فى امور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين من مقتضيات حسن النظام وموجهات كمال الالتئام ، وتمام راحة الانام . وفوض اعضاء ذلك المجلس لعموم الاهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الامور بواقع مالوفهم وعرض جميع ذلك الى حضرة الوالى تبرؤا من غوائل المغدورية ، وتوفيرًا لدواعى العدالة العمومية . فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادقين بموسم دولة الحضرة الخديوية بأمر الأوقاف .

واذا كان أنشاء هذا المجلس الانيق من أجل المساعى الحميدة ، واتم نعمة اسداها وفوض ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الاهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية . ورفع اكفنا اناء الليل وأطراف النهار بالدعوات فى اجل الاوقات وسائر الحالات ان يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود افندينا الافخم وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الاعز افكارهم بجاه خاتم الرسل الكرام عليه افضل الصلاة واتم السلام » . (الرافعى : «عصر اسماعيل » ج٢ ص ٨٦ ـ ٨٨) .

والاعتراض الوحيد على هذا الرد الذى وضعته لجنة الرد على خطاب العرش هو اسلوبه السقيم القائم على الاسراف فى الكليشيهات اللغوية والجناس وبقية زخارف المقامات[1] وقد كانت خطبة العرش ارق اسلوبا واشد تركيزا من رد النواب . ومع ذلك فلا ينبغى ان يصرفنا ذلك عن تأمل المعانى التى تضمنها هذا الرد . .

وأهم ما جاء فيه انه يبدأ بتصحيح كلام اسماعيل فى أدب شديد . اسماعيل يقول ان جده محمد على انتشل الشعب المصرى من العدم والانحطاط فجعل لمصر كيانا ونشر المدنية فيها ، فيجيبه النواب بان مصر لم تكن دائما زرية ولا منحطة وانما كل من يدرس «الاخبار التاريخية » و «سوالف اثار الديار المصرية » يعرف ان مصر كانت فى تاريخها القديم ام المدنية والعمران وينبوع العلوم والفنون والاداب الذى ارتوت منه كل الحضارات الاخرى باختصار : لا تباهينا بجدك العظيم فنحن ايضا لنا جدود اعظم . والمبدأ الثانى الهام الذى اوضحه نواب البلاد هو أن انحطاط الامة المصرية بعد مجدها القديم لم يكن من انحطاط المصريين انفسهم ولكن من انحطاط ملوكهم : «لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السابقين ، تناوبتها نوائب الزمن » . والشاهد على ذلك يامولاى ان ملكين من اسرتك ، عباس وسعيد ، خربا كل آيات المدنية والعمران التى اقامها الملكان الاخران محمد على وابراهيم باشا ، على ارض مصر . واعلان مبدأ ان فساد الامم من فساد ملوكها ، اعلان خطير لان فيه تحميلا ضمنيا لاسماعيل نفسه للمسئولية عن عمار مصر او خرابها . والمبدأ الثالث الهام الذى اعلنه النواب يشبه ان يكون برنامجا للعمل رسمه النواب للخديو اسماعيل فخطبة العرش غامضة ليس فيها تفصيل واحد عما ينتوى الخديو ان يفعله لمصر غير قوله انه سعيد بأنه

(١) كانت اللجنة مكونة من عشرة اعضاءهم : اتربى ابو العز (الغربية) هلال بك (الدقهلية) محمد افندى عفيفى (الشرقية) محمد افندى شعير (المنوفية) الشيخ محمد الصيرفى (البحيرة) سليمان افندى عبد العال (اسيوط) ابراهيم الشريعى (المنيا) عمر افندى ابو يحيى (قنا) حسن افندى شعراوى (المنيا) الشيخ على سيد احمد (الفيوم) .

سيستكمل ما بدأه محمد على وابراهيم باشا من المدنية والعمران . أما النواب فيحددون له ان محمد على وابراهيم باشا لم يجددوا مجد مصر القديم إلا بالعمل على ازالة الفساد والفوضى المملوكية بازاحة «الوخامة»[2] وعلى اقرار الاحكام واقامة «دعائم العدل بين الانام» وعلى نشر التعليم «وانشاء دوارس المدارس العلمية والحكمية» ، اى انشاء مدارس العلوم والاداب وعلى بناء قوة مصر العسكرية «من الاستحكامات الملكية ، واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار» وتألبت على محمد على وحطمته .

والمبدأ الرابع الذى اعلنه الرد على خطاب العرش هو ادانته لعهد عباس وسعيد بوصفه عهدا مخربا للمدنية «ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة» . اما المبدأ الخامس الذى اعلنه النواب فى الرد على خطاب العرش فهو ان المصريين يعدون نجاح اسماعيل فى تغيير فرمان وراثة العرش فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ عملا حضاريا خطيرا ، لان نظام الوراثة العثمانى الذى كان يحصر وراثة العرش فى أرشد اعضاء البيت الملك ملأ القصر الملكى بدسائس الامراء الطامعين ورجال البلاط فخرب الحياة السياسية المصرية وحال دون استقرار البلاد .

ومن أهم ما ورد فى الرد على خطبة العرش اصرار النواب على تلقيب الخديو اسماعيل آنا «بعزيز مصر» (وتولاها العزيز بن العزيز) وآنا اخر «بسلطان مصر» (اطال الله عمر سلطاننا المهاب) ، رغم علمهم بأن الباب العالى رفض تغيير لقب اسماعيل الى «عزيز مصر» حتى لا يصبح السلطان عبد العزيز عبد العزيز ، كما رفض تغيير لقبه الى «السلطان اسماعيل» لان لقب «السلطان» يضع والى مصر التابع على قدم المساواة مع سلطان تركيا المتبوع ، فتم التراضى على ان يحمل اسماعيل لقب «الخديو» التى يقال انها تعنى شيئا قريبا من «الالهى» باللغة الفارسية واصرار النواب على التمسك بلقب «العزيز» او بلقب «السلطان» يحمل معنى التحدى للباب العالى والنزوع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية .

وقد اورد الرافعى بعض الاقتراحات الهامة التى ناقشها «مجلس شورى النواب» فى دورته الاولى وصدرت بها قوانين او رفضتها الحكومة مما يدل على ان هذا المجلس لم يكن مجرد مجلس صورى :

١ ـ اقتراح من هلال بك (الدقهلية) بتخفيف نظام السخرة وتوزيع عبئها بالعدل بين

المواطنين . وقد تمسكت الحكومة بان نظام السخرة مرتبط بمشروعات الرى والهندسة فوافق المجلس على ان السخرة (ا) قاصرة على المنافع العامة . (ب)توزع على أساس المساواة بين المواطنين بين ١٥ سنة و٥٠ سنة فيؤخذ الانفار للسخرة بالدور على أن يجرى احصاء للانفس يحصر جميع الخاضعين للسخرة . وكان يمثل الحكومة فى بحث هذا الموضوع فى لجان المجلس اسماعيل باشا صديق (المفتش) والمهندس سلامة بك ابراهيم وثاقب باشا وعلى بك مبارك لارتباط هذا الموضوع بمشروعات الرى والهندسة وبمالية الدولة واملاكها .

٢ ــ اقتراح من ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) بتقسيط الاموال الاميرية (الضرائب على الاطيان الزراعية) وتحديد مواعيد تحصيلها منعا للفوضى ولارهاق المواطنين . وقد اقترحت اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث الموضوع تحديد مواعيد السداد باوقات جنى المحاصيل . وكان يمثل الحكومة حافظ باشا وزير المالية فوافق على هذا النظام من حيث المبدأ ولكنه طلب تأجيل النظر فى هذا الموضوع الى السنة التالية نظرا لان تعديل مواعيد الضرائب مرتبط بدفع الحكومة فوائد ديونها الاجنبية فى المواعيد المحددة لسداد الاموال الاميرية على ان يبحث المجلس مستقبلا موضوع الديون وموضوع الضرائب وتقسيطها فى وقت واحد ، فاقر المجلس وجهة نظر الحكومة .

٣ ــ اقتراح من اترلى بك ابو العز (الغربية) بتعميم التعليم الابتدائى المجانى بانشاء مدرسة ابتدائية مجانية فى كل مديرية وكل محافظة ووافق المجلس على ذلك . وكان ممثل الحكومة محمد شريف باشا رئيس مجلس الاحكام فوافق على تقرير اللجنة واعلن على المجلس ان الخديو اسماعيل وقف جميع اطيان تفتيش الوادى على المدارس ولكنه طلب تأجيل انشاء المدارس فى العريش والسويس والقصير (البلاد النائية) حتى يتم انشاء المدارس فى المديريات والمحافظات الاخرى . فوافق المجلس على طلب الحكومة .

٤ ــ اقتراح من ميخائيل افندى اثناسيوس (المنيا) بالغاء نظام العهدة الذى تخلف من اواخر عهد محمد على ، وكان محمد على بسبب حروبه الكثيرة قد اعجز الكثيرين من الفلاحين عن زراعة الحيازات الصغيرة (٢ الى ٥ افدنة) الموزعة عليهم لاستثمارها مقابل سداد الاموال الاميرية ، او اعجزهم عن سداد الضرائب المستحقة عليها . فوزع محمد على زمام بلاد باكملها من العاجزين عن السداد على بعض الاعيان والمأمورين والعسكريين بصفة عهدة على ان يتكفلوا بسداد الضرائب من مالهم الخاص مقابل تفويضهم فى جباية الضرائب من الفلاحين . فكان هذا اشبه بالعودة الى نظام الالتزام او الاقطاع فى عهد المماليك . وبالفعل

استغل المتعهدون قانون العهدة فعربدوا فى ارهاق الفلاحين باغتصاب اكثر محاصيلهم باسم سداد الضرائب وفى تشغيلهم بالسخرة على املاكهم الخاصة . وقد الغت الحكومة هذا النظام فى ١٨٥٠ واسترجعت البلاد من المتعهدين ولكن اسماعيل اعاد نظام العهدة لحاجته الماسة الى المال الحاضر . وقد وافق المجلس فى ١٦ شعبان ١٢٨٣ ، على فك جميع العهد ابتداء من العام التالى ١٢٨٤هـ (١٨٦٧) وقد وافقت الحكومة على قرار المجلس . ويعد قرار الغاء نظام العهد من اخطر الانتصارات الديمقراطية التى احرزها الفلاحون لانه كان فيه الغاء للنظام عهد عباس الاول فى (١٨٥٠) ومرة فى عهد اسماعيل (فى ١٨٦٦) . وبهذا تقرر اعادة الاطيان المجمعة فى زمام كل عهدة الى اصحابها من صغار الملاك .

٥ ـ اقتراح من محمد افندى حمادى (جرجا) بوضع نظام متقدم لقيد تحصيلات الاموال الاميرية لوضع حد لعبث الصرافين ومايترتب عليه من «لخبطة ومغشوشية فى الايراد» ، فقد جرت العادة ان يدفع الاهالى الضرائب ليد «الشاهد» مقابل ايصال شخصى حتى يحضر الصراف فى آخر الشهر ، وقد نجم عن ذلك عدم قيد كثير من الضرائب المدفوعة بالفعل فى الدفاتر الرسمية ومطالبة الحكومة بها مرة اخرى . فوعد اسماعيل باشا صديق ممثل الحكومة باصلاح نظام التحصيل حتى يعرف كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق .

٦ ـ اقتراح من سليمان افندى الملوانى (الغربية) بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد ، عدله الشيخ محمد الشواربى باقتراح بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد وعلى جميع الافراد . وقد اعلن رئيس المجلس ان الحكومة تضع وقتئذ قانونا ينص على الغاء عقوبة الضرب فاكتفى المجلس بذلك .

٧ ـ اقتراح من هلال بك (الغربية) بضم الاراضى الصالحة للزراعة والاراضى البور الناشئة عن الزيادة فى المساحة واضافتها بالمال الى اصحاب الاطيان المتداخلة فيها او الملاصقة لها . وكان ممثل الحكومة هو اسماعيل باشا المفتش ، ووافق المجلس والحكومة على مايلى :

(ا) ضم اطيان الجزائر على ما يساوى قيمة ايجارها عن ثلاث سنوات على ان يربط عليها مال المثل ، وكذلك اطيان الحيضان

(ب) الاراضى البور اى اراضى الاستصلاح ، تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان يدفعوا المال عنها بعد ثلاث سنوات .

(جـ) اطيان الاخراس والمستجرة والمالحة تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان تدفع

عنها ضريبة المثل بعد انقضاء ست سنوات

(د) اطيان البرارى تعطى للمستصلحين بلا ثمن مع اعفائها من الضرائب عشر سنوات ثم تربط عليها الضريبة العشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات من بعدها تربط عليها ضريبة المثل . وقد وافقت الحكومة على كل ذلك على الا يطبق على اراضى الضواحى والبنادر القابلة للبناء . وقد رفع الخديو اسماعيل فترة الاعفاء من الضريبة الى ١٤ سنة رغبة منه فى تشجيع حركة استصلاح الاراضى .

وهذا القانون يبدو فى ظاهره قانونا لخدمة كبار الملاك ، وهو كذلك ، ومنطقه واضح وهو ان صغار الملاك لا قبل لهم بتكاليف الاستصلاح . ولكنه فى الوقت نفسه كان خطوة الى الامام لانه كان اشراكا للاعيان المصريين فى نظام الابعاديات الذى كان قاصرا منذ ايام محمد على او يكاد ان يكون قاصرا على الامراء (الذوات) والعسكريين الاتراك الذين كان محمد على واخلافه يهبونهم الابعاديات الشاسعة لاستصلاحها مقابل خدماتهم له او للدولة وقد كان ذلك من أسباب نشوء الملكيات الكبيرة بين المصريين كذلك كان تقدما ان تصبح اراضى الناس . وقد ابلغ ممثل الحكومة اسماعيل باشا المفتش المجلس بان هناك لجنة يرأسها رئيس المجلس ، اسماعيل باشا راغب ، تعمل على سن قانون خاص بالرهون والمعاملات فاكتفى المجلس بذلك . وأحالة هذا الاقتراح على لجنة التقسيط تدل على ان جد محمد باشا محمود فى ساحل سليم كان حريصا على ضمان ديونه على الفلاحين ولاسيما بعد الغاء نظام العهد .

وهناك اقتراحات عديدة بطلبات محلية تقدم بها بعض النواب خدمة لدوائرهم الانتخابية كمد الترع وفتح القناطر وحفر المصارف الخ ... ولا داعى لتفصيل هذه الاقترحات الجزئية التى لا تشكل مبادىء عامة .

وقد اعترف الرافعى فى النهاية بجدوى «مجلس شورى النواب» حيث قال : «وصفوة اعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لا بأس به من اعضاء اول هيئة نيابية ظهرت فى عهد اسماعيل» وقد ختم المجلس اعمال دورته الاولى فى ٢٤ يناير ١٨٦٧ .

وتأجلت الدورة الثانية بسبب مرض اسماعيل فلم تفتتح فى القلعة الا فى ١٦ مارس ١٨٦٨ ، وحضر الافتتاح مع الخديو اسماعيل شريف باشا رئيس «مجلس الاحكام» وشاهين باشا وزير الحربية واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وذو الفقار باشا وزير الخارجية وراتب باشا وزير الاوقاف واحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا امين بيت المال ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو واحمد خيرى بك المهردار . وعين عبد الله عزت باشا رئيسا لمجلس شورى

النواب . وتلا احمد خيرى بك خطبة العرش التى استعرضت الحكومة فيها قرارات العام الماضى وبينت ما نفذته من القرارات وما لم تنفذه وكانت الحصيلة العامة ان الحكومة انشأت مدرستين احداهما فى بنها والاخرى فى اسيوط «والباقى تحت الاجراء» وانها فكت العهد واضافت الاطيان الزائدة فى المساحة ووزعت اراضى الاستصلاح للراغبين فيها ونفذت معظم مقترحات الرى ، وانها لاتزال تدرس قانون الرهون لتأمين سندات المعاملة .

أما بالنسبة لتعديل مواعيد اقساط الاموال الاميرية فقد اعلنت الحكومة انها ستبين للمجلس الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ودعت المجلس لمزيد من دراسته .

أما بالنسبة لمشروعات الدورة الثانية فقد اعلنت الحكومة عزمها على «تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة» باتمام الرياحات كما وعدت بالعناية بالزراعة وبالصحة العامة . وفى هذه الدورة قرر المجلس طائفة من القرارات منها انشاء «مجلس تنظيم الزراعة» فى كل مديرية ينتخبه عمد البلاد وانشاء حقول للتجارب الزراعية واجراء تعداد لتنظيم السخرة واتمام الرياحات الكبرى وغيرها من مشروعات الرى ، وردم البرك والمستنقعات وتعميم التطعيم ضد الجدرى وانشاء بعض المستشفيات وتعديل فئات الضرائب على الاطيان بحسب ما تقرره لجان فى كل مديرية من مندوبى الحكومة والعمد والاعيان .

وفى خلال هذه الدورة عين اسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وزيرا للمالية مع احتفاظه بمنصبه الاصلى وبدأت العواصف تتجمع فى مجلس شورى النواب نظرا لتكدس ديون البلاد الخارجية التى كانت الحكومة اى الخديو اسماعيل يعقدها دون ان يرجع الى مجلس شورى النواب ويطلعه على حقيقة الحالة المالية فى البلاد .

وكان أسماعيل قد ورث عن سعيد دينا قوامه ١١ مليون جنيه على الاقل ، كان يدفع فوائده سنويا دون محاولة سداد اقساط الدين نفسه رغم ما رأته مصر من ازدهار فى الدخل القومى فى بداية عهد اسماعيل بسبب رواج القطن المصرى نتيجة للحرب الاهلية الامريكية ، ثم انقطع الرواج بانتهاء الحرب فى ١٨٦٥ .

وكانت سياسة اسماعيل تقوم على الاستدانة من الخارج لتجاوز مشروعاته العمرانية والحضارية ومشروعاته العسكرية ومشروعاته الاستقلالية حصيلة ايرادات الدولة التى قدرت فى ميزانيات اسماعيل باشا المفتش المرية بمبلغ ٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه سنويا .

وكانت اكثر مشروعات اسماعيل التى كان ينفذها بسرعة محمومة لاهثة وكأنه يسابق الموت او يريد ان يسطع مجده فى السماكين باسرع مما سطع مجد محمد على ، مشروعات استثمارية طويلة المدى

لا تدر عائدا فوريا ، ولذا انتفع بها من جاء بعده ولم يصبب هو منها الا الارتباك المالى ، ومثلها حفر الترعة الاسماعيلية وحفر الترعة الابراهيمية وحفر الرياحات ومد السكك الحديدية وخطوط التلغراف وتوسيع الموانى الخ ... او مشروعات خدمات مدنية وحضارية بلا عائد مادى مباشر مثل نشر التعليم وانشاء الكبارى وبناء الاوبرا والعناية بالصحة العامة ورصف الطرق وتجميلها او مشروعات وطنية تحسب بحساب المجازفة كبناء قوة مصر العسكرية والتغلغل فى افريقيا ، ومشروعات لشراء سيادة مصر بالمال وهذه يصعب تقييمها .

وفى ١٨٦٤ استدان اسماعيل ٥٫٧٠٤٫٠٠٠ جنيه من بنك فرولنج ـ جوشن (لم تتسلم مصر منها الا ٤٫٨٦٤٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٥ اقترض اسماعيل من بنك الانجلو اجيبشيان Anglo-Egyptian ٣٫٣٨٧٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٦ اقترض اسماعيل من بنك فرولنج ـ جوشن ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٧ اقترض اسماعيل من البنك الامبراطورى العثمانى ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه) . فكان مجموع ما اقترضه اسماعيل حتى دورة ١٨٦٧ لمجلس شورى النواب ١٤٫١٧١٫٠٠٠ جنيه لم تتسلم مصر منها الا ١١٫٩٥٤٫٠٠٠ جنيه ، وقد ضاع الفرق وهو ٢٫٢١٧٫٠٠٠ جنيه بين سعر الدين (خصم القيمة الفعلية من القيمة الاسمية) والعمولات والسمسرات والمصاريف . وقد كان اسماعيل محوطا ببعض وسطاء من الاجانب ورجال الدولة خربى الذمة ، كل ينهش لنفسه شريحة من هذا المال السائب ، سواء فى عمليات عقد القروض او فى تنفيذ المشروعات العامة ، كما ان اسماعيل نفسه كان ذا ذوق مكلف ، ذلك الذى يسميه المؤرخون الاسراف والاتلاف . وهكذا تكدست على مصر فى ١٨٦٧ نحو ١٤ مليون جنيه من القروض الاجنبية الى جانب نحو ١٠ ملايين من الديون السائرة والى جانب دين سعيد وهو نحو ١١ مليون جنيه (المجموع ٣٥ مليون جنيه) .

وفى دور الانعقاد الاول لم يفتح احد من النواب موضوع بحث حالة مصر المالية . ولكن مجلس شورى النواب اثار الموضوع فى الدورة الثانية (١٨٦٧) ، والف لجنة من اعضائه لدراسته وتقديم بيان عنه للمجلس . واطلع اعضاء اللجنة على دفاتر وزارة المالية والبيانات الملفقة التى زودها بها اسماعيل باشا المفتش . وعادت اللجنة الى المجلس لتعلن ان ما تبقى من مديونية مصر هو سبعة ملايين جنيه فقط وان الحكومة تفكر فى عقد قرض جديد وان ايرادات الحكومة (٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه) تزيد على مصروفاتها (٤٫٣٠٦٫٠٠٠ جنيه) بمبلغ ٢٫٥٨٤٫٠٠٠ جنيه . والحقيقة ان مصروفات الحكومة زادت على ايراداتها بنحو ١٠ ملايين جنيه غطتها الحكومة من قروضها .

وقد كان اضطراب الحالة المالية واضحا لان الحكومة اوعزت للجنة ان تقترح على المجلس زيادة الضرائب على الاطيان بنسبة السدس وعقد قرض داخلى قدره خمسة ملايين وبالفعل حصل اسماعيل باشا صديق على موافقة المجلس على الامرين . ولكن الحكومة بدلا من ان تعقد القرض الداخلى عقدت مع بنك اوبنهايم Oppenheim فى ١٨٦٨ قرضا بمبلغ ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنية (لم تتسلم منه مصر الا ٧٫١٩٤٫٠٠٠ جنيه) وبذلك بلغ مجموع الديون التى اقترضها اسماعيل حتى ١٨٦٨ ٢٦٫٠٦١٫٠٠٠ جنيه يضاف اليها ديون سعيد حتى ١٨٦٣ .

وقد انتهت الدورة الثانية لمجلس شورى النواب فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وبالرغم من قتامة هذه الصورة فان قبول الخديو فى ان يحصل على موافقة المجلس لزيادة الضرائب بعد ان كان فرض الضرائب وقفا على الارادة الخديوية يعد تقدما برلمانيا ، كما ان قبول الحكومة ان يناقش المجلس اوضاع البلاد المالية وان تفتح دفاترها المزيفة للجنة البرلمانية يعد ايضا تقدما فى تاريخ الحياة النيابية .

أما الدورة البرلمانية الثالثة فقد انعقدت فى القلعة من ٢٨ يناير ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ برئاسة عبد الله عزت باشا . وحضر الخديو اسماعيل افتتاح الدورة بصحبة وزرائه

شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام ، وذو الفقار باشا وزير الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الاقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، واحمد خيرى بك حامل الاختام .

وفى خطبة العرش اعلنت الحكومة ان المالية قد توازنت بفضل اقتصاد المصروفات وبحكم السلفة الاخيرة ، وسددت جانبا كبيرا من الديون التى كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه ، وصار الباقى الان من الديون ١٧ مليون جنيه تقريبا بما فى ذلك القرض الجديد . (وهو غير الرقم المعروف عن ديون سعيد ، وفى كرومر انه لم يتجاوز ٣ ملايين جنيه ، ولكن الحسابات الاخرى تقدره بمبلغ ١١ مليون جنيه) . وفى خطبة العرش الثالثة استعرض اسماعيل ما تم منذ توليه حتى يناير ١٨٦٩ من اعمال عمرانية اهمها : ٨٥٠ ميلا من السكك الحديدية وستة كبارى هى كوبرى ترعة الوادى وكوبرى على ترعة المحمودية وثلاثة كبارى فى الوجه القبلى ، ومائة قنطرة فى الوجهين غير ٢٠٧ قنطرة فى اعمال الرى و ٤٠ ترعة ومصرفا و٥ هويسات و ٢٠ بابا للهويسات و ٤ ارصفة من الحجر و٢٥ من البدالات والسحارات الى جانب اصلاح ميناء السويس ، وان الحكومة استصلحت ٣٢٢٫٤٥٨ فدانا وانها زادت قوة مصر العسكرية والبحرية ، وان ديوان المدارس (وزارة

المعارف) انشأ ١٢ مدرسة ابتدائية وثانوية ومتوسطة وعليا منها مدرسة المهندسخانة (كلية الهندسة) ومدرسة الادارة والالسن (كلية الحقوق) ومدارس المساحة والمحاسبة ، والرسم والعمليات (الفنون والصنائع) ، والمدرسة البحرية فى الاسكندرية ، وان ديوان الجهادية (وزارة الحربية) انشاء ١٠ مدارس هى مدرسة الطوبجية (المدفعية) ومدرسة الفرسان ومدرسة البيادة ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة الشيش ، ومدرسة الجبخانجية (صناع الذخيرة) ، ومدرسة اركان حرب ، ومدرسة العمليات ، ومدرسة المحاسبة ومدرسة الزراعة كل ذلك الى جانب انتشار التعليم الاهلى .

أعلنت خطبة العرش ان الخديو اسماعيل قد رتب لنفسه ولاسرته مرتبات ثابتة بدلا من الانفاق دون تخصيص من ميزانية الدولة ، وحددت مخصصات الخديو بمبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ومخصصات العائلة الخديوية بمبلغ ١١٠٫٧٢٥ جنيها .

وقد خفضت فيما بعد بسبب الارتباك المالى . وذكرت خطبة العرش ان العمل اوشك ان ينتهى فى انشاء خطوط تلغراف الى الخرطوم والى مصوع ، وبذلك ظهر السودان فى بيان الحكومة كجزء من ممتلكات مصر . واشارت خطبة العرش الى المفاوضات الجارية مع الدول الاوروبية لاصلاح القضاء المصرى بانشاء المحاكم المختلطة ، واعلنت ان الخديو اسماعيل قد نجح فى تحقيق القسم الاكبر من المبادىء الخمسة فى البرنامج الذى ارتبط به فى خطبته امام قناصل الدول يوم توليه حكم مصر وهى :

١ ـ الغاء السخرة .

٢ ـ تنمية الزراعة والتجارة .

٣ ـ نشر التعليم العام .

٤ ـ تحديد مخصصات سنوية للمصروفات الخديوية .

٥ ـ تنظيم المحاكم .

وأخيرا فقد قدم وزير المالية لمجلس شورى النواب ميزانية ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ فكان ذلك بداية التقليد الذى اقترن بحياة مصر النيابية .

وفى الدورة الثالثة قرر «مجلس شورى النواب» قرارين هامين ، اولها ان يكون تنصيب مشايخ البلاد وفقا لرغبة الاهالى والا يعزل احد منهم الا اذا حكم عليه فى جنحة . ومن هذا القرار الديمقراطى تطور قانون انتخاب العمد وتحصينهم ضد الفصل التعسفى من المديرين او من السلطة

التنفيذية بصفة عامة . اما القرار الثانى فقد كان قرارا منافيا للديمقراطية رغم فائدته الاقتصادية العامة . فاللائحة السعيدية (١٨٥٨) التى اصدرها سعيدْ باشا «صديق الفلاح» خولت الحق لكل وارث فى فرز نصيبه من الميراث مما ادى الى تفتيت الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة والملكيات الصغيرة الى شظايا من القراريط والاسهم . وقد قرر برلمان اسماعيل الاول تجميع الملكيات بدلا من تفتيتها فالغى المادة الثامنة من «لائحة الاطيان» المعروفة «باللائحة السعيدية» وحظر فرز الأنصبة فى المواريث اى تقسيم كل ميراث على ورثته وجعل التكليف باسم اكبر اولاد المتوفى وخول اكبر الاولاد حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة وهو ما يسمى فى تاريخ القانون «حق الابن الأكبر» .

وقد بنى المجلس قراره على وجوب ، (استمرار فتح البيوت ذوى العائلات» .

وقد كان صدور هذا القانون بتوصية مجلس شورى النواب ، دليلا دامغا على ان الاعيان المصريين قد تبلور فيهم الاحساس الطبقى فعملوا على انشاء ارستقراطية مصرية بحماية انفسهم وعائلاتهم من مضار تفتيت الملكية الزراعية . ورغم منافاة هذا القانون للعدالة الاجتماعية ، فقد كان من الناحية الاقتصادية افضل من تفتيت الملكية ، كما انه كان كفيلا بتكوين ارستقراطية مصرية واضحة المعالم فى مواجهة الارستقراطية التركية الواضحة المعالم . وهذا مفتاح عصر اسماعيل :

لقد كان اسماعيل قائد الارستقراطية المصرية والمتمصرة ولكن كان مثله الاعلى «المستبد المستنير» Enlightened Despot الذى كان يدعو اليه «الفلاسفة» les philosophes بقيادة فولتير Voltaire قبيل الثورة الفرنسية لكى يجنبوا فرنسا بالملكية الرشيدة حكم الغوغاء (يقصدون الجماهير) .

التاج والبرلمان .

المواجهة الأولى

وفى أوائل ١٨٧٠ أجريت الانتخابات الثانية التى خرج منها البرلمان الثانى فى عهد الخديو اسماعيل . وقد اسفرت الانتخابات عن تكوين «مجلس شورى النواب» على الوجه التالى :

القاهرة :

السيد حسن موسى **العقاد** (الذى خلف أباه بعد وفاته ، السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبي .

الاسكندرية :

الشيخ مصطفى خليل جميعى ، السيد ابراهيم على جميعى .

دمياط :

على بك خفاجى .

الغربية :

أبو النجا دنيا من مسهلة ، **سعد الجزار** من دمياط ، الشيخ **سليمان العبد** عمدة شبرا النملة ، **السيد عيسوى الشريف** ، من ابيار ، محمد ابو حمد عمدة جليس ، أحمد الديب عمدة ميت بدر حلاوة ، سيد أحمد القاضى عمدة مطوبس ، ابراهيم عامر عمدة قطاى .

المنوفية :

على أفندى شعير عمدة كفر عشما ، **السيد الفقى** عمدة كمشيس ، شاهين احمد الجنزورى عمدة بلمشط ، رضوان ابراهيم بلال عمدة طوخ ، **الشيخ احمد عبد الغفار** عمدة تلا ، على محمود عمدة المصيلحة .

البحيرة :

الشيخ حسين امين عمدة شابور ، **الشيخ على مهنا** عمدة كفر سلامون ، الشيخ أحمد على محمود عمدة الرحمانية ، الشيخ عبدالله ناصر عمدة محلة بشر ، الشيخ محمد الانصارى عمدة ادفينا .

الشرقية :

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال ، الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى ، الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون ، حسن عامر حسن غيث عمدة العزيزية ، المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير ، الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل ، محمد ايوب سليمان عمدة كفر أيوب سليمان ، **الشيخ محمد صالح الحوت** عمدة الصالحية .

القليوبية :

الحاج سالم الشوارنى عمدة قليوب ، بيومى عابد عمدة كفر عابد ، الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبين ، محمد زغلول عمدة ميت كنانة .

الدقهلية :

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى ، **محمد الاترى** عمدة اخطاب ، **الامام العشماوى** عمدة الطرحة ، **أحمد ابو سعدة** عمدة بدواى ، الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الاقلام .

الجيزة :

حسنين افندى الزمر عمدة دناش ، مراد افندى السعودى عمدة المحرقة ، سالم افندى حماد عمدة حلوان .

الفيوم :

على اليمانى عمدة مطرطارس ، محمد الدهشان عمدة اهريت غربية .

بنى سويف :

محمد ابو المكارم عمدة طنا بنى مالو ، حنفى العريف عمدة بوش ، ابو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمسون .

SS

المنيا وبنى مزار :

عبد الله مصطفى عمدة الفشن ، حسن افندى عبد الرازق عمدة ابو جرج ، بدينى افندى الشريعى عمدة سمالوط ، حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسة ، خليفة مرزوق عمدة بنى أحمد .

أسيوط :

حسنين النجدى عمدة المشايعة ، حسن ابراهيم من بنى رزاح ابنوب ، مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمى ، المعلم فرج ابراهيم عمدة دير مواس ، الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحواتكه ، محمد جابر عمدة صنبو .

جرجا :

احمد حسين عمدة البلينا ، حميد حمد عمدة ونينه ، ضيفالله حسن عمدة شندويل ، عبد الرحمن همام عمدة اولاد اسماعيل ، الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه ، السيد رفاعه عنبر من (طهطا) .

اسنا :

منصور حماد عمدة تجار اسوان ، عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنه .

قنا :

خليفة ابراهيم عمدة ابو مناع بحرى ، أحمد افندى حسن عمدة حجازه ، أحمد خلفالله عمدة هو .

وبمقارنة هذه القائمة بقائمة برلمان ١٨٦٦ ــ ١٨٦٩ نجد أن العائلات الكبيرة التى استمرت فى تمثيل مناطقها نيابيا هى :

القاهرة	العقاد	**الشرقية**	لا أحد
الاسكندرية	جميعى	**الجيزة**	الزمر
دمياط	خفاجى	**الفيوم**	لا أحد
الغربية	الشريف ودنيا	**المنيا**	الشريعى
المنوفية	شعير	**اسيوط**	ابو عمر
البحيرة	لا أحد	**اسنا وقنا واسوان**	لا أحد .
		القليوبية	الشواربى

وفى الوقت نفسه توارت مؤقتا فى هذا البرلمان الثانى اسماء عائلات كبيرة اهمها هى عائلات العطار فى القاهرة ، والشوربجى فى الاسكندرية وابو العز فى الغربية والجزار والجندى وابو حسين فى المنوفية والوكيل فى البحيرة وهلال فى الدقهلية وشعراوى فى المنيا وسليمان فى اسيوط وابو ستيت فى جرجا وابو سحلى فى قنا . اقول توارت مؤقتا لأن اسماء العائلات ستعود الى الظهور فى الحياة العامة . وفى الوقت نفسه ظهرت فى البرلمان الثانى اسماء عائلات كبيرة منافسة اهمها عائلات الفقى وعبد الغفار فى المنوفية ومهنا فى البحيرة والاتربى والعشماوى فى الدقهلية وعبد الرازق فى المنيا ورشوان فى اسيوط . وقد اكتفيت باسماء العائلات التى قامت بدور هام فى السياسة المصرية وفى حكم مصر أو فى السياسة المصرية فى المائة سنة التالية أو على الاصح حتى ثورة ١٩٥٢ .

وقد افتتح الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلمان مصر الثانى بالقلعة فى أول فبراير ١٨٧٠ وكان يصحبه شريف باشا وزير الداخلية وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الاقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاشغال والمواصلات وأحمد خيرى بك المهردار . وكان رئيس مجلس شورى النواب فى هذه الدورة هو عبدالله عزت باشا .

ولسبب ما كانت خطبة العرش هذه المرة شديدة الايجاز قاصرة على الترحيب خالية من كل اشارة الى مشروعات الحكومة والى الدين العام . وكل ما ذكرته أن الزراعة فى العام السابق كانت مزدهرة . وقد احالت خطبة العرش «مجلس شورى النواب» الى الوزراء لمعرفة مشروعات الحكومة : «وأما ادارة الحكومة فى ظرف هذه السنة لما تريدون معرفته من اجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار» . وجاء الرد على خطبة العرش خاليا ايضا من الاشارة الى المشروعات والديون غالبا مراعاة للبروتوكول ، فاقتصر الرد على مجاملة الخديو ، أما فى خلال الدورة فقد كان أهم قرارات المجلس يتصل بالتوسع فى مشروعات الرى والصرف والجسور وبمضاعفة عدد المحاكم فى البلاد . وقدر اسماعيل باشا المفتش الميزانية فاذا بها قريبة الشبه من سابقتها : الايرادات ٧٫٣٤٧٫٠٠٠ جنيه والمصروفات ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه واقساط الديون ٢٫٤٨٥٫٠٠٠ جنيه فالوفر اذن هو ١٫٤٦٢٫٠٠٠ جنيه ولم يناقش أحد شيئا ذا بال أو خاض فى موضوع دين مصر أو القرض الأخير كيف انفق . وانتهت الدورة فى ٣١ مارس ١٨٧٠ .

وتكرر نفس الأمر بالنسبة للدورة الثانية فى البرلمان الثانى التى افتتحها اسماعيل فى ١٠ يونيو ١٨٧١ وكانت برئاسة السيد ابو بكر راتب باشا فخلت خطبة العرش الا من عبارات الترحيب ، وبالمثل خلا الرد على خطبة العرش الا من عبارات المجاملة وشكر الحكومة على يقظتها فى نشر التعليم

وفى مواجهة الفيضان العالى الذى اتلف مليونى قنطار من القطن ومع ذلك نجت البلاد من الكارثة . قدم اسماعيل باشا المفتش الميزانية الشكلية المألوفة حيث الايرادات تزيد دائما على المصروفات وكانت أكثر قرارات المجلس خاصة بالخدمات الزراعية والخدمات القضائية . وانتهت الدورة فى ٦ اغسطس ١٨٧١ . نفس المهزلة تكررت بالنسبة للدورة الثالثة من البرلمان الثانى التى دعيت للانعقاد بعد أكثر من عام كامل فى ٢٦ يناير ١٨٧٣ وانفضت فى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . لا شئ فى خطبة العرش أو الرد عليها .

وبين الدورة الثانية والدورة الثالثة كانت الحكومة قد عقدت قرض ١٨٧٠ من بنك بيشوفسهايم Bishoffsheim بمبلغ ٧٫١٤٣٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منه الا ٥ ملايين) وكانت قد اصدرت قانون المقابلة فى ٣٠ اغسطس ١٨٧١ بمجرد انفضاض الدورة الثانية دون أن تفاتح المجلس فيه : الحكومة بحاجة الى مال عاجل لمواجهة اقساط الدين العام والحل هو جمع الضرائب مقدما من المواطنين مقابل تنازلات ضريبية مستقبلة وعدت بها الحكومة ولم تف بها .

هذه هى «المقابلة» التى جمع بها الخديو اسماعيل ، أو على الأصح اسماعيل باشا المفتش ، بالاكراه سبعة ملايين جنيه . لقد بلغت ديون مصر الخارجية حتى نهاية البرلمان الثانى ٣٦٫٤٩٧٫٠٠٠ جنيه الى جانب دين سعيد باشا بالاضافة الى الديون الداخلية وفوائد الديون .

فما معنى كل هذا ؟ بداية طيبة للبرلمان الأول (١٨٦٦ ـ ١٨٦٩) يتصرف فيها الخديو كملك شبه دستورى ، على الاقل من ناحية الشكل ، فيقدم فى خطبة العرش لمجلس شورى النواب سنويا برنامج حكومته ويبين ما نفذته من قرارات المجلس السابقة ثم اهمال تام للبرلمان الثانى (١٨٧٠ ـ ١٨٧٣) بلغ مبلغ الاحتقار بخلو خطبة العرش من كل اشارة الى ما حققته الحكومة وما ستحققه الحكومة من مشروعات وكأنها غير مسئولة امام المجلس فى أمر من الأمور .

أليس هذا دليلا على أن دورات البرلمان الأول قد انتهت بأزمة حادة بين العرش والبرلمان ؟ البلاد سائرة الى الخراب ولا أحد يسأل أين تنفق كل هذه الأموال التى يقترضها اسماعيل من الخارج والداخل .

هذه هى الصورة التى ترسمها المضابط المنشورة من الوقائع المصرية بين ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩ . ولكن يبدو أن المضابط المصرية لا تدون كل شئ ، وانما تدون فقط ما يجوز للناس أن يقولوه على مسامع الحاكم . والتفسير المنطقى الوحيد لتجاهل اسماعيل المفاجىء لبرلمانه الثانى هو اللغط بالحق وبالباطل حول سوء وضع البلاد المالى ولاسيما فى ١٨٦٩ عام افتتاح قناة السويس : بالحق وبالباطل لأن انجلترا وتركيا قد اقامتا فى مصر والخارج مراكز دعاية لا تهدأ ضد اسماعيل واسرافه وفساد الحكم

المصرى بسبب تبنى اسماعيل الكامل لمشروع قناة السويس الذى عدته انجلترا اخطر شئ على مواصلاتها الامبراطورية ولم تهدأ حتى احتلت القناة ، وبسبب تقارب اسماعيل مع فرنسا وبسبب نزوح اسماعيل لاعلان استقلال مصر عن تركيا وهذا هو المعنى الحقيقى لخطبة العرش التفصيلية التى قدمها اسماعيل فى آخر دورة من برلمانه الأول ٢٨ فبراير ١٨٦٩ وهى تعدد ما قام به منذ ولايته من آيات العمران ولسان حاله يقول للنواب : انتم تتهموننى كما يتهمنى الانجليز والاتراك بأنى بددت وابدد اموال البلاد ، وهذا ما أنشأت يداى منذ أن وليت الحكم . أنا لا اقدم حسابات لأنى لست وزير مالية ، فالحسابات فى ومع ذلك فانتم تسألوننى وآباؤكم لم يسائلوه . وقد كان اسماعيل صادقا فى غضبه لأن مشروعاته العمرانية كانت تملأ الدنيا لكل من يريد أن يرى ، ولكن النواب أيضا كانوا صادقين فى غضبهم لأن تكاليف هذه المشروعات كانت أكثر بكثير من قيمتها الفعلية ، ولأن دولة المقاولين والوزراء الفاسدين والسماسرة الأجانب والمحليين قد استنزفت من مالية مصر الملايين والملايين وهم فى نهاية الأمر دافعو الضرائب وورثة هذه التركه المثقلة بالديون .

وهذا معنى اهتمام وزير المالية اسماعيل باشا المفتش أن يعلن لمجلس «شورى النواب» فى آخر دورة من دورات البرلمان «ان المشروعات التى استحدثها توازى ديون الحكومة» . أى انه يقول : نحن لسنا لصوصا ، فان اردتم أن تعرفوا اين انفقت قروض مصر ، فالسكك الحديدية وحدها تعادل هذه القروض.. كذلك إشارت خطبة العرش الى أن الحكومة دفعت لشركة قناة السويس ٨ ملايين جنيه بصفة تعويضات للتحرر من حماقات سعيد واتفاقاته المجحفة بحقوق مصر وسيادتها ، وهو صحيح ، كما أشارت الى ما تنتظره مصر من أرباحها عن نصف اسهم القناة الذى تملكه ونسبة ١٥٪ من صافى الأرباح .

فلنقل اذن أنه لا شك انه كان فى مصر لصوص عموميين فى عهد اسماعيل ، ولكن لاشك ايضا أن اسماعيل قد عمر مصر حتى آخر عهده بالقسم الأكبر من ديونه الجسيمة . وقد قدر اسماعيل صدقى باشا فى بحثه «الخديو اسماعيل وتصرفاته المالية» ما تركه اسماعيل حتى نهاية حكمه من منشئات مادية كالترع والكبارى والقناطر ومصانع السكر وأحواض الموانى والمنائر والسكك الحديدية وخطوط التلغراف الخ ... بمبلغ ٤٦ مليون جنيه يضاف اليها تكاليف انشاء ٤٨١٧ مدرسة ابتدائية وثانوية ، وكان عدد المدارس عند توليه ١٨٥ مدرسة فقط ، وتكاليف البعثات التعليمية وتكاليف ادارة الحكومة المصر ، وتكاليف اكتشاف منابع النيل وتكاليف الحملات المصرية والادارة المصرية فى السودان وتكاليف حملات الحبشة وتكاليف اصلاح النظام القضائى وتكاليف التحرر من السيادة التركية وتكاليف الجزية التركية وتكاليف امداد المدن الكبرى بمياه الشرب وبغاز الاستصباح وتجميل

هذه المدن ثم تكاليف حملة المكسيك والحملات المصرية على روسيا واليمن وكريت والصرب لمساعدة تركيا وقد كبدت مصر الملايين وتكاليف بناء العسكرية المصرية والبحرية المصرية ، وتكاليف القصور الملكية وتكاليف الاوبرا وملحقاتها . كل ذلك بالاضافة الى الدين الذى ورثه اسماعيل عن سعيد (١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه) والى فوائد الديون[1] . وقد ترك اسماعيل مصر بدين قوامه نحو ٩٦ مليون جنيه (لم تستلم الخزانة منه بالفعل الا ٥٤ مليون جنيه) بالاضافة الى ايرادات الدولة السنوية التى قدرها كيف Cave عن المدة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ بمبلغ ٩٤٫٨٢١٫٤٠٠ جنيه كانت تخصص لنفقات الحكومة ولجزية الباب العالى ولبعض المشروعات العامة . ومعنى ذلك أن اسماعيل قد تصرف طوال حكمه (١٦ سنة) فى ٢٠٠ مليون جنيه نقدا (منها ٥٤ مليون حصيلة ما عقده من الديون الخارجية والداخلية ونحو ١٣٠ مليون من ايرادات الدولة السنوية ونحو ١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه من ضريبة المقابلة ونحو ٤ مليون جنيه ثمن حصة مصر من أسهم قناة السويس) .

وقد حقق بهذه الايرادات الفعلية كل هذه الانجازات الفعلية فان كانت هناك لصوصية مصرية فى عهد اسماعيل فهى محصورة فى الفرق بين ما تكلفته كل هذه الانجازات الفعلية حقيقة وبين مجموع ما جرى فى يد اسماعيل ووزرائه من أموال فعلية طوال فترة حكمه (وقدرها نحو ٢٠٠ مليون جنيه) .

فغير صحيح اذن أن «مجلس شورى النواب» الأول فى عهد اسماعيل كان كما صوره الرافعى «شرابة خرج» فلو كان كذلك لما كان هناك مبرر لأن يغير اسماعيل منه موقفه فى البرلمان الثانى (١٨٧٠ - ١٨٧٣) ويتجاهل اختصاصاته جملة فى خطبة العرش .

---

(١) تأسيسا على ميزانيات اسماعيل باشا المفتش التى اعتمدها وقبلها كرومر بلغت مصروفات الحكومة فى ١٦ سنة نحو ٥٥ مليون جنيه والجزية للباب العالى فى نفس الفترة نحو ١٠ ملايين جنيه وفوائد الديون وخدمتها نحو ٤٠ مليون جنيه فمجموع هذه النفقات المختلفة المحققة فى ١٦ سنة هو ١٠٥ مليون جنيه تضاف الى ٤٦ مليون جنيه قيمة المنشئات الاستثمارية الثابتة فى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والموانئ وبذلك يكون المجموع الثابت انفاقه خلال حكم اسماعيل نحو ١٥١ مليون جنيه غير تكاليف التعليم وبناء الجيش وأسلحته (فى تقدير ٨٠٫٠٠٠ مقاتل وفى تقدير آخر ٩٣٫٠٠٠ مقاتل خلاف حامية السودان) وبناء البحرية المصرية وتكاليف سياسة مصر الافريقية وتكاليف سياسة مصر الاستقلالية ، (تعديل الفرمانات والاصلاح القضائى) وتكاليف تمدين المدن . واذا كانت هذه التكاليف مجتمعة لا تصل الى ٤٩ مليون جنيه وهى الفرق بين ايرادات اسماعيل الفعلية وهى ٢٠٠ مليون ومصروفاته الثابته وهى ١٥١ مليون فالبحث عن المال العام المنهوب فى عهد اسماعيل يجب أن يتركز فى هذه الحدود الضيقة فاجمالا كانت ايرادات اسماعيل الفعلية طوال مدة حكمه نحو ٢٠٠ مليون جنيه وكانت مصروفاته الفعلية نحو ٢٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فقد ترك على البلاد دينا قوامه ٩٦ مليون جنيه منها ١١ مليون هى دين سعيد + ٤٢ هى الفرق بين قيمة الديون الاسمية (٩٦ مليون) وقيمتها الفعلية (٥٤ مليون جنيه) أى نحو ٥٣ مليون جنيه كما ذكر اسماعيل باشا المفتش . فيكون المال العام المنهوب فى الداخل والخارج نحو ٣٢ مليون جنيه عبر العمليات المصرفية وعمليات المقاولين حيث يتخذ النهب الشكل القانونى . بايجاز هناك عجز قوامه نحو ٣٢ مليون جنيه ليس له ما يفسره .

وان ما ذكره جليون دانجلار فى كتابه (وسائل عن مصر المعاصرة) .

(رسالة يونيو ١٨٦٨) من أن الحكومة طردت بأمر الخديو اسماعيل نائبين من نواب «مجلس شورى النواب» فى دورة ١٨٦٨ بتهمة اثارة الشغب والخطر على الأمن العام لانهما عارضا رأى الحكومة، ربما كان له دخل بالبيان التفصيلى الذى قدمه اسماعيل فى خطبة العرش فى دورة ١٨٦٩ عما انجز فى عهده من انشاءات ومشروعات منذ توليه فى ١٨٦٣، فى الأغلب ردا على تساؤلات النواب والمواطنين : اين تنفق كل هذه الاموال ؟ وهو بمثابة قول الخديو اسماعيل لنوابه : هذه صحيفتى بيدى فنحن لسنا لصوصا ولا مبددين ، ولا تسألونى بعد الآن فأنا لست مسؤلاً أمامكم ، فاسألوا وزرائى . فإذا لم تكن هذه أزمة بين العرش والبرلمان فماذا تكون الأزمة ؟

ومن المسائل الهامة التى ينبغى الالتفات اليها فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر أنه باستثناء الشيخ مصطفى جميعى (الاسكندرية) وعلى بك خفاجى (دمياط) فان الأعضاء الخمسة والسبعين فى برلمان اسماعيل الأول لم يتجدد انتخاب أحد منهم فى برلمان اسماعيل الثانى . صحيح أن عددا من الأسر القوية كان لها ممثلون منها فى البرلمانين كما هو الحال فى عائلات العقادلا وجميعى ودنيا والشريف وشعير والشوارنى والزمر والشريعى .

ولكن نلاحظ أيضا اختفاء بعض الأسر القوية التى كانت ممثلة فى البرلمان الأول من البرلمان الثانى كعائلات العطار (القاهرة) والشوربجى (الاسكندرية) وابو العز (الغربية) والجزار (المنوفية) والجندى (المنوفية) واباظة (الشرقية) وهلال (الدقهلية) والوكيل (البحيرة) وشعراوى (المنيا) وسليمان (اسيوط) وابو ستيت (جرجا) وابو سحلى (قنا) . كما يلاحظ ظهور عائلات قوية فى البرلمان الثانى لم تكن ممثلة فى البرلمان الأول ، أهمها عائلات العنى (المنوفية) وعبد الغفار (المنوفية) ومهنا (البحيرة) وعبد الرازق (المنيا) .

وقد اقتصرت على ظهور واختفاء العائلات التى قامت بدور بارز فى تاريخ السياسية المصرية أو الحكم المصرى . أما العائلات المعروفة نسبيا التى حلت فى البرلمان الثانى محل العائلات المعروفة نسبيا فى البرلمان الأول . فهى عائلات الجزار والعبد والديب والعشرى والقاضى فى الغربية وقد حلت محلّ عائلات شتا وزهرة والملوانى ، وعائلات الجنزورى وبلال فى المنوفية وقد حلت محل عائلات ابو جسين وأبو عامر وابو عمارة والانبابى ، وعائلات شاش وزايد وغيث والفرماوى وايوب والحوت وزغلول وعابد فى الشرقية والقليوبية . وقد حلت محل عائلات ابو شنب وحجاج وسيدهم والديب وعفيفى وعياد ، وعائلات رزق وسويلم وابو سعده فى الدقهلية ، وقد حلت محل عائلات نافع وسعيد والعدل ، وعائلات ناصر والانصارى فى البحيرة وقد حلت محل عائلات الصيرفى وحمزة ودبوس

وعمار ، وعائلات السعودى وحماد فى الجيزة وقد حلت محل عائلات المنشاوى وعزوز ، وعائلات اليمانى والدهشان فى الفيوم وقد حلت محل عائلات الجاحد وسيد احمد ، وعائلات ابو المكارم والعريف والوكيل فى بنى سويف وقد حلت محل عائلات هندى وكساب وبرسوم ، وعائلات حنا يوسف ومرزوق وسليمان فى المنيا ، وقد حلت محل عائلات حبيب واثناسيوس ، وعائلات النجدى وجابر وفرج فى اسيوط ، وقد حلت محل عائلات غزالى وشحاتة وموسى ، وعائلات ابو حمر وضيف الله وهمام وعنبر فى جرجا وقد حلت محل عائلات حمادى وحمد الله وابو ليله ومهران وسلطان ، وعائلات خلفالله وحماد وخالد فى قنا واسنا وقد حلت محل عائلات ابو يحيى وعبد الصادق واسماعيل .

وهذا التغير شبه الشامل فى الهيئة البرلمانية المصرية بعد ثلاث سنوات قد يعنى كما دلت التجربة النيابية المصرية خلال القرن التالى ، اما أن «الادارة» قد تدخلت بحيث تضمن أن يكون البرلمان الثانى اسلس قيادا وأقل شغبا من البرلمان الأول ، وهو ما حدث بالفعل ، أو أن العائلات المصرية ذات النفوذ فى الريف والحضر أخذت الحياة النيابية مأخذ الجد سواء للمصلحة العامة أو للمصلحة الخاصة فأخذت تتنافس فعلا على دخول البرلمان لتمثيل الأمة أو لتحقيق مآربها الشخصية .

وقد كان عبدالله باشا عزت رئيس الدورة الأولى من البرلمان الثانى (١ فبراير ١٨٧٠ ــ ٣١ مارس ١٨٧٠) . أما فى الدورة الثانية من البرلمان الثانى (١٠ يونيو ١٨٧١ ــ ٦ أغسطس ١٨٧١) ، فقد كان ابو بكر راتب باشا هو الرئيس غالبا بسبب تعيين عبدالله عزت باشا رئيسا لمجلس الأحكام ولم يجتمع «مجلس شورى النواب» فى ١٨٧٢ وانما عقد دورته الثالثة من ٢٦ يناير ١٨٧٣ الى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . وقد جرى فى هذه الفترة تعديل وزارى هام لأن الخديو اسماعيل افتتح الدورة الثالثة وفى معيته شريف باشا وزير الحقانية واسماعيل باشا صديق وزير الداخلية وقاسم رسمى باشا وزير الحربية وعمر لطفى باشا وزير المالية وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الاحكام ومصطفى رياض باشا مستشار رياسة مجلس الوزراء (المجلس الخصوصى) ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وهذا التغيير الوزارى تغيير خطير لأن انتقال وزارة الداخلية من يد شريف باشا ابو الديمقراطية المصرية الى يد اسماعيل باشا المفتش الذى كان معروفا بأنه شديد الوطأة فى جمع الضرائب بالكرباج ، وظهور رياض باشا ابو الدكتاتورية المصرية كمستشار للخديو اسماعيل الذى كان يرأس مجلس الوزراء لم يكن له معنى الا نية الحكومة معالجة ارتباكها المالى الشديد بجباية الأموال الأميرية وضرائب المقابلة بالكرباج ، عن طريق مأمورى البلاد الذين يرأسهم وزير الداخلية ، وهى مهمة لم تكن تناسب رجل دولة محترم مثل شريف باشا .

كذلك فان ظهور عمر باشا لطفى رجل الخديو وزيرا للمالية كان فى حد ذاته استمرارا للسياسة المالية التى اتبعت طوال الستينات .

وقد ظهرت ظاهرة خطيرة منذ الدورة الثالثة من البرلمان الأول التى قدم اسماعيل فيها مشروعاته لمجلسه النيابى لأول مرة ، وهذه الظاهرة هى تعيين «نواب الأمة» فى الوظائف الادارية غالبا أما لرشوتهم أو لاسكاتهم أو لمكافأتهم على مواقف موالية للحكومة اتخذوها اثناء مزاولتهم لواجباتهم النيابية : فقد عين الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب - (القليوبية) مأمورا لضواحى مصر ، وعين الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (الشرقية) فى وظيفة لم يحددها الرافعى والشيخ محمد الصيرفى (البحيرة) وكيلا لمديرية المنوفية مع الانعام عليه برتبة البكوية ، وعين هلال بك (الدقهلية) وكيلا لمديرية الغربية ، وعين أحمد افندى اباظة (الشرقية) وكيلا لمديرية البحيرة ، وعين محمد افندى عفيفى (القليوبية) وكيلا لمديرية الشرقية ، وعين ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) وكيلا لمديرية الجيزة . وقد كان هؤلاء النواب من اكثر اعضاء البرلمان نشاطا فى لجانه . ويلاحظ أن تعيينهم فى المناصب الادارية قد روعى فيه أن يكون بعيدا عن المديريات التى يمثلونها فهو اما نوع من الابعاد عن مصدر عزوتهم ، وأما نوع من منعهم من استغلال النفوذ ، وربما العاملان معا .

وفى البرلمان الثانى مات بعض الاعضاء فانتخب مكانهم من يحل محلهم . ولكن اكبر التغييرات التى جرت كانت بسبب التوسع فى تعيين أعضاء «مجلس شورى النواب» فى وظائف الحكومة وهذه هى التغييرات : الشيخ خليفة ابراهيم (قنا) واسماعيل افندى سليمان (المنيا وعبدالله ناصر (البحيرة) وحسين أمين (البحيرة) وعلى افندى شعير (المنوفية) والحاج قاسم منصور (القليوبية) وعمارة العشرى (الغربية) ومحمد أبو حمر (الغربية) والشيخ شحاتة شاش (الشرقية) ورضوان افندى بلال (المنوفية) . وأكثر هؤلاء عينوا فى مناصب ادارية . ثم عينت مجموعة أخرى من النواب فى وظائف مأمورى ضبطية وهؤلاء هم السيد الفقى عمدة كمشيش (المنوفية) عين مأمور ضبط منوف بالمنوفية ، والشيخ احمد عبد الغفار (عمدة تلا المنوفية) عين مأمور ضبط مليج (المنوفية) ، والشيخ على محمود (عمدة المصيلحة المنوفية) عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز اشمون ، والسيد يوسف العقبى (القاهرة) عين عضوا بقومسيون أى لجنة المقابلة بالقاهرة ، ومحمود زغلول (عمدة ميت كنانة القليوبية) عين وكيل قسم الخانكة بالقليوبية وبيومى عابد (عمدة كفر عابد القليوبية) عين وكيل مركز بنها بالقليوبية وكذلك عين محمد افندى حجازى (عمدة قرملة بالشرقية) وحسن افندى عمار (عمدة العزيزية بالشرقية) ، وعبد الرحمن افندى خالد (عمدة المطاعنه باسنا) فى وظائف ادارية لم يحددها الرافعى .

وقد انتخب مكان كل هؤلاء النواب المعينين فى وظائف ادارية طاقم جديد من العمد هو السيد على جعفر عمدة صنافير (الدقهلية) والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة بالشرقية والشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) وعلى افندى الزعفرانى (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (البحيرة)، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (البحيرة) الحاج على عمران عمدة سرسموس (المنوفية) والشيخ حسن بكير عمدة سندوه (القليوبية) والحاج سالم صوار عمدة محلة ابو على القنطرة (الغربية) والشيخ على الشامى عمدة دمشا (الشرقية) والسيد احمد السرسى عمدة ادشاى (المنوفية)، والشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى (المنوفية) والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور (المنوفية) والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور (المنوفية) والشيخ يوسف ابو شنب عمدة الخانكة (القليوبية) والسيد محمد الشوربجى (القاهرة) والسيد محمد بغدادى اباظة عمدة كفر اباظة (الشرقية) وعطية عبدالله عمدة البقاشين (الشرقية).

وقد توفى الشيخ مصطفى جميعى والسيد ابراهيم جميعى نائبا الاسكندرية فانتخب مكانهما السيد عبد الرازق الشوربجى والسيد سليمان الغرنى كما حل محمد حسنين النجدى محل ابيه حسين النجدى (اسيوط) لوفاته.

وفى تقديرى اننا يجب ان ننظر الى توسع الخديو فى تعيين نواب الأمة فى الوظائف الادارية على انه البادرة الأولى لتكوين حزب ملكى فى البلاد يكون ولاؤه الأول للخديو. وقد ظهرت نتائج تجمع الملكيين عندما تأزمت الأمور فى أواخر السبعينات ثم فى ١٨٨١ و١٨٨٢ فقد كان لها بعض الأثر فى احباط الثورة العرابية.

وقد اهمل اسماعيل الحياة النيابية سنتين (١٨٧٤ و١٨٧٥) فلم تجر فيهما انتخابات جديدة.

وكان الخديو اسماعيل قد عقد حتى بعد فض الدورة الثالثة (النهائية) من برلمانه الثانى أكبر وآخر دين من ديونه الخارجية من بنك اوبنهايم فى ١٨٧٣ دون رجوع الى البرلمان أو اخطار له طبعا بمبلغ ٣٢ مليون جنيه قيمة اسمية (٢٠ مليون جنيه قيمة فعلية لم تتسلم منها الخزانة المصرية الا ١٧ مليون جنيه). وبالرغم من تحصيل الحكومة نحو ١٣ مليون جنيه من ضرائب «المقابلة» وبالرغم من ازدياد الاستدانة الداخلية حتى بلغت الديون السائرة أو الطافية نحو ٢٦ مليون جنيه، فان كل ذلك لم يمكن اسماعيل من حل مشاكله المالية بل زادها تعقيدا بسبب فداحة الربا واسعار الفائدة وبسبب عدم توقف اسماعيل عن القيام بمشروعاته العمرانية وبسبب اضطراب النيل بين الفيضان والتحاريق وجبى اسماعيل باشا المفتش فى ١٨٧٤ «قرضا وطنيا» يسمى «دين الروزنامة» شبيه بسندات الاستثمار بفوائد ٩٪ وكانت قيمته الأصلية ٥ ملايين جنيه ولكن لم يبع من سنداته الا ما قيمته الاسمية ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ لم

يدخل الخزانة منها الا ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه بسبب فساد ذمم الوزراء ورجال البلاط الذين كانوا يوقعون اقرارات من وزارة المالية بديون وهمية على الدولة لاقربائهم واصدقائهم تخصم بالمقاصة من استثماراتهم الوهمية فى دين الروزنامة . فكأن المصريين قد تعلموا من الأوربيين لعبة تسليف حكومتهم بالفائظ الشنيع يستكتبونها دينا بجنيه وهم لم يدفعوا الا نصف جنيه . وقد بلغ من ارتباك الحالة المالية أن يد الخديو اسماعيل امتدت الى نحو ٥٣٧٫٠٠٠ جنيه من اموال الأوقاف الخيرية وهى اموال الارامل واليتامى .

وفى ١٨٧٤ نقل الخديو اسماعيل ملكية املاكه الى اولاده وزوجاته حتى لا يحجز عليه شخصيا فيما خلا ١٠٠٫٠٠٠ فدان ومصانع السكر المرهونة بموجب قرض الدائرة السنية فى ١٨٧٠ (٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيها لم يتسلم منها الا ٥ ملايين جنيه) . ثم اضطر الخديو اسماعيل الى بيع اسهم مصر فى قناة السويس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيه عن ١٧٦٫٦٠٢ من الاسهم (بنقص ٤٠ سهما سرقها لص صغير طمع فى قيمتها وهو نحو ٢١٫٠٠٠ جنيه أو اكلتها الفيران) .

وفى ديسمبر ١٨٧٥ دعا اسماعيل بعثة انجليزية هى لجنة كيف Cave Commission لدراسة احوال مصر المالية وتقديم تقرير له عنها ، وقد اوصت اللجنة بتوحيد ديون مصر فى دين موحد قوامه ٧٥ مليون جنيه بسعر ٧٪ يسدد فى ٥٠ سنة . وباستخدام اموال المقابلة فى سداد الديون القصيرة الأجل . كما اقترحت اللجنة ضرورة انشاء رقابة اوروبية على المالية المصرية فى داخل الحكومة المصرية . ورغم أن الخديو اسماعيل كان معترضا على كل اجراء ينتهى بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية الا أن ارتباكه المالى بلغ اقصاه فلم يجد فى خزائن مصر الخاوية ما يسدد به اقساط الديون وفوائدها فاضطر الى التوقف عن الدفع باصدار مرسوم فى ١٦ ابريل ١٨٧٦ بتأجيل سداد اقساط ابريل ومايو ثلاثة شهور :

وحين أعلن المرسوم فى البورصة سرى الذعر فى الاسواق المالية الأوروبية وهاج هياج الدائنين وبدأ الكل يتحدث عن اشهار افلاس مصر . وهو ما كان اسماعيل يريد أن يتجنبه بأى ثمن لان معناه نهاية حكمه وتحطيم سمعة البلاد لأجيال . فرضخ صاغرا وانشأ «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ بناء على طلب الدائنين الفرنسيين وهو هيئة أجنبية تمثل الدائنين ويعينها الخديو لتحصيل ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ومكوس القاهرة والاسكندرية وايرادات الجمارك والسكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ومصايد المطرية (الدقهلية) وايرادات الدائرة السنية وعوائد الملاحة النيلية لسداد الديون الاجنبية .

وبالضغط الانجليزى أصدر الخديو اسماعيل مرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ بتوحيد الدين فيما يسمى

الدين الموحد وقدره ٩١ مليون جنيه بفائدة ٧٪ ويسدد على ٦٥ سنة وأوقف المرسوم جباية ضريبة المقابلة تنفيذا لتقرير لجنة كيف ، كما أن الخديو اسماعيل تعهد بالتوقف عن اصدار اذونات الخزانة وأنشأ بمرسوم ١١ مايو ١٨٧٦ «المجلس الأعلى للمالية» وهو مجلس مختلط من عشرة أعضاء : خمسة من المصريين وخمسة من الأجانب لمراقبة مالية الدولة وتقديم المشورة بشأن ميزانية الدولة سنويا .

وعين اسماعيل شالويا عضو مجلس الشيوخ الايطالى رئيسا لهذا المجلس ، لينجو من الكماشة الانجليزية الفرنسية المطبقة عليه .

وكان الخديو اسماعيل يعلم أن الدول العظمى بقيادة انجلترا وفرنسا لن تكتفى بكل هذه الاجراءات ولن ترضى باقل من الرقابة الفعلية المباشرة باقامة نظام «المراقبة الثنائية» الشهير ثم بتعيين «الوزارة الأوروبية» بناء على توصية جوشن Goschen وجوبير المندوبين عن الدائنين .

فكيف يواجه اسماعيل أوروبا بمفرده ؟ كان عليه أن يستنفر المصريين لمقاومة كل هذا الضغط الأوروبى فلجأ الى احياء «مجلس شورى النواب» بعد أن وأده ستين متصلتين . وازاء التدخل الأوروبى وقفت مصر وراء ملكها بالحق وبالباطل فيما عدا عصبة من الخونة فى أعلى المناصب بقيادة نوبار باشا واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا الذى قال فيه اللورد كرومر ماقاله ابن الفارض فى الخمر ، وفيما عدا جماعة من الاحرار بقيادة شريف باشا أحبوا الحرية أكثر مما أحبوا مصر فوقعوا فى غواية المستحيل .

الديمقراطية والأحزاب ـ ٤

مشروع الدستور الأول

هذا هو برلمان اسماعيل الثالث الذى انعقد ثلاث دورات كالعادة بين ١٨٧٦ و١٨٧٩ ؛ وشهد خلع اسماعيل العظيم : اسفرت الانتخابات عن تكوين مجلس شورى النواب على النحو التالى :

القاهرة :

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى .

الاسكندرية :

سليمان الغربى ، عبد الرازق الشوربجى .

دمياط :

الحاج سيد اللوزى

الغربية :

عثمان الهرميل عمدة محله مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاى ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ ابو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبراقاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة ابو تور

المنوفية :

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، ومصطفى غنيم الأنبابى عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، أحمد السرسى عمدة ادشاى ، على عياد عمدة السدود ، الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور .

البحيرة :

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانة ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك .

الشرقية :

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبر الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين .

القليوبية :

عبد العزيز مطر سليمان منصور (من كفر شبين) ، مصطفى علام من سنديس ، عبد الفتاح زغلول من ميت كنانه ، الشيخ خضر حشيش عمدة كفر ابوحشيش .

الدقهلية :

عبده جوده عمدة محلة الجاق ، محمد عبده عمدة كفر أبو ناصر ، متولى أفندى شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلبى حسين عمدة سلكا ، أحمد أفندى اسماعيل عمدة السنبلاوين .

الجيزة :

رزق عكاشة عمدة المنيا والشرفا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهية .

الفيوم :

أحمد جاد الله عمدة السليين ، أحمد الدهشان عمدة أهريت .

المنيا وبنى مزار :

بدينى الشريعى عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (من السريرية) ، على أفندى حسن ، أحمد محمد ابو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين .

بنى سويف :

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزله كساب ، مصطفى عز الدين عمدة طنسابنى مالو .

اسيوط :

عطية عبد العال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبد الرحمن والى عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسوع .

جرجا :

ابراهيم حسن أبو ليله عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة دواد وميت سهل ، تمام جابر عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس من البلينا ، عبد الرحيم عبد الله من بنى حرب .

قنا :

محمد عبد الله عمدة دشنلة ، طايع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة .

اسنا :

احمد عبد الصادق (من أسوان) ، محمد سلطان (من اسنا) .

وبنفس منهج التحليل السابق نجد أن برلمان اسماعيل الثالث كان فيه من الاسر التى شاركت فى حكم مصر أو قامت بدور سياسى بارز فيها عائلات : العطار والمويلحى (القاهرة) والشوربجى (الاسكندرية) واللوزى (دمياط) والهرميل والشاذلى (الغربية) والحناوى والجيار (البحيرة) ، وأيوب (الشرقية) ، والزمر (الجيزة) ، وراضى (بنى سويف) والشريعى وحنا يوسف (المنيا) وسليمان عبد العال وفرج (أسيوط) .

أما النواب أو العائلات الذين تكرر انتخابهم فى البرلمان الأول والثالث أو فى البرلمان الثانى والثالث فهم :

فى الأول والثالث ١١ عضوا :

محمود العطار (القاهرة) عبد الرازق الشوربجى (الاسكندرية) ابو سالم دنيا (الغربية) ابو

عامر (المنوفية) الاتبابى (المنوفية) الزمر (الجيزة) كساب (بنى سويف) الشريعى (المنيا) سليمان عبد العال (أسيوط) ابو ليلة (جرجا) أحمد عبد الصادق (أسوان).

فى الثانى والثالث ٢٠ عضوا:

يوسف العقبى (القاهرة)، سليمان الغربى (الاسكندرية)، أبو عامر (المنوفية)، الامبابى (المنوفية)، بلال (المنوفى)، عمران (المنوفية)، أحمد السرسى (المنوفية) أبو سالم دنيا (الغربية)، الديب (البحيرة)، ايوب (الشرقية)، منصور (القلوبية)، زغلول (القليوبية)، يوسف رزق (الدقهلية)، الزمر (الجيزة)، الدهشان (الفيوم) بدينى الشريعى (المنيا)، حنا يوسف (المنيا)، خليفه مرزوق (المنيا)، المعلم فرج (أسيوط). ابو سالم (الغربية) ابو عامر (المنوفية) الاتبابى (المنوفية.

فى الأول والثانى والثالث ٥ أعضاء:

ابو سالم (الغربية)، ابو عامر (المنوفية)، الاتبابى (المنوفية)، الزمر (الجيزة)، الشريعى (المنيا).

وفى جو التدخل الانجلو فرنسى للاشراف المباشر على مالية مصر جمع الخديو اسماعيل «مجلس شورى النواب» فى دورة غير عادية قبل انعقاده الرسمى فى ٢٣ نوفمبر ١٨٦٧. وانعقدت الدورة غير العادية فى طنطا فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ ولم يحضر الخديو هذه الدورة التى استغرقت جلستين خصصتا لبحث قانون المقابلة. وكان الخديو اسماعيل قد أوقف بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ جباية «ضريبة المقابلة» بناء على توصية لجنة كيف وضغط انجلترا وفرنسا تأسيسا على أن تحصيل الضرائب مقدما عن سنوات قادمة، مع تنازل الحكومة عن جزء من حقوقها المستقبلة لدى دافعى الضرائب، ليس حلا لمشكلة مصر المالية وانما مجرد تأجيل لها، وربما افضى الى مزيد من الارتباك. وهو منطق سليم لان معناه فى أحسن الظروف هو تحويل الملاك المصريين الى مرابين يحلون محل المرابين الاجانب فى اقراض الحكومة المصرية بالربا الفاحش وهذا فى حد ذاته عمل وطنى عظيم لو أمكن به تمصير الدين العام كله أو جله ولكنه سيزيد المشكلة استفحالا حين تنخفض ايرادات الدولة سنة بعد سنة نتيجة لتنازل الحكومة عن نصف استحقاقاتها الضريبية السنوية مقابل الدفع الاجل. اما وضريبة المقابلة لم تدر على خزانة الدول أكثر من ١٣ مليون جنيه، رغم كرباج اسماعيل باشا المفتش، وهى لا تزيد عن سبع الدين العام، والبلاد جلد على عظم فلا أمل فى مواجهة الدين العام حتى ولو خصصت الحكومة كل حصيلة المقابلة لسداده وهو مالا يحدث. فاذا أضفنا الى ذلك أن الخديو اسماعيل رهن بموجب مرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ايراد الجمارك والسكك الحديدة وضريبة الأطيان عن روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

وعن البحيرة وعن الدائرة السنية ... الخ لصندوق الدين كما تعهد بعدم اصدار اذونات جديدة على الخزانة أو عقد قرض وطنى اجبارى باية صورة من الصور رأينا بوضوح توقف السيولة النقدية فى خزانة الدولة وفى خزانة الخديو توقفا نهائيا أو شبه نهائى بما وضع اسماعيل ومصر فى وضع المحجور عليهما .

من أجل فك الحصار المالى عليه استنفر اسماعيل نواب الأمة ليقرروا استمرار العمل بقانون المقابلة ولم يحضر هو هذا الاجتماع حتى يبرىء نفسه من تهمة الضغط على المجلس وحتى يكون قرار التمسك «بالمقابلة» مطلبا مصريا وطنيا يواجه به التدخل الاجنبى نزولا على رغبة الأمة ، وبهذا تتحقق له وللحكومة بعض السيولة النقدية . وقد اجتمع المجلس فى ٧ أغسطس برئاسة عبد الله باشا عزت وقرر استمرار العمل بضريبة المقابلة تعاونا مع الحكومة فى سداد ديونها من ناحية ، وخوفا من ضياع امتياز الاعفاء من نصف الضريبة المربوطة عليهم مقابل مادفعوه مقدما فى حالة إلغاء نظام المقابلة وهو نوع من الوطنية المشوبة التى تداخل فيها الصالح العام مع الصالح الشخصى لطبقة الاعيان الممثلة فى المجلس . وقد كان الشيخ عثمان الهرميل (الغربية) معبرا عن وجهة نظر «مجلس شورى النواب» حين طالب أن توضح الحكومة الطريقة التى تنوى بها رد المبالغ التى حصلت عليها من المقابلة لو بطل العمل بهذا القانون . ولم يكن لدى الحكومة رد على هذا الاستفسار . وقد كان من حق الأعيان حقا أن يقلقوا على أموالهم لدى الحكومة . ولكن الوطنية الحقيقية كانت تقضى بأن يأخذ المجلس المبادرة ويقرر التنازل عن امتياز الاعفاء من نصف الضريبة مع تحويل دين المقابلة الوطنى الى دين عادى يستهلك على ٦٥ سنة بفائدة قدرها ٧٪ اسوة بالدين الاجنبى الموحد .

كذلك طالب الهرميل : «وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة ، فان وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس» .

وقد وافق المجلس على ذلك وبالفعل شكل لجنة ثلاثية من أعضائه هم بدينى أفندى الشريعى (المنيا) وعلى أفندى عامر (الشرقية) وعبد الشهيد أفندى بطرس (جرجا) للاطلاع فى وزارة المالية عن البيانات التى طلبها الشيخ الهرميل . ووجدت اللجنة أن مجموع تحصيلات المقابلة بلغت نحو ١٣ مليون جنيه وانه يتعذر على الحكومة رد أموال المقابلة مع الوفاء بديونها وعرض هذا التقرير فى الجلسة الثانية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٧٦ فقرر المجلس استمرار العمل بقانون المقابلة .

وهكذا نجح اسماعيل فى مناورته الأولى للحصول على السيولة النقدية بقرار استمرار العمل بقانون المقابلة .

أما مناورة اسماعيل الثانية فكانت للحصول على السيولة النقدية بفك الحصار المالى المضروب عليه بموجب انشاء «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ورهن ايرادات الجمارك والسكك الحديدية وإيرادات بعض المديريات لحساب هذا الصندوق .

فمن يقرأ اللورد كرومر يجد أن ايرادات هذه المرافق العامة قد انخفضت انخفاضا محسوسا منذ العمل بهذا النظام لان جزءا من حصيلتها كان يذهب سرا على خزائن اسماعيل بدلا من ايداعه فى «صندوق الدين» بتواطؤ السراى مع موظفى الجمارك والسكك الحديدية .

أما مناورة اسماعيل الثالثة للحصول على السيولة النقدية فقد كانت استمراره سرا فى اصدار اذونات على الخزانة رغم تعهده بالعدول عن هذا النظام ، وفى كرابيتس «اسماعيل المفترى عليه» ان ذلك كان من أسباب فتك اسماعيل باسماعيل باشا المفتش لان اسماعيل باشا المفتش وشى به لدى ممثلى الدائنين الاجانب انه مستمر سرا فى الاستدانة من الداخل بموجب اذونات الخزانة التى ظل يصدرها رغم تعهده بالتوقف عن اصدارها . فى أكتوبر ١٨٧٦ ، جاء جوشن ممثل الدائنين البريطانى وجوبير ممثل الدائنين الفرنسى وطالبا اسماعيل :

١ ـ بانشاء المراقبة الثنائية (الانجليزية الفرنسية) على المالية المصرية .

٢ ـ عزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية .

٣ ـ وضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة لمنع تسرب ايراداتها . وبضغط من اللورد فيفيان قنصل انجلترا العام ، والبارون دى ميشيل قنصل فرنسا العام ، قبل الخديو اسماعيل هذه المطالب . فعزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية (أجبره على الاستقالة) ، وعين ابنه الأمير حسين كامل وزيرا للمالية . وطالب جوشن بمحاكمة اسماعيل باشا المفتش أمام المحكمة المختلطة واتهامه بتبديد العجز الواقع فى الميزانية والاضرار بحقوق حملة الاسهم ، وعرف الخديو اسماعيل من اسماعيل باشا المفتش أنه «سيتكلم» اذا سيق أمام القضاء ويشرك معه الخديو فى تبديد أموال الدولة .

فقرر الخديو اسماعيل تصفية اسماعيل باشا المفتش باتهامه بالخيانة العظمى : بالتآمر على العرش وباثارة الخواطر الدينية ضد الاجانب باسم الوطنية متخذا من مشروع جوشن – جوبير ذريعة لذلك ثم عدل عن ذلك وقرر تصفيته دون جلبه وواضح أن اسماعيل المفتش بعد عزله ووضعه فى بؤرة الهدف قد أعلن عداءه الصريح للخديو اسماعيل وللزبانية الأجانب . فتظاهر الخديو اسماعيل بمصالحته واستدرجه فى عربته الى سراى الجزيرة (فندق عمر الخيام الآن) ، وما أن بلغ باب القصر وترجل حتى

امر باعتقاله فى جناح من القصر . قال الرافعى : «ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو الى اتباعه بقتله فقتلوه ، والقوا جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) » .

والارجح أن الخديو اسماعيل لم يعدل خطته بازاء اسماعيل باشا المفتش بل نفذ الامرين معا . فقد كتب دى ليون de Leon قنصل امريكا العام فى مصر ، يقول :

فى البرقيات المرسلة الى صحف لندن ظهر ذات صباح مابدا للكثيرين انه مجرد اقوال مثيرة وهو أن الخديو قد اصطحب شخصيا فى عربته اسماعيل باشا المفتش ووضعه بنفسه فى الاعتقال ليحاكمه فورا بتهمة الخيانة العظمى . ومن لا يعرفون مصر كذبوا الرواية برمتها ، أما من يعرفون مصر فقد صدقوها على الفور وتنبأوا بالنهاية ولكنهم لم يتوقعوا أن ينتهى حل العقدة المفاجىء الأليم حثيثا الى مأساة فظيعة ، وهو مابدا مهزلة فى أول الأمر .

«فى اليوم التالى ، ١٥ نوفمبر ١٨٧٦ ، قرأ الجمهور المصرى ، الذى كان يطعم على الف اشاعة تتجاوز الخيال حول هذا الموضوع ، البيان الرسمى التالى فى صحيفة (المونيتور اجيبسيان) . وهى جريدة الحكومة :

«(حاول وزير المالية السابق ، اسماعيل صديق باشا ، أن ينظم مؤامرة ضد سمو الخديو ، باثارة الشعور الدينى عند الأهالى ضد المشروع المقترح من المستر جوشن والمسيو جوبير وكذلك اتهم الخديو بانه باع مصر للمسيحين منتحلا صبغة المدافع عن دين البلاد . هذه الوقائع التى أظهرها المفتش العام للأقاليم وتقارير البوليس قد أكدتها فقرات فى الخطاب الذى ارسله صديق باشا الى الخديو نفسه مقدما استقالته . وقد احال سمو الخديو الأمر ليقضى فيه (المجلس الخصوصى) الذى حكم على اسماعيل صديق باشا بالنفى والسجن الانفرادى فى دنقله) »

وفى اليوم التالى أعادت جريدة «الفار» Le phare شبه الرسمية نشر هذا البيان أن اسماعيل صديق باشا الذى كان معتقلا على ظهر سفينة نيليه فى انتظار صدور الحكم قد نقل على الفور الى سفينة أخرى أبحرت الى الصعيد . وبعد فترة من اختفائه ارسلت الحكومة منشورا الى قناصل الدول الأجنبية يعلن نبأ موت الوزير السابق فى دنقله ، ومع المنشور صورة محضر من محافظ دنقله يشهد بوصول اسماعيل باشا المفتش اليها ووفاته فيها ومعه تقرير من أطباء المنطقة بفحص الجثة يقرر أن الرجل مات موتا طبيعيا من وطأة الانهاك والحزن والافراط .

أما القاهريون وأهل الاسكندرية فقد هزوا رؤوسهم فى حكمة الحكماء عند قراءة الانباء ، كما

يقول دى ليون لا نهم يعتقدون ان اسماعيل المفتش لم يعمر ٢٤ ساعة بعد اعتقاله ، وأن السفينة التى مخرت أمواج النيل الى الجنوب لم يكن فيها صنى الخديو السابق لا حيا ولا ميتا . وقد كان الجنرال جوردون بين من شاهدوا هذا « التابوت الطافى »وقد كتب فى يومياته : « لقد كان سمو الخديو على حق تماما فى نفى اسماعيل صديق باشا » .

فالارجح أن الخديو قدم اسماعيل باشا المفتش للمحاكة بتهمة الخيانة العظمى أمام « المجلس الخصوصى » وان « المجلس الخصوصى » حكم فعلا بنفيه الى دنقله وبمجرد صدور الحكم بالنفى تمت التصفية الجسدية للرجل الذى جلب الخراب على مصر أو شارك مولاه فى خراب مصر . فلما حانت ساعة الحساب انقلب عليه واراد أن يجره معه الى قاع الهاوية .

هذا هو الجو الذى افتتح فيه الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلمانه الثالث فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ ، وكان بصحبته الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية (وكان عمره ٢٤ سنة !) والأمير حسين كامل (وكان عمره ٢٢ سنة) والأمير حسن باشا ثالث أنجال اسماعيل (وكان عمره نحو ٢٠ سنة) وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية وخيرى باشا المهردار . فهى وزارة غريبة من الأمراء ليس فيها غير الخديو الا شريف باشا . وكان رئيس المجلس عبد الله باشا عزت . وقد أوضحت خطبة العرش أن أسس التسوية الجديدة مع الدائنين قد بنيت على :

١ ـ قرار المجلس فى طنطا بابقاء المقابلة .

٢ ـ ابلاغ ايرادات الدولة بعد انتهاء مدة المقابلة الى ٥ر٨ مليون جنيه

٣ ـ تثبيت ايرادات الدولة فى فترة سريان قانون المقابلة .

٤ ـ وبناء عليه الغاء امتياز الاعفاء السنوى لدافعى المقابلة وتحصيل الضرائب بالكامل على أن يتقاضى دائنو الحكومة بالمقابلة فائدة قدرها ٥٪ سنويا عما لهم فى ذمة الحكومة مع رد قيمة الاعفاء الى الأهالى بعد انتهاء فترة المقابلة .

وهكذا وضع اسماعيل الأعيان المصريين وكل دافعى الضرائب الذين أقرضو الحكومة بدفع ضرائبهم مقدما مقابل امتياز تخفيضها أمام الأمر الواقع : حول ديونهم الى قرض وطنى بسعر فائدة ٥٪ . أما حكاية رد امتياز التخفيض أو الاعفاء فبعدين ان شاء الله ، أى بكره فى المشمش . وأجمل مافى الموضوع أن الخديو اسماعيل بدا فى هذا ملكا ديمقراطيا تماما : « وهذا بناء على افكاركم

وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه امكن فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام افكاركم » (يقصد « بموافقتكم » ل . ع .) وحصيلة كل ذلك هو مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ المعدل لمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦) ثم تسوية الديون بالاتفاق مع جوشن وجوبير كما ذكرت خطبة العرش التى وعدت بعرض التسوية على المجلس . ولم تذكر خطبة العرش أن التسوية تتضمن أيضا فرض « المراقبة الثنائية » ، ولكن خطبة العرش ذكرت أن وزارة المالية ووزارة الأشغال ستعرضان على المجلس مشروعاتها . وبالفعل قدمت وزارة المالية مشروعاتها مع كافة البيانات المطلوبة المتصلة بالديون والتسوية وايرادات الدولة ومصروفاتها وحصلت على موافقة المجلس على زيادة الضرائب بكل أنواعها بنسبة ١٠٪ .

وقد كان دأب اسماعيل تجاهل البرلمان فى كل ما يتصل بالضرائب ولكن الضغط الأجنبى علمه أن يفزع الى المصريين فى الملمات . وقد انتهت الدورة الأولى فى ١٦ مايو ١٨٧٧ . وكما ذكر الرافعى : كان هناك كسب دستورى هام فى هذه الدورة ، وهو رجوع الحكومة لنواب الأمة فى فرض الضرائب الجديدة .

وافتتح الخديو الدورة الثانية من برلمانه الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ الذى انعقد برئاسة قاسم رسمى باشا . وقد توفى رسمى باشا أثناء انعقاد الدورة فخلفه فى الرئاسة جعفر مظهر باشا الى نهاية الدورة الثانية فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكانت أهم مسألتين أشارت اليهما هما مسألة تكوين لجنة التحقيق الأوروبية لبحث ايرادات مصر ومصروفاتها ـ ومسألة نقص الانتاج الزراعى بسبب انخفاض فيضان النيل عام ١٨٧٧ ، وقرر المجلس تداركا للموقف تشكيل لجان فى المديريات لتوزيع البذور على الزراع المنكوبين بالجفاف وتسليفهم تكاليف الزراعة وثمن المواشى اللازمة للزراعة على أن تضاف قيمة السلف الى مطلوبات الحكومة من ضرائب الاطيان (« المال ») كذلك أعلنت خطبة العرش انتهاء حرب البلقان وقرب عودة « ابنائنا » من العساكر المصريين . .

كذلك قرر للتيسير على « المنسحبين » وهم الزراع الذين تخلوا عن أرضهم لعجزهم عن سداد الضرائب ، اعتبار الزارع المتسحب « غائبا » لمدة أقصاها ثلاث سنوات وكل عنه أقرباءه المستحقين فى وراثته لو مات ، بحيث يجوز له استرداد اطيانه لو عاد قبل انقضاء هذه المهلة ، فان امتدت غيبته آلت اطيانه الى من يزرعونها من أهله . أما المتسحب الذى لا وريث له فتؤجر الحكومة ارضه نيابة عنه للراغبين خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، ان عاد خلالها استرد ارضه ومافاض عن الضريبة من

قيمة الايجار والا استمر حق المستأجر على أن تعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية مقابل سداد المال عند حلوله . وصدور قانون «المنسحبين» له أهمية خاصة لكثرة عددهم بما هدد الزراعة المصرية ، فهو يدل على أن حق «الملكية» لم يكن قد استقر بعد فى الأطيان الخراجية أو الأثرية التى اقتصرت صلة الزراع بها على «حق الانتفاع» usufruct من دون حق التملك بشرط سدادهم الأموال الأميرية ، وأن التوريث ظل منذ النظام الذى وضعه محمد على مقصورا على توريث حق الانتفاع من دون توريث العين ذاتها التى كان لا يجوز لحائزها التصرف فيها بالبيع أو الرهن .

وبعد انفضاض الدورة الثانية دخل الخديو اسماعيل مرحلة صراعه المرير مع الدول الأوروبية بقيادة انجلترا وفرنسا ، فقد أصرت انجلترا وفرنسا أن يطبق اسماعيل مبدأ المسئولية الوزارية فى نظام الحكم المصرى ، أى أن الملك يملك ولا يحكم وأن الملك يحكم بواسطة وزرائه المسئولين أمام البرلمان . وكان معنى هذا تشكيل مجلس وزراء لا يرأسه الخديو اسماعيل وانما يرأسه رئيس وزراء يكون مسئولا هو ووزراؤه أمام البرلمان .

ولم تكتف انجلترا وفرنسا بالمراقبة الثنائية بل طالبتا بأن يكون المراقبان وزيرين فى هذه الوزارة واختارت الدولتان نوبار باشا رئيسا لهذه الوزارة المختلطة التى عرفت باسم الوزارة الأوروبية التى ضمت السير ريفرز ويلسون **Rivers Wilson** المراقب الانجليزى وزيرا للمالية ودى بلينيير **de Blignières** المراقب الفرنسى وزيرا للأشغال ، الأول للاشراف المباشر على ايرادات الدولة والثانى للاشراف المباشر على مصروفاتها . ورضخ اسماعيل لمطالب الدول العظمى . والف بموجب مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ القاضى بتشكيل مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان هذه الوزارة المختلطة التى ضمت محمد راتب باشا وزيرا للحربية ومصطفى رياض باشا وزيرا للداخلية وعلى مبارك باشا وزيرا للمعارف والأوقاف الى جانب الوزيرين الانجليزى والفرنسى . وهذه هى الوزارة التى واجهت «مجلس شورى النواب» الثالث فى دورته الثالثة فى عهد اسماعيل .

وافتتح الخديو اسماعيل الدورة الثالثة والأخيرة من برلمانه الثالث والأخير فى ٢ يناير ١٨٧٩ مع ولى عهده توفيق باشا ومجلس وزرائه المختلط . وقد اجتمع المجلس برياسة أحمد رشيد باشا . وكانت خطبة العرش غاية فى الايجاز لا تتجاوز قوله : «ابدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى ، سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية واشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك

على احسن حالة والله الموفق للصواب » .

ومعنى هذا الخطاب الموجز : مادام هؤلاء السادة الأجانب يصرون على مبدأ المسئولية الوزارية وعلى الاشتراك فى مجلس الوزراء فانا لم أعد مسئولا وهاهم أمامكم فافعلوا بهم ماتشاءون .

لقد كان واضحا لكل ذى عينين أن الخديو اسماعيل كان مغلوبا على أمره وكذلك كانت البلاد ، ولم يكن أمام النواب من سبيل للتعبير عن احتجاجهم على هذه الوزارة المختلطة الا تأكيد معنيين فى الرد على خطبة العرش وهما :

أولا : أن الديمقراطية المصرية والتقدم المصرى هما غرس يدى اسماعيل ، والمفهوم ضمنا انهما ليسا من غرس يدى انجلترا وفرنسا رغم اصرارهما على مبدأ المسئولية الوزارية والاصلاح .

ثانيا : التمسك بالنظام النيابى وبمبدأ المسئولية الوزارية والمفهوم ضمنا : نحن لن نتساهل مع نوبار باشا واصحابه . وهذا بعض ماقاله الرد على خطاب العرش :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف .

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال الداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة .

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريره الطاهرة الزكية من الميل الغريزى الى اصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها الى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا

المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية .

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال راجيه أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وانبأت به الاثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العليه .

« فليحى الخديو الأعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحيي الحرية تحت ظل رعايته وحمايته آمين » .

هذا الرد ليس ردا على خطبة العرش ، لأن الخديو اسماعيل لم يقل فى خطبة العرش شيئا مما يذكره النواب وخطابه كله من كلمتين لا غير . وانما هذا الرد مظاهرة تأييد للخديو فى محنته ضد التدخل الأجنبي الذى فرض عليه نوبار باشا ووزيريه الأوروبيين وأصر فى على مبدأ المسئولية الوزارية لا حبا فى الديمقراطية المصرية ولكن ليبعد الخديو اسماعيل عن رياسة مجلس الوزراء باسم أن الملك يملك ولا يحكم . وهذا معنى الهتاف الأخير « ولتحيا الحرية تحت ظل رعايته وحمايته » أى وليس تحت ظل رعاية الانجليز والفرنسيين .

ومع ذلك فان صحافة العصر « الثورية » « الحرة » لم تجد أية غرابة فى وجود وزيرين أجنبيين فى مجلس الوزراء المصرى ، وتناست هذا الموضوع وركزت على الحقوق الديمقراطية التى ظفر بها النواب بموجب العمل بمبدأ المسئولية الوزارية . قالت جريدة أديب اسحق (« التجارة ») « فبشروا أهل مصر بعصر جديد يغنى به طارف المجد التليد » .

(العدد ١٥٣ فى ٢٣ سبتمبر ١٨٧٨) .

ولاشك أن كف يد اسماعيل عن مجلس الوزراء كان خطوة الى الامام لان اسماعيل برغم كل حرصه على عمران مصر ورقيها كان نموذجا للملك المستبد المستنير الذى كان مثل اسماعيل الأعلى . ولقد اثبتت تجربة اسماعيل أن الاستنارة وحدها لا تكفى لتسويغ الاستبداد أو لصلاح الحكم . وقد أدى تأصل النزعة الارستقراطية فى نفس اسماعيل رغم نبل مقاصده ومشروعاته الى دخوله فى تناقض مباشر مع الشعب المصرى لان حكمه اقترن بحماية ارستقراطية متمصرة ومصرية لا تقل عنه تكلفة ولكنها تقل عنه استنارة وكان ذلك على حساب أوساط الملاك والفقراء وأن قلة خبرته وقلة خبرة رجاله الى جانب خراب الذمم ، فى مواجهة الاستثمار الرأسمالى الذى اتقنته أوروبا وملكت الاعيبه واسراره معا ، قد انتهت الى خراب مصر المالى

والى تعريضها للتدخل الاجنبي . كان الحد من استبداد اسماعيل ومن اسرافه خطوة الى الأمام ، ومع ذلك فهل كان نوبار والوزيران الاوربيان هم الحل ؟ طبعا لا . لقد كانت مصر ملكا وشعبا منذ محمد على تتحفز خوفا على استقلالها الذاتى كلما ارسلت لها تركيا مبعوثا فوق العادة للتدخل فى شئونها الداخلية ، فهل كان يمكن أن تقبل ذلك من أوروبا ؟ طبعا لا .

ومن هنا فى تطور الديمقراطية المصرية اقترنت الحركة الديمقراطية دائما بالحركة الوطنية وبالحركة القومية . وهنا تكمن عظمة اسماعيل انه تحول من رسول عمران ومدنية الى زعيم استقلال وحرية عندما حوصرت مصر وتعرض استقلالها للضياع . لقد كان رمز المقاومة هو الاطاحة بوزارة نوبار الأوروبية . ووقف برلمان مصر دون أن يفقد توازنه صفا واحدا وراء رمز المقاومة الوطنية ، الخديو اسماعيل ، حتى تنجلى هذه الغمة .

واستأسد «مجلس شورى النواب» على نوبار ووزرائه الاجانب . لقد كان من قبل يكتفى بالفتات التى يلقيها اليه الخديو اسماعيل أو اسماعيل باشا المفتش . لم تمر ثلاثة أيام على افتتاح البرلمان حتى وقف النائب محمود بك العطار (القاهرة) فى ٥ يناير ١٨٧٩ يذكر بان الوزراء لم يقدموا بعد مشروعاتهم وبياناتهم ويطلب بالكتابة الى الوزارة لاستعجالها فى ذلك وكان وزير الأشغال الفرنسى ، دى بلنيير أكثر مراعاة للشكل من زميله الانجليزى وزير المالية السير ريفرز ويلسون فقدم دى بلنيير مشروعات وزارته واستدعاه المجلس لمناقشتها فحضر وناقش . أما السير ريفرز ويلسون فقد أهمل المجلس ولم يعبأ باستعجالاته ولم يقدم شيئا ولم يحضر بشخصه . وعلى الطريقة الانجليزية : اذا لم ينتقل محمد الى الجبل انتقل الجبل الى محمد . هكذا طلب السير ريفرز ويلسون أن ينتدب المجلس اليه بعض أعضائه للمداولة فى الشئون المالية . وهكذا جعل السير ريفرز ويلسون من مبدأ المسئولية الوزارية حبرا على ورق . واوفد المجلس اليه لجنة خماسية ولكن أصر على تلقى بيانات وزارة المالية ومشروعات الوزارة وحضور الوزير . وحتى ترد هذه البيانات والمشروعات أخذ المجلس يبحث سياسة البلاد المالية بناء على اقتراحات أعضائه فقرر تحديد مواعيد تحصيل الضرائب بمواعيد المحاصيل وهو مااستحال على المجلس ايام اسماعيل باشا المفتش بسبب مواعيد الديون . وقرر تخفيض بعض الضرائب والغاء بعضها الاخر (وهو نفس المجلس الذى سبق أن وافق على زيادة جميع الضرائب بنسبة ١٠٪ فى الدورة السالفة) .

كان التحدى واضحا لأن المجلس لم يسبق له أن ينظر فى مشروع قرار يعبر عن استيائه

لتأخر ورود مشروعات الوزارة رغم مرور عشرين يوما على افتتاحه ويحتج على فداحة الضرائب[1] . وكان التحدى من جانب الوزارة النوبارية واضحا منذ البداية ، فقد استصدرت من الخديو اسماعيل فى ٦ يناير ١٨٧٩ مرسوما يقضى بان اصدار القوانين المالية من اختصاص مجلس الوزراء على أن يصدق عليها الخديو ، وبهذا حرم العرش والبرلمان معا من حق التشريع المالى . وقد احتج «مجلس شورى النواب» على ذلك بالموافقة على «انهاء» أى مشروع قرار قدمه النائبان محمود بك العطار (القاهرة) وعبد السلام بك المويلحى (القاهرة) وقد جاء فى القرار التاريخى :

«ولم نر لمجلس النواب فى هذا الدكريتو (أى «المرسوم» ل . ع) اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وماكان من هذا القبيل ، انما يقصد به الأهالى لا غير ، وكل مايقصد به الأهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه ، وتكليفهم به . وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم والنظر فى شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه .

«وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديو وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه وعلم مافوض اليهم أمر المذاكرة فيه . ومن ثم قد أخذنا العجب وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك فى أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها كما لا ينكر أن موضوع الدكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها .

«ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور

---

(١) «انهاء» وقعة ١٧ عضوا هم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرسى ، باخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الزمر ، يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس ، خضر ابراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، ابراهيم الجيار ، السيداللورى ، سليمان الغرلى ، محمد فرج .

SS

المهمة التى تكون من هذا القبيل الا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها الا بعد اقرارهم على وضعها ، مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، واذا كانت حقوقه محفوظة فى الجملة حيث لم تكن تم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بامر الاصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علما بأن تلك الوزارة ادرى بشأن البرلمنتو واعرف بمقداره فهى أبعد من أن تنتهك حرمته .

«وبناء على ذلك هانحن نرفع الى هيئة المجلس أمر هذا الدكريتو ملتمسين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن مايؤثر فى فؤاد أحدنا لابد وأن يؤثر فى أفئدة الباقين ، وأن مايجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لاننا جميعا وكلاء الأمة وأبناؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر فى شئونها ومصالحها . وبالجملة أن الذى نراه الا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة خصوصا فى هذه المسألة التى ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحقوق مجلس النواب » .

هذا البيان العظيم يعد وثيقة خطيرة فى تاريخ مصر الدستورى لجملة أسباب منها :

١ ـ أن البيان لم يعد يشير الى « مجلس شورى النواب » وانما يشير الى « مجلس النواب » وبذلك اسقط صفة الشورية أو الاستشارية عن المجلس النيابى فى مصر ، وأسبغ عليه الصفة التشريعية الملزمة الكاملة تأسيسا على مبدأ « المسئولية الوزارية » .

٢ ـ أن البيان رغم اعترافه بأن الحكم النيابى كان « منحة » من الخديو فهو قد أسس حق المجلس فى التشريع على مايسميه فلاسفة النظم والمذاهب « الحق الطبيعى » للشعوب وهو ماحل محل « حق الملوك الالهى » فى تاريخ الكفاح الديمقراطى والراديكالى فى كافة بلاد العالم .

٣ ـ أن البيان رغم صدوره من « مجلس الاعيان » كما كان كرومر يحب أن يسميه ، ولقد كان ذلك ، قد أكد معنى جديدا فى تاريخ الديمقراطية المصرية وهو أن أعيان مصر لم يعودوا يعتبرون أنفسهم ممثلين لطبقتهم وانما اعتبروا أنفسهم (نواب الأمة) و(وكلاء الأمة) المنوط بهم المدافعة عن مصالح الأهالى ، (والمحاماه عنهم) وقد سبق « لمجلس شورى النواب » فى الرد على خطبة العريش فى ٦ يناير ١٨٧٩ ان ابرز هذا المعنى ابرازا تاما حيث قال « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها نرى كذا وكذا ... »

وقد أكد المجلس هذا المعنى وأسسه على نظرية الحق الطبيعى القائل بأن «الأمة مصدر السلطات (سعد زغلول) وقد استقرت فكرة «النيابة» و «الوكالة» فى كفاح مصر الديمقراطية استقرارا تاما حتى أنها صبغت كفاح الشعب المصرى فى فتراته الحاسمة : فى ثورة ١٨٨٢ (عرابى) وثورة ١٩١٩ (سعد زغلول) وهذه هى نظرية الشرعية الجديدة للسلطة ، وقد بلورها برلمان اسماعيل الثالث فى يناير ١٨٧٩ : تفويض السلطة من الشعب أقوى من تفويض السلطة من الملك . (فيما بعد تبلورت هذه النظرية فى المبدأ : «الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة» سعد زغلول) .

٤ ـ ان البيان ، لمن يدرسه فى عناية ، لم يعد يستخدم لغة من قاموس البلاد السياسى وانما يستخدم لغة ثوار الثورة الفرنسية فى «اعلان حقوق الانسان» فهو يتحدث عن «حقوق المجلس المقدسة» «التى لا يصح انتهاكها» ، واعلان قداسة حقوق الانسان Sacredness وحصانتها من الانتهاك inviolability يثبت تأثر الفكر المصرى فى تلك الفترة تأثرا عميقا ومباشرا بالفكر السياسى فى الثورة الفرنسية .

٥ ـ أن البيان يعرض فى تهكم بنفاق الوزارة «الأوروبية» حيث يقول «فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها وغاية حقوقها علما بان تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمنتو وأعرف بمقداره فهى أبعد من أن تنتهك حرمته» والمقصود مادام فيها سادة أوروبيون مثل ريفرز ويلسون ودى بلنيير يعرفون الشىء الكثير عن مقام البرلمانات فى بلادهم وسادة متفرنجون مثل نوبار لاشك رأوا ما يجرى فى العالم المتقدم «فهم أدرى» أى أدرى من الخديو بوظيفة الحياة النيابية ، فاذا جاز للخديو التركى الافتئات على حقوق النواب لم يجز ذلك للوزراء الأوروبيين .

ودعا «مجلس شورى النواب» رئيس الوزراء لمواجهته ومناقشته فى دكريتو ٦ يناير ، فواجه نوبار باشا المجلس ولكنه تهرب من المناقشة استنادا الى ضرورة رجوعه لمجلس الوزراء فى أمر أساسى كهذا ، ولم يقتنع المجلس بهذا التسويف فرد عليه عبد السلام المويلحى بك : «من حيث أن هذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب» وأضاف محمود بك العطار «ان المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار» وهكذا ادخل النواب الخديو اسماعيل طرفا فى هذا النزاع الدستورى بينهم وبين الوزارة الأوروبية .

ولكن بغض النظر عن هذه الوطنية الرائعة وهذه الدستورية الرائعة فقد أثبت « مجلس شورى النواب » انه مثل سيد البلاد ، ليس فى مستوى الأحداث . فالخطر الداهم على استقلال البلاد جاء من اضطراب مالية حكومتها اضطرابا وقف بها على شفا الافلاس الذى ظهر فى عجزها عن سداد أقساط ديونها وفى عجزها عن دفع مرتبات الموظفين . وكل هذا لم تكن تغنى عنه المواقف الرائعة ولا اشهار حقوق الانسان ولا مناورات الخديو مع نواب الأمة ليطرد الوزارة الاوروبية ، وانما كان الأمر يحتاج الى مزيد من التضحيات لافتداء الاستقلال بالمال المستحق .

وقد كانت قرارات « مجلس شورى النواب » لا تؤدى الى ذلك بتاتا بل تؤدى الى عكسه على خط مستقيم . فقرار تعديل مواعيد تحصيل ضرائب الأطيان بحيث تتمشى مع مواسم جمع المحاصيل كان يؤدى الى مزيد من اضطراب الحكومة فى مواجهة أقساط الديون عند حلول آجالها المنصوص عليها فى عقود القروض وفى المراسيم وقرار التمسك بقانون المقابلة وقرار تخفيض الضرائب بكل أنواعها كان يؤدى الى زيادة العجز فى ايرادات الحكومة . وقرار الاحتجاج على زيادة الضرائب على الأطيان « العشورية » على أى أبعاديات كبار الملاك وضياعهم الشاسعة وفقا لما قرره مجلس الوزراء كان احتجاجا طبقيا صرفا نسى فيه « نواب الأمة » أنهم يمثلون الشعب المصرى ارضاء للخديو ولامراء البيت المالك وللباشوات من ملاك الشفالك والتفاتيش والأبعاديات بل وخدمة لمصالحهم الطبقية بوصفهم صفوة أعيان البلاد أصحاب الملكيات الكبيرة

وفى يناير ١٨٧٩ تدفقت على القاهرة وفود الأعيان من الأقاليم تحتج على فداحة الضرائب المقررة عليهم .

كلا لم يكن هذا هو السبيل للاحتجاج على التدخل الأجنبى فى الحكم المصرى ، وانما كان السبيل الوحيد هو اثبات صدق نية السداد واتخاذ القرارات المؤدية للسداد ، وكل ماعدا ذلك كان مجرد عواطف جميلة ولكنها مفرغة من المحتوى ، فحملة الأسهم والسندات فى باريس أو لندن أو برلين أو فيينا لم يكن يهمهم أن يحل المرابى المصرى بقانون المقابلة محل المرابى الأوروبى ولو أفلست خزائن حكومته ، وانما كان يهمه أن يحصل على أقساط دينه وفوائدها فى مواعيدها المقررة . والبيوت المالية الكبرى الدائنة لمصر لم يكن يهمها أن يعفى الباشوات والبكوات « العشوريون » فى مصر من الضريبة الاضافية وانما كان يهمها أن تستوفى

ديونها المصرية وفوائدها أولا بأول .

وتوسعت الوزارة الأوربية فى تعيين الخبراء الأجانب فى مختلف المصالح الحكومية لتحكم الاشراف على الادارة المصرية فعينت بلوم باشا Bloom Pasha وكيلا لوزارة المالية وبارافيللى Baravelli ، مراجعا لحساباتها وفتزجيرالد Fitz Gerald مديرا لحسابات الحكومة والسير أوكلاند كولفن Auckland Colvin مديرا لمصلحة المساحة الخ ...ولم تكن هذه التعيينات كما ذكر الرافعى لنهب المرتبات الضخمة ولكن لاحكام القبضة على مرافق البلاد ومواردها والقضاء على تقاليد الخديو اسماعيل واسماعيل باشا المفتش فى ادارة مصر .

وكان لابد من مواجهة المتأخر من مرتبات الموظفين فقررت وزارة نوبار صرف مرتبات الموظفين المدنيين شهريا بانتظام مع صرف نصف شهر من المتأخرات ولكن قرارها لم يشمل ضباط الجيش بل على العكس من ذلك أحالت وزارة نوبار ٢٥٠٠ ضابط الى الاستيداع وكانت لهم متأخرات ٢٠ شهرا لم يحصلو على شيء منها . وقد أدى ذلك الى فتنة الجيش الأولى فى ١٨ فبراير بقيادة البكباشى لطيف بك سليم والبكباشى سعيد بك نصر ، تلك الفتنة التى أطاحت بوزارة نوبار فى ١٩ فبراير . لقد كان الخديو اسماعيل يقود من قصره كل هذه العمليات كقائد أوركستر ماهر للتخلص من نوبار باشا المفروض عليه : البرلمان من جهة والجيش من جهة أخرى ، والصحافة من جهة ثالثة حتى لقد عطلت الحكومة جريدة « التجارة » والتى كان يحررها أديب اسحق وجريدة « الوطن » التى كان يحررها ميخائيل عبد السيد ١٥ يوما لاثارتها الخواطر ، وفى فترة احتجابها وقعت فتنة الجيش ، بل ان من يقبل اقوال الساسة الانجليز يعتقد أيضا أن الخديو اسماعيل لجأ فى ملحمته مع نوبار باشا الى استنفار الشعور الاسلامى ضد هذا الأرمنى المسيحى . وعلى كل لقد كان للخديو اسماعيل ما أراد .

وبعد فمن يخلف نوبار ؟ أراد الخديو اسماعيل أن يعود الى النظام القديم وهو رئاسة الوزارة بشخصه فرفض قنصلا انجلترا وفرنسا وارادت انجلترا وفرنسا ابقاء نوبار فى منصبه فأعلن اسماعيل أنه فى هذه الحالة يتخلى عن مسئولية المحافظة على الأمن العام واقترح الخديو اسماعيل تعيين ولى عهده توفيق باشا رئيسا للوزارة الجديدة فلم يعارض القنصلان ولكنهما اشترطا أن يكون للوزيريين الأوروبين حق الفيتوفى مجلس الوزراء فرضخ اسماعيل . وهكذا ألف الأمير توفيق باشا الوزارة الأوروبية الثانية بموجب مرسوم ١٠ مارس ١٨٧٩ (رياض باشا للداخلية والحقانية ، ويلسون للمالية ، دى بلنيير للأشغال ، على مبارك للمعارف والأوقاف ، ذو

الفقار باشا للخارجية ، افلاطون باشا للحربية) . وعاد « مجلس شورى النواب » للضغط على الوزارة الأوروبية الثانية فنظر فى ١٩ مارس ١٨٧٩ فى « انهاء » أو مشروع قرار اقترحه ٤٩ عضوا مطالبين بتخفيض الضرائب ووافق عليه استنادا الى أن وزير المالية رفض الحضور الى المجلس رغم تكرر دعوته وابلغ المجلس هذا القرار الى وزير الداخلية ، فكان رد الحكومة هو استصدار مرسوم بفض الدورة البرلمانية لانتهاء مدة البرلمان وهى ثلاث سنوات وأعلن رياض باشا مرسوم الفض على المجلس فى جلسة ٢٧ مارس ١٨٧٩ .

وقد كانت الحكومة « دستوريا » فى جانب الصواب فى انهاء الدورة البرلمانية الثالثة من برلمان اسماعيل الثالث . ولكن مرسوم الفض بدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين البرلمان والحكومة . فبعد أن تلا رياض باشا مرسوم الفض وشكر المجلس على ماأسداه من خدمات رفض الاعضاء الانفضاض قبل النظر فى المسائل المالية والاشغال الداخلية التى وعدت خطبة العرش بان يتذاكرها الوزراء مع النواب .

ولقد كانت جلسة تاريخية حقا . قال النائب محمد راضى (بنى سويف) أن المجلس لم ينظر فى مالية البلاد رغم مرور ثلاثة شهور على انعقاد دورته لعدم ورود اية بيانات أو مشروعات من الوزارة ولذا فهو يطالب بعودة المجلس للانعقاد بعد شهرين من عطلة الصيف « لرؤية أشغالنا ونعود » . وقال عبد السلام بك المويلحى (القاهرة) أن المجلس طالب بالاشتراك فى اتخاذ كافة قرارات الحكومة وحمل مجلس الوزراء المسئولية عن هياج الأهالى اذا فض المجلس دون المشاركة فى اتخاذ القرارات . وقال بدينى أفندى الشريعى (المنيا) انه لابد من أن تعلن الحكومة عدم صدور اجراءات أو قوانين الا بالاشتراك مع مجلس النواب . وقال باخوم افندى لطف الله أن عودة النواب الى بلادهم على هذه الصورة « ربما يحصل منه زعزعة للأهالى » ولتجنب ذلك يجب النظر فى المسائل المالية وفى الميزانية ، ولا مانع من تجديد الانتخاب بعد الفراغ من هذه الموضوعات ، وأصر محمد أفندى راضى على أن المجلس « لم يزل باقيا له مدة » ولام رياض باشا لانه نبه الصحف الا تورد شيئا فى الجرانيل « يتعلق بمجلس الشورى والأجانب » وهذا نوع من المصادرة ، ولام عبد السلام بك المويلحى رياض باشا على « ماقلتموه سعادتك أن أهالى مصر همج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون مايقال فى الجرانيل مع أنه لا يصح نسبه جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق » . وأصر رياض باشا على فض الدورة قائلا أن اختصاصات « مجلس شورى النواب » يجب مناقشتها أولا فى مجلس

الوزراء أما هو فلا يستطيع الخوض فيها . ودافع عن نفسه بانه قصد أن نقل الصحف المصرية لما تنشره الصحف الأوروبية يبلبل الرأى العام المصرى لأن الأوروبين «لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا » .

وبعد هذه الجلسة العاصفة قرر المجلس رفض الانفضاض وارسال صورة من محضر الجلسة للخديو وصورة لمجلس الوزراء وفى ٢١ مارس ١٨٧٩ قدم النواب عريضة الى الخديو اسماعيل يحتجون فيها على :

١ ـ انتهاك الوزارة لحقوق المجلس ..

٢ ـ مشروع التسوية المالية القائم على اشهار افلاس الحكومة المصرية وعلى الغاء قانون المقابلة . وقد أعلن النواب عزمهم على رفض مشروع التسوية وامتناعهم عن تنفيذ الغاء المقابلة ، وطلبوا من الخديو أن يتدخل .

وكان معنى هذا صراحة أن الأعيان المصريين قد خلطوا بين المصلحة الوطنية ومصلحتهم الطبقية واتخذوا من الحركة الديمقراطية وسيلة للتمسك بامتيازاتهم الطبقية ، وهى الاعفاءات الضريبية التى عادت عليهم من تسليف الحكومة بدفع ضرائبهم عن سنوات مقدما . لم يكن نواب مصر فى مستوى الأحداث فى تلك الفترة الحرجة ، فلو كانوا لقبلوا الغاء قانون المقابلة وتحويل مستحقاتهم الى قرض وطنى عادى بسعر فائدة ضئيل قابل للسداد على آجال طويلة . ولكن اهتمامهم بالتمسك بقانون المقابلة وامتيازاته وضعهم فى وضع المرابى المصرى الذى لا يريد أن يقرض الوطن قرضا حسنا ثم ينتظر ذلك من المرابى الأجنبى . هذه هى الصورة على حقيقتها من غير تزويق ولا تجميل . ولاشك أن رفض نواب الأمة اشهار افلاس مصر و افلاس حكومتها كان مبدأ جليلا جديرا بالكفاح تحت رايته ولكن كان ينبغى أن تسنده التضحية بالتنازل عن الامتيازات الطبقية حتى تسقط حجة المستعمر الاجنبى الذى اتخذ من مديونية مصر لاوروبا ذريعة لفرض الوصاية الأوروبية على مصر . لا ينبغى أن ننسى ان الغاء ضريبة المقابلة والغاء امتيازاتها لم يكن فى المقام الأول ضربة للفلاح المصرى أو لسواد الشعب ولكنه كان ضربة لكبار الملاك القادرين على تسليف الخزانة بالربا الفاحش . فقد بلغ الاعفاء الضريبى ٥٠٪ لدافعى ضريبة المقابلة . ولما كان الخديو اسماعيل هو قائد الأستقراطية المصرية والمتمصرة فقد تطابقت رغباته مع رغبات أعيان البلاد : وهى انقاذ سمعة البلاد دون تضحية فعلية .

واستحكمت الأزمة الدستورية لأن المشاعر الوطنية الملتهبة تداخلت فى المصالح الطبقية الملتهبة . ولما كان « مجلس شورى النواب » الثالث بعد فضه بمرسوم خديوى ليس له وجود شرعى ، فقد اجتمع النواب الاحرار أو الأعيان الثوار فى هيئة « جمعية وطنية » بدار السيد على البكرى نقيب الأشراف ثم بدار اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق وأول رئيس « لمجلس شورى النواب » (١٨٦٦) . ووضعوا ما يسمى « اللائحة الوطنية » ، وضعها سبعة من النواب الاحرار بالاشتراك مع اسماعيل باشا راغب الذى عرف بميوله المعادية للملكية المستبدة ، كما اتفقت الاراء على المطالبة بتأليف وزارة وطنية بحته لا تضم وزراء أوروبيين برئاسة محمد شريف باشا الذى اشتهر بعدائه للتدخل الأوروبى ولاستبداد الخديو فى وقت واحد . وكان شريف باشا أكبر داعية فى عصره للحكم الدستورى وقد اشتهر عنه قوله : « اذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فانى لا اشترك فى الحملة ضد الوزارة الأوروبية » وفى محنة الاختيار بين الاستبداد الداخلى والاستعمار الخارجى ، فلا شك ان من أعيان البلاد من كان يرى عكس ذلك : اذا كان مقدرا للوزارة الاوروبية أن تبقى فانا لا اشترك فى الحملة ضد الخديو . ولكن اياكان الأمر فقد اتفقت الاراء على أن هناك مخرجا من مأزق الاختيار هذا وهو مقاومة استبداد الخديو ومقاومة الوزارة الاوربية فى وقت واحد . وقد كان هذا مضمون « اللائحة الوطنية » التى وقع عليها ٣٢٧ شخصا يمثلون كافة قيادات الأمة ، منهم ٦٠ عضوا من أعضاء « مجلس شورى النواب » ، و ٦٠ من علماء الدين والرؤساء الروحيين فى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريرك الاقباط وحاخام اليهود ، و ٤٢ من الاعيان وكبار التجار و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط .

فى ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمعت بدار اسماعيل راغب باشا جمهرة من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين كان فى مقدمتهم شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى . ووقع المجتمعون على « اللائحة الوطنية » التى تضمنت مطلبين :

١ ـ رفض مشروع السير ريفرز ويلسون بتسوية ديون مصر على أساس اشهار افلاس مصر مع اقتراح مشروع تسوية بديل .

٢ ـ الاصلاح الدستورى على أساس مبدأ المسئولية الوزارية وتعديل النظام البرلمانى وفقا لنظم برلمانات أوروبا .

ولم يكن مشروع التسوية الذى قدمه النواب والأعيان وعامة المجتمعين يختلف فى شيء عن مشروع ريفرز ويلسون المرفوض الا فى ثلاث نقاط :

١ ــ ابقاء ضريبة المقابلة .

٢ ــ رفض زيادة الضرائب على الأطيان العشورية (الملكيات الكبيرة) .

٣ ــ رفض مبدأ عجز الميزانية المصرية عن سداد الديون ، أو مايسمى عادة باشهار افلاس مصر «بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور» . بل أن «اللائحة الوطنية» قبلت مبدأ «المراقبة الثنائية» : «ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لايرادات ومصروفات المالية» وطبعا ليس معنى هذا أن نظام «المراقبة الثنائية» قد أصبح مطلبا وطنيا أو شعبيا ، وانما المراد هو «لاثبات حسن نيتنا للوفاء نطلب ... الخ» .

فيم الخلاف اذن مادام النواب والأعيان ووجوه الدولة قد قبلوا مشروع ريفرز ويلسون ؟ نعود الى بيت القصيد وهو تمسك الاعيان باعفاءات ضريبة المقابلة التى رفعت كشعار وطنى وهى فى حقيقتها امتياز طبقى ورفض كبار الملاك زيادة الضريبة على أطيانهم العشورية ، وهو أيضا مطلب طبقى لا يمس «الأمة المصرية» فى قليل أو كثير خارج طبقة الذوات والأعيان . من أجل هذا وجب توصيف ثورة مصر الدستورية الأولى أيام اسماعيل بانها «ثورة النبلاء» أو «ثورة الاعيان» .

وما الضمان الذى تقدمه «اللائحة الوطنية» لسداد الديون ؟ اذا كانت العريضة تقول : «فمن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوبا أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا ، مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة» ، فان هذا تعبير لبق لقولهم : لا نريد وزراء من أوروبا ، فاقحام «الشرائع المقدسة» فى تسوية ديون مصر أمر لا معنى له خارج هذا المعنى السياسى الخطير . أما الضمان الذى يقدمه النواب والأعيان فهو ليس فى وزارة أوروبية ولكن فى برلمان قوى :

«قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلا ماهو مقتضى اجراؤه فى تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا . وأما انتخاب اعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب

النواب المماثلة له فى أوروبا ، وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الاساسية (أى : يصير وضع مشروع الدستور ومشروع لائحة مجلس النواب الداخلية ل . ع) ، وعند التئام مجلس النواب تعرض عليه ومن بعد مذاكراته فيها واقراره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بامر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لايرادات ومصروفات المالية » .

والضمان اذن هو الا يحكم الخديو حكما مباشرا بل أن يحكم بواسطة وزرائه مع مسئولية الوزراء أمام البرلمان ، ومع اعطاء البرلمان كافة السلطات التشريعية فى الشئون الداخلية والمالية ، ومع تعديل قانون الانتخابات على أساس الانتخاب العام المباشر بالتصويت السرى لجميع المواطنين البالغين سن الرشد .

وقدم وفد الأعيان والنواب « اللائحة الوطنية » للخديو اسماعيل فوافق عليها ووزعها مترجمة الى الفرنسية على قناصل الدول موقعا عليها من اسماعيل راغب باشا نائبا عن الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا نائبا عن مجلس النواب ، والسيد على البكرى نائبا عن العلماء والتجار ، وراتب باشا نائبا عن الضباط ، واستقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة . وفى ٧ ابريل دعا الخديو اسماعيل قناصل الدول وابلغهم فى حضور شريف باشا وراغب باشا والسيد على البكرى وعبد السلام بك المويلحى ومحمد بك راضى والحاج سيد اللوزى بانه وافق على « اللائحة الوطنية » لانها تعبر عن ارادة جميع طبقات الأمة وبانه كلف شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وفى نفس اليوم ارسل الوزيران الاوربيان الى الخديو اسماعيل احتجاجا على « اللائحة الوطنية » واعتبرا قبولها خرقا للسلطات التى خولها مرسوم ٦ يناير ١٨٧٩ لمجلس الوزراء فى اصدار كافة القوانين المالية بعد تصديقه عليها . وفى ٧ ابريل أيضا نص الخديو اسماعيل فى خطابه لشريف باشا بتأليف الوزارة على « أن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء اهليين مصريين » ، لان الوزارة السابقة (الأوروبية) سببت له « غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الله والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء » .. وبهذا سد اسماعيل الطريق حاضرا ومستقبلا على تعيين وزراء من الأجانب فكانت هذه بداية نهايته .

والف شريف باشا الوزارة فى ٧ ابريل ١٨٧٩ من اسماعيل راغب باشا للمالية ، وشاهين باشا للحربية والبحرية ، وزكى باشا للاشغال ، وذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف ، وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبلية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية .

وفى ١٠ ابريل ١٨٧٩ تلا رئيس « مجلس شورى النواب » على الاعضاء قرار مجلس الوزراء الجديد بالغاء قرار فض الدورة البرلمانية الذى اصدرته الوزارة السابقة واعتبار المجلس القائم مستمرا . وفى ١٧ مايو ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع « اللائحة الاساسية » وهى اول دستور عرفته البلاد بالمعنى الكامل ، اى غير الاعلانات والمبادىء الدستورية المتضمنة فى المراسيم الخديوية . اما لائحة الانتخاب فقد قال شريف باشا انها « تحت التبييض » . واحال المجلس مشروع دستور ١٨٧٩ الى اللجنة الدستورية لدراسته ، وقد وئد هذا الدستور لان الخديو اسماعيل عزل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ قبل ان يصدر به مرسوما خديويا . وما ان تولى الخديو توفيق عرش مصر مكان ابيه حتى ابلغ « مجلس شورى النواب » بارجاء النظر فى موضوع الدستور وقانون الانتخاب الى اجل غير مسمى وفض المجلس وحكم البلاد بغير مجلس نيابى اكثر من سنتين كاملتين (٦ يوليو ١٨٧٩ ـ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١) .

الديمقراطية والاحزاب ـ ٥

المثلث الرهيب : الملك والجيش والشعب

بعد خلع اسماعيل وتولى توفيق فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وحل برلمان اسماعيل الثالث والاخير ، وارجاء توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ الذى كان قد اعده شريف باشا ودرسته « اللجنة الدستورية » فى « مجلس شورى النواب » ، قدم شريف باشا استقالة وزارته ليفسح المجال امام الخديو الجديد ان يختار من يثق فيه رئيسا للحكومة فاعاد الخديو توفيق تكليف شريف باشا فى ٢ يوليو ١٨٧٩ بتأليف الوزارة فالف شريف با ا وزارته الثانية فى ٣ يوليو ١٨٧٩ على النحو التالى :

شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية
اسماعيل ايوب باشا للمالية
على غالب باشا للحربية
محمود سامى البارودى باشا للمعارف والاوقاف
مصطفى فهمى باشا للاشغال
مراد حلمى باشا للحقانية

وبهذا مصر شريف للمرة الثانية منصب وزير المالية ووزير الاشغال . وفى الأمر السامى الذى وجهه الخديو توفيق لشريف باشا لتسير عليه وزارته جملة امور هامة تدلنا على المعلن والمبطن فى سياسة الدولة الجديدة ومن أهم هذه الامور :

١ ـ اعلان الخديو توفيق التزامه بالحكم النيابى ومبدأ مسئولية الوزارة امام البرلمان « لعلمى ان الحكومة الخديوية يجب ان تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا احول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » .

٢ ـ وضع سداد الديون فى المرتبة الاولى من وجوه الانفاق : «فأول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة» .

وهكذا بدأ توفيق عهده بضربة بارعة فى المخاتلة : كان لابد لهذا القزم الماكر الذى جاء بعد اسماعيل العظيم تسكين مخاوف المصريين باعلان التزامه بالحكم النيابى الذى التزم به اسماعيل ، وتسكين مخاوف الاجانب باعلان اهتمامه بسداد ديون مصر . وبعد ان صدر الفرمان السلطانى فى ٧ اغسطس ١٨٧٩ بجلوس توفيق على عرش مصر واطمأن توفيق على كرسيه تنكر للوطنيين وللديمقراطيين فرفض ما عرضه عليه شريف باشا من اصدار دستور ١٨٧٩ واجراء انتخابات جديدة لمجلس نيابى جديد بحجة او لعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا على ذلك ، فاضطر شريف باشا الى الاستقالة . وفى ١٨ اغسطس ١٨٧٩ شكل الخديو توفيق وزارة جديدة برئاسته فنقض بذلك مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ الذى كان اسماعيل قد اصدره بتشكيل مجلس وزراء يكون مستقلا عن السلطة الخديوية ومسئولا امام البرلمان . وكانت الوزارة على النحو التالى :

الخديو توفيق	رئيسا
منصور باشا يكن	للداخلية
على حيدر باشا	للمالية
ذو الفقار باشا	للحقانية
مصطفى فهمى باشا	للخارجية
محمد مرعشلى باشا	للاشغال
عثمان رفقى باشا	للحربية والبحرية
محمود سامى البارودى باشا	للاوقاف
على ابراهيم باشا	للمعارف .

ولكن يبدو ان الاستياء العام من العودة الى نظام «الحكومة الشخصية» التى يرأس فيها رئيس الدولة مباشرة مجلس الوزراء اكره الخديو توفيق على التراجع وتكليف رياض باشا فى ١٢ سبتمبر ١٨٧٩ قبلما ينقضى الشهر بتشكيل وزارة جديدة يرأسها هو مع حفظ حق الخديو توفيق فى رآستها مجلس الوزراء او حضور جلساته عند الاقتضاء . والدليل على الاستياء العام ان الخديو توفيق فى خطابه الى رياض باشا لتكليفه بتشكيل الوزارة حاول ان يبرىء نفسه من

تهمة موجهة اليه حيث قال فى بدء خطابه : «عزيزى رياض باشا انى لما اخذت اخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية ... ولم يخطر ببالى ان يكون ذلك امرا قطعيا ، ولا امرا مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ اخذى بزمام الحكومة ، اعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم .. وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى الا تكون مرعية الاجراء على الدوام . » ومعنى هذا ان الرأى العام اجبر الخديو توفيق الى الالتزام بمبدأ ان الملك يحكم بواسطة وزرائه وبمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان . والتقيد بمرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، الذى اجبرت انجلترا وفرنسا الخديو اسماعيل على اصداره عملا بمبدأ ان « الملك يملك ولا يحكم » حتى تئول السلطة كلها الى نوبار باشا ، كان ايضا مطلبا انجليزيا فرنسيا خشية ان تتجمع السلطة من جديد فى يد خديو خاضع للباب العالى مثل توفيق قبل الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ اصدر الخديو توفيق مرسوم الوزارة الجديدة على النحو التالى :

مصطفى رياض باشا	للوزراء ووزيرا للداخلية
عثمان رفقى باشا	وزيرا للجهادية والبحرية
مصطفى فهمى باشا	وزيرا للخارجية
على باشا مبارك	وزيرا للاشغال
حسين فخرى باشا	وزيرا للحقانية
على باشا ابراهيم	وزيرا للمعارف
محمود سامى البارودى باشا	وزيرا للاوقاف .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ اعاد رياض باشا نظام « المراقبة الثنائية » وفى ١٣ ديسمبر ١٨٧٩ صدر مرسوم بالغاء ضريبة الملح واحتكرته الحكومة وفى ٦ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بالغاء قانون المقابلة وهو مطلب انجليزى فرنسى . وفى ١٤ يناير ١٨٨٠ تنازلت حكومة رياض باشا عن حصة مصر وهى ١٥٪ من صافى ارباح قناة السويس مقابل ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى لسداد دين مصر لنقابة الماليين بباريس (البنك العقارى الفرنسى) . وكان مطلبا انجليزيا فرنسيا الغاء السخرة فى المشروعات العامة وفى اراضى الخديو والكبراء والغاء ضرب الكرباج فى تحصيل الضرائب . وحل محل السخرة فى المشروعات العامة البدل النقدى يدفعه الراغبون فى تجنب العمل البدنى ، فصدر مرسوم بالغاء السخرة كما صدر مرسوم فى ٢٥ فبراير ١٨٨٠ بتنظيم تحصيل ضرائب الاطيان بحيث يقع مع المحاصيل . وفى ١٧ يناير ١٨٨٠ صدر

مرسوم بالغاء نحو ٣٠ ضريبة صغيرة . وفى ١٨ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بزيادة الضريبة على الملكيات الزراعية الكبيرة (الاطيان العشورية) وبعد اجراء كل هذه الاصلاحات المالية والتنازلات التى كان الانجليز والفرنسيون يرون انها مقدمة لازمة للتفاهم مع مصر نهائيا لتسوية الدين العام ، صدر مرسوم ٣١ مارس ١٨٨٠ بانشاء «لجنة التصفية» لتقرير طريقة تسوية دين مصر العام من سبعة اعضاء عضوان انجليزيان وعضوان فرنسيان وعضو المانى وعضو نمسوى وعضو ايطالى .

وفى ١٦ يونيو ١٨٨٠ صدر مرسوم بتمليك الحكومة للقصور الملكية .

وبدأ الاستعمار الاوربى بعد فرض الوصاية على المالية المصرية بفرض الوصاية على العقلية المصرية ، فانشئت فى ٢٧ مايو ١٨٨٠ لجنة لاصلاح نظام التعليم ومناهجه برئاسة على باشا ابراهيم وزير المعارف وعضوية عضوين مصريين هما عبد الله باشا فكرى وسالم باشا سالم واربعة اعضاء من الاجانب هم الجنرال لارمي باشا Larmée ودور بك Dorr مفتش التعليم وروجرز بك Rogers وفيدال بك Vidal ناظر مدرسه الادارة (عميد كلية الحقوق) . واوصت اللجنة بانشاء مدرسة المعلمين العليا لتخريج المدرسين والعناية بالتعليم الابتدائى . وقد افتتحت مدرسة المعلمين العليا فى ١٠ يناير ١٨٨١ ، وكان اول ناظر لها موجل بك

وهذه هى المدرسة التى سيطر عليها الانجليز بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، وخربوا بها التعليم المصرى اجيالا متعاقبة فقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى المصنع الذى كانت تصاغ فيه عقول المعلمين المصريين (واكثرهم من ابناء الفقراء الذين كانوا يتعلمون ويقيمون فيها بالمجان مع مرتب شهرين) ، بما يتمشى مع اغراض الاستعمار ، وكانت مدرسة المعلمين العليا هى اداة الاستعمار فى تحديد حجم التعليم المصرى بحجم وظائف الحكومة بحجة ضآلة عدد المعلمين ، بحيث لا يغمر البلاد فائض من المتعلمين يكونون خميرة للقلق الاجتماعى والقلق الوطنى . وقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى اللغم الحقيق لنسف الجسور بين مصر واوروبا بحجة قومية التعليم العالى بعد ان ثبت ان سفر المصريين لاوروبا لاتمام تعليمهم فيها ايام محمد على واسماعيل قد جر كل هذا البلاء الوطنى والديمقراطى . واخيرا فقد كانت مدرسة المعلمين العليا حيث يصب المثقفون فى قوالب مدموغة هى اكبر سلاح استخدمه الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية لمقاومة نشأة الجامعات المصرية حيث حرية الفكر رحاب بلا حدود . (مؤخرا بعد ان فشلت المقاومة لجأ الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية الى نسف

الجامعات المصرية من الداخل بتحويلها الى كليات للمعلمين وكليات للتربية) .

وفى اول يناير ١٨٨١ انشئت اول مدرسة من مدارس الاشراف سميت « المدرسة العلية » لتعليم اولاد الامراء والذوات ، لنفس الغرض .

ولاحكام القبضة على التعليم المصرى صدر فى ٢٨ مارس ١٨٨١ مرسوم بانشاء هيئة دائمة للتعليم باسم « المجلس الاعلى للمعارف » وفيه من الاعضاء ١١ من المصريين و١٣ من الاجانب وهم :

على مبارك باشا	**حسين فخرى باشا**
عبد الله فكرى باشا	**سالم سالم باشا**
اسماعيل الفلكى بك	**صادق بك شنن**
عثمان غالب بك	**الشيخ حسين المرصفى**
الشيخ محمد عبده	**الشيخ زين المرصفى**
الشيخ حسونه النواوى	
المسيو مونيه	من صندوق الدين
المسيو ديرول	من المراقبة الثنائية
روجرز بك	ناظر الاملاك الاميرية
الجنرال ستون باشا	من الجيش
الجنرال لارمى	من الجيش
جاياردو بك	ناظر مدرسة الطب
المسيو ماسبيرو	ناظر المتحف المصرى
المسيو موجيل	ناظر مدرسة المعلمين العليا
فيدال بك	ناظر مدرسة الادارة
المسيو جيجون	ناظر مدرسة الصنائع
سبيتا بك	مدير دار الكتب
المسيو مونتان	ناظر المدرسة العلية
المسيو برنار	الاستاذ بمدرسة الالسن .

وكانت هذه اكبر عملية تطويق للتعليم المصرى رغم انها ضمت نخبة من قادة الفكر

والعلم فى مصر . ليس فقط لرجحان عدد الاجانب فيها على عدد المصريين ولكن لوجود ثلاثة من الماليين الاجانب ممثلى الدائنين الاجانب ليست لهم اية صفة تعليمية واثنين من العسكريين الاجانب فى بلد لا جيش له بعد ان حدد الفرمان السلطانى عدد الجيش المصرى بما قدره ١٨٫٠٠٠ جندى وهبط العدد الفعلى للجيش المصرى الى ١٢٫٠٠٠ جندى بتسريح القوات المسلحة فى اواخر عهد اسماعيل واوائل عهد توفيق . وقد ظلت السيطرة على التعليم المصرى موضعا للصراع الضارى بين الاستعمار الفرنسى والاستعمار الانجليزى حتى بعد الاحتلال البريطانى لمصر بزمن طويل بما كان له اثر عميق فى التعليم المصرى خلال المائة سنة التالية :

وهكذا بعد ان استقال شريف باشا فى ١٧ اغسطس ١٨٧٩ رفض الخديو توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ ودعوة الامة لانتخاب برلمان جديد وبعد ان تراجع الخديو توفيق عن مزاولة السلطة عن طريق الحكومة الشخصية المباشرة باقامة دكتاتورية رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبعد ان يئس الوطنيون والديمقراطيون من عودة البلاد إلى الحكم النيابى تجمعت الحركة الديمقراطية وحركة المقاومة الوطنية فى شكل تجمع دستورى سرى سمى « الحزب الوطنى » او « الحزب الوطنى الحر » الذى يجمل بنا ان نسميه « الحزب الوطنى الديمقراطى » تمييزا له من « الحزب الوطنى » الذى اسسه مصطفى كامل بعد ذلك بنحو عشرين عاما ويجمل بنا ان نسميه « الحزب الوطنى الملكى » لانحيازه التام للخديو عباس الثانى (عباس حلمى) وسلطاته الاستبدادية ولمعارضته التامة لكافة الدعوات الدستورية التى كان يمثلها الحزب الوطنى الديمقراطى . وهكذا تأسس اول حزب سياسى عرفته مصر كتنظيم سرى بقيادة اربعة من كبار الاعيان الذين كانوا زعماء الحركة الدستورية فى مصر : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا . وبلغ الارهاب التوفيقى والرياضى مداه بالقبض على جمال الدين الافغانى فى ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ اى بعد تولى الخديو توفيق بشهرين واثناء رياسته شخصيا للوزارة قبل اقامة دكتاتورية رياض باشا ، واتهمته الحكومة بأنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » وبنفى الافغانى فورا من البلاد بالقوة الجبرية على ظهر سفينة حملته الى بومباى ثم بتعطيل الصحف الديمقراطية وهى جريدة « مرآة الشرق » و « مصر » و « التجارة » و « مصر الفتاة » و « الاسكندرية » و « الفنار » و « المحروسة » و « الريفورم » La Reforme الفرنسية و « الفار دالكساندرى » Phare d'Alexandrie الفرنسية وبنفى اديب اسحق صاحب جريدتى مصر والتجارة بعد ان كان اسماعيل قد نفى فى اواخر ايامه يعقوب صنوع صاحب جريدة « ابو نضارة » وبمنع جرائد ابو نضارة و ابو صفاره

وابو زمارة و القاهرة والشرق والنحلة من دخول مصر ، وكان يعقوب صنوع واديب اسحق وغيرهم يصدرون هذه الجرائد من منفاهم فى باريس وغيرها . وكانت هذه الصحف تتوالد بسرعة غريبة مريبة منذ ١٨٧٧ فى اواخر عهد اسماعيل داعية فى جرأة غريبة مريبة الى ثلاثة أمور :

١ ـ الدستور والحياة النيابية .

٢ ـ الحد من التدخل الاجنبي .

٣ ـ عزل اسماعيل المستبد السفيه ثم عزل توفيق المستبد العميل وتولى الامير حليم عرش مصر . وكان المطلبان الاولان على الاقل مطلبين مصريان لا لبس فيهما .

وكان هدف الحزب الوطنى «الديمقراطى» الاطاحة بوزارة رياض باشا .

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ اصدر الحزب الوطنى الحر سرا اول بيان سياسى له وطبع منه ٢٠٫٠٠٠ نسخة وعجز رياض باشا عن تعقب مصدرى البيان . وفى مذكرات عرابى ان الحزب الوطنى «الحر» عرف ايضا باسم «جمعية حلوان» لان مقره كان ضاحية حلوان وان مؤسسيه كانوا طائفة من عظماء البلاد وكبرائها وعلمائها ونابهيها . وانهم كانوا يطالبون بمطالب محددة منها :

١ ـ رد الاملاك الخديوية الى الحكومة المصرية .

٢ ـ عدم تخصيص ايرادات السكك الحديدية لسداد الدين الممتاز او التنازل عن فوائده .

٣ ـ توحيد الديون الممتازة والسائرة وغيرها فى دين واحد بفائدة قدرها ٤٪

٤ ـ انشاء مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب بدلا من (المراقبة الثنائية) .

وكان من زعماء الحزب الوطنى الحر شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق الذى غادر البلاد الى ايطاليا فى ١٤ يونيو ١٨٨٠ بجواز سفر ايطالى فرارا من اضطهاد الخديو توفيق فامر الخديو بتجريده من الرتبة واللقب ومحو اسمه من دفاتر الجيش تأسيسا على انه دخل فى حماية دولة اجنبية دون ان يؤذن له فى ذلك . وكان قادة الحزب يجتمعون سرا فى منزل سلطان باشا وكان فى مقدمتهم احمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى زعماء الثورة العرابية . ثم بدأ

على ان الحزب انشأ جسورا مع العسكريين ، كما انضم اليه سليمان باشا اباظة مدير (محافظ) الشرقية وحسن باشا الشريعي مدير المنيا وقد ساعد المديرون فى تغلغل دعوة الحزب فى الاقاليم .

ولم يكن الحزب الوطنى « الحر » هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر فى اول عهد توفيق فقد نشأ فى الاسكندرية فى الوقت نفسه تنظيم اخر اسمه حزب « مصر الفتاة » اصدر جريدة « مصر الفتاة » التى عطلتها وزارة رياض باشا بسبب دعوتها لمبادىء الحرية ودعوتها ضد التدخل الاجنبى . وقد رفعت هذه الجمعية او هذا الحزب عريضة للخديو توفيق مطالبة بالحرية .

وقد اثبتت الاحداث ان تنظيم الحزب الوطنى الحر كان غير متجانس منذ البداية فقد وجد مؤسسوه وزعماؤه الاقطاب انفسهم بعد دخول الثورة العرابية فى احرج مراحلها (مايو ١٨٨٢) فى تناقض اساسى مع اعوانهم العسكريين ومع اكثر قواعدهم الشعبية بسبب وضعهم الطبقى من جهة وبسبب تكوينهم الثقافى والسياسى من جهة اخرى وانتهى امرهم بان الفوا انفسهم فى اللحظة الحاسمة فى معسكر الخيانة : مع الخديو توفيق باشا وجيش الاحتلال البريطانى . بالذات سلطان باشا وشريف باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا . ظل الجميع يتكلمون لغة واحدة عامين كاملين من ٢ ابريل ١٨٧٩ (تاريخ الاجتماع التاريخى الذى عقده اعيان البلاد ونوابها وعلماؤها ورؤساؤها الروحيون بدار اسماعيل باشا راغب اول رئيس للبرلمان المصرى بعد ان حل الامير توفيق ولى العهد ورئيس الوزراء مجلس شورى النواب فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ وطالبوا فى « اللائحة الوطنية » التى قدموها للخديو اسماعيل قبيل خلعه برفض اشهار افلاس مصر وبإقامة حياة دستورية وبرلمانية مصرية بالمعنى الكامل للحكم النيابى) ، حتى الانذار الانجليزى الفرنسى (فى ظل مظاهرة الاسطولين البريطانى والفرنسى فى الاسكندرية) المتضمن فى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى طالبت بنفى عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وباستقالة وزارة البارودى . كان الجميع يتكلمون لغة واحدة قوامها المطالبة بالديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى فى مصر باسم الديون . كانوا اشبه شىء بجبهة عريضة فى طرف منها الذوات وكبار الملاك من مصريين واتراك متمصرين ونموذجهم شريف باشا وسلطان باشا (١٣٠٠٠ فدان) وفى وسطها اوساط الملاك المصريين من العمد والعسكريين ونموذجهم عرابى باشا (كان ابوه يملك نحو ٥٠٠ فدان) وفى طرفها الاخر بسطاء المصريين الذين يجاهدون بالمجان فى سبيل الحرية والاستقلال ، وهى نفس الجبهة الوطنية الدستورية التى

تكونت مع اختلاف الظروف فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وفجرت ثورة ١٩١٩ فقد كانت تضم كبار الملاك المصريين والمتمصرين ونموذجهم محمد محمود وعدلى يكن ، واوساط الملاك الزراعيين ونموذجهم سعد زغلول ، وبسطاء المصريين من اصحاب الجلاليب الزرقاء الذين كانوا يجاهدون بالمجان فى سبيل الحرية والاستقلال .

الديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى : هذان المطلبان رغم بساطتهما ووضوحهما كانا يعنيان اشياء مختلفة بالنسبة لكل جناح من هذه الاجنحة الثلاثة .

فبالنسبة لطبقة الذوات وكبار الاعيان كانت الديمقراطية السياسية تعنى كف يد الخديو عن الحكم المباشر والحكومة الشخصية التى لا قانون فيها الا ارادة رئيس الدولة او نزواته ، ولذا فقد اقترنت ثورة الاعيان بفكرة سيادة القانون المتمثلة فى الدستور اى القوانين ، وفى انشاء هيئة نيابية منتخبة لها سلطة تشريعية كاملة ومؤلفة من عقلاء الامة واصحاب المصالح الحقيقية فيها . وقد كانت هذه الطبقة الارستقراطية رغم جاهها العريض تئن من استبداد اسماعيل وتصرفاته المالية السيئة التى عادت عليها بالتضحيات الجسيمة ، كما كانت تئن من استبداد توفيق وخضوعه التام للاستعمار الانجليزى الفرنسى ذلك الخضوع الذى تمثل فى قبوله كافة مطالب انجلترا وفرنسا بشأن تسوية دين مصر العام . لهذه الطبقة تجسم التدخل الاجنبى فى قانونين :

١ ـ الغاء (المقابلة) الذى تهدد اعيان البلاد بضياع ما اقرضوه للحكومة ايام اسماعيل (نحو ١٣ مليون جنيه) بدفع ضرائب الاطيان مقدما ، او على الاقل اضاعة امتياز اعفائهم من نصف الضريبة مقابل الدفع المقدم .

٢ ـ زيادة الضرائب على الأطيان العشورية اى على الاقطاعيات الكبيرة .

وبالنسبة لطبقة اوساط الملاك من المصريين كانت الديمقراطية السياسية لاتعنى فقط التخلص من استبداد الخديو وحده ولكن التخلص ايضا من استبداد الارستقراطية التركية الشركسية الحاكمة ومن هنا فقد اقترن كفاحها الديمقراطى بدعوة مصر للمصريين وبالكفاح ضد التسلط التركى الشركسى الذى استفحل بتولى الخديو توفيق نظرا لخضوعه المزرى للباب العالى على عكس ابيه اسماعيل . وكانت هذه الطبقة تشارك الطبقة الارستقراطية شكواها من فداحة الضرائب والتعسف فى تحصيلها وترى خيرات ارضها تستعصر لسداد ديون مصر الاوروبية التى جرها على مصر اسماعيل وطبقته الحاكمة . ولم تكن لطبقة العمد واوساط الملاك

قيادة مدنية من المهنيين او المثقفين تعبر عنها كما كان الامر فى ثورة ١٩١٩ فلم تجد معبرا عنها الا طبقة العسكريين المصريين الذين كان اكثرهم من اوساط الملاك ومن ابناء هذه الطبقة .

اما بالنسبة للطبقات الشعبية ، فلم تكن قد تكونت بعد لها ارادة مستقلة ولكنها كانت تجد فى طبقة العمد واوساط الملاك معبرا عنها لانها اقرب الطبقات اليها .

كل هذا جعل كبار الملاك واوساط الملك يجدون الحل فى نقل السلطة من يد الخديو الى يد « الامة » ايا كان مفهوم هذه الكلمة وفى التجمع للاعتراض على الوصاية الاوروبية على مالية البلاد .

ظل رياض باشا فى الحكم نحو عامين ، من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ الى ١٠ سبتمبر ١٨٨١ . وفى خلال هذين العامين من دكتاتورية رياض واستقرار التدخل الاجنبى فى شئون مصر ، حدثت كل مقومات الثورة العرابية . فبدأ الخديو يرفض اعلان الدستور واعادة النظام النيابى . وقد اتفقت فى هذا مصلحة الخديو توفيق فى الحكم المطلق وخوف انجلترا وفرنسا من تجمع الاعيان تجمعا شرعيا مرة اخرى حتى لا تتجدد حملاتهم لاعادة قانون المقابلة ولالغاء الضرائب الجديدة على الاطيان العشورية . واقترن هذا بتعطيل الصحف وتشتيت الكتاب من دعاة الحكم الديمقراطى والمناهضين للتدخل الاجنبى . وقد وجد الخديوى توفيق واوصياؤه الانجليز والفرنسيون ، ولاسيما الانجليز ، لان فرنسا لم تكن سعيده تماما بسيطرة الانجليز على الخديو توفيق وعلى رياض باشا ، ان تأمين هذا الوضع يقتضى ثلاثة اجراءات :

١ ـ الحكم الدكتاتورى بالاستغناء عن الهيئة النيابية .

٢ ـ بناء كادر حكومى من الموظفين المرتزقة من غير المصريين (الشوام والارمن واليهود والجريج والمالطيين والاوربيين بصفة عامة ، يستعينون به على ادارة البلاد من مناصب المسئولية بدلا من الموظفين الوطنيين المشاغبين .

٣ ـ تسليم كافة المناصب القيادية فى الجيش لعناصر غير مصرية من الشركس والاتراك . وهكذا ضربت اقوى طبقات الامة المصرية بسياسة واحدة ، فاتحدت مصالح هذه الطبقات والتقت ارادتها على اسقاط رياض باشا ثم على اسقاط توفيق من عرش مصر .

وتوالت الاحداث : استصدر عثمان باشا رفقى وزير الحربية الشركسى فى وزارة رياض مرسوم ٣١ يوليو ١٨٨٠ الذى كان حتما سيؤدى الى شركسة كل قيادات الجيش المصرى وتتريكها لانه قضى بتسريح كل من يخدم الخدمة العسكرية بعد اربع سنوات ، وبذا اقفل

باب ترقى الضباط من تحت السلاح امام ابناء العمد والفلاحين وعامة المصريين الذين كانوا لا يقبلون فى المدارس العسكرية الا على سبيل الاستثناء وجعله مقصورا على أبناء الترك والشركس الذين كانت المدارس العسكرية وقفا عليهم . واقترن هذا بمحاولة لتشتيت كبار الضباط المصريين بنقل القائمقام احمد بك عبد الغفار قومندان سلاح الفرسان وتعيين قائد شركسى مكانه ونقل الاميرالاى عبد العال بك حلمى قومندان الاى طره الى وظيفة ادارية بديوان عام وزارة الحربية واحلال ضابط شركسى محله ، مع التوسع فى ترقية الضباط الشراكسة بصفة عامة وتخطى المصريين فى الترقية . وأحس القادة العسكريون المصريون يقودهم عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى بالخطر الداهم الذى يتهددهم ، وقدموا عريضة بمطالبهم فقبض على زعمائهم الثلاثة . وفى اول فبراير ١٨٨١ كانت واقعة قصر النيل التى حرر فيها البكباشى محمد عبيد عرابى وزملاءه من ثكنات قصر النيل ، وكانت اول التحام مسلح بين قوات العرابيين وقوات الخديو وانتهت بانتصار العرابيين واقالة عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه وزيرا للحربية . وفى مذكرات عرابى ان عريضة الزعماء العسكريين طالبت باربعة مطالب :

١ ـ عزل عثمان رفقى الشركسى وتعيين مصرى مكانه وزيرا للحربية .

٢ ـ تشكيل مجلس نيابى .

٣ ـ زيادة عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى .

٤ ـ تعديل القوانين العسكرية بما يكفل المساواة بين رجال الجيش .

وقد عزل عثمان رفقى فعلا بعد واقعة قصر النيل وحل محله البارودى والفت لجنة لتعديل القوانين العسكرية ولكن المجلس النيابى لم يعد كما ان الجيش لم يزد من ١٢٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ .

فالزعماء العسكريون عبروا عن دورهم فى الجبهة الوطنية التى دخلوها مع الزعماء المدنيين بتبنى الدعوة للحكم النيابى بالمعنى الكامل التى كان يتبناها الزعماء المدنيون .

وبعد ان انهزم الخديو توفيق ورجاله فى الجولة الاولى ، تجدد سعيه لتحطيم الحركة العرابية رغم تولى البارودى وزارة الحربية ، فتوالت مؤامرات السراى من حول الزعماء العرابيين فتارة يحرض رجال القصر بعض الضباط لاستنكار فتنة قصر النيل وتارة يصدر الامر الى الجنود بسفر الاى طره المشاغب الى السودان أو للعمل فى حفر الرياح التوفيقى . وكان

عرابى ورجاله يردون على دسائس الخديو ورجاله بعدم تنفيذ الاوامر وبتصفية الجيش من العناصر المعادية لهم ، وقد ساعد على ذلك وجود البارودى وزيرا للحربية . فلما اصطدم البارودى بالخديو اثر حادث مظاهرة الجندى القتيل فى الاسكندرية واضطر الى الاستقالة فى صيف ١٨٨١ وخلفه داود باشا يكن ، ازداد الموقف تدهورا . فقد اصدر داود باشا يكن امرا بمنع عقد اية اجتماعات بين العسكريين سواء فى ثكناتهم او فى بيوتهم او فى أى مكان آخر ، واطلقت عليهم جواسيس محافظة القاهرة ودبرت المؤمرات لقتلهم . وقد ذكر عرابى فى مذكراته انه قصد مع زملائه الى اسماعيل راغب ليسترشدوا برأيه فأخذ يستفسر منهم عن مدى استعدادهم العسكرى للاستيلاء على السلطة واوعز اليهم ان ينفذوا الى الخديو بلوكامن العساكر لاغتياله ووعدهم بقيادتهم بعد تنفيذ هذا المخطط . قال عرابى فى مذكراته : «فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه لاننا لم نود الا الاصلاح بالتى هى أحسن ولان ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم» وسواء أكان عرابى صادقا او غير صادق فى استعاذته او كانت استعاذته او تخوفاته هى الموقف السليم فى مواجهة الوضع ، فهذا يدل على أن من الزعماء المدنيين من بلغ تناقضهم مع الخديو توفيق والتدخل الاوربى مبلغا جعلهم يرغبون فى التخلص من الخديو باية طريقة بالخلع او بالاغتيال حتى فى هذا التاريخ الباكر قبل ان يجاهر العرابيون بضرورة خلع الخديو توفيق عند احتمائه صراحة فى اساطيل الدول الاجنبية فى مايو ١٨٨٢ . ولما كان اسماعيل باشا راغب من مؤسسى الحزب الوطنى الحر ومن اكبر زعمائه فيمكن ان نستخلص من موقفه انه كان يمثل موقف جناح كبير على الاقل من الاعيان داخل الحزب الوطنى الحر فى صيف ١٨٨١ قبل استفحال الثورة العرابية العسكرية ووصولها مع الخديو الى نقطة اللاعودة . ومن موقف اسماعيل باشا راغب يمكننا ان نستخلص ايضا بوادر ذلك الصراع الذى تكشف فيما بعد بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين . فقد كان الزعماء المدنيون يرون فى العسكريين القوة المنظمة الوحيدة التى يمكن ان تطيح بالخديو توفيق وتمكنهم من اقامة نظام نيابى فى البلاد ، ويرون ان يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة على ان يسلمها بعد ذلك للزعماء المدنيين . ولذا لم يترددوا فى اقامة جسور بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى اكثر من عامين قبل الدخول فى المعارك الحاسمة مع الخديو والانجليز . وفى هذا الموقف درجة كبيرة من السذاجة السياسية ، او المغالاة فى الثقة بالنفس من جانب الزعماء المدنيين اذ ليس فى سوابق التاريخ سابقة واحدة تدل على امكان قيام قادة عسكريين يلتقطون الكستناء من النار ويقشرونها ثم يسلمونها للزعماء المدنيين لقمة سائغة . او فلنقل : هكذا كان الموقف مليئا بالنقائض المأسورية : امة ثائرة على استبداد ملك عميل تسنده شرعية

الحكم المستمدة من الخليفة السلطان فى تركيا وتسنده القوة السافرة من الدول العظمى ، وهذه الامة لا تملك من اسلحة الكفاح الثورى المنظم الا جيشا ثائراً زعماؤه ليسوا فى مستوى الاحداث وحزبا ثوريا زعماؤه ايضا ليسوا فى مستوى الاحداث .

وجاءت الجولة الثانية : امر الخديو توفيق بتشتيت قوى الجيش الموالية للعرابيين والمتركزة فى القاهرة والمحاصرة لسلطته : فاصدر داود باشا يكن وزير الحربية الأمر بنقل الاى القلعة (الثالث) الى الاسكندرية واحلال الاى الاسكندرية (الخامس) محله . فرفض الزعماء العرابيون تنفيذ هذا الامر كما سبق ان رفضوا امر نقل الاى طره الى السودان . واتفقوا على محاصرة الخديو بمظاهرة عابدين العسكرية الشهيرة فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ وارغامه على الاستجابة للمطالب الوطنية والديمقراطية وهى عزل رياض باشا وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش من ١٢٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ . وحاول الخديو توفيق المناورة والمقاومة بمساعدة قنصل انجلترا فى مصر ، ولكن العرابيين انتصروا عليه ايضا فى الجولة الثانية . وحتى هذه المرحلة لم يكن هناك اى تناقض بين مطالب الزعماء العسكريين ومطالب الزعماء المدنيين .

وتراضى الخديو توفيق والعرابيون على شريف باشا رئيسا للوزارة خلفا لرياض باشا بعد ان رفض العرابيون اسماء اخرى اقترحها الخديو . وقد بدأت منذ ذلك التاريخ تتكشف التناقضات بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين رغم انه امكن كبتها لشهور قادمة عرف شريف باشا ان الجيش المصرى دخل طرفا فى السياسة المصرية وعرف انه لو قبل الوزارة فى هذه الظروف فانه سيكون اداة فى يد العرابيين ولهذا تردد فى قبول الوزارة . ولم يكن لهذا من معنى الا انه استبدل بطغيان الخديو توفيق طغيان عرابى والعسكرية المصرية اى انه استبدل سيدا بسيد . وتردد شريف باشا اياما ، ولكنه قبل اخيرا ان يتولى الوزارة بعد ان عاهده عرابى اخيرا ورجاله كتابة على الخضوع لاوامره وعلى ابتعاد الجيش عن السياسة ، وبعد ان اكد له الزعماء المدنيون كتابة اطمئنانهم الى ابتعاد العسكريين عن السياسة ، فألف وزارة شريف الثالثة ، «وزارة الامة» ، فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومع ذلك فقد قبل شريف باشا تحت ضغط الجيش اسناد وزارة الحربية لمحمود سامى البارودى باشا ووزارة الخارجية لمصطفى فهمى باشا لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية كما قال عرابى رغم اعتراضه عليهما لانهما خذلاه فى مواقف سابقة . وقد كان هذا التدخل من البداية مؤشرا واضحا لما سيتلو ذلك من تطورات . وقد قوى مركز شريف باشا فى الايام الاولى فان وفدا من اعيان البلاد ووجوهها على رأسهم : محمد سلطان باشا ، وسليمان اباظة باشا وحسن الشريعى باشا واحمد بك المنشاوى وامين بك

الشيمى وعبد السلام بك المويلحى وابراهيم افندى الوكيل والشيخ احمد محمود والشيخ على الليثى والشيخ الصباحى الخ .... قدموا اليه فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١ عريضتين وقع على كل منهما ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبراء المصريين العريضة الاولى يضمنون فيها وفاء الجيش بتعهداته بعدم التدخل فى السياسة ، والعريضة الثانية يطالبون فيها بانشاء مجلس النواب . وقد قوت هذه المظاهرة المدنية مركز شريف باشا لانها كانت تعنى ان تفويضه للحكم آت من الامة وليس من الجيش . لقد كانت هذه الظاهرة اول مواجهة سياسية بين الشعب والجيش . ورغم وحدة الصف البادية فى العريضتين فقد كان واضحا ان الحزب الوطنى الحر قد دخل فى بداية صراعه مع الحزب العسكرى . والالتفات الى اسماء الاعيان الموقعين على هاتين العريضتين على جانب كبير من الاهمية لاننا سنواجه بعض هذه الاسماء مرة اخرى بعد ان وقعت الواقعة فنرى بعضها مثل محمد سلطان باشا وعبد السلام بك المويلحى فى معسكر الخديو والاحتلال البريطانى بينما نرى بعضهم الاخر مثل احمد المنشاوى وابراهيم الوكيل واحمد محمود فى معسكر عرابى والوطنيين وقد صدرت ضد بعضهم احكام مشدده لاشتراكهم الايجابى فى الثورة العرابية كما اعتقل بعضهم الاخر ثم افرج عنه لمشاركته الثانوية فى ثورة عرابى .

وحتى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ حين اصدر الحزب الوطنى الحر برنامجه الخطير الذى نشر ويلفريد بلنت ترجمته فى جريدة « التايمز » بتاريخ اول يناير ١٨٨٢ نجد ان التماسك بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى كان كاملا بل ونجد ان الزعماء المدنيين كانوا يرون فى العسكرية المصرية السياج الحقيقى للحياة الديمقراطية رغم ما فى هذا الموقف من تناقض ظاهر ، ذلك لان قضية الديمقراطية المصرية وقضية الوطنية المصرية كانتا حتى ذلك الوقت وجهان لعملة واحدة . وفيما يلى نص برنامج الحزب الوطنى كما ورد فى الرافعى (« الثورة العرابية » ص ١٦٢ - ١٦٦) :

١ - يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام للمسلمين ، ولا يرى تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، اذا طرأت عليه حرب اجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية وله ثقة بدول اوروبا لاسيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

٢ ـ يخضع الحزب للجناب الخديو الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسبما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد قرنت رجاله هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التى اورثت مصر الذل ، وبالالحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى واطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الاغراض ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما انهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة او نكث المواعيد التى وعد بانجازها .

٣ ـ رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعترفون باستمرار المراقبة الاوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الاجنبية حرصا على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل انفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم ان ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما . ثم انهم يرون ان النظام الحالى لم يكن الا وقتيا ، والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا ماليتهم من ايدى ارباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته فانهم يعلمون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لايقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الاجنبى . وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد .

وهم يتعجبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جفوه بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الامر ، فانهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها لانهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد ان نزعتا ادارتها من اهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ ـ رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد ، اما لمصلحة شخصية او خدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى

بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية . فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الاخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون ان يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الامة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب ان اعضاء مجلس النواب ربما اكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة ، بجعلها آلة تسدد نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاخذه فى النمو وليس فى عزمهمْ ابقاء الحال على ما هى عليه بل متى تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة . فان امراء الجهادية عازمون على عدم التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الان بصفة حراس على الامة التى لا صلاح لها الا بهم ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٫٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ ـ الحزب الوطنى حزب سياسى لا دين له فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبيته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين . وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث ارض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم ان الجميع اخوان وان حقوقهم السياسية فى الشرائع متساوية . وهذا مسلم به عند اخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ ـ آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للامة وللمصريين اعتقاد فى دول اوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة . وهم يعلمون انه لم تنل امة من الامم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم آملون فى تقديم واثقون فى انفسهم بجانب الله تعالى ، اذا تخلى عنهم من يساعدهم » . (١٨)

ديسمبر ١٨٨١) .

هذا البرنامج العظيم الذى اصدره الحزب الوطنى الحر فى ظل وزارة شريف الثالثة يدل على ان القيادات المصرية التى وضعته قيادات متمدنة وواعية بجوهر مشاكل مصر الخارجية والداخلية ومدركة لجوهر حلول هذه المشاكل :

(أ) التبعية الروحية للخليفة العثمانى ، ولكن « الروابط الودية » بلا تبعية للباب العالى ، مع المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (الخديو توفيق باتراكه وشراكسته ومراسلاته السرية مع الباب العالى لاعادة مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية بتحطيم « القومية المصرية ») ، ولو ادى ذلك الى الاستعانة بالدول الاوروبية لضمان استقلال مصر الداخلى .

ولا سيما انجلترا تعنى : لان موقف فرنسا مضمون ومعلن سلفا فى ضرورة استبعاد اية سلطة للباب العالى على مصر ، فالعبارة تنطوى على الاحراج الدبلوماسى .

(ب) الولاء للخديو الحالى (أى : توفيق ، فلسنا من حزب إسماعيل ولا من حزب الامير حليم ولا من دعاة تمصير العرش المصرى ، فنحن من دعاة الشرعية ، ولكن بشرط اقامة الحكم النيابى فى البلاد وإنتقال السلطة الى يد الامة تنفيذا لما تعهد به الخديو توفيق لشريف باشا ليخرج من محنته مع عرابى ولابأس من تذكرة الخديو توفيق ضمنا بما حدث له فى عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، ولا بأس من تذكرته بان هناك من أسرة محمد على من يرنو الى عرش مصر دون ان يكون فاقد الشرعية او الاهلية) . الولاء للخديو توفيق مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون فان خرج عنهما حل خلعه ونقل الولاء الى سواه ممن يرعى العدل ويدين بسيادة القانون ويفى بعهوده للامة .

(جـ) الصداقة مع فرنسا وانجلترا والاعتراف بالديون رغم فحشها وبالمراقبة الثنائية ولكن بشرط ان تكون وضعا مؤقتا وبشرط تطهير جهاز الحكم من المرتزقة الاجانب وهم ادوات الدول العظمى فى السيطرة على حكومة مصر وتمصير الادارة المصرية والمساواة بين المصريين والاجانب فى دفع الضرائب .

(د) تحقيق الغايات السياسية بالوسائل السلمية عن طريق الحكم النيابى وبممارسة الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والصحافة وبنشر التعليم ، وليس بالفتن والقلاقل التى يثيرها الاخلاط من عملاء تركيا او عملاء الاستعمار الاوربى ، هؤلاء « الاخلاط »

ليسوا الاجانب الاوروبيين فهؤلاء متميزون ولا يخالطون المصريين ، وانما هم طابور خامس غفير العدد من الشوام والارمن واليهود الشرقيين الخ .. من رعايا الدولة العثمانية الذين امتلأت بهم الحياة المصرية بسبب وحدة الدين او وحدة اللغة أو وحدة الرعوية ، فكانوا حربا على المصريين اكثر من الاوروبيين ، لانهم سيطروا على الادارة المصرية وسيطروا على الصحافة المصرية . هذا الدور التخريبى الذى يقوم به «الاخلاط» الدخلاء ولا سيا فى مجال الصحافة المصرية هو الذى شل الحياة البرلمانية المصرية باسم حرية التعبير عن القيام بوظيفتها سواء بالارهاب العثمانى والخديوى او بالمزايدة الديمقراطية وحجب الحقائق عن المصريين لدفع البلاد الى حافة الثورة حتى تجد اوروبا ذريعة للتدخل العسكرى فى مصر . وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ (بعد صدور بيان الحزب الوطنى الحر باسبوع) ولكن تجارب الماضى دلت على ضرورة وجود ضمانات حقيقية لاستقرار الحكم النيابى ، ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية ، وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم على يقين من انهم متى حصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس .

(هـ) العمل الوطنى فى ظل مبدأ : الدين لله والوطن للجميع .

وهكذا وقع الحزب الوطنى الديمقراطى فى التناقض الاساسى الذى املته ظروف الصراع بين الامة والخديو من جانب وبين الامة والدول الأجنبية من جانب آخر . وهذا التناقض هو الاعتماد على الجيش لتحطيم دكتاتورية الخديو واقامة حكم ديمقراطى نيابى يسمح لكل الاراء والمصالح ان تتصارع دون التخوف من الوقوع تحت الدكتاتورية العسكرية . ويبدو ان هذا كان «الاتفاق» بين الحزب الوطنى الحر والزعماء العسكريين : ان يعود الجيش الى ثكناته فور اقامة الحياة النيابية .

وقد اثبتت الاحداث ان تجربة الحكم النيابى شيء واستقرار الحياة النيابية شيء اخر . فعودة الجيش الى ثكناته ممكنة لو ان التاج المصرى تحول كالتاج البريطانى الى مجرد رمز معنوى تلتف حوله الامة ، فتحول الخديو توفيق الى مؤسسة دستورية سلبية اساسها ان الملك يملك ولا يحكم . وربما كان ذلك ممكنا لو كان الخديو اسير الامة غير قادر على الحركة الذاتية بعد احداث اول فبراير و٩ سبتمبر ١٨٨١ . ولكن السلطة العثمانية من جهة والوجود الاوروبى من

جهة اخرى زودا الخديو توفيق بقدرة على الحركة السياسية جعلته بعد هزيمته غير حاسمة يتحتم بعدها التسليم . لقد واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والباب العالى ، مصدر الشرعية ، فاختار الباب العالى وحاول تنفيذ سياسته فى تتريك الحكم المصرى وشركسة الجيش المصرى والحيلولة دون مشاركة المصريين فى حكم بلادهم بتعطيل الحياة النيابية سنتين كاملتين . كذلك واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والدول الاوروبية ذات الاساطيل فاختار الدول الاوروبية ذات الاساطيل لتحمى عرشه وتفرض الحكم المطلق على المصريين .

وقد كان تفويض ١٨ ديسمبر١٨٨١ الذى اعطاه الحزب الوطنى الديمقراطى للزعماء العسكريين لحماية الحياة النيابية ، «مؤقتا» منافيا للتفويض الذى اعطاه الحزب الوطنى الديمقراطى لشريف باشا فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١ بعريضتى الاعيان ان يحكم البلاد حكما نيابيا وبضمان عدم تدخل الجيش فى السياسة . فماذا حدث بين ١٨ سبتمبر ١٨٨١ – و١٨ ديسمبر ١٨٨١ حتى يعدل الحزب الوطنى الديمقراطى موقفه من دور الجيش فى صياغة نظام الحكم .

لقد وقع شريف باشا فى الفخ الذى وقع فيه من بعده أكثر «عقلاء» مصر ، ومن قبله اكثر «عقلاء» الثورة الفرنسية ، بسبب ثقافته وانتمائه للطبقة الارستقراطية وهو الاعتماد على العقل اكثر مما ينبغى فى زمن محنة لم تكن هناك منجاة منها الا باجتماع «العقل» و «العاطفة» ولا اريد ان اقول و «العضل» ايضا . وقد كانت لديه كل مقومات النجاح : كان رجلا بلا بديل رضى به جميع الاطراف فى ساعة الازمة ... التفت حوله قلوب العرابيين لمواقفه العظيمة ايام اسماعيل وايام توفيق فى سبيل اقرار الحياة النيابية فى مصر وترسيخ دعائمها وكان موضع احترام الدول العظمى ، وكان يملك القوة ايضا طالما كان ظهره مستندا الى قوة الجيش والامة . ولكنه خشى ان يقع تحت ضغط الزعماء العسكريين فيصبح اداة فى يد دكتاتورية عسكرية تحل محل دكتاتورية الخديو فقرر ان يشتت باختياره قوات العرابيين من العاصمة حتى تتحرر وزارته من ضغطهم . وحين تولى الوزارة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ اخذ المواثيق على الجيش واعيان الامة بابتعاد الجيش عن السياسة ثم خطب فى زعماء الجيش فى ١٦ سبتمبر مذكرا اياهم بان واجب الجيوش هو الدفاع عن الوطن وصيانة الامن العام وان تدخل العسكريين فى شئون الحكم فيه اضعاف لحكومته ولا سيما أمام الاجانب . ثم اصدر امره بنقل الاى عبد العال حلمى من طرة الى دمياط والاى عرابى من العباسية الى رأس الوادى فى الشرقية ، واقتنع عرابى ورجاله بتنفيذ هذا الامر لافساد الغاية من بعثة على نظامى

باشا التى اوفدها الباب العالى غالبا بتواطؤ مع الخديو توفيق للتحقيق فى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، حتى يبدو كل شيء فى حالة هدوء كامل . ويقول عرابى فى مذكراته انهم قبلوا ذلك على شرط صدور امر الخديو بدعوة الامة لانتخاب مجلس النواب . وبالفعل صدر الامر فى ٤ اكتوبر ١٨٨١ وفى اليوم نفسه سافر عبد العال حلمى بقواته الى دمياط فى احتفال شعبى رائع ثم سافر عرابى بقواته الى رأس الوادى فى ٦ اكتوبر ١٨٨١ فى احتفال شعبى اروع . ووصلت بعثة على نظامى باشا الى القاهرة فى اكتوبر وعادت الى تركيا فى اكتوبر بعد ان وجدت كل شيء هادئا ولم يكتف شريف باشا بذلك بل نقل عرابى فى ٤ يناير ١٨٨٢ وكيلا لوزارة الجهادية ليبعده عن جنوده المعسكرين فى رأس الوادى من ناحية وليحتوى تحركاته بوضعه تحت سمع الحكومة وبصرها فى القاهرة ، فقد كان عرابى طوال ثلاثة اشهر من اقصائه عن العاصمة لا يكف عن لقاء العمد والاعيان فى مديرية الشرقية ليبث فيهم دعوته .

وهكذا نجح شريف باشا الديمقراطى فيما فشل فيه رياض باشا الدكتاتور وهو تشتيت قوة الحزب العسكرى وابعاد الجيش عن السياسة .

وهكذا من حيث اراد شريف باشا ان يقوى وزارته فقد اضعفها بصدع الجبهة القائمة بين المدنيين والعسكريين . وهكذا وجد نفسه فى مواجهة الخديو توفيق وفى مواجهة الدول العظمى لا يسنده الا مجلس النواب الذى افتتح فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وهو لا يملك قوة ضاربة حقيقية يمكن ان تحشد فى مواجهة الخديو او الدول العظمى . وقد كان مسلك الزعماء العسكريين منذ انشاء وزارة شريف باشا مسلكا ينطوى على شرف الكلمة وصدق التعاون لانهم اطاعوا اوامره حين امرهم بالجلاء عن القاهرة . ورغم ان شريف باشا كان محقا من ناحية المبدأ العام فى عزل الجيش عن السياسة ، فليس هناك من يتصور قيام وزارة دستورية وحكم نيابى يعملان تحت حراب العسكريين ، فان الموقف كان اعقد من كل ذلك .

وقد كان ينبغى الا تحل الجبهة الوطنية بين المدنيين والعسكريين الا بعد تصفية مشاكل الماضى الكبرى وهى :

١ ــ مشكلة الديمقراطية المصرية .

٢ ــ مشكلة جدود حقوق الدول العظمى .

فصدور برنامج الحزب الوطنى الحر بعد اجراء انتخابات مجلس النواب وقبيل افتتاح البرلمان فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ قام على تفويض القوات المسلحة فى حراسة الحياة النيابية ، لم

يكن له معنى إلا ان انقساما رهيبا حدث فى صفوف الحزب الوطنى الحر بسبب تشتيت الثوار العسكريين وعزل الجيش عن السياسة وان فريقا كبيرا من الحزب الوطنى الحر كان يخالف شريف باشا فى فكرة اقامة حياة نيابية واستقلال وطنى بلا سند من القوة الحقيقية فى وقت كانت فيه كل الوحوش الاجنبية والداخلية فاغرة افواها لالتهام مصر . فى معسكر الوطنيين كان شريف باشا عقلا وخبرة بلا قوة وكان عرابى قوة بلا عقل ولا خبرة . وقد اثبتت الاحداث ان الموقف كان اكبر من كل منهما بمفرده . فقد كانت مصر وهى على شفا الهاوية بحاجة الى ربان له عقل اوليس وذراع اخيل فى وقت واحد .

وقد كان شريف باشا اول من دفع ثمن تسليمه اقوى سلاح من اسلحته ، وهو تعاونه مع العسكريين الوطنيين الجهال ، وقيادتهم فى مواجهة هذه العواصف العاتية .

وهكذا اضطر هذا الزعيم الديمقراطى ان يسن «قانون المطبوعات» الشهير فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ذلك القانون الذى كان فيما بعد حربا على حرية الرأى فى مصر نصف قرن كامل حتى اصدر اسماعيل صدقى باشا فى دكتاتورية الاولى قانون ١٨ يونيو ١٩٣١ مشتملا على مزيد من القيود . وقد كانت الصحف تعطل تحت دكتاتورية رياض باشا بموجب «لائحة المطبوعات» القديمة الموروثة من عهد اسماعيل ، بما يشبه الاجراءات الادارية ولكن شريف باشا قنن القيود وقواها ، فنص قانون المطبوعات الجديد على :

١ ــ فرض ايداع تأمين مالى قدره ١٠٠ جنيه للصحف التى تصدر اكثر من ثلاث مرات فى الاسبوع و ٥٠ جنيها لما دون ذلك .

٢ ــ وعلى عدم جواز انشاء مطبعة الا برخصة من وزارة الداخلية مع ايداع تأمين قدرة ١٠٠ جنيه. وعلى جواز سحب وزارة الداخلية لرخصة اية مطبعة عند الاقتضاء .

٣ ــ وعلى تخويل حق انذار الصحف او تعطيلها بعد انذارين محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الاداب وتخويل مجلس الوزراء تعطيل اية جريدة دون سابق انذار .

والرافعى يقف مشدوها امام اقدام شريف باشا الدستورى العظيم على اصدار هذا القانون الارهابى الخطير الذى كان فيما بعد سيفا فى ايدى كل جلادى الفكر فى مصر تحت الاحتلال البريطانى . والاجابة على هذا واضحة : حين يرى رئيس وزراء مصر صحيفة عربية عميلة للباب العالى تحمل اسم «الحجاز» ويحررها ابراهيم سراج المدنى وصحيفة فرنسية عميلة لأوربا تصدر فى مصر باسم «ليجيبت» L'Egypte

تبلبلان الرأى العام بالشغب الفكرى الاسلامى والشغب الفكرى المسيحى وتنحرفان بالقضية الوطنية عن مسارها الطبيعى فماذا يفعل ؟ لقد كان الباب العالى باسم مقاومة التدخل الاوروبى فى مصر لا يجد ما يثير به حمية المصريين الا بوضع الاسلام والمسلمين فى مواجهة المسيحية والمسيحيين . وقد كانت الدول الاوروبية ، ولا سيما انجلترا ، لا تجد ما تثير به الاجانب على المصريين الا بوضع المسيحية والمسيحيين فى مواجهة الاسلام والمسلمين . وهذا هو معنى المادة (٤) والمادة (٥) من برنامج الحزب الوطنى الحر .

وقد صدر فى هذه الظروف قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ لحماية مصر من هاتين الفئتين اللتين تعتبران من « الاخلاط » مثيرى الشغب الدينى باسم الوطنية والحرية ومن الصحافة العميلة التى يسيطر عليها هؤلاء « الاخلاط » وهذا ما فعله برنامج الحزب الوطنى الحر ، وهو ان يؤكد ان مبدأ الاخوة فى الوطن والمواطنة بين جميع المصريين على اختلاف ديانتهم .

لا شيء غير هذا ، ولا شيء اكثر من هذا .

وقد عين شريف باشا احمد بك رفعت مديرا عاما للمطبوعات (وقد نفى خمس سنوات فى محاكمات العرابيين) والشيخ محمد عبده مديرا لادارة المطبوعات العربية والتركية (وقد نفى ثلاث سنوات فى محاكمات العرابيين) والسير ارنست فوكلان Sir Ermesr Vauquetin مديرا لادارة المطبوعات الافرنجية . فاذا لم يكن قد حدث انشقاق فى صفوف الحزب الوطنى الديمقراطى فى ظل وزارة شريف الثالثة فمن حقنا ان نستخلص ان شريف باشا نفسه بطريق مباشر او غير مباشر قد شارك فى صياغة برنامج الحزب الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ قبيل افتتاح البرلمان فعلى البرنامج بصمات فكر راجح وخبرة سياسية عميقة . وربما جاء البرنامج كمناورة سياسية يذكر بها الخديو توفيق والباب العالى والدول العظمى ان جيش مصر رغم ابتعاده عن مسرح الاحداث لا يزال عنصرا اساسيا من عناصر السياسة المصرية . ولكنى شخصيا لا اميل الى هذا الافتراض لسببين اولهما ان استخدام عبارة (فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية) اكثر مما يحتمله منطق رجل دستورى كشريف باشا يعرف ان « التفويض » او « التوكيل » هو مصدر السلطة فى كل عرف دستورى ديمقراطى وثانيهما اننا نعلم ان بلنت تسلم نص برنامج الحزب من الشيخ محمد عبده .

اليعاقبة والجيروند

كانت فكرة شريف باشا من انتخاب برلمان توفيق الاول والوحيد (ماثلا ذلك من برلمانات بين ١٨٨٢ واعلان دستور ١٩٢٣ يمكن ان نسميها برلمانات الاحتلال البريطانى) ، هى ان يتخذ هذا البرلمان صفة الجمعية التأسيسية لوضع دستور للبلاد . وقد اصدر شريف باشا منشورا انتخابيا الى المحافظات والمديريات بوجوب احترام الادارة حرية الانتخابات (الوقائع المصرية عدد ٣٠ اكتوبر ١٨٨١) . وقد اسفرت الانتخابات التى جرت فى ظل قانون الانتخاب القديم اى كانت مقصورة على أعيان البلاد ، عن النتائج التالية :

القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، احمد افندى السيوفى .

الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى ، عبد الجيد افندى البيطاش .

دمياط

عبد السلام بك خفاجى .

الغربية

محمد بك المنشاوى ، احمد بك الشريف ، مصطفى افندى ابو العز ، السيد محمد ابو النظر شتا ، الشيخ احمد الصباحى ، الشيخ رزق نوير ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد افندى الشاذلى ، الشيخ ابراهيم يونس .

المنوفية

محمد افندى الجندى ، احمد بك مصطفى ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، احمد افندى عبد الغفار ، حسين افندى ابو حسين .

البحيرة

محمد بك الصيرفى ، الشيخ احمد الصوفانى ، الشيخ احمد على محمود ، ابراهيم افندى الوكيل ، بسيونى افندى ابو الفضل ، محمد افندى عوض ، محمد افندى دبوس ، الشيخ احمد الحناوى .

القليوبية

محمد بك الشواربى ، الشيخ سليمان منصور ، مصطفى افندى علام ، ابراهيم اغا ابو حشيش .

الشرقية

سليمان باشا اباظة ، الشيخ عبد الوهاب العفيفى ، احمد بك اباظة ، محمد افندى عبد الله ، امين بك الشمسى ، احمد افندى نصير ، الشيخ زيد جمعة ، على افندى مكاوى .

الدقهلية

هلال بك منير ، يوسف افندى صالح ، على بك القريعى ، الشيخ احمد على سعده ، الشيخ حسنين سويلم ، الشيخ العدل احمد ، الشيخ جاد مصطفى .

الجيزة

عباس افندى الزمر ، السيد احمد عفيفى ، مراد افندى السعودى ، خليل افندى ابوزيد .

الفيوم

السيد طلبة حزين ، السيد معتوق ، خليفة الهوارى .

بنى سويف

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان ، على افندى كساب ، السيد محمد ابو المكارم .

المنيا

محمد سلطان باشا ، على افندى شعراوى ، حسن باشا الشريعى ، يوسف افندى

عبد الشهيد ، محمد افندى جلال ، محمد افندى مصطفى عميره .

اسيوط

محمود بك سليمان عبد العال ، السيد عبد الحق عبد الله ، عثمان افندى غزالى ، محفوظ افندى رشوان ، الحاج جبر افندى محمد ، حسين افندى جمعة ، مهنى افندى يوسف عمر .

جرجا

احمد اغا الدقيشى ، السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى ، السيد سرور شهاب الدين ، عبد الشهيد افندى بطرس .

اسنا

احمد بك العديسى ، عبد الرحيم افندى سليمان .

قنا

محمد افندى ابو سحلى ، على افندى ابراهيم ، السيد احمد محمد ، السيد طايع سلامه .

المجموع ٨٣ عضوا ، وقد كان ينبغى بموجب قانون الانتخاب القديم أن يكونوا ٧٥ عضوا ، وغير معلوم ان كانت الزيادة ناشئة عن انتخاب نواب جدد ليحلوا محل نواب عينوا كالعادة فى وظائف الادارة أم أن العدد قد زيد بمرسوم قبل أو بعد اجراء الانتخاب حرصا من الخديو أو من شريف باشا على دخول بعض العناصر الموالية . وعلى كل فالملاحظة العامة على تكوين أول مجلس شورى النواب فى عهد الخديو توفيق بعد تعطيل الحياة النيابية أكثر من سنتين وبعد أن تكشف الصراع سافرا بين الخديو توفيق وبين العرابيين والوطنيين بصفة عامة ، اننا يجب أن ننظر الى انتخابات ديسمبر ١٨٨١ على انها أول انتخابات تجرى فى مصر على مستوى الصراع الحزبى السافر بين التجمع الوطنى الديمقراطى والتجمع الملكى (الخديو) فقد كانت قضايا الصراع العقائدى والطبقى والوطنى مطروحة منذ واقعة قصر النيل ، ثم بصفة خاصة بعد واقعة عابدين ، على رجل الشارع فى المدينة وعلى ابسط فلاح فى ريف مصر ، وهؤلاء وان لم يشاركوا فى الانتخابات الا انهم كانوا المحيط السياسى الذى لا شك اجبر اكثر النواب من العمد والاعيان على اختيار موقفهم بين الفريقين المتصارعين . كذلك الملاحظة

العامة الثانية على انتخابات ديسمبر ١٨٨١ انها كانت مجال صراع مباشر بين قوتين اساسيتين ، زعماء الملكيين وزعماء الوطنيين الديمقراطيين ، وبين قوتين ثانويتين هما انصار الباب العالى وانصار الدول العظمى ولاسيما انجلترا ، لتجنيد نواب الأمة فى هذا المعسكر أو ذاك ومؤازرتهم سواء قبل النيابة أو بعدها .

والنظرة الفاحصة الى تكوين مجلس شورى النواب فى عهد توفيق فى ديسمبر ١٨٨١ يمكن أن تهدينا الى تكوين مصر السياسى والطبقى وطنيا ودستوريا ، اذا ما نظرنا الى الوراء لنعرف ما عناصر الاستمرار أو التجديد بالنسبة للمجالس النيابية السابقة فى هذا المجلس الذى عاصر عواصف الثورة العرابية واذا ما نظرنا الى الامام لنرى ما عناصر الثور ة فى هذا المجلس بمقياس المشاركة العرابية فى الايام الحاسمة التى استوجبت المحاكمة أو التنكيل بعد فشل الثورة العرابية .

ونظرة الى الوراء تقول :

١ — فى القاهرة اختفت اسرة العقاد التى نابت فى برلمان اسماعيل الأول (١٨٦٦) وفى برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) بسبب وفاة الأب وبسبب نفى الابن حسن موسى العقاد الى السودان ايام توفيق لما سببه من شغب لاعادة العمل بقانون المقابلة وقد افرج عنه شريف باشا وعاد لمصر قبيل الانتخابات ، واختفت اسرة العقبى التى نابت فى برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) وفى برلمان اسماعيل الثالث (١٨٧٦) .

وتجدد انتخاب اسرتى العطار (برلمان اسماعيل الأول والثالث) وكذلك تجدد انتخاب اسرة المويلحى (برلمان اسماعيل الثالث) .

٢ — فى الاسكندرية اختفت الاسر الثلاثة : جميعى (اسماعيل الأول والثانى) ، والشوربجى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والغربى (اسماعيل الثانى والثالث) ونابت اسرتان جديدتان هما الغريانى والبيطاش .

٣ — فى دمياط اختفت اسرة اللوزى (اسماعيل الثالث) وتجدد انتخاب اسرة خفاجى (اسماعيل الأول والثانى) .

٤ — فى الغربية اختفت اسر كامل ورمضان وحمودة وزهرة والملوانى (اسماعيل الأول) وابو سالم دنيا (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والجزار والعبد وابو حمر والديب والعشرى والقاضى وعامر وصوار (اسماعيل الثانى) والهرميل وعرفة وحماد وهرجه وسليم وخضر (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسرة ابو العز وشتا (اسماعيل الأول) والشريف (اسماعيل الأول والثانى) والشاذلى (اسماعيل الثالث) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : المنشاوى والصباحى ونوير وسعيد ويونس .

٥ ـ فى المنوفية اختفت اسر الجزار وابو عمارة (اسماعيل الأول) والانبابى وابو عامر (اسماعيل الأول والثانى والثالث) وبلال وعلى محمود والجنزورى ـ (اسماعيل الثانى) وعمران والسرسى وابراهيم حسن (اسماعيل الثانى والثالث) وعياد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسر : الجندى وابو حسين (اسماعيل الأول) وشعير (اسماعيل الأول والثانى) والفقى (اسماعيل الثانى) وعبد الغفار (اسماعيل الثانى) .

وناب اسرة جديدة هى اسرة احمد بك مصطفى .

٦ ـ فى البحيرة اختفت أسر : حمزة وعمار (اسماعيل الأول) وحسين امين ومهنا وناصر والانصارى وشريف (اسماعيل الثانى) والديب (اسماعيل الثانى والثالث) والمنياوى والجيار ودربك (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الصيرفى والوكيل ودبوس (اسماعيل الأول) وأحمد محمود (اسماعيل الثانى) والحناوى (اسماعيل الثالث) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : الصوفانى وابو الفضل وعوض .

٧ ـ فى القليوبية : اختفت اسر حجاج (اسماعيل الأول) وعابد وبكير عياد (اسماعيل الثانى) وزغلول (اسماعيل الثانى والثالث) وابو شنب (اسماعيل الأول والثانى) .

وتجدد انتخاب أسر : الشواربى (اسماعيل الأول) ومنصور (اسماعيل الثانى والثالث وعلام «اسماعيل الثالث») .

ونابت اسرة جديدة هى ابو حشيش .

٨ ـ فى الشرقية : اختفت أسر : جمال الدين والديب وسيدهم وعياد (اسماعيل الأول) وشاش وزايد وغيث والمعلم موسى خليل والفرماوى والشامى (اسماعيل الثانى) وعامر وأيوب والحوت (اسماعيل الثانى والثالث) وجبرة الله وكساب ورضوان وجاد يوسف وعلى خليل (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : اباظة والعفيفى (اسماعيل الأول) ومحمد عبد الله (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : الشمسى ونصير وجمعة ومكاوى .

٩ ـ فى الدقهلية اختفت أسر : سعيد ومحرم على (اسماعيل الأول) واسماعيل حسن (اسماعيل الأول والثانى) ورزق (اسماعيل الثانى والثالث) والاتربى والعشماوى (اسماعيل الثانى) وجوده ومحمد عبده وشريف والشيخ وشلبى حسين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : هلال والعدل احمد (اسماعيل الأول) وسويلم وابو سعده (اسماعيل الثانى) .

ونابت اسرة جديدة هى اسرة : جاد مصطفى .

١٠ ـ فى الجيزة اختفت أسر : المنشاوى وعزوز (اسماعيل الأول) وحماد (اسماعيل الثانى) وعكاشة وعطاالله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الزمر (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والسعودى (اسماعيل الثانى) .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : عفيفى وابو زيد .

١١ ـ فى الفيوم اختفت أسر : سيد أحمد (اسماعيل الأول) واليمانى والدهشان (اسماعيل الثانى والثالث) وجاد الله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : حزين والجاحد (اسماعيل الأول)

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : معتوق والهوارى .

١٢ ـ فى بنى سويف اختفت اسر : هندى وبرسوم (اسماعيل الأول) والعريف والوكيل (اسماعيل الثانى) وراضى وعز الدين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : ابو المكارم (اسماعيل الأول) وكساب (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسرتان جديدتان هما أسرة : الريدى وسليمان .

١٣ ـ فى المنيا اختفت أسر : اسماعيل أحمد وأحمد على وحبيب واثناسيوس

(اسماعيل الأول) وعبد الرازق وسليمان ومرزوق (اسماعيل الثانى) وحنا يوسف (اسماعيل الثانى والثالث) وخالد وعلى حسن وابو طالب وعبد الرحيم (اسماعيل الثالث) .

وتجددانتخاب أسر : الشريعى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) وشعراوى (اسماعيل الأول) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : سلطان وعبد الشهيد وجلال وعميره .

١٤ ـ فى اسيوط اختفت أسر : شحاته وحمد وموسى (اسماعيل الأول) والنجدى وحسن ابراهيم وجابر (اسماعيل الثانى) والمعلم فرج (اسماعيل الثانى والثالث) وعبد الوهاب ووافى ومحمد فرج وعمر أحمد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : سليمان عبد العال (اسماعيل الأول والثالث) وغزالى (اسماعيل الأول) وابو عمر (اسماعيل الأول والثانى) ورشوان (اسماعيل الثانى) .

ونابت أسر جديدة هى أسر : عبد الحق وجبر محمد وجمعة .

١٥ ـ فى قنا : اختفت أسر : ابو يحيى (اسماعيل الأول) وأحمد حسن وخلف الله (اسماعيل الثانى) وسعيد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : ابو سحلى (اسماعيل الأول) وابو ابراهيم (اسماعيل الأول والثانى) وطايع سلامه (اسماعيل الثالث) .

ونابت أسرة جديدة هى اسرة أحمد محمد

١٦ ـ فى جرجا اختفت أسر : حمادى وابو ستيت وحمدالله ومهران وسلطان (اسماعيل الأول) وابو ليله (اسماعيل الأول والثالث) ، وأحمد حسين وحمد وضيف الله وعبد الرحمن السيد وعنبر (اسماعيل الثانى) وهمام (اسماعيل الثانى والثالث) وحساب وحبارير وصديق عبد المنعم (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسرتى حمادى (اسماعيل الأول) وعبد الشهيد بطرس (اسماعيل الثالث) .

ونابت أسر جديدة هى : الدقيشى وعطية وشهاب الدين .

١٧ ـ وفى اسنا واسوان اختفت أسر : عبد الصادق (اسماعيل الأول والثالث) وابو

اسماعيل (اسماعيل الأول) وحماد وخالد (اسماعيل الثانى) وسلطان (اسماعيل الثالث).

ولم يتجدد انتخاب أية اسرة قديمة.

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا العديسى وعبد الرحيم سليمان.

وعندما نقول اختفت من برلمان توفيق لا نقصد أن هذه الأسر انقرضت أو عزفت عن السياسة وانما نقصد أنها اما اعتكفت مؤقتا وأما أنها لم تحظ بالنيابة فى الانتخابات لسبب أو لآخر. ومن هذه الأسر ما نجد اسماءه يقاتل بعد شهور فى صفوف العرابيين، ليس بالضرورة بالسلاح ولكن بتعبئة المصريين للجهاد الوطنى.

والحصيلة العامة هى أن برلمان توفيق ـ عرابى تلاحظ عليه ظاهرة هامة هى ارتفاع نسبة النواب فيه من أعضاء برلمان اسماعيل الأول فى ١٨٦٦ أى قبل ذلك بنحو ١٥ سنة. ونستطيع أن نخص من هذه الأسر أسر: العطار فى القاهرة وخفاجى فى دمياط وابو العز وشتا والشريف فى الغربية، والجندى وابو حسين وشعير فى المنوفية والصيرفى والوكيل ودبوس فى البحيرة والشواربى فى القليوبية وأباظة وابو عبدالله والعفيفى فى الشرقية وهلال والعدل فى الدقهلية والزمر فى الجيزة، وحزين فى الفيوم، وابو المكارم وكساب فى بنى سويف والشريعى وشعراوى فى المنيا وسليمان وغزالى وابو عمر فى اسيوط وحماد فى جرجا وابو سحلى وابو ابراهيم فى قنا. ومعنى هذا أن ٢٩ اسرة من الأسر الكبيرة التى عاصرت بداية الحياة البرلمانية فى مصر تجمهرت فى برلمان توفيق ـ عرابى لسبب أو لآخر وهى نسبة مرتفعة تكاد تبلغ ٤٠٪ من أعضاء البرلمان واكثر هذه الأسر مثلت فى أكثر من برلمان قبل برلمان توفيق ـ عرابى مما يدل على انها استطاعت أن تحافظ على سطوتها نحو عشرين عاما. أما عدد الأسر فى برلمان توفيق ـ عرابى التى لم تدخل الا برلمان اسماعيل الثانى أو الثانى والثالث فهى أسر الفقى وعبد الغفار فى المنوفية وأحمد محمود فى البحيرة وسويلم وابو سعدة فى الدقهلية ومنصور فى القليوبية وحماد فى الجيزة ورشوان فى أسيوط وعدد هؤلاء لا يتجاوز ٨ أسر.

وأما من دخلوا برلمان توفيق – عرابى ممن اشتركوا لأول مرة فى برلمان اسماعيل الثالث فقد كانوا عائلات: المويلحى فى القاهرة والشاذلى فى الغربية والحناوى فى البحيرة وعبد الشهيد بطرس فى جرجا وطايع سلامة فى قنا وعدد هؤلاء ٥ أعضاء فمجموع أعضاء برلمان توفيق ـ عرابى الذين سبق أن عركوا الحياة البرلمانية يبلغ ٤٢ عضوا وهو أكثر من ٥٠٪ من الأعضاء والنصف الآخر (الجدد) مجهول الهوية السياسية ويبدو أن وجود شريف باشا على

رأس الوزارة بالاضافة الى خطورة الموقف قد شجع العائلات الكبرى القديمة على المشاركة فى الحياة النيابية فى تلك الفترة العاصفة ، كما شجع العرابيين ورجال الحزب الوطنى الحر أن يحشدوا كل ما أمكنهم من حشود فى برلمان توفيق – عرابى . وبوجه عام نستطيع أن نقرأ فى تعاقب العائلات فى برلمانات مصر عبر جيل كامل ما يمثل تعاقب طبقات من الأعيان كان اقدمهم أكبرهم مقاما وأوسعهم جاها . ومن هنا كان ارتفاع نسبة الاعيان القدماء فى برلمان الثورة العرابية يعبر عن تجمع كبار الملاك المصريين فى البرلمان للدفاع عن مصالحهم المباشرة من خلال النظام النيابى . وحتى هذه اللحظة لم يكن هناك أى تناقض بين مصالح كبار الملاك ومصالح أوساط الملاك فى مواجهة الخديو والباب العالى من جهة وفى مواجهة الدول العظمى من جهة أخرى ، وكانت القضية الوطنية كما هى دائما هى الوجه الآخر لقضية الديمقراطية .

فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ اذن افتتح الخديو توفيق الدورة الأولى من برلمانه الأول بتلاوة خطبة العرش التى قرأها بنفسه (!) ولم يتركها لشريف باشا رئيس الوزارة لقراءتها كما يجرى بذلك العرف الدستورى السليم . ويالها من خطبة سوداء إنها وثيقة تاريخية حقا كما يقول الرافعى ، ولكنها وثيقة ادانة للخديو توفيق ، وليست كما يقول الرافعى «وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنه اعلان الخديو انضمامه الى الأمة فى اقرار النظام الدستورى وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الاراء والمعانى » وواضح أن القاء الخديو خطبة العرش بنفسه كان تحديا لكل المعانى التى اجتمع شريف باشا والعرابيون ونواب الأمة لتحقيقها وهى اقامة حياة دستورية ممثلة فى حكم نيابى فيه البرلمان كامل السلطة التشريعية والملك يملك ولا يحكم أو «يحكم بواسطة وزرائه » المسئولين أمام البرلمان وتلاوة الخديو توفيق لخطبة العرش بنفسه كان بمثابة اصرار على العودة الى الحكم المطلق المباشر أو «الحكومة الشخصية » من جانب الخديو حيث العرش مصدر السلطة ولكنه فوق المسئولية ، وبمثابة تجاهل لرئيس الوزراء ووظيفته كرأس للسلطة التنفيذية وبمثابة اعلان لكل هؤلاء السادة المجتمعين باسم الأمة : أنا هنا لا أزال صاحب الكلمة فمن اراد شيئا فليخاطبنى . وبالطبع لم يكن من الممكن أن يعهد الخديو توفيق الى مهرداره أو حامل اختامه بتلاوة خطاب العرش كما كان يفعل اسماعيل قبل وزارة نوبار ، أى قبل اعترافه فى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بانشاء مجلس وزراء منفصل عن شخصيته يجتمع برئاسة رئيس الوزراء وليس برئاسة الخديو ويكون مسئولا أمام البرلمان ، فقد كان فى ذلك امتهانا للمجلس لا يمكن أن يقبله أحد وقد اجتاز

الخديو توفيق هذه الصعوبة بأن تنازل وقدم برنامج وزارة شريف بشخصه فالقم حجرا للجميع بما فيهم شريف باشا نفسه .

وفى العرف الدستورى أن رئيس الوزراء يعد بنفسه خطبة العرش لأنها تتضمن برنامج وزارته التى لا دخل للعرش فيها لأن الملك يملك ولا يحكم وانما سميت خطبة العرش فى النظم الملكية من باب الرمز لأن الملك رمز لسلطة الدولة ولكن فى تقديرى أن شريف باشا لم تكن له يد فى وضع خطبة العرش ، وانما طبخت هذه الخطبة فى السراى رغم انفه وفرضت عليه فرضا فهى تحتوى على بعض المبادئ التى لا يمكن أن تصدر عن شريف باشا كتوكيد التبعية للباب العالى وكحصر وظيفة البرلمان فى « مذاكرة المنافع العمومية » أى الاشتغال بالسياسة الداخلية والاكتفاء بالمداولة فى ردم البرك والمستنقعات وحفر الترع والمصارف والأرجح أن اصرار الخديو توفيق على اعداد خطبة العرش بنفسه اعطى لشريف باشا الحجة فى أن يقول : أنا لا أقرأ مثل هذا الكلام على النواب لأنه لا يمثل بسياستى الاستقلالية الديمقراطية ، فان شاء مولاى أن يتلوه بنفسه فليتفضل . وهذا نص خطبة العرش بلغتها السقيمة وما فيها من رواسب عثمانية :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العايدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ومن تخفيف احمال الأهالى على قدر الامكان . فلم يبق مانع من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . وانتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام امورهم بتعميم العدالة بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم وهذا منهجى واضحا مستقيما وعليه سيرى منذ أن توليت امركم محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف .

« فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصا فى خدمة الوطن ، منحصرة افكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة فى اتمام الاعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى واعتداد رسوله الكريم ،

ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله . نسأل الله حسن النجاح إنه ولى التوفيق » .

وبتحليل خطبة العرش التوفيقية نجد أن الخديو توفيق قد اعلن جملة مبادئ غاية فى الخطورة هى :

١ ـ أن حدود نيابة النواب عن الأمة يقف عند « الأمور العائدة عليهم بالنفع » أى بحث المشروعات العامة والخاصة داخل اختصاص وزارات الخدمات كوزارة الاشغال ووزارة المعارف .

٢ ـ أن المجلس النيابى ليس سلطة تشريعية فى البلاد وانما مجرد جهاز استشارى مساعد للسلطة التنفيذية : « فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها » .

٣ ـ أن بحث نظام الحكم أو السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية العليا أو المسائل العسكرية الخ ... لا يدخل فى اختصاص البرلمان الذى ينبغى أن تكون « منحصرة افكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية » دون اخلال بالمراسيم التى صدرت لحماية حقوق الدائنين .

٤ ـ أن الخديو لا يريد شغبا لا فى الحاضر ولا فى المستقبل لأن الشغب يتنافى مع التمدن وانما يريد « الاعتدال » و« الهدوء » ..

٥ ـ أن مصر يجب أن تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا ليس فقط بسلطان تركيا من حيث هو خليفة المسلمين ولكن « بالدولة العليه » أى (الباب العالى) . كانت خطبة العرش أيام الخديو اسماعيل تعنى دائما بتأكيد استقلال مصر الداخلى عن الدولة العثمانية .

فخطبة العرش التوفيقية لم تكن اذا ارتباط حكومة ببرنامج عمل أمام المجلس النيابى ولكن كانت بمثابة أخذ تعهد على نواب الأمة .

١ ـ بالابتعاد عن السياسة .
٢ ـ بالامتناع عن الشغب .
٣ ـ بتوكيد التبعية للباب العالى دون قيد أو شرط .

وهذا ما يسميه الرافعى « المعانى السديدة » .

وقد قدم مجلس النواب التعهد المطلوب فى صورة « الرد على خطبة العرش » الذى لم يخرج عما طلبه الخديو من وجوب تأكيد « روابط التبعية للذات السنيه السلطانية والدولة العلية

العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة » ومن تأكيد « علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا » . غير اننا ينبغى أن نسجل أن الرد على خطبة العرش تجاهل تحديد اختصاص المجلس بالنظر فقط فى « المنافع العمومية » وأشار بصفة عامة لما فيه «نفع هذه الامة » والى النظر فى « المصلحة العامة » وفى « مصلحة الأمة » كما أنه لم يتعهد « بالأعتدال » المطلوب وانما اكتفى باشارة غامضة الى « الحزم والتبصر وحسن النظر » وواضح من النص أن الكلام عن « الحزم » هو الرد على الكلام عن « الاعتدال » وبذلك يكون مجلس النواب قد أجاب تهديد الخديو بتهديد الأمة : التبصر وحسن النظر نعم ولكن لا تساهل ولا تفريط .

كان رئيس مجلس النواب هو محمد سلطان باشا الذى عينه الخديو توفيق بموجب القانون القديم .

وأخرج شريف باشا دستوره ، دستور ١٨٧٩ ، من الادراج وبعد تعديلات طفيفة اعاد تقديمه الى مجلس النواب لاقراره واستصدار مرسوم به بعد تصديق الخديو توفيق عليه . وقد عرف هذا الدستور بدستور ١٨٨٢ وهو تقريبا نفس الدستور الذى قدمه شريف باشا فى وزارته الأولى الى « مجلس شورى النواب فى ١٨٧٩ وبحثته اللجنة الدستورية فى ذلك المجلس ولكن خلع اسماعيل حال دون صدور مرسوم باعلانه ، وهو أيضا على وجه التقريب نفس الدستور الذى عرضه شريف باشا فى وزارته الثانية على الخديو توفيق بعد توليه عرش مصر فرفضه توفيق ورفض دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد فاستقال بسببه شريف وتلته دكتاتورية رياض باشا التى عطلت الحياة النيابية سنتين كاملتين حتى كانت ثورة العرابيين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ومن ورائهم الأمة للمطالبة بعودة الحياة النيابية فاسقطت رياض وسلمت مقاليد الحكم لشريف . لقد جاء شريف باشا ليصدر الدستور ويضع الحياة النيابية المصرية على أساس سليم .

فى ٢ يناير ١٨٨٢ قدم شريف العظيم فى حضور وزرائه الى مجلس النواب مشروع الدستور الذى كان يسمى بلغة العصر « اللائحة الأساسية » أو « القانون الأساسى » .

وطلب الى النواب سرعة البت فيه ليصدر به المرسوم للخديو دون ابطاء وقدم شريف باشا « اللائحة الأساسية » للمجلس بالخطاب التالى بعد الديباجة .

ss

«وها أنا الآن اقدمها لحضراتكم للنظر فيها . ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها. بالتدريج شيئا فشيئا لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لهم الحرية التامة فى ابداء آرائهم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار منكم وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شئ ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم انما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها . ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية والبعض الآخر بقانون التصفية فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟

«حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شئ القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب امنية الحكومات الأجنبية . ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه ، وأنى لواثق بأن بصيرة وحكمة النواب بمساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا » .

وهذا كلام عظيم خليق برجل عظيم ولكن انجلترا وفرنسا كانتا تعلمان أن اعلان الدستور وانتقال السلطة التشريعية الى مجلس النواب فى مصر ، كان معناهما انتهاء «المراقبة الثنائية» وانتهاء سيطرتهما الفعلية على المالية المصرية ان لم يكن من ناحية الشكل فمن الناحية العملية بكل تأكيد ، ولذا قررتا الاطاحة بالدستور وبالبرلمان وبشريف باشا قبل أن يطاح بالمراقبة الثنائية .

وهكذا قدم قنصلا انجلترا وفرنسا فى مصر بأمر حكومتهما الى الخائن توفيق مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ المشهورة بضمان ثبات الخديو توفيق كامل السلطة على عرش مصر ضد كل عوامل عدم الاستقرار التى تتهدده سواء من الخارج أو من الداخل دون تحديد معين لهذه العوامل . أى أن انجلترا وفرنسا قدمتا للخديو توفيق بوليصة تأمين «للنظام القائم» الذى تكفلت الدولتان

ببقائه وكان معنى هذا « النظام القائم » : الحكم المطلق للخديو توفيق بلا دستور ولا برلمان ذى سلطات . وسواء أكانت انجلترا وفرنسا قد تطوعتا بهذا التدخل السافر أو أقدمتا عليه نتيجة لاستنجاد الخديو توفيق بهما عن طريق ممثليهما فى مصر ، القنصلان العامان أو المراقبان الثنائيان ، فهذا تفصيله لازم عند محاكمة توفيق امام محكمة التاريخ . ولكن جوهر الامر هو التقاء مصلحة الخديو توفيق ومصلحة الدول العظمى على استمرار الحكم المطلق تحت الوصاية الأوروبية واستبعاد الأمة المصرية كطرف فى ادارة شئون بلادها .

أما المشاكل الداخلية « التى كانت تهدد النظام القائم فى مصر » كما تقول مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ فقد كانت العرابيين (العسكرية المصرية) والحزب الوطنى الحر وشريف باشا بفلسفته السياسية الدستورية التى كان يأمل بها تجميد سلطة الخديو وتجميد العسكرية المصرية وتجميد التدخل الأجنبى وتسليم حكم البلاد للعقلاء من أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد . وأما « المشاكل الخارجية » التى كانت « تهدد النظام القائم فى مصر » فقد كانت طبعا تدخل الباب العالى لحل صراعات مصر الداخلية ، وهو تدخل كان سينتهى حتما باتساع نفوذ تركيا فى مصر والقضاء على استقلال مصر الداخلى ، فقد كان هذا هدفا من أهداف السياسة التركية منذ خلع اسماعيل وتولية توفيق . وقد كان هذا من اخطاء العرابيين انهم فى صراعهم مع الخديو توفيق حاولوا الاحتذاء به فى اقامة جسور بينهم وبين الباب العالى بقصد استعدائه عليه بل وخلعه عند الاقتضاء . وكان الباب العالى يصغى للطرفين بانتباه اصغاء القاضى أو الحكم ويشجع كل طرف فى الخفاء لتزداد الهوة بينهما فيتسابق الكل فى ارضائه أو يجد الباب العالى فرصته لاسترداد سيادته على مصر . وقد كان شريف باشا وامثاله من العقلاء يخشون مغبة تعقيد الصورة المصرية بهذا الرتوش التركى الذى لا يخفى منه أحد الا تلطيخ الصورة وربما تمزيقها . وقد كان نقص الخبرة السياسية عند العرابيين يتمثل فى عدم ادراكهم أن الباب العالى فى كل موقف حاسم لا يمكن الا أن ينحاز الى الخديو ، أى خديو ، وليس الى المصريين ، الى الملك وليس الى الشعب ، الى سلطة ممثله فى مصر وليس الى سلطة أمة لا سيطرة له عليها ولا سلطان الا من خلال هذه التبعية الشرعية المتوارثة لقرون والتى لا يسندها جيش احتلال وانما تقوى أو تضعف تبعا لقوة الولاء أو ضعفه ، الولاء السياسى من الحاكم والولاء الدينى من الشعب . وقد كانت فى تركيا نفسها حركة ديمقراطية قوية يعمل السلطان على سحقها ومطاردة انصارها فكيف ينتظر منه عرابى والوطنيون الديمقراطيون فى مصر أن يؤازر نمو الديمقراطية فى ممتلكات الامبراطورية العثمانية . ولم يكن موقف العرابيين من الباب

العالى موقفا ميئوسا منه لأنه لم يكن قائما على ولاء اعمى لتركيا من ولاء الايمان بالجامعة الاسلامية بل على العكس من ذلك كان تبنيهم لدعوة مصر للمصريين ولثورتهم على تتريك الجيش المصرى وشركسته وتخفيض عدد رجاله مضمون استقلالى واضح ، وقد انتقضوا على تركيا والسلطان فى مرحلة ما ولكن بعد فوات الأوان . ومن يتأمل موقف الحزب الوطنى الحر من الباب العالى كما تمثل فى برنامجه المعلن فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ يجد انه لا يختلف كثيرا عن موقف العسكريين أو « الحزب العسكرى » كما يسميه المؤرخون احيانا وكان هذا هو نفس موقف غالبية الاعيان . وقد كان شريف باشا يدرك كل ذلك وهذا يعنى عبارته عند عرضه مشروع الدستور : « لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد » ولكن العرابيين بسبب نقصهم فى الخبرة السياسية كانوا ينظرون الى الباب العالى على أنه ورقة سياسية يلعبون بها ضد الخديو وضد الدول الأوربية .

وعندما قدم شريف باشا فى ٢ يناير ١٨٨٢ مشروع « اللائحة الأساسية » ختم كلامه للنواب بقوله :

« فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها » . وفيم العجلة والاستعجال ؟ ذلك أن شريف باشا لا شك كان يعرف بما يحاك من مؤامرات من الخديو ومن انجلترا وفرنسا لاجهاض كل محاولة لاقامة حياة دستورية نيابية فى مصر تنقل السلطة من يد الخديو الى يد الأمة وقد كانت جبهة الخديو وانجلترا وفرنسا اسرع من جبهة شريف وعرابى والوطنيين الديمقراطيين ففى ٧ يناير ١٨٨٢ جاءت « المذكرة المشتركة » أو « بوليصة تأمين العرش » فكان معناها المحتم الاطاحة بوزارة شريف باشا . لقد فعل المصريون كل ما فى امكانهم ليطمئنوا أوروبا على ديونها وعلى مصالحها المشروعة ومع ذلك لم يكن ذلك كافيا . أعلن الخديو توفيق فى النواب : لا سلطة لكم واياكم بصفة خاصة أن تتكلموا فى قانون التصفية أو قوانين تسوية الدين العام فقال النواب أمين ... وأعلن شريف باشا فى النواب : كل السلطة لكم باستثناء المساس بالتزامات مصر المالية لأنه يخدش شرف البلاد ويمهد للتدخل الأجنبى فقال النواب : نحن أيضا ملتزمون بأداء التزامات مصر المالية لأنه يصون شرف البلاد ويحول دون التدخل الأجنبى . فماذا كانت انجلترا وفرنسا تريدان أكثر من هذا ؟

كانت انجلترا وفرنسا تصران على حكم مصر حكما مباشرا من خلال سيطرة المراقبة الثنائية على مالية البلاد : الانجليز يحكمون الايرادات والفرنسيون يحكمون المصروفات ولم يكن هذا الحكم المباشر يسيرا أو ممكنا مع وجود برلمان له سلطة تقرير الميزانية وانما كان ممكنا فقط فى

حالة واحدة وهى بقاء «الوضع القائم» .

والتهبت الخواطر فى مصر لهذه الانذارات الأوروبية . وفرغ مجلس النواب من دراسة مشروع الدستور وسلمه لرئيس الوزراء ولكن شريف باشا رده الى المجلس فى ٣١ يناير ١٨٨٢ مع مذكرة موجهه الى رئيس مجلس النواب تضمنت رأى انجلترا وفرنسا بأن المجلس لا حق له فى تقرير الميزانية . وعرض شريف باشا على النواب حلا وسطا يؤجل به الأزمة وهو أن يؤجل المجلس قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ريثما ينتهى فيها بالمفاوضات مع الدولتين الى حل لهذه المشكلة وذلك مع اقرار بقية مواد الدستور ولكن مجلس النواب رفض التأجيل وتمسك بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فى ٢ فبراير ١٨٨٢ ولم يكن لهذا الخلاف الجوهرى بين الوزارة والبرلمان الا أحدى نتيجتين : اما أن يقوم شريف باشا باستصدار مرسوم خديوى بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة وأما أن يستقيل شريف باشا . وقد أثر شريف باشا كأى سياسى ديمقراطى الطريق الثانى وهو الاستقالة فى نفس التاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢ بعد موقف عصيب اسيف مع وفد من فطاحل النواب حملوا اليهم صيغة الدستور الكامل كما اقره البرلمان للتصديق عليه قائلين : الدستور كاملا أو تمضى فمضى شريف باشا . وبضغط من العرابيين ومن مجلس النواب خلفه البارودى فى رياسة الوزارة الجديدة فى ٤ فبراير ١٨٨٢ التى أصبح عرابى وزير الحربية فيها ومحمود فهمى باشا وزير الاشغال .

لقد كانت هذه الوزارة فى حقيقتها وزارة حرب أو مجلس قيادة الثورة العرابية . وكان أهم عمل قامت به اصدار الدستور بموجب مرسوم ٧ فبراير ١٨٨٢ كما اقره مجلس النواب مع بعض التعديلات الثانوية وكانت هذه بداية النهاية أو المقدمة الحتمية للجولة الحاسمة بين جبهة الخديو توفيق وانجلترا (خرجت فرنسا من الميدان بسبب سقوط وزارة جامبيتا المعادية للعرابيين وتولى وزارة دى فريسينيه المتعاطفة معهم نسبيا) وبين كافة القوى الوطنية فى البلاد ، وقد انتهت الدورة البرلمانية فى ٢٦ مارس ١٨٨٢ .

تدهور الموقف بين الاطراف الثلاثة الخديو توفيق والعرابيين والانجليز فمن جانب السراى تعاقبت المؤامرات لاغتيال الزعماء العرابيين : فى ٣ فبراير ١٨٨٢ جرت محاولة لاغتيال عبد العال حلمى وفى ابريل ١٨٨٢ دبر نحو ٤٠ ضابطا من الشراكسة منهم عثمان باشا رفقى ، بقيادة من راتب باشا ، مؤامرة لاغتيال عرابى والزعماء العسكريين المحيطين به ، ومن جانب العرابيين بدءوا يتحدثون عن خلع الخديو توفيق بعد المؤامرة على عبد العال حلمى ، وحاكموا الضباط الشراكسة المتآمرين أمام مجلس عسكرى حكم عليهم فى ٣٠ أبريل ١٨٨٢

بالنفى المؤبد الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين والامتيازات وحاكمت المحاكم الأهلية سبعة آخرين من المتآمرين وحكمت بتجريدهم من رتبهم العسكرية ... الخ كما حكمت على راتب باشا رأس المؤامرة بالتجريد من الرتبة العسكرية وعدم دخول الاراضى المصرية . أما من ناحية الانجليز والفرنسيين فقد احتج عضوا المراقبة الثنائية فى ٦ فبراير ١٨٨٢ على مبدأ اقرار البرلمان للميزانية ورفضا فى مذكرتهما تعهدات الحكومة المصرية بعدم المساس بسلطة المراقبين على أساس أن هذه السلطة سوف تزول لا محالة بمجرد انتقال سلطة التشريع المالى الى مجلس النواب . وقد استقال دى بلنيير غيران دى فريسينيه عين دى برديف مكانه وابرق لقنصل فرنسا فى القاهرة أن « اتبعوا خطة التحفظ المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة » (وزارة البارودى) . وهنا تكشف الاختلاف المكظوم بين السياسة البريطانية المنحازة كلية للخديو توفيق والسياسة الفرنسية المنحازة جزئيا لعرابى والواطنيين وحين رفض الخديو التصديق على احكام نفى المتآمرين الشركس فى مؤامرة راتب باشا كان ذلك بمثابة اعلان الحرب على العرابيين والوطنيين بل والمصريين عامة . وقد واكتفى الخديو بنفيهم خارج القطر مع احتفاظهم برتبهم فاستقالت وزارة البارودى . ودعا مجلس وزاره البارودى مجلس النواب للانعقاد فى دورة طارئة ليحسم الخلاف بينه وبين الخديو ، وكان حق الدعوة دستوريا من اختصاص الخديو ، فاجتمع النواب فى هيئة « جمعية وطنية » ابتداء من ١٢ مايو ١٨٨٢ وتمسكوا ببقاء وزارة البارودى بعد أن عرضوا الوزارة على مصطفى باشا فهمى فاعتذر عن قبولها . وقبل الخديو توفيق وساطة النواب فى الظاهر فوافق على بقاء وزارة البارودى ولكن وصول الاسطولين البريطانى والفرنسى فى مياه الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ وتقديم انجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبين بنفى عرابى من مصر ونقل على فهمى وعبد العال حلمى خارج القاهرة . وقبول الخديو توفيق لهذا الانذار بل ومحاولته الالتجاء الى الاسكندرية منذ قدوم الاسطولين فى ١٩ مايو ليكون فى حماية المدافع الانجليزية والفرنسية كشف تآمر توفيق الخائن مع انجلترا لحماية حكمه المطلق ولتصفية الحركة الوطنية والديمقراطية بقوة السلاح الأجنبى تنفيذا لبوليصة تأمين العرش الصادرة اليه من الدولتين فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وبعد أن رفضت وزارة البارودى الانذار المشترك وقبله الخديو توفيق استقالت وزارة البارودى للمرة الثانية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ وحكم الخديو بلا وزارة حكما مباشرا بعد أن رفض شريف باشا ثم عمر لطفى باشا تولى الوزارة . وفى الجمعية الوطنية نادى العرابيون وبعض النواب بخلع الخديو توفيق فى « ليله ابو سلطان » الشهيرة (٢٧ مايو ١٨٨٢) ووقفت البلاد على حافة الثورة فاضطر الخديو فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ الى ابقاء عرابى وزيرا للحربية لصيانة الأمن.

العام وخوفا على ارواح الرعايا الأجانب بناء على وساطة سلطان باشا وبعض زعماء النواب بعد أن أعلن قناصل الدول العظمى غير انجلترا وفرنسا عن انزعاجهم لتدهور الموقف . ثم كان ما كان من أحداث رهيبة : مذبحة الاسكندرية فى ١٠ يونيو ١٨٨٢ وما تلاها من مذابح فى طنطا والمحلة الكبرى ودمنهور وضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلالها ثم عزل عرابى من وزارة الحربية ثم اعلان الجمعية الوطنية أن الخديو خارج على الأمة والدين ثم معركة كفر الدوار ثم احتلال قناة السويس ثم اعلان السلطان العثمانى أن عرابى عاص على الخلافة والدين . ثم معركة القصاصين ثم التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وتسليمه فى نفس التاريخ ، ثم محاكمات العرابيين التى انتهت بنفى الزعماء العسكريين السبعة (عرابى ورفاقه) الى سيلان فى ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .

والآن اذا أردنا أن نعرف حقيقة موقف أعضاء مجلس النواب بين عرابى والخديو توفيق فيمكن أن نستخلصه من قوائم المحكوم عليهم فى محاكمات العرابيين لنعرف من من أعيان البلاد شارك مع العرابيين فى الثورة العرابية ومن لم يشارك . ومع ذلك فهذه القوائم لا تضم الا أسماء الصف الأول من القيادات الوطنية فى مجلس النواب وربما كان من الأدق استكمال هذه القوائم باسماء اعضاء مجلس النواب الذين شاركوا فى اجتماع الجمعية العمومية التى اعلنت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ أن الخديو توفيق خارج على الأمة والدين ومن القائمة الموحدة نخلص بأن أعضاء مجلس نواب الثورة العرابية الذين شاركوا فى الثورة بصورة ايجابية هم :

الغربية : محمد افندى الشاذلى والشيخ أحمد الصباحى .

المنوفية : أحمد بك مصطفى .

البحيرة : ابراهيم افندى الوكيل ، الشيخ أحمد محمود ، محمد افندى دبوس ، بسيونى افندى ابو الفضل .

القليوبية : مصطفى افندى علام .

الشرقية : امين بك الشمسى ، احمد بك اباظة ، على افندى مكاوى .

بنى سويف : على افندى كساب .

المنيا : محمد بك جلال ، حسن باشا الشريعى .

اسيوط : مهنى افندى ابو عمر .

مجموع أعضاء مجلس نواب ١٨٨٢ الذين وضعوا قدرهم مع قدر العرابيين كان

عددهم ١٥ عضوا أى نحو خمس المجلس ، هؤلاء اعلنوا كتابة خيانة الخديو وقاتلوه بكل سلاح . وليس معنى هذا انهم كانواوحدهم فى ذلك أو أن من لم ينلهم العقاب من النواب كانوا فى صف الخديو لاننا نعرف أن الانجليز بعد احتلال مصر كانوا مهتمين بحصر العقوبة فى أقل عدد ممكن وصدور عفو عام فورى عن نحو ٢٩٫٠٠٠ مواطن معتقل حتى تهدأ نفوس المصريين ويتسنى لهم الظهور بمظهر الغازى الرحيم الذى يحمى المصريين من بطش الخديو .

غير أننا ينبغى أن نلاحظ خلو أية قائمة من أسماء نواب القاهرة (محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى وأحمد افندى السيوفى) ومن اسماء نواب الاسكندرية (السيد سعيد الغريانى وعبد المجيد افندى البيطاش) ، وقد كان المنتظر أن يكونوا فى طليعة الثوار لقربهم من مركز الاحداث ولخطورة الدوائر التى يمثلونها .

وهناك ملاحظة أخرى يجب تدوينها وهو أن هناك ١٥ نائبا على الأقل من برلمانات اسماعيل الثلاثة شاركوا فى اعلان خيانة توفيق أو نزلت بهم عقوبات بعد هزيمة عرابى وهم :

من برلمان ١٨٦٦ :

محمد بك حموده	الغربية
على بك الجزار	المنوفية
زايد افندى هندى	بنى سويف
ومن برلمان ١٨٧٠ :	
محمد افندى حجازى	الشرقية
محمد بك الاترنى	الدقهلية
وبدينى بك الشريعى	المنيا
ومراد بك السعودى	الجيزة
والشيخ قاسم منصور	القليوبية
ومن برلمان ١٨٧٦ :	
الشيخ سليمان عامر	المنوفية
جاد يوسف	الشرقية
وعبد الوهاب الشيخ	الدقهلية
ورزق عكاشة	الجيزة
وأحمد ابو طالب	المنيا

وعلى حسن المنيا

هذا الى جانب العمد والاعيان التالية اسماؤهم :

الغربية :

شهاب الدين نوفل ، بدوى غنيم ، محمد يوسف الجيار ، يحيي بك شتا ، حسن الديب .

المنوفية :

حسين مطريد ، أحمد الفقى ، عبد المجيد الفقى ، على الفقى ، أحمد النحاس ، حسن ابو جازية ، ابراهيم حبيب ، عبد الهادى ، أولاد أحمد بك مصطفى .

القليوبية :

حسن بك حجاج ، على نايل ، على العمرى ، ابراهيم حلاوة

البحيرة :

مصطفى عمار

الشرقية :

سليمان جمعة ، ابو زيد غانم ، محمد عبد اللا ، سليمان محمد ، بركات الديب ، محمد امام الحوت ، احمد محجوب ، حسين الأعصر ، خليل خضر ، خليل مشهور ، عامر نصير ، محجوب الحوت .

الدقهلية :

ابو المعاطى السيد ، محمد شداد ، مصطفى عبد اللطيف ، محمد شلبي طوبار ، اسماعيل بطين ، السيد ابو على ، ابراهيم الزهيرى ، زهران سلطان ، محمد البهى ، عبد الهادى رزق .

الجيزة :

على منسى البطران ، محمد الجندى ، بشر السعودى ، محمد غراب .

الفيوم :

آدم الارناؤطى ، سعداوى الجبالى ، حسن فراج ، محمد المسيرى ، عبد النبي البياضى ، السيد مصطفى ، على الهوارى ، خليفة طنطاوى ، السيد مؤمن .

بنى سويف :

محمد مصطفى الكردى ، محمد الجنيدى ، جابر بك بباوى ، سليمان جابر البباوى ، محروس سيد أحمد ، سويدان حبشى ، سيف النصر مصطفى ، محمد العريف .

المنيا :

احمد عبد الجواد القاياتى ، محمد عبد الجواد القاياتى ، يوسف اسماعيل ، عمر بك محجوب ، لملوم السعدى ، على عبد الهادى ، على المكاوى ، على ابو يوسف ، محمد عبدالله ، محمد عبد الصمد ، محمد منصور ، حسن على ، موسى على ، محمد عطية .

اسيوط :

أمين ابو يوسف ، فريح رميح ، على عبد الرحمن ، محمد السيد .

قنا :

أحمد رشوان الدشناوى ، حنا جرجس .

هؤلاء العمد وأعيان الارياف ، وعددهم يتجاوز ٨٠ ، ومعهم مئات آخرون قبض عليهم بعد فشل الثورة ، منهم عدد كبير ينتمى الى عائلات النواب سواء فى برلمان توفيق ـ عرابى أو فى برلمان اسماعيل وان لم يكونوا انفسهم نوابا ، ففى المنوفية مثلا ثلاثة عمد من عائلة الفقى اشتركوا فى الثورة العرابية غير النائب السيد الفقى (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره وفى الشرقية مثلا اثنان من العمد من عائلة الحوت غير النائب محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره . ومثلها عائلات رزق وشتا والديب والعريف والجيار وغنيم وحبيب والجزار والسعودى وغراب والهوارى وأولاد على (المنيا) والشيخ عامر ونصير ومشهور والاتربى الخ من مختلف المديريات .

ومن يطلع على القوائم فى الرافعى عن سليم نقاش يجد أن أعيان الريف لم يكونوا وحدهم فى الميدان فقد كانت كل الطبقات والطوائف ممثلة بغزارة من الذوات الى رجال الدين الى موظفى الحكومة الى التجار .

وقد اشترك فى الثورة العرابية من اسرة يكن وحدها ثلاثة على الأقل هم حسن باشا يكن وابراهيم باشا يكن واسماعيل بك يكن . ولم يكن الجهاد الوطنى فى الثورة العرابية قاصرا على المصريين .

فقد كان هناك عديد من الذوات والاعيان المتمصرين الشرفاء وهم من اصل تركى او شركسى لم يعرفوا لهم غير مصر وطنا والقوا بقدرهم مع قدر الشعب المصرى فى الثورة العرابية . ونموذجهم العظيم الفريق راشد باشا حسنى ابو شنب فضه الشركسى الاصل بطل معركة القصاصين وقد كان رئيس المجلس العسكرى الذى ادان الضباط الشراكسة المتآمرين واشترك مع اعيان البلاد فى اعلان خيانة الخديو توفيق واعلان العصيان عليه . ومنهم اربعة من أمراء البيت المالك .

فى عصر ماساة اغتصاب مصر ربما جاز لفريق من الوطنيين ان يتراشق التهم مع فريق آخر من الوطنيين ويحمله مسئولية الاخطاء التى ادت الى احتلال مصر . وبعد جيل واحد ظهر مصطفى كامل على رأس تشكيل جديد للحزب الوطنى ادان عرابى والعرابيين وكان شديد الوطأة فى التشهير بهم واتهامهم بانهم جروا على مصر الخراب وقد كان ذلك مفهوما لان الحزب الوطنى الجديد كان حزبا ملكيا معاديا للديمقراطية وثيق الاواصر بالخديو عباس الثانى وبالباب العالى . ولكن كيف يستطيع مؤرخ ان يحدد بضمير مطمئن ، كما فعل عبد الرحمن الرافعى بعد انقضاء نحو ثلاثة ارباع قرن موضع الخطأ فى مسار ثورة المصريين الاولى فى سبيل القومية المصرية وفى سبيل الديمقراطية على حكامهم الاتراك المستبدين بانه كان من حب العرابيين للرياسات وانتقاضهم على شريف باشا متذرعين بحق البرلمان فى اقرار الميزانية ، وهو ما اعترضت عليه انجلترا وفرنسا فى مذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ .

لقد رأى شريف باشا بحاسته السياسية اصدار دستور ١٨٨٢ بعد استبعاد مادة الميزانية مؤقتا ورأى مجلس النواب ان دستورا لا يخول لممثلى الامة حق اقرار ميزانية البلاد ليس بدستور ، وانما هو تقنين للحكم المطلق الذى يخول للسلطة التنفيذية التصرف فى عصب البلاد ؛ والسلطة التنفيذية وعلى رأسها الخديو خاضعة للسيطرة الاجنبية ، ومع كامل الثقة فى شريف باشا ووطنيته وديمقراطيته ، فشريف باشا ليس دائما لان اى رئيس وزارة قابل للعزل ، وفى الحزب الملكى باشوات وباشوات ناقصون فى الوطنية ناقصون فى الديمقراطية وربما ناقصون فى الشرف كذلك . من اجل هذا ، وبعد تجربة رياض باشا المريره وبعد قبول الخديو لخطاب ضمان العرش من انجلترا وفرنسا ، لم يكن هناك مناص من حسم هذا الموضوع ، موضوع « مصدر السلطة » فى البلاد : اهو الامة أم الخديو والانجليز ؟ من الناحية العملية لم يكن هناك اى فرق بين التدخل الاجنبى بخطاب ضمان العرش والحكم المطلق اى بالمذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ وبين ضمان العرش والحكم المطلق بتجمع الاساطيل فى

الاسكندرية فى ١٩ مايو وضرب الاسكندرية واحتلال مصر فى ١١ يوليو ١٨٨٢ وماتلاه من اسابيع . لقد كانت المذكرة المشتركة هى مدافع الاميرال سيمور وجيوش الجنرال وولزلى . لقد بدأ غزو مصر فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وفى جميع حسابات التاريخ لمصرى الحديث يجب وضع هذا موضع الاعتبار (الاحتلال البريطانى لمصر بدأ عمليا فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تاريخ عزل الخديو اسماعيل وتولية الخديو توفيق) .

فاذا كانت مصر فى حالة حرب مع انجلترا منذ ٧ يناير ١٨٨٢ فمن حقنا ان نتساءل . اى جدوى كان يمكن ان تجنيها مصر بتأجيل النظر فى قضية مصدر السلطة (الخديو مع الانجليز ام الامة مع الجيش) غير تأجيل الصراع المسلح بين الطرفين جملة شهور ؟ ولا شك ان شريف باشا كان محقا فى تخوفاته من قيام دكتاتورية عسكرية على رأسها عرابى ومجلس قيادة الثورة العرابية تحل محل دكتاتورية الخديو توفيق والمراقبة الثنائية وتجعل من مجلس النواب مجرد واجهة شكلية لتجربة اخرى فى الحكم المطلق امران احلاهما مر ولكن بالمنطق الوطنى البحت : الم تكن دكتاتورية العسكرتاريا المصرية اضمن لاستقلال البلاد من دكتاتورية الخديو العثمانية والشركسية يسندها جيش الاحتلال البريطانى ؟ ثم ايضا هذا السؤال : اذا دقت طبول الحرب اليس من حق الجيش ان تكون له كلمة مسموعة حتى فى اعرق البلاد ديمقراطية ؟ نحن لا يمكن ان نشك فى ان شريف باشا قد سمع طبول الحرب فى ٧ يناير ١٨٨٢ بل وقبل ذلك منذ مظاهرة عابدين العسكرية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ لان كل تصرفاته منذ ان تولى وزارته الثالثة كانت لتجنب وقوع التدخل المسلح من جانب الدول العظمى : اقصاؤه الاى عرابى والاى عبد العال حلمى خارج العاصمة . موقفه من بعثة نظامى باشا العثمانية . تراجعه فى مبدأ سلطة البرلمان على ميزانية البلاد لتهدئة انجلترا وفرنسا . من حق شريف باشا علينا ان نعترف له بانه حاول مخلصا احباط اغتصاب مصر عسكريا بالوسائل السياسية ففى سبيل مصر كانت كل مناوراته السياسية ، ولكن هل كان فى الموقف ما يدل حقا على امكان احباط العدوان العسكرى بالوسائل السياسية ؟ فى رأيى ان تقديرات شريف باشا لم تكن سليمة رغم وطنيته وصدق نواياه .

وفى تقديرى انه اضعف نفسه واضعف الجبهة الوطنية بتشتيت قوات العرابيين فى اكتوبر ١٨٨١ ليطمئن الخديو والانجليز والاتراك . فهناك احتمال ان حصار الخديو توفيق المستمر بقوات العرابيين فى عاصمة البلاد كان يمكن ان يحمل انجلترا وفرنسا على العدول عن تقديم المذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ ، لا تعففا ولكن حرصا على حياة الخديو الاسير

الذى كان بحكم قوة الشرعية اهم ورقة يلعب بها الاستعمار الاوروبى ، ولو ان الخديو توفيق واجه مصير لويس السادس عشر بعد مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ وحوكم بتهمة الخيانة العظمى لظهور استناد عرشه على ضمان من الدول الاجنبية لاضطرت انجلترا وفرنسا الى احد مسلكين :

اما تعديل حساباتهما فى المسألة المصرية ريثما يتوفر لهما فى مصر خائن «شرعى» جديد موال لهما وهو الارجح ، او الاقدام على الغزو العسكرى فورا ، أى فى يناير ١٨٨٢ بدلا من يوليو ١٨٨٢ وهو مستبعد ، ولا سيما اذا ادركت الدول العظمى انه لا فرق فى مصر بين شريف وعرابى ، وبين العقلاء والمتهورين وبين الحكماء والجهال فى ساعة الخطر الوطنى ، وانهما ستواجهان امة لها ذراع قوى يحركة عقل قوى ، امة لا مكان فيها للخونة ولا للمترددين .

وبعد فهل كان اسماعيل باشا راغب على خطأ كبير حين نصح العرابيين فى صيف ١٨٨١ باغتيال الخديو توفيق لانه دبر اغتيالهم ؟ طبعا كان على خطأ لان الاغتيال السياسى هو الحل الساذج والبربرى للخروج من المأزق السياسية مهما كانت مبرراته وطنيه . وانما كان اسماعيل باشا راغب بعيد الرؤية حين ادرك انه لا امن لمصر ولا لشعبها طالما جلس على اريكة عرشها ملك طاغية عميل . وقد سنحت الفرصة امام القوى الوطنيه بكافة اجنحتها لمحاكمة توفيق الخائن محاكمة قانونية فى ٧ يناير ١٨٨٢ وكان تردد «العقلاء» من اسباب تدهور الموقف والارجح ان شريف باشا خدم بتردده وبسياسة «الحل الوسط» الخديو والانجليز اكثر مما خدم الوطن والديمقراطية . وليس من داع لان نقسو فى الحكم على شريف باشا لان عرابى نفسه وقد كانت فى يده جميع السلطات حين حاصر الاسطول البريطانى ميناء الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ تردد فى محاكمة الخديو توفيق بتهمة الخيانة العظمى امام الجمعية الوطنية والحكم بخلعه واعتقاله او اعدامه وانما اكتفى العرابيون بضجيج اليعاقبة فى «ليلة ابو سلطان» الشهيرة من دون مقصلتهم حتى فر العصفور من القفص وآوى الى عشه الآمن فى سراى رأس التين تحت حماية مدافع الاميرال سيمور .

هناك مواقف فى التاريخ كل شيء يضيع فيها بالحل الوسط . ومع ذلك فهذه مشكلة اكثر الثورات الفاشلة والحروب الناقصة عبر التاريخ البشرى : ان العقل والقلب فيهما ينقطع بينهما الحوار فلا يتفاهمان : فيسود العقل الفاتر حيث ينبغى للقلب ان يتوهج او يسود القلب المتوهج حيث ينبغى ان يهدى نور العقل خطى الانسان . وفى مصر ، كما فى كل بلد آخر كان لهذه الذبذبة اصولها الاقتصادية فى مكونات المجتمع الثائر من طبقات الاعيان . وكان اوسعها

ثراء اكثرها ميلا للمصالحة . وقد تمثلت هذه المأساة فى مأساة سلطان باشا الذى بدأ حياته السياسية فى معسكر الوطنيين الديمقراطيين ، وظل يصالح ويصالح حتى وجد نفسه اخر الامر يقاتل فى معسكر الخيانة مع الخديو والانجليز .

الديمقراطية والأحزاب ـ ٧

الديمقراطية المصرية بين المد والجزر من الشورى الى الحكم النيابي وبالعكس

عصف الاحتلال البريطاني لمصر فى سبتمبر ١٨٨٢ بالثورة العرابية وبدستور شريف باشا الذى اصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وبالبرلمان المصرى ، وبتنظيم الحزب الوطنى الحر الذى كان يساند الثورة العرابية والحركة الديمقراطية .

ومنذ استقالة وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مظاهرة الاساطيل الاوروبية فى الاسكندرية وعلى الانذار الانجليزى الفرنسى فى مذكرة ٢٥ مايو بقيت مصر بلا وزارة حتى عين الخديو توفيق وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ كحل اخير لتهدئة العرابيين ، بعد ان رفض الوزارة شريف باشا ومصطفى فهمى باشا وعمر لطفى باشا ، وكانت محاولة التهدئة نتيجة لضغط قنصلى المانيا والنمسا لتجنب مزيد من تدهور الموقف بعد مذبحة الاسكندرية نظرا لوجود الاسطولين الانجليزى والفرنسى فى ميناء الاسكندرية .

وفى ٢٠ يونيو ألف اسماعيل راغب باشا وزارته على النحو التالى : اسماعيل راغب للرياسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية ، عبد الرحمن رشدى بك للمالية ، احمد عرابى باشا للحربية والبحرية ، على ابراهيم باشا للحقانية ، سليمان أباظة باشا للمعارف ، محمود باشا الفلكى للاشغال ، حسن باشا الشريعى للأوقاف . وكان اهم ما فعله اسماعيل راغب باشا انه :

١ ـ قدم للخديو توفيق برنامج لوزارته يقوم على احترام احكام الدستور بما فيها مبدأ المسئولية الوزارية وحظر اجراء اية مخابرات مع الدول الاجنبية الا عن طريق وزير الخارجية .

٢ ـ الابقاء على عرابى وزيرا للحربية (وضمنا اضفاء الشرعية على قرارات عرابى فى زمن بدا فيه غزو البلاد وشيكا ، لتأمين مصر من تواطؤ الخديو مع الانجليز) .

واشترط اسماعيل راغب موافقة الخديو توفيق على هذا البرنامج لقبول الوزارة حتى يأخذ عليه تعهدا كتابيا بذلك ، فوافق توفيق مرغما على برنامج اسماعيل راغب . وقد كان طبيعيا الا تستمر وزارة اسماعيل راغب باشا فى الحكم بعد بدء العمليات العسكرية سواء فى منطقة كفر الدوار أو فى منطقة السويس نظرا لانحياز اسماعيل راغب للعرابيين .

وفى ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ كلف الخديو توفيق شريف باشا بتشكيل وزارته الرابعة فشكلها على النحو التالى : شريف باشا للرياسة والخارجية ، رياض باشا للداخلية ، عمر لطفى باشا للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على مبارك باشا للاشغال ، احمد خيرى باشا للمعارف ، حسين فخرى باشا للحقانية ، محمد زكى باشا للاوقاف . وكان كل الوزراء من المعادين لعرابى ، ومع ذلك ففى برنامج شريف باشا اشترط شريف الالتزام باحكام دستوره الذى قدمه لمجلس النواب فى ديسمبر ١٨٨٢ ، وبالعمل على تنمية المؤسسات الليبرالية فوافق الخديو على ذلك محتفظا :

١ - بحقه فى رياسة مجلس الوزراء عند الاقتضاء .

٢ - بضرورة تنفيذ اوامره بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وقد كان قبول شريف باشا تشكيل الوزارة رغم تحفظات الخديو مهزلة سياسية والمدافع تقصف فى كفر الدوار والانجليز يحتلون بورسعيد والاسماعيلية ويتقدمون الى نفيشة والمحفر والمسخوطة والمحسمة والقصاصين ، كما ان تحفظات الخديو توفيق كانت فى حقيقتها رفضا للتقيد بدستور شريف وعودة بنظام الحكم المصرى الى ما قبل خضوع الخديو اسماعيل لمبدأ المسئولية الوزارية فى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . وقد كان لصدور الامر الخديوى بعزل عرابى من وزارة الحربية فى ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ ، يوم استقالة وزارة اسماعيل راغب وتشكيل وزارة شريف ، معنى محددا وهو ان شريف باشا قرر التعاون مع الخائن المنتصر بقوة السلاح الاجنبى بدلا من مشاركة الامة المهزومة وويلات الهزيمة . او لعل شريف باشا وقد راى الكارثة محققة لا محالة ، قبل الوزارة لانقاذ ما يمكن انقاذه . لقد كانت انجلترا تعلن انها ما فتحت مصر الا لتثبيت سلطة الخديو وانها سوف تجلو عن البلاد بمجرد تحقيق ذلك . وربما كان شريف باشا يأمل حين قبل الحكم فى تلك الظروف المنكودة ان ينجح بالدبلوماسية فيما فشل فيه عرابى بالعسكرية ، ولاسيما ان فرنسا وتركيا سرعان ما انتقضتا على انجلترا من اجل الجلاء الناجز عن مصر فور تصفية الثورة العرابية . وفى الرافعى ان بعض من رأوا شريف باشا مع

وزرائه فى مركبته خلف مركبة الخديو الخائن مع الجنرالات الغزاة فى الطريق من محطة القاهرة الى السراى الخديوية بين صفين من الجنود الانجليز ، ذكروا ان شريف باشا كان يبكى فى صمت من فرط الاحساس بالحزن والعار . وعلى كل فقد صابر شريف باشا الخديو الخائن والاحتلال البريطانى عاما ونصف عام حتى استقال فى يناير ١٨٨٤ احتجاجا على طلب انجلترا من مصر الجلاء عن السودان وعلى قبول الخديو توفيق طلب الانجليز ، وفى استقالته أوضح انه لا يستطيع المشاركة فى التفريط فى حقوق البلاد او فى الاخلال بمبدأ مباشرة الخديو الحكم بواسطة وزرائه ، وهو المبدأ الذى استقر فى الحكم المصرى منذ مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ فى اواخر عهد اسماعيل .

وهكذا ختم شريف باشا حياته السياسية ختاما مشرفا . ثم اعتلت صحته بعد ذلك حتى توفى بمدينة جراتز بالنمسا فى ابريل ١٨٨٧ عن واحد وستين عاما ودفن فى القاهرة بجنازة مهيبة كما يدفن الابطال القوميون .

ليس من داع للحديث بافاضة عن الوزارات المصرية تحت الاحتلال البريطانى . فبين سبتمبر ١٨٨٢ عام الاحتلال ومايو ١٩٠٧ ، عام رحيل اللورد كرومر عن مصر (٢٥ سنة) لا نسمع (خارج فترة شريف الوجيزة) الا عن ثلاثة اسماء تبادلت رياسة الوزراء فى مصر ، هى أسماء : مصطفى رياض باشا وبوغوص نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا .

الغى الانجليز دستور شريف (١٨٨٢) وادخلوا دستور اول مايو ١٨٨٣ الذى يمكن ان نسميه دستور دوفرين لان اللورد دوفرين سفير انجلترا فى استانبول هو الذى وضعه اساسا للحكم «النيابى» فى مصر . وقد ظل العمل بهذا الدستور اربعين سنة حتى صدور دستور ١٩٢٣ الذى تمخضت عنه ثورة ١٩١٩ .

ووفقا لدستور دوفرين كان الحكم النيابى مكونا من مجلسين احدهما هو «مجلس شورى القوانين» والآخر هو «الجمعية العمومية» .

اما «مجلس شورى القوانين» فكان يتكون من ٣٠ عضوا منهم الرئيس تعينهم الحكومة المصرية و١٤ عضوا تنتخبهم مجالس المديريات (المحافظات) من بين اعضائها وعضو عن محافظة القاهرة وعضو عن محافظة الاسكندرية . وقد نص دستور ١٨٨٣ على انه لا يجوز اصدار اى قانون أو مرسوم يتعلق «بتنظيم الادارة العامة» دون عرضه عليه ، وكذلك نص على عرض الميزانية على هذا المجلس الذى يجوز له ان «يبدى اراءه ورغباته فى كل باب من ابواب الميزانية» . غير ان الحكومة غير مقيدة بالتزام اراء المجلس ورغباته سواء بالنسبة للميزانية

أو بالنسبة لمشروعات القوانين والمراسيم . وفى حالة القوانين والمراسيم اذا اختلفت وجهة نظر الحكومة مع وجهة نظر «مجلس شورى القوانين» يجب على الحكومة اخطار المجلس بسبب رفضها لوجهة نظره دون ان يترتب على ذلك فتح باب المناقشة من اى نوع كانت . كذلك كان محظورا على مجلس شورى القوانين مناقشة اى التزام مالى على الحكومة المصرية مترتب على تعهداتها الدولية .

وقد اباح هذا الدستور للوزراء الاشتراك باشخاصهم فى مداولات المجلس او ايفاد من ينوب عنهم من كبار الموظفين المختصين الى المجلس .

أما «الجمعية العمومية» فقد كانت تتكون من ٨٢ عضوا هم الوزراء الستة واعضاء «مجلس شورى القوانين» الثلاثين و ٤٦ عضوا ينتخبهم الاهالى وكان يشترط فى المرشح ان يكون عمره ٣٠ سنة على الاقل ، وان يكون ملما بالقراءة والكتابة وان يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيها مصريا سنويا . وقد نص دستور ١٨٨٣ على عدم فرض ضرائب مباشرة جديدة بدون موافقة «الجمعية العمومية» ، كذلك نص على ضرورة أخذ رأى الجمعية العمومية فيما يتصل بعقد القروض العامة ، وشق الترع ومد السكك الحديدية ، وتصنيف الاراضى الزراعية من الناحية الضريبية وكذلك اجاز دستور ١٨٨٣ للجمعية العمومية المبادرة بتقديم ما تراه من اقتراحات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والادارية دون اى التزام من جانب الحكومة بأخذ رأى «الجمعية العمومية» . ونص الدستور على ضرورة عقد «الجمعية العمومية» مرة كل سنتين على الاقل ، كما نص على أن جلسات «مجلس شورى القوانين» وجلسات «الجمعية العمومية» غير مفتوحة للجمهور .

بعد ربع قرن اقترح اللورد كرومر فتح جلسات «مجلس شورى القوانين» لرجال الصحافة ولكن اعضاء المجلس لم يميلوا الى الاخذ بهذا الراى خوفا من الصحافة .

اما فى المديريات فقد انشىء فى كل مديرية «مجلس مديرية» يرأسه المدير (المحافظ) ، وكان مجموع اعضاء مجالس المديريات فى مصر كلها ٧٠ عضوا ، وقد تراوح العدد فى كل مديرية بين ٣ أعضاء و ٧ أعضاء بحسب حجم المديرية . وكانت مهمة مجالس المديريات النظر فى الشئون المحلية مثل شق الطرق وانشاء الاسواق وحفر الترع ، ولكن بما أن هذه المجالس لم يكن لها حق فرض ضرائب محلية على المواطنين فقد ظلت محدودة النشاط .

وقد نص دستور اللورد دوفرين على انشاء هيئة تشريعية ثالثة هى «مجلس الدولة» Conseil d'Etat على غرار مجلس الدولة فى فرنسا تكون مهمته اعداد مشروعات القوانين

قبل عرضها على الجهات التشريعية .

ولكن سرعان ما صرف النظر عن انشاء هذه الهيئة بتدخل اللورد كرومر . قال كرومر فى الجزء الثانى من كتابه « مصر الحديثة » (ص ٢٧٣ – ٢٧٤) : « عندما وصلت مصر فى سبتمبر ١٨٨٣ وجدت ان انشاء مجلس الدولة موضوع نقاش محتدم . وسرعان ما تكشف ان الحكومة الدولية سوف تتغلغل فى كل فرع من فروع الادارة المصرية . وقد استمرت المناقشة عدة شهور حتى أبلغت اللورد جرانفيل فى ١٩ يناير ١٨٨٤ ان مجلس الدولة سوف يكون هيئة مكلفة ولا نفع فيها . وكان نوبار باشا يّرى نفس الرأى . وهكذا ادركت الرحمة مصر فانقذت من هذا النوع الخاص من الوباء الدولى » .

هذا هو مجمل احكام دستور ١٨٨٣ وبموجبه نرى ان البرلمان المصرى كان مكونا من هيئتين : « مجلس شورى القوانين » وعدده ٣٠ عضوا معينا و١٤ منتخبين ، و« الجمعية العمومية » وعددها ٨٢ منهم ٢٠ معينون و ١٦ منتخبون على درجتين و٤٦ منتخبون انتخابا مباشرا ، مع ضمان أن النواب من الاعيان بحكم نصاب الضريبة المفروض فى المرشحين . وفى الحالين كان رأى الهيئتين استشاريا الا فى امر واحد وهو فرض الضرائب المباشرة الجديدة الذى كان ينبغى فيه موافقة الجمعية العمومية . ويمكن أن نقول ان « الجمعية العمومية » كانت نواة مجلس النواب بينما كان « مجلس شورى القوانين » نواة مجلس الشيوخ . يمكن أن نقول هذا لولا هذه البدعة التى ابتدعها اللورد دوفرين وهى اعتبار مجلس شورى القوانين بكامل هيئته مضافا اليه الوزراء الستة اعضاء فى « الجمعية العمومية » بقصد السيطرة عليها من طريق ٢٠ نائبا معينا من قبل الحكومة و ١٦ نائبا منتخبين على درجتين ، لم ينتخبهم الشعب مباشرة وأنما انتخبتهم مجالس المديريات . وهؤلاء لا ينبغى ان نستخف بعدم اهليتهم . فما اكثر ما ينتخب نائب للحكم المحلى لانه طيب السمعة او واسع النفوذ فيما يتصل بالخدمات المحلية داخل محافظته المحدودة ولكنه قاصر فى الوطنية او الوعى او الاهتمام بالقضايا القومية على مستوى الامة كلها . فعدد اعضاء « الجمعية العمومية » الحقيقى اذن بموجب دستور ١٨٨٣ كان ٤٦ عضوا منتخبا انتخابا مباشرا ، وهو نحو نصف اعضاء « مجلس شورى النواب » ايام اسماعيل وفى برلمان توفيق – عرابى . واذا كان للرموز مغزى خاص ، فان مجرد تغيير اسم « مجلس شورى النواب » (برلمان اسماعيل) و « مجلس النواب » (برلمان توفيق ــ عرابى) الى « مجلس شورى القوانين » ليس له معنى الا تجاهل صفة « النيابة » عن الامة مصدر تفويض السلطة فى كل حكم نيابى . او هو بمثابة تنبيه على النواب الا يتكرر منهم قولهم للحاكم : « نحن نواب الامة » كما دأبوا على أن يفعلوا أيام اسماعيل وتوفيق .

فلننظر الان الى ما كسبته مصر والديمقراطية المصرية وما خسرته منذ اول عهدها بالحياة البرلمانية فى عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ حتى دستور الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٣ .

ولنبدأ بأول دستور عرفته مصر الحديثة منذ عهد بونابرت وهو دستور اسماعيل الصادر فى ٢٣ اكتوبر ١٨٦٦ بتشكيل «مجلس شورى النواب» فى صورة الامر العالى الصادر لاسماعيل راغب باشا متضمنا المبادىء العامة للحكم النيابى وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية للمجلس فى وثيقة واحدة ومتضمنا قرار تعيين اسماعيل باشا راغب رئيسا للمجلس .

والمبادىء الاساسية لنظام الحكم محددة بايجاز فى الديباجة الموجزة وفى المادة الاولى من اللائحة الاساسية . فالديباجة تقول : «حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومحسناتها الجليلة فى الممالك المتمدنة كان املى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب اعضاءه من الاهالى ، فالان أشكر الله تعالى على أن عاينت من اهالى مملكتنا من الاهلية والاستعداد ، ما يزيد حصول هذا الامل فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور» و «ما القصد من هذا الا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الاراء فى الامور النافعة» . ويقول (البند الاول) : «تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه المجلس ، ليصير المذاكرة ، واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية» .

وقد حدد دستور ١٨٦٦ عدد اعضاء مجلس شورى النواب بعدد ٧٥ نائبا ينتخبهم اعيان البلاد من بينهم ممثلين لكافة المديريات بحسب تعداد كل منها على أن تمثل القاهرة بثلاثة اعضاء والاسكندرية بعضوين من هذا العدد ويشترط فى النائب ان يكون عمره ٢٥ سنة على الاقل وان يكون مصرى الجنسية ومتمتعا بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من الفقراء المحتاجين أو المعانين او من العسكريين فى الخدمة العاملة او فى الاحتياطى او من موظفى الحكومة او الموظفين خارج الحكومة ، ولو كانوا من العمد او الاعيان . اما الموظفون المفصولون بغير الطريق التأديبى فيجوز انتخابهم . ويشترط فى الناخب ان يكون من المتمتعين بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من العسكريين فى الخدمة العاملة . ورغم أن قانون الانتخاب لم ينص فى شروط النيابة أو الانتخاب على اقتصارها على طبقة العمد او مشايخ البلاد أو الاعيان الا انه نص فى البند السابع على ما يلى : «حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالى ، فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم ، اذا كان تلك المشايخ حايزين الاوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء

المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل احد منهم اسم من ينتخبه فى القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية » وبهذا نص دستور ١٨٨٦ على انتخاب النواب على درجتين : المواطنون ينتخبون مشايخ البلاد ومشايخ البلاد ينتخبون اعضاء البرلمان ، كما نص الدستور على أن الانتخاب سرى .

ولتحصين الانتخابات ضد تلاعب رجال الادارة اشترط الدستور أن يكون فرز الاصوات علنيا فى حضور المشايخ بمعرفة لجنة مشكلة من مدير المديرية ووكيلها وناظر قلم الدعاوى فيها (رئيس قلم قضايا الحكومة) وقاضى المديرية ، كما اشترط أن يوقع المشايخ الحاضرون عملية الفرز بكل مديرية محضرا بنتيجة الانتخاب . وقد حدد الدستور مدة النيابة بثلاث سنوات وحدد مدة كل دورة برلمانية بشهرين سنويا من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير والبند الثامن عشر (الاخير) ينص على أنه « لا يجوز قبول عرض حالات من أحد ما بالمجلس » ومعنى هذا فيما يبدو أن المجلس كان محظورا عليه النظر فى شكاوى المواطنين باعتبار ان نظر الشكاوى من اختصاص الحكومة .

وقد نصت « النظامنامة » اى اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب الملحقة بدستور ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ بان المحروسة (القاهرة) هى مقر مجلس الشورى وان الخديو يعين رئيسة ووكيله ويدعو لعقده ويتلو بشخصه او بمن ينوب عنه خطبة العرش « المقالة » ويتلق رد المجلس على خطبة العرش خلال يومين ويشترط الا يتضمن الرد على خطبة العرش قطع فى أى امر من الامور المطروحة على مجلس الشورى . وان وظيفة المجلس هى « المداولة فى المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه تصير المذاكرة فيه ، واعطاء الراى عنها » .

وذلك بعد دراسة الموضوعات فى « قومسيونات » المجلس اى لجانه . ورئيس المجلس يقرز جدول اعمال المجلس بحسب اهمية الموضوعات فى نظره ويلتزم بجدول الاعمال على أن يكون للمجلس حق استبعاد مالايرى لزوما للنظر فيه من جدول الاعمال . ويكون اخذ الاراء فى الموضوعات المطروحة بالتصويت كتابة امام الاعضاء فى صندوق الاصوات ويفرز سكرتير المجلس الاصوات علنا وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة . ويجب على المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء اليه . اما رئيس المجلس فلا يحق له ابداء اى رأى فى أى موضوع الا اذا تساوت اصوات الاعضاء ، فعمله مقصور على ادارة الجلسات وتطبيق قواعد النظام . واعضاء المجلس يتمتعون بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاد كل دورة للمجلس الا فى جرائم القتل . ولا يجوز لعضو نشر مداولات المجلس الا بترخيص من رئيسه . وفى المادة الختامية (بند

٦١) يتحتم أن يكون النائب ملما بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع (أى بعد ١٨ سنة) ويتحتم ان يكون الناخب ملما بهما فى الانتخاب الحادى عشر (اى بعد ٣٠ سنة) .

والخلاصة فى كل هذا ان دستور ١٨٦٦ قرر جملة مبادىء أساسية أهمها ان مجلس شورى النواب ذو صفة استشارية بحتة فيما تحيله اليه الحكومة او ما يقترحه على الحكومة من موضوعات وليس لقراراته اية صفة من صفات الالزام كما ان دائرة اختصاصه محددة « بالمنافع الداخلية » وماترى الحكومة عرضه عليه من موضوعات او مشروعات ، وبالتالى فليس له ان يدخل فى السياسة الخارجية او فى اعمال السيادة الا بناء على طلب الحكومة ، وانه فى حقيقته مجلس اعيان منتخب على درجتين . وقد حل الخديو اسماعيل مشكلة ان الدستور « منحة » من الحاكم او « حق » للامة باعلانه فى ديباجة الدستور ان الدستور ضرورة من ضرورات المدنية والعمران وضرورة ناشئة عن أهلية المصريين للحكم النيابى . وبذلك فرغم تمسك الخديو اسماعيل بانه مصدر الدستور الا انه تخلى صراحة عن نظرية الحق الالهى واعترف صراحة بنظرية الحق الطبيعى ، كما انه اقر فى المادة السابعة من الدستور « اللائحة الاساسية » بان المجلس النيابى منتخب بتفويض من الامة . واهم ما يغض من قيمةدستوره الاول هو نظرية « الشورى » اى الصفة الاستشارية لمجلس النواب التى قضت عليه ان مقدما ان يتحول الى جمعية مناظرات عظيمة او الى مكلمة عظيمة ليس لقراراتها قوة الالزام .

أما السلطة التنفيذية منذ تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى اصداره مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ تحت ضغط الدول العظمى بانشاء مجلس وزراء مسئول امام البرلمان ولا يرأسه الخديو ، فقد كانت مودعة فى المجلس الخصوصى الذى يرأسه الخديو ، وكان مزيجا من مجلس البلاط ومجلس الوزراء ويرأسه الخديو واجتمعت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية معا وبعض جوانب السلطة القضائية .

اما دستور شريف باشا الاول (١٨٧٩) الذى أقرته الوزارة وأقره مجلس شورى القوانين واقره اسماعيل ولكنه خلع قبل اصداره ورفضه الخديو توفيق مما ادى الى استقالة وزارة شريف ، فقد كان خطوة متقدمة نحو الحكم الدستورى لانه الغى مبدأ الشورى وجعل من « مجلس شورى النواب » « مجلس النواب » وجعل قراراته ملزمة للحكومة وجعله سلطة التشريع فى البلاد وبذلك فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

نص دستور ١٨٧٩ ، وهو مشتق من الدساتير الاوروبية فى المادة : (٢٧) على « ان

وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار « مجلس الوزراء » (ل . ع .) ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها بحيث لا يكون القانون معتبرا او دستورا للعمل مالم يتل بمجلس النواب بندا بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات أن يغيروا او ينقحوا ان يعدلوا اى قانون من القوانين واى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الاساسية » .

وفى المادة (٢٨) : « اذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين او بندا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا فى اثناء مدة انعقاد تلك السنة » . وفى المادة (٣٦) : النظار مسئولون امام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة باداراتهم وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » . وفى المادة (١١) : « اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة ، فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب اعضائه على شرط الا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه الى يوم اجتماعه . واذا ايد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين او بعضهم » .

كذلك نص دستور ١٨٧٩ على عدم جواز الجمع بين صفة الوزراة أو الوظيفة العامة مدنية كانت او عسكرية وصفة النيابة ، وزاد عدد النواب الى ١٢٠ نائبا بما فيهم النواب عن السوذان ورفع سن النيابة الى ٣٠ سنة على الاقل ، مشترطا فى النائب ان يكون من رعايا الحكومة المصرية (ليشمل ذلك نواب السودان) وان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية دون اشتراط الانتماء الى طبقة اجتماعية معينة ، بل على العكس من ذلك قرر دستور ١٨٧٩ صرف مرتبات للنواب بواقع ١٠٫٠٠٠ قرش سنويا ، واطال مدة انعقاد المجلس من شهرين الى ثلاثة سنويا (من اول كيهك اى ديسمبر الى اول برمهات اى مارس من كل سنة) . ووسع دستور ١٨٧٩ تعريف الحصانة البرلمانية واعطى المجلس حق رفعها او اعمالها اثناء دورات الانعقاد او خارج دورات الانعقاد . ونقل من سلطة العرش الى سلطة المجلس حق اختيار رئيس المجلس ووكيليه وحق البيرولدى اى المصادقة على عضوية الاعضاء وحق تفسير اية مادة من مواد الدستور وحق وضع لائحة المجلس الداخلية ولكن اهم حقوق اكتسبها مجلس النواب

فى دستور ١٨٧٩ كانت :

١ ـ حق اقرار الميزانية السنوية ومراقبة الايرادات والمصروفات بموجب المادة ٤٦ ..

٢ ـ حق اقرار الضرائب العامة بموجب المادة ٤٥ .

٣ ـ حق تلقى العراض بموجب المادة ٢٣ من المواطنين الحائزين لحق الانتخاب والنظر فيها .

٤ ـ حق استجواب الوزراء ومناقشتهم بموجب المادة ٤٣ .

٥ ـ حق المجلس فى اقتراح القوانين واللوائح والمشروعات فى المادة (٤٢) بعد اخطار مجلس الوزراء الذى له حق الاعتراض فى خلال اسبوع وفى حدود المادة (١١) المتقدم ذكرها .

كذلك جعل دستور ١٨٧٩ الاصل فى جلسات المجلس ان تكون علنية مالم يقرر المجلس سرية الجلسة ، وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى المجلس لمنع تكرر الوزارة الاوروبية حيث كان السير ريفرز ويلسون ودى بلنيير وزيرين فى وزارة نوبار . وجعل التصويت برفع الايدى او بنداء الاسماء بحسب ما يقرره المجلس اما التصويت السرى فى الصندوق فقصره على انتخاب الاشخاص (الرئيس والوكيلين واعضاء اللجان ... الخ) . كذلك من اهم ما نص عليه دستور ١٨٧٩ المادة (٨) : كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته » . وبهذا النص تحول نواب مصر من مشايخ حارات او اعيان محليين لا ينظرون الا فى مشروعات الرى والصرف الى قيادات سياسية واجتماعية واقتصادية للامة المصرية كلها . وقد كان معنى خلو دستور ١٨٧٩ من اى نص على تحديد اختصاص المجلس بالنظر فى « المنافع الداخلية » وحدها اطلاق يد المجلس فى النظر فى السياسة العامة وفى السياسة الخارجية وفى اعمال السيادة . كما ان دستور ١٨٧٩ ، رغم أنه اجاز لمجلس الوزراء فى حالات الطوارئ اصدار القوانين واللوائح فى غيبة البرلمان « بشرط الا يكون مخالفاً للقوانين المعتبرة » و « تحت مسئوليته » ، واشترط وجوب عرض كل ما تصدره السلطة التنفيذية بهذا الطريق الاستثنائى على مجلس النواب فى اول دورة تالية من انعقاده لاقراره بموجب المادة (٤١) ، مالم يزاول الخديو حقه فى دعوة المجلس لدورة طارئة بموجب المادة (٦) .

وبهذا يكون دستور ١٨٧٩ قد قصد الى تحويل مجلس النواب من مجرد مكلمة بموجب

ss

مبدأ الشورى الى سلطة تشريعية بالمعنى الكامل : اذا تعارضت ارادتها مع ارادة السلطة التنفيذية ولم تستقل الوزارة من تلقاء نفسها او يقلها الخديو اعلانا عن استمرار ثقته فيها ، دخلت الامة حكما بين الخديو وحكومته وبين البرلمان فى الانتخابات الجديدة التى سودت كلمة المجلس النيابى الجديد على كلمة الحكومة فى خلال اربعة اشهر من حل المجلس القديم . كما أن دستور ١٨٧٩ اعطى السلطة التشريعية تفويضا من الامة بالسيطرة الكاملة على ميزانية البلاد وضرائبها ومراقبة ايراداتها ومصروفاتها . ولم يكتف دستور ١٨٧٩ بمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان من الناحية السياسية بل نص على ضرورة اصدار « قانون محاكمة الوزراء » الذى كانت له قصة عجيبة فى التشريع المصرى طوال قرن كامل ، حتى بعد اعلان دستور ١٩٢٣ ، دستور مصر المستقلة ، واطاح باكثر من وزارة خلال كفاح مصر الديمقراطى ، وهو الى هذه اللحظة مايزال حبرا على ورق . هذا هو دستور شريف العظيم الذى استهدف به هدفين عظيمين هما :

١ ـ أن الامة هى مصدر السلطات .

٢ ـ نظافة الحكم المصرى ووطنية الحكم المصرى .

وبعد اسابيع من موافقة اسماعيل العظيم على اصدار هذا الدستور تحالف الاستعمار الاوروبى على خلع اسماعيل لخنق الديمقراطية المصرية فى مهدها وتدخلت بريطانيا لاجلاس توفيق الخائن على عرش مصر لخنق هذا الدستور ولو أد الديمقراطية المصرية ، وحين اندلعت الثورة العرابية وثورة الوطنيين الاحرار لاقرار الحياة الدستورية لم تجد بريطانيا مناصا من احتلال مصر لتثبيت الحكم المطلق فيها وحكمها حكما مباشرا من خلال واجهات مصرية بعضها خائن وبعضها كاره ولكن بغير حيلة امام هذا القهر الاعظم .

اما دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لمجلس النواب المنعقد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ بعد مظاهرة عابدين المشهورة (٩ سبتمبر ١٨٨١) فقد كان فى جوهره هو نفس دستور ١٨٧٩ فيما خلا بعض التنازلات التى اراد بها شريف باشا تحاشى الصدام المباشر بين الامة والخديو من ناحية وبين الامة والدول العظمى الدائنة من جهة اخرى . وهذه التنازلات هى :

« المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور (فى الرد على خطبة العرش) ل . ع . على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه » . المقصود بهذا النص صيانة مقام العرش من تطاول مجلس النواب او سحب الثقة من الوزارة منذ الجولة الاولى .

وهو يكاد يكون مجرد مجاملة بروتوكولية لو اكتفت خطبة العرش بالعموميات فى الكلام عن تقدم البلاد وعمرانها ، وقد يسبب مشاكل عميقة اذا فصلت خطبة العرش سياسات تتعارض مع مصالح الامة ل .ع .) .

«المادة ١٤ : ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديو فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب . (وهذا حل وسط بين رئيس مفروض على المجلس من الخديو ورئيس ينتخبه المجلس متجاهلا الخديو وقد يكون من اعدائه .ل .ع .) .

«المادة ٢١ : النظار متكافلون فى المسئولية امام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء (وهذا النص يضعف مبدأ المسئولية الوزارية لانه يقصرها على حالة مخالفة القوانين المعمول بها . بينما الخلاف بين الوزارة والبرلمان قد ينشأ فى اتباع سياسات او اتخاذ مواقف او اقرار مشروعات تقرها الوزارة ولا يقرها البرلمان . ثم ان شريف باشا قد تنازل جملة عن مبدأ محاكمة الوزراء . والعرف الديمقراطى يجمع بين المسئولية الجماعية فى القرارات الجماعية والمسئولية الفردية عن سلامة تصرفات كل وزير فى حدود وزارته ، مع النص على جواز محاكمة الوزراء فرادى او مجتمعين بحسب نوع الاتهام الموجه اليهم . ل . ع .) .

«المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقررة للاستانة او الدين العمومى او فيما التزمت به الحكومة فى امر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية . (والمقصود تأمين تركيا بالنسبة للجزية التى كانت تركيا تتقاضاها سنويا من مصر من جهة وتأمين الدولة العظمى الدائنة على اقساط الديون وفوائدها ، ولا سيما بالنسة لقانون الغاء المقابلة وقانون زيادة الضرائب العشورية ، وقد كان الاتجاه بين اعيان البلاد الى العبث بهذين القانونين ، وبهذا يعطون ذريعة رسمية للدول العظمى فى استخدام السلاح ضد مصر لضمان سداد الديون .ل .ع .) .

«المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

«المادة ٥١ : اذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار» .

«والمادتان ٢٠ و٥١ كانتا فى دستور شريف باشا الاول لعام ١٨٧٩ من اختصاص

مجلس النواب وحده فعدلتا فى دستوره الثانى الذى استصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، اى بعد استقالة شريف باشا وتولى البارودى رئاسة الوزارة ، لاثبات التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ل . ع » .

ودستور ١٨٨٢ هو نفس دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لبرلمان توفيق - عرابى بعد افتتاحه فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . وقد وافق عليه مجلس النواب ، ولكن احتجاج انجلترا وفرنسا على انتقال سلطة اقرار الميزانية والرقابة على الايرادات والمصروفات الى مجلس النواب بمذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ جعل شريف باشا تجنبا للصدام مع الدول العظمى يطلب الى المجلس اقرار الدستور كاملا فيما خلا المواد الخاصة باقرار الميزانية ، وقد طلب شريف باشا ارجاءها للمستقبل فرفض مجلس النواب طلبه وتمسك بحقوقه مما اضطره الى الاستقالة واخلاء مسئولياته للبارودى .

أما بقية مواد دستور ١٨٨٢ فهى فى جوهرها والى حد كبير فى نصها نفس مواد دستور ١٨٧٩ ، القائم على أن الامة هى مصدر السلطات ، وعلى انفصال السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وعلى انتقال سلطة التشريع كاملة الى المجلس النيابى دون الاكتفاء بمبدأ الشورى ، وعلى الاحتكام الى الامة كلما استحكم الخلاف بين السلطتين باجراء انتخابات جديدة ، وعلى شمول اختصاص المجلس النيابى فى نظر كل ما يتصل بامور مصر دون الاقتصار على نظر « المنافع الداخلية » وعلى حق المجلس فى نظر عرائض المواطنين المقدمة اليه ، وعلى حق المجلس فى اقرار الميزانية والضرائب الجديدة وعلى بطلان كل قانون أو لائحة يصدران بغير موافقة المجلس ، وعلى حق المجلس فى استجواب الوزراء ومناقشتهم وفى مناقشة تصرفات كافة موظفى الحكومة ... الخ .

ومن هذا يتبين أن دستور ١٨٨٣ (دستور دوفرين) ركز على نقطة واحدة وهى اعادة البرلمان المصرى بمجلسيه الى ما كان عليه قبل الثورة العرابية بل الى ما كان عليه قبل دستور اسماعيل - شريف المجهض فى ١٨٧٩ ، بل الى ما قبل الاعلان الدستورى الذى اصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بمسئولية الوزارة امام البرلمان وبانفصال مجلس الوزراء عن شخص الخديو بانشاء مجلس وزراء لا يرأسه الخديو . كان حجر الاساس فى دستور ١٨٨٣ هو سحب سلطة التشريع من الهيئة التشريعية وتحويلها بمجلسيها ، « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » ، الى مجرد غرفتى مشورة تابعتين لمجلس الوزراء الذى انتقلت اليه سلطة التشريع كاملة الا فيما يمس فرض ضرائب جديدة . وبهذا عصف الاحتلال البريطانى بمبدأ

فصل السلطات الذى لا تقوم حياة ديمقراطية بدونه باختصاصه السلطة التنفيذية بسلطة التشريع كذلك . وعاد البرلمان المصرى الى مجرد « مكلمة » كما كان فى أوائل عصر اسماعيل . ومجلس وزراء بلا تأييد من ممثلى الامة مجلس لا حول له ولا قوة ـ مهما حسنت نواياه ـ ازاء الخديو الذى يملك وحده حق تعيين الوزارات واقالتها وحق التصديق على القوانين والمراسيم وحق رفضها ، وكذلك حق اصدار المراسيم . وقد كان يكفى ان يسيطر الانجليز على سيد البلاد ليكون لهم ما يريدون . وقد ظل الخديو توفيق اداة فى يد الانجليز حتى وفاته بعد عشر سنوات من احتلال مصر من ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ .

فلما تولى الخديو عباس الثانى (عباس حلمى) عرش مصر فى ١٨٩٢ حتى نفى فى ١٩١٤ بقيام الحرب العالمية الثانية ، بدأت المتاعب لان عباس الثانى دخل فى محور تركيا ـ ألمانيا لمواجهة محور انجلترا ـ فرنسا ، ولكن بعد أن خرجت « الامة » من مثلث السلطة فى مصر وهو مكون من العرش والوزارة والانجليز ، وكان عباس الثانى حاكما اوتوقراطيا وجاهلا معا فبدلا من أن يناور الانجليز كما فعل اسماعيل الاوتوقراطى المستنير ، باشراك الامة فى مربع السلطة ليتخذ منها ظهيرا ووقاء ضد السيادة الانجليزية بقيادة حركة مصرية دستورية ديمقراطية تعتمد على الشعب المصرى وتدخله طرفا فى حكم بلاده وفى تجديد الكفاح الوطنى المصرى ، لجأ عباس الثانى فى ١٨٩٤ أى بعد عامين من تولية العرش الى انشاء حزب وطنى ملكى يدين له وللعرش بالولاء الشخصى ، ويقبل نظامه الاوتوقراطى المناهض للحكم الدستورى والحياة الديمقراطية وسياسته القائمة على تعاضد مصر مع الدولة العثمانية سواء من باب الولاء والتبعية او من باب التحالف المرحلى لطرد الانجليز . وقد كانت هذه قصة نشأة الحزب الوطنى « الملكى » بزعامة مصطفى كامل حتى وفاة مصطفى كامل الباكرة فى ١٩٠٨ . وحين دخل الخديو عباس الثانى فى مرحلة الوفاق المؤقت مع الانجليز بعد سحب اللورد كرومر من مصر عام ١٩٠٧ وحلول السير ايلدون جورست محله اتبع الحزب الوطنى سياسة القصر فاعلن الهدنة مع الانجليز على مضض من كثير من قواعده الوطنية المصرية أو القومية الاسلامية التى دخلت فى مأزق الاختيار بين الولاء للعرش والولاء لمصر او للاسلام فاختارت الولاء لمصر او للاسلام من دون الولاء للعرش . وقد كانت هذه بدايات تصدع الحزب الوطنى الملكى الممزق بين الوطنية المصرية والقومية الاسلامية والملكية ، ولم يحفظ للحزب تماسكه الا زعامة مصطفى كامل القوية الفتية ، فلما مات هذا الفتى القوى فى ريعان شبابه تكشفت هذه التناقض الاساسية الثلاثة داخل حزبه ، وتجمع خير ما فى هذا الحزب ، وهو عناصره الوطنية تحت لواء محمد

فريد ، وتجمعت عناصره القومية الاسلامية تحت لواء عبد العزيز جاويش ، وتجمعت عناصره الملكية تحت لواء على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل . وسرعان ما ذبل الحزب الوطنى باجنحته الثلاثة : الملكى والاسلامى والوطنى ، لان الملكيين فقدوا قواعدهم الشعبية بسبب تبعيتهم العمياء للخديو ومهادنتهم للانجليز ، ولان دعاة القومية الاسلامية فتتوا وحدة الامة بالهوس الدينى ، ولان الوطنيين المتطرفين فقدوا قدرتهم على التحرك الشرعى بسبب فقدانهم الايمان بالديمقراطية وحركة الجماهير ، فتحولوا الى جماعات ارهابية سرية تعتمد على الاغتيالات السياسية بدلا من الاعتماد على الحوار الديمقراطى . وقد كان لخروج محمد فريد وقيادات الحزب الوطنية من مصر برضاها لقيادة الكفاح الوطنى من منفاها الاختيارى فى العواصم الاوروبية أثر كبير فى ذبول الحزب الوطنى ، لان الجماهير لا تعرف الكفاح الوطنى «بالمراسلة» وانما تلتف فقط حول قيادتها الشاخصة امامها التى تقاسمها اخطار الاعدام والسجن والتشريد ومصادرة الارزاق والمطاردة والنفى اذا لزم الامر بالقوة القاهرة .

وهكذا اخلت القيادات الوطنية المتطرفة الساحة الوطنية فى مصر بين ١٩٠٧ و١٩١٨ لقيادات وطنية اخرى اقل تطرفا كانت تعمل فى اطار القانون وتربط بين كفاح الامة المصرية فى سبيل الحرية القومية والوطنية وكفاح الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية السياسية وانتقال مصدر السلطة من العرش الى الامة بل والى الشعب اذا امكن . وقد كانت هذه هى القيادات التى قادت كفاح الشعب المصرى بزعامة سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ .

الديموقراطية والأحزاب ـ ٨

الديمقراطية فى المحاق

دخل الخديو عباس الثانى فى صراعه مع الانجليز بعد شهور من توليه عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ ، عقب وفاة الخديو توفيق فى ٧ يناير . وكان عمر عباس الثانى يومئذ ١٨ سنة قمرية ، وكان يتلقى العلم فى فيينا حتى وفاة أبيه ، الذى يبدو من استخدامه لالمانى كطبيبه الخاص ، وهى وظيفة حساسة فى القصور الملكية ، انه كان يحافظ بحكم روابطه مع الباب العالى على بعض الصلات الالمانية فى البلاط الخديو ليتقى سموم الوطنيين او الانجليز أو أعدائه من الاتراك الطامعين . على كل فرواية اللورد كرومر عن اول لقاء له مع عباس الثانى فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٤) ، تقول ان عباس الثانى كان متطرفا فى عواطفه «المصرية» ، متطرفا فى عواطفه المعادية لتركيا ولم يلمح كرومر فى كلامه اى اثر للانجلوفوبيا ، اى عداء الانجليز .

ولكن كتاب كرومر لا خلاصة له فى النهاية الا ان عباس الثانى كان متآمرا بالفطرة مناورا بالجبلة . فلعله منذ اللحظة الاولى لبس هذا القناع لايهام اللورد كرومر بانه لن يستعين بالباب العالى على انجلترا . وكان رئيس الوزراء هو مصطفى فهمى باشا الوزير الوطنى المعتدل المثقف فى وزارات العرابيين الذى اقترن تاريخه الاول بمقتل اسماعيل باشا المفتش (قيل أنه قتله بامر اسماعيل) ثم بحركة مصر للمصريين من جهة وبالدعوة الدستورية من جهة أخرى . وقد كان وزير الاشغال فى وزارة شريف باشا الثانية (٣ يوليو ١٨٧٩) ثم وزيرا للخارجية فى وزارة الخديو توفيق التى تلت وزارة شريف بعد استقالتها احتجاجا على رفض توفيق دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، وكان مع البارودى من المنشقين على شريف باشا المشتركين فى وزارة الخديو توفيق أيام خلافه مع شريف فى ازمة دستور ١٨٧٩ ، ثم كان وزيرا للخارجية مع

mer: Abbas II. London, Macmillan, 1915, p. 4.

البارودى فى وزارة رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ . وواضح من تعاقب الاحداث انه كان مع البارودى نصيرا للزعماء الثلاثة : عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى فى ازمتهم مع عثمان رفقى باشا والشراكسة التى انجلت بانتصارهم فى حصار قصر النيل (اول فبراير ١٨٨١) ثم فى أزمتهم مع الخديو توفيق وداود باشا يكن التى انجلت بانتصارهم فى حصار عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) والاطاحة برياض باشا وفرض شريف باشا رئيسا للوزراء فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

وقد كان شريف باشا غير راغب فى التعاون مع البارودى ومصطفى فهمى فى وزارته الثالثة هذه بحجة انهما خذلاه فى ازمته مع الخديو توفيق وقبلا الاشتراك فى وزارة رياض باشا . ولكن اصرار عرابى ورجاله على اشتراكهما فى وزارة شريف باشا الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١) يدل على مبلغ ثقة العرابيين فيهما . وهكذا فرض العرابيون مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى وزارة شريف الثالثة ، وحين قدم شريف باشا دستوره الى مجلس النواب فى ٢ يناير ١٨٨٢ ، فردت انجلترا وفرنسا على ذلك بالمذكرة المشتركة بضمان سلطات الخديو توفيق المطلقة (٧ يناير ١٨٨٢) وتراجع شريف باشا لتجنب الأزمة فتمسك مجلس النواب بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فاستقال شريف واضطر الخديو توفيق أن يسلم مقاليد الوزارة للبارودى فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، كان مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى هذه الوزارة العرابية التى كان فيها عرابى وزيرا للحربية ومحمود فهمى باشا وزيرا للاشغال وحسن الشريعى باشا وزيرا للاوقاف ، وهى الوزارة التى استصدرت دستور ٧ فبراير ١٨٨٢ . وعند احتجاج المراقبين الثنائيين (دى بلنيير ــ كولفن) على صدور الدستور بمذكرة ٦ فبراير ١٨٨٢ ، رد مصطفى فهمى باشا بوصفه وزيرا للخارجية بمذكرة لقنصلى انجلترا وفرنسا مؤكدا عدم تعارض حقوق البرلمان الدستورية مع تعهدات مصر المالية ازاء الدول الدائنة . وحين تجمع الاسطولان الانجليزى والفرنسى فى مياه الاسكندرية وقدمت انجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبتين باستقالة البارودى ونفى عرابى من مصر وعلى فهمى وعبد العال حلمى الى الاقاليم ، رد مصطفى فهمى باشا على الدولتين بوصفه « ناظر خارجية الجناب الخديو » برفض هذا الانذار والاعتراض على التدخل الاجنبى فى شئون مصر الداخلية واستقلالها الداخلى المؤكد فى الفرمانات السلطانية . وكان معنى رفض الانذار مع وجود الاساطيل فى الاسكندرية الاستعداد للحرب مع انجلترا وفرنسا . وبعد استقالة وزارة البارودى استقالة جماعية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على قبول الخديو توفيق للانذار المشترك ، وكان مصطفى فهمى باشا بالطبع احد المحتجين المستقيلين ، اعتزال الوزارة لأن اسماعيل راغب باشا احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية مع الرياسة فى الوزارة التى ألفها فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ . غير أننا نسمع عن مصطفى

باشا فهمى يستشفى فى اوروبا فى اوج العمليات العسكرية خلال صيف ١٨٨٢ .

المهم أن نذكر سجل جهاد مصطفى فهمى باشا اثناء الثورة العرابية لنكون فكرة عن هذا السياسى الذى اتهمه زعماء الحزب الوطنى الثانى بالخيانة وبالعمالة للانجليز لمجرد أنه قبل مسئولية رئاسة الوزارة فى عهد الاحتلال البريطانى . هذا هو مصطفى فهمى الذى تزوج سعد زغلول من ابنته صفية زغلول ، ام المصريين ، فرجمه رجال الحزب الوطنى بالعمالة للانجليز كما رجموا عرابى ورجاله وعيروا به سعد زغلول عندما تصدى لقيادة الامة فى ثورة ١٩١٩ لان مصطفى فهمى كان فى حقيقته آخر العرابيين ، ولانه كان مدرسة فى الوطنية المصرية المغلوبة على امرها والتى ادركت فى مرحلة الاحتلال البريطانى الكرومرية ان مصر للمصريين امل قادم وليست املا حاضرا ، وانه لا خيار فى الحاضر الا بين مصر للانجليز اوأمصر للعثمانيين ، وأنه لا مفاضلة وقتئذ الا بين الاستعمار المتقدم المستنير والاستعمار المتخلف الجاهل . وقد دل انشقاق مصطفى فهمى باشا والبارودى على شريف باشا فى اوائل الثورة العرابية على انهما كانا خطأ او صوابا اقل منه تخوفا من اوروبا واكثر منه اندفاعا وتوحدا مع أمانى العرابيين .

كان مصطفى فهمى اذن رئيسا للوزراء عندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ . وبعد شهور قليلة طلب المقيم العثمانى مختار باشا الغازى من عباس الثانى اقصاءه عن الحكم . وبضغط من كرومر قاوم عباس الثانى مطلب تركيا او تظاهر بمقاومته ، فرد الباب العالى على ذلك بمنح الرتب والنياشين لاعوانه فى مصر ولاسيما محررى الصحف الذين كانوا يتعاونون مع مختار باشا الغازى ويدعون للسيادة العثمانية ويهاجمون مصطفى فهمى باشا والاحتلال البريطانى . وفى اكتوبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يتحدث عن مصطفى فهمى باشا ان المصريين يرونه « انجليزيا اكثر مما ينبغى ومصريا اقل مما ينبغى » . وكان هذا رأى حاشية الخديو مثل روبيه بك Royer السويسرى المعادى لانجلترا الذى اتخذه عباس الثانى سكرتيرا خاصا له واصفا اياه بأنه « مصرى ممتاز » ومثل تيجران باشا وزير الخارجية الارمنى ، زوج بنت نوبار باشا الذى قال عنه عباس الثانى : « قبل ان اصبح خديويا لم اكن اعرفه الا بوصفه ارمنيا ، ثم دهشت بعض الشيء حين اكتشفت ان ارمنيا يمكن أن يكون مصريا صادقا الى هذا الحد » . (بهذه المناسبة كان تيجران باشا مثل صهره نوبار باشا لا يعرف العربية ، وكانا يديران امور الدولة بالفرنسية) . ثم تطورت الامور فأخذ الخديو عباس الثانى يمجد سياسة جده اسماعيل الاستقلالية ويندد بضعف ابيه توفيق وخضوعه للإنجليز .

وبتغير الوزارة البريطانية وخروج اللورد سالسبورى Lord Salisbury من رياسة الوزارة وحلول جلادستون Gladstone محله وبتعيين اللورد روزبرى وزيرا للخارجية ظن عباس الثانى وحاشيته بالخطأ ان نفوذ اللورد كرومر لا شك سيضمحل ، فقد آلت الوزارة فى بريطانيا الى جناح اكثر ليبرالية داخل حزب الاحرار . وبدأ الخديو بنصائح تيجران باشا خاصة يتصور انه بشيء من الضغط القومى العنيف يمكنه تحقيق جلاء بريطانيا عن مصر . وفى نوفمبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يحتج على الاهانات الشخصية الموجهة لشخصه سواء عن عمد أو عن جهل او مصادفة ، مثل نقل موظف بريطانى كبير فى خدمة الحكومة المصرية (السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott-Moncrieff) الى لندن دون استئذانه او ان ضابطا بريطانيا اولاه ظهره ولم ينهض لتحيته مدعيا انه لم يكن يعرف انه فى حضرة الخديو ، او ان ضابطا بريطانيا اخر فى خدمة الحكومة المصرية حضر احدى حفلات الاستقبال مرتديا التزلك بدلا من البنطلون ، او ان جنديا بريطانيا ظل جالسا فى احدى المحطات عند مرور قطار الخديو ، او ان سردار الجيش المصرى (القائد العام) ، وهو انجليزى ، لم يبادر الى فصل قائمة من الضباط المصريين من خدمة الجيش بناء على امر الخديو قبل اجراء تحقيق فى دواعى الفصل . (نفس الامر بالنسبة لاحد ضباط البوليس) .. الخ .

وفى ديسمبر ١٨٩٢ اعتلت صحة مصطفى فهمى باشا بالالتهاب الرئوى وظهرت ضرورة التفكير فى تغييره . وكان كرومر يفضل ان يخلفه رياض باشا ولكنه نصح حكومته بعدم التدخل فى الاختيار الا فى حالة تعيين تيجران باشا ، لان تيجران كان عدوا سافرا لانجلترا ولان الانجليز كانوا يرتاحون ، تأمينا للاستقرار ، تعيين رئيس وزراء مسلم طيع يقبله الرأى العام الاسلامى . ومع أن مصطفى فهمى باشا تأجلت وفاته بشفائه فقد اقاله عباس الثانى مع وزيرين من وزرائه (المالية والحقانية) بطريقة مهينة وعرض رياسة الوزارة على تيجران باشا فاعتذر فعين فخرى باشا رئيسا للوزراء .

ارسل عباس الثانى سكرتيره للشئون التركية الى مصطفى فهمى باشا ليبلغه نبأ اقالته ، فكان رد مصطفى فهمى باشا انه يحسن ان يتشاور الخديو مع اللورد كرومر قبل أن يتخذ قراره الاخير . اما وزير المالية والعدل فقد عرفا بنبأ اقالتهما من مرؤسيهما . وكانت هذه اول مواجهة كبرى بين عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد بنى حساباته على ان الحكومة البريطانية سوف تتخلى عن تأييد اللورد كرومر . ولكن حسابات عباس الثانى لم تكن دقيقة ، لان الامر تجاوز ان يكون امر تعيين هذا الباشا او ذاك . كانت المسألة كما رآها اللورد كرومر ووزير خارجية

ss

بريطانيا اللورد روزبرى : الى أى مدى يمكن لخديو مصر ان يعين رئيسا للوزراء او وزارة دون « التشاور » مقدما مع المعتمد البريطانى فى مصر ، بعد أن ظل هذا هو التقليد المتبع لعشر سنوات منذ الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ .

كان كل من عباس الثانى ، ومن ورائه الصحافة الوطنية ، وكرومر يجرب اسلحته . وفى ١٥ يناير ١٨٩٣ قابل كرومر الخديو عباس الثانى محتجا على مسلكه ، فتراجع عباس الثانى خطوة ووعد بعدم نشر التغيير الوزارى الجديد حتى تأتى المصادقة من لندن . وفى ١٦ يناير ١٨٩٣ وقع المحظور اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ورفض تعيين فخرى باشا وتكليف كرومر ابلاغ هذا الفيتو الى الخديو . وكان لدى كرومر احساس (او معلومات) بان قنصلى فرنسا وروسيا يشجعان عباس الثانى على هذه الاستقلالية فى السلوك ، ولكن القنصلين تنصلا من ذلك رغم رغبتهما فى مضايقة انجلترا وسط التحالف الفرنسى الروسى . ولم يصر كرومر على اعادة مصطفى فهمى باشا لرئاسة الوزارة تجنبا لاذلال الخديو الشاب وفى ١٧ يناير ١٨٩٣ اوفد الخديو الى كرومر تيجران باشا وبطرس باشا غالى ليصلا معه الى مخرج من الازمة . وتم الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيسا للوزراء ، على أن يكتب الخديو رسميا للورد كرومر بحرصه على تنمية العلاقات « الودية » بين البلدين وبرغبته المستمرة فى أن يأخذ « بنصيحة » حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة . وقد كان . وهكذا انتهت الازمة الاولى فى الظاهر . وازاء استشساد انجلترا تخلى عن الخديو عباس الثانى كل اصدقائه فى الخارج او من توسم فيهم الصداقة من الدول العظمى . فقد هنأ وزير خارجية ايطاليا الحكومة البريطانية على موقفها الحازم . واعلن الكونت كالنوكى Calnochi للسفير البريطانى فى فيينا ان من النافع ان يعرف العالم انه ايا كانت الحكومة التى تحكم بريطانيا فسياستها نحو مصر لن تتغير . وابلغ السفير البريطانى فى استانبول حكومته ان الباب العالى قد استقبل الموقف فى هدوء ثم ان السلطان العثمانى حائر لا يعرف كيف يتصرف رغم غضبه لزيادة عدد الحامية البريطانية فى مصر . ولم يرد احتجاج الا من المسيو وارنجتون وزير خارجية فرنسا الذى اشار الى « الاجراءات المتعسفة التى سوف تفهم فى أوروبا كلها على انها خطوة كبيرة فى اتجاه ضم مصر الفعلى » . وقد اجابه اللورد روزبرى ان التعسف جاء من جهة الخديو وليس من جهة بريطانيا .

وقد بدأ الخديو عباس الثانى يوقظ الشعور الاسلامى فى مواجهته للانجليز وهذا ما جعل كرومر يقبل رياض باشا رئيسا للوزراء لتهدئة الشعور الدينى العام فقد كان الباشوات المتفرنجون مرفوضين من الرأى العام الاسلامى المحافظ اما الباشوات المستتركون فكانوا خطرين

بسبب روابطهم الحميمة بالباب العالى . وقد كان رياض مسلما معتدلا كما كان من اقل الباشوات تفرنجا ، ولذا كان مجال الاختيار محدودا .

ولم يلبث عباس الثانى ان ضم رياض باشا الى صفه . فقد ازدادت شعبية عباس الثانى بعد صدامه مع الانجليز ازديادا عظيما سواء بين الباشوات المتفرنجين او بين الباشوات المستتركين او بين موظفى الحكومة والمتعلمين او بين سكان المدن بصفة عامة . حتى بعض العمد ومشايخ البلاد جاءوا الى القاهرة فى وفود لتهنئة الخديو الشاب على موقفه الوطنى من الانجليز . وفى القاهرة سارت مظاهرة عنيفة اعتدت على مقر جريدة « المقطم » العميلة للانجليز . وصورت الصحافة الوطنية عباس الثانى فى صورة الزعيم القومى والبطل الوطنى . وفى كتاب اللورد كرومر « عباس الثانى » (ص ٣٤) ان روحا اجتاحت البلاد ذكرت المصريين ببدايات الثورة العرابية . وفى مثل هذا الجو كان على رياض باشا ان يختار بين اصدقائه القدماء ، الانجليز ، والخديو الشاب القوى ، فاختار الجانب الاقوى ، على الاقل فى الظاهر وانحاز للخديو ، واخذ يبالغ فى التظاهر بالتدين ويستقطب الشعور الإسلامى . وبدأ كرومر يتخوف من تطور الموقف فطلب الى حكومته دعم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، فاجيب الى طلبه فى ٢٣ يناير ١٨٩٣ . ثم جاء من اللورد روزبرى الى اللورد كرومر اعلان السياسة البريطانية الجديدة : اذا كان البعض يظن ان تطور الامور فى هذا الاتجاه سوف يعجل بجلاء بريطانيا عن مصر ، فهم واهمون : « فمصر لن تتحرر بحال من الاحوال من الاشراف الاوروبى الذى قد يفرض عليها باحكام اشد وبوزن اثقل مما هو الوضع الآن » . هذا ما ينبغى أن يوضحه كرومر للخديو وللمصريين . هذا مع تدعيم قوات الاحتلال ، كان كافيا للحد من حركة عباس الثانى ورياض باشا عاما كاملا .

وفى صيف ١٨٩٣ زار عباس الثانى استانبول املا فى تأييد صريح من الباب العالى لسياسته المعادية لبريطانيا . وفى نفس الوقت زار استانبول وفد من علماء الدين حاملين عريضة الى الخليفة السلطان عبد الحميد ان يخلصهم من نير الاحتلال البريطانى . وقد عاد الخديو وعاد العلماء دون أن يظفروا بتأييد صريح . لقد كان كل ما يستطيع الباب العالى أن يفعله هو أن يعمل فى الخفاء ، اما مواجهة انجلترا علنا فهذا مالم يكن له به قبل يومئذ نظرا لموازين القوى الدولية . ثم ان المسألة المصرية لم تكن الا وجها من وجوه السياسة العثمانية التى يمكن المقايضة عليها مع الدول الاوروبية اذا كان فيها نفع اكبر يرجى : تماما كما كان الامر ايام عرابى .

وخلال ١٨٩٣ اصدر رياض باشا امرا بمنع الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس الوزراء ، ثم عاد واصدر امرا مناقضا لذلك . كذلك اصدر رياض باشا منشورا الى الموظفين المصريين يأمرهم بعدم التعامل مع ضباط البوليس الانجليز ، ثم اصدر بعد ذلك منشورا يسحب فيه منشوره الاول . وكان يشجع الصحفيين المتطرفين فى مهاجمة الانجليز ثم لا يلبث ان يرشو بعضهم بالمال لايقاف صحفهم ومغادرة البلاد . لقد اراد رياض باشا ان يخدم سيدين الخديو والانجليز .

ثم كانت الازمة الثانية وهى مايسمى فى التاريخ المصرى «حادثة الحدود» : فى ١٩ يناير ١٨٩٤ استعرض الخديو عباس الثانى قوات الجيش المصرى فى وادى حلفا ، وكان الجنرال كيتشنر General Kitchener هو القائد العام (السردار) فابدى الخديو سخطه الشديد علنا على كل ما رأى : نظام الجيش ، وتدريبه ، وعدم كفاءة الضباط الانجليز ، وانهيار المستوى العسكرى فى الجيش المصرى . فاضطر الجنرال الى كيتشنر الى تقديم استقالتا على الفور ولكن الخديو تلطف معه وضغط عليه لسحبها . وحين ابرق كيتشنر الى كرومر بالموضوع ابلغ كرومر حكومته . لقد كان معنى نقد الخديو لكفاءة الجيش المصرى فى ايجاز شديد الزراية بضباطه الانجليز وتأليب المقاتلين المصريين على رؤسائهم الانجليز . ووجد كرومر الفرصة الثانية لدخول اختبار القوة مرة اخرى مع عباس حلمى الثانى . اذا لم يصحح الخديو هذا الخطأ الجسيم باقالة ماهر باشا وكيل وزارة الحربية الذى كان فى معيته اثناء الاستعراض فهو يقترح وضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ يناير ١٨٩٤ جاءت التعليمات من اللورد روزبرى كالآتى : ابلغوا الخديو أن الامر جد خطير وأن اقالة ماهر باشا واجبة ، وأن عليه أن يصدر أمرا يوميا يمتدح فيه كفاءة الضباط البريطانيين . فاذا لم يقدم الخديو كل هذه الترضيات انتهى الامر بوضع الجيش المصرى تحت اشراف الحكومة البريطانية مباشرة ، فهى ستعرف كيف تحمى ضباطها ، كما أن الحكومة البريطانية ستضطر الى اعلان سلسلة الاهانات التى وجهها الخديو الى الضباط الانجليز على الرأى العام البريطانى .

وتراجع عباس الثانى . وفى ٢٦ يناير ١٨٩٤ اصدر امرا يوميا الى السردار يمتدح فيه الضباط الانجليز العاملين فى الجيش المصرى ويشكرهم على ما أسدوه «لجيشه» من خدمات ونشر هذا النطق فى الجريدة الرسمية . ثم أقال الخديو ماهر باشا من منصب وكيل وزارة الحربية . ثم أطاحت أزمة الحدود بوزارة رياض باشا جملة لان عباس الثانى انقلب على وزرائه حين لاموه على مسلكه فى حادث وادى حلفا . وقد كانت وجهة نظر عباس الثانى أن

وزراءه شجعوه أولا على سياسة عداء الانجليز ثم تخلوا عنه عندما حلت المواجهة الحاسمة وبالطبع فى هذه الاحوال كان فى وسع الوزراء أن ينسبوا الى الخديو أنه يملى هذه السياسة ، اما هم فمجرد منفذين لمشيئة ولى النعم الذى اختار أن يقود أمته فى طريق مقاومة الانجليز . ونصح كرومر عباس الثانى بان يعين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة على أن تضم الوزارة مصطفى فهمى باشا وابراهيم باشا فؤاد اللذين طردا من الوزارة السابقة كنوع من رد الاعتبار . وقد قبل الخديو «نصيحة» كرومر بعد شيء من التردد . أما تعليق كرومر على تجربة رياض باشا فهو انها علمته ان مصر الحديثة لا يصلح ان يسوسها غير الوزراء ذوى الثقافة الاوروبية ، اما الوزراء التقليديون المحافظون من امثال رياض باشا ممن نشأوا نشأة عثمانلية فهم رغم سمتهم السياسى غير قادرين على قيادة الرأى العام الاسلامى على الطريق الصحيح . أما نحن فمن حقنا أن نتفحص كل هؤلاء المستوزرين جيدا لاننا نعرف ان رياض باشا نفسه عاد وخطب خطبة فى ١٩٠٤ نوه فيها بنهضة مصر تحت الحكم البريطانى . فامثال رياض باشا الذى كان يكره رائحة «الرعاع» وكان طول حياته حربا على الديمقراطية المصرية منذ أيام العرابيين ، لم يكن ليرى مصدرا لتقلد السلطة الا احد سيدين : اما العرش واما الانجليز . وقد كان هذا حال كل دكتاتور رأس الوزارة فى مصر ، ولم يلتمس تفويضه السياسى من الجماهير العريضة .

كانت وزارة نوبار باشا وزارة «مصالحة» ليس بالضرورة بين الخديو عباس الثانى والانجليز ، وانما على الاقل بين الموظفين المصريين الساخطين وبين رؤسائهم من الموظفين الانجليز ، بعد أن عملت وزارة رياض بتوجيه من عباس الثانى على تأليب اولئك على هؤلاء ، او على الاصح على تشجيع الرفض العام بين موظفى الحكومة لكل ما هو انجليزى . وقد دامت وزارة نوبار ١٨ شهرا ، استقال بعدها فى نوفمبر ١٨٩٥ ، بعد حادث عارض كسرت فيه قدمه . وقد مات فى باريس فى ١٤ يناير ١٨٩٩ . وقد نصح كرومر عباس الثانى بتعيين مصطفى فهمى باشا «صديق الانجليز» خلفا لنوبار باشا ففعل ذلك دون تردد ، ولاسيما بعد خيبة امله فى سلطان تركيا عند زيارته لاستانبول فى صيف ١٨٩٥ وفى محرضيه الاوروبيين مثل المسيو ديلونكل Deloncle الذين صوروا له أن أيام الاحتلال البريطانى لمصر اصبحت معدودة .

ولقد كان السلطان عبد الحميد فى شغل عن المسألة المصرية بالمسألة الأرمنية التى كانت وقتئذ موضع مناقشة دولية ، ولم يشأ أن يستفز الانجليز حتى لا ينقلبوا عليه ، فحذر عباس الثانى من اثارة المتاعب لتركيا فى ذلك الحين .

وقد كانت هناك ازمات عديدة بين عباس الثانى وكرومر بين ١٨٩٥ و ١٩٠٧عام سحب كرومر من مصر اثر مذبحة دنشواى ، ولم تكن كل هذه الازمات سياسية . وفى تصوير كرومر ان جشع عباس الثانى للمال واسرافه معا كانا من اسباب احتكاك الرجلين من حين لحين . فقد نجح عباس الثانى فى تغيير قاضى القضاة التركى بغيره من استانبول ليسيطر تماما على الاوقاف الخيرية والاهلية ويجعلها تصب فى خزانته ، وكان كرومر متمسكا بالقاضى القديم الذى وصفه بانه رغم جموده التام ومعارضته لكل اصلاح فى القضاء الشرعى كان انصع الناس ذمة وكان اكبر معرقل لمخطط الخديو للسيطرة على ادارة الاوقاف . كذلك احبط كرومر فترة ما مخطط الخديو الاستيلاء على اموال الامير سيف الدين الذى اطلق الرصاص على زوج اخته الامير احمد فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) ، فحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن ، ولكنه لم يلبث أن نقل الى مستشفى خاص للامراض العقلية فى انجلترا بموافقة عباس الثانى . وكان الخديو حارسا على اطيانه التى كانت تدر نحو ٤٠٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا ، وقد اصر كرومر على تعيين احد المصريين «الشرفاء» (أو «الاصدقاء») لادارة املاك سيف الدين ، ولكن ما أن غادر كرومر مصر حتى عزل الخديو ناظر دائرة سيف الدين وعين مكانه اخر من رجاله وقد انتهى الامر فيما يقول كرومر بان عباس الثانى نهب دائرة سيف الدين . كل هذه الصدامات كانت فرعية رغم انها شغلت الرأى العام فى تلك الاونة .

أما الصدام الاكبر فقد حدث عام ١٩٠٦ ، وهو يمثل الازمة الثالثة الكبرى بين الخديو عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد كان هذا الصدام حول مايسمى «حادث طابة» او «حادث شبه جزيرة سيناء» . فقد تواطأ عباس الثانى مع السلطان عبد الحميد على مد حدود الدولة العثمانية الى خط يصل ما بين ميناء العريش وميناء السويس ، وبذلك تقع اكثر سيناء وكل مواقعها الواقعة على خليج العقبة وخليج السويس والبحر الاحمر فى قبضة تركيا . (يذكر كرومر ان صديقا بلجيكيا له مجهول التمويل اقترح اثناء نشوب تلك الازمة مد خط حديدى من سوريا الى بورسعيد فاجابه كرومر انه فى هذه الحالة يجب أن يمد الخط الحديدى كله على بعد مائة ياردة من ساحل البحر الابيض المتوسط حتى يكون على مرمى مدافع البوارج البريطانية اذا حاول الترك استخدامه عسكريا) .

يقول كرومر : «ولم اسمع بعد ئذ عن هذا المشروع» . وقد كان رد الانجليز على ذلك هو حماية الثوار الاتراك من دعاة الاصلاح المنفيين أو الهاربين من تركيا المطالبين بخلع السلطان عبد الحميد ، وهم زعماء حزب «تركيا الفتاة» الذين لجأ اكثرهم الى مصر احتماء فى الانجليز

لا فى الخديو ، حتى أن الجسم الاكبر للمقاومة الثورية التركية ضد الخلافة العثمانية المتآكلة كان فى مصر اكثر منه فى تركيا . وقد كان بين هؤلاء الثوار المصلحين بعض الاوغاد مثل الجاسوس التركى ليون فهمى الذى غضب عليه السلطان عبد الحميد ، غالبا لانه اكتشف انه عميل مزدوج لانجلترا فى نفس الوقت . وقد لجأ ليون فهمى الى الاسكندرية وطلب السلطان عبد الحميد من الانجليز تسليمه الى تركيا كبقية زعماء «تركيا الفتاة» . وفى الاسكندرية استدرجه عباس الثانى الى قصره بقصد ارساله على يخته الخاص الى استانبول . وتدخل كرومر وهرب ليون فهمى الى بورسعيد ومنها الى مرسيليا ، ثم الى مصر من جديد لينشر كتابا مليئا بالاتهامات عن مغامراته مع الخديو عباس الثانى . أما بالنسبة لحزب تركيا الفتاة ، فقد كانت هناك سجلات باسمائهم وبنشاطهم مودعة داخل دولاب بمنزل احد انصارهم من اتراك مصر . وحين عرف الخديو بذلك أراد أن يستولى على تلك السجلات فطلب من القضاء وضع أختام الشمع الاحمر على ممتلكات هذا الرجل ، ومن بينها الدولاب ، لانه كان مدينا للخديو بمبلغ من المال . وقبل تنفيذ هذا الاجراء القضائى امر كرومر حكمدار بوليس القاهرة ، وكان انجليزيا ، أن يكسر الدولاب ويدمر سجلات الثوار الاتراك (غالبا بعد استخراج صور منها لصالح دار المعتمد البريطانى) وقد فعل ، وبذلك نجت سجلات الثوار الاتراك من الوقوع فى قبضة السلطان عبد الحميد عن طريق الخديو . وقد كان من أهم الحالات التى ذكرها كرومر فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٨٠) حالة عثمان باشا بدرخان الذى كان عميد أسرة كردية كبيرة ، وكان ياور السلطان عبد الحميد المقرب اليه ثم غضب عليه السلطان حين اكتشف انه كان ضالعا فى حركة «تركيا الفتاة» . وقد هرب بدرخان باشا الى مصر قبل اعتقاله وقبله كرومر كلاجىء سياسى بشرط عدم الاشتغال بالسياسة . وقد صادر السلطان كل املاكه وجرده من لقبه وطلب تسليمه لاستانبول فرفض طلبه . ولكن الخديو عباس الثانى استدرج بدرخان باشا للسفر الى استانبول رغم نصيحة الانجليز له بالبقاء فى القاهرة ، فأطلعه على خطاب (مزور ؟) أرسله السكرتير الخاص للسلطان الى الخديو يزعم فيه أن السلطان قد تحقق من براءة بدرخان باشا وانه ينوى رد املاكه اليه فور عودة الباشا الى تركيا مع تعويضه عما نزل به من أضرار واعطاه الخديو شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة قرض مبدئى مسحوب على البنك العثمانى يستعين به على ضائقته المالية الخانقة كما اعطاه خطابات توصية الى ذوى النفوذ فى استانبول . ووقع بدرخان باشا فى الفخ . وعند وصوله الى استانبول قبض عليه ثم سجن فى طرابلس الشام . وبعد فترة طويلة افرج عنه قبل سقوط السلطان عبد الحميد فعاد الى استانبول فى بؤس شديد . وهنا اراد بدرخان باشا ان يصرف شيك الخديو عباس الثانى من البنك ، فاعيد اليه

الشيك مظهرا من مدير البنك بالعبارة التالية : «الشيك ملغى بأمر من سمو الخديو فى تاريخ كذا » . وكان التاريخ المبين هو اليوم التالى لسفر بدرخان باشا من الاسكندرية . وأخيرا فقد ذكر كرومر عن عباس الثانى انه خلال حرب البوير نسب اليه أنه شجع اورطة سودانية على التمرد معسكر فى السودان بعد سفر ضباطها الانجليز الذين تقررت اعادتهم الى فرقهم الانجليزية للاشتراك فى حرب جنوب افريقيا واخمدت الفتنة وحكم على زعمائها بالسجن ورحلوا الى القاهرة . وهنا طلب كرومر من عباس الثانى أن يوجه كلمة لوم للمتمردين صاغها كرومر بنفسه متظاهرا طبعا بعدم علمه بأن الخديو نفسه قد يكون وراء هذه الفتنة . وبعد شيء من الحيرة قبل الخديو على مضض توجيه هذه الكلمة خشية أن يتهم بأنه مدبر الفتنة رغم علمه بان توجيه هذه الكلمة كان كفيلا بانقاص هيبته فى الجيش .

ماكل هذا ؟ اكثر من عشرين سنة يضيعها ملك البلاد ، منذ توليه العرش فى ١٨٩٢ حتى منعه من العودة الى مصر فى ١٩١٤ ، فى هذه المنجزات الفردية بينه وبين سيد البلاد الحقيق ، المعتمد البريطانى . أين نحن من صراع العمالقة بين اسماعيل ودائنيه أو بين شريف او عرابى وزبانية الاستعمار الاوروبى ؟ بالطبع كان حكم توفيق بين ١٨٧٩ و ١٨٩٢ ليلا حالكا بالنسبة لكافة القوى الوطنية والديمقراطية ، ولا سيما بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . ولكن قيادة عباس الثانى للكفاح الوطنى كانت اشبه بدسائس القصور منها بحركات المقاومة الوطنية ، فنحن لا نحس بانه كان يقود الامة المصرية نحو قدر عظيم هو قدر الاحرار ، انما نحس انها كانت مبارزة كبرى بين رجلين شامخين فى الصلف الشخصى هما الخديو عباس الثانى واللورد كرومر . وعلى احسن الفروض نحس أن الخديو عباس الثانى كان لاعب شيش ردىء لا يستطيع أن يكسب حتى بالنقط . ففى عشرات المرات نراه يخرج للتحدى لابسا كل دروعه ، وفى كل مرة نراه يتراجع عند اول صيحة حرب يسمعها . ولا شك أن عدم تكافؤ القوى بينه وبين كرومر كان محتما أن ينتهى بتراجعه طالما كانت غزواته الدون كيشوتيه فردية وغير مدروسة . وقد كانت الوطنية المصرية تخرج اضعف فاضعف بعد كل جولة خاسرة . وهذا مالم يدركه الخديو عباس الثانى واعوانه الذين كانوا يزينون له هذه البطولات الناقصة التى لم تتبلور قط فى أى عمل فعال : لم يدرك أن كل هذه «المواقف» يمكن أن تقبل أو يمكن أن تنتظر من سياسى أو من وزير او من رئيس للوزراء ، حيث لا ثمن للهزيمة الا الخروج من الوزارة او الاقصاء عن الحكم . أما أن يغامر بها الجالس على العرش رمز البلاد ، قبل أن يستوثق من اسلحته تماما ، فلا نتيجة لهزيمته غير اذلال الوطن وتثبيط همم المواطنين .

ومن يبدأ شيئا يجب أن يتمه ، أما أن يتقدم مائة مرة ثم يتراجع مائة مرة معتذرا مائة مرة ، فهذا لا تشخيص له فى قاموس السياسة او فى قاموس الجهاد الوطنى . لا أحد يقول لأحد : « فعاند من تطيق له عنادا » فلا الانجليز ولا غير الانجليز كانوا كالعنقاء اكبر من أن يصادوا ولكن ما هكذا يكون صيد العنقاوات .

انما تصطاد الشعوب الشعوب ، وسلاح الصيد دائما هو القضايا المقدسة والتضحية فى سبيلها مع الحكمة السياسية فى وقت واحد ، وليس لعب الشطرنج فى استرخاء فى بلاط الملوك وصالونات الوزراء ، او تحرك الغوغاء بلا عقل وراء شعارات كلامية لا تصطبغ بجراح المناضلين . ولو أن عباس الثانى تذكر أن الشعب المصرى هو الطرف الاول فى كل كفاح مع الاستعمار لاتخذت مقاومته للانجليز صورة التحرك الوطنى الجماهيرى اكثر مما اتخذتْ صورة المناورات السياسية التى تحاك فى الصالونات على الطريقة العثمانلية . ولكن سياسة عباس الثانى الاوتوقراطية وعداءه السافر للديمقراطية واهتمامه باقامة محاور مع الباب العالى او مع بعض الدول الاوروبية المناوئة لانجلترا اكثر من اهتمامه بتعبئة امته بجميع طبقاتها للكفاح الوطنى ، طبع عهده بطابع الصراع الشخصى مع كرومر حول السلطة فى البلاد اكثر مما طبعه بطابع الحركة الوطنية لاجلاء الانجليز . وبذلك يكون عباس الثانى قد أخطأ نفس الخطأ الذى أخطأه نوبار باشا حين تولى الوزارة ودخل فى صراع مع بيرنج (كرومر) حول سلطة الانجليز فى وزارة الحقانية فقهره بيرنج واقاله الخديو توفيق فى ١٢ مايو ١٨٩١ وعين مكانه مصطفى فهمى باشا الذى اوشك بيرنج ان يطيح به بعد شهرين من توليه الوزارة لولا أن اللورد سالسبورى رئيس وزراء بريطانيا نبه كرومر الى أن الاسراف فى التدخل يلقى على بريطانيا شبهة الحكم المباشر فى مصر وهو ما يضر اكثر مما ينفع . وقد كان بيرنج نفسه يقول فى صلف : « نحن لا نحكم مصر ، وانما نحكم من يحكمون مصر » . كل هذه البطولات الفردية ، صادقة كانت او مصطنعة ، كان محتما أن تضيع هباء فما من حركة للتحرر الوطنى يمكن أن تثمر الا اذا كانت الوجه الاخر لحركة التحرر الشعبى . هذا ما أدركه عرابى وما لم يدركه الخديو عباس الثانى .

وبعد فشل الثورة العرابية بقيت جيوب للمقاومة هنا وهناك ، فى المنفى وتحت الارض فى مصر . ومن باريس جاء صوت جمال الدين الافغانى ومحمد عبده فى مجلة « العروة الوثقى » عام ١٨٨٤ يشرح للمصريين خاصة وللمسلمين عامة اسباب بوارهم وطريقة تحرير بلادهم من الاستعمار الانجليزى ومن الاستعمار الاوروبى بصفة عامة . فالدعوة قامت اولا على النقد الذاتى ثم رسمت طريق الخلاص :

١ ـ لقد فسد الاسلام بالجهل عبر الاجيال ، فلا بد اذن من ثورة للاصلاح الديني وإلا هلك المسلمون .

٢ ـ ان آفة المسلمين هم حكامهم الطغاة المتناحرون الذين باعوا دار الاسلام لاوروبا او مهدوا بطغيانهم وجشعهم وخلافاتهم للاوروبيين ان يتغلغلوا فى دار الاسلام وان يسيطروا عليها . هذا هو لب دعوة الأفغانى ومحمد عبده ...

والحل أو الحلول ؟ :

١ ـ لابد من العودة الى الاسلام الاصيل فى نقائه الاول ايام حكم الخلفاء الراشدين قبل أن تفسده الخلافات الدنيوية المتعاقبة أى أيام أن كان الاسلام دينا ودولة : فالاسلام الاصيل دين عقلانى يحرر عقل الإنسان من الجهالات والخرافات ويفتح الباب واسعا امام العلم الذى به يكون التقدم وعلى المسلمين اذا أرادوا الخروج من تخلفهم وانحطاطهم أن يأخذوا عن أوروبا أسباب العلم الحديث . والاسلام الاصيل دين عمل وسعى وليس دين قعود وتنبلة تحت ستار التعبد .

٢ ـ لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وعلى هذا فلن تنقذ المسلمين معجزة من السماء وانما خلاصهم بايديهم وحدهم .

٣ ـ الاسلام الاصيل يعطى حق الثورة للمسلمين على حكامهم الطغاة الفاسدين حتى لا ينتشر طغيانهم وفسادهم كالغرغرينة فى اوصال امة الاسلام .

٤ ـ امة الاسلام امة واحدة رغم اختلاف اجناسها ولغاتها ، وهذه هى العروة الوثقى ، وهذه كانت حالها ايام مجدها ثم تفتت بالانحطاط والتخلف ومنازعات حكامها الطغاة الفاسدين . وعليها أن تعمل لاسترداد وحدتها الضائعة ، فبهذا يمكن للعالم الإسلامى أن يثبت أمام أوروبا ، وهو الاسم الاخر للعالم المسيحى : الاسلام قومية وليس مجرد دين ، فالدعوة للجامعة الاسلامية هى الاسم الاخر للدعوة للتحرر الوطنى وللتحرر القومى .

ولم يصدر من « العروة الوثقى » غير ١٨ عددا ثم توقفت عن الصدور . وفى مصر اصدر مجلس الوزراء قرارا بمنعها من دخول البلاد مع غرامة تتراوح بين ٥ جنيهات و١٥ جنيها على من تضبط عنده نسخة منها . ورغم توقف « العروة الوثقى » عن الصدور فان افكارها الاساسية ظلت بذوراكامنة تحت التربة المصرية يرويها بعض المثقفين وبعض الوطنيين المصريين بعد فشل الثورة العرابية وفى ظلام الاحتلال البريطانى . ولكن ريها الاساسى جاء من تركيا التى

SS

وجدت فى دعوة «الجامعة الاسلامية» رغم ثوريتها الشائكة محركا سياسيا خطيرا تستطيع أن ترد به مصر الى حظيرة الخلافة العثمانية ، ثم ظهرت على السطح مرة أخرى تحت جناح الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى الملكى وبلغت اقصى مداها فى الفترة ما بين حادثة طابه (١٩٠٦) ومقتل بطرس باشا غالى (١٩١٠) . وقد كانت هذه الدعوة التى أسسها جمال الدين الافغانى فى مصر منذ قدومه اليها فى ١٨٧١ حتى نفيه منها فى ١٨٧٩ تمثل تيارا هاما فى الثورة العرابية .. ، ولكنها لم تكن تمثل التيار الاساسى فيها ، فقد كان التيار الاساسى فى الثورة العرابية يقوم على دعوة «مصر للمصريين» التى ابرزت تناقض مصر مع الدولة العثمانية بمثل ما أبرزت تناقض مصر مع الدول الاوروبية . وقد كانت هذه البلبلة الايديولوجية فى صفوف العرابيين واختلاط الأهداف العقائدية من أهم اسباب تعثر الثورة العرابية .

وفى ١٨٨٤ افترق الافغانى وتلميذه محمد عبده فانتهى المطاف بالافغانى فى استانبول بعد سنوات من التنقل فى أوروبا ، وفى استانبول حدد السلطان عبد الحميد اقامته بعض الوقت حتى وفاته فى ١٨٩٧ . أما محمد عبده فقد انتقل الى طرابلس الشام ثم الى بيروت حيث اشتغل بالتدريس حتى عاد الى مصر فى ١٨٨٨ ، بوساطة تلميذه وصديقه سعد زغلول والاميرة نازلى فاضل بنت عم الخديو توفيق لدى اللورد كرومر الذى قبل الوساطة وتدخل عند توفيق للسماح لمحمد عبده بالعودة الى مصر . وبعد عودة محمد عبده الى مصر أبعد عن التدريس فى الازهر رغم انه ابتعد عن السياسة وعين قاضيا فى المحاكم الابتدائية ثم سمح له بالتدريس فى الازهر . وفى ١٨٩٩ عين مفتيا للديار المصرية واصبح عضوا فى مجلس شورى القوانين حتى وفاته فى ١٩٠٥ عن ٥٦ عاما . ومنذ عودة محمد عبده الى مصر ، أو ربما منذ افتراقه عن الافغانى ، عدل كثيرا من آرائه فتخلى عن دعوة الجامعة الاسلامية من جهة وركز على مزيد من فتح باب الاجتهاد فى أمور الدين من جهة اخرى ، استنادا الى عقلانية الاسلام .

وهكذا دخل محمد عبده فى معركة ضارية مع علماء الدين لانه قدم العقل على التقليد فى مسائل العقيدة والتفسير ، وندد بافساد علماء الدين لعقول العامة بتقيدهم بحكم السلف حتى ولو كان منافيا للعقل ، كما أن محمد عبده نادى بقدرة الناس على التمييز وبحرية العقيدة لكل مسلم . وقد كانت دعوته تحمل خطرا كبيرا على الكهنوت وعلى السلفيين وعلى زراع الخرافات الدينية . كان عنده أن الاصلاح الدينى هو أساس الاصلاح الاجتماعى ، وأن الاصلاح الاجتماعى هو اساس الاستقلال السياسى . وقد وجه محمد عبده اهتماما خاصا للتعليم

فعمل على تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم حيث تقصر الحكومة ، وكان من أوائل من فكروا فى انشاء الجامعة الاهلية . وقد خصص جزءا كبيرا من جهده لتجديد اللغة العربية حتى تصبح لغة عصرية صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر فى العلوم والفنون والاداب . وبهذا تحول محمد عبده منذ خروجه من فلك جمال الدين الافغانى الى رائد من رواد الاصلاح والتنوير ، بعد أن كان فى صدر حياته مجرد طاقة ثورية عارمة تحاول اصلاح التخلف الحاضر ببعث غيبى لمجتمع انطوى مع الماضى السحيق . وفى صالون الاميرة نازلى فاضل كانت تجتمع بانتظام مدرسة الاصلاح : محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين .. الخ ، وكانوا يلتقون عندها باللورد كرومر والسير رونالد ستورز والجنرال كيتشنر ... الخ ، وبتوجيه الاميرة نازلى فاضل تعلم الشيخ محمد عبده اللغة الفرنسية وهو فى سن الرابعة والاربعين ، كما تعلم المحامى الازهرى سعد زغلول اللغة الفرنسية ليخرج بها محاميا عصريا . وقد كانت الاميرة نازلى فاضل من اكبر انصار العرابيين ايام الثورة العرابية ، وكانت تكن لابن عمها الخديو توفيق احتقارا لا مزيد عليه . وبهذا المعنى يمكن أن نقول أن صالون الاميرة نازلى فاضل كان ملتقى المثقفين العرابيين من دعاة القومية المصرية والديمقراطية السياسية والاصلاح الاجتماعى .

وكان فى القاهرة صالون اخر هو صالون على باشا مبارك وزير المعارف الخطير ووزير الاشغال المعروف وصاحب « الخطط التوفيقية لمصر القاهرة » (٢٠ جزءا) . وقد كان اثناء الثورة العرابية وسيط الجمعية الوطنية للتوفيق بين الخديو توفيق وعرابى بعد ضرب الاسكندرية ولكنه سافر الى الاسكندرية وانحاز للخديو توفيق ولم يعد لموفديه . وفى هذا الصالون كان يلتقى كثير من اعيان البلاد . وعلى هذا الصالون كان يتردد مصطفى كامل الشاب مؤسس الحزب الوطنى وزعيمه ويتلقى تدريباته الاولى على الحياة السياسية وعلى فن التهييج السياسى .

أما الصالون الثالث ، فقد كان صالون رياض باشا ، وكان يلتقى فيه علماء الدين والمحافظون من اعداء الانجليز . وفى هذه المجموعة ظهر الشيخ على يوسف مؤسس « المؤيد » فى ١٨٨٩ بتشجيع من رياض باشا . وكان ظهور « المؤيد » حدثا هاما فى الحياة السياسية المصرية لان اهم صحيفتين وهما « المقطم » لسان حال الاحتلال البريطانى ، و « الاهرام » لسان حال المصالح الفرنسية ، كانتا ملكا للشوام النازحين الى مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده فكانت « المؤيد » اهم صحيفة مصرية يملكها مصريون وتدافع عن وجهة النظر المصرية المحافظة المتدينة التى كثيرا ما شابتها الميول العثمانية ، ولكنها كانت مصرية فى المقام الاول . وقد جمعت

الاكتتابات لانشائها ، وكان المهندس السير ويلكوكس بانى خزان اسوان ، من المتحمسين لانشائها ، وقد اكتتب بخمسة جنيهات لمساعدتها رغم حملاتها العنيفة على الاحتلال البريطانى وحين عرف كرومر بذلك كاد أن ينجح فى فصله من عمله . وقد كان لعلى يوسف شريك فى اصدار الجريدة اختلف معه فى ١٨٩١ فتعطلت «المؤيد» عن الصدور طوال شهر اكتوبر ، وقد انقذ سعد زغلول الموقف مع بعض اصدقائه فاقرضوا الشيخ على يوسف مبلغا من المال اشترى به حصة شريكه . ولهذا الحادث دلالة خاصة وهى أن الوطنيين المصريين كانوا يتعاضدون رغم ما بينهم من هوة فى التكوين الثقافى وفى التفكير السياسى وفى الولاء الطبقى . وهكذا اصبحت «المؤيد» اقوى جريدة معادية للوجود البريطانى فى مصر وبلغ توزيعها فى ١٨٩٦ نحو ٦٠٠٠ نسخة يوميا . وكان الخديو توفيق عند انشاء «المؤيد» يعطف عليها لانها اوضحت فى برنامجها انها انشئت لتشرح رأى الحاكم للمحكوم ولتشرح راى المحكوم للحاكم ، ولكن سرعان ما انقلب عليها عندما ما بلغه أنها تحاول اعادة تكوين تجمع «الحزب الوطنى» وعندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٨٩٢ بسط رعايته على على يوسف وعلى «المؤيد» فاصبحا اكبر نصيرين للخديو الجديد . وقد كانت جريدة «الاهرام» رفيقة سلاح مع «المؤيد» فى مواجهة «المقطم» وفى مطالبة بريطانيا بالجلاء عن مصر وفى التعبير عن الوطنية المصرية رغم وبسبب صلاتها بفرنسا .

لا أحد يعرف متى بدأ اتصال مصطفى كامل بالخديو عباس الثانى ولا كيف بدأ . وفى عفاف لطفى السيد «مصر وكرومر» (ص١٥٦) انها ترجح أن أحد رجال الدولة الذين كان يقابلهم فى صالون على مبارك هو الذى قدمه الى الخديو ومعنى ذلك انه كان لا يزال طالبا فى مدرسة الحقوق حين تعرف بالخديو . ويبدو أن ذلك كان عام ١٨٩٤ حين كان سن مصطفى كامل ١٨ سنة ، ففى ١٨٩٤ كتب مصطفى كامل لاخيه على فهمى كامل خطابا ملتهبا يقول فيه أنه التحق بمدرسة الحقوق ليدافع عن حقوق الشعب المصرى امام العالم . فهو اذن كان يعد نفسه للزعامة فى ذلك التاريخ . وفى عبد الرحمن الرافعى ان مصطفى كامل سعى للقاء عباس لان عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية الذى ظل مختفيا بعد فشل الثورة عشر سنوات ، ثم اكتشف امره فنفى سنة ثم عاد الى مصر ليصدر مجلة «الاستاذ» ، لقن مصطفى كامل بوصفه ثوريا قديما ، ثلاثة دروس استفادها من فشل ثورة عرابى وهى :

١ ــ لا تشرك الجيش فى حركة شعبية لان السيطرة عليه مستحيلة .

٢ ــ لا تعادى الخديو لانه لن يتردد فى الانضمام للعدو حرصا على عرشه .

٣ ـ لا تعرف اليأس لان اليأس طريق الهزيمة المحقق .

وفى جورجى زيدان « مشاهير الشرق » (جـ ١ ، ص ٣١٧ ، طبعة ١٩١١) ان عبد الله النديم هو الذى نصح مصطفى كامل بالاتصال بالخديو لتمويل الحركة الوطنية . وكلا الروايتين بحاجة الى تحقيق وربما الى تصويب ، لان للملوك الخونة قوانين اخرى غير الالتفاف حولهم ، لاننا نعرف أن مصطفى كامل كان على صلة بالخديو منذ اوائل ١٨٩٥ ، وهو فى سن ١٩ سنة وكان يتقاضى منه اموالا ومعها خطة العمل الوطنى . نعرف هذا من المراسلات بين مصطفى كامل وعبد الرحيم بك احمد ، سكرتير الخديو الخاص . وكانت الخطة أن يقوم مصطفى كامل بعملين هما محاولة كسب الرأى العام الاوروبى لقضية جلاء الانجليز عن مصر ومحاولة تعبئة الشعور الوطنى فى مصر ذاتها . وبالفعل سافر مصطفى كامل الى فرنسا فى ١٨٩٥ بتمويل من عباس الثانى وتعرف الى مدام جولييت آدم Juliette Adam رئيسة تحرير « مجلة العالمين » Revue des Deux Mondes المعادية لبريطانيا ، وقد كانت من أهم المجلات الادبية والثقافية فى فرنسا . كتب مصطفى كامل لجولييت آدم خطابا بفرنسية ركيكة يطلب منها تحديد موعد للقائه قائلا : « أنا لا أزال صغيرا ولكن عندى أطماعا عالية . أنا أريد أن أوقظ فى مصر القديمة مصر الفتاة . يقولون ان وطنى لا وجود له . ان وطنى موجود ياسيدتى ، وانا احس به يحيا فى بحب يفوق كل حب وبرغبة فى أن أهب شبابى وقواى وحياتى لوطنى . »[1] ، ودعته جولييت آدم لمقابلتها واقتنعت به فتبنته وفتحت امامه ابواب الصحافة والصالونات السياسية فنشر بعض المقالات فى أهم الجرائد الفرنسية « الفيجارو » Le Figaro و « الاكلير » Eclair و« الجورنال دى ديبا » Journal des Débats . وكانت الصحافة الفرنسية تسمى الفتى الوسيم مصطفى كامل « كرامل باشا » Caramel Pacha (كراملة) من باب الدعابة . كذلك نجح مصطفى كامل فى نشر بعض المقالات فى الصحف النمسوية والالمانية . وكان عباس الثانى قد زوده بتوجيهات أن يتصل بكتلة من النواب فى مجلس النواب الفرنسى معادية لانجلترا يرأسها اتيين ديلونكل Etienne Deloncle وأن يضع ثقته فيها ، ويتعاون معها ، ولكن يبدو ان صداما من صدام الشخصيات حدث بين مصطفى كامل وديلونكل ، لان مصطفى كامل كتب للخديو عباس الثانى فى ٨ يونيو ١٨٩٥ يحذره من الافراط فى الثقة بديلونكل . وكان راى مصطفى كامل أن النواب الفرنسيين لا يهتمون بالقضية المصرية لذاتها ، وانما كوسيلة لمناوأة بريطانيا

(1) Juliette Adam: L'Angleterre en Egypte. Paris. 1922. p. 145.

وقد اقتنع مصطفى كامل بأن فرنسا ستساعد مصر على اجلاء بريطانيا لاسباب فرنسية وكتب فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ يقول ان الاحتلال البريطانى لن يدوم اكثر من ستة شهور . وقد كان ذلك سذاجات سياسية شبيهة بسذاجات عباس الثانى . فقد اثبتت الاحداث المتكررة ان فرنسا رغم صراعاتها الخارجية مع انجلترا لم تكن على استعداد لخوض حرب معها بسبب المسألة المصرية . وقد أثبت حادث فاشودة فى ١٨٩٨ (بين السودان المصرى الانجليزى والسودان الفرنسى) أن كل هذه الاشتباكات بين الدولتين تتم دائما داخل اطار محدود بحدود السلم الاوروبى ، ثم ان انجلترا وفرنسا كانتا تعدان العدة لتسوية ما بينهما من خلافات دولية واعلان «الوفاق الودى» Entente Cordiale فى ١٩٠٤ استعدادا للحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ضد ألمانيا والنمسا وايطاليا وتركيا .

أما فى مصر فقد اتخذت دعوة مصطفى كامل فى خطبه الملتهبة ومقالاته العديدة فى «الاهرام» وفى «المؤيد» وفى «اللواء» عند انشائه فى ١٩٠٠ شكل الدعوة للوحدة الوطنية والالتفاف حول الخديو ونشر الفكرة القومية بالتعليم . وقد بلغ توزيع «اللواء» فى ١٩٠٠ نحو ١٠٫٠٠٠ نسخة واستطاع مصطفى كامل ان يعبىء الراى العام حول حركته الوطنية بين موظفى الحكومة والطلاب والتجار وسكان المدن بصفة عامة ، ولكنه عجز عن تعبئة الجسم الاكبر من ابناء الامة وهم الفلاحون وطبقة اوساط الملاك والعمد ومشايخ البلاد الذين كانوا العمود الفقرى للثورة العرابية . وقد بدأت دعوته خالية من الدعوة الدينية فانخرط فى تجمعه الوطنى كثير من الاقباط ، ولكن اسرافه فى التعاون مع الباب العالى انتهى به الى الدعوة للجامعة الاسلامية فنفر منه الكثيرون اما الريف المصرى وهو معقل الوطنية المصرية والديمقراطية المصرية الذى لم ينس قط كرابيج الاتراك والمماليك والسناجق والكشاف والخديويين فقد كان فاترا نحو حركة وطنية لا تنبع من صميمه وتعتمد على التحالف مع الاستعمار العثمانى أو مع العرش وحكمه المطلق .

وكانت اللطمات المتتالية التى تلقاها عباس الثانى من كرومر ويأسه من الظفر بتأييد مجد من فرنسا وتركيا اللتان كانتا تلعبان بالورقة المصرية فى المناورات الدولية لا أكثر قد فتت فى عضد عباس الثانى . وبعد تراجع فرنسا فى حادث فاشودة ، ثم ابرام «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ ظهر شىء من الفتور (الظاهرى أو الحقيقى) بين مصطفى كامل وعباس الثانى . وفى ٩ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل مقالا فى «اللواء» يعلن فيه ان الضمان الوحيد لحرية مصر هو فى الحصول على نظام برلمانى سليم . وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٠٤ نشر مصطفى كامل خطابا مفتوحا

للخديو عباس الثانى يعلن فيه قطع صلته بالخديو حماية للخديو من اتهامات الانجليز (!)
والمقصود غالبا هو حماية تجمعه الوطنى من اتهامات الانجليز بانه اداة فى يد الخديو . وقيل أن
التواصل بين الخديو ومصطفى كامل ظل قائما بصفة سرية . ولكن ايا كان الامر فان تجمع
الحزب الوطنى لم يكن فى ١٩٠٤ بحاجة الى اموال الخديو لتغذيته ثم ان عباس الثانى ساءت
سمعته فى البلاد لجملة اسباب منها :

١ ــ هزائمه المتلاحقة امام كرومر .

٢ ــ رفضه فى عناد التنازل عن الحكم المطلق واعلان الدستور والتقيد بالحياة
النيابية .

٣ ــ جشعه فى الاثراء الفاحش بكل الوسائل القانونية من ناحية الشكل والاستلابية
من ناحية الواقع ونقل ثروته الواسعة الى تركيا غالبا خوفا من العزل .

٤ ــ استسلامه المشين للانجليز بعد توقيع « الوفاق الودى » عام ١٩٠٤ ، فقد عين
عباس الثانى فى ١٩٠٤ أحد الضباط الانجليز ياورا له ، ثم فى نوفمبر ١٩٠٤ استعرض وحدات
جيش الاحتلال بمناسبة عيد ميلاد ادوارد السابع . وقد بلغ من استياء الرأى العام من اشارة
الولاء هذه أن عباس الثانى اعلن رسميا من خلال بيان اصدره مجلس الوزراء ان هذا
الاستعراض جاء عن طريق المصادفة لان الخديو كان عرضا فى قصر عابدين ، فطلب اللورد
كرومر منه استعراض الجيش البريطانى . ولكن احدا لم يصدق ذلك لان هذه المصادفة كما
تقول الدكتورة عفاف لطفى السيد تكررت سنويا فى كل سنة تالية[1] . ومع ذلك فلم تستمر
هذه الجفوة الظاهرية او الحقيقية بين عباس الثانى ومصطفى كامل فسرعان ما عادا الى التعاون
واستمر الخديو فى تمويل جرائد الحزب الوطنى وحركة مصطفى كامل .

وكانت ١٩٠٦ سنة قاصمة للخديو ولمصطفى كامل ولكرومر فى وقت واحد . فقد
تعاقبت فيها احداث مروعة : فى يناير كان حادث طابه ، وفى فبراير اضرب طلبة مدرسة
الحقوق ، وفى مايو حدثت مذبحة دنشواى التى انتهت بخروج كرومر من مصر .

كانت شبه جزيرة سيناء كلها بموجب فرمان ١٨٤١ الصادر لمحمد على بعد معاهدة
لندن من «أملاك مصر الممتازة » . وقد ظهرت نوايا تركيا لسلخ سيناء عن مصر عندما اصدر
سلطان تركيا فرمان تعيين عباس الثانى خديويا على مصر عام ١٨٩٢ ، ففى هذا الفرمان اسقط

---

(1) Afaf Lutfi al Sayyed: **Egypt and Cromer**. London. Murray, 1968, pp. 163-164.

السلطان كل ذكر لسيناء من فرمان التعيين فاحتاج الامر الى التدخل البريطانى لدى الباب العالى لرد سيناء الى مصر وقد كان هذا من أسباب «الوطنية المصرية» التى لاحظها كرومر على عباس الثانى عام توليه فى ١٨٩٢ وحملته على الدولة العثمانية . وقد اشتد اهتمام تركيا بالعقبة وبسيناء عامة نتيجة لمشروع مد سكة حديد الحجاز من معن الى ميناء العقبة . وفى ١٩٠٦ ارسلت تركيا قوات لاحتلال راس طابه المجاورة لميناء العقبة واعلنت ان شبه جزيرة سيناء كلها ارض عثمانية ، فاحتجت انجلترا على ذلك وتمسكت بمصرية سيناء لثلاثة اسباب :

أن سيناء حاجز طبيعى يفصل الاملاك العثمانية عن قناة السويس ، وأن من يحكم مصر يحكم سيناء ، وان المخابرات البريطانية ابلغت الحكومة البريطانية ان التحركات التركية فى طابة هى جزء من مخطط محور تركيا ـ المانيا الذى ظهرت نتائجه الكبرى فى الحرب العالمية الاولى ، وقد جاء فى تقارير المخابرات البريطانية ان سفينة المانية انزلت فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٥ شحنات من السلاح فى راس مالوب على ساحل سيناء ، كما ان الملحق العسكرى الالمانى فى طوكيو مع زميل له نزلا فى سيناء بدون تصريح وبحجة انهما فى رحلة صيد . وازاء كل ذلك قدم السفير البريطانى فى استانبول انذارا للحكومة التركية يسنده الاسطول البريطانى فى مداخل المضايق التركية بالانسحاب من طابة خلال عشرة ايام فانسحبت تركيا .

وفى خلال ازمة طابة وما بعدها اعلن مصطفى كامل تأييده لحقوق تركيا على سيناء . وحتى بعد انجلاء الازمة كتب مصطفى كامل فى ٢٢ ابريل ١٩٠٦ افتتاحية فى اللواء يقول فيها ان مصر لا ولاية لها على سيناء ، وأن الفرمانات التى تعطى لمصر سلطة ادارة سيناء اجراءات مؤقته لا تؤثر فى الحق العثمانى الاصيل . وفى ٨ مايو ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل مقالا اخر يقول فيه أن حادث طابة يجب ان ينظر اليه على انه خلاف بين دولة محتلة بالاغتصاب هى انجلترا وبين دولة هى صاحبة السيادة على مصر وهى تركيا . وفى ١٣ مايو كتب مقالا ثالثا بعنوان «انصر اخاك ظالما او مظلوما» فى نفس الاتجاه . وقد تركزت دعوة مصطفى كامل للولاء العثمانى ولمبدأ الجامعة الاسلامية ابتداء من ١٩٠٤ وهو عام «الوفاق الودى» بين انجلترا وفرنسا وعام القطيعة الظاهرية أو الحقيقية بينه وبين عباس الثانى ، وعام حصوله على رتبة الباشوية من سلطان تركيا (لم يكن كرامل باشا «باشا» حقيقيا فى ١٨٩٥ عندما زار فرنسا والتقى بجولييت ادم وانما اضفى عليه او اضفى على نفسه هذا اللقب لتزيد هيبته فى اوروبا !) وفى ١٩٠٤ ايضا قبل عباس الثانى تعيين ياور انجليزى له وقبل استعراض جيش الاحتلال ، وربما كان ذلك من اسباب الجفوة المؤقتة بينه وبين مصطفى كامل وبين الباب العالى ، وربما كان هذا

ايضا من اسباب تحول مصطفى كامل مباشرة الى سلطان تركيا بدلا من خديو مصر . على كل فقد نظر كرومر وريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate حاكم السودان العام الى موضوع طابة على انه حادث خطير ، وكان وينجيت من قبل مديرا للمخابرات الحربية البريطانية ، وكان يخشى مثل كرومر فى حالة وقوع صدام بين انجلترا وتركيا أن يرفض الجيش المصرى مساعدة الجيش الانجليزى . ولذا فقد اقترح على كرومر اعلان الحماية على مصر وسلخها نهائيا من الامبراطورية العثمانية فى حالة عدم انسحاب الجيش التركى من طابة . وكان أوين Owen مدير المخابرات الحربية القائم يرى عكس هذا الرأى ، فقد كان فى تقديره ان الاغلبية الساحقة من المصريين سوف تتعاون لطرد الترك من سيناء . واهمية هذه التقارير هى انها تدلنا على حالة الرأى العام المصرى يومئذ ، وهى تشير الى أن مصطفى كامل لم تكن له كل هذه السيطرة على الرأى العام المصرى فى أوج المد العثمانى وتؤكد أن الاغلبية الساحقة من المصريين لم تكن سعيدة بفكرة اخراج الانجليز لادخال الترك . اما كرومر ووينجيت وامثالها من غلاة الاستعماريين المحافظين فقد كانوا يبالغون فى قوة حركة الجامعة الاسلامية وسياسة التعاون المصرى العثمانى لاستغلالها فى تثبيت الاحتلال البريطانى لمصر ومقاومة كل حركة للتحرر الوطنى .

وقد كان حادث طابة اخطر حادث عرفته الحياة السياسية والحركة الوطنية المصرية منذ ثورة عرابى لانه اظهر على السطح الانقسام الدفين بين المصريين فى فهم معنى الوطنية المصرية ، وقد كان فى تقديرى الخطأ الجسيم الذى ارتكبه مصطفى كامل دون أن يقدر عواقبه فكان بداية التصدع الحقيقى الذى أصاب الحزب الوطنى حتى قبل وفاة زعيمه مصطفى كامل وحيرة الحزب بين ورثته من انصار الخديو (على فهمى كامل) وورثته من اعداء الخديو (محمد فريد) .

وكان اول مظهر من مظاهر انقسام الامة حول حادث طابة ان محاميا شابا هو احمد لطفى السيد دعا لفيفا من أقطاب الاعيان هم محمد محمود سليمان وحسن عبد الرازق وعمر سلطان للاجتماع وتدارس هذا الامر الخطير فالصحافة المصرية كان اكثرها يردد موقف الخديو عباس الثانى وموقف مصطفى كامل من حادث طابة دون روية ، والسؤال هو : هل تتنازل مصر عن سيناء اغاظة لانجلترا ؟ وكان عمر سلطان ، وهو ابن محمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب أيام المواجهة بين توفيق وعرابى ، وهو الذى انحاز للخديو توفيق والانجليز وتخلى عن العرابيين بعد ان كان قطبا من اقطابهم ، من انصار الحزب الوطنى وقد وهب مصطفى كامل

مبالغ طائلة واقترح عمر سلطان ان يشترك المجتمعون فى انشاء جريدة مستقلة عن الخديو وعن تركيا وعن الانجليز ، جريدة تعبر عن المصلحة المصرية وحدها . وهكذا ولدت جريدة « الجريدة » التى رأس تحريرها احمد لطفى السيد فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، بعد نحو عام من هذا الاجتماع ، وكان المشتركون فى انشائها مئات من اعيان البلاد ، وأسسو اول حزب سياسى عرفته مصر وهو حزب الامة . وكان اكثرهم من الوطنيين « العقلاء » المعتدلين ومن المثقفين « العقلاء » القابلين للحضارة الاوروبية المعادين للخديو وللسيادة العثمانية . وقد جمعوا ٢٤٫٠٠٠ جنيه لاصدار « الجريدة » .

اما فى معسكر مصطفى كامل والحزب الوطنى فقد استغلت « اللواء » حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ لدعوة الطلبة للاضراب ، وبالفعل اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وكان اكثرهم من انصار مصطفى كامل . واستفحل هياج الطلبة حتى أنذر ناظر المدرسة بفصل كل المضربين ، وقد تدخل كرومر لتهدئة الامور وكان يظن وقتئذ ان مختار باشا الغازى مندوب تركيا المقيم فى القاهرة هو الذى رتب مع مصطفى كامل كل مادار حول حادث طابة من هياج اقحم فيه اسم الاسلام والجامعة الاسلامية . وفى نفس الفترة أصدر مصطفى كامل كتابا اسمه « الشمس المشرقة » يمجد فيه انتصار اليابان فى الشرق الاقصى ويعزوه لبزوغ القومية اليابانية ويحث المصريين أن يقتدوا باليابانيين فى صراعهم مع الانجليز .

ثم حدثت حادثة دنشواى : كانت جماعة من الضباط الانجليز تقوم برحلة صيد الحمام بجوار قرية دنشواى بدعوة من أحد أعيان القرية . وعند وصولهم لم يجدوا عمدة البلد ولكنهم مضوا الى الصيد ، وفى اثناء الصيد شب حريق فى أحد الاجران بفعل البارود المشتعل ، فهاج الفلاحون لصيد حمامهم ، وهو مورد رزق لهم ، ولاحتراق جرنهم ، وخرجوا بالنبابيت على الانجليز واعتدوا عليهم وحاولوا نزع سلاحهم . وفى الهرج اطلق احد الضباط الانجليز خرطوشة اصابت امرأة فسقطت جريحة ، فجرى القول بانها ماتت . واصاب رش الانجليز اربعة رجال اخرين . وتجمع اقرباء المرأة الجريحة وهجموا على الضباط واوسعوهم ضربا ، ولكن احدهم واسمه الكابتن بول Captaim Bull استطاع الفرار وظل يعدو نحو معسكر فى قيظ الظهيرة طلبا للنجدة ، ولكنه مات خارج المعسكر مباشرة من ضربة شمس ومن الرضوض ومن الاعياء (هذا تقرير الطبيب الشرعى) . ورآه أحد الفلاحين طريحا فحاول مساعدته ، ولكن جنود المعسكر ظنوا أنه قتل الضابط فضربوه حتى فاضت روحه وفى دنشواى نفسها احتجز الفلاحون الضباط الانجليز حتى حضر البوليس .

وحوكم الفلاحون بموجب قانون عرفى صدر فى ١٨٩٥ لحماية ارواح قوات الاحتلال البريطانى . أقيمت لهم محكمة خاصة كان قضاتها بطرس باشا غالى وزير الحقانية بالنيابة وفتحى بك زغلول رئيس المحاكم الاهلية ومستر و . هيتر W. Hayter المستشار القضائى بالنيابة ، ومستر بوند W. Bond نائب رئيس المحاكم . وكان القاضى العسكرى الكولونيل لدلو Ludlow يمثل جيش الاحتلال ، اما سلطة الاتهام المصرية فكان يمثلها ابراهيم الهلباوى وكان لطفى السيد احد اعضاء هيئة الدفاع . وكانت مأساة مروعة قل أن ذكر التاريخ مثيلا لها . سيق المتهمون وعددهم ٥٢ وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ حكم على ٢١ منهم بعد محاكمة صورية وجيزة بتهمة القتل المعمد مع سبق الاصرار والاشتراك الجنائى : حكم على ٤ بالاعدام شنقا وعلى ٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى ٦ بالسجن لمدة سبع سنوات وعلى ٣ بالسجن سنة مع خمسين جلدة وعلى ٥ بخمسين جلدة . ونفذ حكم الاعدام علنا فى دنشواى حيث نصبت المشانق فى مكان الحادث على مرأى من أهالى القرية وأقرباء المشنوقين الذين أرغموا على الخروج لمشاهدة تنفيذ الحكم .

وقبل صدور الحكم بايام خرجت « المقطم » لسان حال سلطات الاحتلال على الناس بنبأ ارسال عدد من المشانق لنصبها فى دنشواى . اذن فقد كان الحكم معدا قبل بدء المحاكمة . وقبل النطق بالحكم سافر كرومر الى انجلترا لقضاء اجازته الصيفية تاركا القائم بالاعمال فندلاى Findlay لتنفيذ مارسمه .

ولم يحاكم الجنود البريطانيون الذين قتلوا الفلاح المسكين الذى خف لنجدة الضابط البريطانى الميت بجوار المعسكر . أربعة يشنقون فى واحد مات من ضربة الشمس ومن الرضوض والاعياء . التعمد وسبق الاصرار ينسب الى قوم خرجوا بالنبابيت ليواجهوا قوما مسلحين بالبنادق ويحتجزوهم حتى يحضر البوليس .

وتوارت حادثة طابة امام حادثة دنشواى . وكان فى كل بيت مأتم . حتى انجلترا ثارت فيها صرخات الضمير ، ولم يجد وزير الخارجية السير ادوارد جراى Sir Edward Gray مايقوله لمجلس العموم الا أن العنف والتعصب يتصاعدان فى مصر ، وبطش قليل من جانب انجلترا المسئولة عن أرواح الاوربيين سوف يوفر عليها استخدام القوة السافرة . اما تشخيص اللورد لويد لما حدث فهو انه « نوع من البربرية يولده الرعب » . وهذا هو أقرب تشخيص الى العقل . لقد كان كرومر والجليز مصر يعيشون منذ حادث طابة فى رعب قاتل أن يفلت الزمام من أيديهم .

ss

وعرف الانجليز انه لا مناص لهم من تغيير سياستهم فى مصر . فأرغموا كرومر على الاستقالة فى مارس ١٩٠٧ وخلفه السير ايلدون جورست Sir Eldon Gurest صديق عباس الثانى . ورتب هنرى كامبل – بانرمان H. Campel Baneruman لقاء مع مصطفى كامل وطلب اليه أن يرشح له أسماء الشخصيات العامة التى رآها صالحة لحكم البلاد ، فرشح له اكثر من ثلاثين اسما بعضهم ليسوا من حزبه بل وبعضهم من خصومه السياسيين ، وكان من هؤلاء محمد سعيد وسعد زغلول وحسين رشدى واسماعيل سرى واسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت ويحيى ابراهيم وعدلى يكن وعزيز عزت ولطفى السيد .

وكان اول تغيير هو تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف . وكان سعد زغلول طيب السمعة بين المعتدلين وبين المتطرفين فى الوطنية او على الاقل طيب العلاقة مع المجموعتين . بدأ حياته فى حلقة الافغانى ومحمد عبده وسجن فترة وجيزة بعد فشل الثورة العرابية ، وكان يعاون محمد عبده فى تحرير « الوقائع المصرية » ثم اشتغل بالمحاماة وبالقضاء ولمع فيهما . وفى رشيد رضا أن محمد عبده وسعد زغلول كانا يسيئان الظن بمصطفى كامل ، وان سعد زغلول وصف مصطفى كامل بانه « مجنون » « تاريخ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٣ » .

وفى مذكرات سعد زغلول وصف لمصطفى كامل بانه كان كذابا ومخادعا وفى عفاف لطفى السيد ان هذه مبالغة من رشيد رضا ، وهى تستدل على طيب العلاقة بين الرجلين بأن مصطفى كامل زار سعد زغلول لتهنئته بتعيينه وزيرا للمعارف ثم انصرف قبل مجىء اخيه فتحى زغلول حتى لا يصافح سفاح دنشواى وهذا لا يدل على شىء ، لانه من المجاملات المألوفة . واذا جاز لنا ان نستخلص رأى الحزب الوطنى فى سعد زغلول من رأى الخديو عباس الثانى فيه فهو رأى لا يسر . ففى مذكرات احمد شفيق باشا سكرتير الخديو عباس الثانى للشئون العربية ج٣ ص ١٢٩ ان الخديو كان خارج مصر عند تكوين « حزب الامة » ، وكان الخديو حريصا على معرفة ما اذا كان لسعد زغلول ولفتحى زغلول صلة ما بتكوين الحزب فاجابه احمد شفيق بان سعد زغلول فيما يبدو لا صلة له بحزب الامة اما فتحى زغلول فعضو فى الحزب ، ولم يقتنع الخديو عباس الثانى . وفى مذكراته التى نشرت فى جريدة المصرى ١١ مايو ١٩٥١ انه فى اكتوبر ١٩٠٦ تألفت جماعة كان هدفها مناهضة « الوطنيين » وكانت تعمل بوحى من كرومر وربما كانت تخدم أغراضه . وكانت هذه الجماعة هى « حزب الامة » وكان سعد زغلول العقل المدبر لها . و « الوطنيون » عند عباس الثانى هم طبعا مصطفى كامل ورجال « الحزب الوطنى » . وبهذا المعنى المحدد كان وصف عباس الثانى « لحزب الامة » وصفا صادقا . لقد قام

«حزب الامة» ليناهض دعوة «الحزب الوطنى» لاقامة الوطنية والقومية على اساس دينى ، وليناهض دعوة الجامعة الاسلامية ، وليناهض قيام نظام الحكم المصرى على الحكم المطلق .

لقد قام «حزب الامة» ليدعو للقومية المصرية وللنظام الديمقراطى ، فهو مدرسة اخرى للوطنية غير مدرسة «الحزب الوطنى» . اما سعد زغلول فقد رفض رغم صداقته للكثيرين من اعضاء حزب الامة الانضمام لعضوية هذا الحزب ، ولم يكن كما اشاع عنه رجال الحزب الوطنى همزة الوصل بين «حزب الامة» ودار المعتمد البريطانى ، كما انه لم يكن كما زعم الخديو عباس الثانى العقل المدبر وراء «حزب الامة» وانما كان شقيقه فتحى زغلول هو الذى ابلغ جماعة الوطنيين المعتدلين أن كرومر يفكر فى تغيير السياسة البريطانية نحو مصر ، وأنه يفكر فى تسليم ادارة البلاد لمجموعة جديدة من المصريين المشتغلين بالشئون العامة ، وانه يشجع قيام حزب الوطنيين المعتدلين . وقد كان فتحى زغلول عضوا فى «حزب الامة» ، تماما كما قال احمد شفيق باشا لعباس الثانى . هذا ما تقوله عفاف لطفى السيد . وعلى كل فقد كانت رائحة التغيير فى الجو بعد حادثى طابة ودنشواى . وأبسط مؤشر لها هو لقاء كامبل — بانرمان رئيس وزراء انجلترا لمصطفى كامل وطلبه اليه أن يرشح له أسماء القيادت الجديدة الصالحة لحكم مصر وهى لطمة لاشك لكرومر لانها تعنى عدم الثقة الكاملة بترشيحاته كما ان كتابات كرومر اللاحقة وكتابات خلفه جورست تؤيد ذلك .

وفى تقرير كرومر السنوى عن الاحوال فى مصر الذى صدر فى ابريل ١٩٠٧ وفى خطاب الوداع الذى القاه فى دار الاوبرا فى ٦ مايو ١٩٠٧ اعلن كرومر فى التقرير تأييده للوطنيين المعتدلين المنادين بالاصلاح كمقدمة للتحرير ، ولكنه حيث تعرض لموضوع الحياة البرلمانية فى مصر اقترح أن يكون لمصر برلمان مختلط من المصريين والاجانب المقيمين فى مصر ، وبذلك اراد ان يكرر بعد ثلاثين عاما تجربة «الوزارة الاوروبية» (١٨٧٨) على مستوى المجلس النيابى . وفى خطاب الوداع اعلن كرومر لاول مرة بصراحة ان الاحتلال البريطانى باق الى أجل غير مسمى ، وانه لا يوافق على العجلة فى انشاء حياة برلمانية فى مصر التى لم تنضج بعد للديمقراطية . ولم يخف كرومر رأيه الخاص فى النظام البرلمانى فقال «ودعونى أضيف أيها السادة أنه لا يساوى شيئا كثيرا» .

وقد عرف الوطنيون المتطرفون والمعتدلون معا من تقرير كرومر ومن خطبته حقيقة نوايا انجلترا نحو مصر .

كذلك كان تعيين جورست خلفا لكرومر ذا معنى خاص . لقد بدأ جورست عمله بتعليمات خاصة أن يكون عهده عهد « مصالحة » بين انجلترا والخديو عباس الثانى . وأدرك مصطفى كامل والمتطرفون أن الغرض من هذا التحول هو دق اسفين بين الخديو عباس الثانى ومصطفى كامل ليسحب الخديو تأييده وتمويله للحزب الوطنى . وكتب مصطفى كامل لجولييت آدم يقول : « ان الدبلوماسية الانجليزية تظن حتى الان اننا نتبع دائما ارادة سيد البلاد ، وأننا لا نملك ارادة شخصية » . وكان الحزب الوطنى حتى ذلك التاريخ قائما بقوة الواقع وليس بقوة القانون ، فكان رد مصطفى كامل على هذا التقارب الانجليزى الخديوى انه اعلن تأسيس الحزب الوطنى رسميا فى اكتوبر ١٩٠٧ ، أى بعد شهر من تأسيس حزب الامة .

وفى ١١ فبراير ١٩٠٨ توفى مصطفى كامل عن ٣٤ عاما ، فانشق حزبه الى قسمين : قسم تحت رياسة أخيه على فهمى كامل حافظ على روابطه بالخديو رغم تصالح الخديو مع الانجليز ، وقسم تحت رياسة محمد فريد اتبع سياسة مستقلة فى كفاحه ضد الانجليز . وبغض النظر عن اخطاء مصطفى كامل السياسية سواء من الناحية العقائدية أو من ناحية التكتيك ، فسوف يذكره تاريخ مصر الحديث بعملين جليلين قام بهما خلال حياته السياسية القصيرة التى لم تتجاوز ١٢ أو ١٣ سنة : أولهما انه جدد أمل المصريين فى الكفاح الوطنى لاجلاء الانجليز بعد ظلام اليأس الذى ران على نفوسهم بين ١٨٨٢ و١٨٩٥ ، وثانيهما أنه بجهاده الوطنى فتح الطريق لتجديد شباب الطبقة الحاكمة فى مصر ، فلولا الزلزلة التى هز بها مصطفى كامل صرح الحياة السياسية المصرية لما اتيح لسعد زغلول أو لطفى السيد أو عبد العزيز فهمى أو عبد الخالق ثروت أو عدلى يكن أو اسماعيل صدقى أو محمد سعيد أو عشرات من أرباب الكفاءات المصرية أن يقتربوا كثيرا من مناصب المسئولية وربما من قيادة الجماهير ، بل ظلت دائرة الحكم مغلقة على أضراب رياض باشا ونوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وتيجران باشا وغيرهم من اختيارات ذلك المثلث الجهنمى : القصر والباب العالى والانجليز . وبعد وفاته قال عنه قاسم أمين الذى لم يكن له ودا ولا اعجابا ، بأنه أحس بقلب مصر يخفق مرتين ، مرة عند مأساة دنشواى ، ومرة عند وفاة مصطفى كامل . حتى اعداؤه مثل السير رونالد ستورز Sir Ronald Stors السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، قال فيه مؤبنا : « رغم أنه كان دعيا من أكبر طراز ، ورغم أن حياته الخاصة كانت غير مشرفة وحياته العامة يملؤها البقشيش حتى قمة رأسه ، فقد كان واضحا أن له سلطانا عظيما على أفندية المدن » نعم ، أفندية المدن والشباب بصفة خاصة . لقد أشعل مصطفى كامل فيهم بشخصيته المغناطيسية قاذفة اللهب نارا لم تخمدها يد أحد ، وانما اكلت نفسها بنفسها من فرط الضرام . ونحن نعرف أن الاحساس

بالقلق الاجتماعى والسياسى بدأ يستبد بطبقة الافندية فى المدن وعامتهم من موظفى الحكومة لسبب سياسة التمييز التى اتبعها كرومر فى مصر ضد المصريين كموظفين للحكومة بصفة خاصة . فحتى منذ « المراقبة الثنائية » بدأ التدخل الأجنبى يتوسع فى استخدام الموظفين الأجانب فى الوظائف العليا ويبنى كادرا من الموظفين الشوام والأرمن بصفة خاصة يعتمد عليهم فى كافة المناصب الحساسة لادارة البلاد ، بدلا من الاعتماد على المصريين . ومن يقرأ كتاب كرومر « مصر الحديثة » يدرك تماما أن هذه كانت خطة أساسية من خطط الاحتلال البريطانى . فلا غرابة أن نجد الموظفين المصريين منذ ١٨٩٣ يؤلفون جمعية سرية يسمونها « الجمعية الوطنية » مركزها القاهرة ولها فروع فى المنصورة والزقازيق بقصد اخراج الشوام من الوظائف الحكومية واحلال المصريين محلهم ، وقد دبروا المظاهرات لهذا الغرض وفى تقرير ملنر Lord Milner (١٩٢١) ان نسبة الموظفين فى الوظائف العليا عام ١٩٠٥ كانت ٢٨٪ للمصريين و٤٢٪ للبريطانيين و٣٠٪ للأرمن والشوام . ونحن نعرف أن عدد موظفى الحكومة المصريين ازداد بين ١٨٩٦ و١٩٠٧ من ٨٤٤٤ موظفا الى ١٢٫٠٢٧ موظفا أى بنسبة ٢٩٫٧٪ بينما ازداد عدد الموظفين الاوروبيين بنسبة ٤٦٫٥٪ . وقد كان عدد الموظفين البريطانيين فى مصر عام ١٨٩٦ هو ٢٨٦ موظفا فارتفع فى ١٩٠٦ الى ٦٦٢ موظفا . وقد كان الاحتلال البريطانى يعتمد على الموظفين والصحفيين الشوام فى مصر لانهم كانوا كما وصفهم سلامة موسى « بلا وجدان وطنى » أما كرومر فيقول لانهم كانوا أكثر كفاءة واستنارة وتمدنا من المصريين . أما الشركات والبنوك الأجنبية فى مصر فكانت لا توظف المصريين وانما توظف الاوروبيين والشوام والأرمن واليهود وعامة اقليات الدولة العثمانية . وقد اعتمد مصطفى كامل على طبقة الافندية وعلى الطلبة فى حركته الوطنية كما اعتمد على التجار واصحاب الحرف اليدوية .

ولكن مصر لم تكن فى يوم من الأيام مجرد « افندية المدن » وانما كانت ولا تزال فى المقام الأول الفلاح المصرى . وهنا مكمن الضعف فى حركة مصطفى كامل : لقد حرك المدينة وعجز عن أن يحرك الريف . وقد كان هذا قدر سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ ، التى صب فيها خير مافى « الحزب الوطنى » وخير ما فى « حزب الأمة » وتدفقا فى مجرى واحد عارم .

وكان نقيض مصطفى كامل فى زمانه هو لطفى السيد ، كما كان نقيض « الحزب الوطنى » هو حزب الامة . كانا ابنى جيل واحد . وكان لطفى السيد ابن عمدة من عمد الدقهلية اراد له أبوه أن يدرس فى الأزهر ولكن ناصحا نصحه بالحاقه بمدارس الحكومة فأخذ بنصيحته . وبهذا اتيح للطفى السيد أن يدخل مدرسة الحقوق وكان من زملائه فى الدراسة عبد

ا مزيز فهمى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى . وفى ١٨٩٢ التفت الامام محمد عبده الى لطفى السيد بمناسبة موضوع كتبه فى الامتحان ينكر فيه حق الحكومة فى عقاب الجناة لأن الحكومة نفسها قائمة على العنف وليس على العقد . وكان محمد عبده يصحح ورقة لطفى السيد فهنأه على قوة أسلوبه ، وكان لطفى السيد يخشى الرسوب بسبب أفكاره . وأسس لطفى السيد وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى مجلة اسمها « التشريع » لتربية القراء تربية قانونية . واشتغل لطفى السيد فى « المؤيد » مترجما للبرقيات كما أن عبد الله نديم كان يكلفه بتصحيح تجارب مجلة « الاستاذ » وفى صيف ١٨٩٣ ، حين كان لطفى السيد لا يزال طالبا فى السنة الثالثة بمدرسة الحقوق ، زار مع زميله اسماعيل صدقى استانبول اثناء أول زيارة للخديو عباس الثانى لها بعد توليه عرش مصر . ووجد بها سعد زغلول الذى اصطحبه لمقابلة جمال الدين الأفغانى ، فأخذ يؤمه فى كل يوم من أيام مقامه فى العاصمة التركية رغم أن الافغانى كان محاطا بجواسيس السلطان . وفى ١٨٩٤ تخرج لطفى السيد من مدرسة الحقوق واشتغل وكيلا للنيابة . وفى ١٨٩٦ ألف مع عبد العزيز فهمى جمعية سرية لتحرير مصر من الاحتلال البريطانى . وعرف عباس الثانى ومصطفى كامل بأمر هذه الجمعية فدعا مصطفى كامل لطفى السيد للاشتراك فى جمعية سرية أخرى يرأسها الخديو لتحرير مصر (!) يقصد « الحزب الوطنى » فقبل لطفى السيد والتقى بالخديو وكان « الحزب الوطنى » يومئذ فى بداية انشائه مكونا من خمسة أعضاء هم الخديو ومصطفى كامل. ومحمد فريد وصيدلى من الزقازيق ولطفى السيد وكانت لهم اسماء حركية : « الشيخ » للخديو ، و« أبو الفدا » لمصطفى كامل و« أبو مسلم » للطفى السيد . واقترح الخديو على لطفى السيد أن يسافر الى سويسرا لمدة سنة تؤهله للتجنس بالجنسية السويسرية ليعود بعدها ويؤسس جريدة يمولها الخديو حتى لا تقع كتاباته تحت طائلة القانون بحكم احتمائه بالامتيازات الأجنبية .

وفى جنيف التقى لطفى السيد بالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين وكان ثلاثتهم يقضون الاجازة فى سويسرا . وقيل أن قاسم أمين كتب هناك « تحرير المرأة » الذى عبر عن افكار محمد عبده بقلم قاسم أمين وبتنقيح لطفى السيد من حيث الاسلوب . وفى جنيف لازم لطفى السيد محمد عبده كأحد أبنائه وكانا يختلفان معا الى المحاضرات فى الجامعة رغم ما بينهما من فارق فى السن ويبدو أن تأثير محمد عبده وسعد زغلول المجاهدين القديمين فى صفوف العرابيين هو الذى دفع لطفى السيد أن يكتب من جنيف خطابا الى مصطفى كامل يقول فيه انهم لا ينبغى أن ينسوا أبدا أنهم وطنيون مصريون يعملون فى سبيل مصر أولا وقبل كل شئ ، ولذا

كان من الصالح ألا يقترنوا كلية بالخديو لأن العرش اذا اعترض طريق الوطنيين فيجب على الوطنيين ازالة العرش من طريقهم . (والاشارة طبعا لما كان بين توفيق وعرابى ، احداث محفورة فى ذاكرتى محمد عبده وسعد زغلول) .

وقد استخدم مصطفى كامل هذا الخطاب استخداما سيئا . فقد اختلف مع الخديو فى هذه الفترة ، فلما عنفه الخديو وقال له أن لطفى السيد هو الوطنى الصادق الوحيد فى الحزب الوطنى ، أطلع مصطفى كامل الخديو على خطاب لطفى السيد ، ثم كتب الى لطفى السيد معتذرا عما فعل ، فاستقال لطفى السيد من الحزب الوطنى على الفور وقطع صلته بالخديو وعاد الى مصر[1] .

واستأنف لطفى السيد عمله فى النيابة حتى استقال فى ١٩٠٥ بعد خلاف مع النائب العام حول مسألة من مسائل القانون . وكان عبد العزيز فهمى قد سبقه الى الاستقالة . وفكر لطفى السيد فى الانزواء فى الريف تحت تأثير كتابات تولستوى ولكن عبد العزيز فهمى اقنعه بأن يشترك معه فى مكتب المحاماة ، حيث تزاملا معا نحو سنة ترافعا فيها فى قضية دنشواى . وأخيرا قرر لطفى السيد التفرغ للصحافة بعد حادثة طابة وأصبح رئيس تحرير جريدة « الجريدة » التى صدر أول عدد منها فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، وفيه اعلنت الجريدة برنامجها وهو أنها جريدة مصرية صميمة تدافع عن حقوق الأمة المصرية وتخدم مصالحها بنشر كل ما يؤدى الى تقدمها المادى والمعنوى وبتكوين رأى عام مستنير مؤسس على الحقيقة والعقل . وقد خصصت « الجريدة » اعدادها الستة الأول لتعريف معنى « الوطنية » .

وسرعان ما دخلت « الجريدة » فى معارك مع صحافة الحزب الوطنى فاتهمها مصطفى كامل بأنها داعية للحكم البريطانى واتهم الشيخ على يوسف لطفى السيد بأنه ثائر على سلطان تركيا . وبتأسيس حزب الأمة (سبتمبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه وبتأسيس الحزب الوطنى رسميا (اكتوبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه شجع الخديو عباس الثانى الشيخ على يوسف على تأسيس حزب ثالث هو « حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية » . وكانت هذه أهم التنظيمات السياسية فى مصر بعد حادث طابة وكان لسان حالها على التعاقب « الجريدة » و« اللواء » و« المؤيد » .

---

(1) Afaf Lutfi Al Sayyed. Egypt and Cromer. London. Murray, 1968, p. 187.

وظهر الخلاف منذ البداية :

«حزب الأمة» يدعو الى :

١ ـ مصر اولا ومصر أخيرا ولا ولاء للدولة العثمانية أو لبريطانيا .

٢ ـ الاصلاح هو المقدمة اللازمة للتحرير .

«الحزب الوطنى» يدعو الى :

١ ـ حكم مصر الذاتى تحت السيادة العثمانية بموجب الفرمان السلطانى الصادر فى ١٨٤١ وما بعده من فرمانات ودعم العلاقات بين مصر والامبراطورية العثمانية .

٢ ـ نشر الروح القومية وتقوية الروابط بين المسلمين لأن التحرر يجب أن يسبق الاصلاح .

فى غير هذا التقى الحزبان على ضرورة الاصلاح النيابى ونشر التعليم والتنمية الاقتصادية مع تركيز حزب الأمة على التنمية الزراعية وتركيز الحزب الوطنى على التنمية التجارية والصناعية . أما حزب على يوسف (حزب الاصلاح) فقد كانت المادة الأولى فى برنامجه تنص على تقوية سلطة الخديو التى كفلتها الفرمانات السلطانية ثم تتعاقب بقية المواد المألوفة كنشر التعليم والحكم النيابى ... الخ .

فلنترك جانبا الشيخ على يوسف وحزبه الخديوى الذى كان واضح الملامح . كانت هناك هوة عميقة بين تفكير الحزب الوطنى وتفكير حزب الأمة ، وقد تبلور هذا حول موضوعين هما أولا الاصلاح الاجتماعى كمقدمة للتحرير الوطنى أم التحرير الوطنى كمقدمة للاصلاح الاجتماعى ، وثانيا قضية الاستقلال التام أم الحكم الذاتى . وقد رأى الحزب الوطنى فى دعوة حزب الأمة أن تحرير الأمة يأتى نتيجة حتمية لرقيها خيانة وطنية عظمى لانه يرجئ الصدام مع الاحتلال البريطانى الى أجل غير مسمى ، فى حين أن الكل يعلم أن الاحتلال البريطانى هو الذى يحول دون رقى البلاد . أما حزب الأمة فقد كان يتهم الحزب الوطنى بالغوغائية وارجاء الدعوة للاصلاح الاجتماعى تحت ستار حركة التحرير الوطنى ، بل أكثر من هذا يدعو الناس الى قبول الحكم الخديوى المطلق والتبعية العثمانية تحت ستار محاربة الانجليز . وهكذا وقع الحزبان فى المحظور السياسى وهو تفتيت معنى الحرية والوطنية والدخول فى الحوار العقيم حول البيضة قبل الفرخة أو الفرخه قبل البيضة ، وهو ما نجت منه ثورة ١٩١٩ تحت زعامة سعد زغلول ورجاله الذين علموا الناس أن الحرية لا تتجزأ وأن الوطنية

كل متكامل ، وأن عبيد التخلف والطغيان لا يمكن أن يحرروا الأوطان كما أن تحرير الأوطان غير ممكن بغير ثورة على التخلف والطغيان .

لقد كان «حزب الأمة» حزب الارستقراطية المصرية أو حزب كبار الملاك الزراعيين الذين احسنوا تأديب ابنائهم بين الثورة العرابية والحرب العالمية الثانية فزودوا مصر بعقلها الراقى وبثقافتها العصرية ، ولانهم كانوا ملاك مصر فقد رفضوا أن ينازعهم فى ملكها مالك عثمانى أو غير عثمانى باسم الدين أو باسم أى شئ آخر كالمد أو الرق ... الخ ، ولكن لانهم كانوا ملاك مصر الحقيقيين فقد خامرت وطنيتهم دعوة استقرارية واضحة ترفض الثورة والعنف والقلق والجنوح وتنادى بالتطور التدريجى وبالاحتكام الى العقل فى كل شئ حتى حيث تكون قمة العقل الخروج على العقل لغاية عاقلة ، فهناك مواقف فى الحياة كطلب الحرية من المستبد أو طلب العدل من الظالم أو طلب العلم من الجاهل أو طلب الكرامة والشرف من النخاس أو من لا شرف له لا يجدى فيها العقل أو الاحتكام الى الحوار المتمدن ، وهذه هى لحظات الثورات والحروب العادلة . حتى الديمقراطية التى كان يدعو اليها لطفى السيد علقها على تعلم المواطنين معنى الديمقراطية فكرا وفعلا ، وهو مالا يأتى الا بالممارسة ككل شئ حيوى فى الحياة .

أم «الحزب الوطنى» فقد كان حزب البورجوازية الصغيرة أو الطبقة المتوسطة الصغيرة من سكان المدن ، وهى طبقة قلقة جاهلة طموحة كثيرة الجلبة تجنح الى العنف ، وقد تصيب من العلم والتكنولوجيا نصيبا فى سبيل اللقمة أو التسلق الاجتماعى والاقتصادى ولكنها لا تصيب من الثقافة ولا من الحكمة شيئا مذكورا وكثيرا ما يختلط عليها الحد الفاصل بين المشروع وغير المشروع لانها مشغولة باللقمة أو بالتسلق الاجتماعى والاقتصادى عن أرق ما فى الحياة من مبادئ ومعان بل وكثيرا ما يختلط عليها ما ينفعها وما يضرها لانها طبقة عجولة تختار اخطر الطرق الى غاياتها دون تبصر بالعواقب . وهى تستعيض بالقلب والفطرة بل وبالغريزة عن العقل والثقافة والمدنية . ولا شك أن القلب والفطرة والغريزة قد تكون من أعظم ينابيع الخير الفردى والاجتماعى اذا ارتبطت بالعقل والثقافة والمدنية . أما أن يكون القلب المتقد وحده دليل الإنسان ففيه مجازفة كبرى لا تقل خطرا عن أن يكون العقل البارد وحده دليل الإنسان وقد لازم هذا الفصام الطبقى الحياة المصرية من حين الى حين بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ فعرفت مصر الاستقرارية التى تشل حيوية الحياة عندما خرج حزب الأحرار الدستوريين من انقاض حزب الأمة بعد دستور ١٩٢٣ ، وعرفت مصر العدمية التى تسوق المجتمعات الى الانتحار عندما خرجت الشيع المتشنجة من انقاض الحزب الوطنى تدعو الناس بلغة الرصاص

والبارود والحرائق والدعوات العاطفية الغيبية الهوجاء ، بعضها مهموس كأحاديث الباطنية والجان وبعضها راعد مثل هزيم الرعد الغضوب (مصر الفتاة والاخوان المسلمون) .

وقد كان محمد عبده وسعد زغلول آخر العرابيين وصفوة قلبهم وعقلهم يرقبان كل ما يجرى فى مصر منذ تولى عباس حلمى الثانى فى ١٨٩٢ حتى حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ فى حكمة من رأى أهوال ١٨٨٢ فاتعظ عقله دون أن يطيش جنانه . ولذا فقد كانا يحدبان ولا يحدبان . يرقبان عباس الثانى ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد ، كلهم شباب فى سن طلاب العشرين ، يؤلفون الجمعيات السرية الوطنية ويتخذون الاسماء الحركية ويحتمون فى الخليفة السلطان فيتذكران أيام عرابى الحزينة عندما علق بعض العرابيين السذج أمالهم على خليفة المسلمين فى مقاومة الخديو الخائن والغزو البريطانى ، فإذا بخليفة المسلمين يصدر منشور العصيان على عرابى والابطال ودم المصريين ينزف بين القصاصين والتل الكبير . وبعد سنوات يرى سعد زغلول لطفى السيد يجمع محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا وعمر سلطان باشا ليقاوموا سلخ سيناء عن مصر وتسليمها للدولة العثمانية بيد ملك البلاد وزعيمها الغوغائى الأحمق الذى لم تنضجه السنون . فكرة نبيلة أن يطالب أعيان البلاد بأن تكون مصر للمصريين ولكن سعد زغلول يرقب حزب الأمة يتكون من أعيان البلاد ليطالب بتمصير مصر وبحكم الدستور ، فيتذكر أن البلاد هى البلاد والاعيان هم الأعيان ، وحتى الاسماء هى الاسماء ، ويتصفح وجه عمر سلطان باشا فى ١٩٠٧ ويصغى لكلامه فيرى فيه وجه محمد سلطان باشا ويسمع نفس كلام هذا الثائر العرابى البرلمانى الكبير الذى كان فى ١٨٨٢ فتى الفتيان فى مواجهة العرش والترك والانجليز واذا به فى اللحظة الحاسمة يتخلى عن الوطنيين ويتعاون مع العرش والترك واالانجليز ويدخل القاهرة مع الجنرال وولزلى فاتح بلاده . كلا .. البلاد هى البلاد ، والخديو هو الخديو سواء أكان اسمه توفيق أو عباس حلمى والأعيان هم الأعيان ، وطنيتهم محدودة بحدود أطيانهم وديمقراطيتهم تعنى مشاركتهم للعرش فى السلطة وليس مشاركة الشعب لهم وللعرش فى ادارة البلاد . ثم أخيرا ما هذا الحزب الذى يقبل أن يكون أخوه فتحى زغلول الملطخة يداه بدم شهداء دنشواى عضوا فيه ، وأى مستقبل لمثل هذا الحزب ؟ من أجل هذا وقف سعد زغلول بعيدا يرقب جماعات المتهوسين وجماعات العقلاء تجتمع وتنفض ولا ينضم لأحد منها . انه صديق الجميع ينصح هؤلاء وهؤلاء بل ويعين على الخير الوطنى برأيه وماله دون أن يورط نفسه باخطاء الغير . ثم فى نهاية الأمر ماله ولهؤلاء الاعيان ؟ انه ليس منهم فأسرته من أوساط الملاك فى الريف ومن يرى قصر عدلى يكن فى

شارع كورنيش النيل (القصر العالى سابقا) بجوار السفارة البريطانية وكأنه جناح من قصر التويلرى فى مواجهة فندق الميرديان ، ويرى بيت الأمة البسيط بيت سعد زغلول بجوار ضريحه المتاخم لوزارة التعليم يعرف أنه بازاء طبقتين اجتماعيتين متميزتين تمام التميز . (من سخرية القدر انه منذ كتابة هذا الكلام ازالت شركة سعودية هذا المعمار العظيم لتقيم مكانه فندقا . يا قصور نظرتها وهى تقضى ، فسكبت الدموع والحق يقضى !)

نفس الأمر بالنسبة لمحمد عبده لقد كان يرقب الخديو الشاب عباس الثانى ورغم اندفاعاته الوطنية كان يرى فى جشعه للمال صورة جده اسماعيل ، وفى أوتوقراطيته ومقاومته للاصلاح صورة أبيه توفيق . وقد ذهب الناس فى تفسير جشعه للمال مذاهب شتى ، فمن اصدقائه من قال أنه كان ينهب الأوقاف ليمول مصطفى كامل والحركة الوطنية (!) وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا سكرتير عباس الثانى للشئون العربية ، أن عباس الثانى كان يبيع الألقاب لأعلى مشترين بوساطة شوقى الشاعر والشيخ على يوسف ومصطفى كامل («مذكراتى فى نصف قرن» ج ٣ ، ص ٧) . وفى رشيد رضا (تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٧) أنه ـ رشيد رضا ـ سأل الخديو عباس الثانى ذات مرة عن السر فى شرائه الاملاك الشاسعة فى تركيا فكانت اجابته أنه يعد العدة ليوم عزله . وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا (ج٢ ، ص ٤١١) أن عباس الثانى كان يبيع للسلطان عبد الحميد الثوار الأتراك من اعضاء حزب «تركيا الفتاة» مقابل امتياز لاستغلال مناجم جزيرة ثاسوس (طاشيوز) ، فلما اخل السلطان بوعده ابدى عباس الثانى استعداده لوينجيت للتعاون مع كرومر لو أن كرومر ساعده على الحصول على هذا الامتياز . وفى «يوميات» بلنت أن جورست كان يساعد عباس الثانى فى تنمية ثروته أيام أن كان جورست مستشارا ماليا للحكومة المصرية ، قال بلنت : «حدثنى محمد عبده فقال أن جورست على وجه اليقين يساعد الخديو فى مضارباته التجارية ، وقد نشب شجار بين كرومر وجورست لهذا السبب» . وقد ظهر الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل منذ ١٩٠١ ، وكان من نتائج هذا الفتور أو من مقدماته أن مصطفى كامل أرسل للسلطان عبد الحميد فى أوائل ١٩٠١ تقريرا يشكو فيه عباس الثانى لانه يوهم السلطان بانه قد سحق حركة «تركيا الفتاة» فى مصر فى حين أن هذه الحركة تتصاعد وتتعاظم (كرومر «مصر الحديثة» ج ٢ ص ١٢٨) .

وقد كانت لمحمد عبده جولات مع عباس الثانى .فمنذ ١٨٩٥ عرض محمد عبده على

---

(1) Wilfrid Blunt: My Diaries. London, 1919, Vol I. II, P. 90.

عباس الثانى مشروعه الخطير لاصلاح الازهر وجعله جامعة عصرية ومنارة ليس فقط لعلوم الدين ولكن للعلوم الزمنية كذلك ، وقد كان هذا حلم حياة الاستاذ الامام . وقد بدا أن الخديو اقتنع بذلك فعين الشيخ محمد عبده والشيخ سليمان ممثلين للحكومة فى لجنة ادارة الأزهر المنوط بها اصلاحه . وقد عارض مشايخ الازهر مشروع الاصلاح الذى تقدم به محمد عبده سنوات طوالا كما أن عباس الثانى انقلب عليه لجملة أسباب . يقول أحمد شفيق باشا فى «مذكراته» (ج ٢ ص٤١٣) ان الشيخ على يوسف ومصطفى كامل أوغرا صدر الخديو عليه ..ولكن الدكتوره عفاف لطفى السيد تقول أن الخديو انقلب على محمد عبده لسبب أقوى أيضا وهو أن محمد عبده كان يعارض استخدام الخديو عباس الثانى لأموال لأوقاف . ففى ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا للديار المصرية بتزكيه من الخديو ، وبهذا اصبح عضوا فى المجلس الأعلى للأوقاف . وبناء على اقتراح من المعية السنية ـ أى الخاصة الخديوية ـ كان مطلوبا من المجلس اعطاء الخديو قطعة أرض بجوار القاهرة مقابل مساحة معينة من اطيانه ، وكان يترتب على ذلك أن تخسر الأوقاف فى هذا الاستبدال نحو ٥٠٫٠٠٠ جنيه . ورفض المجلس الصفقة فغضب عباس الثانى على محمد عبده وأخذ يتعاون مع خصومه لاحباط مشروعاته لاصلاح الازهر . وفى رشيد رضا («تاريخ الأستاذ الامام» ج ١ ، ص ٥٧٣) أن خليل باشا حماده الذى كان صديق محمد عبده وصديق الطرفين سعى لاقناع محمد عبده بأن يترك الحبل على الغارب للخديو فى أموال الأوقاف مقابل اطلاق يده فى اصلاح الأزهر فرفض محمد عبده . كذلك كان محمد عبده على علاقة طيبة باللورد كرومر الذى حماه من غضب الخديو توفيق بعد عودته من المنفى عام ١٨٨٨ ، وكان يلتقى به من آن لآخر فى صالون الأميرة نازلى فاضل . وقد استغل عباس الثانى قيام هذه العلاقة الطيبة للتشهير به من خلال أعوانه على أنه كان من أنصار الاحتلال البريطانى واتهموه بالزندقة وبالانتماء الى المعتزلة وبالأفكار الوهابية ، وقد كان الأزهر معاديا للمعتزلة وللوهابية .

وفى أحمد أمين («زعماء الاصلاح» ص ٤٤٢ طبعة ١٩٤٨) أن محمد عبده استقال من لجنة الأزهر فى ١٩ مارس ١٩٠٥ قبيل وفاته بعد خطبة للخديو عباس الثانى قال فيها أن محمد عبده لو قدم استقالته فانه سيقبلها . ومع أن موقف الخديو من محمد عبده ألب عليه البسطاء فقد كانت له مدرسة راسخة ومريدون أخذوا عنه الكثير من دعوته للاصلاح بعضهم فى اتجاه عقلانية الدين مثل رشيد رضا وبعضهم فى اتجاه عقلانية الدنيا مثل أحمد فتحى زغلول وقاسم أمين ولطفى السيد ، الى جانب تلميذه الأول وزميله فى الكفاح أيام ثورة عرابى : سعد زغلول .

الديمقراطية والأحزاب (٩)

الأحزاب

لم يكن الحزب الوطنى «وحزب الأمة» هما الحزبان الوحيدان اللذان انشئا فى مصر عام ١٩٠٧ . وانما كان هناك أيضا «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذى اسسه الشيخ على يوسف فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ بتوجيه من عباس الثانى وتمويل منه بعد أن دب الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل لاسباب مختلفة بعد ١٩٠٠ بعضها سياسى كقبول الخديو استعراض جيش الاحتلال فى عيد الملك انجلترا وبعضها حزبى كرغبة مصطفى كامل التخفف من وصاية الخديو نتيجة للاحساس بقوته بعد انشاء جريدة «اللواء» فى أوائل ١٩٠٠ ونجاحها الجماهيرى ، وبعضها شخصيته كأزمة الشيخ على يوسف مع الشيخ السادات حين تزوج على يوسف ابنة السادات فرفض السادات هذه المصاهرة بحجة «عدم التكافؤ» ورفع قضية لفض الزواج وتدخل الخديو لصالح على يوسف وأيد مصطفى كامل السادات ، وحين نبه مصطفى كامل الخديو الى استياء الرأى العام أجابه الخديو : «رأى عام ايه ؟ هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة ؟ ان أنا لبست برنيطة ومشيت فى البلد ما حدش يتكلم» («مذكرات محمد فريد» ص ١) وقد دامت القطيعة نحو عامين من ١٩٠٤ حتى ١٩٠٦ . وقد كان أول مبادئ حزب الاصلاح «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى» .

ومعروف انه قبل ١٩٠٧ لم يكن للاحزاب المصرية وجود رسمى بما فى ذلك «الحزب الوطنى» الذى أسسه الخديو عباس الثانى فقد كان تجمعا وطنيا يضم أولا الخديو عباس الثانى ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وسعيد الشيمى ياور الخديو ومحمد عثمان ولبيب محرم ، ثم استقال منه لطفى السيد وانضم الى حلقة محمد عبده التى كان يسميها كرومر «حزب الامام» (محمد عبده) وقد كان أول تجمع للحزب الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم قائد

ثورة الضباط على نوبار باشا ووزارته الأوروبية فى أواخر عهد اسماعيل وأحد العرابيين ، وقد ألف جمعية سرية انضم اليها الطالب مصطفى كامل والطالب محمد فريد وغيرهم قبيل اتصالهم بالخديو عباس الثانى نحو ١٨٩٣ أو ١٨٩٤ وقبل انشاء الحزب الوطنى بصورة رسمية كان كرومر والاجانب بصفة عامة هم الذين يطلقون على تجمع « مصطفى كامل » اسم « الحزب الوطنى » على غرار ما يعرفونه فى بلادهم من تنظيمات حزبية .

وعندما تألف « حزب الأمة » كان برنامجه يتألف من ستة مبادئ :

١ ـ أن نعضد بسعينا وأموالنا ونصائحنا حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغائبنا العامة من التقدم الى المدنية .

٢ ـ أن نوجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعى وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون لنا رأى معدود فى القوانين التى تعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرأى ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

٣ ـ أن نواصل السعى ولا ندع فرصة تفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغباتنا موصلا الى مقاصدنا فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا واجباريا .

٤ ـ أن نسعى ما استطعنا فى توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلا الى تقدم زراعة البلاد وانماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

٥ ـ أن لا نهمل الصناعة بل ندأب على رقيها وتقدمها بفتح المدارس الحرة والأميرية .

٦ ـ أن نسهر على المصالح التجارية العامة حتى تتمتع الأمة الحقيقية بثمرات اتعابها فى زراعتها وصناعتها .

أما « الحزب الوطنى » فقد تضمن برنامجه عند اعلان تأسيسه عشرة مبادئ :

برنامج الحزب الوطنى :

١ ـ منح مصر الحكم الذاتى أو إستقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشهانية التى وعدت انجلترا باحترامها رسميا .

٢ ـ اقامة حكومة دستورية يكون الحكام فيها مسئولين امام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوربا .

٣ ـ احترام المعاهدات والاتفاقيات المالية التى تتعهد فيها الحكومة المصرية بدفع ديونها وقبول مراقبة مالية تشبه « الكوندومنيوم » الانجليزى الفرنسى طالما تظل مصر مدينة لأوربا وطالما تطلب أوربا هذه المراقبة .

٤ ـ نشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية وحث الاغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعثات الى أوربا وأنشاء دراسة ليلية للعمال .

٥ ـ تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الاجتماعية مما يجعل البلاد تحصل على إستقلالها الاقتصادى .

٦ ـ تقارب عنصرى الامة : المسلمين والمسيحيين وتعريف كل مصرى بالواجبات التى عليه القيام بها السهر على استتباب الأمن والنظام .

٧ ـ تحسين الأحوال الصحية لازدياد النسل القومى .

٨ ـ تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين فى وادى النيل وتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة الى الجنح والجنايات .

٩ ـ تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة وبين مصر والدول الأوربية من جهة أخرى لاكتسابها الى جانبها وتعريفها بوجاهة مطالبها القومية . (٢٧ ديسمبر ١٩٠٧) .

ويلاحظ أن هناك فوارق جسيمة بين برنامج الحزبين أهمها دعوة « الحزب الوطنى » الصريحة الناجزة الى الاستقلال والدستور لمصر والسودان ويقابلها تدريجية هذه الدعوة فى برنامج « حزب الأمة » مع اغفال كل ذكر للسودان . وكذلك يلاحظ اهتمام « حزب الامة » بالزراعة ووضوح دعوته الى التعليم الالزامى المجانى العام بينما « الحزب الوطنى » يضع الاهتمام بالزراعة على قدم المساواة مع الاهتمام بالصناعة والتجارة أما برنامجه التعليمى فيركز على العمال وابنائهم وعامة سكان المدن . كذلك اهتم برنامج « حزب الأمة » بالتنويه فى صدره الى ضرورة التقدم نحو « المدنية » وهى كلمة كان لها معنى خاص فى تلك الأيام وربما الى يومنا هذا ، لانها

نظر لتمزق الصفحة التى نشر بها برنامج الحزب الوطنى فى عدد جريدة اللواء الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ اعتمدنا فى نشر برنامج الحزب الوطنى لمصطفى كامل على كتاب « مصطفى كامل حياته وكفاحه » تأليف أحمد رشاد . (مجلة الطليعة العدد الثانى فبراير سنة ١٩٦٥) .

تعنى احتذاء الحضارة الأوروبية وهو ما خلا منه برنامج «الحزب الوطنى» .

أما «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذى اسسه الشيخ على يوسف فقد كانت أهم مادة فى برنامجه هى المادة الأولى التى تنص على «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى» وقد كان جهاد هذا الحزب مقصورا على الولاء لعباس الثانى والسعى بشتى الوسائل لنسف «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» لتحالفهما ضد الخديو فى فترة تحالف الخديو مع الانجليز بين ١٩٠٨ و١٩١١ تاريخ وفاة ايلدون جورست البريطانى الذى خلف كرومر .

كانت هذه هى الاحزاب الثلاثة الكبرى التى تكونت رسميا فى مصر بين حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ ومقتل بطرس غالى فى فبراير ١٩١٠ وقد تم بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» زواج مؤقت خلال ١٩٠٨ و١٩٠٩ لمواجهة حلف الخديو عباس الثانى مع الانجليز يذكرنا بتحالف الأعيان مع العرابيين خلال ١٨٨١ لمواجهة حلف الخديو توفيق مع الانجليز ثم انقضى تحالف الحزبين بعد مقتل بطرس غالى وموت جورست فى ١٩١١ ثم تجميد كل شئ فى مصر تحت كتشنر استعدادا للحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ .

وغير هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى :

١ ـ أسس محمد بك وحيد فى منتصف ١٩٠٧ ومعه جماعة من المتفرنجين مثل محمد بك نشأت . المسالمين صراحة للاحتلال البريطانى «الحزب الوطنى الحر» الذى غير اسمه فى ١٩٠٨ الى «حزب الأحرار» واصدر جريدته «الاحرار» فى ١٨ مارس ١٩٠٨ .

وقد كان محمد بك وحيد يندد فى مقالاته بتطرف مصطفى كامل وجماعته ويسميهم «جرثومة التعصب والفتن» .

كما أن محمد بك نشأت كان يسميهم جماعة «الهجاصين» وفيما يلى برنامج حزب الأحرار :

أولا : مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وانجاحه وتنبيههم بالحسنى الى مواضع النقص التى نرى فى تنبيههم اليها فائدة لمصر وأهلها كما هو الحال فى الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقية التى ترتبط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسالمة هذه هى الطريق الوحيد التى تضمن للامم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

ثانيا : مسألة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم وعدهم جميعا اخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ثالثا : السعى فى تعميم التعليم الابتدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالى شيئا فشيئا مع اجتناب الطفرة التى تؤدى الى ضد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها والاهتمام بترقية لغة البلاد . وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط أن لا يكون ذلك سببا فى تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الاجنبية حائلا دون اتقانهم للعلوم ومباراتهم لاخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية وارسال الارساليات من الطلبة الى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الاكفاء الذين يعول عليهم فى الترجمة والتأليف والتصنيف لكى تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية فى علومها كما بزتها فى آدابها .

رابعا : السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا النافعة فى التمدن الغربى وذلك بازالة أوهامهم ومخاوفهم من الاصلاحات الصحية التى لا تقوى الأمة الا بها والاصلاحات الادارية التى لا تنتظم احوال الأمة الا بها ايضا ، وما شاكل ذلك .

خامسا :السعى الى الحكم النيابى من ابوابه وذلك باقناع الحكومة الانكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسألتنا واخلاصنا وتساهلنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجيا حتى اذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمه له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التى تضمن لنا نيله .

سادسا :السعى فى تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها الى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم » .

وقد نشر هذا البرنامج فى «المقطم» عدد ٢٦ يوليو ١٩٠٧ ويتضح منه أنه يقوم على شحاذة الاستقلال وشحاذة الدستور وشحاذة الاصلاح .

ومع ذلك فلو تجاوزنا عن لغة الاستكانة الفظيعة التى كتب بها هذا البرنامج نلاحظ ثلاثة أمور هى :

أولا : عدم ذكر أى شئ عن الخديو أو السلطان بما يوحى بعدم رضا هذا الحزب عن الحكم المطلق أو التبعية العثمانية .

ثانيا : النص ، فى الكلام عن اجانب مصر ، أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . وهو اعتراض سافر على «الامتيازات الأجنبية» .

ثالثا : قبول الاتجاه العام نحو التقدم والاصلاح لا بالرجوع الى السلف ولكن باحتذاء النموذج الاوروبى .

وقد قدرت «اللواء» (عدد ٢٧ اكتوبر ١٩٠٧) اعضاء حزب الاحرار بعشرين عضوا ، وفى جريدة الأحرار (عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨) رفض رئيس الحزب وحيد بك مبدأ جباية رسوم لعضوية حزب الاحرار الذى «لا يحذو حذو الاحزاب الأخرى» فى جمع الأموال تحت ستار التنظيم لأن الانضمام الى الحزب يكون بالقلب وبالوطنية وبالعمل على نشر المبادئ ولا يكون بدفع الاتاوات (وقد كان حزب الأحرار) مناهضا للخديو والسلطان مؤيدا للاحتلال البريطانى للاستفادة من تقدم الانجليز والأوروبيين بصفة عامة . ومن «جهاد» محمد وحيد بك انه حوكم فى أوائل اغسطس ١٩١٠ لهجومه على أسرة محمد على وحكم عليه بالحبس شهرين . وقد احتفل الحزب فى ١٤ سبتمبر ١٩٠٧ بذكرى الاحتلال البريطانى بينما كانت بقية الاحزاب الأخرى تؤبن الحرية فى ذكرى الاحتلال .

وكان محمد وحيد بك يرسل البرقيات الى السير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية مستنكرا خطب مصطفى كامل قائلا ان مصطفى كامل يجرى وراء مصالحة ولا يعبر الا عن رأيه الشخصى . وقد أبرق لعباس الثانى فى استانبول مؤيدا لأنه أدلى بحديث فى «الديلى تلجراف» فى ١٩٠٧ جاء فيه انه يرى ان «الاحتلال أمر طبيعى» (د . يونان لبيب رزق : «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ص ٣٤) .

٢ ـ الحزب الدستورى الذى أسسه ادريس بك راغب ، وكان يدين بالولاء للخديو (نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها كذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها) .

ويدين بالولاء للباب العالى : (نحترم حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر) ويدين بالولاء للانجليز («تتفق افكارنا مع أفكار جمهور من ساسة الانكليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر») . باختصار الولاء لكل صاحب سلطة فى البلاد . وفى ٩ فبراير

١٩١٠ نشر ادريس راغب بك فى «المؤيد» مقالا بعنوان «الحزب الدستورى : خطته ومقاصده» أوضح فيها أن المصريين لن يستأهلوا الحكم الدستورى الا بعد مرور ٢٠ سنة وعندئذ ينبغى أن يكون للأمى صوت واحد فى الانتخابات وللمتعلم خمسة أصوات .

٣ ـ «حزب النبلاء» الذى أسسه فى اكتوبر ١٩٠٨ حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حقى وهما من اتراك مصر للدفاع عن الدولة العثمانية وعن الارستقراطية التركية فى مصر وقد دخل هذا الحزب فى صراع مع «الحزب الوطنى» بعد أن آلت رياسته الى محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل عندما هاجم محمد فريد الخديو عباس الثانى فى «اللواء» عام ١٩٠٨ بسبب تصالحه مع جورست خليفة كرومر ومع الانجليز وقد شن فريد حملته على الاتراك والشراكسة فى مصر ووصف اثرياءهم بانهم فضوليون جمعوا ثرواتهم على حساب الشعب المصرى («اللواء» عدد ٢١ اكتوبر ١٩٠٨) . وكذلك نقل أحمد حلمى فى جريدة «القطر المصرى» ما نشرته جريدة «العدل» التركية من تنديد باسرة محمد على فقدم الى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية وحكم عليه بالحبس سنة وقد هب حسن حلمى زاده باسم «ابناء الذوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» للدفاع عن الخديو عباس الثانى والارستقراطية التركية ضد هجمات محمد فريد («المؤيد» عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وكذلك رد محمد خورشيد باشا فى «المؤيد» (عدد ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨) على هجوم محمد فريد على الاتراك والشراكسة . وقد كان «حزب النبلاء» هو الرد على «حزب الأمة» لأن تجمع الارستقراطية المصرية فى تنظيم «حزب الأمة» دفع الذوات الاتراك الى التجمع فى تنظيم «حزب النبلاء» . وقد كان «حزب النبلاء» من دعاة التقارب التركى الانجليزى ، وكانوا يهاجمون «الحزب الوطنى» بسبب عدائه لبريطانيا . فلما ضمت النمسا البوسنه والهرسك وسلختهما من تركيا كان رأى «حزب النبلاء» أن الصداقة التركية الانجليزية هى وحدها الضمان ضد تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية ، وقد ابرقوا للسير ادوارد جراى بهذا المعنى ، وكانوا يحملون «الحزب الوطنى» مسئولية الفرقة الانجليزية التركية بسبب عداء «الحزب الوطنى» للانجليز . وقد اتجه الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وتولى محمد فريد دعوة الجامعة الاسلامية على أساس عقائدى دينى لا على أساس سياسى علمانى ، أى على أساس «الاسلام» وليس على أساس «تركيا» كما فعل «حزب النبلاء» الاتراك والشراكسة ، وقد كان هذا الاتجاه طبيعيا فى «الحزب الوطنى» الذى شغله ولاؤه لمصر والمصريين عن ولائه لتركيا والخديو عباس الثانى ومناوراتها الدولية مع الانجليز للابقاء على الامبراطورية العثمانية ولو كان حل

«المسألة الشرقية» على حساب حل «المسألة المصرية» وهو الفرق بين الاتراك والاتراك المتمصرين الذين ربطوا مصيرهم وغاياتهم بمصير مصر وغاياتها .

وقد وجد «الحزب الوطنى» فى الدعوة الاسلامية التى يمكن أن يكون لمصر فيها نصيب مخرجا من الدعوة العثمانية البسيطة التى تستوحى سياسة مصر الخارجية من سياسة تركيا الخارجية .

٤ ـ «الحزب المصرى» أو ما يحسن أن نسميه «الحزب القبطى» وقد أسسه اخنوخ فانوس المحامى ونشر برنامجه فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ فى جرائد «مصر» و«الوطن» و«المقطم» فى وقت واحد . وقد أسس بعض الأقباط «الحزب المصرى» كرد فعل لاسراف الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد فى تأسيس الدعوة الوطنية على الدعوة الاسلامية . وقد كانت الدعوة الاسلامية دائما مقترنة بالدعوة الوطنية حتى فى أيام مصطفى كامل ولكنها اشتطت أيام محمد فريد وعبد العزيز جاويش وأحمد حلمى . وقد ذكر سلامة موسى فى «الكاتب المصرى» عدد يوليو ١٩٤٦ أن الشبان الاقباط بين ١٩٠٣ و١٩٠٧ كانوا يقرءون «اللواء» ولكنهم يرفضون الانضمام الى «الحزب الوطنى» لانهم كانوا يضيقون بالدعوة الاسلامية وبالدعوة العثمانية اللتين تبناهما هذا الحزب . وقد كان منطقهم فى ذلك كما سجله سلامة موسى : «اذا كنتم تدعون الى جامعة اسلامية والى تأييد الحقوق التركية فى مصر مع أن الاتراك ليسوا فقط أجانب بل أن تاريخهم يحفل بالمظالم فى مصر ، فان لنا الحق فى الاتجاه نحو جامعة مسيحية والاعتماد على الاحتلال البريطانى» وتأسيسا على أن القومية المصرية والوطنية المصرية يجب أن تكون مفرغة من كل مضمون دينى دعت جريدة «مصر» (عدد ٢ يوليو ١٩٠٨) الى أن المصريين سواء أكانوا مسيحيين أو مسلمين هم فى الواقع اقباط لانهم جميعا سلالة قدماء المصريين فهكذا كان العرب يسمون المصريين عند الفتح العربى «القبط» بمعنى المصريين وليس بمعنى النصارى . وكانت الجرائد القبطية تسمى نفسها «مصر» و«الوطن» و «فرعون» ومن «الجريدة» (عدد ٩٩ مارس ١٩٠٧) نعلم أن عدد المشتركين فى تأسيس «الجريدة» كان ١١٣ مساهما كان منهم ١٤ مساهما من الأقباط وكان هؤلاء المساهمون هم الهيئة التأسيسية «لحزب الأمة» الذى اعلن حسن باشا عبد الرازق قيامه فى سبتمبر ١٩٠٧ . أما «الحزب الوطنى» فقد كان أعضاء لجنته الادارية ٣٠ عضوا كان منهم قبطى واحد هو ويصا افندى واصف المحامى («اللواء» عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧) ، وقد استقال ويصا واصف من عضوية اللجنة الادارية للحزب فى ٦ أغسطس ١٩٠٨ ثم تبعت ذلك استقالة عدد من الاقباط من عضوية الحزب («مصر» عدد ٧ أغسطس ١٩٠٨) .

وقد كان أهم ما جاء فى برنامج تأسيس «الحزب المصرى» المادة الثالثة «فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى الحقوق الوطنية بين المصريين الوطنيين بلا تميز مطلقا بسبب الجنس والدين» ثم المادة الخامسة المطالبة «بعقد معاهدة بين انجلترا ومصر مقتضاها من الجهة الواحدة ضمان حرية تجارة انجلترا فى مصر وتسهيل طريق الهند لها فى وقت السلم والحرب فى دائرة حدود مصر، ومن الجهة الأخرى تعد انجلترا بالمحافظة على استقلال مصر والمساعدة فى صد الغارات الأجنبية عنها». أما فى المسألة الدستورية فقد دعا «الحزب المصرى» الى أن يتكون البرلمان من مجلسين هما «مجلس النواب» و«الأودة التشريعية» التى لها الرقابة على أعمال «مجلس النواب». وقد اشترط تمثيل الأقباط بالنسبة العددية فى «مجلس النواب» كما اقترح أن تكون «الأودة التشريعية» نصفها من المصريين ونصفها من الأجانب. وهذا هو نفس مشروع اللورد كرومر الذى بسطه فى تقريره السنوى الصادر فى ١ ابريل ١٩٠٧ قبل رحيله من مصر بشهر واحد. فكان ما يدعو اليه «الحزب القبطى» هو استقلال مصر مع معاهدة صداقة وتحالف مع انجلترا مع تمثيل نسبى للأقليات الدينية والعنصرية مع مشاركة الاجانب بحصة النصف فى الجمعية التشريعية، وهو ما ينفى مبدأ الاستقلال. كما أن مطالبة «الحزب المصرى» بالتمثيل النسبى للاقباط فى «مجلس النواب» كما بين الدكتور يونان لبيب رزق، كانت تتنافى مع مبدأ تساوى المصريين فى الحقوق والواجبات المدنية لأن الانتخابات العامة قد تخل بهذا التمثيل النسبى فى أى الاتجاهين اذا جرت على أساس المساواة المدنية.[1] ويبدوا أن اخنوخ فانوس لم يجد أعضاء أو أعضاء معروفين لحزبه الطائفى فاقتصر أمره على نشاطه الصحفى فى جريدتى «مصر» و«الوطن» وقد لاذ «الحزب المصرى» بالخديو عباس الثانى فى هذه المرحلة من انحياز الخديو للانجليز غالبا استعداء للخديو على المتطرفين الاسلاميين.

وحين اشتدت حملة عبد العزيز جاويش رئيس تحرير «اللواء» على الاقباط الذين كان يسميهم «أصحاب الجلود السوداء» («مصر» عدد ٦ يوليو ١٩٠٨) فزع بعضهم الى زعيمه محمد فريد لينتصف لهم منه ولكن محمد فريد كتب مقالا فى جريدة «الاكلير» الفرنسية سمى فيه الاقباط (الخوارج) («اللواء» عدد ١١ يوليو ١٩٠٨) فردت عليه جريدة «مصر» فى عدد ١٣ يوليو ١٩٠٨ بمقال عنوانه: «ياخيبه الأمل: فريد بك ومصر». كما أن محمد فريد أعلن فى أحد تصريحاته: «أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائما بتركيا لأنها مقر الخلافة الاسلامية، ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر» («مصر» عد ٢٠ يوليو

(١) رزق: «الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤» ١٩٧٠ ص ٤٣.

ss

١٩٠٨) . أما «حزب الأمة» الذى كان حزب العقلاء أو المعتدلين ، فانه رغم خلافه العقائدى والمنهجى مع «الحزب الوطنى» فقد وقف موقفا فاترا نحو «الحزب المصرى» . وقد رفضت «الجريدة» نشر رسالة لجمعية التوفيق القبطية ترد على هجوم «اللواء» على الاقباط بحجة أنها «موجبة للتفريق» فسألتها جريدة «مصر» فى عدد ١٦ يوليو ١٩٠٨ ان كانت مقالات «اللواء» ضد الأقباط . جبة للتفريق أم لا . وتدهورت العلاقة أيضا بين «الحزب المصرى» و«حزب الأمة» حين عقد لطفى السيد نوعا من الحلف المؤقت مع محمد فريد لمناوأة الخديو عباس الثانى بطلب الدستور . فكتبت «مصر» عنهما انهما «يتنازعان الملك على دولة الغوغاء فى مصر» (عدد ٢٤ أغسطس ١٩٠٨) وهكذا لم يجد اخنوخ فانوس المحامى صدرا رحبا الا فى جريدة القصر : «المؤيد» و«المنبر» التى نشرت كثيرا من مقالاته خلال شهر أغسطس ١٩٠٨ .

٥ ـ «الحزب الجمهورى» : وقد أسس محمد أفندى غانم «الحزب الجمهورى» فى أوائل ١٩٠٨ . ففى أواخر ١٩٠٧ نشرت «الاجيبشيان جازيت» أن جماعة من الوطنيين يبحثون فى انشاء حزب جمهورى فى مصر . وقد نقلت جريدة «الأخبار» هذا الخبر فى ٥ ديسمبر ١٩٠٧ ثم عادت فى ٧ ديسمبر ١٩٠٧ وكتبت أن «الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات الى مبادئ العدل والانصاف ، وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان» وقد نشر محمد غانم فى جريدة «الأخبار» بعنوان «الحزب الجمهورى» :

«سيادة الأمة مصدر كل سلطة» (٢٢ ديسمبر ١٩٠٧) .
«سيادة الأمة فى تمام استقلالها» (٣١ ديسمبر ١٩٠٧) .
و«الحزب الجمهورى واقوال اعدائه فيه» (٤ فبراير ١٩٠٨) .

ولم يكن محمد غانم وحده فى المعركة فقد كان هناك أيضا شاب آخر اسمه محفوظ ، وكان طالبا فى مدرسة الحقوق الفرنسية وكان أعضاء «الحزب الجمهورى» جماعة من المثقفين ثقافة فرنسية اتخذوا لحزبهم شعار الثورة الفرنسية (حرية ـ إخاء ـ مساواة» كما أن الحزب اشترك فى احتفالات الجالية الفرنسية التى كانت تقام فى حديقة الأزبكية فى ١٤ يوليو . وفى بداية الامر فتحت جريدة «الاحرار» وهى جريدة «حزب الأحرار» (الوطن الحر) الذى أسسه محمد وحيد بك صدرها لدعاية «الحزب الجمهورى» فنشرت مقالا بعنوان «الحزب الجمهورى» فى عدد ١١ أبريل ١٩٠٨ ثم مقالا لمحمد غانم فى ٢٣ مايو ١٩٠٨ بعنوان «الجمهورية ... الجمهورية : الحرية لا ثمن لها» الخ ...

وفى هذه المقالات طرح محمد غانم برنامج «الحزب الجمهورى» وهو يتلخص فى :

(ا) الكفاح من أجل الدستور .

(ب) الكفاح من أجل الاستقلال التام . (جـ) الكفاح من أجل اعلان الجمهورية

وقد اشتبك محمد غانم ومحفوظ مع الجرائد الأخرى مثل «المؤيد» (٢٥ يناير ١٩٠٨) و«الاهرام» «الأخبار» ٢٤ فبراير ١٩٠٨ و«الجريدة» ، فقد نشر لطفى السيد تفسيرا اعتذاريا عن دعوة «حزب الأمة» الى «الاستقلال التام» بأنه المقصود هو «الاستقلال الادارى» متراجعا أمام حملات اللواء و(المؤيد) وغيرهما بأن «حزب الأمة» يدعو لفصل مصر عن سيادة الدولة العثمانية . فهاجمه محمد غانم فى مقال بعنوان «أين هى جريدة الأمة» («الأحرار عدد ٤ أبريل ١٩٠٨) وأوضح فى هذا المقال أن دعوة المصريين يجب أن تكون للاستقلال التام عن التسلط العثمانى أو التسلط البريطانى وكذلك دعا محفوظ الى نفس الدعوة فى مقاله «الحزب الجمهورى فى مصر : الاستقلال التام ـ الجمهورية» «الاحرار» عدد ١١ أبريل ١٩٠٨) وهاجم محمد غانم محمد على وأسرته فى مقال بعنوان «صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد» («الاحرار» عدد ٢٧ مايو ١٩٠٨) ، وهاجم محفوظ الخديو اسماعيل بأنه اغتصب مليون وربع مليون فدان من بلد لا تزيد مساحته الزراعية عن ٥ ملايين أفدنه ... («الاحرار» عدد ٢٥ ابريل ١٩٠٨ ، مقال بعنوان «الحزب الجمهورى : مواضع النقض») .

وقد اتخذت دعوة محمد غانم ومحفوظ طابعا عدائيا صارخا ليس فقط للملكية ولكن لطبقة الذوات وطبقة الأعيان فقد كتب محمد غانم فى تأبين قاسم أمين فى جريدة «الأحرار» عدد ٢ مايو ١٩٠٨ ما نصه :

«مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملا ثقيلا على ابنائها ، يأخذون من ابنائها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرها على الخمور والنساء والميسر والعربات المتنوعة . ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف الهجير يتصبب عرقا من الجهد فى العمل ، لو علموا أنه يفنى قواه نصبا وجوعا ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم بالقناطير فيصرفونه فى لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الأمة المسكينة التى أساؤا اليها بقدر ما احسنت اليهم» .

وقد كان محمد وحيد بك ينشر مقالات محمد غانم ومحفوظ «عملا بحرية الرأى» («الاحرار» ـ عدد ٢٨ مارس ١٩٠٨) ولكن دعوة «الحزب الجمهورى» الواضحة فى مهاجمة الانجليز والاحتلال البريطانى وسياسة اللورد كرومر فى أحدى المقالات جعلته يرد المقال الى صاحبه «مشفوعا بالرفض والانتقاد» ، كما ذكر فى «الاحرار» عدد أول نوفمبر ١٩٠٨ . وقد كان ذلك خاتمة التعاون بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» . فباغلاق المنبر الوحيد المتاح أمام «الحزب الجمهورى» وهو جريدة «الاحرار» اختنق الحزب وتحول الى جماعة من المثقفين المشتتين بغير لسان حال .

ونستطيع أن نستخلص أن العلاقة بين محمد وحيد بك ومحمد غانم أو بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» كانت فى واقع الأمر علاقة تعاون عضوى ، وليست مجرد علاقة تعاون طارئ «عملا بحرية الرأى» كما كتب محمد وحيد بك باعتبار أن الفريقين كانا من المثقفين الثوريين المتأثرين بالثقافة الأوروبية وبافكار الثورة الفرنسية بصفة خاصة مع فارق واحد وهو أن محمد غانم والجمهوريين كانوا كاليعاقبة يريدون الحرب على كل الجبهات : الخديو ، الباب العالى ، الانجليز أما محمد وحيد بك فقد كان أكثر اعتدالا ورأى من الضرورة مهادنة الانجليز حتى يتمكن من تقويض نفوذ الخديو والدولة العثمانية . وقد سجن فى أغسطس ١٩١٠ لمدة شهرين بسبب هجومه على أسرة محمد على . وهذا يجعلنا نتردد فى تبويب «حزب الأحرار» كما فعل الدكتور يونان رزق بين أحزاب اليمين لمجرد ممالأته للانجليز والدليل على ذلك أن محمد غانم نفسه رغم نقده للطفى السيد فيما يتصل بذبذبته ازاء مشكلة التبعية العثمانية والاستقلال التام يجد من كتابات لطفى السيد أن حزب الأمه هو أقرب الأحزاب الى «الحزب الجمهورى» و«أن قلوب أعضاء حزب الامة ترقص طربا لذكر الجمهورية») مقال : «الجمهورية : الحرية لا ثمن لها» فى جريدة «الاحرار» عدد ٢٣ مايو ١٩٠٨ ، ويعلن محمد غانم أن «الحزب الجمهورى» لا يعترف بأى حزب من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى «حزب الأمة» . وقد كان حزب الأمة كحزب الأحرار متهادنا مع الانجليز فى سبيل مقاومة طغيان الخديو عباس الثانى والتبعية العثمانية ، رغم أن لغته كانت بالطبع أكثر اعتدالا وتقديرا للمسئولية[1] .

٦ ـ «الحزب الاشتراكى المبارك» وقد اسسه الدكتور حسن جمال الدين فى ١٩٠٩ وكان برنامجه كالتالى :

---

(١) انظر : د. محمد انيس «الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨» ، مجلة الكاتب عدد ديسمبر ١٩٦٩ .

أولا : تحسين أحوال الفلاحين الفقراء وتحديد أوقات عملهم فى الحقل .

ثانيا : أن يحصل على نصيب من عائد الأرض السنوى التى يعمل بها وفق جهده .

ثالثا : منح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى .

رابعا : منع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين أو قريباتهم فى أراضيهم .

خامسا : منع الفلاحين من تشغيل نسائهم فى أعمال شاقة عليهم .

سادسا : الا يجبر الفلاح أن يعمل فوق طاقته .

سابعا : معاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك وأن يكون له الحق .ذا أساءوا هذه المعاملة فى شكواهم الى المحكمة أو العمدة .

ثامنا : أن تقوم الحكومة بفحص حالات الشرك بين الفلاحين وكبار الملاك .

تاسعا : على السلطات أن تتدخل فى أى خلاف ينشب بين الفلاحين وكبار 'الاك .

عاشرا : العمد يخدمون سكان قراهم ولا يتحكمون فيهم .

حادى عشر : على الحكومة أن تقيد نفوذ العمد وتسن التشريعات بذلك .

ثانى عشر : لا يعمل الفلاح فوق طاقته أو يقوم بعمل زوجته .

ثالث عشر : زوجة الفلاح مسئولة عن خدمة زوجها واطفالها وادارة بيتها .

وبهذا البرنامج الهلامى الذى تسوده الروح الاخلاقية أكثر مما تسوده روح التنظيم الاجتماعى نزل الدكتور حسن جمال الدين الى الريف فى مديرية الشرقية يدعو الفلاحين للانضمام اليه .

٧ ـ «حزب العمال بالقطر المصرى والسودان» وقد أسسه فى ١٩٠٩ «السيد محمد» من «أصحاب الحرف اليدوية» وغرض هذا الحزب أنه «جامعة عمومية تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم» («المستخدمون والعمال فى مصر» جريدة «الأخبار» عدد ١٨ أغسطس ١٩٠٩ . وقد هاجمه زعماء المطابع فتخلى الرجل عن مشروعه («الأخبار عدد ٢٠ أغسطس ١٩٠٩) وقد اقترنت سنة ١٩٠٩ و١٩١٠ بحركة عمالية عنيفة تعاقبت فيها اضرابات عمال السجائر («لفاف السجائر» فى شركة ماتوسيان «الأخبار» عدد ٧ مارس ١٩٠٩) وفى شركتى ملكونيان والانجلو ايجبشيان («الأخبار» عدد ١٧ يونيو ١٩٠٩) وصدامهم مع البوليس ومحاكمتهم وكذلك تظاهر عمال

المبانى (فعلة المبانى) وهم النجارون والحدادون والبناؤن والنقاشون بسبب بطالتهم شهورا لكساد حركة البناء بفعل الأزمة الاقتصادية وقد عقدوا اجتماعا كبيرا فى حديقة الازبكية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ ونادوا بأن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية» وساروا فى مظاهرة يهتفون «جعانين يافندينا» («الأخبار» عدد ٢٧ مارس ١٩٠٩) . وكذلك اضرب عمال المطابع (عمال مطبعة اللواء فى ٣ و٤ نوفمبر ١٩٠٩ وعمال المطابع الافرنجية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٠٩) كما أضرب ٤٠٠٠ عامل من عمال السكك الحديدية فى عنابر بولاق فى نوفمبر ١٩١٠ مطالبين بعلاوات وبوجبة يومية كما أضرب فى نفس الشهر عمال ورش القلعة وعمال الترام ووكلاء المحامين («البلاغ المصرى» الاعداد ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٩ نوفمبر ١٩١٠) .

وقد اسفرت تحركات العمال عن تكوين اتحاد لعمال المطابع الافرنجية فى أكتوبر ١٩٠٩ وجمعية للطباخين والحلوانية فى الاسكندرية («الأخبار» عدد ١٦ يوليو ١٩٠٩) و«لجنة لتدبير الأعمال» لعمال المبانى فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ . وقد كانت فى مصر ثلاث جمعيات عمالية فقط لعمال المطابع ولفافى السجائر والترزية . وفى «الأخبار» عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٠٩ مقال لتوفيق حبيب يستفاد منه أن جماعة من «الاشتراكيين المتطرفين» دعوا لعقد اجتماع فى ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ من عمال المصانع ومستخدمى المحلات التجارية لتكوين رابطة فحضر الاجتماع عدد كبير من العمال اليونانيين والايطاليين والارمن والفرنسيين «ولم نر واحدا من المصريين اقترب اليها أو شجعها كأن الجمعية ليست فى مصر» . وقد كان الأمير حسين كامل (السلطان حسين فيما بعد) رئيسا لجمعية مستخدمى وموظفى الشركات والمصارف والمحال التجارية . وقد كان الفكر الاشتراكى معروفا فى مصر حتى قبل ١٩٠٩ و١٩١٠ بفضل كتابات شبلى شميل ونقولا حداد فى جريدة «الأخبار» حول الاشتراكية وكذلك تعاطف جريدة «الجريدة» مع بعض وجوه الفكر الاشتراكى . وقد كانت اسباب نقص الوعى العمالى بين المصريين واضحة أهمها :

١ ـ أن الفلاحين أو العمال الزراعيين كانوا لا يزالون قوة مهملة بسبب جهلهم المطبق وفقرهم المدقع .

٢ ـ أن عمال المدن كانوا اقرب الى طبقة الاسطوات أو الحرفيين ينتمون الى البورجوازية الصغيرة لا الى البروليتاريا .

٣ ـ أن أغلب عمال المدن من ذوى الوعى العمالى أو الطبقى كانوا من الأجانب المقيمين فى مصر .

ومن العبث أن نحاول المبالغة فى أهمية هذه التنظيمات السياسية السبعة التى جاورت التنظيمات الرئيسية الثلاثة وهى «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» و«حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» . كانت هذه التنظيمات السياسية السبعة اقرب أن تكون تجمعات أو نواد سياسية تعبر عن اتجاهات فكرية قائمة فى المجتمع المصرى : كان هناك :

١ ـ حزب الاحرار (محمد بك وحيد) ويدور برنامجه على ترقية مصر حضاريا على النمط الأوروبى والسعى للاستقلال والحكم الدستورى سعيا سلميا مع العداء للحزب الوطنى الذى أقام حركته الوطنية على العنف والعاطفة وادماج الدين والدولة فكن لحكم الخديو المطلق وللسيادة العثمانية . وبتحليل مبادئ هذا الحزب نجد أنها لا تختلف فى كثير عن مبادئ «حزب الأمة» أو فلنقل أن «الأحرار» كانوا أعيان المدينة بينما «الأمة» كانوا أعيان الريف .

٢ ـ الحزب الدستورى (ادريس بك راغب) وهو حزب طبق سافر من مرجئه الحياة النيابية عشرين سنة مع التمييز الطبقى (المتعلم الواحد يساوى ٥ أميين) وغير ذلك فهو يمثل الولاء للسلطة أيا كان مصدرها : الخديو أو الباب العالى أو الانجليز .

٣ ـ حزب النبلاء (حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حق) وهو حزب الارستقراطية التركية فى مصر يدافع عن سلطة الخديو المطلقة وعن سيادة تركيا على مصر ويناهض «حزب الأمة» لقمع الارستقراطية المصرية ويناهض «الحزب الوطنى» لقمع البورجوازية المصرية . ومن المهم أن نذكر أن زاده حين كان يعير محمد فريد بقوله أن «ابناء الذوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» انما كان يقصد أن يقول لمحمد فريد انت تركى مثلنا ولكن لاننا أحسن منك نسبا ومقاما فأنت تماشى هؤلاء الاخساء المصريين .

٤ ـ «الحزب القبطى» (اخنوخ فانوس) وكان يدعو لفصل الدين عن الدولة ويعادى السيادة العثمانية ويهادن الخديو والانجليز فى وقت مصالحة عباس الثانى ـ جورست تخوفا من أن يصبح اقباط مصر مواطنين من الدرجة الثانية .

٥ ـ «الحزب الجمهورى» (محمد غانم) وهو حزب المثقفين الوطنيين الراديكاليين أو الثوريين اليعاقبة المناهضين للخديو والترك والانجليز والارستقراطية التركية والارستقراطية المصرية وبورجوازية مصطفى كامل ومحمد فريد فى آن واحد . وكانوا مثل «حزب الأمة» يؤمنون بالقومية المصرية وبفصل الدين عن الدولة وبترقية مصر على النمط الأوروبى ولكن ساءهم فى «حزب الأمة» مهادنته للانجليز وطبقية الأعيان فيه .

٦ ـ «الحزب الاشتراكى» (حسن جمال الدين)، واصبح أن نسميه «حزب الفلاحين» لأن برنامجه كان منصبا على اصلاح احوال الفلاحين وليس لعمال المدن فيه نصيب وكل ما فيه من دعوة «اشتراكية» لا يمس الملكية وانما هو مقصور على مشاركة العامل الزراعى فى صافى ارباح الزراعة .

٧ ـ «حزب العمال» (السيد محمد) ويدل اسمه (بالقطر المصرى والسودان) على انه كان يمثل الشريحه السفلى من الحزب الوطنى أى أنه كان يمثل «الحرفيين» لا «الأفندية» وقد كان حزب اسطوات لا حزب عمال بالمعنى الحقيقى ، لان البروليتاريا الصناعية بالمعنى الحقيقى كان أكثرها من الاجانب ولذا لم يكتب لهذا الحزب البقاء .

وقد دل مولد هذه الأحزاب السبعة مع مولد الحزبين الكبيرين «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» وحزب الخديو وهو «حزب الاصلاح» على حالة الغليان الفكرى والاجتماعى التى استعرت فى مصر بين حادث طابة فى ١٩٠٦ ومقتل بطرس باشا غالى فى ١٩١٠ مرورا بحادث دنشواى وخروج كرومر من مصر . وكان حزب الخديو «الاصلاح» يعبر عن موقف السراى لا أكثر ولا أقل فى معارضة الحياة الدستورية (فى حديث مع ادوارد دايسى Edward Dicey عام ١٩٠٧ أعلن عباس الثانى أن الحكم النيابى لا يصلح للشعوب الشرقية)، وفى التعاون مع الانجليز أيام جورست[1] . وفى هذه الاثناء طالب وحيد بك باندماج «حزب الاحرار» فى «حزب الأمة» على أساس «اتفاق الاهداف» والح فى هذه المطالبة فرفض «حزب الأمة» هذا الاندماج على أساس أن «حزب الأحرار» راض عن الاحتلال و«حزب الامة» رافض له ، وعلى أساس أن «حزب الأحرار» لا يطلب الحياة النيابية بينما «حزب الأمة» يطلبها ، وأخيرا فان «حزب الأحرار» حزب وهمى .

وقد كان الخلاف على اشده بين الحزبين الكبيرين «الوطنى» و«الأمة» ايام مصطفى كامل . ففى خطبة مسرح زيزينيا الشهيرة بالاسكندرية (٢٢ اكتوبر ١٩٠٧) التى أعلن فيها مصطفى كامل قرار انشاء «الحزب الوطنى» اتهم مصطفى كامل «حزب الأمة» بانهم جواسيس الانجليز وخدام الاحتلال وخونه اشرار . وكانت «الجريدة» تتهم «الحزب الوطنى» بالديماجوجية والغوغائية وتهييج الرعاع . غير أن بداية الوفاق بين عباس الثانى وجورست نجم عنها شيئان :

---

(١) فى ٢١ يناير ١٩٠٨ خطب السير ادوارد جراى فى مجلس العموم البريطانى قائلا أن المصريين غير أكفاء للحكم الذاتى .

١ ـ انسلاخ بعض قيادات « الحزب الوطنى » التى كانت تعارض فى انتقاض « الحزب الوطنى » على الخديو . وانسلاخ بعض قيادات « حزب الأمة » التى كانت تعارض انتقاض « حزب الأمة » على الانجليز .

٢ ـ قيام جبهة من الحزب الوطنى و« حزب الأمة » فى مواجهة الخديو والانجليز وقد بلغ هذا التقارب قمته بعد الانقلاب الدستورى الذى أجبر السلطان عبد الحميد على اصدار الدستور فى يوليو ١٩٠٨ ثم اطاح بالسلطان عبد الحميد فى ابريل ١٩٠٩ مما قوى « الاتجاه المصرى » فى « الحزب الوطنى » حتى أن محمد فريد خطب فى ١٥ اغسطس ١٩٠٨ بالاسكندرية يقول : « نحن مصريون قبل كل شئ » . وكتب فى « الانذار » الفرنسية يقول : « الحزب الوطنى يرى أن قاعدته السياسية هى مبدأ المصرية دون غيرها من الاعتبارات الأخرى كوحدة العقيدة » (« الجريدة » عدد ٢ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد كانت قيادات الحزب الوطنى المحافظة حتى الانقلاب الدستورى فى يوليو ١٩٠٨ وفيما بعده تهاجم « حزب الاتحاد والترقى » وتهاجم مبدأ الحكم الدستورى فى الدولة العثمانية بوصفه يؤدى الى تفتيت « الجامعة الاسلامية » وقد كتب « اللواء » : « بأن طلب الدستور للدولة العلية جدير بأن يصدر من ألد أعدائها لا من أصدق ابنائها ، فالدستور أقوى ضربة يضرب بها الاتراك واحد سيف يقضى على وجودهم فى أوروبا » ذلك لأن « بلاد الاتراك بلاد مختلفة الأجناس أهلها متعددة عوائدهم متناقضة اميالهم متباينه اغراضهم متنوعة مطامعهم . فإذا ألف منهم مجلس نواب كان ساحة للقتال والنزال ومنبتا للافساد لا معهدا للاصلاح » (سيد على فى « اللواء » عدد ٢٣ يوليو ١٩٠٨) ، ويبدو أن مقاله رد على اتجاهات الشباب داخل الحزب الوطنى نفسه لأن عنوانه هو « السابحون فى الخيال ـ يقولون ما لا يعملون ـ تركيا والدستور » . أما بعد خلع السلطان عبد الحميد فى ١٣ أبريل ١٩٠٩ فقد عدل الحزب الوطنى موقفه وبدأ يساند « حزب الاتحاد والترقى » بفضل تقدمية محمد فريد النسبية ، ويساند معها الدعوة الدستورية . وكان « الاتحاد والترقى » فى بداية الأمر يعامل « الحزب الوطنى » فى شئ من الحذر والتحفظ نظرا لحسن صلاته مع انجلترا فى أوائل عهده على حساب المصلحة المصرية مما اضعف دعوة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى ولكنه لم يلبث أن عاد الى السياسة الحميدية القائمة على اقامة محور بين تركيا والمانيا لتثبيت الدولة العثمانية بعد اغسطس ١٩٠٩ فتجددت دعوة « الحزب الوطنى » للجامعة الاسلامية مع الدعوة للدستور فى مصر . أما « حزب الاصلاح » (الشيخ على يوسف ومن ورائه الخديو) فلم ينقطع فى (المؤيد) عن نسف

الدعوة الدستورية فى مصر بالدعوة الى تمثيل مصر فى البرلمان التركى (مجلس المبعوثان) . وتألب عليه «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» ، فعمد الخديو عباس الثانى الى التعاون مع الحميديين اللاجئين فى مصر ، والى جمع الأموال لانشاء سكة حديد الحجاز والى اثارة العرب على تركيا لاقامة خلافة عربية . وباختصار تبنى مخطط الانجليز فى انشاء تجمع عربى يواجهون به محور تركيا ـ المانيا .

وتصاعد عداء «الحزب الوطنى» لعباس الثانى الذى اتهمه محمد فريد فى «اللواء» (عدد ٢٨ سبتمبر وعدد ٤ اكتوبر ١٩٠٨) بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال وشدد هجومه على وزارة بطرس غالى . وأخذت «اللواء» تنشر خطب لطفى السيد و«الجريدة» تنشر خطب محمد فريد وبدأ التفكير جديا فى ادماج الحزبين ازاء ضغط الخديو والانجليز واشترك الحزبان فى العمل السياسى فنظما أول مظاهرة زحفت على سراى رأس التين فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ لتهتف «الدستور» («المؤيد» عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٠٨) تلتها مظاهرة من الطلبة فى القاهرة هاجمت فى ٢٥ ديسمبر ١٩٠٨ جريدة «المؤيد» ونادت بسقوط الشيخ على يوسف الذى غدا مجرد اداة فى يد الخديو عباس الثانى («اللواء» عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٠٨) . أما الشيخ على يوسف فقد وصف هذا المد الوطنى الديمقراطى بأنه انحراف الى «العرابية» وأنه «سياسة انتحارية» («المؤيد» عدد ٢٩ و٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد سبقت هذه المظاهرات «حركة العرائض» التى دعا اليها احمد حلمى فى «اللواء» (اعداد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، فبراير ١٩٠٨) لتوقيع عرائض تطالب بالدستور وتقديمها للخديو وقد تبنى «الحزب الوطنى» هذه الحركة ، وقد جمع فى هذه الحركة ٧٥٫٠٠٠ توقيع . فاشتد التقارب بين الخديو عباس الثانى والانجليز لاحباط هذه الحركة الدستورية وتوالت فى ابريل ١٩٠٨ تصريحات السير ادوارد جراى «بأنه لا يمكن منح الدستور للمصريين الا بعد استشارة الحكومة الانجليزية» ، وكذلك تصريحات ممثلى القصر كأحمد شوقى الشاعر بنفس هذا المعنى . أما «حزب الأمة» فكان فى هذه المرحلة أكثر اعتدالا فى المطالبة بالدستور مكتفيا بتوسيع قاعدة الناخبين والمنتخبين بتخفيض النصاب المالى المشترط وبتوسيع اختصاصات «مجلس شورى الحكومة» وقد نص عليه فى دستور دوفرين (١٨٨٣) ولكن لم يتم انشاؤه . أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية (الشيخ على يوسف) فقد ساير بقية الأحزاب المصرية فى المطالبة بالدستور شكلا ولكنه طالب بتمثيل مصر فى «مجلس المبعوثان» (البرلمان التركى) لتخريب الحركة الدستورية المصرية وتأكيد تبعية مصر للدولة

العثمانية («المؤيد» ، عدد ٣٠ يناير ١٩٠٨) .

واذا أردنا أن نلخص موقف الخديو والانجليز فى هذه الفترة (١٩٠٨ - ١٩٠٩) فهو العمل الدائب على تحقيق أمرين :

١ - حمل بعض قيادات «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» وقواعدهما على الانفضاض عنهما بالاستقالات والانشقاقات .

٢ - دق اسفين ما بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» اتقاء لخطر الوحدة الوطنية . وقد نجح حلف قصر عابدين - قصر الدوبارة فى تحقيق بعض الانشقاقات الداخلية فى كل من الحزبين ومع ذلك فقد بقيت الوحدة الوطنية صامدة فى وجه العرش والانجليز .

وهنا احتاج الأمر الى رصاصات ابراهيم ناصف الوردانى ان تستقر فى جسد بطرس باشا غالى فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ لتحدث الفتنه الكبرى بايعاز من السير ايلدون جورست بين الاقباط والمسلمين فى ١٩١١ ولتشيع الفرقة بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» .

وانعقد المؤتمر القبطى بأسيوط فى مارس ١٩١١ فدعا رئيس الوزراء محمد سعيد باشا الى عقد المؤتمر المصرى الاسلامى فى أبريل - مايو ١٩١١ وجعل مصطفى رياض باشا رئيسا له . وكان محمد فريد مسجونا فى قضية الغاياتى ، فكتب فى «مذكراته» فى اثناء حبسى شرع فى المؤتمر المصرى الذى جمعه محمد سعيد باشا بناء على رغبة السير الدون جورست وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين» .

وما أشبه الليلة بالبارحة وبأمس الأول . فى كل مرة تتحد فيها الأمة على مواجهة الاستبداد الملكى والاستعمار الأجنبى تجرى فيها مذبحة فى الاسكندرية أو حريق فى القاهرة أو تدمير لدور العبادة أو رصاص طائش بيد متطرف اهوج يحركها فى هدوء عقل خائن أو عميل . فلا تفسير لاغتيال بطرس غالى وما لابسه من هيستريا دينية أنست الناس قضايا الوطن الا أنه حلقة من حلقات هذه السلسلة المحكمة من الاجرام السياسى[1] .

---

(١) فى أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس الذى عرضته وزارة بطرس غالى على الجمعية العمومية اغتال صيدلى شاب تعلم فى لوزان اسمه ابراهيم ناصف الوردانى (٢٤ سنة) وهو من شباب الحزب الوطنى بطرس غالى رئيس الوزراء . وقرر الوردانى فى محاكمته انه قتل بطرس غالى لخيانته للبلاد فهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان (بوصفه وزيرا للخارجية) ورأس المحكمة المخصوصة فى قضية دنشواى وأعد العمل بقانون المطبوعات وهو أخيرا قد أعد مشروع مد امتياز قناة السويس . وقبض معه على ثمانية من شباب الحزب الوطنى بتهمة الاشتراك فى تدبير الاغتيال وهم :

كيف انتهت كل هذه الاحزاب المصرية ؟ يمكن ان نقول ان قتل بطرس غالى باشا كان النهاية الحزينة لكل هذه الحركة المشروعة فى سبيل الاستقلال والدستور . فازاء تصاعد العمل الوطنى والعمل الدستورى والعمل الدينى داخل صفوف «الحزب الوطنى» ومن خلال صحافته بصفة خاصة ، احيت الحكومة قانون المطبوعات القديم لسنة ١٨٨١ فى مارس ١٩٠٩ ، ولكن لجوء صحف «الحزب الوطنى» «غربية للتجنس بالجنسيات الاوروبية للتمتع بالامتيازات الاجنبية شل فاعلية قانون المطبوعات مؤقتا حتى اغتيال بطرس غالى ، فلم يحدث فى هذه الفترة الا محاكمة واحده فى اغسطس ١٩٠٩ للشيخ عبد العزيز جاويش بتهمة اهانة بطرس غالى وفتحى زغلول (اللواء عدد ٢٨ يونيو ١٩٠٩) والحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور . وبعد اغتيال بطرس غالى اصدرت الحكومة قانونا جديدا اضافيا مشددا للمطبوعات وبدأت به سياسة للقمع والمطاردة وبموجب هذا القانون سجن عبد العزيز جاويش مرة اخرى لمدة ستة شهور فى اغسطس ١٩١٠ بسبب تقريظه لكتاب «وطنيتى» لعلى الغاياتى ثم انتهى الامر باغلاق كافة صحف «الحزب الوطنى» تقريبا . ففى ٥ أكتوبر ١٩١١ اغلقت جريدة «مصر الفتاة» وفى ٧ ابريل ١٩١٢ ، أغلقت جريدة «وادى النيل» فى الاسكندرية ، وفى أول سبتمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة «اللواء» ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة «العلم» .

وقد انتهى الامر بهجرة محمد فريد وبقية زعماء «الحزب الوطنى» الى الخارج فى ١٩١٢ . وتحول كوادره فى مصر حتى منذ ١٩٠٩ الى جمعيات سرية ارهابية ازاء قمع الحكومة . وقد كان من هذه الجمعيات السرية الارهابية «جمعية التعاون الاخوى» التى كان ينتمى اليها الوردانى قاتل بطرس غالى . وفور اغتيال بطرس غالى انشىء فى وزارة الداخلية المصرية «القلم السياسى» (مكتب الخدمة السرية للعمل السياسى) بامر من مستشار الداخلية الانجليزى رونالد جراهام ، وهو القلم الذى كانت له سطوة عظمى فى تاريخ مصر الحديث

= على افندى مراد المهندس ، محمود افندى انيس المهندس ، شفيق افندى منصور وعبده افندى البرقوق الطالبان بمدرسة الحقوق ، عبد العزيز افندى رفعت مهندس تنظيم ، عبد الخالق افندى عطية المحامى ، محمد افندى كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة ، حبيب أفندى حسن المدرس . وقد افرج عنهم لعدم توافر الأدلة . وكانت هيئة المحكمة مكونة من المستر دلبروجلى رئيسا وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا المستشارين ، وكان فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، وتكونت هيئة الدفاع من أحمد بك لطفى وابراهيم بك الهلباوى ومحمود بك أبو النصر .

وقد حكم باعدام الوردانى . وبرغم ما يقوله الرافعى فى ص ١٨٧ من «محمد فريد» فقد كانت الغوغاء يومئذ تنشد «تسلم يمين الوردانى اللى قتل بطرس النصرانى» وقد سمعت بنفسى فى صباى هذا النشيد الذى بلغتنا أصداؤه نحن ابناء ثورة ١٩١٩ . وهكذا تحول الحادث السياسى الى حادث سياسى من نوع آخر . أما بالنسبة لمشروع مد امتياز قناة السويس فبحثه مفصل فى باب «ملحمة القناة» .

حتى ثورة ١٩٥٢ حين حلت محله فى السطوة اجهزة المخابرات المصرية . وكانت مهمة هذا المكتب تعقب الجمعيات السرية . وفى ٣٠ يونيو ١٩١١ قدم ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة (تشيتهام) الى السير ادوارد جراى تقريرا عن «الجمعيات السرية المصرية» ذكر فيه ان فى مصر ٢٨ جمعية سرية اكثرها تابع «للحزب الوطنى» ويعمل تحت اشراف محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش وشفيق منصور المحامى . ومن اهم هذه الجمعيات «جمعية السلام العام فى وادى النيل» وقد تأسست فى يناير ١٩١١ برئاسة محمد فريد الذى اناب عنه الدكتور عثمان غالب والقاضى السابق ابراهيم عزت شكرى بك لادارتها . اما الشيخ عبد العزيز جاويش وهو قطب الجناح الاسلامى المتطرف داخل الحزب الوطنى ، فقد اسس فى ١٩١٠ «جمعية الرابطة الاسلامية» من طلبه مدرسة الحقوق اثناء محاكمة الوردانى ، وكان اهمهم شفيق منصور الذى سنسمع عنه فيما بعد فى حادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى عام ١٩٢٤ ، وكان قد قبض عليه فى قضية الوردانى فى ١٩١٠ ثم افرج عنه لعدم توافر الادلة . كذلك اسس عبد العزيز جاويش «جمعية الاتحاد الازهرى» التى كان يرأسها الشيخ فهيم قنديل للعمل السرى داخل الازهر . كذلك رعى عبد العزيز جاويش .. «جمعية الاخلاص الوطنية» التى اسسها محمد زكى وقد ثبتت صلته بالحزب الوطنى منذ ١٩١٠ وكان جاويش يمد اعضاء الجمعية بالشفرة لاستخدامها فى مراسلاتهم . كذلك اسس حسين تيمور «جمعية التمدن الاخوى» واسس وجيه رشاد ومحمد الالفى «جمعية الرابطة الاخوية» وكانت للجمعيتين صلات «بجمعية التعاون الاخوى» التى كان ينتمى اليها الوردانى . وأسس عثمان طلعت صبور وعبد الجليل سعد وحافظ نديم «جمعية اتحاد الاديان» التى توقف نشاطها فى اواخر ١٩١٠ لان صبور رئيسها كان ممن استجوبوا فى قضية الوردانى . وفى الازهر تكونت ايضا «جمعية الاحرار العلمية» و «جمعية الاصلاح الازهرى» وقد اسسها الشيخ على احمد الجرجاوى والشيخ مسعود فرج . وكان كل هؤلاء من اعضاء «الحزب الوطنى» . كذلك كانت هناك جمعيات سرية عديدة تتعاون مع «الحزب الوطنى» دون ان تكون تابعة له مباشرة على الاقل فى الظاهر ، ومن اهمها «جمعية التشجيع على التعليم الحر» التى أسسها احمد ابراهيم السروى (ترزى) واسماعيل فرج (كاتب محام) وكانت تدبر فى ١٩١١ اغتيال الخديو او رئيس الوزراء او المعتمد البريطانى كما كانت تدبر اغتيال الشيخ على يوسف وتوفيق نسيم بك رئيس محكمة الاستئناف اثناء نظر قضية عبد العزيز جاويش فى ١٩١٠ . وكانت الواجهة الخارجية التى اتخذتها هذه الجمعية هى جمع الاموال للشيخ عبد العزيز جاويش لتنفيذ مشروعه لنشر التعليم الوطنى . وفى ١٩١٠ كانت هناك دعوة لمقاطعة البضائع الانجليزية

اسفرتْ عن تأليف جمعية سرية هى «جمعية التعاون المنزلى» اكثر اعضائها من العمال . وقد أسس صالح بك صبحى «جمعية الاتحاد» ومحمد باشا الشريعى «جمعية الاتحاد المغربى» وحسين بك حجازى «جمعية الاخاء» وحافظ نديم «جمعية الاتحاد الشرق المتين» كما أسس بعض ضباط الجيش «جمعية الحياة» وهكذا وقد حاول الشيخ على يوسف نفسه ان يستخدم نفس تكنيك «الحزب الوطنى» لصالح الخديو عباس الثانى و «حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية» فأسس فى الازهر جمعية سرية هى «جمعية الاخلاص الاسلامية» وجعل سكرتيرها الشيخ ثابت الجرجاوى ، ولكن هذه الجمعية ولدت ميتة كما تقول الوثائق البريطانية .

وهكذا انتقل كفاح «الحزب الوطنى» حتى ثورة ١٩١٩ ، الى حركات سرية تعمل فى مصر تحت الارض وحركة علنية يقودها زعماؤه ولاسيا محمد فريد من منفاهم ومهجرهم الأوربى . وقد كان أهم تطور أصاب «الحزب الوطنى» منذ «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا وتحالف الخديو مع الانجليز ولاسيا بعد أن خلف جورست كرومر فى ١٩٠٧ انتقاض «الحزب الوطنى» على عباس الثانى وتبنيه للحركة الدستورية فى قوة أعظم من قوة «حزب الأمة» بعد أن كان «الحزب الوطنى» معاديا للفكرة الدستورية أيام تحالفه مع عباس الثانى بين تاريخ توليه عرش مصر فى ١٨٩٢ و «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ . ومع ذلك فقد ظل جناح قوى فى «الحزب الوطنى» وربما أقوى جناح فيه على ولائه أو تعاونه القديم للدولة العثمانية حتى بعد خلع الأتراك للسلطان عبد الحميد خليفة المسلمين فى ١٩٠٨ ، رغم أن محمد فريد حاول بعد الانقلاب الدستورى فى تركيا أن يؤصل الولاء لمصر أولا وقبل كل شىء . ولكن جموح القطب الاخر عبد العزيز جاويش ودعاة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى صبغ أكثر نشاط «الحزب الوطنى» فى الداخل والخارج بالتركيز على الدعوة الدينية والتعاون المصرى العثمانى فى مناوأة الانجليز . حتى قيادات «الحزب الوطنى» العاقلة كانت مسوقة بقيام محور تركيا – المانيا فى صراعه مع محور انجلترا – فرنسا بين حادث طابه (١٩٠٦) ونهاية الحرب العالمية الثانية لتنسق جهود الحركة الوطنية المصرية مع الترك والالمان ، بمنطق «عدو عدوى – صديق» ، وهو المنطق الوطنى الساذج ، منطق الضعفاء الذين يقاتلون بذراع غيرهم ، الذى جر على مصر الويلات فى كل المراحل الفاصلة من تاريخها وكان له أثر مباشر فى استنفاد حيوية «الحزب الوطنى» وتأكيد غربته عن تيار الحركة الوطنية الاصيل ، كما أثبتت احداث ثورة ١٩١٩ .

SS

وقد كان أهم ماانجلى عنه كفاح المصريين فى سبيل الاستقلال والدستور هو تراجع الانجليز فيما يتصل بالحكم النيابى من دون الاستقلال . كانت انجلترا تعد العدة لدخول الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، وكان لابد لها لتهدئة خواطر المصريين أن تعطيهم بعض التنازلات التى تسترضيهم بها بدلا من الاستمرار فى سياسة القمع السافر من جميع الوجوه كما فعلت فيما بعد عندما كانت تعد العدة لخوض الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) فاضطرت الى اعطاء المصريين بعض التنازلات الواضحة بمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونتريه فى ١٩٣٧ . وكان اللورد كيتشنر قد خلف السير ايلدون جورست بعد وفاته فى ١٢ يوليو ١٩١١ فى وظيفة المعتمد البريطانى فى القاهرة . وفى أول يوليو ١٩١٣ اصدر الخديو عباس الثانى دستور ١٩١٣ المعروف «بالقانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ » والذى اعده حسين رشدى باشا وزير الحقانية بالاتفاق مع كيتشنر وبعض العقلاء من القيادات المصرية وحمله الى باريس حيث وقعه الخديو عباس الثانى وهو يصطاف هناك . وقد جاء فى ديباجة الدستور مايأتى :

« نحن خديو مصر

« لما كانت رغبتنا هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للافكار النيرة ، وكافلا لحسن الادارة ولصيانة الحرية الشخصية وضمانا لاتساع نطاق التقدم والعمران وملائما لهذه البلاد بنوع خاص .

« ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدى الى ترقية نظام الحكومة ـ بطريق تجمع بين السكينة والتروى ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاه للاساليب الغربية ، بل يكون داعيا الى تمهيد السبيل لرفاهية الأمة المصرية واسعادها .

« ولما كانت بغيتنا حينئذ هى تعديل القانون النظامى تعديلا يكون من ورائه تحسن الاسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى الى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، والى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمه ، والى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية والى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الان لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين ، لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى ،

SS

«امرنا بما هو آت : »

فلنسم دستور ١٩١٣ دستور كيتشنر كما سمينا دستور ١٨٨٣ دستور دوفرين . ومن هذه الديباجة نعرف حدود الحكم النيابي الجديد بموجب هذا الدستور . صحيح أن الدستور يشير الى البرلمان الجديد على أنه «السلطة التشريعية» ولكننا نستطيع أن نستخلص من عبارة «والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين» ان المجلس النيابى الجديد ظل كالمجلس النيابى القديم ذا صفة استشارية وصفه توصيه وليس سلطة تشريعية بالمعنى الكامل . لقد مضت أيام المجد ، أيام شريف وعرابى ، حين كان دستور ١٨٧٩ الموؤد ودستور ١٨٨٢ الذى جاء بالاساطيل الى الاسكندرية يجعل من البرلمان سلطة تشريعية بالمعنى الكامل ، لها السيطرة على سن القوانين واقرار الميزانية وفرض الضرائب ومراقبة اعمال الحكومة ويجعل السلطة التنفيذية (الوزارة) مسئولة أمام البرلمان . كل هذا كان فى رأى الخديو عباس الثانى والانجليز «محاكاه للاساليب الغربية» التى لا تتفق مع واقع المصريين ، أى أن المصريين بعد ثلاثين سنة من الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ــ ١٩١٣) غدوا أقل نضجا للحكم النيابى مما كانوا وابعد عن واقع الحضارة الأوروبية مما كانوا ، فهم بحاجة الى نظام منبثق من واقعهم لا الى الاقتباس من الامم المتحضرة .

أما دواعى اصدار هذا الدستور الجديد فهى واضحة من الديباجة انها ضمان «الحرية الشخصية» و «حسن الادارة» و «التقدم والعمران» ولم يأت أى ذكر فى الدستور لضمان «الحرية السياسية» أو ضمان «الحرية المدنية» . والاشارة صريحة فى اصدار الدستور الى ضرورة «تعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء» ، ومعنى هذا ببساطه ان الدستور جاء لوضع حد للقلق الاجتماعى واتقاء للفتن والقلاقل التى كان يقوم بها الوطنيون والديمقراطيون .

ومع اننا لا نزال فى نطاق «الشورى» وليس فى نطاق السلطة التشريعية فقد كان دستور كيتشنر متقدما على دستور دوفرين .

فبموجب دستور ١٩١٣ ادمج «مجلس شورى القوانين» و «الجمعية العمومية» فى هيئة واحدة هى «الجمعية التشريعية» وعدد أعضائها المنتخبين هو ٦٦ عضوا و ١٧ عضوا معينا يضاف اليهم الوزراء بحكم مناصبهم . والنواب موزعون على الوجه التالى وفقا لكثافة السكان :

٤ عن القاهرة ، ٣ عن الاسكندرية ، ٧ عن الغربية ، ٥ عن المنوفية ، ٥ عن الدقهلية ، ٥ عن البحيرة ، ٥ عن الشرقية ، ٣ عن الدقهلية ، ٣ عن الجيزة ، ٣ عن بني

سويف ، ٣ عن الفيوم ، ٤ عن المنيا ، ٥عن أسيوط ، ٤ عن جرجا ، ٤ عن قنا ، ١ عن أسوان ، ١ عن بورسعيد والاسماعيلية ، ١ السويس ، ١ دمياط .

أما الأعضاء المعينون من الحكومة فهم .

٤ يمثلون الأقباط ، ٣ يمثلون العرب ، ٢ يمثلون التجار ، ١ يمثل المهندسين ، ٣ يمثلون رجال التربية العامة ، ١ يمثل التربية الدينية ، ١ يمثل المجالس البلدية .

فكان مجموع أعضاء الجمعية التشريعية هو ٨٣ عضوا غير الوزراء ، منهم ٦٦ عضوا منتخبا و ١٧ عضوا معينا ، أى نسبة الخمس من المجموع . كما أن تحديد نوعية الاعضاء المعينين يدرجهم فى نطاق أهل « الكفاءات » وأهل « الخبرة » وممثلى « الطوائف » وهو متبع فى تعيينات بعض مجالس الشيوخ . فالجمعية التشريعية اذن بمثابة برلمان ادمج فيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ . اما رئيس الجمعية التشريعية فقد كانت الحكومة تعينه من بين الأعضاء المعينين وللجمعية وكيلان احدهما تعينه الحكومة والاخر ينتخبه الاعضاء (كان سعد زغلول هو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب) وكان عضوا عن دائرة السيدة زينب بعد استقالته فى مارس ١٩١٢ من وزارة الحقانية . وقد نص قانون الانتخاب على أن انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية يكون على درجتين فكل عضو ينوب عن ٢٠٠,٠٠٠ مواطن وكل مصرى بلغ سن العشرين ولم تصدر فى حقه احكام مخله بالشرف له الحق فى انتخاب المندوبين وكل ٥٠ من هؤلاء المندوبين ينتخبون مندوبا عنهم يشترط فيه الا تقل سنه عن ٣٠ سنه ، وهؤلاء المندوبون الخمسينيون ينتخبون عضو الجمعية التشريعية عن مديرياتهم . وسوف نسمع عن هذا النظام الانتخابى فيما بعد فيما يسمى بالتمثيل النسبى فى دستور ١٩٣٠ أيام دكتاتورية صدقى باشا أى الانتخاب على درجتين (وحقيقته على ثلاث درجات وانما يقال على درجتين للتسويغ) ثم فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى حيث ينتخب نحو ٥ ملايين عضوا نحو ١٠٠,٠٠٠ عضو ، وينتخب هؤلاء ١٥٠٠ فى المؤتمر القومى ثم ينتخب هؤلاء نحو ١٠٠ عضو فى اللجنة المركزية يضاف اليهم نحو ٥٠ عضوا معينا) فهى سلسلة من الغرابيل والمناخل لا يبقى بعدها الا النخالة ودقيق الزلط ثم انها ترفع عن الممثل المسئولية أمام الجماهير العريضة . ومدة العضوية فى الجمعية التشريعية ست سنوات يتجدد خلالها ثلث الأعضاء المنتخبين والمعينين كل سنتين من المندوبين الخمسينيين ومن الحكومة كما يحدث عادة فى مجالس ادارات الشركات المساهمة والنوادى لتجديد الدم باستمرار من ناحية ولا ستبقاء خبرة الخبرة من ناحية أخرى . وقد اشترط فى عضو الجمعية التشريعية أن يكون سنه على

الأقل ٣٥ سنة عارفا بالقراءة والكتابة وأن يكون من دافعى ضرائب الأطيان بنصاب ٥٠ جنيها أو عوائد مبان بنصاب ٢٠ جنيها سنويا ، أو ضرائب أطيان وعوائد املاك بنصاب ٣٥ جنيها سنويا فإن كان من حملة الشهادات العالية أعفى من خمس هذه النصابات . وكان العضو يتقاضى مكافأة شهرية قدرها ٢٥ جنيها وقد ظلت قرارات الجمعية التشريعية كما كانت فى حالة الجمعية العمومية : أى استشارية الا فيما يخص فرض الضرائب الجديدة أو زيادة الضرائب ـ واستجد للجمعية التشريعية حقان :

حق مناقشة الحكومة (دون صفة الالزام) وحق تحضير مشروعات القوانين (دون صفة الالزام) .

كذلك من يتأمل ديباجة دستور ١٩١٣ يجد انها تحدد مقترحات الجمعية التشريعية «بادارة الشئون الداخلية » وبهذا نكون قد عدنا الى برلمان الخديو اسماعيل الذى حدد اختصاص مجلس شورى النواب « بمذاكرة المنافع الداخلية » باختصار ممنوع على نواب الأمة الكلام فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية أو فى نظام الحكم .

وكان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية اذا استحكم الخلاف بينهما .

وفى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ اسفرت انتخابات الجمعية التشريعية عن الأعضاء التالين :

القاهرة :

سعد زغلول باشا ، عبد الخالق مدكور باشا ، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، حسين واصف باشا .

الاسكندرية :

حسين على سيف أفندى ، محمد يكن باشا ، منصور يوسف باشا .

دمياط :

عبد السلام العلايلى بك .

بور سعيد والاسماعيلية :

الشيخ عبد الفتاح الجمل .

السويس :

عبد الرحمن عوض أفندى .

SS

الغربية :

ابراهيم سعيد باشا ، أحمد أبو الفتوح باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، راغب عطية بك ، على المنزلاوى بك ، محمد فتح الله بركات بك ، محمد كمال أبو جازيه بك .

المنوفية :

عبد العزيز فهمى بك ، عبد المجيد سلطان باشا ، محمد السيد أبو على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أبو حسين باشا .

البحيرة :

ابراهيم نصار بك ، أحمد محمود باشا ، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد المنياوى بك .

الدقهلية :

حسين هلال بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، عثمان سليط بك ، متولى نوربك .

الشرقية :

عبد الله السيد أباظه بك ، على الشمسى بك ، عمر مراد بك ، محمد عثمان اباظه ، محمود الاتربى باشا .

القليوبية :

عبد الرحمن نصير بك ، محمد علام بك ، مصطفى بكير افندى

الجيزة :

فرج الدالى أفندى ، الشيخ محمد حسن عزام ، محمد رشوان الزمر أفندى .

الفيوم :

محمد الباسل بك ، طنطاوى طنطاوى بك ، الشيخ محمد على صالح .

بنى سويف :

زكريا نامق بك ، محمد على سليمان بك .

المنيا :

المصرى السعدى بك ، حسنين الشريعى بك ، زايد جلال بك ، على شعراوى باشا .

أسيوط :

ابراهيم موسى الدورى بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد على علوبه بك ، محمد قطب قرشى بك ، محمد محفوظ باشا .

جرجا :

ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك ، عمر عبد الآخر بك ، محمد أمين أبو ستيت بك ، محمود همام بك .

قنا :

ابراهيم على بك ، حسن بكرى بك ، الشيخ عمر أحمد خلف الله ، محمد محمود بك .

أسوان :

حنفى مصطفى منصور بك .

عن الوجهاء والأعيان

أحمد مظلوم باشا ، عدلى يكن باشا ، خالد لطفى باشا ، محمد شريعى باشا ، ابراهيم بك راجى ، حسن توفيق باشا .

عن الأقباط :

قلينى فهمى باشا ، مرقس سميكه بك ، سينوت حنا بك ، كامل صدق بك المحامى .

رجال التربية العامة والدينية :

الشيخ محمد شاكر ، أمين سامى باشا .

الاطباء :

الدكتور محمد علوى باشا ، الدكتور محمد أمين بدر .

العرب :

السعدى بشاره الطحاوى بك .

SS

التجار :

ميشيل بك لطف الله ، يوسف أصلان قطاوى باشا .

وعين أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية وعدلى يكن باشا وكيلا لها ، وكان سعد زغلول باشا هو وكيلها المنتخب .

وقد افتتح الخديو عباس الثانى الجمعية التشريعية فى ٢٢ يناير ١٩١٤ بسراى مجلس الشيوخ السابق (وزارة الأشغال) فى شارع القصر العينى المتاخمه لمجلس النواب (مجلس الأمة أو مجلس الشعب) ، وتلا خطبة العرش التى لم يكن فيها شىء يذكر الا تكرار ديباجة دستور ١٩١٣ بلغة أخرى ، والتنويه بزيادة مشاركة البرلمان فى أعمال الحكومة وباتساع قاعدة الناخبين وبتمثيل الاقليات بحد ادنى والتوجيه الى ضرورة الاهتمام بمشاكل « صغار المزارعين » بصفة خاصة وانفضت الدورة فى يونيو ١٩١٤ ، وقدكانت الدورة الثانية يحل موعدها فى أول نوفمبر ١٩١٤ ولكن انعقادها تأجل جملة مرات ثم تأجل الى أجل غير مسمى نظرا لنشوب الحرب العالمية الأولى فى ٤ أغسطس ١٩١٤ . ولم تدع للانعقاد بعد ذلك حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فمجرد اعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ تألف الوفد المصرى من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وزار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد الوطنى) للمطالبة باستقلال مصر ، وكان ذلك بداية ثورة ١٩١٩ التى أسفرت عن الاستقلال المشروط بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وعن دستور ١٥ مارس ١٩٢٣ .

وهكذا لم تجتمع الجمعية التشريعية غير دورة واحدة فى النصف الاول من ١٩١٤ . وقد كان من تحاملات عبد الرحمن الرافعى ورجال الحزب الوطنى فى التشهير بالجمعية التشريعية قول الرافعى فى كتابه عن « محمد فريد » ص ٣٨٥ أن « الجمعية التشريعية » « صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو الأحق بين وكيلى الجمعية برأسة الجلسات عند غياب رئيسها : هل هو الوكيل المعين عدلى يكن باشا أم الوكيل المنتخب سعد زغلول باشا ؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرف أى الوكيلين أحق برأسة الجلسات عند غياب الرئيس ؟

« وهكذا كانت الرآسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان » .

فالرافعى قد صور هذا الصراع على أنه مجرد صراع شخصى على الرياسات ليس فقط بسبب نقص وعيه الدستورى بل لنقص ايمانه وايمان الحزب الوطنى بصفة عامة بالديمقراطية

ونظرهم الى الكفاح الدستورى والديمقراطى على أنه مجرد ورقة فى لعبة السياسة والصراع مع أفندينا والانجليز وليس على أنه مجرى أساسى فى تاريخ تحرير الشعوب ، فالمشكلة التى تجلت فى الجمعية التشريعية لم تكن مشكلة صراع على الرياسات بل كانت مشكلة تحديد مصدر السلطة فى حكم البلاد : أهو «العرش» من خلال مندوبه المعين (عدلى يكن) أم «الأمة» من خلال ممثلها المنتخب (سعد زغلول) ، وهل تحكم مصر بموجب حق الملوك الالهى أم بموجب حق الشعوب الطبيعى ؟

ومن يتأمل تطور الأحداث فى ثورة ١٩١٩ يجد أن لب الصراع بين سعد زغلول وكيل الأمة المنتخب من الشعب وعدلى يكن رئيس الوزراء المعين من السلطان فؤاد حول من يرأس وفد المفاوضات مع الانجليز من أجل استقلال مصر ، كان فى حقيقته استمرارا لهذا الصراع الأصيل فى تاريخ الديمقراطية المصرية حول من يتحدث باسم الأمة : العرش ورجاله أو الأمة وزعماؤها ؟ لقد كان الصراع الذى دار داخل الجمعية التشريعية هو جوهر صراع الأمة مع العرش حول الدستور والحياة النيابية .

كذلك ظلم الرافعى الحركة الوطنية والدستورية معا حين صور انشاء الجمعية التشريعية على أنه مجرد لعبة انجليزية للقضاء على الحركة الوطنية ، فهو يقول فى «محمد فريد» (٣٧٥) : «أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه وذلك لكى يشغل الامه بنظام حادث تترقب من ورائه الخير ، فيصرفها ولو الى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور» والحقيقة أن الانجليز اضطروا حين بدت نذر الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٣ أن يتراجعوا أمام هياج الشعب المصرى من أجل الاستقلال والحكم النيابى لتهدئة المصريين بهذه المصالحة الجزئية حتى يمكنهم أن يخوضوا الحرب العالمية الأولى وظهرهم آمن نسبيا . أما الجلاء عن مصر فقد كان مستحيل التحقيق لان انجلترا وحلفاءها كانوا يستعدون لقتال المانيا وايطاليا وتركيا ومن غير المعقول أن يسلموا أهم قاعدة لهم فى البحر الأبيض المتوسط لقمة سائغة لاعدائهم . ولو كانت الجمعية التشريعية حقا كما روج الحزب الوطنى مجرد لعبة انجليزية لشغل المصريين عن المطالبة بالاستقلال أو بالحياة النيابية السليمة لما لجأ الانجليز الى تعطيلها طوال الحرب العالمية الأولى أولا بمرسوم ١٨ أكتوبر ١٩١٤ الذى أجل الدورة البرلمانية الثانية من أول نوفمبر ١٩١٤ الى أول يناير ١٩١٥ ، ثم بمرسوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ الذى أعاد تأجيلها الى ١٥ فبراير ١٩١٥ ، ثم توالت مراسيم التأجيل الى ١٥ ابريل ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر ١٩١٥ ثم

أخيرا الى أجل غير مسمى بمرسوم ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ . وكل هذا التسويف وهذه الذبذبة يدلان ، ليس فقط على أن الانجليز كانوا يخشون انعقاد الجمعية التشريعية ولكن على تخوفهم من البطش السافر بالحكم النيابي ازاء مقاومة المصريين .

وكان الخديو عباس الثانى قد سافر الى استانبول اسابيع قبل نشوب الحرب العالمية الأولى غالبا لينسق خططه مع السلطان رشاد سلطان تركيا فى مقاومة الانجليز . فقد انتهت سنوات العسل التى قضاها عباس الثانى مع ايلدون جورست خليفة كرومر بين ١٩٠٧ ، ١٩١١ . وبتولى اللورد كيتشنر منصب جورست بعد وفاته انتهت سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز لا ن الجنرال كيتشنر اعاد أيام كرومر فى حكم مصر حكما مباشرا متبعا سياسة قمع المصريين وتهدئتهم على حساب الخديو فى آن واحد فعاد عباس الثانى الى تجديد تحالفه مع سلطان تركيا . وكان من مظاهر تآمر عباس الثانى مع جبهة تركيا والمانيا والنمسا وايطاليا انه حاول أن يبيع سكة حديد مريوط التى كان يمتلكها شخصيا الى شركة ايطالية بحجة أنه لا يربح منها شيئا فتدخل كيتشنر وحال دون ذلك وأجبر عباس الثانى على بيعها للحكومة المصرية فى فبراير ١٩١٤ مقابل ٣٩٠٠٠٠ر جنيه وغضب الخديو عباس على رئيس وزارته محمد سعيد باشا لانحيازه للانجليز فى هذا الأمر ، فاستقال محمد سعيد باشا بعد نحو اربع سنوات قضاها فى الحكم بين بطرس غالى وتولى خلفه حسين رشدى باشا رئاسة الوزارة فى ٥ ابريل ١٩١٤ وهو من اختيار عباس الثانى ولم يعترض كيتشنر .

وكانت وزارة رشدى باشا الأولى مكونة على الوجه الآتى :

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية .

اسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية البحرية .

أحمد حلمى باشا للمعارف .

يوسف وهبه باشا للمالية .

محمد محب باشا للأوقاف .

عدلى يكن باشا للخارجية .

عبد الخالق ثروت باشا للحقانية .

اسماعيل صدقى باشا للزراعة .

وفى استانبول جرت محاولة لاغتيال عباس الثانى فى ٢٥ يوليو ١٩١٤ برصاص طالب مصرى اسمه محمود مظهر كان يدرس بمدرسة البحرية العثمانية وهو ابن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف وجرح الخديو جروحا بليغه شفى منها أما المعتدى فقد قتله البوليس التركى فور الحادث فدفن معه سره وقد وقع الحادث عند خروج الخديو عباس الثانى من رياسة مجلس الوزراء التركى بعد مقابلة الصدر الأعظم الأمير محمد سعيد حليم ويقول الرافعى إنه قد يكون للأمير سعيد حليم يد فى الحادث طمعا فى عرش مصر .

وقد منع الانجليز الخديو عباس الثانى من العودة الى مصر بعد شفائه فى سبتمبر ١٩١٤ .

وفى ١١ نوفمبر أصدر الخديو عباس الثانى من منفاه منشورا مضحكا مؤسفا يعلن فيه تحالفه مع تركيا ومنحه الدستور للمصريين واعتزامه دخول مصر غازيا بجيش عثمانى يعيد فتح مصر « لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ » . وهذا نص المنشور :

« أبناء مصر والسودان الأعزاء ،

« ها قد اتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت وأنه لتأييد الاريكه الخديوية كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية ووعود رجالها الرسميين العلنية ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسى الوعود بالجلاء وتداخل فى شئون البلاد الادارية والسياسية فتصرف فى مالية البلاد تصرف المالك المبذر ، واعتدى على حقوقنا فى السودان ، واحل ابناءه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية وسلب استقلال القضاء وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع وقاوم رغباتنا ورغبات رعاينا فى انتشار التربية والتعليم الصحيح فى ارجاء البلاد وفى منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع أحوال التقدم العصرى . ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعتنا عن الرجوع الى مصر ، مقر العرش الخديوى ، ودعتنا لترك الاستانه والرحيل لايطاليا فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا ، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرامانات الشاهانية . ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية هى تأييد هذه الفرامانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لاعادة الحالة الى ما كانت

عليه قبل سنة ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا ولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى ، فاننا نعلن من الان منحكم الدستور الكامل والغاء القوانين المنافية للحرية واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة والعمل على تعميم التعليم وترقيته وكل مافيه تقدم البلاد المادى والأدبى والسهر على راحة سكانها وتوفير أسباب سعادتهم . هاهى الفرصة فانتهزوها وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ومن يحاربنا معهم حقق الله الامال » .

وباختصار فان الخديو عباس الثانى طالب المصريين بالثورة على الانجليز استعدادا لدخوله مصر على رأس جيش عثمانى وهو طلب غير مشجع لان المصريين لم يجدو منطقا فى استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال عثمانى . لا كلمه عن استقلال مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها ، وانما اصرار « لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ » أى السيادة العثمانية على مصر بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ والفرامانات الشاهانية المنظمة لهذه السيادة أما الوعد بالدستور بعد النصر فقد كان بمثابة توقيع شيك بلا رصيد .

وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة فاعلنت الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الان فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى وتولية الأمير حسين كامل سلطانا على مصر . ولم يعترض على ذلك أحد الا قيادات الحزب الوطنى وشبابه الذين عادوا الى سياستهم القديمة القائمة على التعاون مع الخديو عباس الثانى والدولة

العثمانية فى محاربتهم للانجليز[1] . أما الغالبية العظمى من المصريين فقد ظلو فاترين نحو دعوة أمير المؤمنين لأنهم كانوا يفتقدون الضمان لخروج تركيا من مصر بعد خروج الانجليز . وهذا ماكان محمد فريد وزملاؤه فى المنفى حريصين عليه رغم تعاونهم مع تركيا فى هذه الفترة الحرجة ، أن تعود مصر للمصريين بعد الحرب لا للعثمانيين . وقد اكتشف بنفسه ان الصدر الأعظم وعامة زعماء حزب الاتحاد والترقى التركى كانوا يجاهرون باسترداد تركيا لمصر بعد انتصار تركيا أو يضمرون ذلك ، ومن هنا فقدكان محمد فريد حريصا على توضيح استقلال مصر الداخلى على الاقل غير أن حديث محمد فريد مع زيمرمان Zimmerman وكيل خارجية المانيا فى يناير ١٩١٦ يستدل منه أن محمد فريدكان يمكن أن يكتفى باستقلال مصر الداخلى أو الادارى مع وجود علاقة عضوية بين مصر وتركيا شبيهه بعلاقة المجر بالنمسا حيث قال لزيمرمان :

«أنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا فى ادارة مصر لجهلهم البلاد وأهلها بل لجهلهم الادارة أيضا كما هو مشاهد فى سورية وغيرها ولا نقبل أن نكون تحت ادارتهم بحال من الأحوال لاننا ارقى منهم كثيرا ، وبلادنا أكثر انتظاما من قبل دخول الانجليز وبالاختصار فان الاتراك يريدون أن يأكلوا مصر ، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة . فنحن قد قاومنا الانجليز ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان ، لاننا نسعى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر والنمسا ، على شرط المساواة فى الحقوق والاستقلال التام»[2]

وهكذا نجد أن الحزب الوطنى قد استخرج معنى جديدا لمبدأ «مصر للمصريين» وهو أنه الاستقلال الداخلى لمصر أو الحكم الذاتى لمصر داخل الاطار العثمانى ، وفى مكان أخر من «مذكراته» يتصور محمد فريد علاقة مصر والبلاد العربية بتركيا على أنها يجب أن تشبه «اتحاد ممالك المانيا تحت رعاية بروسيا» أى اتحاد فيدرالى مركزه استانبول مع عواصم اقليمية وحكم ذاتى لكل عضو فى الاتحاد . وهو يقول ان الاتراك أنفسهم يرفضون هذه الصيغة لانهم يخشون

(١) اقترن ذلك باضطهاد قيادات الحزب الوطنى فى مصر ومطاردة شبابه . فاعتقل : أحمد بك لطفى وعلى فهمى كامل بك (وكيل الحزب) وعبد الله بك طلعت وعبد اللطيف بك الوفائى . ونفى الى مالطه : الدكتور عبد الغفار متولى . ومحمد عوض محمد ومحمود ابراهيم الدسوقى ومحمد عوض جبريل وحامد بك العلايلى وحامد المليجى وسلامه الحولى وعلى فهمى خليل والامير العطار . ووضع تحت الراقبة . عبد المقصود متولى ومحمد زكى على وأحمد وفيق وأمين الرافعى وعبد الرحمن الرافعى ومصطفى الشوربجى ، اسماعيل بك حافظ ومحمد فؤاد حمدى وابراهيم رياض والدكتور عبد الحليم متولى والدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد رمضان زياد واليوزباشى حافظ محمود قبودان واليوزباشى أحمد حموده وفؤاد عثمان ومحمد الشافعى ومصطفى حمدى ويعقوب صبرى وأحمد نبيه قبودان وحسن نور الدين واسماعيل حسين والشيخ ابراهيم مرونى وغيرهم .

(٢) الرافعى : «محمد فريد» (عن مذكراته) ص ٤٢٣ ــ ٤٢٤

ظهور ريشستاج اسلامى فى استانبول يسيطر عليه نواب الدول العربية على الدولة العثمانية بحكم أكثريتهم العددية ، ويصبح الأتراك فى المقام الثانى . وقد اكتشف محمد فريد أن تركيا تسعى لاسترداد مصر كولاية عثمانية وأن بعضهم يصرح «بأنه يفضل أن تكون مصر انكليزية من أن تكون مستقلة » تخوفا من بأسها وقوة حضارتها . وقد سببت آراء محمد فريد فى الاستقلال الداخلى له متاعب فى استانبول عندما اقام بها فترة أثناء الحرب العالمية الأولى فحقق معه ووضع تحت المراقبة .

وفى أواخر الحرب العالمية الأولى بعد أن تأكد انتصار الحلفاء (انجلترا وفرنسا وحلفائهما) على المانيا وتركيا ساءت العلاقة بين محمد فريد والخديو عباس الثانى لما لاحظه فريد على الخديو من محاولات لاسترضاء الانجليز .

وقد ظل محمد فريد فى منفاه يدعو لحرية مصر واستقلالها بفهمه الخاص وبمنهجه الخاص حتى أخر لحظة فى حياته وقد توفى فى برلين يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، وكانت الأمة كلها مشتعلة تحت زعامة سعد زغلول و« الوفد المصرى » الذى صبت فيه كافة التيارات الوطنية والديمقراطية .

وحين نقلت رفات محمد فريد الى القاهرة فى ٩ يونيو ١٩٢٠ ودعته مصر وداع الزعماء .

وفى ٩ أكتوبر ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل وتولى السلطان احمد فؤاد عرش مصر مكانه فى نفس التاريخ . وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة بعد سحق قوات ايطاليا وتركيا والمانيا والنمسا والمجر . وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدأ المصريون صفحة جديدة فى تاريخ كفاحهم فى سبيل الاستقلال والديمقراطية : بدأت ثورة ١٩١٩ .

SS

الباب الثامن

الصحافة والرقابة

ss

الصحافة والرقابة ـ ١

البداية : رفاعة العظيم

كان أول دخول الصحافة مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) وهو أيضا تاريخ دخول المطبعة العربية الأولى والمطبعة الأفرنجية الأولى . غير أن الجريدتين اللتين أنشأتهما الحملة الفرنسية فى مصر كانتا باللغة الفرنسية ، وهما جريدة «لى كوريية دى ليجبت» «بريد مصر» ومجلة «لاديكاد ايجيسيين» «العشرية المصرية» لنشر أبحاث المجمع العلمى المصرى ، وقد قصد بهما أن يكونا صحافة جيش الاحتلال ومن وثائق فرنسا العلمية ، أما المصريون فلم يعرفوا شيئا مطبوعا بالعربية أيام الحملة الفرنسية الا منشورات سلطة الاحتلال الفرنسى بما اشتملت عليه من بيانات ونداءات وقوانين ولوائح وأوامر جديدة ، وأحيانا بعض التوجيهات والأفكار والمبادىء العامة . وكانت هذه الى جانب توزيعها على الأعيان تتخذ صورة الملصقات على نواصى الشوارع والحارات وعلى أبواب المساجد . وقد كانت هذه البديل الأوروبى «لمنادى» العصور الوسطى الذى كان بمثابة الجريدة الرسمية بل ووزارة الأعلام فى جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية ولذا يمكن أن نطلق على هذه المنشورات أو الملصقات جرائد الحائط» .

فلما جاء محمد على جدد نظام الفرنسيين فى التعريف بالقوانين وفى الارشاد العام بل وفى التعريف بالاحداث الهامة . فأنشأ محمد على فى ١٨٢٧ (١٢٤٣) هجرية «جرنال الخديو» باللغتين التركية والعربية من مائة نسخة فقط ليعرف منها أخبار مشروعاته الكثيرة وغير ذلك من شئون مالية وادراية . وكان تداول «جرنال الخديو» قاصرا على كبار رجال الدولة . وكان كلهم من الاتراك أو من يدخلون فى حكمهم . ولكن يبدو أن تأميم الزراعة والتجارة والصناعة واتساع الجيش والاسطول والتوسع فى تعليم شباب المصريين ليشغلوا المناصب التنفيذية ونصف

القيادية فى الجهاز الضخم الذى بناه محمد على جعله يحس ضرورة أن يكون للحكومة «حضور» بالكلمة المطبوعة فى كل قرى مصر ومدنها ، وفى كل مستويات المسئولية فى الخدمة العامة ، ولذا سرعان ما أصدر محمد على بعد سنة واحدة «الوقائع المصرية» فى ٣ ديسمبر ١٨٢٨ التى صدرت بلغتين متجاورتين : التركية والعربية لتحمل قوانين الدولة وأخبارها وتوجيهاتها . وكانت توزع فى صورة اشتراكات اجبارية على جميع موظفى الدولة ممن يتقاضون الف قرش فأكثر شهريا (فلنقل بلغة اليوم على مديرى العموم) ومجانا على فقراء الطلاب ، فلما تولى رفاعة الطهطاوى رياسة تحريرها خاض معركة ليكون النص الأصلى «للوقائع المصرية» بالعربية وأن تكون الصيغة التركية هى المترجمة . وقد انتصر سنوات ثم طرد من رياسة تحرير «الوقائع» . كذلك انتصر الطهطاوى فى معركة أخرى وهى تحويله الافتتاحية الى مقال فى التربية الوطنية والسياسية والاجتماعية بعد أن كانت مجرد مدائح تدبج فى عظمة الوالى وكمال صفاته ، وهذه بداية صحافة الرأى فى مصر . كذلك دق رفاعة الطهطاوى وزملاؤه المصريون فى معركة التمصير هذه أسفينا ثالثا ، وهو أن المطبعة كانت لديهم والورق كان لديهم ، فلما تولى عباس الأول وجد «الوقائع المصرية» ترسل لحثالة المجتمع كبعض الفنانين والطهاة والفراشين . فمنع تداولها بين من هم أقل رتبة من أميرالاى وحظر نشر أى «شىء يختص بالسياسة فيها» . فى عهد عباس عادت اللغة التركية لغة أولى وقصر توزيع «الوقائع المصرية» على كبار الموظفين وحظر عليها الخوض فى السياسة وفى عصر عباس نفى رفاعة الطهطاوى الى السودان .

ولم تصدر فى زمن محمد على جرائد أخرى الا جريدة متخصصة هى الجريدة العسكرية (١٨٣٣) لنشر أخبار الجيش ولوائحه ، ثم جريدة فرنسية ثقافية كانت تصدر أسبوعيا فى الاسكندرية من أغسطس ١٨٣٣ الى مارس ١٨٣٤ عن ناد أدبى أنشأه مثقفو الاسكندرية ، اسمها «لومنيتور أجيسيان» ، وكان محمد على يؤزراها للدفاع عنه ضد دعاية الباب العالى أمام الرأى العام الأوروبى المحلى على الأقل .

وقد كان تطور الصحافة المصرية وجها من وجوه صراع مصر فى سبيل الاستقلال وفى سبيل الديمقراطية فى القرنين الاخيرين . فمحمد على الذى صارع الاستعمار التركى شجع الصحافة العربية والاجنبية فى مصر لتدافع عن استقلال الارادة المصرية فى مواجهة الباب العالى . وعباس الذى كان خادما مطيعا للباب العالى لم يكن بحاجة الى صحف بل على العكس من ذلك كبل الصحيفة الوحيدة التى بقيت له من عهد محمد على . أما سعيد

(١٨٥٤ - ١٨٦٣) فقد جدد صراع مصر مع تركيا ، ولكنه ابتدأ من نقطة الصفر التي ابتدأ منها محمد على قبل ١٨٠٥ من ناحية كما أنه لم يكن يملك ربع شخصية محمد على ودهائه وثبات جنانه . وحين بدأ مخططه الاستقلالى بالاتفاق مع فردينان دلسبس أرسل سلطان تركيا الى القاهرة اسكندر شلهوب ومولى لاصدار جريدة «السلطنة» فى ١٨٥٧ لنقد اخطاء سعيد وتذكير المصريين بواجباتهم لحو الباب العالى ، ولكن هذه الجريدة لم تعمر . ولكن أهميتها تنبع من أنها جريدة أنشئت لتخاطب الرأى العام وتؤلب المصريين على واليهم ، فهى اذن حلقة هامة ، ربما كانت بداية السلسلة ، فى صحافة الرأى التى كان لها أثر خطير فى تاريخ مصر الحديث .

وقد أدرك اسماعيل منذ توليه فى يناير ١٨٦٣ أهمية صحافة الرأى التى تخاطب الرأى العام مباشرة فى الدفاع عن قضايا مصر وعن سياساته الخاصة فاهتم بتشجيعها والانفاق عليها بل وشراء ذمم أصحابها وكتابها عند الضرورة . وبالطبع فى صراعه مع الباب العالى أو غيره من الدول لم يكن فى امكان الخديو اسماعيل أن يستفيد من الصحافة الحكومية مثل «الوقائع المصرية» ولذا شجع تأسيس الصحف الفردية . فأوحى الى كاتب يدعى أبو السعود باصدار جريدة «وادى النيل» فى ١٨٦٦ ، وكان اسماعيل يمهده بالمال من ميزانية الدولة ، فنحن نعلم من وثائق العصر أن الحكومة دفعت لهذه الصحيفة فى ١٨٧٢ مبلغ ٢٨٫٠٠٠ قرش بصفة اعانة من الخديو[1] ، وكانت جريدة «وادى النيل» هى لسان حال الخديو اسماعيل فى مواجهة جريدة «الجوائب» التى أنشأها سلطان تركيا فى استانبول وأسند رياسة تحريرها الى أحمد فارس الشدياق وقد تخصصت فى مهاجمة الخديو اسماعيل ثم فى مهاجمة عرابى والثورة العرابية فيما بعد . وغير «وادى النيل» المصرية أنشأ ابراهيم المويلحى ومحمد عثمان جلال فى ١٨٦٩ مجلة «نزهة الأفكار» ، ولكن هذه المجلة توسعت فى حرية الرأى الى حد أن شاهين باشا وزير الحربية أبدى للخديو اسماعيل تخوفه من اثارتها للخواطر وايقاظها للفتن فأمر باغلاقها .

وفى ١٨٧٥ أنشأ محمد أنس ابن أبو السعود جريدة «روضة الأخبار» فى خدمة اسماعيل الذى قام برعايتها . هذا الى جانب المجلة الثقافية «روضة المدارس» التى أنشئت فى عهد اسماعيل وكان يرأس تحريرها رفاعة الطهطاوى ثم الجريدة الرسمية التى كان سعيد فى أواخر ايامه قد تنازل عن ملكية الدولة لها وأهداها لاحد موظفيه (عبد الرحمن بك رشدى) مع

(١) د . سامى عزيز : «الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى» دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

SS

مطبعة بولاق بكل مافيها ليديرهما لحسابه الخاص ، بعد أن توقفت المطبعة من يوليو ١٨٦١ الى أغسطس ١٨٦٢ . وظل عبد الرحمن بك رشدى يصدر « الوقائع المصرية » لحسابه الخاص بانتظام وينشر فيها أخبار الدولة فقط من فبراير ١٨٦٣ الى ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥ حين استردها الخديو اسماعيل وعين أحمد خيرى بك مشرفا عليها والشيخ أحمد عبد الرحيم محررا عربيا لها . وفى ٢٨ أغسطس ١٨٦٨ فصل ادارتها عن « ديوان المدارس » (وزارة المعارف) . وعادت « الوقائع المصرية » تنشر مع قوانين الدولة ، الأخبار العامة ، الداخلية والخارجية ، والريبورتاجات والمقالات السياسية والشعر والنثر ، والاعلانات التجارية المدفوعة ... الخ . وكانت من أهم الصحف المدافعة عن سياسة اسماعيل وتصرفاته ازاء هجمات جريدة « ايجيبت » التى كانت تصدر فى الاسكندرية وتركز الهجوم عليه .

الصحافة والرقابة ــ ٢

الطيور المهاجرة

وقد كان اسماعيل هو عهد الميلاد الحقيقى للصحافة المصرية وللصحافة فى مصر بوجه عام ، لا الصحافة التابعة للحكومة ، ولكن الصحافة المملوكة للأفراد ، أيا كانت انتماءاتها وولاءاتها أو مصادر تمويلها الخفية . وقد بلغ عدد الصحف التى صدرت فى عصر اسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) بمختلف اللغات أربعين صحيفة منها ٢٣ صحيفة عربية . وقد صدر هذا العدد الضخم من الصحف بتشجيعه أو بتشجيع أعدائه ولاسيا تركيا وانجلترا . ونستطيع أن نفهم هذا الازدهار العظيم فى صحافة مصر أيام اسماعيل اذا ذكرنا أن بلدا ليست فيه أحزاب سياسية يمكن أن تعبر عن مختلف الاتجاهات والمصالح وتستقطب الجماهير لتجعل من الرأى العام قوة ضاغطة على الحاكم ، تقوم الصحيفة فيه مقام الحزب السياسى أو نواته . صدرت فى عصر اسماعيل الجرائد والمجلات المتخصصة الآتية :

« الوقائع الرسمية » ... « أركان الجيش المصرى » .. « يعسوب الطب » .. « المجلتين الثقافيتين » .. « روضة المدارس المصرية » .. « النحلة الحرة » ، والصحف السياسية الاتية : « وادى النيل » .. « نزهة الأفكار » .. « الكوكب الشرق » .. « الأهرام » .. « روضة الأخبار » ... « أبو نظارة زرقاء » .. « الوقت » .. « شعاع الكوكب » .. « صدى الاهرام » .. « مصر » .. « حقيقة الأخبار » .. « الوطن » .. « البسفور » .. « التجارة » .. « الكوكب المصرى » ... « مرآة الشرق » .. « الاسكندرية » .. « بستان الأخبار »[١] .

---

(١) الكونت فيليب دى طرازى : « تاريخ الصحافة العربية » ، ٤ أجزاء ببروت ، ١٩١٣ ، قسطاكى الياس الحلبى « تاريخ تكوين الصحف المصرية » ، مطبعة التقدم ، ١٩٢٨ .
د . ابراهيم عبده : « تطور الصحافة المصرية » ، مطبعة الآداب (الطبعة الثانية) ، ١٩٥١ .

وقد كان من الاسباب المباشرة لازدهار الصحافة فى عصر اسماعيل هجرة عدد كبير من المثقفين والكتاب والفنانين الشوام الى مصر نتيجة للمذابح الدينية التى دبرها الباب العالى فى لبنان وسوريا عام ١٨٦٠ . وقد تبنى الخديو اسماعيل هؤلاء اللاجئين السياسيين كجزء من سياسته العامة فى مناوأة الباب العالى والتعبير عن استقلال الارادة المصرية . فأنشئت جريدة «الأهرام» فى سنة ١٨٧٥ التى قدر لها أن تعيش حتى الان نحو مائة عام . وقد أدى نشوب الحرب بين تركيا وروسيا فى ١٨٧٧ الى انقسام صحف مصر وانقسام الرأى العام المصرى فيها الى فريقين : فريق يناصر الباب العالى صاحب السيادة الرسمية على مصر وفريق يجاهر بعداء الباب العالى ويشمت فيما يحل به من هزائم .

وقد ترك الخديو اسماعيل الصحافة المعادية لتركيا تعبر عن موقفها بحرية تامة بوحى من سياسته الاستقلالية ، فساعد ذلك على استقطاب الفكر والشعور فى مصر حول تبعية مصر للخليفة السلطان وحول مبدأ استقلال مصر أو ما كان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» . بل لقد بلغ تعريض بعض الصحف المصرية بفساد النظام العثمانى أن «الأهرام» نددت صراحة باستبداد سلطان تركيا ودعت الى الاصلاح بالحكم الديمقراطى ، فكتبت فى عدد ٢٢ مارس ١٨٧٧ تقول : «لقد شكونا من الاستبداد الموصل للدمار فتهيأ الآن لنا أن نقصيه بعيدا . والخطاب السلطانى قال قد اشتهرت وثيقة الاصلاحات وأوجدت البرلمان مؤكدا للجميع العدالة والحرية» . وفى عدد ١٢ ابريل سنة ١٨٧٨ ارتفعت نبرتها فكتبت تقول : «قل لنا متى النهاية ، تحملنا مالا يطاق صبرنا على البلوى ، فحتام ننتظر» . ومعنى هذا أن القضيتين الرئيسيتين اللتين اشتغلت بهما صحافة مصر فى عصر اسماعيل كانتا :

(١) قضية استقلال مصر عن تركيا

(٢) قضية الديمقراطية .

وقد جاء جمال الدين الأفغانى لاجئا الى مصر فى ١٨٧١ ، وكان من مطاردى الباب العالى ، بسبب انتمائه الى التيار الاصلاحى الكبير الذى اجتاح تركيا نفسها ، وكانت دعوته تقوم على بعث شباب العالم الاسلامى ببعث شباب الاسلام ايام مجد السلف الصالح الذى لم ينطو الا نتيجة لفساد السلاطين الفاسدين . وكانت أفكاره الملتهبة مليئة بالمتناقضات ، فقد كان من جهة داعية حرية وشورى عدوا للاستبداد ومن جهة أخرى داعية لنظرية «المستبد العادل» وكان من جهة داعية ثورة واستقلال ومن جهة أخرى داعية جامعة اسلامية تدين

بالولاء للباب العالى ، وكان من جهة داعية عقلانية واجتهاد وتوفيق بين العلم والدين وبين الفكر والدين وبين الدنيا والدين ، ومن جهة أخرى داعية عاصفة واندفاع يذكران بعصور الايمان العظيم . حتى لقبه الذى اختاره لنفسه أو اختاره له آباؤه وهو «السيد» جمال الدين الأفغانى «الحسينى» ـ كالنسب الذى اختاره أحمد عرابى لنفسه ـ كان يوحى بجذور شيعية عميقة لا تتمشى مع الدعوة العقلانية ، بلا ولا تتمشى مع العقيدة العقلانية السنية ، وانما تذكرنا بباطنية الطرق الصوفية ، وكان غامض الصلات بعواصم العالم يتجول بينها فى يسر يسير كرجل بلا وطن أو كمنفى أبدى ، وكان ذا شخصية مغناطيسية ، وأوشاج مغناطيسية حتى نشأت حوله اسطورة دامت مائة عام الى يومنا هذا . فكل الناس تعرف متى جاء ومتى مضى وماذا قال ، ولكن أحدا لم يجروء بعد أن يفتح دفاتره ليسأل : من هو ـ ولماذا جاء فى الوقت المناسب ، ولماذا مضى فى الوقت المناسب ، ولماذا قال ماقال ؟ كل رجالات عصره حوسبوا حسابا عسيرا فيما خلا جمال الدين الافغانى ، لا أحد يعرف لماذا ؟

كل الناس كانوا من أعوانه أو مريديه : الخديو والمجاور ، الجنرال والأديب ، عالم الأزهر والعمدة ، اليهودى والنصرانى .

وفى سنة ١٨٧٧ حصل الأفغانى لاديب اسحاق على امتياز اصدار جريدة «مصر» وغذاها بمقالاته فصارت شيئا مذكورا ، وتحدث فيها الأفغانى لأول مرة عن «مصر الفتاة» فدخل هذا التعبير قاموس مصر السياسى وعاش جيلا بعد جيل . وأوحى الأفغانى الى يعقوب صنوع باصدار جريدة «أبو نظارة زرقاء» التى أصدرت أيضا فى ١٨٧٧ ، وأوحى لاديب اسحاق باصدرا جريدة أخرى فى الاسكندرية باسم «التجارة» فأصدرها فى ١٨٧٩ . وساعد سليم عنحورى على اصدار جريدة «مرآة الشرق» فى ١٨٧٩ .

وبغض النظر عن جمال الدين الأفغانى ومدرسته وتحالفاته ، فقد أدت الصحافة المصرية فى عصر اسماعيل دورا خطيرا فى الدعوة لتقويض سيادة الباب العالى على مصر وفى مؤازرة الخديو اسماعيل فى مواقفه ضد الباب العالى وفى بلورة فكرة «مصر للمصريين» . كذلك أدت دورا خطيرا فى التنديد بالتدخل الأوروبى فى مصر ولاسيما فى أوج ازمة تأليف الوزارة المختلطة (وزارة نوبار ـ ريفرز ويلسون ـ دى بلينيير) عام ١٨٧٨ ، وأدت دورا خطيرا فى المطالبة بالدستور وبالحياة النيابية وباقرار مبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وفى التنديد بسوء تصرفات اسماعيل المالية . وقد كانت سياسة اسماعيل مضطربة نحو الصحافة فقد كان يرعاها وينفق عليها لحاجته اليها فى مواجهة الباب العالى أو الضغط الأوروبى

وكان ينقلب عليها كلما طالبته بالديمقراطية أو نددت بتصرفاته المالية فيعطلها أو يصادرها . وفى عصر اسماعيل بذرت كل بذور الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تبلورت فى ثورة عرابى .

ومع ذلك فدارس هذه الفترة ينبغى أن يكون فى منتهى الحذر فى تحليل التيارات المتلاطمة التى كانت تتقاذف مصر بين تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى ثورة عرابى والاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . فحين تكتب جريدة «الوطن» وصاحبها ميخائيل عبد السيد فى ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩ عام عزل اسماعيل : «أن الأمة اذا اتفقت كلمتها على خلع ملك أو سلطان فلابد من تنفيذ ارادتها واجابة رغبتها» ، فهى لم تذكر أن عزل اسماعيل كان أيضا مطلبا من مطالب الدول العظمى ولاسيما انجلترا والمانيا والنمسا وتركيا . وحين نرى الرقعة عليها فرسان من غير فرسان الحلبة فلا مناص من السؤال عن الدروع والشارات وصيحات الحرب : إيرانى هو الأفغانى ينزل فى أرض حسن العطار والجبرتى ورفاعة الطهطاوى ليبشر بالله والحرية و «مصر الفتاة» تحت راية خليفة عثمانى يكون أكثر عصرية من السلطان عبد العزيز . لبنانى هو سليم نقاش يكتب المجلدات ليثبت للمصريين أن «مصر للمصريين» . موارنة وارثوذوكس من بر الشام يترافعون عن الشعب المصرى ويطالبون بالدستور وحقوق الانسان المصرى ، يهودى مصرى هو يعقوب صنوع يعتنق الاسلام ويتخذ الجنسية الايطالية ليتمتع بحماية ايطاليا وفقا للامتيازات الاجنبية ويصدرها صحفا عديدة باللغات الاجنبية يسب فيها ملك البلاد ، فلا تستطيع أن تصل اليه يد اسماعيل الا بأن يتفضل قنصل ايطاليا ويبعده عن الاراضى المصرية !.

ولست أقصد أن كل هؤلاء كانوا قيادات فكرية مزيفة دس الباب العالى بعضها ودست الدول الأوروبية بعضها الآخر . وانما فلنقل أن هؤلاء كانوا ثوار الامبراطورية العثمانية على اتساع ارجائها وعلى اختلاف مللها تجمعوا فى مصر ليس فقط لان مصر كانت كما هى دائما قلب العالم العربى وقلب العالم الاسلامى وقلب الشرق الأوسط ، وانما لان الاختمار الثورى فى مصر كان أعمق جذورا وأكثر ابعادا وأعظم فاعلية منه فى أى بلد اسلامى أخر وفى أى بلد عربى أخر وفى أى بلد افريقى أخر .

لقد جاء كل منهم ينشد احزانه الخاصة على ربابة مصر ، أما نشيد مصر الحزين فقد خرج مختنقا من حناجر العرابيين الابرار الجهال لان كلماته لم تكن قد اكتملت بعد الا فى ثورة ١٩١٩ . وفى وسط هذا الخليط من المضطهدين الوافدين كان طبيعيا أن يجد الاستعمار العثمانى

والاستعمار الفرنسي أقنعة « مصرية » . أو على الأصح « متمصرة » تدافع عن مصالحه وقضاياه في ثوب وطني قشيب .

فمهمة المؤرخ اذن عسيرة : وهي أن يبحث في أضابير هذه الفترة سواء في الداخل أو في سجلات وزارات الخارجية الأوروبية وسجلات الباب العالي ليعرف منها من كان يهاجم أخطاء اسماعيل أو الباب العالي لوجه مصر وحدها ومن كان بوقا يردد انغام الدول العظمى بتقاسيم عربية أو بتقاسيم مصرية ، ومن كان يرجع أنين الأقليات الدينية والعنصرية والسياسية المقهورة داخل الدولة العثمانية . لقد كان غريبا ذلك العصر . عصر اسماعيل « تتجول في ارجائه الشخصيات الغامضة التي تخدم عرش مصر بأمانة . مثل نوبار باشا وابراهام بك واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا ، ثم كانت تنقلب عليه وكأنها تستند الى قوة ما غير ظاهرة للعيان . فحين يكون الخيار أمام المصريين بين الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، عشية خلع اسماعيل ، نقرأ في عدد ٢٥ ديسمبر ١٨٧٨ من جريدة « الأهرام » « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعي لكم ولستم للراعي . انبذوا الخوف جانبا وقاوموا سيوف الظلم . لا تهابوا من يروم إبعاد الحق . لا تخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم ... » ينبغي أن نتدبر ارتفاع نبرة هذا الضيف في دار غير داره ، أهو من نبرة يعاقبة الجبل أيام العلم المثلث الالوان ، أم هو ترجمان لصوت سيد يهجس بحق أريد به باطل ويترصد بمصر المسكينة ترصد العنكبوت بالذبابة الذهبية .

فلنقل أنه عصر اختلط فيه فرسان الكلمة بتجار الكلمة ، واختلط فيه المثاليون من دعاة الحرية والمساواة والاخاء بخدم الاستعمار المقنعين . واذا اردت أن تجمل المعارك السياسية والاجتماعية والفكرية التي خاضتها الصحافة في عصر اسماعيل وجدتها تتركز في القضايا الاتية :

١ ـ ضرورة الاطاحة بالخديو اسماعيل لانه جر البلاد الى الخراب المالي ولأنه كان نموذج الملك المستبد .

٢ ـ ضرورة وضع دستور للبلاد واقامة نظام الحكم على الاساس الديمقراطي الممثل في الحكم النيابي وصيانة الحريات العامة والخاصة .

٣ ـ ضرورة فتح باب الاجتهاد في الدين والمعتقدات حتى تتمشى القيم الدينية والفكرية مع حضارة العصر الحديث .

٤ ـ ضرورة اصلاح العادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية بما يؤدي الى نهضة البلاد .

٥ – ضرورة بعث روح القومية المصرية أو ماكان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» وقد كانت هذه النقطة الأخيرة موضع خلاف بين دعاة الاصلاح الديني أنفسهم داخل مدرسة جمال الدين الأفغاني وخارجها . وكانت الصحافة التي قوضت عرش اسماعيل هي الصحافة التي بذرت بذور الثورة العرابية .

ومنذ مجيء جمال الدين الافغاني الى مصر في ١٨٧١ ظهرت أول تنظيمات شبه سياسية في الحياة المصرية كان أوضحها «جمعية حلوان» و «جمعية مصر الفتاة» و «الحزب الوطني الحر» و «المحفل الماسوني» وهو الذي أنشأ المحفل الماسوني في ١٨٧٧ مع شريف باشا وانضم له توفيق باشا ومحمد عبده ويعقوب صنوع وسعد زغلول وأديب اسحاق وسليم نقاش والمويلحي وابراهيم اللقاني وعلي مظهر والزرقاني والقوني وبطرس غالي وغيرهم من ضباط الجيش وأعضاء مجلس النواب . وكان الأفغاني هو الروح المحركة وراء أكثر هذه الجماعات التي شكلت بدايات التجمعات الحزبية في مصر وكانت أكثر الجرائد التي صدرت في هذه الفترة بمثابة منابر رسمية أو شبه رسمية لهذه التجمعات التي كانت تغذيها بالمال وبالرعاية لتعبر عن أرائها . وقد أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش جريدة «مصر» في القاهرة و«التجارة» في الاسكندرية لتكونا لسان جمال الدين الأفغاني وحزبه الاصلاحي . وكان الافغاني هو الذي أمد أديب اسحاق بالمال ليصدر جريدة «مصر» هذه التي مالبثت أن انتقلت الى الاسكندرية ، وكان سليم نقاش يدير الجريدتين في الاسكندرية بينما ظل أديب اسحاق يكتب لها المقالات ويستكتب لها الكتاب من حلقة جمال الدين الأفغاني في القاهرة ، وفي مقدمتهم الشيخ محمد عبده وابراهيم اللقاني وقد كلف المحفل الماسوني عبد الله النديم بأن يشترك في تحرير جريدتي «مصر» و«التجارة» وأوفده خصيصا لهذا الغرض الى الاسكندرية ليعاون سليم نقاش في اصدار هاتين الجريدتين . وكان الأفغاني نفسه يكتب فيهما تحت اسم مستعار هو «المظهر بن وضاح» . كذلك كان الأفغاني وراء كثير من الصحف التي أصدرها يعقوب صنوع . وقد كانت الحركة الماسونية في أوروبا وراء حركات التحرير والاصلاح والبعث القومي في ايطاليا والمانيا ووراء الجماعات الثورية السرية كالكاربوناري والبرشنشافت أيام الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية . وقد قامت بنفس الدور في الثورة العرابية . ولكن من علامات الاستفهام الخطيرة في هذه الفترة أن الخديو توفيق نفسه كان عضوا بارزا في المحفل الماسوني ، كما كان عرابي عضوا فيها ، وهكذا اتسعت هذه الحركة للعرابيين ولاعداء العرابيين وللاحرار وللخونة . وهذا ماقصدت اليه عندما قلت أن تاريخ الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر لم يكتب بعد .

وقبل عزل اسماعيل نفى يعقوب صنوع فى ١٨٧٨ فأصدر فى باريس عدة صحف . وفى ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ نفى الخديو توفيق الأفغانى ، وفى نوفمبر ١٨٧٩ نفى اديب اسحاق أو هرب الى باريس والغيت جريدتاه ، فاصدر فى أوروبا جريدة « القاهرة » للتنديد باستبداد « رياضستون » أى رياض باشا وفى اللقب اتهام بعمالته لانجلترا . وفى « الوقائع المصرية » عدد ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ أن جريدة « مصر الفتاة » عطلت نهائيا بامر « المراقبة الثنائية » لما ذاع عنها من أنها تعبر عن حزب يتشبه بحزب « تركيا الفتاة » ويتخذ مبادىء الثورة الفرنسية (الحرية والاخاء والمساواة) مذهبا له . وفى مصر أصدر سليم نقاش جريدتين هما « المحروسة » و « العهد الجديد » . وقد كانت جماعة الافغانى تمول أديب اسحاق وسليم نقاش لاستئناف عملها الصحفى ، سواء فى مصر أو فى أوروبا . ومن منفاه ركز يعقوب صنوع هجومه على الخديو اسماعيل وعلى رياض باشا وعلى الخديو توفيق بعد توليه اثر خلع اسماعيل وكان صنوع يدعو لحق الأمير حليم فى عرش مصر بدلا من الخديو توفيق ، ولذا فأنه من النافع فى دراستنا لدور الصحف فى عصر اسماعيل وفى الثورة العرابية الا نغفل دسائس البلاط المصرى ودسائس البلاط العثمانى فى الصراع على عرش مصر .

وكانت جريدة صنوع المحررة بالعربية وبالعامية تهرب الى مصر حيث تباع منها آلاف النسخ سرا وتتغلغل فى أعماق الريف بفضل تعاون الثوار المصريين .

SS

الصحافة العرابية
والصحافة الخديوية

وفى يونيو ١٨٨١ أصدر عبد الله النديم أول صحفه وهى « التنكيت والتبكيت » ، وكان يطبع منها نحو ٣٠٠٠ نسخة وكان له مراسلون فى زفتى ورشيد والاسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار منذ العدد الثانى . وكانت جريدة النديم تعبر عن موقف العرابيين ، فتشن الهجوم على التدخل الأجنبى فى حكم البلاد والتحكم الأجنبى فى اقتصادها وتنادى بحق الشعب فى حكم نفسه وتسخر من الأفكار والعادات المستوردة ، وتندد بالاقطاع وتدعو لتمصير الحكم المصرى والجيش المصرى . وبعد ثورة عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ أصبحت « التنكيت والتبكيت » جريدة الثورة الرسمية ، وفى أكتوبر ١٨٨١ كتب عرابى بنفسه خطابا لادارة المطبوعات يبلغها بذلك ويبلغها أن الجريدة غيرت اسمها فأصبح « الطائف » وأصبحت جريدة رسمية له ، وكتب محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى ناظر الداخلية خطابا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢ ، واخطرت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن « الطائف » أصبحت الجريدة الرسمية لمجلس النواب ، ودعت الادارات الحكومية الى الاشتراك فى الجريدة لمتابعة الاحداث ، واكسب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة .

وقد أدى تحول جريدة النديم من جريدة شعبية الى جريدة رسمية الى تغير فى شخصيتها . فبعد أن كانت تتوسع فى استخدام اللغة العامية والرموز الشعبية ، بل والالفاظ السوقية ، ظهرت فى صورة الجريدة المحترمة التى تتوخى فى الموضوع والتعبير مخاطبة الناس المحترمين ، وبذلك غيرت الطبقة الاجتماعية التى كانت تخاطبها . كانت « التنكيت والتبكيت » شعبية الموضوعات وكانت صحف يعقوب صنوع قد خلقت شخصيات رمزية شفافة اشتهرت

ss

فى زمانها مثل «شيخ التمن» (سلطان تركيا) و «شيخ الحارة» (الخديو) و «أبو ريضه» (رياض باشا)، و «أبو الغلب» (الفلاح المصرى) و «كريم حليم» (الأمير حليم).

وقد كان زعماء الثورة العرابية هم المسئولون عن هذا التحول فى شخصية جريدة «التنكيت والتبكيت»، فقد جاء فى خطاب عرابى لادارة المطبوعات أن «فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة (التنكيت والتبكيت) الأدبية والتهذيبية وأن يكون موضوعها سياسيا تهذيبيا للذود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكومتها التوفيقية». أما صحف يعقوب صنوع فقد استمرت فى استخدام هذه الصور الشعبية والتصويرات الكاريكاتورية والتعبير الدارج.

وباستيلاء عرابى على الحكم بعد انقلاب ٩ سبتمبر ١٨٨١ آل أمر مصر الى «حكومة الثورة»، ولذا فقد كان موقف «الطائف» جامعا لهذين النقيضين. فأعلن النديم فى افتتاحية «الطائف» أن جريدته سوف «تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذود عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الافرنجية والعربية»، ثم قال: «وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الأعداء عنها».

ولم يبق من «الطائف» الا عشرون عددا وبعض الشواهد التى أخذتها عنها الصحف الاخرى المعاصرة ومنها نستطيع أن نستخلص شيئا عن براءة العرابيين فى الفكر السياسى والاجتماعى، ــ على طريقة الشيخ عاشور ــ التى جعلتهم يمزجون القضايا القومية والديمقراطية الخطيرة بأشياء لا يفهمونها من تطور الحضارة أو بالدعوة البيوريتانية لمكارم الأخلاق. فقضية تغلغل الموظفين الأجانب فى الادارة المصرية منذ اقامة «المراقبة الثنائية»، وربما قبل ذلك. كانت قضية خطيرة كتبت فيها «الطائف» لأنها تستحق أن يجاهد العرابيون لحلها، لانها وجه من وجوه السيطرة الأجنبية على مصر، وأداة من أدوات اغتصاب مصر. ومع ذلك فقد وجدت «الطائف» مكانا على صفحاتها للتنديد بتبديد الاف الجنيهات على دار الأوبرا فى الوقت الذى يعانى فيه الشعب الفقر والحرمان. وهو كلام يمكن أن يصح لو أن العرابيين نجحوا فى مقاومة كل أنواع التبديد على الترف فى حياة سراة مصر وحكامها، فلم يبق أمامهم الا الفنون الرفيعة يقاومونها. كذلك كان عظيما أن تهاجم «الطائف» الامتيازات الأجنبية، ولكنه بدلا من التركيز على الأضرار القومية والاقتصادية والقانونية للامتيازات الأجنبية ركزت

على أضرارها الاخلاقية لانها مكنت رعايا الدول الأوروبية من ادارة المواخير والحانات والمراقص والمغانى ، كأنما القوادة والدعارة والكباريهات والخمارات تكون أكثر فضيلة لو نظمت بخبرة مصرية ، أوكأنما الأوروبيون كانوا لا يعرفون هذه الأوبئة الاجتماعية فى بلادهم وانما ابتكروها خصيصا لتدمير المصريين .

وقد ظلت صناعة الملاهى والبغاء والحانات فى الواقع منذ عصر اسماعيل حتى الغاء الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتريه فى ١٩٣٧ بل الى مابعد الحرب العالمية الثانية مركزة فى أيدى حثالة اقليات الامبراطورية العثمانية ولاسيما اللبنانيين والأرمن واليهود الشرقيين والمالطيين واليونانيين الذين كانوا يتجنسون بجنسيات الدول العظمى ليصبحوا «حماية أجنبية » تأمن من القضاء المصرى ، ولم يكن لحثالة الأوروبيين فيها الا نصيب محدود . كذلك دعت « الطائف » للحياة الدستورية ولتحرير العبيد ولرعاية الفقراء ، كما نددت باحتلال فرنسا لتونس .

وبعد المؤامرة الشركسية على حكم عرابى التى أسفرت عن لائحة مايو ١٨٨٢ وقبول الخديو توفيق مطالب انجلترا وفرنسا ، أخذت « الطائف » تتطرف فى هجومها على الخديو توفيق فسمته « الخائن المخدوع » واتهمته بخيانة الوطن والدين ، كما ذكرت الناس بفضائح الخديو اسماعيل . واضطرت الحكومة لتعطيلها شهرا من ١٧ مايو ١٨٨٢ حتى عادت للصدور فى ٢١ يونيو ١٨٨٢ . وظلت « الطائف » جريدة الجناح المتطرف فى الثورة العرابية حتى هزيمة التل الكبير . ولازم عبد الله نديم عرابى منذ نشوب الحرب فى ١١ يونيو فى مقر قيادته فى كنج عثمان فى الجبهة الشمالية ثم انتقل معه فى أغسطس الى الجبهة الشرقية ، وأخذ يصدر « الطائف » فى صفحة واحدة ينقل فيها أخبار الحرب ويستنفر المصريين والعرب والمسلمين لقتال الغزاة الانجليز ، ويدعو المواطنين للتطوع بالنفس والمؤن والمال للجيش ، ويشدد النكير على المتخاذلين الذين تركوا صفوف العرابيين وانضموا للخديو . وكان ينشر المعلومات العسكرية الكاذبة لرفع روح الناس المعنوية ، فزعم أن بطارية قايتباى والدفاع المصرى فى معركة الاسكندرية أغرقا اربع قطع من الاسطول البريطانى الذى رفع العلم الابيض (١) أما التحصينات المصرية فقد « تخربت بعض جدران الحصون ولكنها أصلحت ليلا » رغم أن التحصينات المصرية فى الاسكندرية كانت قد دكت تماما وأن الاسكندرية سقطت فى أيدى الانجليز .

وقد كانت مهمة الصحافة العرابية ولاسيما جريدة « الطائف » مهمة عسيرة ، فهى من ناحية كان عليها أن تنفى تهمة التعصب الدينى التى التصقت بالثورة العرابية منذ مذبحة ١٠ يونيو

١٨٨٢ فى الاسكندرية ثم مذبحة طنطا بعد ذلك بايام . وهى من ناحية أخرى كان عليها أن تستثير نخوة المسلمين للجهاد فى حرب التحرير ضد الغزو البريطانى . كذلك كان على العرابيين من ناحية أن يوفقوا بين موقفين متناقضين ، فقد كانوا من ناحية يرفضون كل محاولة فى مؤتمر القسطنطينية لفرض التدخل الاجنبى المسلح ، عثمانيا كان أو أوروبيا أو مشتركا ، لحسم الخلاف بين الخديو توفيق والعرابيين ، وكانوا من جهة أخرى يأملون فى كسب تأييد السلطان العثمانى الذى أوفد مندوبه درويش باشا فنظم عبد الله النديم بتكليف من قيادة الثورة العرابية المظاهرات الشعبية فى استقباله وكانت الشعارات التى رفعها العرابيون فى هذه المظاهرات هى :

١ ــ رفض « اللائحة » وهى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى قدمتها انجلترا وفرنسا الى الخديو توفيق مطالبة بعزل عرابى والعرابيين .

٢ ــ المطالبة بابعاد الاسطول البريطانى من المياه المصرية .

٣ ــ اعلان ولاء الشعب المصرى لسلطان تركيا خليفة المسلمين . ومما ذكره بلنت عن هذه المظاهرات أن عبد الله النديم درب المتظاهرين على الهتاف المنغم ، فكانت النساء ، تهتف « اللايحة » فيهتف الرجال « مرفوضة » . ثم يشترك الجميع كالكورس هاتفين « ردوا الاسطول .. ردوا الأسطول » .

وقد كان فى اعلان العرابيين الولاء للباب العالى محاولة ساذجة لتصوير الثورة العرابية على أنها نزاع داخلى بين خديو مستبد وشعب مظلوم ، فى حين أن جميع الأطراف كانت تعلم أن الثورة العرابية كانت ثورة مصرية ضد حكم الأتراك والشركس ، وان هدفها المباشر كان تمصير الحكم المصرى والجيش المصرى الى جانب اعلان الدستور وتطبيق نظام الحكم النيابى . ورغم هذه الجهود الساذجة لتحييد الباب العالى ، لم يضيع السلطان العثمانى وقتا فاصدر « منشورالعصيان » ضد عرابى ورجاله ، وبالتالى جعلهم من الخوارج على أمة المسلمين وقد نجح « منشور العصيان » فى تأليب كثير من المصريين ، لافرق فى ذلك بين الغوغاء والسادة ، على عرابى والعرابيين ، رغم أن عرابى ورجاله ظل لهم حتى اللحظة الأخيرة ، بل حتى بعد هزيمتهم ، سند قوى فى طول البلاد وعرضها ولاسيما فى أعماق الريف المصرى ــ معقل الوطنية المصرية ــ ومشاركة وجدانية عميقة جعلتهم بعد سقوطهم أشبه مايكون بابطال المآسى .

وبمجرد نشوب الحرب بين انجلترا ومصر اصدر راغب باشا رئيس الوزراء امره باعلان الاحكام العرفية وبفرض الرقابة على الصحف ، وكان أحمد رفعت أفندى سكرتير عام مجلس

الوزراء ومدير المطبوعات هو المكلف بتطبيق نظام الرقابة على الصحف ، بحيث لا يأذن بنشر شيء الا بعد الاطلاع عليه ، وكان أحمد رفعت من العرابيين فقصر الرقابة على أمرين هما «المسائل التي تهيج التعصب الديني أو الطعن الشخصي غير السياسي فقط » ، كما أدلى بنفسه في محضر التحقيق معه . وقد ذكر في محضر التحقيق أنه أمر الرقابة باغلاق جريدة « الفسطاط » لانها نشرت مقالة «تتضمن تعصبا دينيا » كما أنه وبخ حسن افندى الشمسى على مقال له يتضمن دعوة عصبية وطعنا شخصيا . أما الطعن في الخديو توفيق والخونة المتواطئين مع الغزو البريطاني ، فلم يتعرض له احمد رفعت افندى ، بل تركه ينشر في جريدة « الطائف » وفي جريدة « المفيد » عملا بحرية الرأي . بل لقد دافع أحمد رفعت أفندى عن مسلكه في اجازة مقالات الطعن في الحضرة الخديوية بجريدتي « الطائف » و « المفيد » (ونماذجها مقال « فعل الخديوى » ومقال «سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا » في جريدة « الطائف ») بقوله أن هذا الطعن كان « نتيجة هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومي المنعقد في الداخلية وتقرر فيه توقف أوامر سموها وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالي حتى الأطفال في الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط » .

وقد نشر أحمد رفعت افندى مقالات في جريدة « السكان » الفرنسية بباريس ، بناء على أوامر المجلس العرفي (حكومة عرابي) يدافع فيه عن العرابيين ويؤكد أنهم ليسو عصاة بل يمثلون جميع المصريين ، وأنهم يحملون السلاح لتحرير وطنهم ، أما المعارضون في الحرب فهم زمرة قليلة من الخونة كذلك امرت ادارة المطبوعات باغلاق جريدة « الاجيبسيان » التي كانت تصدر في الاسكندرية بالفرنسية « لتكلمها في حق العصاة » .

وبمجرد نزول القوات البريطانية ارض مصر بعد ضرب الاسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢ انقلبت صحف « الشوام الأحرار » على عرابي والعرابيين وذهبت تؤيد الخديو توفيق والاحتلال البريطاني ، بعد أن كانت لسان حال جمال الدين الأفغاني ومدرسته . فجريدة « الأهرام » التي كانت منذ نشأتها ذات ميول فرنسية تؤيد الحركة الثورية المصرية وتهاجم النفوذ الانجليزي في مصر ، غالبا خدمة للمصالح الفرنسية ، مالبثت أن انقضت على الثورة العرابية بعد هزيمتها ، وانتهى أمرها بأن نشرت في عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ صورة الجنرال وولزلى قائد الحملة الانجليزية على مصر ، وحملت حملة شعواء على العاصي عرابي ورفاقه البغاة . وقد روى عرابي لمحاميه برودلى أن بشارة تقلا صاحب الأهرام ومحررها «كان ممن يدينون بمبدئنا قبل الحرب ، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عددناه في الحق

من الوطنيين » . وبعد تسليم عرابى نراه يدخل عليه فى سجنه ويخاطبه باوقح الالفاظ ، ووجده عرابى خائنا ولا شرف له . أما جريدة « الوطن » فقد بايعت السياسة الانجليزية بغير تحفظ . وكذلك انتقضت جريدة سليم نقاش « المحروسة » على عرابى والثورة العرابية بعد استقالة وزارة شريف باشا ، وانتهى أمرها بالخيانة الصريحة بعد أن كانت فى زمن ما لسان حال أديب اسحاق ومدرسة جمال الدين الأفغانى .

وقد أصدر سليم نقاش كتابه « مصر للمصريين » بعد الاحتلال البريطانى وجمع فيه كثيرا من وثائق الثورة العرابية ، وقد وصف عرابى فى مذكراته هذا الكتاب بانه أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية ، الا أنه « كتاب مشوه فيه الغث الثمين والصدق والكذب » وأنه محشو بكثير من « الأكاذيب والأباطيل وضعت لارضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة » .

كذلك أصدر الشيخ حمزة فتح الله جريدة « الاعتدال » بعد الغزو البريطانى ، وندد فيها بالعرابيين والحرب الدائرة بينهم وبين الانجليز . وكانت حجته الأولى فى ذلك أن العرابيين جهال بفنون الحرب اقحموا البلاد فيما لا طاقة لها به لمآربهم الشخصية ، وقد « بلغ من تضلع البغاة الجهال بالفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية بالعدوان أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ أشهر وأسابيع بآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما أكلها به الصدأ » . وتأسيسا على أن « الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة » فإن عرابى « جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلاذهم » و « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية والحالة هذه وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم لوجب شرعا مخالفة أمرهما بها لانها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد » ، « فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية وعن الجنون الذى أتى به الآن عرابى تخلصا من سوء العاقبة ، وان كانت أفعاله كلها جنونا محضا من البداية للنهاية » ، وهويتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » ان الدين يقول : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل . أما عرابى المجنون فلم يعد من كل ذلك شيئا مذكورا .

وحجة الشيخ حمزة فتح الله هى قمة الانتهازية المصرية ، فمنطقه يقول للعرابيين فى اختصار شديد : لو أنكم كنتم أقوى من ذلك لكنت فى صفكم ، أما وانكم خاسرون لا محالة فلتهلكوا وحدكم . ولام المخطىء الهبل ولو كان الخديو أو الخليفة نفسه ! .

ss

أما الصحافة الأجنبية فى مصر والخارج فقد كان أكثرها منحازا بالطبع ضد العرابيين لأن مصادر أخبارها كانت وكالتا رويتر وهافاس للانباء ، وقد كانت هاتان الوكالتان تتقاضيان الاعانات من الخزانة المصرية بتوجيه من « المراقبة الثنائية » (١٠٠٠ جنيه سنويا) كما أن برقياتهما للخارج كانت لا ترسل الا بعد مراقبة السير ادوارد ماليت Sir Edward Malet قنصل انجلترا العام يومئذ ، وكانت الصحافة الأوروبية تعتمد عليهما فيما تنشره من أخبار الثورة العرابية والغزو الانجليزى . ولم يكن لصحف انجلترا مراسلين فى مصر غير جريدة « البال مال جازيت » Pall Mall Gazette التى كان مراسلها السير اوكلاند كولفن Sir Auckland Colvin عضو « المراقبة الثنائية » وجريدة « التايمز » . وحين تولى جون مورلى John Morley رئاسة تحرير « البال مال جازيت » الى جانب رئاسته لتحرير مجلة « فورتنايتلى ريفيو » Fortnightly Revieur حاول بلنت كسبه الى جانب عرابى فى صراعه مع بريطانيا ، ولكنه فشل فى ذلك . وهكذا أصبحت الصحف الانجليزية الثلاث الكبرى فى صف واحد هو صف التشهير بالحركة العرابية والدعوة لتأديب العرابيين العصاة المحرضين على كراهية الاوروبيين وعلى المذابح الدينية . حتى الخديو اسماعيل المنفى نفسه أدلى بحديث لمراسل « الفيجارو » الفرنسية هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة » ، وقد نشر عبد الله النديم نص هذا الحديث فى عدد ٢٩ يونيو ١٨٨٢ من جريدة « الطائف » وعلق عليه بقوله أن المسألة ليست مسألة خديو يحل محل خديو آخر ، ولكنها مسألة « تقدم البلاد فى ضبط النظام ، الأمر الذى يقضى على الجاهلين بحقوق الانسان الطبيعية ، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الانسان » وهو تحليل مستنير يدل على أن طليعة الثوار العرابيين كانت على وعى كاف بنظرية العقد الاجتماعى وبمبادىء حقوق الانسان وبكافة المبادىء الأساسية التى حركت الثورة الفرنسية قبل ثورة الفلاحين المصريين بزعامة عرابى بنحو مائة عام .

كذلك اشتركت « الوقائع المصرية » فى شركتى رويتر وهافاس للانباء منذ منتصف ١٨٨٠ ، تنشر عنهما البرقيات عن أنباء أوروبا ، كما كانت بعض مقالاتها تتناول بالعرض الموضوعات التى تشغل الرأى العام الاوروبى . وقد كان بين هيئة تحريرها فى تنظيمها الجديد سعد زغلول وابراهيم الهلباوى وعبد الكريم سليمان وجودت مدير المطبوعات . وكان محمد عبده فى الوقت نفسه مديرا للمطبوعات ورئيسا لتحرير « الوقائع المصرية » ، فكان وضعه غريبا شبيها بوضع الرقيب رئيسا للتحرير ، فقد كانت له سلطة انذار الجرائد الاخرى .

وهذا يدل على أن الانشقاق فى الرأى العام المصرى وقياداته الذى استفحل أثناء

الثورة العرابية بين المتطرفين والمعتدلين ، كانت جذوره قد تكشفت فى أوائل حكم توفيق باشا ، أى قبل ثورة عرابى بعامين . وقد كان محمد عبده بين المثقفين زعيم جناح المعتدلين . ولعل هذا هو سبب اختيار رياض باشا له ليصد هجوم صحافة الثوار على توفيق ونظامه . وقد بدأ هذا الانشقاق باختلاف محمد عبده مع أستاذه جمال الدين الأفغانى أولا ، ثم اشتدت الخصومة بين محمد عبده ومصطفى كامل والخديو عباس حلمى فيما بعد .

وقبل ثورة الضباط الأولى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ مطالبين «بتنزيل رياض وجعل الحكومة دستورية» كما قالت جريدة «العهد الجديد» عدد ١٣ سبتمبر ١٨٨١ ، وانتصار التيار الشعبى الذى أطاح بوزارة رياض باشا وجاء بوزارة شريف باشا ، كان التوتر السياسى يشتد يوما بعد يوم ، وقبل أن تتحول «الوقائع المصرية» الى جريدة الحكومة والعقلاء تبنى الخديو توفيق ورياض باشا جريدة «البرهان» التى أصدرها معوض محمد فريد فى ٥ مايو ١٨٨١ وكان يحررها الشيخ حمزة فتح الله ، فأعلنت «البرهان» فى عدد ٢٦ مايو ١٨٨١ أنها جريدة السراى ، كما فاخرت بذلك فى عدد أول ديسمبر ١٨٨١ . ثم أصدر حمزة فتح الله جريدته «الاعتدال» وقد كانت مقالاته تقوم على أربعة محاور هى :

١ ــ التنديد بأطماع أوروبا فى مصر والعالم الاسلامى .

٢ ــ الدعوة الى نظرية توفيقية أو تلفيقية فى الوطنية تجعل من الشعور الوطنى مرادفا للولاء لوحدة العالم العربى داخل الولاء لوحدة العالم الاسلامى تحت راية السلطان العثمانى .

٣ ــ حث العرابيين على الاعتدال وطاعة أولى الأمر .

٤ ــ بيان خطورة نتائج الانحراف عن تعاليم الدين .

وقد كانت هذه النظريات هى أركان فلسفة الحكم التى بنى الخديو توفيق عليها نظامه : لقد كانت الكارثة التى أوقعها بمصر عصر محمد على وابراهيم وسعيد واسماعيل هى ظهور الفكرة القومية التى قوت فى المصريين الرغبة فى الاستقلال والخروج عن الاطار العثمانى . أما الخديو توفيق فهو يعلن للباب العالى أنه عدو للفكرة القومية مؤمن بالجامعة الدينية وأنه سيخصص عهده لاستئصال كل فكرة قومية عند المصريين وللقضاء على كل نزعة نحو الاستقلال ولا عادة مصر كما كانت الى حظيرة الخلافة العثمانية . ففى ملف ثابت باشا ، محفظة ١٦٣ بدار المحفوظات التاريخية (رسالة من الخديو توفيق الى ثابت باشا فى ١٨ يولية ١٨٨٢ ــ ٢١ شعبان ١٢٩٩ هـ) يكتب الخديو توفيق :

«موضوع الغيرة الاسلامية ... فانني لأقول انني أول من يتحاشى التفرقة بين المسلمين وأول من يفي بدوام ارتباط مصر بالخلافة العظمى ومن أجل ذلك فاني لم أدخر وسعا في سبيل انقاذ مصر من مصيبة القومية التي منيت بها منذ سنتين . وهذا ما حملني على ازعاج مولانا ولى النعم طيلة هذه المدة ، بل لا زلت حتى يومنا هذا افعل ذلك واقرر مرة أخرى، أن ازالة الفكرة القومية من مصر فرض على ، ذلك أن انتشار هذه الفكرة واتساعها بين الناس سيفضى الى انفصال مصر عن الخلافة العظمى » .

وهذا هو لب الموضوع . ان مد « القومية المصرية » الذى استفحل « في السنتين الأخيرتين » على حد تعبير الخديو توفيق ، لم يكن الا روح الثورة العرابية المتمثلة فى ثورة الجيش المصرى لتمصير قيادة الجيش التى كانت فى يد الاتراك والشركس ولتمصير المناصب العليا فى الدولة ولاعلان الدستور والحكم النيابى وحقوق الانسان ولوضع حد للتدخل الأوروبى ، ولوضع حد لسيادة الدولة العثمانية على مصر باسم الخلافة ، والمتمثلة فى دعوة كتاب الثورة العرابية وخطبائها ولاسيا يعقوب صنوع صاحب « أبو نضارة » ثم « أبو صفارة » و « أبو زمارة » ..الخ فى باريس وعبد الله النديم صاحب « التنكيت والتبكيت » و « الطائف » وحسن الشمسى صاحب « المفيد » وأديب اسحاق وسليم نقاش صاحبا « مصر » و « التجارة » ثم « المحروسة » ثم « مصر القاهرة » فى باريس ... الخ وحتى حين مزج العرابيون دعوتهم القومية والوطنية بالدعوة الدينية ، فقد نودى فى المساجد بعرابى حامى الاسلام ، ومن الدعاة من تمنى أن يكون عرابى هو المقصود بالحديث « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » ... الخ ، وهو بالقطع تجديف فى حق الخليفة العثمانى فى استانبول .

ولم تكن مقاومة فكرة القومية المصرية سياسة مرتجلة من الخديو توفيق وانما كانت وفقا للمخطط العثمانى . فقد أرسل الباب العالى الى مصر لجنة لتقصى الحقائق مكونة من مندوبين فوق العادة هما نظامى باشا وعلى فؤاد بك فأرسلا فى ٧ أكتوبر ١٨٨١ الى حمدى باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية فى استانبول برقية جاء فيها : « بعد المحادثات طبق منطوق التعليمات السنية فتحادثنا مع الخديو قائلين أن من أهم المسائل التى تمس وتضر بمصالح مصر والدولة العلية خلق مسألة مضرة كبعث الفكرة القومية بين الشعب . وأن هذه الفكرة ليست موجودة بين أفراد الشعب . وكل ما هنالك من الأنباء والأخبار عبارة عن دعايات مغرضة تنشرها بعض صحف الأخبار والحوادث ، ويروج لها أنصار حليم باشا فى الصحيفة المعهودةالتى تصدر فى باريس فتدخل مصر خلسة وتوزع مجانا على أفراد وضباط الجيش وأن ضرر مثل هذه

الجرائد التى تتمتع بقسط كبير من الحرية بالحكومة المصرية لا يخفى على أحد . وكان الجواب عليها عدم اذن اطلاق الحرية لهذه الجرائد والصحف من الدخول الى مصر ، بل واتخاذ إجراءات فعالة ضدها وأمّن سمو الخديو على هذا وقال أن حكومته شارعة فى اتخاذ التدابير اللازمة نحو هذا الأمر » . (دار الوثائق التاريخية : الدفتر ٢٨٨ تركى للبرقيات المتبادلة بين القاهرة واستانبول)[1] .

فاستئصال فكرة القومية المصرية اذن كان مطلبا تركيا ، كما كان البطش بحرية الصحافة فى مصر مطلبا تركيا . وفى آراء توفيق وسلوكه استجابة تامة للمطلبين ، وبناء عليه صدر قانون المطبوعات فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ليقيد حرية الصحافة وتوسع فى حق الحكومة فى انذار الصحف وتعطيلها والغائها . وقد طالب الشيخ حمزة فتح الله فى « البرهان » (١٠ نوفمبر ١٨٨١) بتشريع قانون للمطبوعات تكون فيه العقوبة مغلظة وكانت « المحروسة » جريدة سليم نقاش قد نقلت موقعها من معسكر الثوار الى معسكر السلطة فدعت الى ما يشبه ذلك فى عدد ٧ نوفمبر ١٨٨١ . أما الشيخ محمد عبده فقد كتب فى عدد أول ديسمبر ١٨٨١ من « الوقائع المصرية » ليبرر قانون المطبوعات رأيا شائنا لا يليق بمثقف أو مفكر ، وهو أن المطبعة والمطبوعات ترف حضارى يجوز للسلطة أن تمنحه للمواطنين أو تمنعه عنهم . قال موجها انذارا رسميا لجريدة « الأهرام » : « اذا رأينا فى عدد ١٢٦٠ (١١/٢٧) من جريدتكم عند الكلام على قانون المطبوعات ، جملة ذهبت فيها الى أن سير المحاكم المختلطة يقضى بعدم اعترافها بهذا القانون . ثم ذكرتم أنكم مرتقبون لما تبديه الجرائد من آرائها فيه مع أنه لا يخفى على أحد خصوصا محررى الصحف أن المطابع والمطبوعات ليست الا من الأمور التكميلية التى يجوز للحكومة أن تبيح وجودها فى البلاد ويجوز لها أن لا تبيحه . ولها اذا أباحتها أن تجعلها تحت نظام تضعه على حدود ملائمة لمصلحتها وهذا من شئون الحكومة المحلية خاصة ، ثم الناس بالخيار بين أن يتعاطوا عمل الطبع تحت ذلك القانون والنظام ولهم أن لا يتعاطوه اذا رأوا من أنفسهم عدم القدرة على التزامه لافرق فى هذا بين الأهلين والأجنبيين كما هو الحال فيما مضى ولا يزال فيما يأتى ، وأن الاجراء فى هذا الأمر ليس الا من الأمور الادارية الصرفة وليس لغير الادارة شأن فيه . ولهذا أخطرناكم بذلك هذه المرة لتكونوا على حذر من الوقوع فى مثلها » .

وقد بدأ الاعداد لقانون المطبوعات فى أواخر وزارة رياض باشا ولكنه صدر فى أوائل وزارة شريف باشا التى عين محمود سامى البارودى فيها وزيرا للحربية للسيطرة على الجيش

(١) الدكتور سامي عزيز : « الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى » دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

الذى كان شريف باشا نفسه يتخوف منه ، ولذا فقد عمل شريف باشا على تدعيم مجلس النواب ، ليواجه الزعماء العسكريين بالزعماء المدنيين ، ولكن الموقف تدهور عندما أصر مجلس النواب على حقه فى مناقشة الميزانية وأيده الجيش فى ذلك ، وكان الخديو توفيق والمراقبة الثنائية يرفضان الاعتراف بحق مجلس النواب فى مناقشة الميزانية .

ثم ازدادا الموقف تدهورا عندما طالب الجيش بزيادة عدده وأيده فى ذلك مجلس النواب . وفى هذه الأزمة تقدمت انجلترا وفرنسا فى ٧ يناير ١٨٨٢ بمذكرة تؤيدان فيها الخديو توفيق فى قمع الاضطرابات الداخلية والخارجية . وحين وقع شريف باشا بين جبهة الجيش والبرلمان من جهة وجبهة الخديو والمراقبة الثنائية من جهة أخرى وعجز عن التوفيق بين الجبهتين استقال فى ٢ فبراير ١٨٨٢ . وخلفته فى ٤ فبراير ١٨٨٢ حكومة الثورة العسكرية برياسة محمود سامى البارودى باشا . ولم تبادر وزراة البارودى الى الغاء قانون المطبوعات الذى كان يشكو منه العرابيون بل استفادت منه لتكميم صحف أعدائها ليس فقد صحف الملكيين مثل « البرهان » التى اضطرت لعزل الشيخ حمزة فتح الله لكى يسمح لها بالاستمرار فى الصدور ، ولكن أيضا صحف الشوام ولاسيا جريدة « الأحوال » وجريدة « الزمان » وجريدة « الأهرام » وجريدة « المحروسة » وجريدة « مصر » ، فقد عطلت حكومة الثورة كل هذه الصحف التى أسسها المهاجرون الشوام ، وكانت رفيقة كفاح من أجل استقلال مصر وحقوق الإنسان حتى دخلت الثورة العرابية مرحلة المواجهة الكبرى مع الخديو توفيق والدول الأجنبية ، فتخلت عن الثوار ثم انقلبت عليهم تشهر بهم بكل لسان .

بروفيل الأمير حليم

هذه الاسئلة الحائرة التى طرحتها حول بعض الصحف الشامية التى مهدت للثورة العرابية وتعاونت معها فى مرحلة ما ، وحول بعض كتابها ممن اقترنت اسماؤهم وصحفهم بجمال الدين الأفغانى واخصهم يعقوب صنوع صاحب «أبو نضارة» (١٨٧٧) ثم «أبو صفارة» وأبو «زمارة» الباريسيتين بعد نفيه ، وأديب اسحاق صاحب «مصر» (١٨٧٧) و «التجارة» (١٨٧٩) و «القاهرة» الباريسية أو «مصر القاهرة بعد نفيه» وسليم نقاش صاحب «المحروسة» «والعهد الجديد» وسليم عنحورى صاحب «مرآة الشرق» (١٨٧٩) ربما كانت الاجابة عليها فى تتبع خيط غامض فى التاريخ المصرى وهو تاريخ الأمير حليم الذى كانت هذه الصحف ترشحه لعرش مصر عند خلع الخديو اسماعيل وتهدد به الخديو توفيق فى أوائل حكمه .

وقد بدأ غزو الكتاب الشوام بتأسيس سليم وبشارة تقلا لجريدة «الأهرام» فى ١٨٧٥ ، ولم تكن هذه الجريدة بأقل اجتراء على الخديو اسماعيل والخديو توفيق فى أوائل عهدها من سائر هذه الجرائد الثورية التى نشأت فى حلقة جمال الدين الأفغانى . والسؤال المحدد هو : كيف اتفق أن تدفق على مصر منذ أن نزلها جمال الدين الأفغانى فى ١٧٧١ طريدا من استانبول كل هذا الفوج من الكتاب الشوام مرة واحدة ؟ وكيف اتفق انهم جميعا كانوا من «يعاقبة» الفكر والسياسة المنادين بالحرية والمساواة والاخاء وبحقوق الانسان وكافة مبادىء الثورة الفرنسية المطالبين بالدستور والحكم النيابى ؟ ثم كيف اتفق كل هؤلاء المهاجرين أن يكون اعلى نبرة فى مهاجمة صاحب العرش وأقطاب الحكم فى مصر من أبناء البلاد أنفسهم وكانهم يستندون الى قوة خفية قهارة أقوى بطشا من قوى صاحب العرش ورجالات الدولة ؟ وأخير أو ليس من النقائض والمفارقات أن تبشر جماعة من الشوام أبناء مصر بأن «مصر للمصريين» ؟ وكيف اتفقت هذه الدعوة القومية مع تعاليم استاذهم الافغانى القائمة على وحدة العالم الاسلامى تحت الخلافة العثمانية بعد تجديد شباب تركيا الفتاة ؟

ان المندوبين فوق العادة اللذين أرسلهما الباب العالى لتقصى الحقائق فى مصر ، نظامى باشا وعلى فؤاد بك ، عندما ابرقا الى حمدى باشا كبير امناء الحضرة السلطانية فى ٧ أكتوبر ١٨٨١ حول مضمون محادثاتهما مع الخديو توفيق قررا بوضوح جملة أمور منها أن المشكلة فى مصر والخطر الأكبر هما «بعث الفكرة القومية بين الشعب» وان سواد الشعب المصرى لا يزال خاليا من الشعور بالقومية المصرية أى لا يزال متمسكا بالولاء للخلافة العثمانية وان الترويج لفكرة القومية المصرية هو من عمل يعقوب صنوع وجريدته «أبو نظارة» التى كان يصدرها فى باريس ويهرّبها لمصر ويدعو فيها ضد الخديو توفيق لصالح الامير حليم .

والأمير حليم هو ابن محمد على وأخو سعيد باشا الأصغر الذى قيل ان سلطان تركيا كان يريد تعيينه بدلاً من توفيق بعد عزل اسماعيل ليسحب الامتيازات التى كان قد أعطاها للخديو اسماعيل بموجب فرمانات ١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٧٣ ، وكانت فرنسا تؤيد الأمير حليم لتقاوم نفوذ انجلترا فى مصر . وقد اتصل الأمير حليم بالعرابيين عن طريق أحد رجال الحركة العرابية ، وهو حسن موسى العقاد وكان عرابى لا يميل الى الأمير حليم أما يعقوب صنوع فقد كان أحد حلقات الاتصال بين الأمير حليم وزعماء الحزب الوطنى من ناحية والعرابيين من جهة أخرى . وكان للأمير حليم بعض الأنصار من الباشوات الاتراك فى مصر المشتغلين بالحركة الوطنية سواء عن اخلاص أو أملا فى استرداد مكانتهم القديمة .

أما الأمير حليم فنعرف عنه أن سعيد باشا أقام حفلا عظيما فى الاسكندرية بعد توليه عرش مصر بنحو أربع سنوات ودعا اليه كل امراء الأسرة المالكة ، وكان أكثرهم فى القاهرة ، ومن بينهم أخوه الأصغر الأمير حليم والأمير أحمد والأمير اسماعيل (فيما بعد الخديو اسماعيل) ، ولدا ابراهيم باشا وحفيدا محمد على . وكان ولى العهد من بين هؤلاء بموجب فرمان الوراثة فى ١٨٤١ هو الأمير أحمد ، لأنه كان أرشد الذكور من أسرة محمد على ثم يليه الأمير اسماعيل . وقد تخلف الأمير اسماعيل عن حضور حفل الاسكندرية بسبب مرضه . أما الأمير أحمد والأمير حليم فقد سافرا الى الاسكندرية وشاركا فى الحفل . فلما انقضى الاحتفال عاد الاميران مع حاشيتهما من الاصدقاء والاتباع نحو ٢٥ شخصا فى قطار خاص . وفى طريقهم الى القاهرة لاقوا حتفهم حين كان القطار يمر على كوبرى كفر الزيات ، وكان الكوبرى مفتوحا بالخطأ لمرور السفن ، فسقط القطار بكل عرباته فى النيل بحمولته الملكية ، فغرقوا جميعا ولم ينج منهم الا واحد هو الأمير حليم .

وعند وفاة سعيد باشا فى ١٨٦٣ تولى عرش مصر اسماعيل باشا لانه كان بعد غرق أخيه الاكبر الأمير أحمد فى كفر الزيات أرشد الذكور من أسرة محمد على . ولكن مشكلة وراثة العرش بدأت تتجدد فى عصر اسماعيل فاسماعيل من ناحيته أخذ يسعى لدى الباب العالى لتغيير نظام وراثة العرش وحصره فى الأرشد من الذكور فى ذريته هو ، وقد نجح فى ذلك باستصدار فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بذلك . أما الأمير حليم من ناحيته فقد بدأ يطالب بعرش مصر بناء على الطعن فى نسب الخديو اسماعيل بن ابراهيم باشا باعتبار ماكان يقال من أن ابراهيم باشا لم يكن من صلب محمد على وانما كان مجرد ولده بالتبنى ، فقد راج أن محمد على قبل مجيئه الى مصر كان قد تزوج من أمينه هانم التى كانت قد انجبت ابراهيم من زوج سابق . وكان الامير حليم يقيم فى استانبول ليدافع عن حقوقه لدى سلطان تركيا ويبدو أنه كان له بعض أنصار فى البلاط التركى وفى مجلس وزراء تركيا . وقد كان للخديو اسماعيل وكيل أعمال ارمنى فى استانبول ، هو ابراهام بك ، صهر نوبار باشا ، وكان يوافيه أولا بأول بتحركات الأمير حليم . وفى أول أكتوبر ١٨٦٨ بعث ابراهام بك الى الخديو اسماعيل برسالة يقول فيها : «إن الاشاعة تقول أن مصطفى باشا غير راض عن حليم باشا ، ولكن لا تصدق شيئا من هذه الرواية . فهو يتظاهر بالموقف المحايد فى حضور الوزراء ولكنه يعمل خفية لصالح حليم باشا . وقد عرض مصطفى باشا على سعيدى بك ، لجهله أن سعيدى بك مرتبط بنا ، بعض المال لتحليته لامناء السلطان حتى يتوسطوا لكى يستقبل السلطان حليم باشا» (دار المحفوظات الملكية فى «اسماعيل المفترى عليه» ، لندن ، راو تليدج ١٩٣٣ ، ص ١٦٢) .

وواضح أن الأمير حليم الذى كان بموجب فرمان الوراثة الأصلى فى ١٨٤١ أصغر نسل محمد على ، وبالتالى كان ولى العهد بعد اسماعيل قد بدأ يتحرك بعد صدور فرمان ١٨٦٦ الذى جرده من حقه المستقبل فى عرش مصر بنقل الوراثة الى أرشد أبناء اسماعيل ، وهو توفيق باشا وقد كبد حرص اسماعيل على نقل وراثة العرش فى ذريته ، الخزانة المصرية ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا لأنه قبل أن يضاعف الجزية التى تدفعها مصر الى الباب العالى سنويا من ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا الى ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا . وهو لم يفعل هذا اعتباطا وانما فعله باسم استقرار نظام الحكم واخذا بنظام وراثة العرش المعمول به فى أوروبا ، فالنظام القديم فتح الباب لاغتيال البيت المالك بعضهم بعضا ، وقد كان مقتل عباس الأول ثم حادث الأمير أحمد والأمير حليم فى كفر الزيات ، مدعاة لرواج الشائعات حول دسائس امراء البيت المالك ليفتك بعضهم بالبعض الآخر فى سبيل تاج مصر .

لاحظ أن عباس باشا حاول من قبل حصر وراثة العرش فى ابنه الهامى باشا ولكنه لم ينجح (وكذلك حاول سعيد باشا من بعده تغيير نظام وراثة العرش دون نجاح) .

وقد كان السلاح القاطع الذى استخدمه الخديو اسماعيل فى استانبول عن طريق ابراهام بك وكيل أعماله لقضاء مصالحه ومصالح مصر هو رشوة وزراء الباب العالى ورجال البلاط وكبار رجال الدولة ، بل والسلطان عبد العزيز نفسه والسلطانة الوالدة ، من أموال الخزانة المصرية . وقد حاول الخديو اسماعيل رشوة مصطفى باشا بمبلغ ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرلينى لكى يكسبه الى صفه فيتخلى عن قضية الأمير حليم . نعرف هذا من تقرير أرسله ابراهام بك الى الخديو اسماعيل فى ١٩ ابريل ١٨٦٩ جاء فيه : .

« بمجرد أن تلقيت برقية سموكم التى وجهتنى لاخطار مصطفى باشا بان مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه استرلينى سوف يوضع تحت تصرفه لبناء قصره الريفى ومعه مبلغ ١٥٠٠ جنيه استرلينى لشراء قطعة الأرض التى تحيط بها عزبته وبذلك يكون المجموع ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرلينى ، قمت بزيارته وأبلغته رسالة سموكم اليه » .

« وقد بلغ بذلك ووجهنى يامولاى أن أحمل الى سموكم أخلص شكره وبعد ذلك بلحظات بدأ يبسط أمامى مشروعاته ولو أنه نفذ مايفكر فى عمله بهذا المبلغ وهو ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرلينى ، فلن تكفيه ٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ..

« وقد جاء حليم باشا لزيارتى وتحدث عن دعاواه التى ينوى أن يطالب بها كما تحدث عن فكرته بتقديم التماس لغرض الحراسة . فقلت له أن كلامه هرف فى هرف ، وأن من الخير له أن يتركنى وشأنى تماما ، وأن دعاواه لا تعنى شيئا بالنسبة لنا .

« وقد أبلغ كمال باشا مصطفى باشا أن حليم باشا لم يعد كما كان مرهقا فى مطالبه ، انه يأمل الان فى الحصول على ٧ مليون جنيه استرلينى بدلا من ٢٠ مليون جنيه استرلينى » .

ومن هذا يتبين ـ لو صدق ما قاله ابراهام بك ـ أن الأمير حليم كان يطالب الخديو اسماعيل بخلو رجل قدره ٢٠ مليون جنيه استرلينى للتنازل عن حقه فى ولاية العهد ـ فقد كان أرشد من توفيق باشا ـ ثم تواضع فى طلبه مكتفيا بتعويض قدره ٧ ملايين .

وقد تحول موضوع الأمير حليم وفرمان الوراثة فى ١٨٦٦ موضوعا لابتزاز وزراء الباب العالى للأموال من الخديو اسماعيل حتى بعد صدور الفرمان فى ١٨٦٦ . ففى رسالة من ابراهام بك الى الخديو اسماعيل مؤرخه ٧ ابريل ١٨٧٠ ، يقول ابراهام بك : « منذ يومين تحدثت الى

صاحب البنك الذى يتعامل معه هذا الوزير (صفوت باشا) وهما صديقان حميمان ، وعلمت من صديق البنكير أن صفوت باشا قال له مايلى :

«(لقد أفسدنا منذ أيام خطط الخديو فى مجلس الوزراء . ان المصريين يظنون أننا لا يحسب لنا حساب ، وهم مخطئون فى ذلك) وأضاف : «(عندما حصلوا على الفرمانين القديمين كنت عضوا فى مجلس الوزراء الذى منح هذين الفرمانين . وبديهى أنى كنت انتظر شيئا ولكن لم يأت فى طريق شىء . بل انى حتى لم اتلق شكرا . ولكنهم يعرفون أنى وقفت بجانبهم . وفى هذه المرة قمت بواجبى ، وعندما ترى ابراهام أعد هذا الكلام على مسامعه وقل له أنه مامن أحد ينحاز لجانبهم دون مقابل .)»

وبعد خمسة أيام ، فى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ، كتب ابراهام بك الى الخديو اسماعيل يقول :

(«اردت أن أحصل على معلومات من السراى مباشرة . ولكنى صادفت كل أنواع العقبات . وهذا هو السبب :

(«قبل صدور الفرمان الأخير ، يبدو أن كميل بك وحسن راسم باشا كانا قد ائتمنا على بعض التفاصيل ، ووعدا بعض الشخصيات ببعض المال فى حال النجاح . وعندما جاء نوبار الى استانبول واتم الموضوع لم يعط شيئا لهؤلاء الاشخاص ، بل أبلغهم أن الباب العالى قد منح الفرمان وأنه لا أحد مدين لهم بشىء»)

(«وهذا هو السبب فى أن الجميع يتشككون فينا . بل لقد عرفت عن طريق على بك أننا اذا رغبنا فى عمل شىء أو معرفة شىء فلابد أن ندفع مقدما . فاجبت بان ذلك لن يتم ، وقلت أن الخدمات لا يدفع ثمنها الا بعد أدائها») .

فالمشكلة اذن بين الخديو اسماعيل ووزراء الباب العالى المرتشين كانت أزمة ثقة تتمثل فى «الدفع مقدما» أو «الدفع عند الاستلام» وقد كان اسماعيل يعرف أن نظام الدفع مقدما سيجعل نهب مصر من وزراء تركيا ، من يخصه الأمر ومن لا يخصه ، أمرا لا ضابط له ولا رابط ، ولذا أصر دائما على مبدأ «الدفع عند الاستلام» . وفى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ابرق ابراهام بك الى الخديو اسماعيل يقول :

«قال لى أمس مصطفى باشا وكميل باشا أن الصدر الأعظم قال لهما أن سموكم يجب

أن تدفعوا لحليم باشا على الأقل ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا باعتباره الابن الوحيد الباق لمحمد على » .

وهكذا ضمرت حقوق الأمير حليم من تعويض قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني الى تعويض قدره ٧ ملايين جنيه استرليني الى معاش سنوى قدره ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني .

ولكن يبدو أن ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني لم تكن بالرقم المرضى للأمير حليم نفسه ، فبعد ذلك بشهر (١٤ مايو ١٨٧٠) ابرق ابراهام بك الى الخديو اسماعيل رسالة أخرى يقول فيها :

«زارنى طبيب حليم باشا ليقول ا ن الأمير يرغب فى مقابلتى فزرته فى قصره الريفى ،وقد سلمنى عن طريق سكرتيره ، كتابيا العرض التالى الذى أتشرف بابلاغه لسموكم » .

«رغبة منى فى الوصول الى حل وسط يكون جادا ودائما وجذريا ورغبة منى فى أن اثبت بوضوح عزمى على أنهاء الصعوبات القائمة التى لا تتناسب مع طراز اسرتنا الرفيع والتى تشكل خطرا على سلامها ، ولكى اتجنب غضاضة الاضطرار الى عرض مطالبى العديدة عاجلا أو أجلا امام محكمة الرأى العام » .

«أعلن الان أنى سابيع وأبيع فعلا للخديو كل أملاكى فى مصر وأنى ساتنازل واتنازل فعلا عن كل حقوق القائمة الان والتى يمكن أن تستحق لى مستقبلا ، وأنى اتخلى عن كل دعوى قضائية يمكن أن تقوم مابيننا وانى اعترف بحق الوراثة المباشرة فى أسرة اسماعيل خديو مصر ، كل ذلك بمقابل مبلغ سنوى يدفع لى قوامه ٨٠٫٠٠٠ جنيه استرليني لمدة أربعين سنة » .

وغير واضح ان كان هذا المبلغ يشمل مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا بصفة خلو رجل لعرش مصر وهو ما تحدث عنه الصدر الأعظم والباق بصفة تعويض عن ممتلكات الأمير حليم المادية فى مصر ، أم أنه تعويض جزاف اجمالى جعله الأمير حليم بداية صالحة للمساومة عسى أن يصل فى النهاية الى مبلغ ٢٤٫٠٠٠ جنيه التى تحدث عنها الصدر الأعظم . وعلى كل فقد ابرق ابراهام بك الى اسماعيل مرة أخرى بعد يومين فى ١٦ مايو ١٨٧٠ يقول أن الأمير حليم قد حدد له موعد للحضرة السلطانية قريب الأجل ، ومن المصلحة أن يرد من الخديو اسماعيل رد فورى على عرضه خشية أن يخرج الأمير حليم من الحضرة السلطانية برأى أخر . أما البرقية

SS

الثانية فى ٢٠ مايو ١٨٧٠ فتقول أن الأمير حليم كان شديد الرغبة فى مغادرة استانبول ، وأن مصطفى باشا يحاول وسعه أن يثنيه عن التمسك بالتعويض الجسيم الذى اقترحه مؤخرا وأن طبيب الأمير حليم على استعداد لمنعه من السفر لو كانت هناك امكانيات الوصول الى تسوية .

كل هذا يعطى صورة حزينة لعصر اسماعيل : فرمان يصدر من السلطان عام ١٨٦٦ بنظام جديد لوراثة عرش مصر كبد مصر مضاعفة الجزية للباب العالى ورشى جسيمة قدمت للسلطان عبد العزيز ولوالدته ولعدد من وزرائه الأقوياء . ورغم صدوره يتجمع بلطجية السياسة ولصوصها من صدور الدولة العثمانية لمزيد من ابتزاز أموال مصر وارهاق ملكها بالمطالب التى لا تنتهى . ومامن شك فى أن الأمير حليم ماكان يمكن له وهو فى استانبول أن يجاهر بالاعتراض على ارادة سلطانه ويتمسك بحقوقه فى عرش مصر لولا أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية شجعوه على ذلك كوسيلة لابتزاز أموال اسماعيل بصفة مستمرة .

وهذه الصورة الشائعة التى رسمتها احداث الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر للأمير حليم صورة رجل يطالب بخلو رجل مقابل التنازل برضاه عن حقه فى الملك بدلا من أن يجاهد الى آخر يوم حياته لاسترداد هذا الحق ، تتعارض مع صورة البطولة التى أسبغها عليه يعقوب صنوع وحسن موسى العقاد وبعض باشوات «جمعية حلوان» وبعض الأحرار فى الثورة العرابية ، من كل من رسموه فى هيئة رسول الحرية والمساواة والاخاء ومخلص مصر من طغيان اسماعيل وتوفيق. ولو كانت للأمير حليم كل هذه المبادىء الجليلة والمقاصد النبيلة نحو أهل مصر لما ساوم بالمال على حقه فى قيادتها وانما هى اسطورة من أساطير السياسة بنتها بعض الدول الأوروبية لتحطم اسماعيل المشاغب الأكبر متعاونة مع بعض لصوص الدولة فى استانبول وبعض الاجراء من «الكتاب الاحرار» وبعض المخدوعين من الثوار المصريين . (لاحظ أن مبدأ خلو الرجل للتنازل عن عرش مصر قد تكرر بعد ذلك فى التاريخ المصرى الحديث مع الخديو المخلوع عباس حلمى فى الثلاثينات من القرن العشرين ومع حفيد الأمير حليم النبيل عباس حليم الذى برز أيضا فى الثلاثينات فى مواجهة الملك فؤاد سليل اسماعيل بروز لويس فيليب فى مواجهة شارل العاشر أخر البوربون فى ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا) . وليس ببعيد أيضا أن الأرمنى ابراهام بك وكيل أعمال الخديو اسماعيل فى استانبول كان يسرق مولاه فيأخذ شرائح كبيرة من كل هذه الرشى والعطايا التى كان يبتزها رجالات الباب العالى من الخديو اسماعيل . وربما لم يكن ابراهام بك بل ونوبار باشا نفسه بريئين من ترتيب حرب القناصة التى شنت على اسماعيل فى استانبول وفى عواصم أوروبا ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس .

وايا كان الأمر فان ابراهام بك عاد بعد صمت شهور الى موضوع الأمير حليم ليكتب لمولاه اسماعيل أن الأمير حليم حاول رشوته شخصيا بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ (جنيه ؟) ، فهو يكتب فى رسالة لاسماعيل عن طبيب الأمير حليم فى ٢٢ أغسطس ١٨٧٠ قائلا :

«أما فيما يتصل بمبلغ الخمسين الف التى عرضها على ، فانى اجبته أن الظروف قد اختلفت الان عما كانت عليه فى الماضى ، وانى حين كنت اتفاوض فى موضوع مصطفى باشا لم يكن لى الشرف العظيم أن أكون فى خدمة سموكم وأضفت أنى لا أعمل الأن الا مايمليه على واجبى ، وأنه ليس مدينا لى بشىء وانى لن أقبل عطايا من أحد غيرى مولاى العظيم » .

وهنا نجد حلقة ناقصة . فهل هناك رسائل ضائعة ! فظاهر الأمر يوحى بأن الأمير حليم قد توصل الى تسوية من نوع ما مع الخديو اسماعيل وحصل عليها بالفعل ، وبالتالى فقد عرض طبيب الأمير حليم على ابراهام بك ٥٠٫٠٠٠ (جنيه ؟) غالبا بصفة عمولة أو سمسرة عن التعويض الذى تقاضاه . وفى هذه الحالة يمكن أن نفترض أن التعويض الذى تقاضاه الأمير حليم قد بلغ نحو ٢ مليون جنيه استرلينى دفعة واحدة على أساس أن ٥٠٫٠٠٠ المعروضة تمثل ٢٫٥٪ وهى قيمة السمسرة أو أتعاب الوسيط أى أن الأمير حليم رضى بمبلغ ٢ مليون جنيه نقدا بدلا من ٧ مليون جنيه نقدا وهو آخر تعويض نقدى شامل كان معروضا أيام المفاوضات مع مصطفى باشا وكميل باشا . وفى هذه الحالة يجب أن نفترض أن هذا الحل الوسط كان نتيجة لتدخل السلطان أثر مقابلته للأمير حليم ، بقصد شراء سكوت الأمير حليم . وفى هذه الحالة يبدو أن جميع الأطراف قد تنازلت عن فكرة التنازل « الرسمى » عن الحق فى عرش مصر من جانب الأمير حليم ، لأن فى توقيع مثل هذه الوثيقة اعلانا صريحا باهدار شرعية الفرمان السلطانى الصادر فى ١٨٦٦ بتعديل نظام وراثة العرش فى مصر ، وهو مالا يمكن أن يقبله السلطان . وهذا ما لم يتنبه اليه القاضى كرابيتيس فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » . وفى هذه الحالة لا يكون مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه بمثابة رشوة قدمها الامير حليم لابراهام بك ، كما ذهب كرابيتيس ، وانما يكون بمثابة عمولة كان متفقا عليها فى وقت ما ثم رفضها ابراهام بك بعد دخوله رسميا فى خدمة الخديو اسماعيل على الاقل خشية أن ينتهى خبرها الى اسماعيل . والارجح أن العمولة الاصلية المتفق عليها كانت أكبر بكثير من ٥٠٫٠٠٠ جنيه على افتراض أن التعويض المطلوب كان ٧ ملايين جنيه . وليس هناك ما يمنع بتاتا من أن يكون ابراهام بك قد شارك فى تقدير هذا التعويض وغيره من المكافآت والرشى على أساس أنه كانت له نسبة مئوية من كل مبلغ يدفعه الخديو فى استانبول . فاعتراف ابراهام بك أنه كان متفقا مع مصطفى باشا

على أن يكون من نصيبه مبلغ يسميه « موضوع مصطفى باشا » أو « عملية مصطفى باشا » يدل على أن ابراهام بك بدأ عملياته فى استانبول أصلا بفتح مكتب سمسرة لابتزار اموال الخديو اسماعيل لحساب الساسة فى الباب العالى مقابل عمولات يتقاضاها منهم مستفيدا من نفوذ نوبار باشا فى القاهرة كوزير لخارجية الخديو اسماعيل وكذراع يمنى للخديو أغلب سنوات حكمه . ورغم أن ابراهام بك كما يقول دخل خدمة اسماعيل فى فترة ما بين ١٨٦٨ و١٨٧٠ ، وبالتالى فهو يعمل لحسابه وحده منذ ذلك التاريخ ، ليس هناك ما يمنع بتاتا من أنه استمر فى عمله لصالح رجال الباب العالى مقابل عمولات ، وأن عبقريته الحقيقية كنصاب دولى هى أنه كان يكشف المشاكل التى تؤدى الى الابتزاز ويحرك المبتزين كالدمى ليحصل منهم لنفسه ــ وربما لنوبار باشا ــ على العمولات بالاضافة الى ما يتقاضاه من الخديو اسماعيل من مكافآت على خدماته .

ثم تمر جملة سنوات لا يرد فيها ذكر للأمير حليم فى رسائل ابراهام بك أو برقياته ، حتى نصل الى ١٨٧٩ بعد أن تأزمت الأمور بين اسماعيل والدول العظمى بسبب اضطراب مالية مصر وعجزها عن سداد الدين العام أو فوائده ، وبعد انشاء « المراقبة الثنائية » (ريفرز ويلسون ــ دى بلينيير) على مصر . الدول العظمى متجهة الى المطالبة بعزل اسماعيل ، واسماعيل يعلم بأن انجلترا وفرنسا لن تستطيعا خلعه الا بموافقة سلطان تركيا . انه يريد من ابراهام بك أن يستطلع لى استانبول عما اذا كانت انجلترا وفرنسا تضغطان على الباب العالى لخلعه . وفى ١٣ ابريل ١٨٧٩ ترد برقيتان من ابراهام بك : الأولى تقول أنه قابل الصدر الأعظم فاجابه بقوله : « نحن لم نسمع شيئا رسميا من فرنسا وانجلترا . أما الابلاغات غير الرسمية فلا وزن لها فى مجلس الوزراء » . ومعنى هذا أنه كان هناك كلام ولكنه غير رسمى بضرورة خلع اسماعيل بين فرنسا وانجلترا والباب العالى . أما البرقية الثانية فتقول :

« الدسائس تترى هنا . فحليم باشا فى السراى كل يوم ، وهو يمكث ساعات مع السلطان . ولست أظن أنه يتكلم فى صالح الخديو . ولكن لحسن الحظ فان رأى جلالة السلطان فى حليم باشا لا ينطوى على تقدير عظيم » .

وهذه برقية غريبة تنطوى على تناقض ، فكيف يتسع صدر السلطان لحليم باشا ساعات كل يوم اذا كان رأيه فيه سيئا ؟ على كل حال فان برقيات ابراهام بك ورسائله بين هذا التاريخ ١٣ أبريل ١٨٧٩ وخلع اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ يدور اكثرها حول الأمير حليم : أن الأمير حليم كان ليرث عرش مصر لولا تعديل قانون وراثة العرش . أن الأمير حليم يحاول أن

يستفيد من متاعب اسماعيل ليسترد ميراثه الضائع . ان الأمير حليم يسعى لخلع اسماعيل لكى يؤول اليه عرش مصر . سفيرا فرنسا وانجلترا فى استانبول يتابعان برضى عميق دسائس الأمير حليم . أما فى القاهرة فقد كان قنصل أمريكا العام أ.أ. فارمان E. Farman يرقب كل هذه الأحداث باهتمام منذ مارس ١٨٧٩ ويوالى حكومته هذا بملاحظاته وآرائه . وفى ٢١ مارس ١٨٧٩ كتب فارمان هذا الخطاب الخطير بصفة غير رسمية الى وليم م . ايفارتس Evarts وزير الخارجية فى عهد الرئيس هايز Hayes :

« من المستحيل تفسير مسلك انجلترا وفرنسا نحو مصر على أى أساس مالى بحت : أن مجموعات المضاربين فى الأوراق المالية فى باريس ولندن الذين ينشرون المعلومات ويسيطرون على الصحف والى حد كبير يشكلون الرأى العام طبعا لا يهتمون الا بمسائل المال ، وهم يرغبون فى رفع قيمة اوراقهم المالية . ولكن حكوماتهم ، ولاسيما الحكومة الانجليزية ، لابد وأن يكون لها هدف آخر ترمى اليه . وأنه ليبدو لعين المراقب المحايد وكأنما الهدف هو اشعال ثورة اذا كان ذلك فى الامكان لاتخاذها ذريعة للاستيلاء على البلاد .

« وأيا كان اللوم الذى يمكن أن يوجه الى الخديو لانه سبب مديونية مصر الجسيمة الراهنة ، فانه فى رأيى قد فعل كل ما فى وسعه خلال السنتين الأخيرتين ليخفض النفقات ويرضى دائنيه »[1] .

هذا الكلام بغير حاجة الى تعليق . ويتضح منه أن انجلترا بصفة أساسية ومعها فرنسا قد قررتا انهاء حكم اسماعيل . وقد صدق حدس القاضى فارمان . لقد كان لانجلترا ما أرادت فخلع اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وعين مكانه توفيق . ومع ذلك فلم يكن ذلك كل ما تريده انجلترا . لقد كان مخططها اشعال ثورة فى مصر لتجد الذريعة لاحتلال مصر . وألهبت الصحافة الثورية الرأى العام ، وألهبت الجمعيات الثورية الرأى العام وألهب الضباط والنواب والأعيان الثوريون الرأى العام . وكانت ثورة عرابى وكان الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . وليس معنى هذا أن انجلترا هى التى خلقت ثورة عرابى ، ولكنها كانت كيد القدر الخفية تدفع الخديو والثوار الى المواجهة الكبرى . وفى وسط هذا البركان الثائر من الغضب المقدس اختلط الأبطال والاحرار والمجانين والأغبياء والانذال والعملاء ، فلم يعد أحد يميز الوجه من القناع ولم تكن كل الأيدى التى اشعلت الفتائل أيد بريئة .

---

(١) محفوظات السفارة البريطانية فى القاهرة المجلد ١٥ ص ١٤٠ ف

ولكننا لم نصل بعد الى ثورة عرابى ، فنحن لا نزال فى أحداث خلع اسماعيل . وقد وصلت أزمة اسماعيل مع الدول الأوربية ذروتها حين قدم السير فرانك لاسيلز Sir Frank Lascelles بتعليمات من اللورد سالسبورى Lord Salisbury الانذار التالى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ الى الخديو اسماعيل .

«ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية متفقتان على تقديم النصح رسميا لسموكم بالاعتزال ومغادرة مصر . فاذا اتبعتم سموكم هذه النصيحة ، فان حكومتانا ستعملان فى اتفاق لكى تخصص لكم المخصصات المناسبة ولكى لا يضطرب نظام وراثة العرش الذى بموجبه سيخلف سموكم الأمير توفيق . ولا ينبغى أن نخفى عن سموكم انكم اذا رفضتم الاعتزال ، واذا الجأتم حكومتى لندن وباريس أن تخاطبا السلطان مباشرة ، فلن يكون فى وسعكم الاعتماد على الحصول على مخصصات أو على بقاء نظام الوراثة فى صالح الأمير توفيق» .

وفى ٢١ يونيو ١٨٧٩ أبلغ الخديو اسماعيل قنصلى انجلترا وفرنسا بانه احال الموضوع على السلطان . وبعد يومين قدم قنصل المانيا العام وقنصل النمسا العام النصح للخديو اسماعيل بالاعتزال . وفى اليوم التالى حذا قنصل ايطاليا العام حذوهما . ومارس قناصل أوروبا كل أنواع الضغط على الخديو اسماعيل ليعتزل قبل ورود رد الباب العالى ولوحوا بتنصيب الأمير حليم على عرش مصر بدلا من الأمير توفيق . وكان واضحا أن الدول الأوروبية كانت تريد أن تتجنب تحول « المسألة المصرية » الى « المسألة الشرقية » فرغم أن الباب العالى نفسه لم يكن أكثر حرصا على بقاء اسماعيل ، الا أن تدخل الدول الأوربية مباشرة لخلع عامل من عمال الامبراطورية العثمانية كان يشكل عدوانا على سيادة الباب العالى على مصر . وقد استنجد الخديو اسماعيل نفسه بالسلطان عبد الحميد الذى خلف السلطان عبد العزيز بأمل أن يوقع بينه وبين الدول الأوروبية .

وفى ٢٤ يونيو ١٨٧٩ ذهب قناصل الدول الثلاث : انجلترا وفرنسا والمانيا فى القاهرة الى سراى عابدين ، فى الساعة الثانية صباحا بحسب رواية القنصل الأمريكى وفى الساعة الثالثة صباحا بحسب برقية الخديو الى ابراهام بك فى استانبول ، وأرسلوا فى طلب الخديو مما أشاع الذعر فى الحريم خوفا من اغتيال الخديو ، وأبلغ القناصل الخديو بأن هذه آخر فرصة له للتنازل لابنه فبعد ساعات سوف يفوت الوقت ويعين حليم باشا . وفى برقية اسماعيل الى ١٨٧٣ وتعيين حليم باشا واليا على مصر ، كما ابلغوه أن السلطان قد وافق على هذين القرارين وطلب اسماعيل من ابراهام بك أن يتحرى بنفسه صحة هذه الأنباء من القصر السلطانى .

يلاحظ أن القنصل الأمريكي فارمان فى تقريره الى حكومته عن زوار الفجر هؤلاء لم يشر الا الى قنصل فرنسا وقنصل المانيا ، أما اسماعيل فيذكر فى برقيته الى ابراهام بك قنصل انجلترا . ولعل القنصل الأمريكى تستر على اشتراك قنصل انجلترا فى هذا العمل المخزى لشدة احساسه بالعار من هذا السلوك . أما اسماعيل فقد جاء فى تقرير القنصل الأمريكى انه أجاب هؤلاء السادة أن فى الوقت متسعا للاعتزال ، وأنه سيستقبلهم فى اليوم التالى ، وتمنى لهم ليلة طيبة ، وعاد الى مخدعه .

وفى اليوم التالى (٢٦ يونيو ١٨٧٩) أرسل ابراهام بك الى الخديو اسماعيل البرقية التالية :

« فوضنى جلالة السلطان أن أبرق الى سموكم أن ما ابلغكم اياه قنصلا انجلترا وفرنسا خال من الحقيقة تماما . سأوافيكم بالتفاصيل (لا اشارة لقنصل المانيا) .

وكان اسماعيل فى اليوم السابق (٢٥ يونيو قد بدأ يأخذ للمقاومة عدتها ، فأعد مرسوما بزيادة عدد الجيش المصرى الى ١٥٠٫٠٠٠ رجل . ونوقشت فى عابدين بعض الخطط العسكرية مثل اغراق المنطقة المحيطة بالاسكندرية . وكان قد شاع فى استانبول كما ورد فى برقية الى اسماعيل من ابراهام بك أن السلطان سيحتج على تدخل الدول العظمى بوصفه خرقا لسيادته على مصر . ولكن الأحداث تطورت فى سرعة سريعة غالبا نتيجة لضغط الدول العظمى على استانبول . ففى ٢٦ يونيو وردت الى القاهرة برقيتان من سلطان تركيا احداهما موجهة الى « اسماعيل باشا ، خديو مصر السابق » هذا نصها :

« لقد ثبت أن ابقاءك فى منصبك لن يؤدى الا الى مضاعفة المصاعب الراهنة وزيادة خطورتها . وبناء عليه قرر صاحب الجلالة الامبراطورية ، السلطان ، وفقا لقرار مجلس وزرائه ، تعيين محمد توفيق باشا خديويا على مصر ، وقد تم على الفور اعلان ارادة امبراطورية بهذا المعنى » .

أما البرقية الثانية فقد كانت موجهة الى « توفيق باشا » خديو مصر تنبئه بتنصيبه خديويا على مصر .

وهنا عرف الخديو اسماعيل أن كل مقاومة غدت عبثا فقبل الأمر الواقع ، فدعا ابنه توفيق فى حضور مجلس الوزراء ، وسلمه السلطة الخديوية . وكتب اللورد كرومر يقول أن المشهد كان مؤثرا ، فقد غلبت العواطف الأب والابن معا . وكان الكل على عجل فى تنصيب الخديو توفيق ، فاطلقت المدافع فى تحية الخديو الجديد فى الساعة ٦٫٣٠ من مساء ٢٦

يونيو ١٨٧٩ . وكان الكل على عجل فى مغادرة اسماعيل للأراضى المصرية ، فغادر اسماعيل القاهرة الى الاسكندرية فى ٣٠ يونيو ١٨٧٩ فى طريقه الى نابولى حيث وضع ملك ايطاليا قصرا تحت تصرفه . وأبدى اسماعيل رغبة فى الا يودع فى رحيله وداعا رسميا ، ومع ذلك فقد احتشدت الجماهير فى وداعه ، وقبل أن يركب القطار قال للجماهير انه يترك ابنه الخديو توفيق فى رعايتهم قال شاهد عيان : « وكان المشهد مؤثرا حتى أن القليلين بين المودعين استطاعوا السيطرة على دموعهم « وفى الإسكندرية حملت « المحروسة » الخديو المعزول الى منفاه وكتب القنصل البريطانى يقول : « واحتشد على ظهر (المحروسة) جمع غفير من الموظفين ومن الأوروبيين المقيمين الذين جاءوا ليستأذنوا الخديو اسماعيل فى وداعه . وقد قوبل سموه فى كل مكان ، على الشاطئ وعلى ظهر السفينة باحترام ملحوظ وتقدير ملحوظ . ورغم أن ملامحه كانت تحمل أثارا من الاجهاد العاطفى فى الأيام الأخيرة ، الا أنه تصرف برجولة وكان يفيض بالبشر ويوجه كلمة شكر رقيقة لكل من جاء ليستأذنه فى وداعه مصافحا اياه . « أما اللورد كرومر فقد كتب يقول : « اذا كان حكم اسماعيل باشا سيئا فان سقوطه كان على الأقل تجلله الكرامة . ولاشك أن ألد أعدائه قد شعروا بالرثاء لهذا الرجل فى ساعة محنته ، وقد كان فى أعلى مكان فهبط الى هذا المكان الخفيض » . أما القنصل الأمريكى فارمان فقد كتب فى تقريره الرسمى لحكومته الذى دونه فى ٢٧ يونيو ١٨٧٩ يقول :

« لسوف تكون هناك آراء متباينة ليس فقط حول مزايا ومثالب حكم اسماعيل باشا ، ولكن أيضا حول التدخل التعسفى من جانب الدول العظمى لتحقيق عزله أو اعتزاله دون طلب من شعبه وضد رغبة سائر شخصيات الدولة الكبار ، سواء فى ذلك المدنيون والعسكريون .

« ومهما قيل فى نقده ، فان هناك امرا واحدا لا يرقى اليه الخلاف : وهو أن مصر تقدمت خلال السنوات الست عشرة من عهده فى كل ما يتصل بالحضارة الحديثة أكثر مما تقدمت فى المائة سنة السابقة ، بل وربما فى الخمسمائة سنة السابقة ، وأكثر مما ستتقدم لفترة طويلة قادمة ، ومصر تكاد أن تكون مدينة له وحده بهذا التقدم الذي أصابته .

« ومن سوء حظ سموه شخصيا ، وربما من سوء حظ بلاده . أنه رأى من اللازم ، وأنه اقتنع بفكرة أن دولة أفريقية عظمى ، بل وربما امبراطورية أفريقية ، يمكن أن تقام على الطراز الأوروبى على ضفاف النيل ممتده من البحر الأبيض المتوسط حتى خط الاستواء .

« فمن السهل ، كما يدل تاريخ العالم ، انشاء مستعمرات جديدة بنجاح . أما خلق دول جديدة قوية تشمل الحضارة الحديثة على الحضارات العتيقة ، فهذه تجربة لا يزال نجاحها يحتاج الى اثبات . وليس هناك من حاول اجراء هذه التجربة باخلاص ومثابرة كما حاولها الخديو اسماعيل ، وقد أصاب فى ذلك بعض درجات النجاح . ولكنه فى هذه المحاولة قد كدس على نفسه دينا جسيما وجلب على نفسه الخراب .

« انه ليس من مقاصدى أن أدخل الآن فى أية تفاصيل تمس الدين المصرى أو الاسباب التى أدت الى سقوط الخديو .

« ولكنى سأضيف فقط أن الحرب الصحفية التى شنت عليه فى أوروبا خلال السنتين الأخيرتين ، بصفة أساسية نتيجة لنفوذ مجموعات كبار المضاربين فى الأسهم والسندات وبقوة أموالهم ، قد خلقت حوله رأيا عاما خاطئا وعبأت الناس بأفكار مسبقة ضده غير منصفة . أن فى حكم أى أمير من أمراء الشرق ما يكفى من المثالب لهجائه عن صدق ، ولكن خلع الخديو اسماعيل ليس بتاتا نتيجة للأسباب التى أوردتها مقالات الصحف الكبرى الصادرة فى مصر منذ بدء الأزمة المالية ، فان كان نتيجة لها فهو كذلك الى حد محدود جداً » .

بمعنى آخر أن ما يقوله قنصل أمريكا العام فى مصر هو أن من يبحث عن الاسباب الحقيقية لخلع اسماعيل لن يجدها فيما كان يكتبه يعقوب صنوع وأديب اسحق وسليم وبشارة تقلا وسليم عنحورى واضرابهم ، ولن يجده فيما كان ينشره عنه أحمد فارس الشدياق فى جريدة الجوائب فى استانبول ، بل لن يجده فيما كانت تكتبه الصحف الأوروبية الكبرى بتحريض من حملة الأوراق المالية والمضاربين . فهذه كلها أسباب ظاهرية . ومراد أ.أ. فارمان أن يقول ان الأسباب الحقيقية لخلع الخديو اسماعيل يجب أن تلتمس فى وزارات خارجية الدول العظمى ، لأنها اسباب سياسية استعمارية .

كذلك يتضح من تطور الأحداث أن كل الدول العظمى ، ربما باستثناء روسيا ، كانت متفقة على خلع اسماعيل ، وأن قائدة الحملة على اسماعيل كانت انجلترا ثم فرنسا . كذلك يبدو أن الدول العظمى رغم اتفاقها على خلع اسماعيل كانت مختلفة فيمن يخلفه ، فانجلترا فيما يبدو كانت لا تمانع فى حلول توفيق محل اسماعيل ، لما عرف عن توفيق من التدين والمحافظة والولاء للباب العالى وكراهية فرنسا والميل الى انجلترا ، فتوفيق بعد اسماعيل كان نمطا مجددا من عباس الأول بعد محمد على . أما فرنسا ، وربما المانيا ، فالأرجح انهما كانتا ترشحان الأمير حليم لتضمنا إستقلال مصر عن انجلترا . وبعد أن نجحت جميع الأطراف فى خلع

اسماعيل انتصرت المدرسة الانجليزية فى وضع توفيق باشا على عرش مصر . والارجح أيضا أن تركيا كانت أقرب الى تفهم وجهة النظر الانجليزية بسبب ولاء توفيق للباب العالى وتدينه ومحافظته ، ولاسيما وأن اعتلاء توفيق عرش مصر قد جنب تركيا الخضوع للدول العظمى مرتين ، مرة بعزل اسماعيل بالقوة الخارجية ، ومرة بتغيير فرمان الوراثة . واذا كانت للأمير حليم صلات بحزب تركيا الفتاة ــ فمن السهل ادراك اسباب فتور السلطان العثمانى والمحافظين فى تركيا نحوه . ولذا فان دراسة تاريخ الأمير حليم كفيلة بأن تلق اضواء كشافة على تلك السنوات

مرتين ، مرة بعزل اسماعيل بالقوة الخارجية ، ومرة بتغيير فرمان الوراثة . واذا كانت للأمير حليم صلات بحزب تركيا الفتاة ــ فمن السهل ادراك اسباب فتور السلطان العثمانى والمحافظين فى تركيا نحوه . ولذا فان دراسة تاريخ الأمير حليم كفيلة بأن تلق اضواء كشافة على تلك السنوات

الحرجة من تاريخ مصر .

واقتران نشأة التجمعات الثورية والصحافة الثورية منذ ١٨٧١ حين نزل جمال الدين الأفغانى أرض مصر حتى اندلاع ثورة عرابى فى ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ باسم الأمير حليم يشير الى أن بعض اجنحة هذه التجمعات الثورية والصحافة الثورية كانت ممولة من الدول العظمى وتعمل تحت مظلة الدول العظمى ولاسيما منذ انشاء «المراقبة الثنائية» . وليس فى هذا ادانه مطلقة لهذه التجمعات وهذه الصحف التى الهبت المثقفين ثم الجماهير بمبادئ «مصر للمصريين» و«الدستور» و«الحكم النيابى» و«حقوق الانسان» و«الحرية والاخاء والمساواة» وكافة مبادئ الثورة الفرنسية ، بل واستحداث ثورة ثقافية تجدد أمر الدين والدنيا . فقد كانت كل هذه قضايا موضوعية لها جذور فى المجتمع المصرى المائج بالقلق الخصب على حاضره وعلى مصيره . وقد كان من نتائجها المباشرة تنوير العقل المصرى وتجميع الارادة المصرية واشعال الوجدان المصرى نحو عمل سياسى تحررى تقدمى من طراز عظيم تبلور فى الثورة العرابية التى كان يمكن رغم ما شابها من جهالات وسذاجات أن تنقل مصر من حال الى حال ، لولا التدخل الأجنبى ، فالتدخل الأجنبى قد خير مصر بين توفيق الجاهل وحليم الغامض الذى قضى كل حياته بين استانبول وأوروبا ، وربما كان لا يعرف كلمتين باللغة العربية : وهو خيار أليم جعل اسماعيل نفسه ذا الأخطاء الكثيرة أقل وبالا على مصر من صغار الملوك الذين لا أمل لهم فى بقاء إلا تحت رايات الاحتلال الأجنبى ، تركيا كان أو انجليزيا أو فرنسيا .

سيف المعز وذهبه

وربما كان اقدم اسم معروف لكاتب أو صحفى تقاضى ما نسميه اليوم «بالمصروفات السرية» هو أحمد فارس الشدياق . فنحن نجد فى خطاب للخديو توفيق موجه الى ثابت باشا فى استانبول بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٨١ (٢٣ محرم ١٢٩٩ هـ) قوله : «وردت التوصية للاشتراك فى مائتى نسخة من جريدة (الجوائب) . وقد علمنا بعد سؤال المالية بصفة غير رسمية أن الجريدة المذكورة تتقاضى ٣١٦ جنيها مصريا سنويا ، وأن أحمد فارس أفندى صاحب امتيازها يأخذ ٣٠٠ جنيها شخصيا . وبناء على ذلك يتضح أن المبلغ المرتب لادارة الجريدة يعتبر اشتراكا فيها . فاعرضوا عليهم أن له مرتبا قديما أو أنه صار ترتيبه بناء على التوصية ومرتب أحمد فارس له صفة سرية» «دار المحفوظات التاريخية محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا» .

ولابد أن نفترض أن أحمد فارس الشدياق لم يكن وحده فى عصره الذى كان يتقاضى مصروفات سرية من خديو مصر أو من سلطان تركيا أو من قناصل الدول العظمى أو من كبار رجال السياسة والمال ، وانما كان هذا ظاهرة مألوفة تنبئ بها جرأة الصحافة وعنف لهجتها فى عصر لم تكن فيه احزاب سياسية واضحة تسندها أو ضمانات قانونية وديمقراطية كافية تقوم بمثابة سياج لها . فنحن نعرف أن محمد على كان يعين جريدة المونيتور اجيبسيان التى كانت تصدر بالفرنسية فى الاسكندرية لتدافع عن سياسته أمام الرأى العام الأوروبى كذلك نعلم فى البرقيات المتبادلة بين الخديو اسماعيل وابراهام بك فى استانبول أن اسماعيل كان يوزع المصروفات السرية لنفس الغرض على الصحفيين فى أوروبا وفى تركيا وفى الشام وفى مصر منذ الستينات . فنسمع عن صحفى اسمه بيير بارانيون Bierre Baragnon هو صاحب النشرة الدبلوماسية الدولية ومدير «جورنال دى كنستانتينوبل» J. de Constantinople يستفسر

من باريس فى ١٦ مارس ١٨٦٩ عن البنك الذى حول عليه معاشه السنوى ، وهو ٦٠٠ جنيه استرليني ، الذى خصصه له الخديو اسماعيل . كذلك يطالب أ. كبرياكوبولو Kyriakopoulo محرر «فنار البوسفور» Phare de Bosphore فى ١٢ يوليو ١٨٧١ عن اعانته السنوية المخصصة له من الخديو اسماعيل وقدرها ٣٠٠ جنيه استرليني سنويا . كذلك نعلم من برقيات ابرلهام بك الى اسماعيل وبالعكس خلال ١٨٧١ أن محررى «ليفانت. تايمز» Levant Times كان يتقاضى من اسماعيل مصروفات سرية قدرها ٦٠٠ جنيه استرليني سنويا وأن أحد محررى «ليفانت هيرالد» Levant Herald كان يتقاضى ٥٠٠ جنيه استرليني سنويا وكان يطالب برفعها الى ٨٠٠ جنيه استرليني سنويا بضمان لمدة خمس سنوات . وهكذا ... وقد كان اسماعيل يرشو هؤلاء الصحفيين للدفاع عن قضايا مصر فى الخارج ويبدو أن أحمد فارس الشدياق و«الجوائب» التى أنشأها الشدياق فى استانبول فى ١٨٦٢ كانا على قائمة المصروفات السرية أيام اسماعيل . فبالرغم من أن «الجوائب» كانت المدافع الأكبر عن سياسة السلطان والباب العالى أمام العالم الاسلامى الا أنها وقفت الى جانب اسماعيل فى محنته أيام عزله فى ١٨٧٩ متحدية الحكومة التركية التى كانت تطالبها بمهاجمة اسماعيل ، حتى لقد عطلت «الجوائب» ستة أشهر اثناء أزمة عزل اسماعيل .

ويبدو أن أموال خديو مصر ربطت الشدياق بوثائق من حديد ، لأننا نراه فى أوج الثورة العرابية المدافع الأكبر عن الخديو توفيق والمهاجم الأكبر لعرابى والعرابيين . وقد طبع الشدياق من «منشور العصيان» الذى أعلن فيه السلطان عصيان عرابى عشرات الآلاف من النسخ وأرسلها لتوزع فى مصر ومع ذلك فيجب الا ننسى أن موقف «الجوائب» فى ثورة عرابى كان متمشيا تماما مع موقف الباب العالى وموقف انجلترا ، وليس فقط مع موقف الخديو توفيق .

وعن احتلال القاهرة وتسليم عرابى فى سبتمبر ١٨٨٢ كتبت جريدة «الأهرام» تحمل على «العاصى عرابى ورفاقه البغاة» فى عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ . وجددت الحملة فى عدد ٣ اكتوبر ١٨٨٢ ، ثم نشرت فى صفحتها الأولى من عدد ٥ اكتوبر ١٨٨٢ صورة رائعة للجنرال وولزلى قائد جيش الاحتلال . وحذت حذوها جرائد «البرهان» و«الاعتدال» اللتين يرأس تحريرهما الشيخ حمزة فتح الله وجريدة «الوطن» التى كان يرأس تحريرها ميخائيل عبد السيد ، وهاجمت هذه الجرائد عرابى والعرابيين طوال اعداد اكتوبر ونوفمبر ١٨٨٢ . وفى

افتتاحية عدد نوفمبر ١٨٨٢ كتبت مجلة «المقتطف» تهنئ قراءها على «خمود نيران الثورة المصرية ورجوع ماء مصر الى مجاريها ـ وانكشاف شمس باغيها ، ولا عجب أن حدا اليها حادى العمل ، وأوى اليها طائر السلام» .

وكان من الاعمال الأولى التى قامت بها سلطات الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ تعطيل جرائد الثورة العرابية والقبض على محرريها . ففى ٢٣ سبتمبر ١٨٨٢ أصدر رياض باشا ناظر (وزير) الداخلية أمرا بالغاء جريدتى «الزمان» و«السفير» وألقى القبض على حسن الشمسى صاحب «المفيد» و«السفير» و«النجاح» ، وبعد الافراج عن حسن الشمسى هجر الصحافة وتحول الى المحاماة . وكتب سليم نقاش فى «مصر للمصريين» (ج ٦ ، ص ٦) يفسر تعطيل «السفير» بأن صاحبها كان يصدرها دون أن يدفع التأمين المالى المنصوص عليه فى القانون ، وأنه «فوق هذه الحجة القوية فان حسن الشمسى كان من أهل العصابة الثائرة وكان مستخدما (سفيره) اثناء الحرب العرابية فى تهيج الخواطر واثارة الأفكار وحمل النفوس على الاندفاع الى ساحات القتال كزميله عبد الله النديم» . كذلك اختفت صحف عبد الله النديم واختفى صاحبها بعد صدور الأمر بالقبض عليه . كذلك نفى محمد عبده ولم يسمح له بالعودة الى مصر إلا بشرط عدم الاشتغال بالصحافة . وكان سعد زغلول يساعد محمد عبده فى تحرير «الوقائع المصرية» ولمع اسمه بين المناضلين بالقلم ، ورغم أن «الوقائع المصرية» كانت تتسم بالاعتدال اذا قيست بصحف النديم وحسن الشمسى وغيرها الا أنها كانت من جرائد الثوار ، حتى أن سعد زغلول اعتقل فترة وجيزة فى ١٨٨٢ ثم افرج عنه ، وقد اعتزل سعد زغلول الصحافة بعد انتهاء الثورة العرابية مباشرة واحترف المحاماة ثم افرج عنه وإلى حد أن الخديو توفيق كتب الى ثابت باشا مندوبه فى استانبول فى ١٨ مايو ١٨٨٢ (٢٩ جمادى الآخرة ١٢٩٩ ﻫ) يقول : «ان جميع الجرائد المطبوعة هنا فى أيدى النظار (الوزراء) وعرابى وهم يأمرونهم بالكتابة كما يشتهون ولذلك يجب عدم اعتبار ما ينشرونه خاصا بأسباب الاختلاف بين الخديو والنظار صحيحا . فهذه المقالات كاذبة ومصنعة . أرجو عرض ذلك على الاعتاب وعلى الصدارة . وعليكم أن تفهموا صاحب (الجوائب) الا ينشر شيئا نقلا عن الجرائد المصرية حتى (الوقائع المصرية» . (دار المحفوظات التاريخية محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا) . ونحن نعرف من كتاب محمد رشيد رضا «تاريخ الامام محمد عبده» (ج ١ ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠) أن سعد زغلول تقدم بعد الثورة العرابية «لامتهان مهنة الصحافة وحصل على رخصة بتصدير جريدة باسم (العدالة) ، ليدفع بها عن وطنه شر أصحاب (المقطم) ، ولكن اختياره قاضيا فى ذلك الحين منعه عن

عمله هذا » . وهكذا اقترن الاحتلال البريطانى بكسر اقلام الكتاب المصريين الاحرار المتطرفين منهم والمعتدلين على السواء .

أما صحف الشوام التى كانت قد انتقضت على الثورة العرابية فى الشهور الحاسمة من صراعها مع الخديو توفيق والانجليز والفرنسيين حتى أن مجلس وزراء الثورة العرابية طاردها بالتعطيل والمصادرات ، فقد عادت الى ازدهارها السابق تحت الاحتلال البريطانى ، وفى « الوقائع المصرية » (عدد ٢٠ أغسطس ١٨٨٣) أن مجلس التعويضات دفع لأصحاب « الأهرام » ١٩٠ر٠٠٠ فرنك (نحو ٦٠٠ر٧ جنيه استرلينى) تعويضا لما لحقها من خسائر اثناء الثورة العرابية . وكان تعليق جريدة « الفلاح » على ذلك فى عدد ٧ يونيو ١٨٩١ : « قرر لهم مجلس التعويضات ١٨٠ الف فرنك فى حالة كون المطبعة لا تساوى مع ما فيها أكثر من ٥٠٠ فرنك » (٢٠ جنيها وربما كان هناك صفر ناقص أو صفران ناقصان بسبب التحامل الوطنى) . كذلك الأمر مع صاحب (المحروسة) سليم نقاش الذى اعاد اصدار جريدته بعد ما قبض مبلغ ٤٠ الف فرنك من الحكومة تعويضا عما لحق به من الخسائر باحتراق المطبعة (أى ١٦٠٠ جنيه) .

أما جريدة « الوطن » ومحررها ميخائيل عبد السيد التى ظلت لسان حال عرابى والحزب الوطنى حتى أغسطس ١٨٨٢ (راجع اعداد ٦ يونيو و١٣ يونيو و٢٩ يوليو و٤ أغسطس ١٨٨٢) ، فقد انقلبت على الثوار بعد هزيمة عرابى ، ووصفتهم بأنهم « اشبه بالطاعون اذ مطمع انظارهم موجه الى غايتهم الذاتية فلا يبالون بتخريب البلاد . ولو حلت بمصر داهية طامة لكانت اخف من هؤلاء الناس الذين خسروا دنياهم وآخرتهم » (عدد ٢٦ سبتمبر ١٨٨٢) . وبرر ميخائيل عبد السيد انقلابه على العرابيين بأن « سياستهم كانت كناية على القاء الوحشة فى الصدور وتمزيق البلاد بالتعصبات وكانوا أعداء لكل مصرى عاقل » (عدد ٩ اكتوبر ١٨٨٢) . ويبدو أن ميخائيل عبد السيد كان مطلعا على نوايا الانجليز بالنسبة لعرابى ورفاقه من تخفيف حكم الاعدام الى النفى المؤبد بوساطة ويلفريد سكاون بلنت ، فقد كتب قبل صدور الحكم فى جريدة « الوطن » (٢ و٤ و٢١ و٣٠ أكتوبر ١٨٨٢) يشيد بسماحة الانجليز ويقول : فان انجلترا لا تريد التشفى بسبب مرؤتها ، فاذا فرض حقن دم عرابى وحزبه وجب عقابهم بصورة لا يخشى منها عودهم الى الضرر فلا يسمح لهم البقاء فى مصر ولا نفيهم فى ممالك السلطان فى أفريقيا ، ومن المستحيل نفيهم فى الاستانة » . وفى ٣ ديسمبر ١٨٨٢ صدر الحكم باعدام عرابى ثم تلى فى نفس الجلسة أمر الخديو توفيق بابدال الحكم بالنفى

المؤيد . وفى ٧ ديسمبر تكرر نفس الأمر بالنسبة لطلبة باشا عصمت وعبد العال باشا حلمى أبو حشيس ، ومحمود سامى البارودى باشا ، وعلى فهمى الديب باشا وفى ١٠ ديسمبر تكرر نفس الأمر بالنسبة لمحمود فهمى باشا ويعقوب سامى باشا . وقد اظهرت «الأهرام» دهشتها من أن «حكم الاعدام وحكم تخفيفه صدرا فى وقت واحد» (عدد ٧ ديسمبر ١٨٨٢) . وعندما استقال رياض باشا احتجاجا على تخفيف الحكم تحمست بعض الجرائد لاحتجاجه . واستمرت صحف الشوام فى هجاء عرابى والثورة العرابية فوصفتهم جريدة «الزمان» فى ٢٤ مايو ١٨٨٣ بانهم «الاشقياء المفسدين المتمردين» وفى ٢٤ و٢٥ مايو و١٦ اكتوبر ١٨٨٣ بانهم «الفئة الباغية» وكذلك لاغت فيهم «الأهرام» فى الاعداد ٢٧ و٢٨ و٢٩ يونيو وأعداد ٤ و٥ و٦ سبتمبر و٨ اكتوبر ١٨٨٣ . ولكن تدخل الانجليز لدى الخديو توفيق لتخفيف حكم الاعدام الى النفى المؤبد للزعماء السبعة هدأ نفوس المصريين وطيب بعض الجراح . وقد نقل رشيد رضا فى كتابه «تاريخ الامام محمد عبده» (ج ١ ص ٢٧٦) أن سعد زغلول وصف لمحمد عبده هدوء الحال وتبدل الأحوال بعد نفى العرابيين بأن «الناس أخذوا فى نسيان ما فات من الحوادث واهوالها ، وقلت قالتهم فيها وخفت شماتة الشامتين منهم ، وأصبح المادحون للانجليز من القادحين فيهم والعكس» وهذا الكلام الخطير عن تغيير رجال القلم ورجال السياسة لمواقفهم بعد انجلاء الاحداث الخطيرة أن الصراع الانجليزى ـ الفرنسى ـ التركى للسيطرة على مقدرات مصر بعد الاحتلال البريطانى سرعان ما عاد الى اشده بمجرد استقرار الأحوال ، وقد انعكس ذلك فى ولاءات الصحفيين والمشتغلين بالامور العامة بحسب مصادر تمويلهم أو ارتباطهم السياسى والاقتصادى والثقافى بمراكز النفوذ المختلفة .

وبعد فشل ثورة عرابى لم يبق من صحف المقاومة الا مجلتان تصدران فى باريس ، هما مجلات «ابو نظارة» ومحررها يعقوب صنوع ، ومجلة «العروة الوثقى» التى شارك محمد عبده بعد نفيه جمال الدين الافغانى فى اصدارها فى فرنسا . وكانت المجلتان تدعوان ضد الاحتلال البريطانى ولكن بعقليتين مختلفتين . أما يعقوب صنوع فقد ظل يتفنن فى تهريب مجلته الى مصر ، آنا بدسها داخل الجرائد والمجلات الأوروبية التى ترد الى مصر ، وآنا بتغيير اسمائها لتضليل السلطات المصرية حتى بلغ عدد هذه الاسماء عشرا منذ نفيه فى ١٨٧٨ وكلما صودرت مجلة من مجلاته غير اسمها الى اسم آخر . وقد كتب يعقوب صنوع يصف مغامراته فى مذكراته سيرته الذاتية غير المنشورة (تاريخ ابو نظارة) والتى نقلها الدكتور ابراهيم عبده من المخطوط الذى تحتفظ به ابنته فى باريس ، قال : «كنت غالبا ما أضع صحفى فى مجلات مصورة وكراسات موسيقى ووضعت فى الجرائد التى نشرت صورة الخديو عام ١٨٧٩ أكثر من ألف

نسخة من صحيفتي . ولم اكتف بارسالها للمشتركين العديدين ولكننى بعثت بها أيضا الى جميع اصدقائى ومعارفى . وقد تلقى الخديو نفسه واحدة من تلك الصحف المصورة فوجد صحيفتى فيها ، وكان غضبه لهذه الجرأة شديدا وخاصة لما وجد انى نشرت الخطاب الذى أرسله الى يطلب منى فيه العودة الى مصر ويعدنى بأحدى الرتب ورفضت العرض قائلا : اننى افضل أن اعيش فى المنفى على أن أكون فى خدمة طاغية . وكانت النسخ التى تضبط فى الجمرك يقروءها الموظفون أولا ثم يعطونها لاصدقائهم ثم يبيعها هؤلاء الى الباعة الذين يوزعونها سرا بثمن مرتفع جدا » . وقد دأب يعقوب صنوع على تهريب مجلته الى مصر بطريق مشابهه بعد عزل اسماعيل وتولى توفيق وفى أوائل عهد الاحتلال البريطانى حتى ١٨٨٤ .

وأما مجلة « العروة الوثقى » (الافغانى ـ محمد عبده) فقد صدرت فى المنفى بغرض : « ارشاد المسلمين بالقرآن وتوجيه جميع الشعوب الاسلامية الى استقلال بلادهم واتحادهم وتعاونها على احياء مجده بترك عصبيات المذاهب والجنسيات المفرقة لكلمة أهله » . على حد وصف رشيد رضا الذى أوضح أيضا أن « العروة الوثقى » تبنت بناء على ذلك مبدأ صيانة تبعية مصر للدولة العثمانية حتى يمكن طرد الانجليز من مصر . وهذا أيضا مما يضيف الى الأسئلة الحائرة الكثيرة حول تحركات جمال الدين الأفغانى : فهو قد دأب منذ ١٨٧٧ على تبنى أديب اسحق وسليم نقاش ومختلف التجمعات الثورية الاستقلالية من أصحاب دعوة « مصر للمصريين » واذكاء القومية المصرية فى مواجهة الباب العالى وأوربا معا ، وتغذيتهم جميعا بالمال والمقالات والتأييد الروحى . وهو قد دأب أيضا على تبنى فكرة الجامعة الاسلامية والولاء الاسلامى للدولة العثمانية ونسف القومية المصرية والقومية العربية بل وكل تجمع باسم الجنس أو العقيدة السياسية ، يمكن أن يفتت العالم الاسلامى فى مواجهة العالم المسيحى . ماذا بالضبط كان يريد هذا الرجل ؟

وقد قرر مجلس الوزراء فى ٢١ يوليو ١٨٨٤ منع دخول « العروة الوثقى » الى مصر ، وكانت تهرب بنفس طريقة « أبو نظارة » و« أبو صفارة » و« ابو زمارة » ، فلم تكن مصادرتها بالأمر اليسير .

وتوسط بلنت مع محمد عبده أن يزور انجلترا للتفاهم حول موضوع « العروة الوثقى » . وفى لندن قابل محمد عبده كثيرين من رجال السياسة « وسأله وزير الحربية الانجليزية الا يرضى المصريون أن يكونوا فى أمن وراحة تحت سلطة الحكومة الانجليزية . فأجاب المحرر : كلا ان المصريين قوم عرب ومنهم من محبى الأوطان مثل ما فى الشعب الانجليزى فلا يخطر فى بال أحد

منهم الميل إلى الخضوع لسلطة من يخالفه فى الدين » (العروة الوثق العدد ١٤ فى ١٤ أغسطس ١٨٨٤) فلما لم تسفر المحادثات عن شيئ انفقت الحكومة المصرية مع الحكومة الفرنسية رأسا على منع ارسالها إلى مصر من المنبع ، أى من مصلحة البريد الفرنسية وهكذا ماتت «العروة الوثق» بعد العدد ١٨ الصادر فى ١٦ اكتوبر ١٨٨٤. ولا شك أن وزير الحرية الانجليزية وجد فى حواره مع الشيخ محمد عبده قولا لم يسمع بمثله فى أوروبا المخضبة أرضها بدماء المسيحيين منذ نهاية العصور الوسطى وبداية عصر القوميات ، أى منذ قادت جان دارك فى فرنسا شعبها ضد الاحتلال الانجليزى وبذلك فتتت وحدة العالم المسيحى أو على الأقل منذ ارازموس و(القديس) السيرتوماس مور الذى فقد رأسه فى سبيل وحدة العالم المسيحى عام ١٥٢٠ .

وأما فى مصر فبعد تعطيل صحف الثورة العرابية وانتهاء ولائم الشماتة فى سقوط عرابى والنفاق الأصفر لقوة الاحتلال البريطانى ، فقد كان الطابع السائد فى الصحف القائمة اهمال الكلام بتاتا فى شئون السياسة المصرية . وسطعت شمس كرومر فى سماء مصر فكتب فارس نمر يقول أن حرية الصحافة فى مصر أوسع منها فى فرنسا ذاتها . وكتب حسن حسنى أحد محررى الزمان وصاحب جريدة «النيل» يقول : «فالحرية المعطاه لجرائدنا المصرية هى فوق الكفاية» («النيل» ٢٧ سبتمبر ١٨٩٢) . ودعت جريدة «الوطن» فى ٢٨ يونيو ١٨٩٠ ، الى مزيد من خنق الصحافة والى «وضع ضوابط للمطبوعات المصرية ، فالحكومة المصرية اذا جعلت الامر بلا رابط اضرت بالبلاد عوضا عن ان تفيدها» . وفى ١٢ مايو ١٨٩٠ كتبت «المقطم» تبرر التطبيق الصارم لقانون المطبوعات : «فلا تكون العاقبة على الجرائد إلا شرا ووبالا لان الحكومة تنزلها منزلة السيف المسنون فى يد المجنون بين قوم عزل راتعين فى بحبوحة الامن ، وتضطر الى تقييدها ومنع حريتها» .

وبعد تصفية الصحافة العرابية فى ١٨٨٢ ـ كانت هذه حصيلة السنوات الخمس ١٨٨٣ الى ١٨٨٨ وهى تعطيل الصحف الاتية : «الزمان» فى ٢٤ اكتوبر ١٨٨٣ (٣ اشهر) ، «البرهان» فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ (نهائيا) «الوطن» فى ١٢ مارس ١٨٨٤ (نهائيا ولكنها عادت للصدور بعد يومين !) ، «الزمان» فى ٩ فبراير ١٨٨٥ (لمدة شهر) ، و «مرآة الشرق» فى ٩ فبراير ١٨٨٥ (لمدة شهر) ، «مرآة الشرق» فى ٢٥ مارس ١٨٨٦ (نهائيا) «الزمان» فى ٢٩ اغسطس ١٨٨٦ (نهائيا) «القاهرة» فى ٢ ديسمبر ١٨٨٦ (نهائيا) «الوطن» فى ٨ اغسطس ١٨٨٨ (لمدة شهر) «حديقة الادب» ومحررها نجيب فرفور فى ١٨٨٨ (نهائيا) بالفرامانات هذا غير «المحروسة» التى عطلت فى ١٨٨٦ ثم عادت للظهور فى ١٨٨٨ وكان يحررها عزيز زندو ، رعية فرنسية .

بعد ذلك نسمع عن اغلاق جريدة «الفلاح» فى ١٨٩١ . وحبسب كلام ولى الدين يكن فى «العلوم والمجهول» (١٩٠٩) ان مقصلة قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ ظلت تعمل بهمة حتى ١٨٩٢ ولا سيما فى عهد البارون دى مالورتى الذى عين مديرا للمطبوعات فى ١٨٨٩ . وقد كتبت جريدة «المؤيد» فى ١٩٠٦ ان البارون دى مالورتى «كانت وظيفته محصورة فى مطاردة (المؤيد) وأصاحبه فى كل ديوان يحاكم هذا ويطرد ذلك من ذلك من المستخدمين الذين كانوا يتهمون باعطائنا الأخبار فلما تولى رياض منحة اجازة لم يعد بعدها إلى العمل وخلص (المؤيد) من عوامل الاضطهاد» .

ومع ذلك فاللورد كرومر قد تشدق كثيرا باطلاقه حرية الصحافة فى مصر ، وقد كانت هناك درجة من درجات الصدق فى هذا الكلام فقد كان النقد الداخلى مباحا الى حد ملحوظ اما التعرض بسوء للاحتلال البريطانى وللاوضاع السياسية العليا فقد علمت التجارب صحافة مصر ان تقل منه اقلالا عظيما وان تتناوله بحذر شديد ، على الاقل حتى ١٨٩٢ كما يقول الشيخ على يوسف صاحب (المؤيد) ولماذا ١٨٩٢ بالذات ؟ لان هذا كان عام تولى الخديو عباس حلمى او عباس الثانى كما يسميه كرومر وكان يسبح بحمد مولاه ! ومع ذلك **فهناك شهادة من جريدة «المقطم» فى عدد ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ تدلنا الى جانب كثرة الانذارات والمصادرات والتعطيلات على ان الصحافة فى مصر لم تكن سهلة القيادة خلال السنوات العشر الاولى من الاحتلال البريطانى . فعندما طالبت الصحف بتخفيض رسوم البريد للتمكن من تخفيض اشتراكاتها وزيادة عدد قرائها رفضت الحكومة ذلك . وعلقت «المقطم» على ذلك بقولها : «الحكومة كانت تود تنزيل اجرة البريد على الجرائد المحلية ولكن قسما من الجرائد وهو الجرائد المعارضة التى لا تعترف بها الحكومة ركب هواه وتجاوز اقصى ما بلغته الجرائد المعارضة فى سائر البلدان ، ولهذا يقول (رئيس) الحكومة ـ كما اخبرنا من يوثق بصحة علمه وصدق روايته ـ انى كنت اود تقليل اجرة البريد على الجرائد المحلية وتسهيل انتشارها فى بلادى لو لم يكن انتشارها ينشر الاضرار فى البلاد ويوسع خلق الشر بين الاهالى» واذا كان هذا رأى الحكومة فمعنى هذا ان نبض محمد عثمان جلال ـ وابراهيم اللقانى ويعقوب صنوع واديب اسحق وعبد الله النديم وحسن الشمسى ومحمد عبده وسعد زغلول لم يتوقف رغم الاحتلال البريطانى مهما كانت ضرباته قد خفت نسبيا بسبب قانون المطبوعات .**

وحيث عجز الاحتلال البريطانى عن تكميم الصحافة تماما ، لجأ الى اسلوبين اخرين احدهما تشجيع رعيل جديد من الصحفيين الوافدين على إنشاء جرائد ومجلات تدافع عن انجلترا وعن الاحتلال البريطانى فى مصر ، بعضهم بدافع الارتزاق الصريح وبعضهم بدافع

الاقتناع والارتزاق معا ، والاسلوب الآخر هو شراء ذمم بعض اصحاب الصحف «الثورية» .

وكان الانجليزى مستر بيمن قد انشأ فى مصر قبيل الاحتلال البريطانى جريدة «التايمز» العربية للدعوة لانجلترا اولا ثم لبيان مباهج الاحتلال البريطانى للمصريين ، وقد استمرت هذه الجريدة اربع سنوات بعد الاحتلال ولكن يبدو ان التجربة لم تنجح فاختفت الجريدة .

وشجع الانجليز محمد بيرم الخامس التونسى الذى أنشا جريدة «الاعلام» فى يناير ١٨٨٥ للتنديد بالاحتلال الفرنسى فى تونس ، وكان التونسى اصلا لاجئا سياسيا من بلاده فى استانبول بعد احتلال فرنسا لتونس ، ثم قدم الى مصر فى ١٨٨٤ . وقد ذكر فيليب دى طرازى عن جريدته : «وكانت خطتها محاسنة الانجليز والاستفادة منهم وخدمة مصالحهم فى وادى النيل» وقد كتب الشيخ على يوسف صاحب «المؤيد» ان محمد بك بيرم كان وثيق الصلة بالانجليز . وقد كان ذا قيمة خاصة لهم لانه كان مسلما يسوغ الحكم البريطانى للمسلمين ومن نماذج كتاباته قوله فى «الاعلام» فى عدد اول مارس ١٨٨٥ «فاذا كان لا مندوحة عن اجنبى فالذى رأيناه فعل مع ابناء جنسنا الحسن يكون اولى ممن فعل معهم الاضرار . فنرى مثلا الاموال الغزيرة تأتى فى كل عام من الهند الى مكه والمدينة ، ولا نرى درهما واحدا اتى من الجزائر او القوقاس حتى ان نفس اوقاف الحرمين لم يبق لها هناك ذكر» . وقوله فى عدد ٣١ مارس ١٨٨٥ ان انجلترا «هى الدولة الوحيدة فى معاملة جميع رعاياها باللطف واللين والمحافظة على عوائدهم ودياناتهم فلا بدع اذا استاتو فى المحافظة على تخليد وزيادة شرفها» وقد كافأته الحكومة المصرية بتعيينه قاضيا فى محكمة مصر الابتدائية .

كذلك جاء مصر من الشام فرسان ثلاثة هم يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس واسس صروف مجلته الشهرية الثقافية المشهورة «المقتطف» فى ١٨٨٥ تلك المجلة التى استفزت بدفاعها المسرف عن الانجليز سعد زغلول الى ان يستصدر رخصة «العدالة» ليرد بها على شرها ثم عدل اصدارها بعد تعيينه قاضيا . اما مكاريوس فقد أنشأ فى ١٨٨٦ مجلة «الطائف» الأدبية . وقد انشأ الفرسان الثلاثة فى ١٨٨٩ جريدة «المقطم» اليومية السياسية ، ولكن فارس نمر كان هو القوة الحقيقية المحركة لهذه الجريدة وكان صروف ونمر ومكاريوس ثلاثتهم من خريجى الكلية الامريكية ببيروت . وقد تزوج فارس نمر فى ١٨٨٨ بابنة قنصل انجلترا السابق فى الاسكندرية وزار لندن وتعرف على كبار رجال السياسة فيها . وقد وصف نمر الاحتلال البريطانى لمصر بانه «كان اكبر نعمة وسوف يستمر كذلك لهذا القطر» . وكانت سياسة «المقطم» تقوم على تدعيم سلطة الانجليز فى مصر مع تقويض سلطة الخديو والباب العالى ولهذا وصفت مجلة «الاستاذ» فى عدد ٢٣ مايو ١٨٩٣ الفرسان الثلاثة بانهم : «التزموا

فى جريدتهم اليومية تقييد الامة ، وتحسين الاعتراف بسلطة الغير والتلويح بما يشف عن سوء مقاصدهم فى الجانب الخديوى والتزموا ترجمة أوهام مستأجريهم التى توهم الوعيد والتهديد ليظهروا للامة وهن السند الخديوى وقوة مستأجريهم » . اما الياس زاخورة فقد دافع عنهم فى كتابة «مرآة العصر» ج٣ ص ٥٣٥ بقوله عن «المقطم» : «فقد يتهمها البعض بالمغالاة فى مدح المحتلين والتطرف بالطعن فى الدولة العثمانية ولكنها متى فعلت ذلك فهى تقف فيه عند حد الحقيقة لا تتعداها فى شىء الى ما وراء النزاهة » . وقد ظهر هذا التناقض بين الخديو والانجليز عندما تولى عباس حلمى (بن توفيق) عرش مصر فى ١٨٩٢ . ويذكر كرومر فى كتابه «عباس الثانى» ان مظاهرة غاضبة قامت امام جريدة «المقطم» ببعض الشغب بسبب انتصارها للانجليز فى خلافهم مع الخديو حول تشكيل الوزارة المصرية فى اول عهده . ويذكر هارتمان عن «المقطم» : «فهو لسان حالهم ، ويحاول الانجليز استخدامه فى مصر كوسيلة لافساد الرأى العام فكان اصحابه اكبر المدافعين عن مصالح انجلترا ولا شك فى انهم كانوا رجال اعمال من الطراز الاول . وقد ذكر هارتمان ان الانجليز كانوا يغذون «المقطم» بالاموال الضخمة ، كما إن مطبوعات وزارة الداخلية مثل مجلة وقائع البوليس . وغيرها كانت تطبع فى مطبعته بعشرة امثال الاسعار المألوفة كوسيلة لدعمه . ولم يكتف «المقطم» بتمجيد آلاء انجلترا على مصر فى كل عدد من اعداده سواء باقرار الامن او باصلاح مالية البلاد وادارتها وانما تجاوز ذلك الى اهانة الشعور الوطنى . ففى عدد ١٧ ابريل ١٨٩٠ كتبت جريدة «المقطم» تقول : «ثم ما هو الاستقلال الذى يبكونه والحرية التى يندبونها ؟ ففى زمان اى الاباء والجدود تمتعوا باستقلال وحرية حرموها الان ؟ ومتى كان زمام البلاد فى قبضة يدهم وسلبه الان منهم ؟ واى شىء تغير عليهم . وما ضررهم اذا انفردت بالنفوذ دولة واحدة بينهم لا سبع عشرة دولة اجنبية واى خسارة خسروها بتقليد رجال من الانجليز وظائف كان يتقلدها غيرهم من سائر الاجانب . وماضرهم وجود فرقة من الجنود الانجليز لزيادة توطيد الامن ، ومشاورة دولة واحدة لا مرضاة سبع عشرة دولة . لهذا كله لانزال نتبع سياسة المحاسنة ونحض على ترك سواها فهى النافعة لهذا القطر والكافلة لتأييد الاستقلال » . اما بالنسبة لجلاء الانجليز عن مصر . «فاذا كان لابد منه على تمادى الايام فلا يتم قريبا كما يتبادر للاوهام » («المقطم» ٣ نوفمبر ١٨٩١ الخ) .

وغير هذه الصحف شجعوا حسن حسنى باشا ان يعود من استانبول الى مصر لينشىء جريدة «النيل» لتكون فى مواجهة «المؤيد» صحيفة اسلامية ولكن فى صف الانجليز بطريقة مقنعة . كذلك صدرت «الجريدة المصرية» وهى نسخة عربية من «الاجيبشيان جازيت» الانجليزية .

اما الجرائد الوطنية المعتدلة التى زاغت او اجتذبا الانجليز بعد الاحتلال مباشرة فكان اهمها جريدة «الوطن» ومحررها ميخائيل عبد السيد التى اخذت تحض المصريين على الهدوء والانصراف الى اعمالهم بعد هزيمة عرابى فى التل الكبير ، فواجب المصرى «الاقبال على اشغاله بقلب مطمئن ، غير متعرض لما لا يعنيه من السياسة والادارة ، فقد اتضح من جرائد انجلترا حسن نوايا الانجليز ومقاصدهم نحو مصر ، وقالت البال مال جازيت انه لا يصح ان تكون سياسة انجلترا مبنية على اللائحة الوهمية وهى مصر للمصريين» (عدد ٢ اكتوبر ١٨٨٢).

وفى بداية الاحتلال البريطانى عادت جريدة «الزمان» الى الظهور وكان صاحبها هو الكسان صرافيان ومحررها هو حسن حسنى باشا . وقد رحب صرافيان باحتلال انجلترا لمصر وتمنى احتلال انجلترا لاستانبول ايضا حتى يتحرر الارمن من الحكم العثمانى . اما «البرهان» فقد عادت للصدور مع الاحتلال البريطانى بعد ان عطلها العرابيون لمناصرتها للخديو ودعت الى «المسالمة والتوفيق بين القلوب بلا نظر للجنسية والمعتقد ، وقد جمعت انجلترا من جنودها ما يكفى لردع العصاة الذين تمزقت قوتهم بعد ٣٠ دقيقة» وامثال ذلك («البرهان» عدد ٥ فبراير و ٢٢ مارس و١٤ و١٧ و٣١ مايو ١٨٨٣) . هذه جريدة الشيخ حمزة فتح الله الاسلامية التى كانت تشدد النكير على الثورة العرابية باسم الدين . اما جريدة «مرآة الشرق» الثورية التى كانت توزع ٦٠٠٠ نسخة وصاحبها نقولا توما ، فقد ظلت تعادى الاحتلال البريطانى حتى عطلت ثلاثة شهور فى ١٨٨٤ . ثم زار نقولا توما انجلترا فتغيرت افكاره السياسة فاصبحت جريدته موالية للانجليز . كذلك تحولت الى تأييد الانجليز جريدة «الاتحاد المصرى» التى اسسها روفائيل مشاقة فى ١٨٨١ وكان يحررها جورج ميرزا الذى كان قد اتخذ الرعوية الفرنسية ، وكانت «الاتحاد المصرى» منذ انشائها تخدم المصالح الفرنسية وتهاجم المصالح الانجليزية ولكن بعد بضعة سنوات تحولت «الاتحاد المصرى» الى مهاجمة فرنسا والدفاع عن انجلترا . واصبحت تسمى المحتلين «الضيوف النزلاء» وبعد ان كانت «الاتحاد المصرى» متخصصة فى شتيمة «المقطم» صديقة الانجليز اصبحت متخصصة فى شتيمة «الاهرام» صديقة الفرنسيين ، بل اخذت تطالب الحكومة بان «تسعى لالغاء جريدتى السفنكس والبسفور لئلا يأتى عن طريقتهما ما تسوء عاقبته» (عدد ١٦ يناير ١٨٩١) .

وقد وجد الاحتلال البريطانى فى اكثر صحف الشوام ادوات نافعة لتسويغه امام الرأى العام وبيان ما جلبه الحكم البريطانى على مصر من خيرات كما وجد فى الشوام والارمن وغيرهم من الاجانب مطايا نافعة ومريحة لقضاء مآربة فى مصر ، فتوسع فى تعيينهم فى الوظائف الحكومية وغيرها . فلما اصدر رياض باشا فى ١٨٩٠ قرارا بوقف توظيف الشوام فى

المصالح الحكومية بسبب كثرة احتجاج المصريين من سقوط اجهزة الحكومة فى ايديهم رغم انعدام ولائهم لمصر حتى اصبحوا دولة داخل الدولة ، تدخل المعتمد البريطانى السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) لاصدار قانون ١٨٩٠ بمنح السورى الذى عاش فى مصر ١٥ سنة حق التوظف فى الحكومة المصرية ، وكتب اللورد كرومر فيما بعد يقول فى «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٢١٦ ـ ٢١٧) : «طالما كان هناك جندى بريطانى واحد فى شوارع القاهرة فلن يصدر قرار يفرق بين الناس على اساس الجنسية او الدين» . وكتبت جريدة «الاتحاد المصرى» فى عدد اول مايو ١٨٩٠ تقدم له «بلسان المصريين والسوريين واجب الشكر فهو صاحب الفضل الذى لا يعبأ بتفاوت المذاهب واختلاف المشارب بل يقابلها بكرامة الطبع واستقلال الضمير . وشهد الله ان السوريين كاخوانهم المصريين لا ينكرون منافع الاصلاح الظاهرة على يديه ولا يملون من توجيه الثناء اليه . ومصر فى نظر الانجليز بلد اراقوا فى نجاتها من الفوضى الدماء وكانت لديهم بعد متاعبهم غالية لا يهون عليهم ان يخرجوا منها لمجرد طلب لدولة غريبة قبل ان يتموا مشروعاتهم ووقاية مصالحهم» (لاحظ ان اصطلاح «السوريون» فى كرومر ولغة العصر كان يشمل السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين او من نسميهم عادة «الشوام» اما مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر فقد كانت تتجدد باستمرار من تركيا وفرنسا ، وفرنسا هى المقصودة بعبارة «الدولة الغريبة») .

وقد أدت هذه الاوضاع الى انفجار الشعور المصرى ضد الشوام صحفيين وموظفين ، فحملت «المؤيد» على نفوذ الشوام فى الحياة العامة حملة شعواء فتصدت لها جريدة «الاتحاد المصرى» فى عدد ٩ ٢٠ ابريل ١٨٩٠ لان صاحبها يعيرنا بلبنان ، يعيرنا بجبل رفيع الشأن فى التاريخ : تعامى عن ان اللبنانيين هم السابقون على انشاء الجرايد العربية ، ومنها النجاح والمقتطف والاهرام والطبيب والشفاء والمقطم واللطائف والحقوق والمحروسة فاصحابها من اهالى لبنان» . وتعرف المواطنة بقولها : «وتعريفات الوطنية كلها تنطبق على حالة المصريين والسوريين فهى تتناول كل فرد من افراد الرعية على شرط ان يكون خاضعا لشرائع الدولة . وهل السورى والارمنى وغيرهم من العثمانيين يعتبرون انفسهم غرباء والحكومة عثمانية ام يجدون انفسهم عثمانيين والحكومة اجنبية ؟ واذا اريد الاقتصار على القانون العثمانى كان لجميع السوريين المقيمين فى مصر حق الظهور لدى الحكومة بمظهر المصريين جنسا وواجبا وحقا» وقد تابعت «الاتحاد المصرى» هذه المرافعة عن السوريين فى عددى ٢٤ ، ٢٧ ابريل ١٨٩٠ .

وقد شجع الاحتلال البريطانى ظهور الجرائد والمجلات المتخصصة لينصرف المثقفون عن السياسة وقد اورد الدكتور سامى عزيز الاحصاء التالى عن السنوات العشر السابقة

للاحتلال البريطانى فذكر انه كانت فى مصر ٣٣ صحيفة ومجلة منها ٣٠ سياسية و٣ علمية وادبية ، وعن السنوات العشر اللاحقة للاحتلال البريطانى فذكر انه كانت هناك ٥٣ صحيفة ومجلة منها ١٣ سياسية و ٤٠ علمية وادبية وقانونية وتجارية الخ .. وكان اكثر مؤسسيها ومحرريها من الشوام . فالى جانب «المقتطف» (صروف ـ نمر ـ مكاريوس) كانت هناك «الشفاء» بين ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢) . «شبلى شميل ، طبيه) و «المنارة» (نجيب غرغور ، ادبية) و «الاحكام» (نقولا توما ، قانونية) و «النور» التوفيقى» (ديمترى مسكوناس ، ادبية) و «المحاكم» (يوسف آصاف ، قانونية) و«الدليل» (نجيب هندية ، تجارية) و «الفوائد الصحية» (دكتور شلهوب ، طبية) و «الاعلان» (حبيب فارس ، تجارية) و «الزراعة» (ديوب عون ـ زراعية) و «كنز الزراعة» (حبيب فارس ـ كريستيان بوجاد ، زراعية) و «الهلال» (جورجى زيدان ، ادبية) و «الشرف» (حبيب فارس ـ المسيو بارتو) إلخ .. إلخ ، هذا غير بعض المجلات الدينية والزراعية والاجتماعية التى كان يصدرها المصريون . ومن اهم مجلات هذه الفترة «الاداب» التى كان اصدرها الشيخ على يوسف فى ١٨٨٧ و«الاستاذ» التى اصدرها عبد الله النديم فى ١٨٩٢ . وربما كانت اول مجلة نسوية هى مجلة «الفتاة» الادبية التى اصدرتها هند نوفل فى ١٨٩٢ وغير عدد من المجلات الفكاهية .

وقد صور حافظ ابراهيم فى «ليالى سطيح» الصراع بين المصريين والشوام فى هذه الفترة . وهناك تفسيران لاستشراء الشوام فى صحافة مصر وفى دواوين الحكومة فى السنوات العشر التالية للاحتلال البريطانى : احدهما هو تفسير اللورد كرومر فى «مصر الحديثة» ومضمونه هو اتقان الشوام للغة العربية واللغة الفرنسية الذى فتح امامهم باب الصحافة والمناصب الحكومية اولا ايام الخديو اسماعيل ثم ايام الاحتلال البريطانى : «ولم تكن هناك فائدة كبرى ترجى من وراء استخدام مسلمى مصر واقباطها ، وهكذا لم يكن هناك سوى السوريين الذين كانوا فى نظر الانجليز ارقى من المصريين سواء منهم من اخذ بالتمدن أم لم يأخذ» اما التفسير الاخر فهو تفسير عبد الله النديم فى «الاستاذ» (عدد ٢٣ مايو ١٨٩٣) ، وهو ان اصحاب «المقطم» وقياسا على ذلك بقية الكتاب الشوام نزلوا مصر بعد ان كسر الاحتلال البريطانى اقلام ارباب البيان فيها بين منفى ومشرد ومجند وبهذا خلا لهم الجو فعاثوا فسادا فى خدمة المحتلين وقد صادف دخولهم خدمة المحتلين مطرودين من وطنهم غيبة طبقة المنشئين المصريين اذ ذاك كمحمد عبده وحسن حسنى وابراهيم اللقانى والهلباوى وحسن الشمسى واحمد سمير ووفا محمد وسعد زغلول فما لبثوا ان كفروا بالنعمة وانكروا المعروف وانحازوا للغير ، واصبحوا اعداء الله ونبيه والسلطان والخديو ...» وقد طلب كرومر من الخديو نفى

عبد الله النديم من البلاد جزاء له على تهجمه على « المقطم » وعملاء الانجليز فنفى الى استانبول بعد اخر عدد صدر من « الاستاذ » فى ١٣ يونيو ١٨٩٣ . وكان عبد الله النديم قد ظهر بعد اختفاء تسع سنوات ليستأنف كفاحه ضد الانجليز . وقد ادى استشراء الصحافة الشامية فى حياة مصر السياسية والفكرية مع توتر العلاقات بين تركيا وانجلترا بعد تولى الخديو عباس حلمى عرش مصر ١٨٩٢ الى بلبلة عظمى فى الرأى العام المصرى . وقد وصف حافظ ابراهيم حالة الصحافة فى تلك الفترة بقوله :

وصحف تطن طنين الذباب ... وأخرى تشن على الاقرب
وهذا يلوذ بقصر الامير ... ويدعو الى ظله الارحب
وهذا يلوذ بقصر السفير ... ويطنب فى ورده الاعذب
وهذا يصيح مع الصائحين ... على غير قصد ولا مأرب

ولكن مهما يكن من شيء فان حرب الاوراق التى شغلت الرأى العام المصرى ولا سيما بعد ان تولى عباس حلمى عرش مصر فى ١٨٩٢ ساعدت على استقطاب الرأى العام فى ثلاثة اتجاهات متميزة هى التيار العثمانى والتيار الانجليزى والتيار المصرى ، وقد ساعد تبلور الرأى العام فى هذه الاجنحة الثلاثة على ظهور الاحزاب المصرية .

وقد كانت اعظم مأساة وقعت فيها مصر بعد تصفية الثورة العرابية وصحافتها بعد ١٨٨٢ ان ذلك الروح الجبار الذى سرى فى جنبات الوادى منتفضا من اجل استقلال مصر عن الدولة العثمانية وعن التدخل الاوروبى جميعا قد خمد تحت ظلام الهزيمة . ولم يبق فى صحافة مصر الا احد قلمين ، قلم يخدم السيادة البريطانية القائمة بالفعل وقلم يخدم السيادة العثمانية القائمة بموجب القانون او بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ . فانجلترا رغم استيلائها الفعلى على البلاد منذ ١٨٨٢ لم يكن لها وضع قانونى فى مصر ، ولم يكن فى مقدورها اجراء اى تعديل فى تبعية مصر للدولة العثمانية الا بموافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن . وسرعان ما بدأت الحرب الباردة بين تركيا وانجلترا على ارض مصر . وكان محور هذه الحرب الباردة جلاء الانجليز عن مصر بعد ان تم تحقيق الهدف المشترك وهو قمع ثورة عرابى وتثبيت الخديو توفيق على عرش مصر . وقد خسرت تركيا الجولة لسبب بسيط وهو انها تخاذلت فى ١٨٨٢ حتى عن مشاركة الانجليز فى قمع الثورة العرابية وتثبيت الخديو وقد كان من السذاجة السياسية ان تتصور تركيا ان تفتح انجلترا مصر ثم تردها لقمة سائغة الى تركيا لمجرد ان تركيا لها الولاية التقليدية على مصر . وفى وسط هذا الصراع الرئيسى بين تركيا وانجلترا على مصر وقفت فرنسا وروسيا وراء تركيا تشدان ازرها فى مقاومة انجلترا وترهقان انجلترا بطلب الجلاء عن مصر .

وازاء ضغط الدول العظمى اقترحت انجلترا الدخول فى مفاوضات مع تركيا بشأن الجلاء عن مصر ، وكانت هذه مفاوضات السير هنرى درموند ولف التى اجريت فى استانبول فى ١٨٨٥ للاتفاق على « المسألة المصرية » واتفق الطرفان على أن يرسل كل طرف مندوبا الى مصر لدراسة الموقف على الطبيعة على ان يتقدما بتقرير مشترك يقترح بنود الاتفاق على حل المسألة المصرية وارسلت تركيا الغازى مختار باشا وارسلت انجلترا درموند ولف ، وكانت هذه بداية صراع ضخم بينهما لتجنيد المصريين فى هذا الجانب او ذلك . اما المصريون المسحوقون فقد وقفوا موقف المتفرج من قاطعى طريق يتقاتلان على كيسه او جلبابه . وكانت الحرب الصحفية من أقوى الاسلحة التى استخدمت فى هذه الحرب الضروس .

فكما استأجرت انجلترا اقلام الشوام والمغاربة ولا سيما مسيحى الشام من كل من تقدم ذكرهم : يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس ورفائيل مشاقة وسليم نقاش وميخائيل عبد السيد والكسان صرافيان صاحب الزمان وميخائيل عواد صاحب « الحضارة » وسليم عنحورى وخليل اليازجى صاحبا « مرآة الشرق » ونقولا توما ومحمد بيرم الخامس التونسى الخ .. لجأت تركيا الى نفس المنهج فاستأجرت عددا من الاقلام الموالية لها لتدعوا المصريين لطاعة خليفة المسلمين ولمباهج الحكم العثمانى ، وكانت تدفع لكل صحيفة تنطق بلسانها فى مصر ١٥٠٠ جنيه بحسب تقدير بلنت ، ويلاحظ انها لم تكن تعتمد على الصحفيين المصريين فى هذه الدعوة العثمانية وانما كانت تعتمد ايضا على الصحفيين الشوام ولا سيما المسلمين منهم ، وقد كانوا جميعا رعية عثمانية .

وفى ١٨٨٥ جاء من استانبول سليم فارس الشدياق بن احمد فارس الشدياق صاحب « الجوائب » اكبر داعية للسلطنة العثمانية بالعربية فى استانبول ليزف للمصريين نبأ وصول المنقذ ، مندوب السلطان ، الغازى مختار باشا وليحدثهم عن المسألة المصرية فهى « اعظم المسائل التى تهم المسلمين اليوم عموما حيث ان الخديوية تابعة للسلطنة وقد زادت العراقيل بينهما بسوء تدبير انجلترا » (العدد الاول فى ٢٣ نوفمبر ١٨٨٥) ، وليصف سرور الاهالى من مجىء المرخص العالى (يقصد « المفوض العثمانى » الغازى مختار باشا) ولينشر خطبه واخبار مقابلاته مع اعيان المصريين لاستطلاع آرائهم . وكانت « القاهرة » تنشر اخبار مختار باشا قبل اخبار الخديو توفيق ، وتنشر خطبه بالتركية مع ترجمة لها بالعربية ، وقد كان واضحا انها كانت تخاطب العناصر التركية الشركسية التى ثار عليها عرابى لتؤلبها من جديد فى صف تركيا . ثم اعاد سليم فارس الشدياق اصدار جريدة « القاهرة » فى ١٨٨٦ باسم « القاهرة الحرة » وتوسع فيها فى المقالات المحررة باللغة التركية وكثف فيها دعايته للسلطان عبد الحميد وللخلافة

ss

العثمانية ، ثم انتقل امتياز « القاهرة الحرة » فى ١٨٨٧ الى عارف بك المردينى الذى استكتب فيها ولى الدين يكن وعزيز زندو وايوب عون ومحمد بك المويلحى بعد عودته من استانبول .

وفى ١٨٨٥ ايضا اصدر سليم باشا حموى جريدة « الفلاح » للدعوة للسلطان عبد الحميد وللدولة العثمانية . وفى ١٨٨٦ اصدر امين بك ناصف (اللبنانى) جريدة « الصادق » ~~تحت رعاية الغازى مختار باشا~~ لنفس الغرض . وكذلك تحولت « المحروسة » بعد ان آل امتيازها الى يوسف آصاف وعزيز زندو وكان زندو وابوه يتقاضيان راتبا سنويا من السلطان عبد الحميد للغاية المذكورة بحسب ما ورد فى « تاريخ الصحافة العربية » لفيليب دى طرازى . وهكذا كانت اهم الجرائد العثمانية هى « القاهرة الحرة » و« الفلاح » و « الصادق » فى مواجهة أهم الجرائد الانجليزية وهى « الوطن » و « الاتحاد المصرى » و « المقطم » و « النيل » . اما « الزمان » و « مرآة الشرق » فقد اغلقتا ارضاء للباب العالى فى ٨٨٦ الحدة لهجتهما ضد تركيا حتى لا تتعثر المفاوضات . وقد كان مأساة حقيقية أن نرى كبرى الجرائد موزعة بين الدعوة للتبعية العثمانية والدعوة للتبعية الانجليزية . هذه تكتب عن عيد ميلاد السلطان عبد الحميد وعيد جلوسه وكأنهما من اعياد مصر القومية وتلك تكتب عن عيد ميلاد الملكة فكتوريا وعيد جلوسها وكأنهما من اعياد مصر القومية . هذه تتكلم عن اخبار الباب العالى وعن مقابلات الغازى مختار باشا وكأن مصر محافظة تركية ، وتلك تتكلم عن اخبار انجلترا وعن مقابلات السير ايفلين بيرنج وكأن مصر مستعمرة بريطانية .

اما جريدة « الاهرام » فقد وقفت منذ البداية بعد الاحتلال البريطانى تناوىء انجلترا وتدافع عن الباب العالى بلهجة معتدلة ، لا حبا فى الباب العالى ، ولكن تعبيرا عن سياسة فرنسا التى كانت لها مصلحة مباشرة فى جلاء الانجليز عن مصر . وكان رأيها ضرورة اجراء مشاورات بين انجلترا والباب العالى قبل اجراء اى تصرف له صفة دائمة فى مصر ، « واذا لم توقف اعمالها فى مصر حتى تنتهى المخابرات فهى تبرهن بوضوح على انها تعدت العدالة فى الاعمال المصرية » (٣ فبراير ١٨٨٣) . ثم سافر بشارة تقلا الى استانبول ووافى قراء « الاهرام » بسلسلة من الرسائل حول الموقف منذ اكتوبر ١٨٨٣ ، وكان خط الاهرام يتلخص فى تحذير انجلترا من الانفراد بعمل انجليزى فى مصر دون اشتراك تركيا وفرنسا ، فان امام انجلترا لتنفيذ اغراضها ما نعين وهما الدولة العثمانية وفرنسا . وقد عطلت سلطات الاحتلال « الاهرام » من ٢ يناير الى ١٨ يناير ١٨٨٤ بسبب مناوأته لانجلترا ودفاعه عن السياسة الفرنسية ، فازدادت لهجته حدة ، واخذ يتحدث عن انجلترا كعدوة لتركيا رغم ظهورها فى « صورة المحب المستتر » (عدد ٢٨ اكتوبر ١٨٨٤) . وحين وصل مختار باشا المفوض العثمانى والسير هنرى درموند

وولف الى مصر تحدث «الاهرام» عن ضرورة تصديق الدول الاوروبية على أى اتفاق ينتهيان اليه (عدد ٢٩ ديسمبر ١٨٨٥). ومن قبل ذلك حذر «الاهرام» الباب العالى بقوله: «فرجاؤنا ان لا يغتر رجال السلطنة بنوال بعض الشيء فاوربا بالمرصاد ولا تستطيع انجلترا ان تجرى امرا دون ارادة الدول». (وقد استمرت هذه التحذيرات من عدد ٣ اكتوبر الى عدد اول ديسمبر ١٨٨٥). وبيت القصيد فى كل هذا ان اى اتفاق تصل اليه تركيا وانجلترا بشأن مصر ولا توافق عليه فرنسا اتفاق باطل. وفى اوج صراع بعثة مختار ـ وموند وولف جنحت لهجة «الاهرام» الى العنف فى المطالبة بالجلاء لان «ما تخافه انجلترا من لحوق العار بشرفها هو نفسه الذى وقعت فيه فانه ليس بالفخار لها ان تبقى زمنا طويلا فى مصر» (عدد ٢٢ مايو وعدد ٢٣ يوليو ١٨٨٦). وقد انتهى امر بشارة تقلا انه خرج من رعيته العثمانية ودخل فى الرعية الفرنسية فهاجمه الشيخ على يوسف فى «المؤيد» فى سلسلة من المقالات فى ابريل ١٨٩١ ـ بعنوان «الالغام فى هدم الاهرام» معيرا صاحب «الاهرام» بتغيير جنسيته للاحتماء بدولة اجنبية وقد لجأ صاحبا «المحروسة» الى مافعله صاحبا «الاهرام».

وبعد فشل بعثة مختار ـ موند وولف فى الوصول الى اتفاق بين تركيا وانجلترا، لم يعد الغازى مختار باشا الى بلاده بل استمر يقيم فى مصر حاملا صفة مفوض السلطان او «المرخص العثمانى» كما كانوا يسمونه يومئذ. وقد سبب وجوده متاعب كثيرة فهو رسميا لم يكن سفيرا لتركيا، لان تركيا لم يكن لها سفراء فى الدول التابعة لها. وهو لم يكن نائبا عن السلطان فى مصر لان خديو مصر كان نائب السلطان. ومع ذلك فقد رأى السلطان عبد الحميد ابقاءه فى مصر ليخضد به شوكة السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) ودأب مختار باشا على تجميع العناصر الموالية لتركيا فى مصر وعلى الانفاق على الصحافة الموالية لها وعلى التدخل لدى الخديو توفيق ثم لدى الخديو عباس حلمى لازاحة الوزراء وتعيين الوزراء. وفى تلك السنوات نشبت حرب ضروس بين مجموعة الجرائد العميلة لتركيا ومجموعة الجرائد العميلة لانجلترا: هذه تؤكد ارتياح المصريين «الى اظهار عبوديتهم للسلطان» («الفلاح» عدد ٢٦ ديسمبر ١٨٨٧) وتتهم «المقطم» وجرائد الاحتلال بانه «وقد بلغ بها التمادى مايؤخذ منه حبها ابتعاد مصر عن الانتماء الى امير المؤمنين وتحويل اهلها الى الانجليزية فى الجلده واللغة والمذهب» «الفلاح» (٢٢ ابريل ١٨٩١)، وتحض الناس على الالتفاف حول مختار باشا والمشاركة فى دسائسه السياسية، وتلك تهيج الناس على الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد وتدعو لمبدأ «مصر للمصريين» ولاستقلال مصر عن تركيا وتمجد تقدم الانجليز واصلاحاتهم فى مصر منذ الاحتلال البريطانى. هذه هى «حرية الصحافة» التى ذكر اللورد كرومر انه صانها فى مصر خلال السنوات الاربع

والعشرين التى قضاها ممثلا لبلاده على ضفاف النيل .

وهكذا سقط الرأى العام المصرى بين الشوام عملاء الانجليز والشوام عملاء الترك .

فأين كان صوت مصر وسط كل هذا الضجيج ؟ .

صوت مصر : الصراع الايديولوجى

بدأ صوت مصر يسمع وسط كل هذا الضجيج عام ١٨٨٩ عندما اصدر الشيخ على يوسف جريدة «المؤيد» ، ثم بعد ذلك عندما ظهر عبد الله النديم من مخبئه واصدر «الاستاذ» فى ١٨٩٢ . وبعد ان تشتت كتاب الثورة العرابية ثمانى سنوات ، لم يعد صوت مصر يرتفع مطالبا بالحرية والاخاء والمساواة ولا بالدستور ولا بحقوق الانسان لان المد الديمقراطى العظيم الذى اجتاح مصر من عصر اسماعيل الى الثورة العرابية انحسر تحت اعصار الاحتلال ، وغدت القضية قضية كيان مصر وليست قضية نظام الحكم فيها . كانت «المؤيد» جريدة اسلامية تدعو الى الجامعة الأسلامية ولكن ليس بالضرورة داخل اطار الخلافة العثمانية وقد وصفها الخديو عباس حلمى فيما بعد فى مذكراته (١٣ مايو ١٩٥١) بقوله : «ان سياسة على يوسف كانت تستند احيانا على نفوذ الخليفة ولكنها لم تكن على الخصوص تركية سلامية» . وهكذا قبل على يوسف فكرة الجامعة الاسلامية على الأساس الدينى ولم يقبلها على الاساس السياسى . وكان «المؤيد» قوى الحملات على تفكك الدولة العثمانية وتآكلها وانحلالها وعجزها عن الدفاع عن نفسها ضد التدخل الاوروبى ، كما كان صريح التنديد باستبداد السلطان عبد الحميد الغاشم ، فاصدر السلطان عبد الحميد امرا بمنع دخول «المؤيد» الى الدول التابعة للدول العثمانية . وكان هذا الصوت الذى يعارض الاحتلال البريطانى ويقوض مبدأ التبعية العثمانية هو صوت مصر المغلوبة على امرها الواقعة بين شقى الرحى . فلم تلبث «المؤيد» ان اصبحت لسان حال الشعب المصرى . وقد استفاد الانجليز من موقف «المؤيد» لانه قوى فكرة «مصر للمصريين» وقوض هيبة الدولة العثمانية فى مصر مما دعم فكرة انسلاخ مصر من الدولة العثمانية .

وقد اصبحت تركيا فى مصر فى التسعينات من القرن الماضى اشبه شيء بغراب المقاته ، وبزوال خطرها الحقيقى على الوجود والنفوذ الانجليزى فى مصر ، لم تر انجلترا وصحافتها فى مصر بأسا من المحافظة على حقوقها الشكلية بل والتسامح مع من يدينون بالولاء

لها ، لان الخطر الحقيقى على الوجود والنفوذ الانجليزى فى مصر جاء من مصدر اخر هو فرنسا وروسيا ، والمحور الذى نشأ بينهما لاخراج انجلترا من مصر ، وهو محور كانت تمثله جريدة «الاهرام» بصفة أساسية . وقد نشأت مناظرة غريبة تعكس هذا الوضع موضوعها : اى الدولتين تعد صديقا تقليديا للباب العالى ؟ انجلترا ام فرنسا . وقد حاولت «المقطم» واخواتها الانجليزيات ان تثبت للرأى العام المصرى ان انجلترا كانت دائما صديقة تركيا الصدوق وان فرنسا كانت دائما عدوتها اللدود اما «الاهرام» فقد حاولت ان تثبت عكس ذلك (المقطم و «الاهرام» اعداد ١٨٩٠ و ١٨٩١) وقد انحازت «المؤيد» لرأى «المقطم» فى هذه المعركة (عدد ٢ و ١٥ اغسطس ١٨٩١) اما تعليق الخديو عباس حلمى فى «مذكراته» («المصرى» ٧ ابريل ١٩٥١) على السياسة الانجليزية وقتئذ فهو ان «انجلترا لم تكن تتردد فى ارضاء السلطان يوما لتعود فى غداته الى قص اطراف امتيازات تركيا» .

ومما قوض من هيبة تركيا فى مصر فى التسعينات من القرن التاسع عشر تجمع ثوار (تركيا الفتاة) او الاتراك الاحرار الثائرين على استبداد السلطان عبد الحميد وعلى تخلف الخلافة العثمانية فى مصر فرارا من بطش الخليفة الطاغية . وقد بسط اللورد كرومر عليهم حمايته فاصدروا فى مصر جملة جرائد باللغات التركية والعربية والفرنسية كجريدة «ايلرى» «الى الامام» لنسف الخلافة العثمانية المتعفنة واقامة الدولة العصرية فى تركيا . وقد كان من أهم صحف الاتراك الاحرار فى مصر ، «القانون الاساسى العربى» ويحررها ولى الدين يكن ومحمد قدرى ، و «المشير» ويحررها سليم سركيس و «لسان العرب» ويحررها نجيب حداد و «النبراس» و «بصير الشرق» ويحررها مراد الطاغستانى و «أمل» ويحررها حسن فهمى و «اجتهاد» ويحررها الدكتور عبد الله جودت ، «والانذار» ويحررها يوسف حمدى يكن وكل هذه الصحف انشئت فى ١٨٩٤ و ١٨٩٥ . وكان السلطان عبد الحميد لا يفتأ يطالب الحكومة المصرية بطرد هؤلاء الثوار وتسليمهم لاستانبول لمحاكمتهم ولكن كرومر بسط عليهم حمايته كما بسطها على ليون فهمى وعثمان باشا بدرخان ولم يجد السلطان عبد الحميد مناصا من اللجوء الى نفس السلاح دفاعا عن نفسه ونظامه فاشترى بعض الصحف والاقلام الاوروبية والعثمانية للرد على الاتراك الاحرار . وبهذا اصبحت مصر مسرح ذلك الصراع الرهيب بين القديم والجديد فى الدولة العثمانية نفسها حتى اطاحت حركة تركيا الفتاة بالسلطان عبد الحميد فى ١٩٠٨ واطاحت معه بالخلافة العثمانية وبفكرة الجامعة الاسلامية .

وكما شجعت انجلترا دعوة «مصر للمصريين» لسلخ مصر عن الامبراطورية العثمانية ، شجعت كذلك حركة الشام للشوام وارمينيا للارمن وبلاد العرب للعرب وشجعت دعوة القومية العربية حتى تقطع اوصال الدولة العثمانية وتمزقها من الداخل باثارة الفتن والقلاقل

والثورات الانفصالية التى نسفت الكيان العثمانى الكبير ، بل لقد شجع الانجليز دعوة «اسرائيل للاسرائيليين» وصدرت فى مصر جريدة «نهضة اسرائيل» التى اغلقتها الحكومة المصرية فى ١٨٩٠ واصدر الحاخام فرج مزراحى جريدة «الحقيقة» فى اول مارس ١٨٨٩ ودعا فيها لانشاء وطن قومى لليهود ، كما اسس الارمنى اسكندر كركور مجلة «الزراعة» وكان يحررها ايوب عون ، وقد خصصت كثيرا من صفحاتها للدفاع عن اليهود واثبات انهم شعب زارع على عكس ما يشاع عنهم مستدلة على ذلك بتقدم زراعتهم فى يافا وبمشروعات البارون روتشيلد لشراء ٥ ملايين متر مربع فى شرق الاردن لزراعتها ، وقد كان الهدف من كل هذا تجميع اليهود الشرقيين من رعايا الامبراطورية العثمانية حول فكرة الاستقرار فى وطن قومى فى فلسطين ثم انشاء دولة اسرائيل .

وكانت الصحافة المصرية تعمل بين ١٨٨١ و ١٨٩٤ فى ظل قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ لقمع صحافة الثورة العرابية . وقد بين الدكتور يونان لبيب رزق ان السبب المباشر فى تعطيل العمل بقانون ١٨٨١ هو ان الخديو عباس حلمى فى صراعه مع اللورد كرومر حاول استخدامه ضد جريدة : «المقطم» الناطقة بلسان الاحتلال البريطانى[1] . وكان اخر اثر من اثار هذا القانون هو انذار جريدة «المؤيد» فى ١٨٩٤ . وقد ظل هذا القانون معطلا حتى اعاد مجلس النظار المصرى العمل به فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ . اى ان صحافة مصر ظلت تعمل فى حرية مطلقة لفترة ١٥ سنة بين ١٨٩٤ و ١٩٠٩ ، وهذه هى الفترة التى كان اللورد كرومر يباهى بها كمجد من امجاده ، وهى اطلاق حرية الصحافة . وقد اعيد العمل بقانون ١٨٨١ فى عهد المعتمد البريطانى السير الدون جورست Sir Eldon Gorst بعد رحيل كرومر فى مايو ١٩٠٧ . كذلك نبه الدكتور يونان رزق (ص ٢٦٢) الى أن سياسة الوفاق بين الخديو عباس الثانى وجورست ، خلف كرومر ، قد سهلت احياء قانون المطبوعات فى ١٩٠٩ الذى كان اول اثر من آثاره تجميد الصحافة بصفة عامة والصحافة الوطنية بصفة خاصة . ومن حقنا ان نستخلص ان احياء قانون المطبوعات كان بمثابة هدنه مؤقته بين عباس حلمى والمعتمد البريطانى الذى خلف كرومر . ولولا وفاة جورست العاجلة وحلول اللورد كيتشنر Lord Kitchener محلة ربما امتدت هذه الهدنة بين القصر والانجليز على حساب الحركة الوطنية سنوات اطول .

---

(١) «اثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية ١٩٠٩ - ١٩١٢» «جامعة عين شمس ١٩٦٨ ص ٢٥٨ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلة التاريخية المصرية عدد ١٤ (١٩٦٦/١٩٦٧) .

وفى فترة تعطيل قانون المطبوعات من ١٨٩٤ حتى ١٩٠٥ قبيل رحيل كرومر فى ١٩٠٧ لم يجد كرومر مدعاة للانزعاج الحقيقى من الصحافة فى مصر ، رغم ارتفاع نبرتها تدريجيا آنا لصالح مصر وآنا لصالح الدولة العثمانية حتى بلغت مبلغ الالتهاب بعد ١٩٠٥ ، وانتهت بارغام كرومر نفسه على الانسحاب من مصر فى ١٩٠٧ . فقد كان كرومر مطمئنا الى سلطة انجلترا الفعلية فى البلاد بقوة جيش الاحتلال ، كما انه كان يرى فى حرية التعبير افضل صمام للامان من كبت التيارات العنيفة تحت الارض وبذلك تكون واضحة تحت بصره ومراقبته ، فضلا عن ان انجلترا كان لها عدة صحف وطيدة تدعو لها وتترجم لسياستها . ولكنه بعد١٩٠٥ بدأ يعيد النظر فى سياسه «دعه يعبر» التى كان قد اتبعها نحو ١٣ سنة متصلة .

وقد تركزت الدعوة المعادية لانجلترا وللاحتلال البريطانى فى جريدة «المؤيد» التى انشأها الشيخ على يوسف ثم فى جريدة «اللواء» التى انشأها مصطفى كامل . والتهبت حملتها على انجلترا فى تصاعد عنيف بين ١٩٠٥ و ١٩٠٩ حين تم اجهاضها باحياء قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ . وقد تبلورت هذه الحملة حول اربع قضايا هى :

١ - الازمة المقدونية فى اواخر ١٩٠٥ ، وقد كان من اهم المقالات التى نشرتها «المؤيد» حولها مقال (الحياة أو الموت) لمصطفى كامل فى عدد ٢٦ نوفمبر ، ومقال «عداوة انجلترا للاسلام» لاحمد حلمى فى عدد ٢٩ نوفمبر ، ومحور هذه المقالات هو الدعوة للجامعة الاسلامية والتنديد بالتدخل الاوروبى فى مقدونيا ضد الدولة العثمانية ، وقد وصفها اللورد كرومر بأنها مقالات تهدف الى اثارة التعصب الدينى .

٢ - «أزمة العقبة» فى النصف الاول من ١٩٠٦ على اثر حادث طابة على خليج العقبة . وقد كان موقف الصحافة «الوطنية» يدافع عن حق تركيا فى نصف سيناء جنوب خط عرض ممتد من ميناء العقبة الى ميناء السويس بينما كان موقف انجلترا ان سيناء كلها مصرية (!) وقد استخدمت صحافة الحزب الوطنى فى هذه الحملة سلاح وحدة العالم الاسلامى والجامعة الاسلامية لتبرر التنازل للدولة العثمانية عن نصف سيناء الجنوبى ، وقد بلغ من ضراوة هذه الحملة واستنفارها الشعور الدينى ان اللورد كرومر كتب للسير ادوارد جراى Sir Edward Grey فى ٢٥ ابريل ١٩٠٦ منذرا بان البلاد على شفا ثورة دينية بسبب ازمة العقبة ، ويلوح باحياء قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ .

٣ - «حادثة دنشواى» فى النصف الثانى من ١٩٠٦ التى قادت حملتها جريدة

« اللواء » ومصطفى كامل ، وهى الحادثة التى أدت الى سقوط كرومر ، وقد جدد كرومر بسبب هذه الحملة فى تقريره السنوى للحكومة البريطانية عن ١٩٠٦ طلبه حول « وجوب تقييد حرية الصحف » .

٤ – « ثورة قرية الكاملين » فى الجزيرة بالسودان التى قمعت بوحشية جعلت الشيخ عبد العزيز جاويش يصفها فى اللواء بانها « دنشواى اخرى » (عدد ٢٨ مايو ١٩٠٨) .

ومن هذا يتبين انزعاج كرومر فى اواخر عهده بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ من التهاب الصحافة الوطنية والصحافة الموالية لتركيا ضد الانجليز الى حد انه نصح حكومته باحياء قانون المطبوعات بدلا من اللجوء الى القضاء . وقد كان قانون ١٨٨١ يبيح للحكومة ان توقع على الصحف توقيعا اداريا العقوبات الاتية : الغرامة ، الانذار ، التعطيل المؤقت ، الالغاء النهائى . وحين عجز جورست عن السيطرة على الموقف كتب لحكومته فى تقريره السنوى لحكومته عن عام ١٩٠٨ « أن افضل وسيلة لمواجهة هذه الصعوبات تطبيق قانون المطبوعات » وقد كان له ما أراد فى مارس ١٩٠٩ .

وهنا تجب التفرقة بين فريقين من دعاة الجامعة الاسلامية والولاء للخلافة العثمانية :

فهناك الوطنيون المصريون الذين كانوا يرون فى توحيد الصف مع الدولة العثمانية وسيلة فعالة لاجلاء الانجليز عن مصر ، وهؤلاء كانوا يقدرون ان خطر التبعية البريطانية كان اشد وبالا من خطر التبعية العثمانية ، وبالتالى فقد قبلوا مبدأ الولاء للخلافة العثمانية كبرنامج سياسى وليس كغاية وطنية او حضارية . وقد كان المعبر عن هذا الفريق الشيخ على يوسف اولا ثم الزعيم مصطفى كامل ومن بعده الزعيم محمد فريد . وفى تصور هذا الفريق انه لم يكن هناك تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة . وقد ارسل مصطفى كامل خطابا الى « الديلى جرافيك » نشرته فى ١٥ اغسطس ١٩٠٦ يرد فيه على مقالات هذه الجريدة التى كانت تنطوى على التشكيك فى وطنيته ووقوعه اداة فى يد تركيا مؤكدا فيها ايمانه بمبدأ « مصر للمصريين » « اللواء » عدد ٢٣ اغسطس ١٩٠٦) وفى نفس الفترة إتهمت جريدة « السلطان » الفرنسية مصطفى كامل بانه كان يعمل على استبدال الانجليز بالاتراك وانه لا معنى للوطنية عند المصرى (اللواء عدد ٢٦ اغسطس ١٩٠٦) فرد مصطفى كامل فى « اللواء » عدد ٢٨ اغسطس ١٩٠٦ بعنوان « مصر للمصريين – وطنية وجامعة اسلامية بانه لا تعارض بين ان تكون مصر للمصريين وان تكون مصر للخليفة . وقد كان هذا هو الباعث لمصطفى كامل لاطلاق بعض الشعارات المأثورة مثل قوله : « لولم اكن مصريا لوددت ان اكون مصريا » ومهما كان مصطفى كامل قد اخطأ فى

بعض مواقفه كما حدث فى ازمة العقبة او فى بعض تقديراته كعدم ادراكه لطبيعة الخامة الدينية المتفجرة التى استخدمها فى كفاحه الوطنى بين الجهال والغوغاء وانصار تركيا وعملائها فهو قد كان قائد الجناح الصحى فى الحزب الوطنى الذى وجد فى معادلة « مصر الاسلامية » صيغة وطنية لتحرير مصر من ناحية ومواجهة غزو الحضارة الاوروبية للشخصية الاسلامية من ناحية اخرى .

فقد كان هناك فريق آخر داخل الحزب الوطنى عاجز لسبب او لاخر عن الجمع بين فكرة القومية المصرية وفكرة الجامعة الاسلامية ، ولذا لم يروا فى انتفاضة الحزب الوطنى فى العقد الاول من القرن العشرين وفى دعوة الجامعة الاسلامية الا حركة تجاهد فى سبيل رد مصر للتبعية التركية . وعند هؤلاء كان الولاء للخلافة العثمانية مصفى من كل فكرة وطنية مصرية .

من اجل هذا لست أرانى اوافق تماما على رأى الدكتور يونان رزق فى بحثه « اثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٩ - ١٩١٢ » ص ٢٦٢ ، حيث يقول :

« واذا سلمنا ان مفهوم العمل الوطنى فى مصر طالما بقيت قوات الاحتلال البريطانى على اراضيها يتمثل فى العمل على اخراج هذه القوات لوجدنا بحق ان الحزب الوطنى هو صاحب هذا الاتجاه خلال سنى ما قبل الحرب . وبالتالى فاننا عندما نؤرخ للحركة الوطنية المصرية فى تلك الحقبة فانما نؤرخ فى الحقيقة لهذا الحزب .

« ورغم ان العمل السياسى للحزب الوطنى المصرى قد ارتبط بأساليب معينة فى تلك الفترة قد لا ترضى المفاهيم الوطنية الحالية مثل دعوة زعماء هذا الحزب للارتباط بالدولة العثمانية والالتفاف حول كرسى الخلافة مما دعا بعض خصومه لاتهامه بانه ليس مواليا تماما لفكرة (الوطنية المصرية) الا ان مؤسس هذا الحزب لم ير ابدا اى تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة .»

فالمشكلة لم تكن فى مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ولا فى خلفه محمد فريد وانما كانت فى الحزب نفسه الذى اثبتت الايام انه ملفق من عناصر متباينة بعضها اتخذ من الدولة العثمانية سندا لتحرير مصر من الانجليز وبعضها عثمانية الولاء اتخذ من كفاح مصر ضد الانجليز وسيلة لرد مصر الى التبعية العثمانية ، وكلا الفريقين كان يعمل تحت راية الاسلام والجامعة الاسلامية . وبلا ادنى حساسيات ونحن نكتب تاريخ مصر ، لا اظن ان من اطلقوا بعد مقتل

بطرس غالى شعار «تسلم يمين الوردانى اللى قتل بطرس النصرانى» ليردده الصبية والعوام فى ارجاء مصر، كانوا يفكرون فى مصر او فى امتياز قناة السويس او فى أى شىء له علاقة قريبة أو بعيده بالوطنية وانما كانوا يفكرون فى استخدام الدين لدفع البلاد الى هاوية المذابح الدينية. فربما كان بطرس غالى يستحق القتل حقا – وانا شخصيا لست من قضاته – ولكن لاسباب اخرى غير انه «نصرانى» وبلا حساسية ايضا ونحن نكتب تاريخ مصر ليس من داع لان نلقى اللوم دائما على الغوغاء المساكين لان بين قيادات الحزب الوطنى من كانوا يكتبون فى نفس هذا المعنى نارى المقالات على صفحات بعض جرائد الحزب الوطنى.

ولدينا شهادة ويلفريد سكاون بلنت فى مقال نشره فى «المانشستر جارديان» عدد ١٦ ابريل ١٩٠٩ («اللواء» عدد ٥ مايو ١٩٠٩) عن انحياز انجلترا الى السلطان عبد الحميد فى ذلك الصراع الرهيب بين انصار القديم وانصار الجديد فى تركيا نفسها الذى انتهى بخلعه فى ١٩٠٩ ووقوف انجلترا موقف الحامية للخلافة والاسلام، ان الوطنيين المصريين تنازلوا عن دعوتهم للجامعة الاسلامية و «ذهب عن العاطفة الوطنية المصرية ما كان يعززها من الشعور بالجامعة الاسلامية. وقد اصبح الحزب الوطنى بعدها سياسيا ودستوريا تماما بعد أن كان اسلاميا ضمنا». وهذه درجة متقدمة من النضوج السياسى، لانها تنطلق من مبدأ: بئست خلافة يحميها الانجليز.

ولكن شهادة بلنت تنطوى على تعميم شديد. فمعروف ان الحزب الوطنى انشق على نفسه بعد وفاة مصطفى كامل فى ١٩٠٨، فظهرت فيه عدة اجنحة تتفاوت فى التطرف والاعتدال. وقد كان الحزب الوطنى منذ تأسيسه وحتى سقوط كرومر ومجىء جورست مدينا بجزء كبير من قوته الى تأييد الخديو عباس الثانى اياه مما شجع الكثيرين من رجالات الدولة والسرياتلية ان يتعاطفوا معه علنا أوسرا. فلما تولى جورست منصب المعتمد البريطانى فى مكان كرومر فى ١٩٠٧ بدأ مرحلة جديدة من السياسة الانجليزية تقوم على التودد لشعور المسلمين والتودد للخديو عباس الثانى عرفت (بسياسة الوفاق)، وكانت هذه السياسة جزءا من خطة اوسع تقوم على التقارب بين انجلترا والخلافة العثمانية لمواجهة المد الديمقراطى والعلمانى الكبير الذى اجتاح تركيا نفسها بقيادة حزب «الاصلاح والترقى» وحزب «تركيا الفتاة» وانتهى بخلع السلطان عبد الحميد.

وقد أدى تغير الخريطة السياسية الى استقالة بعض اعضاء الحزب «المعتدلين» الموالين للخديو عباس الثانى أو للخليفة العثمانى او خروجهم مثل محمد فريد وجدى صاحب جريدة

« الدستور » الذى اعلن فى جريدته عدد ٢٠ ابريل ١٩٠٩ ان فى مقدمة اسباب خروجه من الحزب الوطنى عداء الحزب للخديو . وكذلك اوقف محمود حسيب بك فى ١٩٠٨ جريدته « ضياء الشرق » . وقد كانت المشكلة التى واجهها الحزب الوطنى منذ التقارب التركى الانجليزى ووفاق الخديو مع الانجليز ايام جورست هى مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى الاسلوب « السياسى » الذى اختطه مصطفى كامل ، ويقوم على المناورة مع الانجليز بالقوى السياسية المتاحة له كقوة الخديو وقوة الخليفة ، او الاندفاع بالجهاد الوطنى الى حافة الثورة . وقد كان مصطفى كامل والحزب الوطنى تحت زعامته يخشى عواقب الثورة ويلقى مسئولية احتلال البلاد على عرابى وثورته الفاشلة ، ولذا آثر اتباع نهج الاعتماد على القوى السياسية المتصارعة . وقد كان موقفه منطقيا فى زعيم اتخذ من الخديو ومن السلطان عضدا له . فمصطفى كامل اذن رغم كل التهاباته الوطنية كان فى حقيقة الامر قائد جناح « العقلاء » او « المعتدلين » اليائسين من قوة الشعب الذاتية لتحرير مصر المعتمدين على السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو وفى الخليفة . وبعد تحالف الخديو والخليفة مع الانجليز دخل محنة الاختيار بين تجميد الحركة الوطنية تمشيا مع السياسة العليا او النزول الى الجماهير الشعبية وما يترتب على ذلك من تغيير مضمون الحركة الوطنية من حركة اوتوقراطية توجهها القمة الى حركة ديمقراطية تتلقى وحيها من الجماهير الشعبية . وقد انقذه موته المأسوى فى شرخ الشباب من محنة هذا الاختيار .

وبعد وفاة مصطفى كامل وخروج « المعتدلين » آل حزبه الوطنى الى محمد فريد والمتطرفين من امثال عبد العزيز جاويش واحمد حلمى وسيد على واسماعيل شيمى الخ .. وآلت رياسة تحرير « اللواء » جريدة الحزب الى عبد العزيز جاويش . ولكن هؤلاء المتطرفين الذين اختاروا طريق الثورة لم يكونوا يتكلمون لغة واحدة أو يؤمنون بعقيدة واحدة أو يسعون لغايات واحدة . وسرعان ما تجلت انشقاقاتهم فتصدع الحزب الوطنى من الداخل حتى قبل ان تجهز عليه الاحداث من الخارج . فتعددت الجرائد الناطقة بلسان الحزب . وكان اهمها جريدة « مصر الفتاة » التى اسسها يوسف بك المويلحى وشركاه وكانت تصدر فى القاهرة ، و« وادى النيل » التى كانت تصدر فى الاسكندرية و« القطر المصرى » التى كان يحررها احمد حلمى بعد خروجه من « اللواء » فى زمن عبد العزيز جاويش و « البلاغ المصرى » التى اسسها اسماعيل شيمى بك . وقد كانت « القطر المصرى » اكثر هذه الجرائد تطرفا وكان محررها ينسب الى نفسه الامانة على مبادىء الحزب الوطنى الاصيلة . واخيرا أصدر الحزب الوطنى نفسه جريدة « العلم » فى مارس ١٩١٠ بعد ان تخلى عن جريدة « اللواء » لانه وجد ان رئيس تحريرها الشيخ عبد العزيز جاويش لا يعبر عن مبادىء الحزب . وقد اغلقت هذه الجرائد الواحدة بعد

الاخرى بعد احياء قانون المطبوعات فى ١٩٠٩ ، وكانت اخر الجرائد التى عصف بها هى «وادى النيل» (ربيع ١٩١٢) و«العلم» (اواخر ١٩١٢) .

وقد توسلت بعض جرائد حزب الوطنى مثل «مصر الفتاة» و «البلاغ المصرى» للاستفادة من الحصانات القانونية التى كان يتمتع بها الاجانب فى مصر بموجب الامتيازات الاجنبية ، فنقلت «مصر الفتاة» ترخيص اصدارها الى ميكانيكى المانى اسمه اوجست كان August kahn وخرجت جريدة «البلاغ المصرى» كملحق للجريدة الفرنسية «لا ديبش ايجيسيان» «La Dépêche Egyptienne» وتحمل اسم رئيس تحرير فرنسى هو البان ديروجا Alban de Roga ومالك اسبانى هو جاك دارجيلا Jacqaes d'Argilla من ٩ يوليو ١٩١٠ . وكان رئيس التحرير الفرلسى من كبار المثقفين الفرنسيين فى مصر وعميد الصحفيين الاوروبيين بها . وقد حاولت «القطر المصرى» ان تلعب نفس اللعبة فاستأجرت ايطاليا ثم فرنسيا اسمه راؤول مارشان Raoul Marchan لادارتها اقتداء بجريدة «مصر الفتاة» ، وكان القصد من كل هذا التحايل على قانون المطبوعات وشل الحكومة عن الغاء هذه الجرائد الا بموافقة الدول التى ينتمى اليها هؤلاء الاجانب . وقد نجح هذا التحايل جزئيا ولكن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نجحتا فى اقناع المانيا وفرنسا وأسبانيا بنفى هؤلاء الرعايا المتعاونين مع الوطنيين من مصر ، وامكنها بذلك العصف بهذه الصحف .

ولم تكتف السلطات بالغاء هذه الصحف ولكنها لجأت الى تقديمهم للمحاكمة والى نفيهم من مصر . وكان من أشهر المحاكمات الصحفية محاكمة عبد العزيز جاويش الاولى فى ١٩٠٨ بتهمة «نشر اخبار كاذبة» و «اهانة نظارة الحربية» لتنديده فى جريدة «اللواء» باجراءات القمع الشديدة التى اتخذت فى قرية الكاملين بالجزيرة فى السودان وقد برأته المحكمة ، ومحاكمة عبد العزيز جاويش الثانية فى ١٩٠٩ لتهييجه الخواطر بمقالة «ذكرى دنشواى» فى «اللواء» عدد ٢٨ يونيو ١٩٠٩ (الحبس ثلاثة شهور) وانذار جريدة «اللواء» على مقالات عبد العزيز جاويش التى مجد فيها دانجرا ، الشاب الهندى الذى اغتال السير كيرزون ويلى ، وقد اعتبرت التحريض على كراهية الحكومة تحريضا على الاغتيال السياسى .. ومحاكمة عبد العزيز جاويش الثالثة باربع تهم «العيب فى الذات الخديوية وتحسين جريمة دانجرا والوردانى لاغتيالها وزيرين واهانة ناظر الحقانية . ومحاكمة محمد فريد لما نشره من تقريظ لكتاب «وطنيتى» للشيخ على الغاياتى (صدر الحكم فى ٦ اغسطس ١٩١٠ بحبس الغاياتى سنة مع الشغل غيابيا لوجوده فى استانبول وحبس عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور ثم صدر فى ٢٣ يناير ١٩١١ بحبس محمد فريد ستة اشهر بعد عودته من اوروبا) . وقد نجح

جورست فى اقناع السير ادوارد جراى، بنفى عبد العزيز جاويش من مصر الى جبل طارق بعد مراسلات عديدة تمت خلال شهر مايو ١٩١٠ ، بعد صدور الحكم على ابراهيم ناصف الوردانى قاتل بطرس غالى باشا فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ ولكن عبد العزيز جاويش فر الى استانبول قبل تنفيذ قرار ابعاده. كذلك كان من اشهر المحاكمات الصحفية محاكمة احمد حلمى محرر « القطر المصرى » فى ١٦ ابريل ١٩٠٩ بتهمة مهاجمة الخديو واسرة محمد على (الحبس عشرة شهور مع تعطيل الجريدة ستة شهور واعدام العدد ٣٧ منها) ، ومحاكمة احمد حلمى الثانية بتهمة تزعم مظاهرة فى اول ابريل ١٩٠٩ للاحتجاج على قانون المطبوعات واهانة الحكومة فى الخطبة التى القاها فى تلك المظاهرة (الحبس ستة شهور) وهكذا وهكذا .

هذه كانت اجراءات القمع الادارى والقمع القضائى التى اتخذت نتيجة لاحياء قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ . وعندما اتفق جورست مع الخديو عباس الثانى على اعادة العمل بقانون المطبوعات هدد ثلاثة من الوزراء بالاستقالة لونفذ هذا القانون ، وهؤلاء هم سعد زغلول وسعيد باشا وحسين رشدى باشا ، كما ورد فى احمد شفيق باشا (« مذكراتى فى نصف قرن » ج٢ ، القسم الثانى ص ١٧٤ ـ ١٧٦) . ويقال أن الخديو عباس الثانى هدد هؤلاء الوزراء المحتجين بان من يستقيل منهم لن يتولى اى منصب عام بعد ذلك فتراجعوا عن نيتهم .

أما فى المجالس النيابية ، وهى « الجمعية العمومية » و « مجلس شورى القوانين » فقد اثير موضوع « قانون المطبوعات » بعد سنة من صدوره . ففى جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠ قدمت « الجمعية العمومية » ثلاثة اقتراحات بالغاء « قانون المطبوعات » احدهما من صادق بك اباظه ، مؤسسا على أن القانون الذى اصدرته الحكومة يطبق على المصريين ولا يطبق على الاجانب وبالتالى فهو مخالف لما طلبه اعضاء الجمعية العمومية . والاقتراح الثانى من عبد اللطيف الصوفانى بك فقد كان مؤسسا على أن قانون المطبوعات « لا ينطبق على الحرية الشخصية والحقوق العمومية » (يقصد يتنافى مع) . واما الاقتراح الثالث من محمد افندى خضر فقد كان مؤسسا على أن « قانون العقوبات مع سهر اولياء الامور على تنفيذه فيه الضمان الكافى لتأديب كل متطرف » ، اى ان الاجراءات القضائية تغنى عن الاجراءات الادارية . وقد كان النواب الثلاثة من اقطاب الحزب الوطنى . وقد طلبت الجمعية العمومية بالاجماع فى نهاية الجلسة من الحكومة الغاء قانون المطبوعات . (محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠) « الوقائع المصرية » ملحق رقم ٢٤٥ فى ١٨ ابريل ١٩١٠) .

وقد حدث كل هذا بعد مقتل بطرس غالى بستة اسابيع او اقل ، وقد كان من المستحيل على الحكومة اجابة مثل هذا الطلب . بل على العكس من ذلك فقد رأت الحكومة تغليظ العقوبة على جرائم النشر فتقدمت فى جلسة ٣٠ مايو ١٩١٠ الى «مجلس شورى القوانين» بمشروع قانون بمحاكمة الصحفيين امام محاكم الجنايات بدلا من المحاكم الابتدائية . وقد وافقت على ذلك اللجنة القانونية بالمجلس مشترطة امرين : الغاء «قانون المطبوعات» اكتفاء «بقانون العقوبات» ، وتطبيق قانون العقوبات المصرى على الصحافة الاجنبية فى مصر . وقد حاول سعد زغلول ، ناظر الحقانية (وزير العدل) اقناع الاعضاء بان المشروع «لا يقضى بتقييد حرية الصحافة ولا هو من هذا القبيل مطلقا» ولكن مجلس شورى القوانين رفض مشروع الحكومة باغلبية الاراء .

وقد حيت صحافة الحزب الوطنى موقف «الجمعية العمومية» («مصر الفتاة» ، عدد ٣١ مايو ١٩١٠) وموقف «مجلس شورى القوانين» («العلم» عدد ٣١ مايو ١٩١٠) . ولكن الحكومة مضت فى خطتها واصدرت القانون الجديد الذى يحول جرائم النشر من جنحة الى جناية . لقد التهبت البلاد بعد مقتل بطرس غالى ووقفت على حافة الفتنة الطائفية . وقد كان الخطأ الاكبر الذى تورطت فيه صحافة الحزب الوطنى انها خلطت بين الوطنية والدين فبدا وكأن خطأ بطرس النصرانى او خيانته بمشروع مد امتياز قناة السويس قد جاء من نصرانيته وليس من قصور نظره السياسى او من اشتراكه وطبقته فى المصالح مع الاستعمار الاوروبى . وكان مؤتمر اسيوط فى ١٩١٠ وكان مؤتمر القاهرة فى ١٩١١ . وحين تتدهور لغة الكفاح الوطنى فتطالب بجعل جلود المسيحيين نعالا وشعورهم حبالا كما كان ينادى الشيخ المغربى عبد العزيز جاويش وهو فى استانبول مخاطبا اهل مصر ، نعرف ان الذى كان يستصرخ لم يكن صوت مصر ولكن صوت الامبراطورية العثمانية ذات السجل الطويل فى المذابح الدينية .

وهكذا انتهى الحزب الوطنى فعليا لا رسميا فى ١٩١٢ بالتصدع الداخلى وبالقمع الخارجى . فلما انقضى عام ١٩١٢ حتى كانت كل صحفة قد وئدت واكبر زعمائه مشردين بين تركيا والمانيا وفرنسا . وكان عظيمهم ، محمد فريد ومعه فئة ، يعمل فى المنفى من اجل مصر . وكان رهيبهم عبد العزيز جاويش ، ومعه فئة ، يعمل فى المنفى من اجل استانبول . وكانت شهور العسل بين انجلترا وتركيا من ناحية ، وبين جورست والخديو عباس الثانى قد انتهت . وحين بدت نذر الحرب العالمية الاولى فى الافق نحو ١٩١٢ كانت الخريطة الاستراتيجية قد اتضحت فظهر فيها محوران عظيمان هما محور المانيا ـ تركيا ، ومعها ايطاليا ، ومحور انجلترا ـ فرنسا ، ومعها روسيا . وكان الخديو تبعا لتركيا ينسق جهوده مع الالمان لطرد الانجليز من

مصر ، على طريقة عدو عدوى صديق ، وهو عين ما كان الالمان يفعلونه مع تركيا والخديو . ولم يكن واضحا ان كانت خطط عباس الثانى ، مع اطيب النوايا ، من اجل مصر ام من اجل تركيا . كان هناك شيء واضح كالشمس : ان انتصار محور المانيا ـ تركيا فى الحرب العالمية الأولى كان خليقا برد مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية وتجديد سيادة تركيا الفعلية على مصر والعالم العربى بعد ان غدت هذه السياسة مجرد لافتة لا تدل على شيء . فبعد خروج الانجليز المنهزمين ، ماذا كان يمنع دخول الترك المنتصرين .

هذا ما ادركته مدرسة اخرى فى الوطنية المصرية : مدرسة الفلاحين المصريين الرافضين تماما وبتاتا لتجدد تجربة اربعة قرون من حكم العثمانلى (١٥١٧ ـ ١٩١٤) . وكانوا الفلول المهزومة من مدرسة الفلاحين المصريين الذين ثاروا بقيادة عرابى قبل ذلك بثلاثين او اربعين سنة . ولكنهم كانوا قد اكتسبوا ما كان ينقص العرابيين : العقل والثقافة وفن الحكم وعلم السياسة .. وحتى هؤلاء الفلاحين الجدد كانوا من طرازين متميزين : العقل المشبوب ويمثله لطفى السيد وجماعته والعاطفة العاقلة ويمثلها سعد زغلول وجماعته .

وهكذا ولد حزب الامة ، حزب العقل المشبوب فى ١٩٠٧ ليعبر عن مدرسة اخرى فى الوطنية المصرية تختلف عن مدرسة الحزب الوطنى . فقد انتهى الحزب الوطنى بعد انهياره فى ١٩١٢ الى فرسان روما نتيكيين ، يقودهم محمد فريد فى كفاحهم الوطنى المتفانى على انهار الصحف وفى مؤتمرات العواصم بين باريس ولوزان وبروكسل واستوكهولم ، وقتلة ارهابيين تنظمهم جماعات سرية ترمى أو تحاول ان ترمى القنابل والرصاص على الخديو عباس الثانى فى ١٩١٢ (امام واكد ومحمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام) وعلى السلطان حسين فى ١٩١٥ مرتين (الاولى محمد خليل والثانية محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين) وعلى ابراهيم فتحى باشا فى ١٩١٥ (صالح عبد اللطيف) .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ اجتمع العقل المشبوب مع العاطفة العاقلة على غاية واحدة هى استقلال مصر . لم تعد تركيا المهلهلة فى الحرب العالمية الاولى مشكلة بالنسبة لمصر : وخرج سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمواجهة ممثل بريطانيا وطالبوا باستقلال مصر . وحين قيل لهم : لا ، شبت ثورة ١٩١٩ المجيدة . ثم اختلف العقل المشبوب مع العاطفة العاقلة ، وذهب كل فى سبيل بحسب موقعة الطبق . ولكن هذه قصة اخرى ، وهى ملحمة الشعب المصرى فى حقبته التاريخية التالية ، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ .

الباب التاسع

وادى النيل

(١) تأمين الباب الخلفى

كانت لمصر فى زمن الفراعنة سياسة أفريقية أساسها حماية أبواب مصر الخلفية (الجنوبية) والسيطرة على مسار النيل وعلى البحر الأحمر سواء لتأمين التجارة أو لنهب الثروة الأفريقية . وفى هيرودوت أن سنوسرت الثالث سيطر على البحر الأحمر أو بحر اريتريا والمحيط الهندى . وقد جاء فى ماسبيرو عن النصوص الهيروغليفية أن تحتمس الأول Thothmes I بلغ منابع النيل حين وصل إلى منطقة البحيرات وأن جيشه بنى عددا من النقط العسكرية على نهر النيل . ومعروف أن الصراع الرهيب الذى نشب بين حتشبسوت Hatshepsut وأخيها تحتمس الثالث Thothmes III كان يقوم أساسا حول سياسة مصر الأفريقية التى تبنتها حتشبسوت حتى بلاد بنط (الصومال) وسياسة مصر الآسيوية التى تبناها تحتمس الثالث حتى بلاد نهرينا (العراق أو ما بين النهرين) .

ومنذ إنهيار مصر القديمة انهارت علاقة مصر بأفريقيا ووادى النيل بصفة خاصة نحو ألفى سنة ، إلا فى فترات محدودة وفى حدود ضيقة ، حتى جدد محمد على صلة مصر بالسودان فى العصر الحديث بحملاته على السودان فى ١٨٢٠ ـ ١٨٢٢ . وبموجب فرمان التوريث الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ ، والمترتب على معاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، وضع السودان تحت الإدارة المصرية وفقا للإتفاق الدولى ، ولكن داخل إطار السيادة العثمانية التى فرضت على مصر نفسها بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ والفرمان السلطانى ١٨٤١ . وبهذا يكون محمد على بهزيمته الدولية قد وسع أملاك سلطان تركيا الأفريقية باهراق دماء جنود مصر . ومع ذلك فقد بقيت سيادة تركيا على السودان شكلية أو فعلية بمقدار ما كانت سيطرتها على مصر نفسها شكلية أو فعلية بعد معاهدة لندن تبعا لقوة الحركة الاستقلالية فى مصر أو ضعفها .

وقد عدد المؤرخون الأسباب التى دفعت بمحمد على إلى فتح السودان بمجرد انتهائه من سحق الوهابيين واستيلائه على شبه الجزيرة العربية ، فذكروا (١) رغبة محمد على فى الاستيلاء على مناجم الذهب والنحاس فى السودان وغيرها (٢) رغبة محمد على فى التخلص من قواته المرتزقة المشاغبة من الارناؤوط والدالات الخ ، وهى قوات غير نظامية من (الباشبوزق) بأبعادها فى غزوات خارج مصر لإنشاء جيش مصرى نظامى قائم على التجنيد وليس على الاحتراف والارتزاق (٣) رغبته فى القضاء على فلول المماليك المتجمعين فى دنقلة بعد مطاردتهم فى النوبة (٤) تأمين سبيل التجارة (٥) السيادة على النيل الأعلى خدمة لمشروعاته الزراعية فى السودان .

كل هذه الأسباب صحيحة ولكنها فرعية ففى تقديرى أن هناك سببين رئيسيين لفتح محمد على للسودان ، وهما :

١ ـ أن محمد على كان يدرك فى ١٨٢٠ أن قوته العسكرية لم تكن بعد كافية قبل بناء جيشه النظامى الكبير وترساناته لبدء مرحلة تحدى الدولة العثمانية مباشرة وإعلان استقلال مصر . وبالتالى فقد انشغل بتوسيع ملكه بالسيطرة على الأطراف ولم « يهوب » قرب الشام قبل الأوان ، وقد كانت كل حروبه الجانبية يمكن أن تشن باسم توسيع أملاك الدولة العثمانية أو إخضاع الثائرين عليها كما حدث فى الحرب الوهابية ، وبالتالى فلا يمكن للباب العالى أن يعترض عليها .

٢ ـ أن محمد على كان يعلم ببدايات التسابق الاستعمارى الأوروبى على القارة السوداء العذراء ، ولذا فقد رأى أن يستفيد من موقع مصر الجغرافى فى السيطرة عليها قبل سيطرة الأوروبيين على أبواب مصر الخلفية.[1]

ولما كانت انجلترا هى الدولة الأوروبية الأولى التى كانت تحاول السيطرة على منابع النيل ، فقد وجب أن ننظر الى فتح محمد على للسودان على أنه جزء من استراتيجية محور مصر ـ فرنسا أيام محمد على فى مواجهة محور تركيا ـ انجلترا . وقد كانت براعة التوقيت من جانب محمد على أنه رتب فتح السودان فى مرحلة ولائه

(١) يزيد هذا ما جاء فى الرافعى « عهد محمد على » صفحة ١٧٠ عن كتاب ابراهيم باشا فوزى « السودان بين يدى غوردن وكيتشنر » (ج ١ ص ٥٨) قال ابراهيم باشا فوزى : « قضى ساكن الجنان محمد على باشا محيى الديار المصرية لبانتين من فتح السودان بل تخلص من دولتين كبيرتين . فقد علمت من شيخ ذى منصب عال معاصر لمحمد على باشا أن دولة أوروبية كبيرة كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل ، فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرا من المهندسين الاوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى القطر ، فاقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته . حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على ارسال الحملة الى السودان » .

لتركيا ، ولذا لم يكن للدولة العثمانية الاعتراض على فتوحاته السودانية بأى حال من الأحوال ، لمجرد تعاضدها الدولى مع انجلترا . وبهذا المعنى كان فتح مصر للسودان وجهة من وجوه الصراع الانجليزى الفرنسى خارج القارة الأوروبية ، ومجرد امتداد لصراع الدولتين حول البحر الأحمر ومداخل الشرق الاقصى ، لا فرق بينه وبين صراعهما على فتح قناة السويس .

وفى الرافعى كلام كثير عاطفى لطيف لتسويغ فتح مصر للسودان لعقول السودانيين مؤسس على الاعتذار بأن الحروب كثيرا ما كانت دعامة « للوحدة القومية » كحروب انجلترا مع اسكتلندا والحرب الأهلية الأمريكية ، الخ ... ولكن ألا يكفى أن نقول ان السودان ـ بغض النظر عن شركة النيل ـ كان مقدرا له فى زمان التسابق الاستعمارى إما أن يكون سودانا مصريا أو أن يكون سودانا إنجليزيا .

وكان العذر الرسمى الذى استخدمه محمد على لغزو السودان هو تجمع المماليك فى دنقلة وراء النوبة العليا ، فدخل محمد على معهم فى مفاوضات للإستسلام والعودة إلى مصر مخفورين حيث تحدد إقامتهم فى ريف مصر فلا يدخلون مدنها ، مشترطا عليهم أن يتنازلوا عن امتيازاتهم القديمة وألا يطالبوا بأموالهم المصادرة بعد مذبحة القلعة . وحين رفضوا هذه الشروط جرد عليهم حملة السودان بعد أن ذهب بنفسه الى ماوراء شلال أسوان ليدرس المواقع بنفسه ويضع خطة الحملة . وحتى الباب العالى نفسه لم يكن ليستطيع أن ينكر على والى مصر تأديب العصاة المصريين أو تأمين حدود مصر . وجهز محمد على حملة قوامها ٥٤٠٠ مقاتل منهم ١٦٠٠ من الفرسان العثمانيين والعرب (البدو) والمغاربة و ٣٠٠ من المدفعية (٢٤ مدفعا) والباقون من المشاة (٨٠٠ من العرب والمغاربة و ٧٠٠ من عرب العبابدة والباقون (٢٠٠٠ مقاتل) غير محددين . والأغلب أنهم كانوا من الفلاحين) . وجعل على رأس هذا الجيش ابنه إسماعيل باشا وأركان حربه عابدين بك ورافق الحملة العالم الفرنسى فردريك كايو Frederic Caillaud المختص فى التعدين للبحث عن الذهب . وأرسل محمد على جيشا آخر قوامه ٤٠٠٠ جندى وعشرة مدافع بقيادة صهره محمد بك الدفتر دار لفتح كردفان . وبهذا يكون مجموع حملة السودان نحو ١٠٫٠٠٠ مقاتل و ٢٠٠٠ لخدمة الجيش . ورافق الحملة ثلاثة من علماء الدين هم الشيخ محمد الأسيوطى الحنفى ، والسيد أحمد البقلى الشافعى ، والشيخ السلاوى المغربى المالكى . وقد خرج مشاة الحملة بمعداتها وذخائرها

ss

من مصر القديمة فى ١٨ يونيو ١٨٢٠ على ٣٠٠ مركب حتى اسنا بطريق النيل ، وفى اسنا كان فى انتظارهم ٣٠٠٠ جمل لنقل الحملة برا إلى السودان . أما فرسان الحملة ومدفعيتها فساروا فى البر الغربى بحذاء المركب .

واجتازت المراكب الشلال الأول ففر المماليك المقيمون فى الدر . اجتازت المراكب الشلال الأول وأقامت فى وادى حلفا نحو عشرين يوما ثم اجتازت الشلال الثانى ثم زحفت على مديرية دنقلة فبلغت سكوت ثم مدينة دنقلة . أما الفرسان فقطعوا المسافة من أسوان إلى وادى حلفا فى ١٢ يوما . وفى دنقله إستسلم بعض المماليك دون مقاومة وفر بعضهم الآخر ملتجئين إلى ملكها فرفض إيواءهم ؛ فتشتتوا بين القبائل السودانية وذابوا أو هلكوا . وبعد أن استسلمت سكوت إستسلمت المحس وأرقو ، وكانوا يظنون أن الجيش المصرى سيرجع الى مصر بعد إخضاع المماليك .

وكانت أول مقاومة وجدها الأمير اسماعيل باشا جنوبى دنقلة وشمال كورتى حيث هاجمت قبيلة الشايقية فرسانه وعددهم ٨٠٠ قبل أن تصل بقية جيشه الذى عوقته الشلالات ، وقتلوا من فرسانه ٧٥ فارسا . وبعد معركة دامت ثلاث ساعات هزمت الشايقية بعد أن خسرت ٨٠٠ قتيل وخسر الأمير اسماعيل ٣٠ قتيلا ، وكانت الشايقية شجعانا فعرض عليهم اسماعيل الدخول فى الجيش المصرى فقبلوا وحافظوا على ولائهم للحكم المصرى . ثم أحرق الأمير اسماعيل كورتى عاصمة الشايقية فى مديرية دنقله وعسكر فيها حتى اكتمل جيشه ثم زحف فى ٢١ فبراير ١٨٢١ عبر صحراء بيوضه الى بربر فى رحلة مريرة وفتح بربر فى ١ مارس ١٨٢١ ، وخضع له ملكها نصر الدين فأقره على بلده . ثم فتح الأمير اسماعيل شندى وخضع له ملكها نمر . ثم زحف الأمير اسماعيل إلى حلفاية بالقرب من ملتقى النيل الابيض بالنيل الازرق واستولى عليها . ثم إحتل الجيش المصرى أم درمان على النيل الابيض وعبروا النيل واحتلوا المثلث الذى اقيمت عليه مدينة الخرطوم . وكانت يومئذ محلة صغيرة بها نحو عشرة بيوت من الغاب . وترك الأمير اسماعيل حامية فى الخرطوم ثم سار لفتح مملكة سنار على النيل الازرق ، فاحتل واد مدنى وخضع له ملكها نادى ، ودخل الأمير اسماعيل مدينة سنار فى ١٢ يونيو ١٨٢١ .

أما جيش محمد بك الدفتردار فقد سار من دنقلة لفتح كردفان ثم دارفور فى غرب السودان ، وكانت كردفان تابعة لسلطان دارفور . وكانت رحلة الدفتردار عظيمة

SS

المشقة لانه سار بطريق دنقله وأبو فى سبعة أيام فى صحراء قواء لا زرع فيها ولا ماء . وفى ابريل ١٨٢١ التحم جيش الدفتردار فى باره من أعمال كردفان شمالى الأبيض عاصمة كردفان بجيش نائب سلطان دارفور حاكم كردفان . وبعد معركة ضارية فى باره انتصر فيها الجيش المصرى سقطت الأبيض فى يد محمد بك الدفتردار . وقد حاول السلطان محمد الفضل ، سلطان دارفور ، إسترداد كردفان من الدفتردار ولكنه عجز .

وفتكت الأمراض بجيش الأمير اسماعيل فى سنار بسبب الرطوبة والحرارة وسوء التغذية ، فمات من المرض ١٥٠٠ من رجاله حتى أكتوبر ١٨٢١ وبلغ عدد المرضى ٢٠٠٠ . وأرسل محمد على إليه ابراهيم باشا مع نجدة من الجنود والأطباء والأغذية والملابس والرواتب المتأخرة . واتفق ابراهيم باشا والأمير اسماعيل على اقتسام عبء فتح السودان . فقاد الأمير اسماعيل فرقة لفتح بلاد النيل الأزرق حتى فازوغلى على جنوبى سنار فاستولى عليها فى يناير ١٨٢٢ وخضع له الملك حسن ملك فازوغلى . أما ابراهيم باشا فقاد فرقة أخرى لفتح بلاد الدنكا على النيل الأبيض بين فاشودة ونهر السوباط . ولكن ابراهيم باشا توقف عند جبل القربين لأنه أصيب بالدوسنتاريا فعاد إلى سنار ثم إلى مصر

وفى فازوغلى بحث العالم كايو عن الذهب فلم يجد شيئا مذكورا . وعاد الى سنار . وفى سنار فشت الحميات بين الجنود لكثرة الأمطار وبدت بوادر التمرد فى بعض القرى ، فانسحب الأمير اسماعيل إلى واد مدنى وفيها أقام ثكناته . وبلغه أن أهالى حلفايه وشندى قد ثاروا على السلطة المصرية بسبب مظالم الجنود الأرناؤوط وأن الثوار استطاعوا أن يحرروا قوافل الرقيق السودانيين المرسلة إلى مصر واعادة الرقيق الى شندى . فزحف الأمير اسماعيل الى شندى فى حملة تأديبية فى أواخر أكتوبر ١٨٢٢ ، واستدعى ملكها نمر مدبر الثورة فعنفه ولطمه وفرض عليه غرامة جسيمة وألف رقيق ، فتظاهر الملك نمر بالإذعان ، ولكنه أضمر الإنتقام ، ودعا الأمير اسماعيل وحاشيته إلى وليمة فى داره وأضرم النيران حول الدار فحصرت الأمير ورجاله داخل الدار . وانهمرت السهام عليهم من كل ناحية فبادوا عن آخرهم . فلما عرف محمد بك الدفتردار فى كردفان بالواقعة زحف على شندى وخربها وفتك بالآلاف من السودانيين وسبى ألوفا من الصبية والنساء وأرسلهم الى القاهرة ، ولكن الملك نمر نجا من يده لأنه فر الى حدود الحبشة .

وبعد فتح السودان نظمه محمد على إداريا ، فأقام عليه حاكما عاما باسم

حكمدار السودان تابع لوزارة الداخلية المصرية ولكنه يتمتع بسلطات مطلقة نظرا لبعد المسافة ، وأنشأت مصر ثلاث مدن هامة فى السودان ، الخرطوم وجعلتها عاصمة البلاد ، وكسلا وجعلتها عاصمة إقليم التاكا ، أى مديرية كسلا فى السودان الشرقى بين مصوع وسواكن والحبشة ، كما أنشأت مصر مدينة فامكه على النيل الأزرق جنوب الرصيرص فى إقليم سنار . وقسم السودان إداريا الى ٧ مديريات (محافظات) هى : دنقلة وبربر والخرطوم وكردفان وكسلا وسنار وفازوغلى . وكان لكل مديرية مدير ووكيل وقاض ومفتش ومجلس أعلى وضبطية وعدد من المعاونين والكتبة . وبلغ عدد الجيش المصرى فى السودان فى ١٨٣٨ بحسب تقدير المهندس الفرنسى دارنو ٦٨٠٠ جندى ثم زيد العدد حتى بلغ ١٨٫٠٠٠ منهم ١٦٫٠٠٠ من الجنود المصريين النظاميين و ١٠٠٠ من الفرسان الترك و ٤٠٠ من المغاربة و ٤٠٠ من السودانيين (الشايقية) و ٢٠٠ للمدفعية .

وبعد مقتل الأمير اسماعيل حكم السودان محمد بك الدفتردار الذى اشتهر بقسوته ووحشيته فى قمع المقاومة السودانية ثم خلفه عثمان بك حكمدارا على السودان فى ١٨٢٣ وكان سفاحا قاسيا فى جمع الضرائب الجزافية ونهب السكان حتى أن الأهالى تركوا ديارهم ونقص عدد السكان ثم عقبه محمد بك وكان حاكما معتدلا وعادلا فيما يقال وحفر بعض الابار التى تعرف باسمه وفى ١٨٢٦ تولى خورشيد باشا منصب حكمدار السودان وبقى فيه حتى ١٨٣٧ (١١ سنة) وكان حاكما مصلحا إهتم بالعمران والزراعة والإستقرار . وفى أيامه فتح القلابات بالقرب من حدود الحبشة ووضع بها حامية كما غزا قبائل جعال قلى وقبائل الشولوك وقبائل سيدرات على بحر الغزال . ثم خلفه أحمد باشا أبو ودان الذى سار سيرته فى تعمير البلاد ، ونشر الزراعة وتنظيم الإدارة ، وهو الذى فتح كسلا بين نهر عطبرة والبحر الأحمر فى ١٨٤٠ وأسس مدينة كسلا . ثم خلفه أحمد باشا المنيكلى ، وقد أخمد الثورة التى اشتعلت فى كسلا (بلاد التاكا) . بسبب الظلم وسوء إدارة الموظفين ، ثم خلفه فى ١٨٤٥ خالد باشا آخر حكمدار للسودان فى عهد محمد على .

وقد زار محمد على السودان أيام حكمدارية محمد أبو ودان وأقام فيه من ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ الى ١٥ مارس ١٨٣٩ (٥ شهور) ، وكان يصحبه فى رحلته المهندسون الفرنسيون ليفيفر Lefevre ودارنو Darnaud ولامبير Lambert للبحث عن الذهب

وغيره ، ولكن دون توفيق كبير . وفى أثناء هذه الزيارة أمر محمد على بإلغاء تجارة الرقيق ، وأعلن ذلك فى جميع البلاد فى ١٨٣٨ ، ولكن تجارة الرقيق إستمرت رغم أوامره ، حتى أبطلها الخديو اسماعيل . وكان مجموع من قتلوا أو ماتوا من المرض من جنود مصر الذين فتحوا السودان أيام محمد على نحو ٣٠٠٠ رجل . وقد ساعد إستتباب الأمن وتنظيم المواصلات حركات الكشف الجغرافى فى أعالى السودان حتى منابع النيل فساح الرحالة هاى Hay والرحالة هوخت Hocht فى ١٨٢٤ الى جنوب الخرطوم . وفيما بين ١٨٢٨ و ١٨٣١ ساح ابراهيم كاشف فى النيل الأبيض حتى بلاد الشولوك والدنكا شمال بحر الغزال . وفى ١٨٥٨ و ١٨٦٠ إكتشفت منابع النيل . وفى ١٨٦٢ وصل الرحالة سبيك والرحالة جرانت إلى فكتوريا نيانزا وشلالات ريبون .

وبعد عودة محمد على من رحلته السودانية أرسل بعثة إستكشافية للكشف عن منابع النيل تحت قيادة البكباشى سليم بك قبطان ، وكان معه ضابط مصرى إسمه سليمان كاشف ورحاله فرنسى إسمه تيبو Thibaut وكان معروفا بإسم إبراهيم أفندى ، وقوة من ٤٠٠ جندى . وخرجوا من الخرطوم فى ١٦ يناير ١٨٣٩ فى ذهبيات مسلحة على كل منها مدفعان وكان معهم مركبان آخران و ١٥ قاربا وذخائر ومؤن تكفى ٨ شهور . ولكن البعثة أو الحملة لم تتقدم كثيرا فى النيل الأبيض لضحولة المياه فعادت الى الخرطوم فى ٣٠ مارس ١٨٤٠ بعد رحلة ١٣٥ يوما . ثم خرج سليم بك قبطان من الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر ١٨٤٠ فى بعثة ثانية ومعه سليمان كاشف وتيبو والمهندسان الفرنسيان دارنو وساباتييه Sabatier ونجح فى الوصول الى جزيرة جونكر تجاه جندوكرو فى أوغندا على خط عرض ٥ وعلى بعد ١٠٨٠ ميلا جنوب الخرطوم ، وهى بالقرب من البحيرات التى ينبع منها النيل ، ثم عادت البعثة الى الخرطوم . وفى ٢٧ سبتمبر ١٨٤١ تحركت بعثة سليم بك قبطان الثالثة من الخرطوم ولكنها لم تستطع أن تتجاوز النقطة التى بلغتها فى حملتها الثانية فعادت الى الخرطوم فى ٦ مارس ١٨٤٢ . وبهذا وقفت حدود السودان المصرى فى عهد محمد على جنوبا عند جزيرة جونكر قبالة جندوكرو عاصمة مديرية خط الإستواء . وكانت حدود مصر قبل فتح السودان تقف عند جزيرة سناى فى وادى حلفا شمال خط عرض ٢٠ بقليل . كذلك وقفت بفتح القلابات والقضارف بالقرب من حدود الحبشة . وكانت ميناء سواكن وميناء مصوع على البحر الأحمر ملكا لتركيا فاستأجرهما محمد على من تركيا فى ١٨٤٧ مقابل ٢٥٫٠٠٠ جنيه سنويا لتكونا منفذين

للسودان على البحر الأحمر . أما فى غرب السودان فقد وقف الحكم المصرى عند إقليم كردفان ولم يصل إلى دارفور . وقد كان هذا عمل الخديو إسماعيل : أن يرفع العلم المصرى على مديرية خط الإستواء وأوغندا جنوبا ودارفور غربا . ومع ذلك فقد نص فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ على أن «النوبة ودار فور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها تخضع للحكم المصرى رغم تقليم أظافر محمد على .

وفى عهد عباس الأول أهملت مصر السودان كما أهملت نفسها ، وتعاقب فى منصب الحكمدار أو الحاكم العام للسودان : خالد باشا الذى عين فى أواخر عهد محمد على ، وعبد اللطيف باشا ، وفى عهده أنشئت مدرسة الخرطوم الإبتدائية ، ورستم باشا واسماعيل أبو جبل باشا وسليم باشا وعلى سرى باشا ، أى ست حكام فى ست سنوات (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) ، وتدل كثرة تغيير الحكام على عدم استقرار الحكم ، أو على سوء ظن الوالى بحكامه خشية أن يضربوا جذورا فى السودان فيتحولوا الى قوى إنفصالية . وعلى كل فقد كان ذلك الوضع شبيها بحالة مصر قبل محمد على حين كانت الدولة العثمانية تغير الوالى التركى على مصر باستمرار . وقد أفضى ذلك الى أن كل وال كان ينهب من هذه الولاية ما يستطيع نهبه فى أقصر مدة ممكنة لعلمه بأن ولايته قصيرة الأجل . وكان أهم ما فعله عباس الأول فى السودان أن أعاد مينائى سواكن ومصوع للباب العالى .

وحين تولى سعيد باشا عرش مصر ، تجدد إهتمامه بالسودان . وعين سعيد باشا على باشا شركس حكمدارا للسودان ، ثم زار بنفسه السودان وفى صحبته راغب باشا وذو الفقار باشا وابراهيم بك النبرواى ، وفردينان ديلسبس والدكتور أبانه باشا واراكيل بك نوبار (أخو نوبار باشا) وغيرهم . ووصل الخرطوم فى ١٦ يناير ١٨٥٧ . وهناك تلقى العرائض تفيض بالشكوى من عسف الضرائب وطريقة تحصيلها وظلم الحكام وبطش المديرين الأتراك وأعوانهم من الضباط والجنود الترك والأرناؤوط . ويقول الرافعى أن سعيد فكر فى إخلاء السودان ولكن مشايخ البلاد وأعيانها تمسكوا بالوجود المصرى لحفظ النظام ، فعدل سعيد باشا عن فكرته وركز على اصلاح الأحوال فخفض الضرائب ونظمها وأعفى الأهالى من متأخراتها ، وعزل الموظفين الترك القساة المفسدين وألغى السخرة وأمر بعدم اشتراك الجند فى تحصيل الضرائب ، وأنشأ محطات فى كروسكو وغيرها لتنظيم البريد ، كما أنشأ نقطة عسكرية على نهر السوباط

لمطاردة النخاسين ، وغير النظام الادارى للسودان فقسمه الى خمس مديريات فقط بإدماج الخرطوم وسنار فى مديرية واحدة تتبع مباشرة وزارة الداخلية المصرية كسائر مديريات مصر ، وذلك لتحطيم الإستقلال الذاتى الذى كان يتمتع به المديريون فى السودان بقوة الواقع . وعين اراكيل بك نوبار مديرا لمديرية سنار فظل يديرها حتى ١٨٥٩ ثم خلفه حسن بك سلامه الذى عزل وعين مكانه محمد بك راسخ . ولم يضع كل هذا حدا لاستبداد المديرين بالأهالى فأعاد سعيد باشا النظام القديم . وعين موسى باشا حمدى حكمدارا للسودان ، وفى الرافعى انه كان حاكما مصلحا . وقد كان أهم وجهين فى عهد سعيد أنه شجع المستكشفين الأجانب ولم يجدد سياسة محمد على فى تشجيع حركة الاستكشاف تحت القيادة المصرية . كذلك كلف سعيد باشا المهندس الفرنسى موجيل بك بتسهيل سبل المواصلات بين وادى حلفا والخرطوم فوضع موجيل بك مشروع إنشاء سكة حديدية تصل ما بينهما ، ولكن المشروع لم ينفذ لكثرة نفقاته

الامبراطور اسماعيل

كان من نقائض التاريخ أن الخديوى الذى قال : «أيها السادة .. إن بلادى لم تعد جزءا من أفريقيا » ، كان أعظم بانٍ لإمبراطورية مصر الأفريقية . وهذا هو الخديو اسماعيل .

كان واضحا منذ البداية أنه بعد انكماش مصر منذ أواخر عهد محمد على فى ١٨٤٠ حتى تولى اسماعيل عرش مصر فى ١٨٦٣ ، عبر اضمحلال عهدى عباس الأول وسعيد باشا ، إن الخديوى اسماعيل كانت له غاية واحدة وهى تجديد مجد مصر واستقلالها اللذين فقدتهما مصر أكثر من عشرين سنة منذ انهيار جده العظيم . وقد ورث اسماعيل عن عهد سعيد جيشا زريا قوامه فى تقديره ٣٠٠٠ جندى برى وبحرية أكثر مهانة قوامها ٦٠٠ من جنود البحرية وثلاث سفن أو أربع من قطع الأسطول[1] .

وفى جميع الأحوال كان هناك فرمان ١٨٤١ الذى حدد قوات الجيش المصرى بما لا يزيد عن ١٨٠٠٠ مقاتل فى زمن السلم يمكن زيادتهم بموافقة الباب العالى فى زمن الحرب لتشترك مصر فى الدفاع عن أملاك الدولة العثمانية .

ونحن نعرف أن سعيد باشا وجه بعض العناية لإعادة بناء الجيش المصرى والبحرية المصرية بعد أن حلها عباس الأول . ولكننا نعرف أيضا أن سعيد باشا كان كالطفل الكبير الذى يبنى ثم يحطم ما يبنيه . ففى ١٨٥٦ حل أكثر جيشه خوفا من فتنة يقوم بها الجيش أثناء غيابه فى السودان ، وفى ١٨٦٠ أعاد تنظيم الجيش إستعدادا لمواجهة الغزو التركى بسبب اعتراض تركيا على فتح قناة السويس ، حتى بلغ تقديره فى اسماعيل باشا سرهنك ٦٤،٠٠٠ مقاتل (« حقائق الاخبار عن دول البحار » ص ٢٧٥) . وهو تقدير ليس مغالى فيه لأننا نعرف من كتاب فرديناند دليسبس (« وثائق عن تاريخ القناة » ج ٤ ص ٣٣٢) ان سعيد باشا أنقص عدد الجيش المصرى

(١) خطبة العرش فى برلمان اسماعيل الأول ، الدورة الثالثة ، فى ٢٨ يناير ١٨٦٩ .

من ٦٠٠٠٠ر٦٠ مقاتل إلى ١٠٠٠٠ر١٠ أو ٨٠٠٠ر٨ مقاتل ليعمل المجندون فعله فى حفر قناة السويس. كذلك نعرف أن سعيد باشا حاول تجديد البحرية المصرية بحجة إشتراك مصر فى حرب القرم. ولكن ما انتهت حرب القرم فى ١٨٥٦ حتى أوعزت إنجلترا لتركيا بخطر الأسطول المصرى فأمر السلطان سعيد باشا بعدم ترميم سفنه المعطوبة الراكدة فى ترسانة الاسكندرية إلا بأمر منه ، فأمر سعيد بتحطيم السفن وبيع أخشابها وإحراق التالف منها ، وسرح معظم رجال البحرية.

وقد كان الدرس الأول الذى تعلمه الخديوى اسماعيل هو أنه بهذه القوة الزرية لن يستطيع أن يكون رجل حرب كما كان محمد على ، وأنه مقدر عليه أن يكون رجل سلام ولو إلى حين ، حتى يعيد بناء قواته المسلحة ، وقد فعل درجة حتى بلغ الجيش المصرى عام ١٨٧٤ ما عدده ٩٣٨٠٤ من الرجال وهبط فى ١٨٧٨ إلى ٥٧٠٧٠ رجلا ، (فى تقويم النيل ، لأمين باشا سامى بلغ عدد أفراد جيش اسماعيل ٧٤٦ر٨٠ فى ١٨٧٨ بعد أن كان ١٢٦ر٧٨ مقاتلا فى ١٨٧٤ و ٥٥٥٢ر٦٥ مقاتلا فى ١٧٧٠ و ٦٢١ر٣٤ مقاتلا فى ١٨٦٣ أى عام تولى اسماعيل .

وكان الدرس الثانى الذى تعلمه الخديو اسماعيل هو أن تحركات مصر فى الشرق الأوسط بما فيه شرق البحر الأبيض المتوسط كفيلة بأن تؤلب عليه تركيا وأكثر الدول الأوروبية ، وأن محور مصر ــ فرنسا الذى أقامه محمد على ثم جدده سعيد باشا من بعده محور جد خطير فى إعادة بناء مصر حضارة وقوة عسكرية ، ولكن تجربة محمد على دلت على أنه غير كاف ولا محقق للنتائج فى مواجهة محور تركيا ــ إنجلترا . وبناء عليه فتحركات مصر ينبغى أن تكون نحو الجنوب ، نحو افريقيا ، نحو منابع النيل لتجنب الصدام المباشر مع الدول العظمى بالتحرك فى الشرق والشمال .

على هاتين القاعدتين فى تقديرى أنبتت استراتيجية الخديو اسماعيل منذ أول يوم تولى فيه عرش مصر : كرجل سلام أوكرجل مكره على السلام إختار طريق التعاون مع أوروبا ، ولاسيما فرنسا ، لإعادة بناء مصر ، ولم يختر طريق التحدى والصدام كما فعل محمد على وإبراهيم باشا ، وكرجل استراتيجية تخلى عن سياسة مصر الشرقية حيث لا فراغ فى الشرق الأوسط تستطيع مصر أن تملأه ، وتحول إلى أفريقيا حيث الفراغ كاملاً أو شبه كامل . وفى الحالين كان الخديو اسماعيل يعرف أن من لم يملك سيف المعز فلا مناص له من استخدام ذهبه . ولذا فقد اعتمد فى قضاء كثير من مآربه على شراء التأييد

من الساسة ومن الصحافة فى الداخل والخارج وعلى استنجار الذمم الخربة على كل مستوى من سلطان تركيا ووزرائه إلى صعاليك الجرنالجية فى القاهرة واستانبول وباريس وبيروت وغيرها من عواصم العالم . وقد كبدته كل هذه الرشى أو على الأصح كبدت مصر أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات يجب أن نخصمها من ديونه الجسيمة إذا كنا نرى مثله أن الذهب أرخص من الدم المهراق . كذلك فإن الخديو اسماعيل ، رغم تعاونه مع فرنسا ، حاول أن يكسر سياسة العميل الواحد ، ولاسيما بعد هزيمة فرنسا فى حرب السبعين ، بإشراك أمريكا فى بناء جيشه وبإشراك إنجلترا فى أحلامه الأفريقية وغير ذلك ، للإستفادة من التوازن الدولى ، ولتهدئة الآلهة الغضبى حتى لاتتجمهر عليه وتصرعه . ولكنه فشل فى هذه المحاوله لأنه عاش لسوء حظه فى زمن ظهور الإحتكارات العالمية ، حيث الرأسمالية الدولية ، وخاصة فى عالم التمويل ، كانت أقوى من الرأسماليات الوطنية . وكانت لا تميز بين الاسترلينى والفرنك والمارك والجروشن والمجيدى العثمانى . فتألب عليه الاستعمار العالمى من جميع القوميات ، ولم يهدأ حتى أقصاه عن عرشه وسلم مصر لقمة سائغة للإحتلال البريطانى .

وبعد نحو عشرين سنة من ذبول الحكم المصرى فى السودان ، بدأت تحركات الجيش المصرى فى ١٨٦٥ بالإستيلاء على فاشودة فى عهد جعفر باشا صادق حكمدار السودان ، وأقامت مصر فى فاشودة نقطة عسكرية لمنع تجارة الرقيق من بحر الغزال وأفريقيا الاستوائية . وكانت فاشودة موقعا حربيا ممتازاً من سيطر عليها سيطر على بحر الغزال والسوباط كما أنها مفتاح النيل الأبيض من الجنوب . وبالتالى كانت مفتاح الخرطوم .

وقد بدأ الخديو اسماعيل تحركاته فى السودان على الطريقة الأوروبية : أى البحث عن مبرر معنوى أو مادى له حقيقة موضوعية لإعادة فتح السودان . ففى ١٨٦٣ أرسل الخديو اسماعيل إلى حكمدار السودان ، موسى باشا حمدى يومئذ ، أوامر مشددة بالقضاء على تجارة الرقيق فى السودان . فاتخذ حاكم السودان إجراءات صارمة لتنفيذ أوامر الخديو إسماعيل ، فاضطر تجار الرقيق إلى الإنسحاب إلى الجنوب . فأرسل الخديو إسماعيل حملتين لتعقبهم ، حملة إلى جندكرو وحملة إلى بحر الغزال . وفى ١٨٦٥ تمكن الحكمدار الجديد جعفر باشا صادق من إحتلال فاشودة وتسليحها لسد مداخل النيل الأبيض الجنوبية على الجلابين والنخاسين . وفى ١٨٦٥ أيضا إسترد الخديو اسماعيل

SS

ميناءى سواكن ومصوع على البحر الأحمر . وكانتا من أهم الموانى لتصدير الرقيق من ساحل أفريقيا الشرقى .

وقد استفحلت تجارة الرقيق فى السودان مع إستتباب الحكم العربى بعد القرن السابع الميلادى كما ذكر الدكتور فؤاد شكرى فى بحثه حول «الامبراطورية الأفريقية» («اسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته» ، ١٩٤٥ ص ٢٠٣ - ٢٠٤) : «فقد وجد الرق ووجدت النخاسة فى هذه البلاد من أزمنة ، وقوى شأنها فى الحقيقة منذ أن بدأ العرب يفدون إلى السودان بكثرة من القرن السابع الميلادى ، ثم استطاعوا تدريجيا فى القرون التالية أن يبسطوا سيطرتهم على ارجاء السودان المعروفة وقتذاك . فازدهرت أسواق الرقيق ، ونشطت النخاسة ، لأن الجلابين (وهم صيادو الرقيق وتجاره) سرعان ما وجدوا معينا لا ينضب من الرقيق على جانبى النيل الأبيض وفى السوباط وفى أقليم النيل الأعلى وبحر الغزال ، فصادروا الرقيق من بين الشلوك والدنكا والنوير والبارى والنوبا والنيام نيام واللوتوكا وغيرهم» . واشتهرت من بين أسواق الرقيق : بربر وشندى وسنار وكوبا والفاشر والأبيض ، ثم سواكن ميناء التصدير على البحر الأحمر . «وقد استمر الحال على ذلك ، حتى أصبح الرق فى أوائل القرن التاسع عشر متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدرجة يتعذر معها منعه» . وكان هؤلاء العرب يفدون إلى السودان من بلاد العرب ومصر وطرابلس وأسسوا ملكهم فى النوبة وسنار ودارفور وكردفان وتألفت منهم طبقة أرستقراطية ، وكان ملوكهم يجردون «الغزوة» بعد الغزوة على النيل الأبيض وبحر الغزال والسوباط لاصطياد «العبيد» وسوقهم كالقطعان إلى مراكز تجارة الرقيق أو للتصدير إلى مصر وطرابلس وبلاد العرب وتركيا ، وبلغت تجارتهم سمرقند .

ورغم أن محمد على ألغى الرق رسميا فى ١٨٣٨ بعد فتح السودان إلا أنه كان يعلم أن القضاء عليه أمر عسير ، ففى حديث له مع الدكتور مادن Madden ممثل «جمعية مكافحة الرق» بلندن : «يسرنى كثيرا أن ألغى الرق إلغاء تاما . ولكن واجبنا قبل هذا أن نربى الشعب ونعلمه ، لأن الرق هنا يختلف تماما عن الرق فى بلادكم ، والصعوبة هى أن نمدن الأهلين فى بلادهم ذاتها ، ونعودهم على العيش وفق أساليب حياتنا»[1] وهذا الكلام رغم صدقه من الناحية العلمية ، قد يكون أيضا كلام مراوغ

(١) محمد فواد شكرى فى «أسماعيل» ، ص : ٢٠٥.

يريد أن يلغى الرق رسميا حتى يبدو فى صورة الحاكم المتمدن ولكنه لا يريد إلغاءه بالفعل للاستفادة من الأوضاع ، ولاسيما إذا جاء من محمد على ذى السيف الطويل .

يجب أن يكون هذا ماثلا فى الذهن لأننا نعرف أن حكمدارى السودان المعينين من لدن محمد على كانوا يشتركون خلال السنوات التالية فى ارسال «الغزوات» لصيد الرقيق[1] لا نعرف لحسابهم الخاص أو لحساب محمد على . وعلى كل فقد أخرج محمد على ، الذى احتكر التجارة فى أكثر السلع والمنتجات وتجارة الرقيق من قائمة السلع التى تحتكر الدولة تجارتها ، ولكن هذا لا يمنع طبعا من قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة. يشترك فيها بعض حكام مصر اشتراكا فعليا وربما منظما على أساس أن الدولة تغمض عينها عما يجرى ، وبالتالى يكون التعيين فى منصب المديرين فى أقاليم السودان يتضمن نوعا من «الامتياز» غير المكتوب لاحتكار تجارة الرقيق خارج إطار الدولة . كذلك فإن اهتمام محمد على بارسال البكباشى سليم قبودان فى ثلاث حملات بين ١٨٣٩ و ١٨٤١ لاستكشاف منابع النيل ، وهى المنابع الأساسية للرقيق ، وللسيطرة على مداخل النيل الأبيض الجنوبية (وقد وصلت إلى جندوكورو عند خط عرض ٤٢َ ٤ْ) ، قد يكون للقضاء على تجارة الرقيق كما قد يكون لاحتكارها . وعلى كل فإن فتح النيل الأبيض للملاحة قد نظم لتجار الخرطوم تجارة العاج ، ومصدرها الأساسى أعالى النيل ، وفتح الطريق منذ ١٨٤٣ للمغامرين الأوروبيين للمشاركة فى هذه التجارة وفى تجارة الرقيق . ودخل كبار موظفى مصر فى السودان طرفا فى تجارة العاج على الأقل بقصد انتزاعها من أيدى التجار الأجانب واحتكارها لأنفسهم ، واستخدموا فى ذلك سلطتهم الرسمية وما يملكون من قوات عسكرية ، فكانوا يرسلون الحملات المسلحة إلى النيل الأبيض بحجة المحافظة على السفن المصرية لقطع الطريق على التجار الأجانب . وفى الدكتور محمد فؤاد شكرى أن عبد اللطيف باشا حكمدار السودان سد فى ١٨٥٠ و ١٨٥١ المنفذ على تجار العاج الأوروبيين فتحولوا إلى تجارة الرقيق بدلا من تجارة العاج ، وصيد العبيد بدلا من صيد الفيلة بأسلحتهم النارية وبيعهم فى أسواق الخرطوم وسنار . وقد بلغ من شدة وطأة عبد اللطيف باشا أن قنصل النمسا فى الخرطوم ، الدكتور رايتز Reitz احتج رسميا على سوء معاملة التجار الأجانب ، فصدر قرار فى ١٨٥٢ بفتح النيل الأبيض للملاحة الحرة ، واستدعاء عبد اللطيف باشا من السودان . وقد أفضى ذلك إلى فقدان حكومة الخرطوم السيطرة على أعالى النيل ، حيث العاج والرقيق . ولكننا الآن فى عهد عباس الأول وسعيد .

وهكذا تدفق على أعالى النيل بين ١٨٥٢ و ١٨٦٢ سيل من التجار المغامرين العرب والشوام والأوروبيين وتركزوا جميعا حول جندكورو حتى أصبحت هذه القرية خلال عشر سنوات أعظم مراكز تجار العاج والرقيق . وكان أشهر هؤلاء التجار : حبشى وأبو عمورى والإخوان جول وامبوازبونسيه وكوديه وديبونو وفاسيير وملزاك وجون باتريك الخ .. وأنشأ هؤلاء الزرائب فى جندكورو يكدسون فيها الأسلحة والذخيرة والعاج والرقيق ، حتى غدت هذه الزرائب محطات مسلحة يسيطرون بها على النيل الأعلى ويرهبون بها السكان فى بحر الغزال ونهر السوباط . وتقلص سلطان حكومة الخرطوم فاقتصر على العاصمة وسنار وأراضى الجزيرة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض وعلى الكردفان التى كانت فيها حامية مصرية قوية . أما السودان الجنوبى فقد سقط فى أيدى التجار والمغامرين . بل لقد انتهى الأمر بعد فتح النيل الأبيض للملاحة الحرة ، أن هؤلاء التجار والمغامرين انشأوا شركات فى الخرطوم لتجهيز حملاتهم بالمراكب المسلحة وبالذخائر والمؤن ووزعوا مناطق السودان الجنوبى فيما بينهم وأرغموا حكومة الخرطوم على منحهم «امتياز» تجارة العاج والرقيق — أى احتكارها ، كل فى منطقته ، مقابل ايجار سنوى . وكان أشهر مؤسسى هذه الشركات وأعظم تجار الرقيق خلال هذه الفترة هم : أحمد موسى العقاد (كان موسى بك العقاد نائب القاهرة فى برلمان اسماعيل الأول عام ١٨٦٦ وحسن موسى العقاد نائب القاهرة فى برلمان اسماعيل الثانى عام ١٨٧٠) وعلى أبو عمورى ، والزبير باشا رحمت ، وكوتشك على (كشك على) ، ويليهم فى الأهمية : غطاس وباسيلى وحسب الله وسركيس وخليل شامى ومحمد خير . أما الأوروبيون فكان أهمهم : بارثولوميو وديبونو وجون باتريك . وقد شبه بعض الكتاب هؤلاء النخاسين بارونات أوروبا الذين كانوا خلال العصور الوسطى يشنون الحملات لاصطياد الرقيق ويشيعون الدمار أينما حلوا . أما السكان الأصليون فقد كانوا يفرون من مناطقهم أو يهلكون فى الدفاع عن أنفسهم أو يقعون فى الأسر مما خفض عدد السكان فى السودان الجنوبى ، كما أن الفيلة أوشكت أن تنقرض .

وفى أبريل — مايو ١٨٦٤ أعدت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية تشرح ضرورة انشاء الحكومة المصرية مركزا فى جندكورو للقضاء على تجارة الرقيق فى أعالى النيل وفى المنطقة الاستوائية مثل مملكة اونيورو ومملكة أوغندا . وفى ٢٨ مايو ١٨٦٤ كتب الرحالة سبيك أيضا رسالة بهذا المعنى . وكان معنى ذلك مد سلطة مصر إلى أفريقيا الاستوائية . ولذا لم يجد الخديو اسماعيل صعوبة فى

إسترداد ميناء مصوّع وسواكن من الباب العالى فى ١٨٦٥ لسد المنافذ على تصدير الرقيق من البحر الأحمر . ومنذ ١٨٦٣ تبنى الخديو اسماعيل هذه القضية الإنسانية الكبرى ـ مكافحة الرق ـ وبهذا استطاع أن يرفع لواء مصر على أفريقيا الاستوائية ويخدم العلم والانسانية فى وقت واحد .

وهكذا كان المسرح معداً منذ بداية عهد اسماعيل لفتح السودان للمرة الثانية . واحتل حكمدار السودان جعفر باشا صادق فاشودة فى ١٨٦٥ بتعليمات الخديو اسماعيل فسد منافذ النيل الأبيض على تجار الرقيق . غير أن هذا لم يكن وحده كافيا ، فقد كان من الضرورى إستئصال هذه التجارة الإجرامية فى منابعها بالسيطرة الفعلية على بحر الغزال وأعالى النيل وأفريقيا الاستوائية .

وقبل تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ كانت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن قد أوفدت فى عهد سعيد باشا الرحالة سبيك Speuke ومعه الرحالة جرانت Grant لاكتشاف منابع النيل الأبيض ، فدخلا المنطقة عن طريق زنزبار واكتشفا بحيرة اكروى ومنبع النيل فيها فى ٢٨ يوليو ١٨٦٢ ، وأطلقا على بحيرة اكروى اسم بحيرة ڤكتوريا أو ڤكتوريا نيانزا Victoria Nianza تخليدا لملكتهم . وكان الرحالة السير صمويل بيكر Sir Samuel Baker قد خرج من تلقاء نفسه مع زوجته فى أواخر عهد سعيد ليكتشف منابع النيل الأبيض ، وسلك طريق الخرطوم حتى بلغ جندكورو فى ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وهى آخر نقطة وصل إليها البكباشى سليم بك قبطان أيام محمد على . وهناك التقى السير صمويل بيكر بالرحالتين سبيك وجرانت وعرف منهما نبأ اكتشافهما لبحيرة ڤيكتوريا كما عرف منهما نبأ وجود بحيرة أخرى غير مكتشفة يتحدث عنها الأهالى ، فسار إليها السير صمويل بيكر واكتشفها فى ١٤ أغسطس ١٨٦٤ . وأطلق عليها اسم بحيرة البرت أو البرت نيانزا Albert Nianza على اسم الأمير البرت Albert زوج ملكة انجلترا . ومن هذا يجب أن نستخلص أن الاكتشاف الجغرافى لمنابع النيل لم يكن لاسماعيل دخل فيه لأنه تم حتى جندكورو Gondokoro وجزيرة جونكر بجهود سليم بك قبطان فى حملته الثانية أيام محمد على فى أوائل ١٨٤١ . وأما اكتشاف بحيرة ڤكتوريا (اكروى) فقد قام به سبيك وجرانت فى أواخر عهد سعيد (٢٨ يوليو ١٨٦٢) بفضل الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ، وأما اكتشاف بحيرة البرت فقد قام به السير صمويل بيكر أيام اسماعيل فى ١٤ مارس ١٨٦٤ ، ولكن باجتهاده الشخصى .

SS

وبقيت مشكلة مطاردة تجار الرقيق . وفى نوفمبر ١٨٦٩ جاء السير صمويل بيكر إلى مصر فى صحبة الأمير إدوارد ولى عهد انجلترا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس . وعرض البرنس ادوارد prince Edward على الخديو اسماعيل إيفاد السير صمويل بيكر لمطاردة تجار الرقيق فى السودان باسم الحكومة المصرية فوافق الخديو اسماعيل . وفى كرابيتيس أن العرض جاء من إسماعيل للبرنس إدوارد . وأصدر إسماعيل مرسوما بتعيين بيكر باشا حاكما للمديرية الاستوائية لمدة ٤ سنوات تبدأ فى أول أبريل ١٨٦٩ بمرتب قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، وعهد إليه بمكافحة تجارة الرقيق جنوبى جندكورو وإنشاء المحطات الحربية للسيطرة على المنطقة وتأمين التجارة فيها وزوده بحملة قوامها ١٧٠٠ مقاتل . ونص المرسوم على الآتى :

(١) إخضاع الأقاليم الواقعة جنوب جوندكورو لسلطتنا ،

(٢) إبطال تجارة الرقيق ،

(٣) إنشاء نظام للتجارة المنتظمة ،.

(٤) فتح البحيرات الإستوائية الكبرى للملاحة

(٥) إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية والمخازن التجارية كل منها على بعد مسيرة ثلاثة أيام من الآخر خلال افريقيا الوسطى كلها . وتكون جوندكورو هى قاعدة العمليات » .

وقد أعطى المرسوم سلطات مطلقة للسير صمويل بيكر ، بما فيها حق الحياة والموت على رجال الحملة ، وحدد مجال سلطته المطلقة بالأقاليم الواقعة فى حوض النيل جنوبى جوندكورو[1] .

يجب أن ندخل فى حساباتنا أن حملات الخديو اسماعيل لاستئصال تجارة الرقيق

---

(١) لم تكن مصر نفسها مبرأة من تجارة الرقيق . وقد ذكر دوجلاس رى وسيلفا فى كتابهما « السير صمويل بيكر » (ص : ١٣٣) :
« كان استخدام اوروبى لابطال تجارة الرقيق ، احتراما للرأى العام فى العالم المتمدن ، تحديا مباشرًا لحقوق رعاياه وضروراتهم المدعاة . ولم يدرك الرأى العام فى أوربا جسامة العملية . فقد كانت كل اسرة فى الصعيد وفى الدلتا تعتمد على خدمة الرقيق ، وكانت الحقول فى السودان قائمة على عمل الرقيق . وكانت نساء العائلات الغنية والمتوسطة يعتمدن على خدمة الرقيق . وكان أمل من هن أقل ثروة أن تمتلك الواحدة منهن عبدة . وفى الواقع كان المجتمع المصرى بغير عبيد مثل عربة بغير عجلات يستحيل تسييرها » .

من السودان لم تكن موضع ارتياح الطبقات الموسرة والمتوسطة فى مصر نفسها بسبب شيوع استخدام العبيد فى الحياة المصرية(١) . وفى ذلك يكتب السير صمويل بيكر فى ١٨٧٤ : « وهكذا قرر الخديو مجازفا بشعبيته بين رعاياه أن يقتلع جذور تجارة الرقيق فى مهدها مباشرة . ولكى يحقق هذا المشروع الصعب إختار رجلا إنجليزيا وسلحه بسلطات مطلقة لم يحدث قط أن يعطيها مسلم لمسيحى . كان لابد من إبطال تجارة الرقيق ، وإنشاء التجارة المشروعة ، وتوفير الحماية للأهالى باقامة سلطة الحكومة بينهم » .(١)

ومن المهم أن نحاول تفهم الصعوبات الرسمية التى أحاطت بحملة ابطال تجارة الرقيق فى السودان . فقد كتب صمويل بيكر فى مؤلفاته عن سنة ١٨٦١ بعد أول رحلة له فى السودان أيام سعيد باشا :

« إن افريقيا لا يمكن أبدا أن ترتقى إلى أية درجة من المدنيه ما لم تستأصل منها تجارة الرقيق تماما ، وأول خطوة لازمة لترقية القبائل المتوحشة الساكنة على النيل الأبيض هى سحق تجارة الرقيق . وإلى أن يتم ذلك لن يمكن إقامة تجارة مشروعة ، كما أنه لا أمل هناك فى إيفاد الإرساليات التبشيرية . فالبلاد مغلقة ومختومة فى وجه الإصلاح .

« وليس هناك ما هو أسهل من القضاء على هذه التجارة المشينة لو أن الدول الأوربية كانت جادة فى ذلك . ومصر توافق على الرق ، فأنا لم أقابل موظفا من موظفى الحكومة لم يؤيد فى مناقشاته معى الرق بوصفه شيئا لازما لمصر لزوما حتميا ـ وعلى هذا فكل إعلان بمعاداة الرق تبديه حكومة تلك البلاد ، هو ببساطة حركة شكلية لتعمية الدول الأوروبية ، لتغمض عيونها ، وبهذا يوضع الموضوع على الرف وتستمر تجارة الرقيق فى مجراها الطبيعى .

« ولو أن تقارير قناصل الدول وجدت تأييدا من حكوماتهم المختلفة ، ولو أن القناصل أنفسهم مفوضين بسلطة الاستيلاء على السفن المحملة بالرقيق وبتحرير قطعان العبيد وهم يقطعون مسيراتهم البرية ، لما أمكن لهذه التجارة اللعينة أن توجد . ولكن أيدى القناصل الأوروبيين مغلولة ، والمنافسات المتشابكة مع المسألة التركية تقف حائلا دون إتخاذ عمل موحد من جانب أوروبا ، وما من دولة من الدول العظمى تريد أن تكون البادئة بتعكير هذه البركة المليئة بالوحل »(٢) .

(١) المصدر السابق .

(2) Samuel Baker, Albert Nyanza, vol. 1, p, 93.

ومن هذا يتضح أنه عند تولى اسماعيل عرش مصر كانت الادارة المصرية تحبذ ، على الأقل سرا ، تجارة الرقيق كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت فى حقيقتها غير منزعجة من غزوات النخاسين والجلابين . وفى الوقت الذى كان فيه إبراهام لنكولن يخوض حرب تحرير العبيد فى الولايات الأمريكية وينشر «اعلان التحرير» الذى أصبح نافذا إعتبارا من أول يناير ١٨٦٣ ، كتب صمويل بيكر يقول :

«ولكن عند وصولى إلى جوندكورو نظروا إلى نظرهم إلى جاسوس أوفدته الحكومة البريطانية . وعندما اقتربت من معسكرات التجار المختلفين سمعت صليل السلاسل قبل أن أصل إلى الموقع ، فقد كان العبيد يساقون بسرعة إلى أمكنة يخفون فيها خشية التفتيش . كانوا مغللين بحلقتين حول الكاحلين موصولتين بثلاث أو أربع حلقات . وكان أحد هؤلاء التجار قبطيا ، وكان والد القنصل الأمريكى فى الخرطوم ، وقد عجبت حين رأيت المركب غاصا بقطاع الطرق يصل إلى جوندكورو وقد ارتفع عليه العلم الامريكى »[٢] .

وهكذا أصبح تجار الرقيق المتمركزين فى الخرطوم من ملوك المال بتواطؤ بعض رجال الادارة المصرية فى عهد عباس وسعيد وبتواطؤ بعض الأجانب الرسميين . وكان المظهر الخارجى لتجارة الرقيق هو تجارة العاج ولكن صمويل بيكر أوضح أن حصيلة هذه الواجهة العاجية لم تكن تتجاوز ٤٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا . أما الثروات الحقيقية فكانت فى تجارة البشر . وكان المألوف أن يستأجر الجلاب فرقا من العرب ومن المجرمين الفارين من العدالة فى أقصى البلاد ، وقد كانوا يجتمعون فى الخرطوم ، وتتكون الفرقة من عدد يتراوح بين ١٠٠و٣٠٠ من المغامرين . وكان أكبر تجار الرقيق يستخدم نحو ٢٥٠٠ من الرجال المسلحين يوزعهم على مختلف المراكز فى أفريقيا الوسطى . وقد قدر بيكر عدد المصريين المشتغلين فى «تجارة العاج» هذه بنحو ١٥٫٠٠٠ تاجر ، غير السودانيين . وكانوا يوزعون فى عصابات مسلحة من ٣٠٠ شخص فى المتوسط على مختلف المناطق ويتآخون أحيانا مع زعماء القبائل السوداء ويرتبون معهم الحملات للقضاء على «خصومهم» من القبائل الأخرى فيغيرون فجرا على القبيلة الآمنة ويحرقون عششها ويقتلون رجالها ببنادقهم ويسبون النساء والأطفال ويسوقونهم مع الغنائم من قطعان الماشية . كل هذا يوضح القوة الحربية التى كان يمثلها تجار الرقيق وما كان ينتظر الخديو اسماعيل والسير صموئيل بيكر من صعوبات .

(٢) المصدر السابق

وتاريخ تعيين صمويل بيكر قائدا للحملة (١ أبريل ١٨٦٩) بالإضافة إلى عقد عمله الذى كان معروضا على الخديو اسماعيل فى أبريل ١٨٦٩ يدل على أن الاتفاق كان أسبق من إحتفالات قناة السويس كما يروى عادة . كما أن تجهيزات بيكر من البواخر النهرية وعددها خمس التى صنعت له خصيصا فى انجلترا قد استغرقت بعض الوقت خلال ١٨٦٩ . وعلى كل فحين خرج بيكر بحملته كان معه البواخر الخمس التى صنعت له خصيصا وست بواخر أخرى و ١٥ قاربا و ١٥ دهبية انضمت إليها فى الخرطوم ٢٥ مركبا و ٣ بواخر إضافية . وكان معه ١٦٥٤ جندى منهم ٢٠٠ من الفرسان وبطاريتان من المدفعية وكان معه ١١ من المهندسين والفنيين والأطباء الانجليز بالإضافة إلى الليدى بيكر وخادمين . وبحسب الحسابات الاجمالية الواردة فى تقرير عن الميزانية المصرية للسنة المالية ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤ نعرف أن حملة السير صمويل بيكر كلفت الحكومة المصرية نصف مليون جنيه (٤٧٤٠٦٢ جنيها استرلينيا) . والرافعى يذكر أن حملة بيكر كلفت مصر ٨٠٠٠٠٠ جنيه .

وفى ٨ فبراير ١٨٧٠ أسس صمويل بيكر عند ملتقى السوباط بالنيل الأبيض محطة أو نقطة عسكرية سماها «التوفيقية» على أسم الأمير توفيق ابن الخديو اسماعيل . وفى ٢٦ مايو ١٨٧١ رفع العلم المصرى (الذى كان وا أسفاه العلم العثمانى) على جوندكورو فى احتفال رسمى أعلن فيه ضم هذه المنطقة إلى املاك مصر واطلق على جوندكورو اسم الاسماعلية وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء وحتى ذلك التاريخ لم يتجاوز صمويل بيكر آخر نقطة وصل اليها سليم بلك قبطان فى عهد محمد على وفى فبراير ١٨٧٢ كتب اسماعيل إلى صمويل بيكر يأمره بالتوقف عند جوندكورو وتثبيت موقعه هناك والبدء فى الانشاء وتأليف القبائل حول مصر بالخدمات وباقرار النظام وباحتكار التجارة حتى يقضى على تجارة الرقيق ويفتح للتجار أبواب التجارة المشروعة كبديل لتجارة الرقيق . وختم خطابه بقوله : «باختصار ، لا تتقدم ، ولكن علم ، واستعمر ، واجعل من القبائل أصدقاء لك ، وعندما ما يتم لك ذلك ، تقدم» (كرابتيس : «اسماعيل المفترى عليه» راوتليدج ١٩٣٣ ص ٩٠ ـ ٩١) .

ومنذ ٣٠ مارس ١٨٧٠ ، وهو تاريخ تعيين الجنرال تشارلز ستون الأمريكى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، بدأ الخديو اسماعيل فى استخدام الضباط الأمريكيين فى أعمال الكشف الأفريقية . ويمكننا أن نستخلص من تحركات اسماعيل فى

هذه الفترة وفى مشروعاته الأفريقية أنه كان يقظا إلى خطورة استخدام الانجليز وحدهم فى فتح حوض النيل . نستخلص هذا من قول وينجيت Sir Reginald Wingate فى ١٨٩١ : «قبل ١٨٨٢ كان يقوم بتدريب الجيش المصرى ضباط أمريكيون ، وهم رجال ذوو خبرة عسكرية متفاوتة ولكن لم يؤذن لهم فى تدريب الجنود فعليا على وجه الإطلاق وإلا فى النادر ، فقد كان عملهم الوظيفى الرئيسى متصلا بالخدمة الطبوغرافية وما إليها ، وفى استكشاف السودان والصحارى الواقعة بين النيل والبحر الأحمر »[1] .

وفى ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ قامت بعثة برياسة الكولونيل بيردى Purdy الأمريكى بمسح المنطقة بين قنا والأقصر ، ثم قامت بعثة أخرى برياسة الكولونيل كولستون Colston الأمريكى فى ١٨٧٣ بارتياد ميناء برنيس على البحر الأحمر والطريق منه إلى قنا . وفى ١٨٧٤ قامت بعثة برياسة الكولونيل بيردى بمسح مديرية دارفور مسحا تاما ومسح كردفان باشراف الكولونيل كولستون كما قامت بعثة برياسة ميتشيل Mitchell الأمريكى بمسح الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر . وفى ١٨٧٤ أيضا خرج الكولونيل بيردى مع الكولونيل ماسون Masin والكولونيل براوت Prout وثلاثتهم من الأمريكيين ، لمسح دنقلة ، وهو عمل أتموه فى ١٨٧٧ . وبين ١٨٧٠ و ١٨٧٧ كانت هناك حملات وبعثات جيولوجية أخرى لفتح طرق الأبيض وللمسح الطبوغرافى والتعدينى فى مختلف الأماكن النائية بقيادة فرنسيين وايطاليين وانجليز وأمريكيين ، وكانت كل هذه الأبحاث تصب فى «الجمعية الجغرافية الخديوية » التى أسسها الخديو إسماعيل . وفى ١٨٧٢ أرسل الخديو إسماعيل السويسرى مونتسنجر باشا Munzinger لفتح أقليم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية ، وحكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب للقضاء نهائيا على مراكز تجارة الرقيق فى دارفور ، وقد ساعده فى ذلك النخاس الأعظم الزبير باشا رحمت الذى عرض خدماته على الحكومة المصرية فسقطت دارفور تماما فى يد المصريين فى ١٨٧٤ بعد أن عز فتحها على محمد على .

أما صمويل بيكر ، فبعد أن وطد نفوذ مصر فى منطقة جوندكورو وتقدم فى ١٨٧٢ ففتح مملكة أونيورو ، وهى شرق بحيرة ألبرت ، واحتل الجيش المصرى عاصمتها ماسندى Massendi فى أبريل ١٨٨٢ وأعلن بيكر باشا باسم الخديو اسماعيل ضمها إلى أملاك مصر فى ١٤ مايو ١٨٧٢ بعد أن أعلن ملكها كابريكا خضوعه للحكومة

(1) F. Reginald Wingate: Mahdiism and the Egyptian Sudan. London, Macmillan, 1891, p. 204.

المصرية . ولكن كابريكا لم يلبث أن أعلن عصيانه فعزله صمويل بيكر وعين مكانه ريونجا ملكا على أونيورو فى ۱۸۷۲ وقدم امتيسى ، ملك أوغندا ، المتاخمة لمملكة اونيورو ، فروض الإخلاص لخديو مصر ، وعاون صمويل بيكر فى القضاء على فتنة كابريكا . وبهذا انفتح طريق مصر إلى مملكة زنزبار على المحيط الهندى بفضل ولاء امتيسى ، ملك أوغندا . وفى أبريل ۱۸۷۳ إنتهت مدة خدمة السير صمويل بيكر فعاد إلى جوندكورو ثم إلى الخرطوم ثم إلى القاهرة بطريق سواكن ، بعد أن ترك رؤوف بك أحد ضباط الجيش المصرى مكانه حاكما على مديرية خط الإستواء .

وفى محمد فؤاد شكرى أن السير صمويل بيكر إستدعى إلى مصر فور انتهاء عقده لأنه كان يتصرف فى أفريقيا الاستوائية تصرف الغزاة الفاتحين بما أساء إلى سمعة مصر فى تلك البقاع . أما الرافعى فيذكر أن جعفر باشا مظهر حكمدار السودان حتى ۱۸۷۱ كتب إلى الخديو اسماعيل يحذره من استخدام أجنبى فى فتح أعالى النيل وأفريقيا الاستوائية ، فكانت النتيجة سحبه وتعيين إسماعيل باشا أيوب مكانه . يقول الرافعى «ولكن اسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأى الحكيم ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار» أما ماذا كان يفعل بيكر باشا لخدمة سيدين فى وقت واحد ، مصر وانجلترا ، فهذا موضع لبحث الباحثين . أما ماذا كان يفعل جعفر باشا مظهر فى السودان بما استوجب تبديله ، فهذا أيضا مجال لبحث الباحثين . فلنقل أن اسماعيل كان رجل دولة ، وأنه كان يعمل فى حدود لعبة توازن القوة التى جعلته يوجه الامريكى حيث لا يوجه الانجليزى ويوجه الفرنسى أو الالمانى أو الايطالى حيث لا يوجه الاثنين ، والتى جعلته قبل هذا وذلك لا يجدد عقد السير صمويل بيكر رغم خدماته الجليلة لمصر ولحملة تحرير العبيد وللعلوم الجغرافية فى وقت واحد . فمن ما سندى كتب صمويل بيكر للخديو اسماعيل فى ۱۰ مايو ۱۸۷۲ : «وقبل عودتى سوف أرفع علم سموكم على الأقل درجة واحدة جنوب خط الاستواء وبذلك سوف يمتد ملك مصر ۳۳° جنوب الاسكندرية» «حاشية : لقد اعتنق ملك أوغندا الاسلام وبنى مسجدا . وسوف ابنى على الفور مدرسة» . ورغم هذا لم يجدد الخديو اسماعيل عقده؟ لماذا؟

الجنرال الزاهد

عين الخديو اسماعيل الكولونيل تشالز جوردون (الجنرال جوردون باشا General Gordon Pasha) مكان السير صمويل بيكر حاكما على افريقيا الاستوائية ، وعين ياورا له ــ أو عليه ــ الكولونيل الأمريكى شاييه ــ لونج Chaille-Long الضابط فى الجيش المصرى ، ورئيسا لأركان حربه . ولم يصل جوردون القاهرة إلا فى ٦ فبراير ١٨٧٤ . وكانت أول قنبلة ألقاها أن الخديو اسماعيل عرض عليه مرتب سلفه وهو ١٠٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ، فرفضه وحدد لنفسه مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه استرلينى .

كتب شاييه ــ لونج فى كتابه «حياتى فى أربع قارات»[1] يصف مأدبة أقامها جوردون لأعيان الخرطوم فى ١٨٧٤ : «وقادنى أيوب (يقصد اسماعيل أيوب باشا حكمدار السودان» ل . ع) الى مخزن أخفى كنوزا تتجاوز كل وصف . وهنالك أرانى أطباقا وأطقما من السيفر وكرستال بوهيميا وسكاكين وشوكا رائعة ومفارش سفرة وفوطا من أفخر الدمقس ، وكانت كلها يعلوها التراب ، وأرانى ألوانا من خمر باخوس وأنبذة من أفخر قطاف الميدوك والبورجونيا والشمبانيا . قلت : أجاءت هذه من كهوف علاء الدين ؟ فأجاب أيوب : «لا ، ولكن السير صمويل تركها هنا ومضى ، وهى الآن قد سلمت لخلفه» وهكذا كان صمويل بيكر يعيش كملوك أوروبا وسط أدغال أفريقيا ، وكان هذا بعضه من مال مصر وبعضه من ماله الخاص ، فقد كان أصلا واسع الثراء يعيش عيشة الأمراء . فلا نعجب إذن أن اسماعيل كتب إليه يرجوه فى أدب شديد أن يضغط النفقات لأن تعمير السودان سوف يحتاج إلى أموال طائلة .

وكان جوردون على نقيض صمويل بيكر ، رجلا بسيطا زاهدا فى عرض الحياة ، يقدم المثل العليا على السطوة والجاه . ومع ذلك فقد اتفق مع اسماعيل على أن

(1) Colonel Chaille-Long: My life in Four Continents. London, Hutchinson 1912, vol. 1 p. 82.

سياسة إلغاء الرق «العنيفة» التى كان يتبعها السير صمويل بيكر يجب أن تحل محلها سياسة تقييد الرق «الرحيمة» .

وقد كان من نتائج حملة جوردون إكتشاف الكولونيل شاييه ـ لونج لبحيرة كيوجا Kioga أو تشوجا Choga التى أطلق عليه شاييه لونج إسم بحيرة ابراهيم باشا ، ولكن الأطالس لم تأخذ بهذه التسمية . كذلك نتج عنها أن الجغرافى الإيطالى جيسى Gessi طاف بكل شواطىء بحيرة البرت فى ١٨٧٦ وأن الكولونيل ماسون الأمريكى ضبطها علميا فى ١٨٧٧ واكتشف نهر سمليكى Semliki الذى يخرج من جنوب بحيرة آلبرت ويصب فى النيل . واكتشف الانجليزى تشبنديل Chippendale والأنجليزى واطسون Watson مجرى النيل من ماجونجو Magungo فى بحيرة آلبرت حتى دوفلى Dofli . أما جوردون فقد تركزت إكتشافاته حول نيل فكتوريا .

وفى ٢١ يناير ١٨٧٥ اقترح جوردون على الخديو اسماعيل أن يمده بباخرة عليها ٢٥٠ جنديا يرسلها الى خليج ممباز Mombaz على بعد ٢٥٠ ميلا شمال زنزبار لينشىء محطة حربية يتقدم منها إلى ميتشا Mitcha ملك أوغندا . فقد كان من رأى جوردون التخلى عن الخرطوم كقاعدة للسيطرة على أوغندا والتركيز على قاعدة ممباز التى تفتح أمامه قلب أفريقيا الاستوائية . وفى ١٦ نوفمبر ١٨٧٥ عرف جوردون أن الخديو إسماعيل أرسل إليه ثلاث سفن حربية عليها ٦٠٠ مقاتل وصلت إلى جوبا Juba لاحتلالها وأنه وضع تحت إمرته الكابتن البحرى الاسكتلندى ماكيلوب باشا Mckellop ، ومعه شاييه لونج . وكان فى هذه الحملة أمريكى آخر هو الكولونيل وورد Ward وايطالى هو فرديريكو باشا Frederico . وقد أحيطت هذه الحملة بسرية تامة . فقد صدرت الأوامر من ١٦ سبتمبر ١٨٧٥ إلى شاييه لونج ـ الذى كان يومئذ فى القاهرة ـ أن يتوجه إلى السويس ليقود الجنود المتجمعين هنالك على ظهر الناقلتين «طنطا» و «دسوق» ووصلته أوامر مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر فى ١٨ سبتمبر مع مذكرة من الخديو ألا يفض الأختام إلا بعد أن يبحر جنوبا فى البحر الأحمر ٥٠٠ ميل . وبعد أن قطع هذه المسافة فض الاختام فوجد أن أوامره هى إبلاغ ماكيلوب باشا أن يبحر من بربره Berbera إلى جوبا . أهم شىء فى الموضوع هو ألا يعرف أحد غير شاييه لونج بك وماكيلوب باشا أن وجهة الحملة هى جوبا وأنها ستنتظر هناك حتى يصل إليها جوردون باشا أويرسل تعليماته إليها .

أما كل هذه السرية فسببها أن سلطان زنزباركان فى القاهرة ضيفا على الخديو إسماعيل وأبلغه أن جوبا ورأس حفون تقعان ضمن ممتلكاته وأنه ينتوى بمجرد عودته إلى بلاده أن يرفع عليهما علم زنزبار . ولم يشأ الخديو إسماعيل أن يفسد الضيافة على ضيفه ، ولكنه بادر بإرسال هذه الحملة حتى يسبقه برفع علم مصر على جوبا ورأس حفون . وختم إسماعيل أوامره بقوله : «أريد أن تكون هذه النقطة واضحة فى ذهنك : أن مصب نهر جوبا ملك لنا . وأنا أريد أن اعيش فى سلام مع سلطان زنزبار ، ولكنى لا أستطيع أن أسمح له بالمساس بحقوق أو بأن يحتل أراضى» . والأوامر إذن هى :

«اذا تصدى لكم أحد قناصل الدول المعتمدين لدى سلطان زنزبار وطلب منكم الإنسحاب باسم حكومته أو باسم سلطان زنزبار فاستخدموا معه الحذر واطلبوا منه أن يتصل بخديو مصر مصدر الأوامر . وإذا وجدتم جوبا مشغولة بقوات من زنزبار فاطلبوا جلاء هذه القوات بروح ودية ، فإن أبت الإنسحاب فاستعملوا القوة . الأرجح انكم لن تجدوا أحدا يشغل المكان» .

ووصلت الحملة إلى مصب نهر جوبا فى ١٦ أكتوبر ١٨٧٥ ، واستحال نزول القوات المصرية بسبب هياج الأمواج فابحر ماكيلوب باشا ١٥ ميلا جنوبا إلى نقطة اسمها كيسمايو Kismayu لها ميناء صالحة . وكانت النقطة محصنة بأربعمائة جندى وأربعة مدافع وعليها رفرف علم زنزبار . واستسلمت حامية زنزبار للقوات المصرية دون قتال وداخل أسوار القلعة وجد شاييه لونج أكثر من ٥٠٠ من الرقيق ينتظرون السفن التى تحمل «العاج الأسود» إلى أسواق النخاسة . (بهذه المناسبة كان سلطان زنزبار من أنصار تجارة الرقيق) . وبعد أيام جاءت الأوامر إلى ماكيلوب باشا أن ينتقل جنوبًا إلى نقطة اسمها فورموزا Formosa . واحتج إمام زنزبار لدى الحكومة البريطانية ضد نزول المصريين فى كيسمايو . وهنا ضغطت إنجلترا على إسماعيل فعدل أوامره إلى ماكيلوب : إذا كنت لم تتقدم إلى فورموزا فلا تتقدم اليها ، فالأمر كذا وكذا . فتوقفت الحملة المصرية . وهكذا بسطت إنجلترا جناحها على تجار الرقيق لمنع توسع مصر فى زنزبار . فقد كان غرض إسماعيل من حملة جوبا وكيسمايو فتح طريق التجارة المشروعة بين منطقة البحيرات والشاطىء الأفريقى من المحيط الهندى ومنع العرب من مزاولة تجارة الرقيق . وانسحب المصريون من زنزبار فى يناير ١٨٧٦ .

وفى ١٨٧٥ أيضا ، قبل حملة ماكيلوب باشا ، إحتل المصريون تاجورة وزيلع وبربرة على خليج عدن ، ومن زيلع تقدم رءوف باشا لاحتلال هرر فى ١٨٧٥ ، وكانت ميناءً لتصدير الرقيق عن طريق تاجورة وزيلع وبربرة .

وفى كتاب « مصر ومديرياتها المفقودة » للكولونيل شاييه لونج بك أن جوردون باشا أرسله إلى امتيسى عاصمة أوغندا حيث عقد معاهدة مع ملكها فى ١٨٧٤ دخلت أوغندا بموجبها تحت حماية مصر ، وأن الخديو اسماعيل بناء على ذلك أبلغ الدول أن مصر ضمت إلى أملاكها كل البلاد الواقعة حول بحيرتى فكتوريا والبرت . وفى الرافعى أن الإنجليز أحرقوا هذه المعاهدة بعد احتلال مصر فى ١٨٨٢ . وفى ٢ أغسطس ١٨٧٦ وردت لاسماعيل من جوردون باشا برقية تتضمن أنه أرسل إلى امتيسى ملك أوغندا ١٥٠ جنديا لحماية أورندجانى و ٣٠ آخرين لحماية بكبتيشة . وكان ممثل الحكومة المصرية فى بلاط ملك أوغندا ارنست لينان دى بلفون ابن المهندس الفرنسى الشهير فى عهد محمد على ، ولكنه قتل فى أثناء عودته إلى السودان . وكان أكبر ضابط مصرى تحت جوردون باشا هو ابراهيم بك فوزى كما كان معه أمين بك (أمين باشا فيما بعد) ، وقد كان طبيبا المانيا اسمه دكتور شنيتزلر Schnitzler إعتنق الاسلام واتخذ هذا الاسم .

وقد استمر جوردون باشا مديرا لعموم خط الاستواء حتى استقال فى ١٨٧٦ وعاد الى مصر ثم الى انجلترا تاركا وراءه الكولونيل الامريكى براوت قائما مقامه فى حكم مديرية خط الاستواء . أما أسباب إستقالة جوردون باشا من عمله كمدير لمديرية خط الاستواء فيحتمل أن تكون صداماته مع الكولونيل شاييه ـ لونج الذى نسب إليه أنه لم يكن متحمسا لضم أوغندا إلى مصر . ويحتمل أيضا أن يكون بسبب حرج الضمير المقسم بين ولائه لعمله المصرى وولائه لبلده انجلترا ، فالكولونيل شاييه ـ لونج يرجح وصول تعليمات الى الجنرال جوردون من حكومته تأمره أو تنصحه بعدم التعاون مع حملة ماكيلوب التى استولت على رأس حفون فى الصومال ثم كيسمايو فى زنزبار على مصب نهر جوبا فى المحيط الهندى ، مما أدى إلى فشل هذه الحملة وانسحابها بناء على التدخل البريطانى بعد أن قطعت سفن مصر ١٥٠ ميلا داخل نهر جوبا وسيطرت على هذه المنطقة . وكانت التعليمات أن تسير حملة ماكيلوب باشا غربا حتى تلتقى بقوات يرسلها جوردون باشا . ولكن جوردون لم يرسل هذه القوات التى كان من المفترض أن تصل إلى ماكيلوب وشاييه ـ لونج عند نهر جوبا . وقد كتب جوردون باشا الى أخته فى

SS

إنجلترا يقول عن ماكيلوب باشا « فان انتظاره سيكون على غير جدوى » على نهر جوبا .

ومن كل هذا نستطيع أن نستخلص أن هذا التكتم الشديد الذى أبداه الخديو إسماعيل حول حملة ماكيلوب باشا إلى الصومال وزنزبار ، لم يكن خوفا من ضيفه سلطان زنزبار ، وانما ليضع انجلترا أمام الأمر الواقع برفع علم مصر على كل المنطقة الواقعة بين ساحل أفريقيا الوسطى الشرق وبحيرة فكتوريا . بل يمكن أيضا أن نستخلص أن حديث سلطان زنزبار مع الخديو إسماعيل حين كان فى ضيافته بالقاهرة بأنه سيرفع علم زنزبار على حفون وجوبا لم يكن اعتباطا وانما كان تحذيرا خفيا من إنجلترا للخديو إسماعيل أن يبتعد عن هذه المنطقة مكتفيا بمنابع النيل الإستوائية . وقد اضطر إسماعيل بمسلكه فى حملة ماكيلوب (سياسة الأمر الواقع) إنجلترا الى التدخل السافر ، فكتب اليه وزير خارجية انجلترا بهذا المعنى . وكان تخلف جوردون عن إرسال القوات اللازمة الى ماكيلوب من أسباب تعثر حملة ماكيلوب بما أعطى إنجلترا فرصة التدخل . ومع ذلك فقد أسفرت حملة ماكيلوب فى فبراير ١٨٧٥ عن رفع علم مصر على رأس حفون فى الصومال جنوب رأس جردفون وقبول قبائل الصومال الحكم المصرى حتى براوه شرق نهر جوبا وقد ترك بها ماكيلوب حامية وعين عليها محافظا . ولكن المشكلة كانت فى كيسمايو بزنزبار التى احتلها ماكيلوب باشا وسماها فترة بور اسماعيل ، ولكنه إضطر للإنسحاب منها ومن نهر جوبا بأمر اسماعيل ولعدم وصول المدد من جوردون . فإذا ذكرنا أن مصر كانت قد سيطرت من قبل على تاجورة وزيلع وبربرة على خليج عدن عرفنا أن مصر كانت مسيطرة على موانى الصومال جنوب الحبشة . وقد كانت زيلع وبربرة وبولهار وتاجورة أصلا ملكا لتركيا وتابعة أصلا للواء الحديدة ، وتنازلت عنها للخديو إسماعيل بموجب فرمان أول يوليو ١٨٧٥ مقابل مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه عثمانى سنويا . وكان محمد رءوف باشا محافظا لزيلع ، وهى ميناء إمارة هرر ، والأميرال رضوان باشا محافظا لبربرة وقد فتح رءوف باشا مدينة هرر فى ١١ أكتوبر ١٨٧٥ (٢٣٢ ميلا غربى زيلع وهى ميناء إمارة أو سلطنة هرر) ، وبذلك ضمت إمارة هرر إلى أملاك مصر .

وفى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ وقع شريف باشا وزير خارجية مصر مع اللورد فيفيان قنصل إنجلترا العام فى مصر معاهدة تعترف فيها انجلترا بسلطة مصر على سواحل خليج عدن الأفريقية من تاجورة إلى رأس حفون بما فيها زيلع وراس جردفوى إلى بربرة على

أن يبقى كل من بربرة وبولهار ميناء حرا ، وتعهدت مصر بألا تتنازل عن هذه الأملاك لدولة أخرى . أما بقية سواحل الصومال فقد فقدت مصر حقوقها فيها . فلم تكن هذه المعاهدة فى الواقع إلا تقنينا لسلطة مصر على ما كان من قبل تحت سلطة الدولة العثمانية . وقد تغير هذا الوضع بعد الإحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ فاستولت إنجلترا على زيلع وبربرة وملحقاتهما ، واستولت فرنسا على تاجورة وملحقاتها واستولت إيطاليا على راس جردفوى .

وفى ١٧ فبراير ١٨٧٧ أصدر الخديو إسماعيل مرسوما بتعيين الجنرال جوردون باشا حكمدارا أى حاكما عاما على السودان ، وكان هذا المنصب من قبله مقصورا على المصريين ، أو على الأصح على الجنرالات الاتراك المتمصرين منذ عهد محمد على ، وشملت سلطته المطلقة مع السودان دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الإستواء وإمارة هرر وسواحل البحر الأحمر (سواكن ومصوع وموانى خليج عدن). ويلاحظ أن تعيين جوردون باشا حاكما عاما على السودان قد جاء بعد تحرك الدول الأوروبية لمحاصرة إسماعيل منذ لجنة كيف فى ١٨٧٥ وفرض الرقابة الثنائية فى ١٨٧٦ ، بسبب عجزه عن سداد الديون . وظل جوردون يشغل هذا المنصب نحو ثلاث سنوات حتى أواخر ١٨٧٩ حين استقال فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وعينت الحكومة المصرية مكانه محمد رؤوف باشا .

وقد أورد الرافعى قائمة بكبار الموظفين الأجانب الذين استعان بهم جوردون باشا فى حكم السودان وهم : الإيطالى مسيداليا بك Messedaglia مدير الفاشر (دارفور) والإيطالى جيسى باشا Gessi مدير بحر الغزال والألمانى روسيت بك Rosset مدير دارفور والإيطالى اميليانى Emihani مدير كبكبيه والفرنسى شارل ريجوليه Rigolet مديرا لدار الحاكم العام ، والنمسوى سلاتين باشا Slatin مفتشا للمالية والنمسوى جيكلر باشا مديرا لمكافحة تجارة الرقيق والدكتور زورنجسين مفتشا للصحة . وكان جوردون عند استقالته من منصبه كمدير لمديرية خط الاستواء قد أقام مكانه الكولونيل الأمريكى براوت Prout فعزله وعين مكانه إبراهيم فوزى باشا ثم لم يلبث أن عزل فوزى باشا وعين مكانه الألمانى الدكتور شنيتزلر Schnitzler المعروف باسم أمين باشا ، وهكذا . وقد حاول الرافعى أن يستخلص من هذا أن جوردون كان يحاصر اسماعيل بكل هؤلاء الخبراء الأوروبيين ، ليستخلص السودان للانجليز ، ولكن الأمر يدل على

عكس ذلك : فهو يدل إما على أن اسماعيل كان يحاصر جوردون بكل هؤلاء الأوروبيين المنتمين إلى جنسيات مختلفة ، وإما أن الدول الأوروبية الدائنة أصرت مثل إنجلترا على أن يكون لها ممثلوها فى السودان تمهيدا لتقسيم تركة مصر المسكينة بعد خلع إسماعيل . وعلى كل فلست أظن أن الحاكم العام الإنجليزى كان سعيداً بأن يكون مدير دار الحاكم العام ، أو فلنقل كبير أمنائه ، فرنسيا يطلع دقيقة بدقيقة على كل ما يجرى بدار الحاكم العام . شيئان يلاحظان على كل هذه المناصب الرئيسية : لا إنجليز ، ولا أمريكان ممن كانوا ينغصون حياة الإنجليز مثل شاييه ـ لونج وبروات . فلنقل إن المرحلة الأمريكية فى السياسة المصرية إنتهت بإنشاء الرقابة الثنائية وبتعيين جوردون باشا حاكما عامًا على السودان .

كتب شاييه ـ لونج فى «مصر ومديرياتها المفقودة» (ص ١٨٦) : «إن أمر جوردون باحتكار الحكومة محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة . وهؤلاء التجار كانوا سادات السودان الحقيقيين فكان هذا العمل المنطوى على الظلم النواة الأولى للثورة المهدية . وكانت إدارته فوضى . وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره فى ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون والثورة تتمخض فى أحشائه» . (عن الرافعى «عصر اسماعيل» ج ١ ص ١٤٥) .

ولاشك أن شاييه ـ لونج كان يعرف ما يقول بغض النظر عن دوافعه إلى مهاجمة جوردون ، ويكفى دافعا تخلى جوردن عن نجدة حملة ماكيلوب باشا على الصومال وزنزبار . ومع ذلك فمن الظلم للجنرال جوردون أن نحمله مسئولية إحتكار تجارة العاج لأن قرار إحتكار تجارة العاج قد اتخذه إسماعيل منذ أيام السير صمويل بيكر . لقد اقترن حكم جوردون فى السودان بمكافحة تجارة الرقيق تنفيذا لمعاهدة ٤ أغسطس بين مصر وانجلترا لإلغاء الرق ، وهذا هو السبب الحقيقى لثورة سادات السودان عليه وعلى الحكم المصرى ، فقد كانت تجارة العاج الأبيض هى مجرد الواجهة الظاهرية لتجارة العاج الأسود . ويجب أن ننظر إلى ثورة تجار السودان على أنها كانت ثورة النخاسين . فمنذ توقيع معاهدة إلغاء الرق بين مصر وانجلترا إتجه جوردون باشا بكليته إلى إلغاء الرق بدلا من تقييد الرق وفقا للسياسة القديمة ، وجعل من مكافحة الرق رسالة حياته حتى لقى حتفه أثناء ثورة المهدى فى ١٨٨٤ ، يدفعه هوس دينى عظيم وإيمان متصوف بأن الله لم يخلق الإنسان لأصفاد النخاسين .

بروفيل الجنرال الزاهد

بعد أن استقال جوردون باشا من منصب حاكم السودان العام فى أواخر ١٨٧٩ ، وكان عمره نحو ٤٦ عاما ، فقد ولد عام ١٨٣٣ ، عاش كعادته فى اعتكاف تام كلما ابتعد عن الوظائف العامة . وقبل أن يعود للمرة الثالثة إلى السودان ليلاقى حتفه فى ثورة المهدى عام ١٨٨٤ ، كان يرى خلال عام ١٨٨٣ وطواله يتجول فى مدينة القدس وتحت إبطه الكتاب المقدس ، يبحث عن مواقع سير أنبياء العهد القديم أو يبحث عن موقع صلب المسيح أو يبحث عن موقع جنة عدن ، أو يبحث أين رسا فلك نوح بعد أن انحسرت مياه الطوفان . ولم يكن هذا الهوس الدينى جديدا عليه ، فقد قضى أكثر حياته يبحث عن شىء غامض لا يعرفه ، فوجد الله فى سن باكرة ، وأمسك به إمساك رجل يقف على حافة هاوية . وكان إله جوردون إلها غامضا غريبا كما كان جوردون نفسه رجلا غامضا غريبا : يتكلم كما يتكلم الكتاب المقدس ، لا مع البشر ولكن مع الأنبياء .

أما صبا تشارلز جورج جوردون فقد كان مألوفا فى زمانه وفى كل زمان . كان أبوه ضابطا كبيرا فى الجيش البريطانى برتبة لواء ، وكان اسكتلنديا من الهايلاندز ، وكانت أمه من عائلة أثرياء اشتهروا بريادة البحار . وحين كان غلاما كان فياض الحيوية جسورا يتميز «بالشقاوة» والعدوانية . ودخل الكلية العسكرية فى ووليتش Woolwich ليدرس المدفعية ، ولكن عدم انصياعه للأوامر جعلهم يحولونه لسلاح المهندسين . ثم عين فى بمبروك Pembroke لبناء سلسلة من الإستحكامات . وفى بمبروك تحول الى التدين تحولا عنيفا بتأثير أخته أوجستا Augusta وبتأثير ضابط آخر اسمه الكابتن درو Drew ، فكان دائم التفكير فى خطاياه وكأنه يحمل أوزار البشر جميعاً. وكان «يتناول» كل أحد ، وكان لا يقرأ إلا الكتب الدينية يبحث فيها عن «خلاص» روحه ، وقد كان من قبل يسخر من أخته أوجستا وهى تكدس هذه الكتب الدينية .

كان سنه ٢١ سنة ، ونشبت حرب القرم فسعى حتى أشركوه فيها ونقلوه إلى بالاكلافا Balaclava وفى حصار سباستوبول Sebastopol لفت الأنظار إلى فروسيته النادرة . وبعد توقيع معاهدة باريس إنتدبوه إلى بسارابيا Bessarabia للمشاركة فى رسم الحدود بين روسيا وتركيا . وبعد عودته إلى انجلترا فى ١٨٦٠ أعلنت انجلترا الحرب على الصين . فأوفد الكابتن جوردون إلى الصين ، ولكنه وصل بعد انتهاء القتال ، ومع ذلك فقد أقام فى الصين ٤ سنوات . وأصيب هناك بالجدرى فقربه المرض من الله . وكتب الى أوجستا يقول : «يسعدنى أن أقول إن هذا المرض رد فى إلى مخلصى ، وأعتقد أنى سأكون فى المستقبل مسيحيا أفضل مما كنت حتى الآن» .

وفى الصين كانت هناك ثورة يقودها رجل إسمه هونج ـ سيو ـ تسوين Hong - Siu - Tsuen تعلم شيئا عن الدين المسيحى من أحد المبشرين البروتستانت فأعلن أنه هو أيضا إبن الله ، وأنه أخو المسيح الأصغر ، وسمى نفسه تيين وانج Tien Wang ، أى «الملك السماوى» . ونسب زوجته وأخته إلى أصل إلهى ، وكان له حواريون سماهم «الوانج» Wangs أى «الملوك» ، وقال إنه جاء ليطهر الأرض من الشياطين ويقيم ملكوت «التايبنج» Taiping ، وهو ملكوت السلام الأبدى . وأقام فى قصر واتخذ له ٣٠ زوجة و ١٠٠ محظية . واتخذت هذه الثورة الدينية طابعا سياسيا واستولى الثوار على مناطق شاسعة من أراضى الصين واحتلوا شنغهاى نحو عام كامل . ولكن الحكومة المركزية لم تلبث أن هزمت الثوار وحاصرت نانكين Nanking نفسها وهى مركزهم فى ١٨٥٩ ولم ينقذ الثوار الا الغزو الأوروبى للصين واحتلال الجيوش الاوروبية لبكين Peking ، فى ١٨٦٠ ، فاسترد الثوار أكثر ما فقدوه من مناطق ، وحاصروا شنغهاى من جديد . فجمع التجار جيشا غير نظامى من حثالة المجتمع فى شنغهاى للدفاع عن أنفسهم وسلموا قيادته لضباط أوروبيين ، واستطاعوا بذلك رد الثوار . ومع ذلك فقد تعاظم خطر الثوار .

وكان الإنجليز فى بادىء الأمر يعطفون على جيش «التايبنج» لأسباب دينية ، ولكنهم تبينوا خطرهم السياسى ، فأعاروا جيش المقاومة الأهلى ، وكان يسمى «الجيش المنصور أبدا» ، الكولونيل جوردون لتنظيمه وقيادته فى ١٨٦٣ ، وكان فى الثلاثين من عمره . وقد استطاع جوردون أن يجعل من هذه الحثالة البشرية جيشا نظاميا هزم به ثوار «التايبنج» بعد ١٨ شهرا وحرر من قبضتهم ١٤٠٠٠ ميل مربع

يعيش فيها ٢٠ مليونا من سكان الصين على دلتا نهر اليانج تسى Yang Tse وكان جوردون يتقدم جنوده فى المعارك وبين الاخطار فى هدوء من لا يعرف معنى الموت . حتى أعداؤه كانت تستولى عليهم الرهبة والإجلال لمشهد هذا السائر فى كبرياء بين ظلال الردى لا تهتز له خلجة ولا يهاب الأخطار . وكم من مرة كان فى استطاعة رماتهم أن يقتنصوه ولكن كانت تصدر إليهم الأوامر أن يثنوا عنه بنادقهم .

وحين استسلم « الملوك » الثوار فى إحدى معاركهم الأخيرة لقوات الامبراطور ، وعدهم جوردون بالأمان ، ولكن الجيش الإمبراطورى غدر بهم وأعمل فيهم المذابح والتقتيل . وقيل أن جوردون خرج وقتئذ فى كل مكان شاهرا مسدسه المحشو بالرصاص ليقتل بيده لى هونج تشانج Li Hong Chang محافظ شنغهاى الغادر . وأراد جوردون أن تكون هذه آخر صلة له بالحكومة الصينية ، ورفض مدالية الامبراطور والمكافأة المالية الضخمة التى عرضت عليه . ولكن يبدو أن الإنجليز ضغطوا عليه ليتم ما بدأ فلم يترك عمله إلا بعد أن دخل « الجيش المنصور أبدا » تانكين وصفيت ثورة « التايبنج » أو أصحاب « السلام الأبدى » . ولم يقبل جوردون من هدايا الامبراطور الصينى إلا ميدالية ذهبية سكها الامبراطور خصيصا لتمجيده . وعاد جوردون إلى إنجلترا فكرمت إنجلترا « قاهر التايبنج » بوسام الحمام Order of the Bath ، وهو وسام لا يكرم به العسكريون ولكن يكرم به كبار مستخدمى الحكومة ، وذلك لأن الحكومة الإنجليزية لم تنظر أبدا إلى الجنرال جوردون نظرها إلى رجل عسكرى بسبب إستقلاليته وطباعه المتمردة على النظام التى تجلت فى كل مراحل حياته منذ أيام الطالب فى الأكاديمية العسكرية .

كان جوردون نوعا من الفارس الوحيد الجامح الذى يكاد أن يرى إشارات السماء ، ويقوم بغزواته بنفسه ولنفسه حسبما يناديه نداء ضميره . وحين عاد إلى إنجلترا عاد إلى عزلته واعتكافه ، وكان يهرب من طنين المجد ويمقت من أعماقه مآدب التكريم التى كانت تقام من أجله ويفر من سادة المجتمع ذوى القمصان المنشاة ومن سيدات المجتمع ذوات اللآلىء والرياش . وعينته الحكومة البريطانية لإقامة الاستحكامات فى جريفزند Gravesend على مصب نهر التيمس Thames حيث ظل يعمل ست سنوات بعيدا عن الأضواء حتى نسيه الناس . وكان يخصص وقت فراغه للتأمل الدينى وللأعمال الخيرية فى أحياء الفقراء ، فيحمل الطعام إلى الأسر الجائعة أو يزور عجوزا مريضة

ليوقد مدفأتها ولا يحادث إلا البحارة البسطاء أو من فى حكمهم ، وكان يحمل حبا خاصا للأولاد ، فكان الصبية المتشردون يتجمعون حوله فى داره ليطعمهم أو يعلمهم أو يبحث لهم عن أعمال ، وكان يسميهم «الوانج» أو «الملوك» التابعين له قياسا على تجربته الصينية . وكان يعيش حياة الناسك المتقشف فى الطعام والشراب ، حتى ثيابه كانت تميل إلى الرثاثة ، وكان ينفق ما بقى من دخله على الصدقة وأعمال الخير . وحين انتشرت المجاعة فى لانكشاير Lancashire لم يجد ما يتبرع به الا ميداليته الذهبية التذكارية ، فأزال ما عليها من نقوش وتبرع بها كفاعل خير مجهول .

وفى هذه الفترة من حياته تجسمت نوازعه الدينية فشغلت كل تفكيره . ولم يكن فى عزلته بين فقرائه وصبيته المتشردين يقرأ شيئا إلا الكتاب المقدس . يقرؤه ثم يقرؤه من جديد ثم يعيد قراءة ما قرأ وكأنه يبحث بين سطوره عن حلول لأسرار الكون ولمعنى الحياة والموت ولمأساة الإنسان . وكان لا يحفل بتعاليم الكنيسة . هو والكتاب المقدس ولا شىء بينهما . وكان يعتقد أن الكتاب المقدس فيه كل الإجابات على كل الأسئلة . وما على المسيحى إلا أن يفتش فى أركانه وزواياه وفى متنه وتحت متنه ليهتدى إلى ما يطلبه عقله المتأمل . وهكذا وصل جوردون إلى نوع من الديانة «الشخصية» التى يتميز بها النساك و«الفقراء» إلى الله ، قد تكون من المسيحية فى شىء كثير أو قد لا تكون .

ووصل فى تأملاته كما يقول ليتون استراتشى Lytton Strachey كاتب سيرته الرائعة ، إلى أن الرجل الصالح هو من يستسلم لإرادة الله دون تحفظ ، وإلى أن إرادة الله مطلقة وتستعصى على فهم الإنسان ، وأنه لا طاعة لإرادة الله إلا بالعزوف جملة عن متاع الحياة . وكان يعتقد فى شىء قريب من تناسخ الأرواح ، وأن البشر هم تجسيد زائل لأرواح عاشت منذ الأزل السرمدى وستعيش إلى الأبد السرمدى . أما الدنيا فهى متاع الغرور . وأما الجسد فهو تراب يعود إلى تراب .

ومع ذلك لم يكن جوردون صوفيا أو ناسكا يعتزل العالم فى صومعة ، بل كان رجل عمل يؤمن بأن مشيئة الله تتجلى فى أعمال الانسان ، وهذا جانب الجندى فيه . ما على الانسان إلا أن يتبع يد الله التى تقوده مهما كان المسار . ولو أن يد الله ، بحكمته المطلقة التى تستعصى على الفهم ، قادت الإنسان فى سبل العنف أو نحو غايات خاطئة فمن العبث ، بل من الكفر ، أن يحاول الانسان تحدى الإرادة الالهية . هذا العالم الذى

تسوده القدرية أو الجبرية الكاملة ولا مجال فيه للحرية والاختيار ، هو الذى جعل جوردون كلما كتب شيئا يتعلق بالمستقبل يضيف اليه عبارة D. V. وهى بمثابة قولهم باللاتينية «بأذن الله» أو «إن شاء الله» Deus Volet ، حتى ولو كان يتحدث عن زيارة فى الغد أو لقاء بعد غد . حتى نوازعه الكامنه وشهواته الباطنة والظاهرة ، كان جوردون يدخلها فى نطاق هذه المشيئة الإلهية المطلقة الغامضة التى تحار فى فهمها العقول . فما من خير وما من شر على الأرض إلا بإرادة الله ، والشر ذاته لغاية لا يدركها عقل الإنسان . وقد عبر جوردون عن هذه العقيدة حين كتب لأخته أوجستا يقول :

«لغاية حكيمة يحرك الله الأحداث فى هذا الإتجاه أو ذاك ، سواء أرضى الإنسان أم لم يرض ، كما يحرك الإنسان جواده الى اليمين أو إلى الشمال دون إعتبار لما يحبه الجواد أو لا يحبه . ولكى يعيش الإنسان سعيدا ، عليه أن يكون مثل جواد كامل الترويض والطاعة ، وعلى استعداد لأن يفعل أى شئ ، والأحداث تجرى كما يشاء الله» .

ومع ذلك فلم يكن إيمان جوردون مجرد إستسلام سلبى للإرادة الإلهية ، فقد كان دائم السؤال : «ترى ماذا يريد الله ؟» وما انكفاء جوردون الدائم على الكتاب المقدس وتأملاته التى لا انقطاع لها إلا محاولات يائسة للتغلغل فى المنطق الإلهى الذى حار عقله فيه . قد كان يكتب تعليقاته على ما يقرؤه من كلام سليمان الحكيم أو القديس بولس الخ ... على آلاف من القصاصات أو الجزازات ويرسلها إلى أخته أوجستا أو إلى أصدقائه المهتمين بالدين ، وقد نشرت بعض هذه التأملات الروحية بما يعين الباحث على دراسة سيرة جوردون الروحية .

وبعد سنوات من هذه العزلة إنتدبت الحكومة الإنجليزية جوردون لتمثيل بلاده فى تنظيم الملاحة فى الدانوب تنفيذا لمعاهدة باريس وفى استانبول إلتقى بنوبار باشا الذى عرض عليه وظيفة مدير مديرية خط الإستواء فى السودان خلفا للسير صمويل بيكر ، فقبل جوردون العرض واعتبره توجيها من الإرادة الالهية . وكان أول ما فعله جوردون هو رفضه أن يكون مرتبه ١٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا والإكتفاء بألفى جنيه . وبدأ عمله الجديد الذى كان بداية مغامراته الأفريقية فى أوائل ١٨٧٤ . وعندما انتقل إلى الخرطوم ، إستقبله رئيسه المباشر ، إسماعيل باشا أيوب ، حكمدار السودان أو حاكمه باحتفال عظيم إنتهى بمأدبة عظيمة تكريما له وفى المأدبه قدمت مجموعة من الراقصات

السودانيات والجنود السودانيين رقصة شعبية فى شكل حلقة تدق فيها الأرض بالاقدام ويحفظ الايقاع بطرقعة اللسان ، وكانت الراقصات عرايا كما ولدتهن أمهاتهن . وحمى وطيس الرقص الهستيرى حتى أن قنصل النمسا دخل فى حلقة الراقصين ، وعلا صخب اسماعيل باشا ايوب من النشوة وأوشك أن يدخل الحلقة ، ولكن شيئا ما حدث أوقف كل شئ وأشاع الاضطراب فى الحاضرين . فقد نهض ضيف الشرف فجأة وغادر المكان .

وارتحل جوردون إلى أعالى النيل حيث بدأ عمله كمدير لمديرية خط الاستواء . وهنا نسمع عن جوردون تحت الشمس الإستوائية يقبل على شرب الخمر بعد أن كان عادة لا يشرب إلا الماء القراح . وكانت تنتابه نوبات طويلة من الكآبة ، فكان يعتكف فى خيمته أياما ولا يراه أحد . وفى كل مرة كان يضع خارج خيمته علما وبلطة علامة على أنه لا ينبغى إزعاجه مهما كان السبب ، وبعد أن ترتفع عن عقله غيمة الإكتئاب كانت هذه الإشارات تزال ، ثم يخرج جوردون من خيمته ، وهو فى بشر عظيم . وذات مرة إعتكف جوردون فى خيمته ، وظهر خطر هجوم من القبائل السوداء على المعسكر . ورأى الكولونيل شاييه لونج العلم والبلطة مثبتتين خارج الخيمة فتردد شيئا ما ، ولكنه إقتحم الخيمة فوجد جوردون جالسا الى مائدة ، وعلى المائدة كتاب مقدس مفتوح وزجاجة مفتوحة من البراندى وشرح الكولونيل لونج الموقف ، ولكن جوردون لم يقل إلا عبارة واحدة وبجفاف : «أنت قائد المعسكر» فخرج مرتبكا ليواجه الموقف بنفسه . وفى الصباح خرج جوردون حليقا فى زيه العسكرى الكامل وكانت تبدو عليه حالة من الإنشراح التام ، وقصد إلى خيمة شاييه - لونج وقال معتذرا : «لا تغضب منى ياصديقى ، فقد كنت ليلة الأمس فى حالة إكتئاب شديد ، هيا نتناول فطورا جيدا : قليلا من البراندى والصودا . ألديك إستعداد لذلك ؟ » .

وبتأثير الخمر واشتطاط حالاته النفسية إزدادت غرابة أطواره وتفاقم عجزه عن التفاهم مع الناس واحتد طبعه حتى غدا عاجزا عن السيطرة على نفسه . وكان يهين رؤساءه بلاذع الكلام فى خطاباته الرسمية بما أذهل إدارات الحكومة ، وكان فى انفجارات الغضب يصفع خادمه العربى أو يهجم على خادمه الألزاسى ويوسعه ركلا .

وبعد ثلاث سنوات من الخدمة فى خط الإستواء إستقال جوردون وعاد إلى بلاده . ثم ما لبث الخديو إسماعيل أن عينه فى وظيفة أعلى وهى وظيفة حاكم السودان

ss

العام ، فخدم ثلاث سنوات أخرى . وفى خلال هذه الفترة إرتبكت أحوال إسماعيل المالية ودخل السير ايفلين بيرنج «اللورد كرومر» لأول مرة فى أفق مصر باسم أصحاب الديون ، فاستدعى إسماعيل جوردون من السودان ليرأس لجنة لتنظيم مالية مصر ليتجنب بها لجنة ايفلين بيرنج . وكان منطقه فى ذلك : مادمتم تريدون حكما أجنبيا ، فها هو ذا جوردون من أبنائكم يحكم بيننا . وكان هناك نوع من التعاطف بين إسماعيل وجوردون منشؤه أن كلا منهما كان صاحب رسالة حضارية بطريقته الخاصة ، ورغم عمق ما بينهما من فوارق فى الشخصية فقد التقيا حول تحرير العبيد . وفى القاهرة التقى جوردون بايفلين بيرنج وتبادلا جملتين . وكان الكره من أول نظرة . وافترق الرجلان وعاد جوردون إلى مقر عمله فى السودان .

وفى اثناء غياب جوردون باشا قامت ثورة الزبير باشا رحمت ملك الرقيق فى دارفور على الحكم المصرى بسبب إلغاء تجارة الرقيق . واستطاعت الحكومة المصرية إستدارج الزبير باشا إلى القاهرة حيث حددت إقامته ، ولكن إبنه سليمان إستأنف الثورة . فخرج جوردون من الخرطوم بمفرده اليه راكبا جملا قطع به ٨٥ ميلا من الصحراء تحت شمس دارفور المحرقة حتى بلغ موقع الثوار ، وأمرهم بتسليم سلاحهم خلال يومين والتفرق إلى بلادهم فأطاعوه ، فقد أخذتهم الرهبة من هذا الرجل الذى يواجه الأخطار بمفرده ، وعاد جوردون إلى الخرطوم منتصرا . غير أن سليمان هرب من دارفور إلى بحر الغزال وسرعان ما جمع حوله قوة جسيمة يقاوم بها الحكومة ، فطارده جوردون بحملة طويلة مريرة . وحين استدعته القاهرة فى مهمة أخرى ترك لمرءوسه جيسى أن يستكمل الحملة . وسحق جيسى قوة سليمان وأرغمه على التسليم وأعدمه رميا بالرصاص . ورغم سحق ثورة الزبير باشا وولده سليمان إستمرت تجارة الرقيق فى السودان ، لأن أسواق الرقيق فى القاهرة واستانبول وبلاد العرب وغيرها كانت تمثل طلبا لا ينتهى ، فكان العرض لا ينتهى كذلك . وفى لحظة يأس قال جوردون «لو أنك استطعت استخراج الحبر من النشافة لأمكنك أن تقتلع الرق من هذه البلاد» ومع ذلك فقد كان يضيف : «إنى أشعر بضعفى وأتوجه إلى الله القدير تاركا له الأمر دون أن يقض الهم مضجعى» .

وبعد خلع اسماعيل أحس جوردون بالراحة . لقد مضى الرجل الوحيد الذى كان يفهمه ويبادله التقدير والأحلام عن تحرير الرقيق . لقد قيده ولاؤه لأسماعيل

لخوض تجربته السودانية الكئيبة . والآن وقد مضى إسماعيل لم يعد هناك ما يربطه فمن حقه أن يمضى أيضا . واستقال جوردون بعد تولى توفيق ، غير أن خروجه من السودان لم يكن محللا بالغار . فقد تطوع جوردون قبل رحيله ـ كخدمة أخيرة للحكومة المصرية ـ أن يقوم بمهمة دبلوماسية لدى النجاشى ملك الحبشة ليحل مشاكل الحدود وغيرها المتخلفة عن الحرب المصرية الحبشية . وفشلت مهمة جوردون ، فقد كان النجاشى صلبا عنيدا ، وحين رفض جوردون هداياه أحس النجاشى بالإهانة . والأرجح أن جوردون نظر إلى كرم النجاشى نظره الى رشوة تقدم له ، والأرجح أيضا أنه عبر عن ذلك أمام الأحباش ، لأن مسلك النجاشى العنيف لا تفسير له إلا بأنه نتيجة لصدام الشخصيات . فقد طرد النجاشى جوردون من الحبشة واعتقله بعد إهانات جسيمة واقتيد عبر الحدود الحبشية الجبلية فى الشتاء القارس . بين كوكبة من الفرسان الأفظاظ . وحين بلغ القاهرة بعد رحلة مضنية حافلة بالأخطار ، وجد الطبقة الحاكمة المصرية كلها معبأة ضده : لقد كان جوردون آخر أثر من آثار اسماعيل . ويجب أن يمضى كما مضى اسماعيل . فمن قائل : كيف يحكم إنجليزى السودان ، ومن قائل : هذا الرجل مجنون ، هذا الرجل يرفض تنفيذ الأوامر ويتحدى رؤساءه (الباشوات المصريين) . ونشروا فى الصحف خطابا من خطاباته السرية لكى يشهروا به ، وقد كان فى الخطاب ما يثير الرأى العام .

وعاد جوردون إلى إنجلترا وسط عاصفة من التشهير . وفى طريقه الى إنجلترا مر بباريس . وهناك إلتقى باللورد ليونز Lyons سفير إنجلترا فى باريس ، واصطدم الرجلان ، فقد كان جوردون يرى خطأ الحكومة الإنجليزية فى معالجة المسألة المصرية . وأعقب ذلك مراسلات حادة بين الرجلين . وكتب جوردون إلى اللورد ليونز يقول : «إنى أجد بعض العزاء كلما فكرت أنه بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لن يتأثر أى منا بهذا كثيرا : فصندوق أسود متر فى مترين سوف يحتوى كل ما يتبقى من السفير أو من الوزير أو من خادمكم المطيع» (فلان) .

ووصل جوردون إنجلترا فى أوائل ١٨٨٠ مريضا وفى إعياء شديد . ومع ذلك فقد بدأ فورا مرحلة أخرى من حياته إمتدت ثلاث سنوات كلها حركة عنيفة . قبل وظيفة السكرتير الخاص للورد ريبون Rippon نائب الملكة فى الهند ، ولكنه بعد وصوله إلى بومباى بثلاثة أيام إستقال . إستقال لسبب بسيط . طلب إليه أن يجيب على عريضة

مقدمة إلى اللورد ريبون من أحد الوفود بأن نائب الملكة قرأ عريضتهم باهتمام . قال جوردون للورد بيرسفورد Beresford : «أنت تعلم تماما أن اللورد ريبون لم يقرأ هذه العريضة ، وأنا لا أستطيع أن أقول إنه قرأها ، ولذا فإنى أستقيل ، وأنت تحمل إليه إستقالتى » وأضاف «ليس هناك ملك أو دولة ترغمه على الكذب » ، وأخيرا ضرب الجنرال جوردون اللورد بيرسفورد على كتفه قائلا : «نعم ، هذا هو الجسد ، وهذا ما أمقته ، وهو ما يجعلنى أتمنى أن أموت » . كيف تتفاهم مع مثل هذا الرجل؟

وبعد يومين سافر جوردون الى بكين . فقد أوشكت الحرب أن تنشب بين روسيا والصين ، وكان صديقه القديم لى هونج تشانج وبقية أصدقائه القدماء فى جانب السلام وقد دعوه ليتوسط فيه فبادر اليهم . وفى مجلس الوزراء كان المترجم يترجم كلام جوردون ، وفجأة إرتعد المترجم وقلب فنجان الشاى ورفض أن يترجم وطلب جوردون قاموسا إنجليزيا صينيا ثم أشار لمجلس الحكماء إلى كلمة «حماقة» أو «بلاهة» idiocy فى القاموس . هذا كان رأيه فى كلامهم : إنه حماقة أو بلاهة . ومع ذلك فقد إنتهى الأمر بسلام لأن لى هونج تشانج تولى السلطة بعد أسابيع فاستقر السلام . ولم يمكث جوردون فى بكين إلا أياما فقد كانت الحكومة البريطانية لا ترتاح الى تحركاته فى الصين فأبرقت إليه تستدعيه .

وبعد عودة جوردون إلى إنجلترا أبرق إلى رأس الرجاء الصالح يعرض خدماته عليها فى حربها مع قبائل الباسوتو Basutos ، فلم تجيب على برقيته ، فاشتغل جوردون سنة رئيسا لسلاح المهندسين فى جزيرة موريس Mauritius . وفى أوائل ١٨٨٢ تدهورت الأحوال بالنسبة لحكومة رأس الرجاء الصالح فاستنجدت بالجنرال جوردون ، فانتقل الى عمله الجديد ولكنه لم يبق فى جنوب أفريقيا إلا أسابيع معدودة فقد اختلف مع حكومتها .وسأله ملك بلجيكا إن كان على استعداد للخدمة فى الكونجو فأجاب بالإيجاب . وحتى يأتيه هذا التعيين الجديد ،ذهب الى القدس حاملا كتابه المقدس وقضى عاما يتتبع مواقع الأنبياء . وأخيرا جاءه التعيين من بلجيكا فعاد إلى إنجلترا ، ولكنه وجد أن مهمة أخرى فى انتظاره .كانت ثورة محمد أحمد المهدى قد شبت فى السودان على الحكم المصرى فقررت الحكومة البريطانية إرسال جوردون إلى السودان لإخضاع الثورة .

كان محمد أحمد المهدى إبن شيخ من رجال الدين لاأهمية له فى دنقلة ، وكان

يدرس الدين ، فاختلف مع شيخه وانفصل عنه ، وبدأ حياته المستقلة كواعظ فى جزيرة آبا . وكان الشاب محمد أحمد ذا قوة روحية عظيمة . فأحس بأنه صاحب رسالة دينية ، ثم لم يلبث أن أعلن أنه المهدى المنتظر . كان يدعو للعودة إلى بساطة الإسلام الأولى وإلى تنقية الإسلام مما داخله من فساد بعد أيام الرسالة الأولى ، وكان يدعو أتباعه إلى العفة والتقشف والتقوى ، ويندد بالإقبال على متاع الدنيا . وكانت تنتابه غيبوبة يرى فيها الرؤى ، النبى محمدا والمسيح والملاك عزرائيل . وكان يتكهن كالكهان فيقرأ الغيب ويفعل المعجزات . وقد إجتمعت له صفات ثلاث غير شخصيته المغناطيسية جعلت الناس يتبعونه بغير تحفظ ، وهى أنه كان فى اعتقادهم من أهل البيت ، بمعنى أنه كان ذا قوة روحية خارقة ، وأنه كان بادى القداسة ، وكان يعلم الناس أن بؤسهم من خطاياهم ومن غضب الله على فعالهم ، ولهذا سلط عليهم الحكام الفاسدين (يقصد الباشوات المصريين والأجانب من حكام السودان ومديريه) فلا نجاة لهم إلا بالعودة إلى الدين الصحيح . وبهذا إتخذت دعوته الدينية صبغة إستقلالية قومية ووطنية .

وكان محمد رؤوف باشا حاكم السودان العام ، فلما بلغه أمر محمد أحمد المهدى أرسل الى جزيرة آبا رسولا فى طلبه : فرفض المهدى المثول إلى الخرطوم . فأرسل إليه رؤوف باشا قوة من ٢٠٠ جندى لاعتقاله ، ولكن المهدى ومعه عصبة قليلة من أتباعه فتكوا بجنود الباشا فتكا ذريعا . وطار الخبر إلى أرجاء السودان فالتهبت النفوس . ولكن المهدى تيقن أنه لم يعد فى مأمن فقرر «الهجرة» بأتباعه من جزيرة آبا إلى أعماق كردفان . وتجمعت حول المهدى قبائل «البقارة» ، وهم من رعاة البقر ومن أغنى النخاسين وكلهم من المحاربين الأشداء ، وأعلنوا له الولاء . وتجمعت ذكريات الجنرال جوردون وجيسى باشا والزبير باشا رحمت وابنه سليمان المقتول حول هذا اللواء الجديد .

وهكذا تجمع للمهدى جيش كبير أعلن الجهاد ضد الكفار من مصريين وخواجات . وأرسل اليهم رؤوف باشا بعض الحملات المحدودة فردوها جميعا . وحين اكتملت قوة المهدى أرسل قسما من جيشه غربا للاستيلاء على بحر الغزال ، أما هو فقاد قواته للاستيلاء على الأبيض ، حيث حاصر الحامية المصرية ستة شهور حتى سقطت فى يده بسلاحها وذخائرها وأسلاب قدرت بمائة ألف جنيه استرلينى . وهكذا

أصبح المهدى السيد المطلق على كردفان وشرع للناس الشرائع الجديدة ، فكان يشنق الكفار ويجلد الزناة وشاربى الخمر ، وكان يقطع أيدى اللصوص وأرجلهم وكان يصادر أملاك أصحاب الذنوب الصغيرة ، وأمر بمنع «الأفراح» فى الزواج ، لأن كل شيء كان ينبغى أن يجرى فى بساطة ، وحلق رؤوس المحاربين المتباهين بشعرهم المنفوش ، وأمر رجاله بالزهد والاكتفاء باللبن والتمر طعاما لهم . أما المهدى نفسه وخلفاؤه الأربعة وأمراؤه فقيل إنهم عاشوا فى القصور عيشة الملوك ، فاقتنوا الحرس الحديدى والعبيد والحريم بغير حساب . وقيل أن المهدى نفسه كان يشرب عرقى البلح فى كؤوس فضة نهبت من كنيسة الأبيض . نهاية تناقض تماما بدايته . وهنا لا نعرف إن كان مانقرأ من تاريخ المؤرخين أم من تشهير الأعداء السياسيين .

وكان ظهور المهدى فى السودان معاصرا لظهور عرابى فى مصر . وهذا ما جعل من العسير على حكومة القاهرة أن ترسل المدد الى حكومة الخرطوم خلال عام ١٨٨٢ . وحين أراد شريف باشا فى وزارته الثالثة (سبتمبر١٨٨١) أن يرسل العرابيين إلى السودان لإخماد ثورة المهدى رفض العرابيون أن يتركوا مصر لتوفيق الخائن يمرح فيها كما يشاء . المشكلة لم تكن كما يقول الرافعي «أن عرابى لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان . بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفى للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة فى سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدى ، وما أعقبها من الكوارث » («الثورة العرابية » ص ١٢٦ - ١٢٧) . إنما كانت المشكلة هى إما إنقاذ مصر وإما إنقاذ السودان . والا فلماذا صدع عرابى ورجاله بأمر شريف باشا ورضوا بانتقال عبد العال حلمى الى دمياط وبانتقال عرابى بالايه الى رأس الوادى فى الشرقية فى أكتوبر ١٨٨١ ؟

وحين سقط الأبيض فى يد المهدى فى يناير ١٨٨٣ بعد حصار ستة شهور ، كانت انجلترا قد احتلت مصر ولم يكن للعرابيين أثر فى السياسة المصرية . فلماذا لم يرسل توفيق الخائن الجيش المصرى إلى السودان لرفع حصار الأبيض بدلا من أن يسرح الجيش المصرى ؟ ولو قلنا إن الشهور الفاصلة بين سقوط القاهرة فى يد الإنجليز فى سبتمبر ١٨٨٢ وسقوط الأبيض فى يناير ١٨٨٣ كانت شهور الثأر من العرابيين ، فكيف ترك توفيق والإنجليز الأبيض فى قبضة المهدى ثلاثة شهور كاملة يثبت فيها أقدامه ولم يعززوا قوة الجيش المصرى فى الخرطوم ، حتى إرسال حملة الكولونيل هيكس Hicks ؟

على كل فقد قررت وزارة شريف باشا الرابعة فى عهد الاحتلال البريطانى إرسال حملة الى السودان لنجدة رؤوف باشا وحامية الخرطوم ، فجمعت ١٠٠٠٠ جندى من فلول جيش عرابى المحلول وساقتهم فى الأغلال الى الخرطوم لمحاربة المهدى تحت قيادة الكولونيل هيكس . وأعلنت مصر أن الثائر محمد أحمد اليس مهديا ولا منتظرا وإنما هو المسيخ الدجال الذى لا ينبغى لأحد أن يتبعه . وكان المنتظر . فى ٥ نوفبر ١٨٨٣ أعد المهدى كميناً عظيما على مقربة من كردفان للجيش المصرى ثم وثب عليه فى ٤٠٠٠٠ من أتباعه وأباده عن آخره (لم ينج الا ٣٠٠ جريح زحفوا على بطونهم واختفوا فى غابة الصمغ) .

وكان سلاتين باشا لا يزال يحكم فى الغرب فى دارفور بحامية مصرية فحاصره الثوار حتى استسلم بعد قتال مرير . وفى الجنوب إستولى الثوار على بحر الغزال فانحصر مديره لبتون بك Lupton برجاله فى قلعة نائية . وفى مديرية خط الإستواء انتشرت قوات المهدى فانسحب أمين باشا (الألمانى المسلم) الى منطقة البحيرات الكبرى . وفى شرق السودان إستولى الثوار بقيادة عثمان دقنه (دجنه) Digna على سواحل البحر الأحمر وحاصروا ميناء سواكن .

وهكذا استولى الثوار على أغلب السودان قبل أن يتقدموا إلى الخرطوم . ورأى المصريون الصمود واستئناف القتال وإرسال المدد بعد المدد . أما الإنجليز فقد انقسموا على أنفسهم : رأى بعضهم إنسحاب الجيش المصرى من السودان جملة وعلى الفور ، وكانوا أقلية ، ورأى بعضهم تدخل إنجلترا مباشرة فى السودان بإرسال جيش إنجليزى ، وكانوا أقلية ، أما الاكثرية فى مجلس الوزراء البريطانى وفى حزب الأحرار فكانوا بقيادة جلادستون نفسه يرون الإنسحاب المنظم تحت قيادة إنجليزية تجنبا لمذبحة جديدة مثل مذبحة الكولونيل أو الجنرال هيكس . وكان ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) من هذا الرأى ، وكان قد تسلم عمله كقنصل عام لبريطانيا فى مصر .

وأصر المصريون على استرداد السودان . وأصر الإنجليز على انسحاب المصريين من السودان . وأخيرا أنذر كرومر الخديو توفيق : اذا كانت وزارة شريف باشا لا تريد الإنسحاب فليذهب شريف وليأت مكانه من يقبل الإنسحاب . وهكذا أسقطت وزارة شريف الرابعة والأخيرة فى ٧ يناير ١٨٨٤ وحلت محلها وزارة نوبار باشا .

وكان كل شيء يرتب فى انجلترا . فى أقل من شهر كان اسم الجنرال جوردون

على كل لسان ، بعد أن كان جوردون نسيا منسيا يبيع خدماته السنوات الطوال للحكومات الأجنبية ، فبعد الهند ذهب إلى الصين ثم جزيرة موريس وبعد جزيرة موريس جنوب أفريقيا ، وبعد جنوب أفريقيا ملك البلجيكيين والكونجو .

وهنا ينبغى أن نهتم بالتواريخ . فى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ أبرق اللورد جرانفيل وزير الخارجية الى اللورد كرومر (السير ايفلين بيرنج يومئذ) فى القاهرة يقترح عليه إسم الجنرال جوردون كحل لمشكلة السودان ، فرد كرومر بأن المصريين معترضون على شخص جوردون . ثم يختفى إسم جوردون تماما من الوثائق الإنجليزية . وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل مرة أخرى إلى اللورد كرومر يقترح فيه للمرة الثانية إستخدام جوردون فرفض كرومر الاقتراح للمرة الثانية . وفى ١٥ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل للورد كرومر للمرة الثالثة يجدد نفس الاقتراح ، وهنا أدرك كرومر أن هذا ليس اقتراحا ولكنه قرار ، فوافق معلقا موافقته على شروط . لكم كان الكره عميقا بين الرجلين ..

كل هذا وجوردون لا يعرف ما يدبر له . فحين أرسل جرانفيل برقيته الأولى إلى كرومر فى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ ، كان جوردون لا يزال عاطلا يتجول فى القدس بكتابه المقدس متتبعا مواقع الأنبياء ، ثم وصلته الدعوة من ملك البلجيكيين لاستلام عمله فى الكونجو ، فمر على إنجلترا فى طريقه إلى بلجيكا لتلقى أوامره الجديدة . وما أن وصل جوردون إلى ميناء سوثهامبتون Southhampton فى ٧ يناير ١٨٨٤ حتى سعى اليه فى اليوم التالى ستيد Stead رئيس تحرير «البال مال جازيت » Pall Mall Gazette الخطيرة فى الشئون المصرية ، وأجرى معه حديثا ضافيا فى ساوثهامبتون عن مشكلة السودان نشره فى اليوم التالى (٩ يناير ١٨٨٤) فى أبرز مكان فى جريدته ومعه افتتاحية تطالب بإرسال جوردون فورا إلى الخرطوم مزودا بسلطات مطلقة . وبين يوم وليلة تغير كل شيء . شاركت كل الصحف الإنجليزية فى لندن والأقاليم فى نداء «البال مال جازيت» Pall Mall Gazette ، وإذا بالجنرال المنسى يتحول فجأة إلى «ثروة قومية » ، وإلى «الذى وحده يعرف السودان » وإلى «القائد النبيل الملىء بمخافة الله » بل والى «السياسى البارع » . باختصار تحول جوردون إلى «المخلص » المرتقب ، بل الى المهدى المنتظر . وربما كان هناك نوع من عمل الأقدار فى تبلور الرأى العام حول فكرة واحدة : «لا يواجه المهدى الا مهدى مثله ، فقد كان جوردون كالمهدى من طراز

واحد : الرجل القوى المتعصب الممتلىءبالله ، وكان كلاهما لا يهاب الموت . وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ كانت برقية جرانفيل إلى كرومر .

كل هذا وجوردون لا يعرف ماذا يرتب له . لقد كان حديثه مع ستيد مناقضا لقرار مجلس الوزراءالبريطانى على خط مستقيم . إخلاء السودان ؟ ماهذا ؟ ما يلزم هو العمل العسكرى الحاسم وليس إخلاء السودان . ربما كان من اللازم مرحليا التخلى عن دارفور أو مديرية خط الإستواء . ولكن يجب الدفاع عن الخرطوم مهما كلف ذلك من ثمن . لو سمح للمهدى بالإستيلاء على الخرطوم فان خطره سوف يدق أبواب مصرالجنوبية نفسها . وتحصين حدود مصر الجنوبية لصد غزوة من المهدى فكرة سخيفة ، وأيسر منه التحصين ضد وباء . نعم المهدى والمهدية وباء . فانتصار المهدى معناه ثورة فى بلاد العرب وثورة فى سوريا وثورة فى كل مكان فى العالم الإسلامى . ليس هناك بديل من إرسال رجل قوى ، مثل السير صمويل بيكر إلى الخرطوم ، على رأس جيش جرار من الهنود والأتراك ، وفى جيبه مليونان من الجنيهات وبعد دحر المهدى يمكن استرداد دارفور ومديرية خط الإستواء وإلغاء الرق نهائيا . هذا ما قاله جوردون فى حديثه المنشور فى جريدة «التايمز» وفيه نسف تام لقرار مجلس الوزراء البريطانى بالإنسحاب من السودان . ومع ذلك فقد فاتح جرانفيل كرومر فى ١٠ يناير للمرة الثانية فى وجوب عودة جوردون حاكما عاما للسودان . إن جوردون لم يكن يفكر فى نفسه فهو على كل حال قد ارتبط بملك البلجيكيين ، وهو يعد العدة للسفر الى الكونجو . إنه يفكر فى السير صمويل بيكر .

وبعد حديثه مع ستيد سافر جوردون إلى قرية بالقرب من اكستر Exeter ليزور صديقا له من رجال الدين هو القسيس بارنز Rev. Barnes . وكان حديثهما عن جغرافية فلسطين كما يرسمها الكتاب المقدس وعن علاقة الله بالإنسان . وكان ألسير صمويل بيكر من أهل الجيرة فزارهما وخرج معهما فى نزهة خلوية ، واقترح على جوردون أن يعود حاكما عاما على السوذان . ولم يجب جوردون بشىء ، ولكن يبدو أن كلمات بيكر أشاعت الإضطراب فى نفسه ، ولاحظ بارنز اضطرابه ولكنه لم يقل شيئا . وعندما آوى كل إلى فراشه فى المساء ، دخل جوردون متسللا الى غرفة بارنز وقال : «أنت رأيتنى اليوم ؟ نعم أنت رأيتنى .. رأيت نفسى الحقيقية . وهذه هى النفس التى أريد أن أتخلص منها» ثم أغلق الباب وخرج . وخلال هذه الزيارة زار جوردون

الأسقف تمبل Bishop Temple أسقف إكستر وسأله هذا السؤال : إفتراضا ... فقط إفتراضا ... هل يجوز السماح للسودانى الذى يعتنق المسيحية أن تكون له ثلاث زوجات ؟ وأجابه الأسقف : هذا يكون مخالفا للشريعة المسيحية . وفى ١٤ يناير نشرت جريدة « التايمز » خطابا أرسله جوردون إلى بيكر حول السودان بعد لقائهما وهو لا يخرج فى معانيه عن حديثه مع ستيد المنشور فى ٩ يناير ١٨٨٤ .

وفى ١٥ يناير ١٨٨٤ أبرق الجنرال وولزلى (فاتح مصر وقاهر عرابى) ، إلى الجنرال جوردون بضرورة الحضور إلى لندن فورا . وكان بين الرجلين لقاء طويل لا أحد يعرف ما قيل فيه ، ولكن وولزلى عرض على جوردون فى هذا اللقاء أن يعود إلى السودان فأجابه جوردون بأنه لا يمانع فى ذلك بشرط التحلل من وعده لملك البلجيكيين . وفى نفس اليوم أبرق جرانفيل إلى كرومر برقيته الثالثة .

وكانت برقية جرانفيل محرجة : لقد عرف من جوردون أنه موافق على السفر إلى السودان فوراً بشرط أن تكون مهمته مجرد إبلاغ حكومته بحقيقة الموقف العسكرى على أن يعود دون التزام من جانبه بأى شىء آخر ، وهو يقبل أن تأتيه تعليماته منك ، وأن يبلغ الحكومة البريطانية رسائله عن طريقك سرية ومختومة . ما رأيك ؟ وأجاب كرومر بأن جوردون يكون خير اختيار لو « وعد » بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان فى أسرع وقت . كذلك يجب أن يفهم أن عليه أن يتلقى تعليماته من ممثل بريطانيا فى مصر (أى من اللورد كرومر نفسه) . على هذين الشرطين أوافق وإلا فلا وفى ١٨ يناير ١٨٨٤ استدعى جوردون إلى مجلس الوزراء البريطانى وكرروا عليه تعليماته : « الحكومة مصممة على إخلاء السودان لأنها لا تستطيع أن تضمن حكمه فى المستقبل » ووافق جوردون على هذين الشرطين فصدر قرار تعيينه فى نفس الجلسة .

وهذا هو السؤال الخطير الذى طرحه ليتون ستراتشى : كيف حدث أن مجلس الوزراء البريطانى قرر إرسال الجنرال جوردون إلى السودان مع علم الجميع : (١) بأن أفكاره الحقيقية والمعلنة خلال الأسبوع السابق كانت ضد قرار مجلس الوزراء بالانسحاب من السودان ، بل كانت تدعو الى استرداده (٢) بأن تاريخ الجنرال جوردون فى كل حلقة من حلقاته هو تاريخ قائد باسل دون كيشوتى متمرد ، متعصب لأفكاره حاد الطباع لا يخضع للأوامر وانما يتبع نداء الأصوات التى يسمعها من قرارة ضميره والهمسات التى تهمهم بها آيات الكتاب المقدس . ثم كيف يكلف مقاتل كل

معاركه مجللة بالغار ، جسور لا يختلج أمام الموت لأن التخوم بين الموت والحياة زالت من وجدانه بسبب استسلامه التام للارادة الالهية ، بمهمة مريرة كالإنسحاب وهي تحتاج إلى طراز آخر من الرجال الهادئي العقول والأعصاب المجردين من الأحلام ؟

أما فكرة أن الحكومة البريطانية قد إنحنت أمام الرأى العام البريطاني المطالب بجوردون منقذا للموقف في السودان فقد بددها ستراتشي بأن التفكير الرسمي في جوردون بدأ قبل حملة الصحافة لاستدعائه بل قبل عودة جوردون إلى إنجلترا من فلسطين بشهرين (برقية جرانفيل إلى كرومر الأولى في أواخر نوفمبر ١٨٨٣) . والمنطق هو العكس ، وهو أن ستيد ومن بعده صحافة بريطانيا كانت تنفذ مخطط الحكومة البريطانية ، وما كان تأليه جوردون إلا إعدادا له للوقوع في الفخ الكبير .

والتفسير الذي قدمه ستراتشي هو أن اختيار جوردون كان بالضبط بسبب الآراء التي بسطها في حديثه مع ستيد وفي خطاب «التايمز» . يمكن التخلى مؤقتا عن دارفور وأعالي النيل الإستوائية حتى يتم فتح السودان من جديد ، أما الإنسحاب من الخرطوم فلا . لقد كان هذا رأى الأقلية «الإمبريالية» في مجلس الوزراء البريطاني ، يمثلهم اللورد هارتنجتون وزير الحربية ، داخل المجلس والجنرال ولزلى خارج المجلس . لقد كانوا يأملون أن يتورط جوردون في الخرطوم ويحصر فيها فتضطر الحكومة البريطانية لنجدته بحملة إنجليزية تصفى المهدى والمهدية وتفتح السودان من جديد وتحتله على غرار ما احتلت مصر ، وبهذا يصبح الجلاء عن وادى النيل كله بمصره وسودانه ، في حكم المستحيلات .

غير أن ستراتشي لم يذكر أن الفرق الحقيقي بين إستعمارية «الأحرار» (جلادستون) وإستعمارية «الإمبرياليين» (هارتنجتون) كان في الفرق بين الإستعمار على مرحلتين والإستعمار على مرحلة واحدة . لقد كانت إنجلترا بقرار إخلاء السودان تصرف الشيكات على رصيد غيرها . فالجلاء كان جلاء مصر عن السودان وليس جلاء إنجلترا عن السودان . فحتى ذلك التاريخ كان السودان «السودان المصرى» ولم يكن السودان «الإنجليزى المصرى» أو «المصرى الإنجليزى» كما تقرر وضعه في اتفاقية الحكم الثنائي عام ١٨٩٩ . كان المطلوب هو جلاء مصر عن السودان فورا ، وبذلك يخرج نهائيا من تحت السيادة المصرية المباشرة والسيادة العثمانية غير المباشرة ويصبح أرضا مباحة يحل فتحها من جديد ورفع العلم البريطاني عليها دون إشكالات دولية ، والا لما

تبنى اللورد كرومر سياسة إنسحاب مصر من السودان .

وفى مساء نفس اليوم (١٨ يناير ١٨٨٤) الذى عين فيه الجنرال جوردون فى مهمة السودان مع نائبه الكولونيل ستيوارت Stewart ، سافر جوردون إلى الخرطوم . وكان فى وداعه على رصيف محطة فكتوريا بضعة رجال مسنين : جاءه اللورد جرانفيل بتذاكر السفر . وفتح له دوق كامبريدج باب الديوان ، ومن شباك الديوان سلمه الجنرال وولزلى حقيبة بها مائتا جنيه ذهبا لنفقات رحلته . وعندما تحرك القطار همس جوردون فى أذن وولزلى بكلمات ، فأجابه وولزلى بأنه قد تكفل بذلك فعلا : غدا صباحا سوف يتلقى كل وزير فى مجلس الوزراء نسخة من كتاب «بماذا وعد الكتاب المقدس» للدكتور صمويل كلارك Samuel Clarke ثم انطلق القطار .

وفى نفس اليوم (١٨ يناير ١٨٨٤) أبرق اللورد جرانفيل الى بيرنج «اللورد كرومر» : «جوردون يقترح أن يعلن فى مصر أنه فى طريقه إلى السودان لإجراء التسوية المستقبلة للسودان لخير الشعب» ،وبعد أيام قليلة أبرق جوردون إلى جرانفيل طالبا تعيينه حاكما عاما على السودان «لتحقيق الجلاء»و «لإعادة الاستقلال لسلاطين السودان المختلفين» . وقد كان . أبرق جرانفيل إلى بيرنج بهذا المعنى ، طالبا إستصدار مرسوم بتعيين جوردون حاكما للسودان «اذا رأى ذلك» . وقد كان . وأهم ما فى هذا الموضوع أن مهمة جوردون تغيرت فجأة من مجرد «اطلاع الحكومة على حقيقة الموقف العسكرى» فى السودان و «تحقيق الجلاء» عن السودان إلى إحلال «سلاطين» السودان محل الحكام المصريين .

وفى طريق جوردون للخرطوم مر بالقاهرة والتقى مصادفة بالزبير باشا رحمت ، وكانت إقامته لا تزال محددة فى القاهرة . وكتب جوردون لحكومته أن «شعورا لذنيا» إنتابه جعله يثق فى الزبير باشا ، رغم أن رأيه السابق فيه أنه كان «أكبر صياد للعبيد عاش على وجه الأرض» وانه رجل خطر فى القاهرة وينبغى نقله الى قبرص . بل إن جوردون بالغ فى هذا التعاطف مع الزبير باشا إلى حد أنه اقترح إرساله إلى الخرطوم حيث يمكن أن يخضع قوة المهدى بما له من نفوذ . ولكن بيرنج تردد وأجل الأمر حتى يستفتى لندن فيه . والأرجح أن شعور جوردون بالذنب نحو الزبير باشا الذى نكل جوردون برجاله ونفاه من السودان أيام حربه مع تجار الرقيق ، والذى أعدم جيسى باشا إبنه سليمان أيام أن كان جوردون حاكما على السودان ، هو ما جعل

جوردون يتعاطف مع الزبير باشا بكل هذه القوة . واصطحب جوردون معه من القاهرة إلى الخرطوم الأمير عبد الشكور ، أحد كبار ملوك النخاسة فى السودان ، ليحارب به المهدى فى دارفور . وبين يوم وليلة أعطوه ألفى جنيه وبدلة تشريفة وأضخم ميدالية وجدوها وشحنوه وهو فى حالة سكر بين فى قطار جوردون بعد أن أضافوا للقطار عربات تتسع لزوجاته ومحظياته الثلاث والعشرين ومتاعهن . ويبدو أن عبد الشكور كان لا يفيق من السكر وقد أهانه جوردون إهانات بالغة فنزل فى أسوان ليعود إلى القاهرة ، ولكنهم أقنعوه باستئناف الرحلة فنزل فى دنقلة ، وأقام فيها شهورا ثم عاد بأسرته إلى القاهرة .

وحين وصل جوردون إلى السودان قوبل بجفاوة واحترام على طول الطريق . وفى بربر أعلن فى خطابه إلى رؤساء العشائر نية الحكومة المصرية للإنسحاب من السودان . وكان هذا خطأ جسيما ، لأن جوردون الذى لم يكن له دهاء الساسة لم يقدر أن تصرفه هذا سيدعم مركز المهدى ويضعف مركزه . وقد سرى الخبر فى كل مكان ونجم عن ذلك فعلا أن القبائل التى كانت لا تزال على ولائها للحكومة الشرعية أدركت أنها سوف تكون بغير سند فتحولت إلى المهدى . ومع ذلك فعندما وصل جوردون الخرطوم استقبل استقبالا حافلا ، وعادت السكينة إلى نفوس السكان المتخوفين من اقتراب المهدى . وبدأ جوردون حكمه الثانى بتأليف القلوب حوله فتجاوز عن الضرائب المتأخرة وأحرق صكوك المرابين وأفرج عن المعتقلين وأبطل التعذيب بالكرباج وأسياخ الحديد المحمى ، وحطم أدوات التعذيب فى الميدان العام . ثم خطا خطوة غريبة لم تكن تنتظر منه : أصدر قرارا بإباحة الرق ، فاكتسب شعبية واسعة بين الأقوياء وأبناء الطبقات الوسطى وإن كان قد أزعج ضمير المثاليين فى انجلترا وغيرها من البلاد . وأعلن رغبته فى أن يقيم جنود الجيش المصرى الصلاة مرتين : مرة فى الصباح ومرة فى المساء ، فالكل يعبد إلها واحدا . وعلق فوق كرسى الحاكم العام ، أو عرشه إن أردت ، آية من القرآن . وعاد إليه شعوره القديم : إنه الحاكم العام ، وقد عاد إلى رعاياه ، إلى شعبه ، وهو مسئول أمامهم وأمام الله . إنه الآن بعيد عن إنجلترا ولورداتها وعن مصر وباشاواتها وعن السير إيفلين بيرنج وآرائه الحريصة المملة . إنه الآن فى مملكته . لقد أوفدوه لينظم الإنسحاب ، ولكنه يتحدث الآن عن «تحطيم المهدى» بقوات إنجليزية وهندية . إن الحكومة البريطانية أوفدته لينفذ عملية إخلاء السودان ،

ولكنه سينفذ آراءه الخاصة التى أعلنها على الشعب البريطانى فى «البال مال جازيت» فى ٩ يناير وفى جريدة «التايمز» فى ١٤ يناير ١٨٨٤ .

كان واضحا أن جوردون يريد أن يلعب دورا لم يخلق له . لم يعد يقول كما كان المسيح يقول : «مملكتى ليست من هذا العالم» ، لأنه قرر أن تكون مملكته من هذا العالم . وهذا الرجل الذى كان لا يكف عن التفكير فى ملكوت الله ، طغى عليه إحساس «الحاكم العام» . وهذا هو السبب فى أنه بدأ يتنازل عن مبادئه الأولى التى نفرت منه الناس وأثارت عليه القبائل فى عهد ولايته الأولى على السودان ، وهى مكافحة الرق ومطاردة تجارة الرقيق بقسوة ضارية ، فأباح الرق وهادن النخاسين . وبعد ، ألم يسأل جوردون وهو فى إكستر منذ شهرين أسقفها الدكتور تمبل ان كان يجوز لمسيحى أسود أن تكون له ثلاث زوجات — إذن فالبذرة كانت كامنة فى عقله حين فاتحه السير صمويل بيكر فى العودة إلى السودان . لقد أخفق فى المرة الأولى لأنه جر بتصلبه ونقائه وهواتفه الإلهية الشقاء على نفسه وعلى الآخرين . ولكنه سينجح هذه المرة لأنه سيهادن الشر ويتعايش معه ، وسيهادن الملل الأخرى ويتعايش معها ، وسيهادن كل ما لا يفهمه أو لا يقره ويتعايش معه . لقد خلع جوردون رداء النبى ولبس رداء الملك . وهذا معنى قوله للقسيس بارنز :

«أنت رأيتنى اليوم ؟ ... نعم أنت رأيتنى . رأيت نفسى الحقيقية . وهذه هى النفس التى أريد أن أتخلص منها .» إنه كان يتحدث عن شهوة الملك التى كان يعرف أنها كامنة فى نفسه بلا حدود ولم يجد وسيلة لقمعها إلا باشتهاء الملكوت بلا حدود .

وخدع جوردون ببعض الظواهر الخارجية التى جعلته يظن أن الحكومة البريطانية ستعدل عن سياسة إخلاء السودان . ففى نفس الوقت الذى أرسل فيه جوردون إلى بيرنج يطلب قوة إنجليزية وهندية «يسحق بها المهدى» أرسلت الحكومة البريطانية السير جيرالد جراهام Sir Gerald Graham ليحرر سنكات Sinkat وطوكر Toker فى منطقة ميناء سواكن من أيدى عثمان دقنة ورجال المهدى . لقد بدا أن تغيرا طرأ فى سياسة الحكومة البريطانية من ضرورة الجلاء إلى ضرورة الإحتلال .

وأرسل جوردون فى طلب الزبير باشا رحمت ليعينه نائبا له ، أو حاكما عاما للسودان تحت سيادة بريطانيا وبمعونتها وبتمويلها ، على غرار أمير أفغانستان يومئذ .

فبالزبير باشا يستطيع كما يقول جوردون أن يكسر شوكة المهدى . وأيد كرومر رأى جوردون ، ولكن كان هناك اعتراضان : أن إرسال الزبير إلى الخرطوم لا يستقيم مع سياسة الجلاء عن السودان ، وأن الرأى العام البريطانى قد لا يرتاح لتسليم السودان «لأكبر صياد للرقيق عاش على وجه الأرض » ، كما وصفه جوردون نفسه للحكومة البريطانية أيام حكمه الأول .

وانقسم مجلس الوزراء البريطانى على نفسه ولم يصل إلى قرار فتأخر الرد . وجوردون مجمد فى الخرطوم لا يستطيع أن يفعل شيئا ضد المهدى . إذا لم تصل الحملة الإنجليزية الهندية فلا أقل من إرسال الزبير باشا رحمت لتجميع القبائل حوله وإحداث تشقق فى جبهة المهدى . وأخطأ جوردون مرة أخرى ، فأبلغ قنصل إنجلترا فى الخرطوم ومراسل «التايمز » بهذا الموضوع السرى . موضوع الزبير باشا ، غالبا رغبة منه فى إحراج الحكومة البريطانية بنشر الموضوع حتى تتحرك . وجاءت النتيجة عكسية . فمن جهة الحكومة أصدرت قرارها ببقاء الزبير فى القاهرة ، لأن ظهور الزبير باشا فى السودان معناه فتح المعركة مع المهدى ، وجوردون لم يوفد لقتال المهدى وإنما أوفد لسحب القوات المصرية من السودان . ثم إن قتال المهدى معناه توريط الحكومة البريطانية فى إرسال جيش بريطانى لنجدة الجنرال جوردون ، وهذا ما كان جلادستون يريد أن يتجنبه بأى ثمن ، مهما كان لسياسة الاحتلالات والتوسعات العسكرية أنصار داخل حزبه ، بل داخل وزارته . كذلك خسر جوردون عطف أنصار «الإنسانية » ودعاة تحرير العبيد . بل فعل جلادستون أكثر من ذلك : سحب السير جيرالد جراهام من السودان .

وهكذا وجد جوردون نفسه بعد أسبوعين بلا زبير وبلا حملة إنجليزية بل حدث ما هو أخطر من كل ذلك ، لأن انسحاب القوات البريطانية من ميناء سواكن على البحر الأحمر أعاد سطوة عثمان دقنة والمهدويين فى شرق السودان . وكانت القبائل لا تزال مترددة بين الولاء لحكومة الخرطوم والولاء للمهدى ، فاختارت أخيرا الولاء للمهدى لأنها فهمت إنسحاب جيش جراهام على أنه تراجع عسكرى . كل هذا حدث قبل أن ينقضى شهر على وصول جوردون للخرطوم . وبانضمام قبائل الشمال والشمال الشرقى إلى المهدى تدهور موقف جوردون تدهورا سريعا لأن الخرطوم غدت مطوقة من جميع الجهات ، وقطعت مواصلات الخرطوم بالقاهرة وبالعالم الخارجى ،

فيما خلا رسول يتسلل أو زورق ينساب خلسة نحو الشمال على أمواج النيل . وغدا إنسحاب القوات المصرية نفسه أمرا مستحيلا بانسداد طريق الشمال وطريق الشرق . وبدأت النهاية الفاجعة تلوح فى الأفق القريب . وفى ٢٤ مارس ١٨٨٤ أبلغ اللورد كرومر اللورد جرانفيل : «المسألة الآن هى كيف ننقذ الجنرال جوردون والكولونيل ستيورات من الخرطوم» .

وبدأ حصار الخرطوم الذى استمر نحو عام كامل ، أى حتى سقطت فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ . كانت حامية الخرطوم مكونة من ٨٠٠٠ جندى من جنود الجيش المصرى ، ومخازن مليئة بالذخيرة وتسع بوارج نيلية مما كان يستخدم بين الخرطوم والقاهرة حولها جوردون الى بواخر نيلية وكانت فى الخرطوم مئونة ستة أشهر من الطعام . وفى هدوء وكآبة وشجاعة بغير حدود بدأ جوردون يعد مدينته للحصار الطويل . وعاد جوردون الى مكالماته الروحية ومساءلاته النفسية القلقة . كتب الى أخته أوجستا يقول : «إما أنى أومن بأن الله يفعل كل شىء فى رحمة وحب أو أنى أنكر وجوده جملة ، وليس هناك حل وسط فى هذا الموضوع . ما أكثر المآزق التى أزج بنفسى فيها . ومن أجل ماذا ؟ إن أفكارى مختلطة إختلاطا عظيما . وإنى أعتقد أن غرور الطموح هو الذى وضعنى هنا فى هذا الخراب» . وقد قبل جوردون عقابه صاغرا وراضيا : «إن ما وعد به إلهنا ليس تحقيق الرغبات الدنيوية . فإذا انتهى كل شىء إلى دمار فالله لا يزال صادقا فى وعده ، وهو ينفذ المخطط العظيم الذى شاءته حكمته الإلهية» «إنى مدين لله بكل شىء ولا أدين لنفسى بشىء ، فأنا كانسان قد ارتكبت الحماقات البالغة . ومع ذلك ففى إذلالى خير لى .» .

وتدخلت الملكة فكتوريا عند اللورد هارتنجتون وكتبت له أن جوردون فى خطر وذكرته بمسئوليته عن إرساله إلى السودان . وقد كان هارتنجتون وشيعته من الإمبرياليين من رأيها ، ولكنهم وقفوا عاجزين أمام ذلك الحائل الكبير ، مستر جلادستون . ومنذ ابريل ١٨٨٤ تيقن الجميع أن أسلاك التلغراف بين الخرطوم والقاهرة قد قطعت . وانقطعت أخبار جوردون إلا من شائعات قليلة تتناقل حول الكارثة المحققة . ثم أسدل ستار سميك من الصمت حول الخرطوم . وهاج الرأى العام فى بريطانيا ، وفى ٥ مايو عقد إجتماع شعبى غاضب فى قاعة سانت جيمس ، وفى ٩ مايو عقد إجتماع شعبى غاضب فى هايد بارك ، وفى ١١ مايو عقد إجتماع غاضب فى

مانشستر . وماج الهياج على سلبية الحكومة . وبدأت حملة جمع التبرعات للإغاثة وحملة جمع التبرعات لرشوة القبائل لضمان «سلامة جوردون الشخصية» ، وبدأت الصلوات فى الكنائس من أجل نجاة جوردون . كل ذلك والحكومة البريطانية تقف جامدة بلا حراك . لا تعير إلتفاتا للرأى العام ولا لتنديد جلادستون بكل ثقله فى معركة جوردون : ليس هناك ما يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية فى موضوع جوردون أو الخرطوم أو السودان . إنه لا يفكر فى «الإنسانية» ولكنه يفكر فى «السياسة» ، وربما أيضا فى كبريائه الشخصى . من يكون جوردون هذا حتى يفرض على جلادستون تغيير سياسة الإنسحاب وإرسال حملة بريطانية لإنقاذه أو لفتح السودان ؟

كان من أواخر البرقيات التى أرسلها جوردون إلى كرومر برقية تقول إنه مادامت الحكومة لا تريد أن ترسل الزبير باشا وأن ترسل حملة لنجدة الخرطوم فانه يجد نفسه فى حل أن يتصرف وفقا للظروف ، ثم أضاف : «مستقبلا سوف تضطرون لتحطيم المهدى» . فإذا أصرت الحكومة على موقفها فإنها ستجلب على نفسها «عارا لا يُمحى» . ونشر هذا الكلام فى الصحف البريطانية ، وقرأه جلادستون مصادفة ، فامتقع وجهه حتى غدا بلون الشمع واشتعلت عيناه بغضب رهيب قلما تفجر مثله من روحه قاذفة اللهب . ولزم الصمت دقيقتين أو ثلاثا «وكان وجهه طول الوقت كوجه الشيطان الذى نقرأ عنه فى ملحمة ميلتون ، كان كوجه الشيطان لا سواه . ثم نهض دون أن يقول كلمة واحدة ، ولم يره أحد بعد هذا فى ذلك الصباح» .

وكانت حجة جلادستون الأولى أن جوردون لو أراد حقا أن ينجو «بشخصه» من مأزق الخرطوم لما تعذر عليه ذلك ، وإنما كل مراده أن يورط إنجلترا فى إرسال حملة . أما جوردون نفسه فقد كانت أفكاره من نوع آخر . إنه فى الخرطوم كربان السفينة ، إن غرقت سيكون هو آخر الناجين . ولذا لم يضيع وقتا منذ بداية الحصار فكان يعمل الليل والنهار فى تحصين الخرطوم وبناء الإستحكامات وإقامة المتاريس والأسلاك الشائكة وبث الألغام وتسليح البواخر والزوارق وتدريب الجند ورفع الروح المعنوية بين السكان .

ولم يكن جوردون يعرف بموقف جلادستون منه ، فصب كل غضبه على اللورد كرومر ، وعده المسئول الأول عن محنته . وربما كان كرومر كذلك . هذا مبحث هام للمؤرخين ، فمن المؤرخين ومن الوثائق من وما يشير إلى كرومر باصبع الإتهام بأنه قاتل

جوردون . فكل ما استطاع كرومر أن يفعله هو أن يقترح إرسال قوة «صغيرة» لإنقاذ جوردون وستيوارت وبقية الإنجليز فى الخرطوم ، ولكن تبين أنه إقتراح غير عملى فأهمل . ثم إختفى كرومر من القاهرة فى أحرج الأوقات ، من أواخر أبريل إلى أوائل سبتمبر ، أربعة شهور قضاها فى لندن يحضر مؤتمرا ماليا (!) تاركا منصبه لنائب لا يملك التصرف . لقد كان كرومر من أنصار سياسة إنسحاب مصر من السودان . بل وربما كان واضع هذه السياسة .

إن هناك إحتمالا لم يطرحه أحد من المؤرخين ، أن انجلترا كانت قد خرجت فورا من إخماد الثورة العرابية واحتلال مصر ، ولم يكن السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) واثقا بعد من ثبات أقدامها فى مصر رغم الهدوء الظاهرى الذى ساد مصر نحو سنة كاملة بعد نفى عرابى وزملائه ، فكيف تشتت إنجلترا جهودها العسكرية فى إخماد ثورة المهدى واحتلال السودان قبل أن تسيطر تماما على الموقف المصرى . إن شريف باشا ، آخر الوطنيين ، كان لا يزال رئيسا للوزارة المصرية . وهل كان بعيد الاحتمال أن يجد كرومر نفسه محاصرا فى قصر الدوبارة بالقاهرة كما كان جوردون محاصرا فى قصر الحاكم العام فى الخرطوم . لقد كان كرومر نقيض جوردون على خط مستقيم ، لا يحركه حماس ولا يرى الرؤى ولا يستمع لهواتف المجهول ولا يسكر أبدا بخمر العقيدة ، وإنما كان صاحب عقل بارد يحسب لكل شىء حسابه ولا يتقدم إلا بمنتهى الحذر ، كأنه لاعب شطرنج ماهر مشغول دائما فى لعبة أبدية . فماله وهذا المجنون صاحب الرسالة الذى يقحم الإرادة الإلهية والمثل الروحية فى كل شىء ؟ فلنقل إنهما مدرستان من الاستعمار كانتا شائعتين فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ولا تزال لها امتدادات فى القرن العشرين : إستعمار المبشر واستعمار البنكير .

وكان محمد أحمد المهدى لا يزال رابضا فى بلاطه . وبين دراويشه فى الأبيض . وبعد أن وقع لبتون بك فى الأسر فى بحر الغزال وصفى كل أثر للحكم المصرى فى أعالى النيل ، وبعد أن مر أمين باشا الألمانى من مديرية خط الاستواء إلى أعماق أفريقيا السوداء ، قرر محمد أحمد المهدى حصار الخرطوم بقوة عددها ٣٠٠٠٠ مقاتل . وأرسل أولا انذارا للأهالى فيه دعوة للتسليم قرأها جوردون على الناس ، فقرروا المقاومة وأعلنوا أن محمد أحمد المهدى ليس المهدى الذى ينتظر ظهوره المؤمنون وخرجت بعض قوات الجيش بقيادة قائدين من الباشوات المصريين لمناوشة قوات

المهدى فأباد المهدى القوة المصرية ، وأعدم جوردون الضابطين المصريين بتهمة الخيانة . وكانت خطة المهدى هى الإنتظار وتجويع الخرطوم حتى تستسلم . وبعد أن سقطت بربر وهى آخر منفذ لحكومة الخرطوم إلى الشمال ، فى يد قوات المهدى فى مايو ١٨٨٤ سدت على جوردون كل الثغرات . ومع ذلك فهو لم يكن بحاجة إلى ثغرات لأن رأيه الثابت كما أوضح فى برقية قديمة للورد كرومر أنه لن يتخلى عن أهالى الخرطوم لينجو بجلده مهما حدث ، لأن هذا التخلى هو عنده «قمة الخسة» . (ولم يكن هذا رأى كرومر طبعا) .

وذات صباح تلقى الجنرال جوردون من محمد أحمد المهدى جعبة من الملابس ومعها رسالة لم يحصل أحد على نصها العربى ولذا فإنى أترجمها عن ترجمتها الإنجليزية «باسم الله أرفق مع هذا حلة مؤلفة من جبة ومعطف وعمامة وطاقية وزنار وسبحة . فهذا رداء من زهدوا فى الدنيا الغرور ، ومن طلبوا الآخرة والنعيم الأبدى فى الجنة . فإن أردت حقا أن تأتى إلى الله وأن تحيا حياة صالحة فالبس على الفور هذه الحلة وأخرج إلىّ لتنعم بالنعيم الأبدى» . أهو زاهد ينادى زاهدا إلى رضوان الإيمان أم قائد يدعو قائدا إلى شرك المنون . على كل فقد تحرك القائد فى جوردون ولم يتحرك الزاهد ، فألقى بالجبة على الأرض ، وصعد إلى أعلى قصره حاملا التليسكوب وثبت بصره نحو الشمال لعل وعسى أن المدد قريب .

ولم يبد مدد فى أفق الشمال . وأخيرا تحركت الأمور فى لندن . بعد شهور من الضغط غير المجدى على مستر جلادستون قرر وزير الحربية اللورد هارتنجتون أن يستقيل ليستريح من أزمة الضمير . لم تعد المسألة مسألة «الشرف البريطانى» ، فلم يكن أحد يعرف أين يقع الشرف البريطانى الذى كثرت فيه الإجتهادات والمراوغات . وفى ٣١ يوليو ١٨٨٤ كتب اللورد هارتنجتون لجلادستون أنه إذا لم يرسل حملة لإنقاذ جوردون فانه مستقيل ، لأن هذه «مسألة شرف وحسن قصد تتعلق بشخصى ، وأنا لا أرى كيف أفرط فيها» . وعندئذ فقط خضع جلادستون تحت سلاح التهديد ، فقد كان معنى إستقالة هارتنجتون سقوط وزارة جلادستون . كان هارتنجتون الرجل الثانى فى حزب «الأحرار» الذى يرأسه جلادستون وقائد الأرستقراطية المنضوية تحت لواء هذا الحزب . وفى ٥ أغسطس ١٨٨٤ وافق البرلمان على فتح إعتماد قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى «لعمليات» نجدة الجنرال جوردون ، «اذا كان لهذه العمليات ضرورة» .

والنجدة معلقة على تبين ضرورتها التى لم يتبينها جلادستون . وفى ٢٦ أغسطس ١٨٨٤ عين الجنرال وولزلى قائدا لحملة النجدة ، وقد وصل مصر فى ٩ سبتمبر .

وقبل أن تتحرك الحملة إلى الخرطوم ، حاول جوردون للإستفادة من فيضان النيل لتعبر إحدى بواخره ، السفينة «عباس» ، شلالات النيل بكافة المعلومات عن حقيقة الحالة فى الخرطوم وبأكداس من الوثائق ومن «يوميات» الكولونيل ستيورات التى تصف الحصار يوما بيوم ، ونداء من جوردون إلى الدول الأوروبية بأن تخف لمساعدته . وقبل أن تخرج السفينة «عباس» من الخرطوم فى ٩ سبتمبر ١٨٨٤ طلب قنصلا إنجلترا وفرنسا السفر عليها إلى مصر فأذن لها جوردون . وحذا الكولونيل ستيورات حذوهما ، فأذن له جوردون . وكان غريبا أن يطلب نائب الحاكم العام النجاة بنفسه ورئيسه يواجه الخطر وحده .

على كل فقد خرجت «عباس» بحمولتها من الناس والوثائق تحرسها أربع بواخر مسلحة حتى منطقة الأمان ، وبعد أن اجتازت منطقة الخطر ، إصطدمت بصخرة فى النيل ونزل ستيورات والقنصلان وصحبهم إلى البر ينتظرون القافلة التى تنقلهم عبر الصحراء بوثائقهم ، وقبلوا ضيافة أحد المشايخ ، وكان من أتباع المهدى ، فوثب رجاله عليهم وقتلوهم جميعا وقتلوا معهم خدمهم السودانيين ، وأرسلوا الوثائق إلى المهدى فعرف منها حقيقة الموقف فى الخرطوم ، وحين بلغ الخبر جوردون قال : «هذا انتقام الله لأنى أعدمت إثنين من الباشوات المصريين» . وهى عبارة لا معنى لها إلا أن تخلى ستيورات ساعده الأيمن عنه ساعة الخطر قد ترك فى نفس جوردون جرحا عميقا . الإنسان هو الإنسان مصريا كان أو إنجليزيا . لقد قسا فى حكمه على الضابطين المصريين اللذين ضعفا أمام قوات المهدى ، وأمر جوردون لأسرتى الضابطين المصريين بتعويض قدره ألف جنيه لكل منهما .

وما أن خرجت السفينة «عباس» من مياه الخرطوم حتى وجد جوردون نفسه وحيدا . وكانت علامة إستقباله للنهاية أنه بدأ يكتب «مذكراته» أو «يومياته» المعروفة «بيوميات الخرطوم» Khartoum Journals . وفى هذه اليوميات تدفق جوردون يوميا فى كل اتجاه : فى الدين ، فى الحصار ، فى رأيه فى ساسة بلده ، الخ ... كتب يقول :

«أعلن إعلان اليقين ، وأعلن نهائيا ، أنى لن أترك السودان حتى يعطى كل راغب فى تركه الفرصة لذلك ، وحتى تقوم حكومة تعفينى من حكمه» وبناء عليه فلو

جاء إلى رسول أو رسالة تدعونى أن أغادر السودان ، فلن أطيع ، بل سألزم مكانى وأسقط مع المدينة . وأتحدى كل الأخطار . »

وكتب يقول :

« إنى أعيش بأمل أنى لن أرى ثانية بريطانيا العظمى بما فيها من حفلات العشاء المملة وبما فيها من شقاء ممض . إن عقلى عاجز عن تصور كيف نحتمل هذه الأشياء .. إنها لعبودية مطلقة . وإنى لأوثر أن أعيش عيشة الدراويش عند المهدى عن أن أخرج كل ليلة للعشاء فى لندن ، أرجو إذا جاء جنرال إنجليزى إلى الخرطوم ألا يدعونى للعشاء . لماذا لا يمكن للناس أن يكونوا أصدقاء دون أن يدخلوا معدتهم فى الموضوع . إن ذلك يدهشنى » .

وكتب يقول إنه يعتقد أن ثلثى سكان الخرطوم وهم ٤٠٫٠٠٠ نسمة يرضون بحكم المهدى أو ينتظرون مجيئه بفارغ الصبر . كتب يقول إن رجاله كلهم دون المستوى ولكم يتمنى أن يقود رجال المهدى الشجعان ، كتب يقول إن الحملة إذا لم تصل قبل ٣٠ نوفمبر ١٨٨٤ فقد إنتهت اللعبة «واحكى يا بريطانيا » . كتب يسخر من اللورد كرومر ومن اللورد جرانفيل : كتب عن ندمه لإعدام الضابطين المصريين الباشوات .

وكان سلاتين باشا مدير دارفور نمسويا كاثوليكيا ، وحين عرف أنه سيقع فى الأسر إعتنق الإسلام ليعفيه المهدى من التعذيب ، وبالفعل عومل معاملة خاصة بعد وقوعه فى الأسر مميزة عن كل زملائه الأوروبيين ، فوضع فى معسكر قريب من الخرطوم بدلا من الزج به فى سجن عمومى . واستطاع سلاتين باشا أن يهرب خطابا إلى جوردون يسأله فيه العون فى حالة تمكنه من الهرب ، ووصل الخطاب إلى جوردون ولكنه لم يرد ، فكتب سلاتين ثانية وثالثة ورابعة ، ولكن دون جدوى ، قال سلاتين فى أحد خطاباته بفرنسية ركيكة : « يا صاحب السعادة ، لقد أرسلت إليك خطابين دون أن أتلقى من سعادتك ردا ، يا صاحب السعادة لقد حاربت العدو ومن أجل الحكومة ٢٧ مرة وجرحت مرتين ، وأنا لم أفعل شيئا منافيًا للشرف ، لم أفعل شيئا يجعل سعادتك ترفض الرد على خطابى وتدلنى على ما ينبغى أن أفعل ، أتوسل إليك يا صاحب السعادة أن تشرفنى برد على خطابى .. (ملاحظة) إذا كنت سعادتك قد سمعت من أحد الضباط أنى فعلت شيئا منافيا للشرف ومنعك هذا من الرد على فأنى أتوسل إليك أن

تعطيني الفرصة لأن أدافع عن نفسي فتحكم على الحقيقة بنفسك » وكان سلاتين يعرف لماذا أهمله جوردون . قال جوردون : « لقد أنكر دينه » ، وهذا يكفي ووقعت خطابات سلاتين فى أيدى رجال المهدى فوضعوه فى الأغلال ، وعندما سمع جوردون بذلك دون ذلك فى « يومياته » دون تعليق .

وعندما وقعت أوراق الكولونيل ستيوّرات فى يد المهدى وعرف منها خطورة الحالة فى الخرطوم قرر أن يشدد الحصار . وحضر بنفسه فى نهاية أكتوبر ١٨٨٤ على رأس جيش جديد وعسكر خارج المدينة ، وكانت مؤن المدينة تنضب ، والمرض والأعياء وسوء التغذية يفت فى الجنود والأهالى والنقد يشح واليأس يملأ القلوب ، فسك جوردون عملة جديدة خاصة بالسودان وأنشأ الرتب والنياشين ليشجع الناس على الصمود ، وبلغ به الأمر أن طبع نسخة وحيدة من جريدة انجليزية تقول إن حملة انجليزية من ١٥٫٠٠٠ جندى تقترب من الخرطوم ، وألقى بالجريدة فى الطريق العام ليقرأها الناس مصادفة ويعيشوا على أمل كاذب أياما أو اسابيع ، وفى ١٠ ديسمبر ١٨٨٤ كان معروفا أن غذاء المدينة لن يكفيها أكثر من ١٥ يوما ولكن جوردون جاءته أنباء غامضة بقرب وصول الحملة ، فأرسل السفينة « البردين » لتلتقى بها فى متمة Metemmeh وعلى « البردين » آخر قسم من « يومياته » ورسائله الأخيرة إلى أصدقائه .

كانت هناك بالفعل حملة قادمة فى الطريق ، ١٠٫٠٠٠ جندى بريطانى جهزهم الجنرال ولزلى أحسن تجهيز . ولكن هبوط منسوب النيل عطل الحملة فى منطقة الشلالات نحو منتصف نوفبر ، ووصلت رسالة من جوردون تقول إن الحالة فى الخرطوم على غاية ما يكون من السوء ، وكان تقدم البواخر مستحيلا فقرر ولزلى إرسال جزء من النجدة بالبر ، واحتاج الأمر إلى أسابيع لتجميع الجمال اللازمة ، وأخيرا خرج الجنرال السير هربرت ستيورات Sir Herbert Stewart على رأس ١٥٠٠ جندى من مدينة كورتى Korti فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٤ ، أى أكثر من أسبوعين من آخر يومية من « يوميات » جوردون ، نحو متمة وهى ١٧٠ ميلا جنوبى كورتى عبر الصحراء ، واعترضتهم قوات المهدى أكثر من مرة فى معارك ضاربة مرة فى ١٧ يناير ١٨٨٥ عند آبار أبو كليه ومرة فى ١٩ يناير قتل فيها السير هربرت ستيوارت . وفى ٢١ يناير بلغت القوة متمة بعد أن فقدت ٢٥٠ مقاتلا ، وفى ٢٤ يناير ركب السير تشارلز ويلسون Sir Charles Wilson ، الذى خلف القائد هربرت ستيوارت ، السفينة « البردين » ،

ولكن السفينة اصطدمت بصخرة فى النيل فتعطلت يوما كاملا . وحين وصل السير تشارلز ويلسون الخرطوم فى ٢٨ يناير ١٨٨٥ تحت نيران مركزة من قوات المهدى لم ير على البعد العلم المصرى يرفرف على قصر الحاكم العام ، لقد سقطت الخرطوم قبل ذلك بيومين .

لا أحد يعرف بالضبط ماذا كان يجرى فى الخرطوم فى الأسابيع الأخيرة ، ولكن تاجرا سوريا اسمه بورديني بك ترك يوميات تعطينا بعض البصيص . الأهالى والحامية جياع منهكون معلقون بين اليأس والرجاء . وجوردون الذى لا يهدأ يسير بين الجنود يشجعهم ويمشى مع الناس يشاورهم ويتفقد الأغذية ويوزعها بحساب ، لقد شاب شعره فجأة ، وذات ليلة قصد بورديني بك قصر الحاكم العام ، وكانت قوات المهدى تقصفه بالمدافع . وكان القصر هدفا يسيرا لأنه كان شعلة من ضياء . وكانت القنابل تزمجر خلال نوافذ القصر . قال بورديني بك : ربما كان من الأصلح سد النوافذ بصناديق الرمل . وهاج هياج جوردون : «ودعا الحراس وأمرهم بأن يطلقوا النار على لو تحركت ثم جاء بشمعدان كبير جدا يتسع لأربع وعشرين شمعة ، ووضعنا هو وأنا الشموع فى مكانها ، ووضعها الشمعدام على المائدة قبالة النافذة ، وأوقدنا الشموع وجلسنا إلى المائدة ، ثم قال الباشا : عندما وزع الله الخوف على كل الناس فى العالم جاء دورى أخيرا ، ولم يتبق لى منه نصيب . هيا قل للناس فى الخرطوم إن جوردون لا يخاف من شىء لأن الله خلقه بغير خوف».

وفى ٥ يناير انتزعت قوات المهدى أم درمان من القوات المصرية ، وبهذا أحكم حصار الخرطوم تماما ، كانت أم درمان آخر منفذ للأطعمة الطازجة . وفى المجاعة أكل الناس الكلاب والحمير والجلود والصمغ وألياف النخل . ووقف الجنود على استحكاماتهم متخشبين ، ومات الناس بالمئات جوعا كل يوم ، وترك الأحياء الموتى فى الشوارع فلم تكن بهم قوة على دفنهم ، وفى ٢٠ يناير ١٨٨٥ وصلت إلى الخرطوم أنباء معركة أبو كليه . ولكن الأيام مرت دون أن تظهر النجدة فى الأفق وأخذ جوردون يزيف الخطابات ويطبع الجريدة الوهمية ليصبر الناس . وفى ٢٥ يناير ١٨٨٥ جاءه وفد الأهالى ليقول إن المهدى يجهز هجمة مهولة ، ورفض جوردون استقبالهم . وانما استقبل بروديني وحده . قال : ليس لدى ما أقوله أكثر مما قلته . قلت للناس اليوم بعد اليوم إن النجدة آتية . إنهم لن يصدقونى بعد الآن ، هيا اجمع كل الناس على خط النار وقفوا

بشجاعة والآن اتركني لأدخن بقية سجائري . وأحس برودينى بك أن جوردون قد دخل مرحلة اليأس . وكانت هذه آخر مرة رآه فيها .

وعند وصلت القوة الإنجليزية إلى متمة ، عدل المهدى خططه فقرر الاستيلاء على الخرطوم بالهجوم بدلا من الإستيلاء عليها بالتجويع . كان إنخفاض النيل قد أدى إلى إنهيار جزء من سور الدفاع الدائرى شمال المدينة وانكشاف مساحة واسعة من الأرض الزبط ، وقد حال إعياء الجنود دون إعادة بناء الجزء المنهار من السور. وحين جف الزبط عبرت قوات المهدى النهر وتدفقت داخل الخرطوم من هذه الثغرة دون أى قتال حقيقى مع القوات المصرية نصف الميتة من الجوع . وكان جوردون قد أعد للحظة النهاية عدتها فبث الألغام فى بدروم القصر بحيث يمكن نسف القصر كله فى دقيقة واحدة ، وكان قد كتب للورد كرومر فى ذلك يقول : «إنهم بإذن الله لن يأخذونى حيا » . ولكن يبدو أن جوردون فى أيامه الأخيرة كان مترددا فيما ينبغى أن يفعله حين تأتى اللحظة الحاسمة . فكر أن نسف القصر على رأسه فيه معنى الإنتحار وهو ما ينهى عنه الدين ، «وهو بمثابة أخذ الأمور من يد الله » . ربما كان واجبه أن يقع أسيرا فى أغلال المهدى لتكون ذلته آية شهادته من أجل إلهه . ربما كان واجبه أن ينطلق إلى الجنوب وسط نار الأعداء حتى يبلغ أفريقيا الإستوائية .

وحين جاءت اللحظة الحاسمة وأحاطت قوات المهدى بالقصر كان جوردون على سطح القصر مرتديا الروب دى شامبر ، فأسرع إلى غرفة نومه وارتدى بدلة بيضاء وحمل سيفا ومسدسا قبل أن يدخل المهاجمون القصر . واقتحم مقاتلو المهدى الفناء شاهرين السيوف والحراب فوجدوا جوردون واقفا فى انتظارهم فى أعلى درج القصر . وكانت لحظة سكون رهيب وجوردون يتصفح مهاجميه فى صمت : ثم صرخ أحد الدراويش ، ويقال أن اسمه طه شاهين الدنقلاوى ، بأعلى صوته قائلا : «ملعون اليوم يومك » ، واغمد رمحه فى جسد جوردون ، فلم تصدر عن جوردون إلا إشارة احتقار. وطعنه برمح آخر اخترق جسده فسقط على الأرض ، وانهال عليه بقية الدراويش ومزقوه بسيوفهم حتى فاضت روحه . هكذا يقول التسجيل الرسمى عن نهاية جوردون إنه مات دون مقاومة فى قمة التعالى والاحتقار . ولكن هناك رواية أخرى رواها شهود عيان آخرون تقول إن جوردون حمل على مهاجميه بكل ما أوتى من قوة وشجاعة وسلاح ، فلما فرغ مسدسه قاتل بسيفه وصرع الكثيرين فى طريقه إلى أسفل الدرج ، ثم

سقط أخيرا تحت كثرة السيوف والرماح ، لا أحد يعرف حقا إن كان جوردون قد مات ميتة المحارب الذى يقرع السيف بالسيف أو ميتة القديس الذى ينتظر الموت وبصره شاخص إلى السماء . لقد كان فى موته أسطورتين كما كان فى حياته أسطورتين .

وقطعوا رأسه وحملوها إلى المهدى ملفوفة فى قطعة من قماش . وفى طريقهم إلى المهدى مروا بأم درمان حيث كان سلاتين باشا أسيرا فى الأغلال ، ورأى سلاتين رأس جوردون . وأمر المهدى بتعليق رأس جوردون بين فرعى شجرة فى الطريق العام ، وكل من مر بها ألقى عليها حجرا ، وحومت فوق الرأس الصقور .

وحين بلغت الأنباء انجلترا كان هناك حداد قومى على جوردون وهياج قومى على جلادستون الذى نعتوه بالقاتل والسفاح . وأقيمت على روح جوردون الصلوات فى وستمنستر وفى سانت بول . وقدم البرلمان ٢٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى لأسرته وجمعت التبرعات لإنشاء مشروع خيرى تذكارا له . وعلا صوت الإمبرياليين من جديد يصرخ فى وجه جلادستون : لابد من غسل العار ، لابد من استخلاص الخرطوم من المهدى . لابد من فتح السودان . ولكن جلادستون تجاهل كل ذلك وخاض التيار . وساعده تأزم الموقف مع روسيا على حدود أفغانستان ، فأعلن أن بريطانيا قد تكون بحاجة إلى كل جندى بريطانى إستعدادا لحرب أوروبية ، وبقى المهدى سيداً على السودان .

ومات المهدى فى قمة سطوته قبلما تنقضى ستة شهور ، وحل محله الخليفة عبد الله التعايشى . وبعد ١٣ سنة صفى الجنرال كتشنر دولة المهدى وذبح من رجاله ٢٠٫٠٠٠ مقاتل فى معركة أم درمان . وأنعم على السير ايفلين بيرنج بلقب اللورد كرومر ..

وادى النيل (٥)

شهادة اللورد كرومر

«من يسرف فى التقبيل لا يحسن الجماع» . Qui Trop embrasse. mal étreint
(مثل فرنسى)

عندما اعتزل الخديو إسماعيل عرش مصر فى ١٨٧٩ ، ترك لإبنه توفيق ، مع ديون مصر ، إمبراطورية أفريقية فى السودان تمتد من وادى حلفا شمالا الى خط الإستواء جنوبا (نحو ١٣٠٠ ميل مربع) ومن مصوّع على البحر الأحمر الى حدود دارفور الغربية (نحو ١٣٠٠ ميل مربع)، وهى مساحة تعادل ضعف مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين . وبعد أن صفت إنجلترا الخديو إسماعيل فى ١٨٧٩ ، فرغت لتصفية مصر فى ١٨٨٢ ، ولم يبق أمامها إلا تصفية الوجود المصرى فى السودان ، وهذا ما فعلته فى ١٨٨٤ .

فلنصدق مؤقتا ما يقوله اللورد كرومر فى وصفه لموقف مصر فى السودان . فعنده أن اسماعيل ينطبق عليه المثل الفرنسى القائل بأن «من يسرف فى التقبيل ، لا يحسن الجماع» بمعنى أنه لو إفترضنا أن إسماعيل كان جادا فى رغبته فى تحرير العبيد ، فقد فتح من أراضى السودان أكثر مما يمكنه السيطرة عليه وحكمه وتنظيمه وسحق الرق فيه . وقد كان من نتائج ذلك ما قاله السير صمويل بيكر فى كتابه «الإسماعيلية» Ismailia (ص ١١) عن السودان تحت الحكم المصرى أيام سعيد والنصف الأول من عهد إسماعيل «أن البلاد كلها مؤجرة من حكومة الخرطوم للقراصنة من صيادى العبيد الذين ينتحلون إسم التجار» . وقد فكر سعيد عند زيارته للخرطوم فى ١٨٥٦ فى الإنسحاب من السودان ولكنه عدل عن ذلك تحت ضغط المشايخ والأعيان بحجة أن انسحاب مصر سيقذف السودان فى الفوضى من جديد . والمفهوم ضمنا أن المشايخ والأعيان السودانيين كانوا حريصين على استمرار الحكم المصرى فى السودان لأنهم كانوا يستخدمون سلطة حكومة الخرطوم فى تنظيم تجارة الرقيق . وبعد احتلال مصر ، أوفد

الكولونيل ستيوارت Colonel Stewart . فى ۱۸۸۳ ليدرس الأحوال فى السودان فوصل إلى نتيجة مشابهة ، وهى ضرورة إنسحاب مصر من مناطق السودان الإستوائية والمتطرفة عموما لتحسين حكم الخرطوم وما حولها . وكان هناك واقع إستند إليه ستيورات وهو أن الوجود المصرى فى السودان يكبد الخزانة المصرية أموالا باهظة هى أحوج ما يكون إليها فى إملاقها المالى . وهذه حقيقة لأنه على طول تاريخ مصر فى السودان عبر أكثر من قرن ، أى حتى استقلال السودان فى ١٩٥٤ . كانت مصر (تعطى ولا تأخذ) . وكان من رأى ستيورات أن محمد أحمد لم يجد أتباعا عند إعلانه أنه المهدى فى ۱۸۸۱ إلا لسوء الحكم المصرى الذى أشاع السخط فى سكان السودان .

ولكن هناك كلاما هاما فى الكولونيل ستيورات يجب أن نصغى إليه جيدا لأنه أحد مفاتيح الموقف . فى ٥ يناير ۱۸۸۳ كتب ستيورات عن حامية الخرطوم المصرية يقول أن ثلث جنودها على الأقل لا يعرفون إستعمال البندقية . وانهم يكونون جيشا أقوى لو أنهم سلحوا بمجرد النبابيت ، وفى ۲۷ فبراير ۱۸۸۳ كتب ستيورات خلاف ألفاظ السباب عن الضباط والجنود المصريين أن الميول العرابية متفشية بينهم ، وأن ولاءهم للخديو توفيق مشكوك فيه . وهذا بيت القصيد . وفى ١٦ فبراير ۱۸۸۳ كتب ستيوارت يقول : «المسألة هى : هل سيظلون على ولائهم أو أن جبنهم قد يغريهم بالهرب من خدمة الجيش ، مطمئنين الى أنهم لو فعلوا ذلك فإن المهدى لن يؤذيهم .. وفى بعض المناوشات الأخيرة سمعوهم يقولون : يا أفندينا عرابى .. آه لو عرفت الموقف الذى وضعنا فيه توفيق .. » .

ومن حالة السودان المالية نستطيع أن نستخلص أن نفس الإضطراب المالى الذى أدى فى مصر الى تأخر مرتبات رجال الجيش المصرى وساعد على اشتداد الحركة العرابية . كان سائدا فى السودان . ففى ١٨٨٤ كانت إيرادات حكومة السودان ٥٠٧،٠٠٠ جنيه ومصروفاتها ٦١٠،٠٠٠ جنيه بعجز قدره ١٠٣،٠٠٠ جنيه . ورجح ستيوارت فى ١٨٨٣ أن كردفان ودارا وفاشودة وربما سنار ودارفور لم تجمع منها أية ضرائب بسبب ثورة المهدى . وكانت بعض القوات المصرية على النيل الأزرق قد تأخرت رواتبها عامين . أما القوات المصرية فى الخرطوم فقد تأخرت رواتب الكثيرين منها شهورا . فلم يكن غريبا إذن أن يكون الجيش المصرى فى السودان ، وقوامه

٣٠٠٠٠ جندى . منهم ١٠٠٠٠ جندى فى الخرطوم وحدها ، جيبا من جيوب الثورة العرابية لم ينظف بعد حتى بعد فشل العرابيين ونفى عرابى وزملائه ، وأن يكون مصدر خطر كامن على الخديو توفيق والإنجليز . واشارة الكولونيل ستيوارت الى إمكانية «الهرب من خدمة الجيش» والإطمئنان إلى المهدى ورجاله ، توحى بإمكانية إنضمام الجيش المصرى أو أجزاء منه إلى قوات المهدى .

وقد كانت بيانات المهدى تعلن أنه بعد السيطرة على السودان ينوى غزو مصر ويطرد الترك الكفار ثم ينشر الإسلام فى العالم كله . وبغض النظر عن أحلام المهدى ، يمكن أن نستخلص أن الجيش المصرى فى السودان لو نظر للمهدى كمحرر منتصر نظره إلى عرابى كمحرر مهزوم ، فمعنى هذا أن الثورة العرابية لم تنته بعد بالنسبة للخديو بأتراكه وشراكسته وبالنسبة للإنجليز .

وبالطبع لم يكن الأمر بهذه البساطة لأن النضج السياسى لم يكن قد وصل بالمصريين أو بالسودانيين إلى تبلور مبدأ «الكفاح المشترك» بين الشعب المصرى والشعب السودانى لطرد الترك والإنجليز من وادى النيل . وظلت ثورة المهدى ثورة على الحكم المصرى ليس فقط من وجهة نظر المصريين ولكن أيضا من وجهة نظر المهدى وأنصاره . وفشل المهدى ، بسبب قصوره السياسى أو طبيعة دعوته المهدية أو أطماعه فى ملك الكرة الأرضية ، فى أن يجد صيغة لهذا الإلتقاء المصرى السودانى ضد الإستعمار التركى والإستعمار الإنجليزى ، جعلت إحتمالات التعاون ضئيلة .

والحل الذى رآه الكولونيل ستيوارت وأيده فيه اللورد دوفرين سفير إنجلترا فى استانبول والسير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا العام فى مصر أثناء فترة إحتلال مصر هو الإنسحاب من كردفان ودارفور على أن ينسحب سلاتين باشا حاكم دارفور إلى بحر الغزال ، والتركيز على حماية شاطىء النيل فقط . وفى ٢ أبريل ١٨٨٣ زار اللورد دوفرين إبراهيم بك مدير مصلحة الخرطوم فى القاهرة وقال له : «لو أن الحكومة المصرية إلتزمت جانب الحكمة لقصرت جهودها الحالية على إعادة تثبيت السلطة فى سنار ، فلا تحاول أن تمد سلطتها وراء هذه المديرية وضفتى النهر فى المنطقة المتاخمة» ، الى جانب الخرطوم طبعا . ولكن الحكومة المصرية (وزارة شريف باشا) رفضت مبدأ تقلص سلطة مصر على السودان ومبدأ تقصير الخطوط الدفاعية كما رفضت فيما بعد قرار إخلاء السودان الذى اتخذه الإنجليز بعد فشل حملة الجنرال هيكس لإخضاع المهدى ،

وانتهى الأمر باستقالة وزارة شريف باشا إحتجاجا على قرار الإنسحاب . لقد كانت وجهة نظر الحكومة المصرية أن ثورة المهدى فتنة يمكن ويجب سحقها . ولما كان السودان حتى ذلك التاريخ سودانا مصريا بحتا ، أى من أملاك مصر وحدها وليس للإنجليز فيه نصيب ، فإن حملة هيكس كانت فى حقيقتها حملة مصرية تحت قيادة عليا بريطانية وقيادات مختلطة من المصريين والبريطانيين تتحرك تحت العلم المصرى ، وكان الضباط البريطانيون يعملون بوصفهم خبراء أجانب فى الجيش المصرى . وبالفعل أبرق اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى قنصل بريطانيا العام فى مصر - فى ٧ مايو ١٨٨٣ - بتخلى بريطانيا عن كل مسئولية عن حملة هيكس وعن العمليات العسكرية المصرية الدائرة فى السودان لقمع ثورة المهدى ، فأبلغ السير إدوارد ماليت بهذا التخلى كتابة بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٣ . قال كرومر أن اللورد جرانفيل وجد هذا الإيضاح ضروريا نظرا لأن رسائل الجنرال هيكس وبرقياته إلى الحكومة المصرية كانت دائما تصلها أو تبلغ بها من خلال السير إدوارد ماليت قنصل بريطانيا العام ، كما أن الجنرال هيكس إستمر فى مراسلة السير إدوارد ماليت بشأن كل ما يتصل بشئون الحملة المالية والعسكرية . وفى الوقت نفسه أبلغ السير إدوارد ماليت الجنرال هيكس موقف الحكومة البريطانية فى هذه الصدد .

وتحركت حملة هيكس باشا إلى السودان لقمع ثورة المهدى فى ٨ سبتمبر ١٨٨٣ ، أى ثلاثة أيام قبل وصول السير ايفلين بيرنج (لورد كرومر) إلى مصر لتسلم عمله كقنصل عام لبريطانيا خلفا للسير إدوارد ماليت . وفى ٢٢ نوفمبر ١٨٨٣ وصلت الأنباء إلى شريف باشا أن حملة هيكس قد أبيدت تماما فى ٥ نوفمبر . وفى ٤ يناير ١٨٨٤ ، كتب السير تشارلز ويلسون يقول : «عندما غادر هيكس باشا القاهرة ، لم يكن فى النية أن يفعل أكثر من تطهير سنار من عصابات الثوار ، وقد أنجز هذا العمل بسهولة ، ثم حماية الخرطوم . ومن العبث البحث فى أى نوع من الجنون حدا بالحكومة المصرية أن تأمر هيكس باشا بأن يحاول إستردا كردفان . لقد كانت عملية تحفها المهالك ، وبالنظر إلى حالة القوات المستخدمة التى وصفها الكولونيل ستيوارت أصدق وصف ، كانت الكارثة نتيجة محتومة» .

قال اللورد كرومر فى «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٣٦٨) عن ذكرياته البعيدة فى فترة وصوله الى مصر لتسلمه عمله من السير إدوارد ماليت : «أذكر أنى تحدثت إلى شريف باشا عن أفضلية التخلى عن مديريات السودان النائية ، ولم يكن غير راغب فى

التخلى عن دارفور ، ولكنه من جهة أخرى كان متمسكا بكردفان بشدة . غير أنه أضاف بقلب خلى يتميز به المصريون المتفرنسون : (« سوف نتحدث عن هذا فيما بعد ، ولكننا أولا سنضرب هذا السيد علقة سخنة ») يقصد المهدى . قالها شريف باشا بالفرنسية.

والإيحاء طبعا هو أن الحكومة المصرية برياسة شريف باشا كانت المسئولة عن دمارحملة الجنرال هيكس (نحو ١٠٠٠٠ مقاتل مصرى وبضعة عشرات من الضباط وصف الضباط الإنجليز) . وقد كان من السهل على اللورد كرومر بعد ربع قرن أن يقول فى كتابه « مصر الحديثة » (١٩٠٨) أن الحكومة البريطانية مسئولة ضمنيا لأنها لم تتدخل مباشرة وتمنع الحكومة المصرية من إرسال حملة هيكس لقمع ثورة المهدى ولتحمى المصريين من أنفسهم . ولكن الأرجح أن تردد وزارة الخارجية البريطانية كان منشؤه الإنتهازية السياسية بمنطق : « فليكن : إذا نجح السلاح المصرى ، فالسودان لنا ، لأن من يحكم مصر يحكم السودان من الباطن . وإذا فشل السلاح المصرى واستقل السودان لم نخسر شيئا سوى بضعة عشرات من الضباط البريطانيين ، وأمكن فى الظروف المناسبة فتح السودان بمفردنا ليكون ملكا خالصا للتاج البريطانى ليس فيه شريك مخالف » . تماما نفس المنطق الذى إستخدمته إنجلترا لاستبعاد فرنسا من فتح مصر عام ١٨٨٢ .

وهكذا تجسم خطر المهدى ، فبعد أن سقطت فى يده دارفور وكردفان فى غرب السودان ، إستولى عثمان دقنة على قسم من شرق السودان ، ولم يبق مفتوحا إلا طريق الشمال . وتأزمت الأمور ، ففى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ بدأ شريف باشا يجس نبض السير ايفلين بيرنج بشأن دعم عسكرى إنجليزى أو هندى لإنقاذ السودان ، أى يوما واحدا قبل إبلاغه رسميا بكارثة هيكس باشا . قال شريف لكرومر : « أظن أن حكومة جلالة الملكة لا تحب أن ترى الأتراك يتدخلون فى السودان ؟ » تهديد ضمنى بالإستنجاد بتركيا . واستفسر كرومر برقيا من وزير خارجيته فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ فأبرق له اللورد جرانفيل فى ٢٠ نوفمبر : لا قوات إنجليزية ولا قوات هندية ولا قوات تركية . الرأى هو إخلاء السودان « فى حدود معينة » . نفس الرأى الذى سبق أن أوصى به اللورد دوفرين والسير إدوارد ماليت والكولونيل ستيوارت قبل كارثة الجنرال هيكس ورفضته الحكومة المصرية ووقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج . كان هذا

أيضا رأى كرومر ، وهو يعلن مسئوليته الشخصية عن تبنى هذه السياسة منذ توليه مهام منصبه فى مصر : إنسحاب مصر من السودان . وهى السياسة التى تبناها جلادستون (« مصر الحديثة » ج ١ ص ٣٧٤) .

أما القواد العسكريون البريطانيون فى القاهرة ، فقد إتفقوا فى الرأى بعد كارثة هيكس ، وهو أن تقدم المهدى يجعل الإحتفاظ بالخرطوم نفسها مستحيلا على الحامية المصرية فيها ، ولذا كانوا يرون فتح طريق بربر سواكن تمهيدا للإمداد وللإنسحاب من جهة البحر الأحمر . (الجنرالات الثلاثة كانوا : الجنرال فردريك ستيفنسون Frederick Stephenson ، قائد جيش الإحتلال البريطانى فى مصر ، والجنرال السير ايفلين وود Sir Evelyn Wood ، سردار الجيش المصرى ، والجنرال فالنتاين بيكر Valentine Baker قائد البوليس المصرى) . كذلك إتفقوا على أن التعزيز مستحيل بالجيش المصرى وحده ، وممكن فقط بتدخل خارجى (بجيش بريطانى مثلا) ، ولكن معنى هذا إحتفاظ بريطانيا بالسودان بعد فتحه من جديد مقابل قيامها بتمويل الحملة ومقابل تضحياتها بالأرواح ، لأن عجز مصر المالى يقعدها عن الإضطلاع باعادة فتح السودان . وأخيرا فقد كان رأى الجنرالات الثلاثة أن سقوط الخرطوم أو إنسحاب حاميتها المصرية معناه إنتهاء الوجود المصرى من شمال السودان حتى أسوان أو على الأقل وادى حلفا . أما الجنرال بيكر ، فمع موافقته على الإنسحاب المصرى من حيث المبدأ ، فقد كان يرى خطورته على مصر ذاتها لأنه يفتح أبوابها الجنوبية للمهدى ، ويجعل نفقات الدفاع عن مصر ذاتها تتجاوز ما أنفق على فتح السودان ، ويوحى بأفضلية إشتراك إنجلترا فى إعادة فتح السودان على أساس إسترداده والبقاء فيه (كرومر/٣٧٦) .

وكان الجانب المصرى مرتبكا لا يهتدى إلى قرار بالنسبة لإخلاء الخرطوم . وأخيرا نعلم من برقية كرومر إلى اللورد جرانفيل المؤرخة ١٢ ديسمبر ١٨٨٣ أن شريف باشا أبلغه «أن الخديو عقد مجلس الوزراء وأنهم قرروا أن يضعوا أنفسهم حسب ما ترتئيه حكومة صاحبة الجلالة» ، ولكن فى الوقت نفسه كانت الحكومة المصرية ترى أن الحل الأمثل هو دعوة سلطان تركيا لتقديم المعونة العسكرية فقد كان من رأى شريف أن الطابع الدينى الذى إتخذته ثورة المهدى يجعل التدخل الإنجليزى أو الهندى أدعى لتقوية الثورة بدلا من تهدئتها . والحكومة المصرية تفوض الحكومة البريطانية فى وضع الشروط التى تقدم بها المعونة التركية ، وأول هذه الشروط هو انسحاب القوات التركية من السودان بمجرد إنتهاء الداعى لوجودها .

نحن لا نعرف فيم كان المصريون يفكرون حين عرضوا على إنجلترا هذا العرض الساذج فى ظاهره ، فلا أظن أنهم بلغوا من البلاهة درجة تجعلهم يتوهمون أن تركيا يمكن أن ترسل حملة من ٢٠٠٠٠ مقاتل على الأقل تتكبد فى تمويلها ملايين الجنيهات لمجرد مساعدة مصر على إسترداد السودان مع التعهد بجلاء القوات التركية رهن إشارة مصر . والأرجح أن المصريين ، فى عجزهم عن مواجهة الإحتلال البريطانى بقوتهم الذاتية ، كانوا يتوهمون إمكان الإستفادة مستقبلا من الوجود العسكرى التركى لضرب الوجود العسكرى الإنجليزى . وهى أيضا سذاجة أن يتوهموا البلاهة فى الإنجليز إلى حد توهم قبول الترك الموت بالمجان فى سبيل مصر .

على كل فقد جارى الإنجليز المصريين فى سذاجتهم أو تساذجهم فأبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد كرومر فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ يقول : «لا قوات بريطانية ولا قوات هندية ، وحكومة جلالة الملكة لا تمانع فى العرض باستخدام قوات تركية بشرط أن يقتصر هذا الإستخدام على السودان وحده دون غيره وأن تكون قاعدتها سواكن . وحكومة جلالة الملكة لا يمكن أن توافق على زيادة الأعباء على موارد مصر بالإنفاق على عمليات مشكوك فى نفعها لمصر ، حتى ولو نجحت ، ونجاحها أمر بعيد ، وذلك باستثناء ما ينفق لضمان الإنسحاب المأمون للحاميات التى لا تزال تشغل مواقع فى السودان . إن حكومة جلالة الملكة توصى وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار سريع بإخلاء كل الأراضى جنوب أسوان ، أو على الأقل جنوب وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة فى حفظ الأمن فى مصر نفسها وفى الدفاع عنها وبالمثل عن موانىء البحر الأحمر» . («مصر الحديثة» ج ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠) .

وهكذا إنتهى الأمر إلى نصيحة بريطانية بأن تنسحب مصر لا من الخرطوم وحدها ولكن من السودان جملة حتى أسوان ، أو حتى وادى حلفا جنوبى أسوان على أقصى تقدير . وكانت هذه النصيحة البريطانية بمثابة أمر بريطانى . فاللورد كرومر يعترف فى كتابه «مصر الحديثة» ج ١ ص ٣٨١ - ٣٨٢ - بأن اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية أرسل اليه فى ٤ يناير ١٨٨٤ مع تعليمات إنسحاب مصر من السودان رسالة سرية تقول : «من الجوهرى إتباع نصائح حكومة جلالة الملكة فى المسائل الهامة التى تؤثر فى إدارة مصر أو فى سلامتها ، وذلك طالما كان الإحتلال المؤقت قائما . ويجب على الوزراء والمحافظين تنفيذ هذه النصائح وإلا فقدوا مناصبهم . وتعيين

وزراء إنجليز (ليحلوا محلهم ل . ع) أمر معترض عليه تماما . ولكن لاشك أنه من الممكن العثور على مصريين ينفذون أوامر الخديو الصادرة وفقا للنصائح الإنجليزية . وسوف تجدون التأييد الكامل من مجلس الوزراء (البريطانى ل . ع .) .

لقد كان المطلوب من مصر إخلاء السودان . والغريب أن ما وصفه اللورد كرومر بتردد مجلس الوزراء المصرى فى إتخاذ قرار حاسم بشأن الوجود المصرى فى السودان سرعان ما انتهى بتصلب تام فى رفض الإنسحاب ، والتفكير فى حلول مستحيلة أو باهظة الثمن للإحتفاظ بالسودان كدعوة تركيا للتدخل أو انتظار حملة إنجليزية أو هندية . لم يكن هناك غير إنجلترا لتمويل الحملة المصرية أو التركية وإعدادها ، وقد كان وهما أن ينتظر المصريون من الإنجليز ذلك . وقد كان يمكن لمصر أن تمول وتعد الحملة بمواردها الذاتية لولا وضع يد الدائنين على ٦٠٪ من ميزانيتها السنوية لاستيفاء ديون إسماعيل تحت إشراف إنجلترا .

وتمسك شريف باشا برفض قرار الإنسحاب فواجهه كرومر بأن هذا لم يكن نصيحة بل أمرا ملزما من لا ينفذه ينصرف . وهكذا استقال شريف باشا فى ٧ يناير ١٨٨٤ . وعرضت الوزارة على رياض باشا بهذه الشروط فرفضها . وهدد كرومر كما قال فى «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٣٨٣) بأنه سيرأس الوزارة بنفسه إذا استمرت الأزمة ، وهنا تراجع الخديو توفيق وكلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة وأبلغ اللورد كرومر أنه قبل النصيحة بروح ودية وأنه بعد تفكير مثمر وجد أن الإنسحاب من السودان فيه مصلحة مصر .

والرأى المستقر بين المؤرخين المصريين هو أن إنجلترا قررت إخراج مصر من السودان حتى يتسنى لها إعادة فتحه وامتلاكه بمفردها ، وهو احتمال راجح فى نظرى ، ولكن ليس بالطريقة المبسطة التى صورها الرافعي وسواه . فلا تزال هناك جملة أسئلة حائرة لابد من الإجابة عليها قبل أن نهتدى إلى حل للغموض الذى يكتنف موضوع السودان :

(١) منذ البداية أى منذ سقوط الأبيض عاصمة كردفان فى يد المهدى ، والتقارير البريطانية من العسكريين والدبلوماسيين تفيض بالتشاؤم حول كفاءة القوات المصرية فى السودان ماديا ومعنويا واداريا ، وتتنبأ بكارثة محققة لحملة الجنرال هيكس على كردفان . ومنذ البداية أيضا نجد أن الجنرال هيكس كان لا يتصل فى أى أمر يخص

قواته المصرية برؤسائه فى الحكومة المصرية إلا من خلال السير ادوارد ماليت ، قنصل بريطانيا العام فى القاهرة (قبل كرومر) . ومنذ البداية ثالثا كان لبريطانيا بقوة الإحتلال حق الفيتو على الأقل على قرارات الحكومة المصرية . وحتى لو إفترضنا أن قرار حملة هيكس كان قرارا مصريا صرفا أملاه الكبرياء الوطنى أو مصالح بعض الباشوات والتجار المصريين المنتفعين من الوجود المصرى فى السودان ، فلماذا لم تتدخل إنجلترا لإيقاف قرار حملة هيكس قبل وقوع الكارثة المحققة ، وفضلت أن تنظر إلى كل ما يجرى نظرها إلى مسألة داخلية بحته ، بل وأعلنت الجنرال هيكس أنها مع اغتباطها لتلقى المعلومات منه عن سير الحملة فهى تتبرأ من كل مسئولية عنها لأنها تعدها مسئولية الحكومة المصرية وحدها ؟ إن الموقف كله يتلخص فى قول اللورد سالسبورى Lord Salisbury ، زعيم المحافظين ، فى استجوابه لحكومة جلادستون فى ١٢ فبراير ١٨٨٤ : «إن من يملكون السلطة المطلقة للحيلولة دون وقوع الأحداث الأسيفة ويرفضون إستخدام هذه السلطة ، مسئولون عما يقع » .

أليس من حقنا أن نتساءل : ألم تكن إنجلترا ، وقد قررت الإنفراد بالسودان ، قد بنت سياستها السودانية على «الإستفادة» من ضعف المصريين وحماقتهم ، ولو أدى بها الأمر إلى التضحية ببعض أبنائها ، فتركت عشرة آلاف جندى مصرى يساقون الى مجزرة بشرية محققة بقصد تصفية الوجود المصرى فى السودان فلا يبقى أمامها بعد ذلك إلا سحب الحامية المصرية من الخرطوم ؟ أليس من حقنا أن نشتبه فى أن مأساة الجنرال هيكس فى ١٨٨٣ كانت المسودة الأولى لمأساة الجنرال جوردون فى ١٨٨٤ ، وأن هذه المأساة وتلك كانتا من نفس نمط مأساة الجنرال السير لى ستاك باشا Sir Lee Stack حاكم السودان العام الذى اغتاله بعض الوطنيين الإرهابيين فى القاهرة عام ١٩٢٤ فرتبت إنجلترا على ذلك طرد الجيش المصرى من السودان ؟

ثم هنالك السؤال : هل كان للمخابرات البريطانية دور فى «إلهاب» الوطنيين بالوطنية المتطرفة حتى يتورطوا فى حملة كردفان (مأساة هيكس) وحتى يرفضوا الإنسحاب من الخرطوم (مأساة جوردون) وحتى يلجأوا إلى الإغتيال السياسى (مأساة لى ستاك) لتنفرد انجلترا بالسودان ؟ كل هذه قضايا لا ينفع فيها الحدس والتكهن وإنما تجلى بأبحاث المؤرخين المدققين المحايدين .

أنا لا أقول إن انجلترا «رتبت» حملة هيكس ولا مصرع جوردون ولا اغتيال

السير لى ستاك وإلا لقلنا بنفس المنطق إنها «رتبت» الثورة العرابية لتحتل مصر كما كان يقول دعاة الحزب الوطنى ، أو «رتبت» ثورة المهدى لتطرد المصريين من السودان ، أو «رتبت» مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتطرد الوفد من الحكم وتضع نهاية للديمقراطية الليبرالية فى مصر . وانما كل ما أقوله إنه كانت هناك انتفاضات وطنية أو شعبية أو ديمقراطية عارمة توشك أن تغير مسار التاريخ ، وقد كانت حنكة الاستعمار فى أنه عرف كيف يحرف هذه التيارات العارمة عن مسارها الطبيعى ليستثمرها فى تحقيق أهدافه .

(٢) بعد مأساة حملة هيكس وشهادة اللورد كرومر بأن مجلس الوزراء المصرى كان مبلبلا ومرتبكا لا يعرف كيف يتصرف ، وأنه قد فوض الأمر لحكومة جلالة الملكة لتقرر الأمور نيابة عنه ، نلاحظ أن التشدد المطلق فى الاحتفاظ بالسودان أخذ يسود قراره إلى حد إستقالة شريف باشا إزاء إصرار انجلترا على إخلاء مصر للسودان . ولاشك أن شريف باشا كان يعلم باستحالة الحل التركى الذى اقترحته الحكومة المصرية ، فلم يكن من المعقول أن تقبل انجلترا تمويل حملة تركية تسحق المهدى لحساب مصر ، كما لم يكن معقولا أن تقبل تركيا التضحية بحملة تركية تسترد السودان لحساب مصر وانجلترا ثم تنصرف لحال سبيلها . ولكن لاشك أيضا أن الرأى العام المصرى ، حتى على مستوى رجل الشارع ، كان مفعما بالمرارة والغضب لتدهور موقف مصر فى السودان وللمجازر التى سيق اليها الجنود المصريون دون جدوى . وأنه كان يحمل المطامع الانجليزية المسئولية عن كل هذه الكوارث ، بحيث استحال على أى سياسى مصرى أن يواجه الرأى العام بحقائق الموقف . أى بضرورة الانسحاب من السودان .

والسؤال الذى ينبغى أن يطرح هو الآتى :

إذا كان ساسة مصر عاجزين عن إيجاد حل مصرى لمشكلة السودان ، فكيف نفسر إصرارهم على رفض الانسحاب منه ؟ أكان أملا فى تصالح مع المهدى أم أملا فى استدراج الباب العالى للتدخل فى السياسة المصرية من جديد لضرب الانجليز بالترك وضرب الترك بالانجليز ؟ أم ترى أن أصحاب الولاء للخليفة السلطان العثمانى من ركائز تركيا ومن الوطنيين المصريين هم الذين أججوا الشعور العام ضد الانسحاب من السودان والنجاة من براثن المهدى ؟

أما التصالح مع المهدى فمستبعد لأن المصريين من كافة الطبقات ومن كافة

مستويات الثقافة رفضوا أن يقبلوا محمد أحمد بوصفه المهدى المنتظر ، فعلامات ظهور المهدى لم تكن تتوفر فيه وله .

ثم إن الاتراك ومن تبعهم رأوا فى محمد أحمد المهدى خطرا روحيا وسياسيا عظيما على الخليفة السلطان وعلى الدولة العثمانية ، لأن ظهور المهدى بالضرورة يجبّ الخلافة والخلفاء ، ولأن نجاح المهدية كان معناه تأسيس امبراطورية عربية ترث الامبراطورية العثمانية .

وأما رفض الانسحاب من السودان بأمل نجدة تركيا . فقد كان كل عارف بالسياسة فى مصر يدرك تماما أنه وهم خالص بعد أن اشترطت بريطانيا تكفل تركيا بنفقات الحملة واشترطت مصر خروج الحملة بمجرد أدائها لمهمتها فى السودان .

لم يبق إذن إلا نجاح الدعايات العثمانية فى مصر بأن إنقاذ السودان لن يتحقق إلا بالتدخل التركى. وبعودة تركيا كطرف فعال فى السياسة المصرية . وهى فكرة لها دائما معتنقون ومروجون فى مصر العثمانية حتى تحت الاحتلال البريطانى . بل وبالذات تحت الاحتلال البريطانى . ولاسيما بين أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة فى المدن ، وهى الطبقة التى تجمهرت فيما بعد حول مصطفى كامل عند انشاء الحزب الوطنى .

وقد وخزت كبرياء مصر الجريح تصفية امبراطوريتها الافريقية . وعمق مرارة مصر وغضبها ما أحاق بها من كوارث فى السودان . فترسب فى الوجدان العام ذلك الرفض الغيبى لأى انسحاب مصرى من السودان ثم ذلك اليقين الغيبى الذى لازم المصريين أجيالا وأجيالاً بوحدة وادى النيل » حتى انفصال السودان عام ١٩٥٤ . حين حل محله ذلك اليقين الغيبى الجديد ، يقين « الوحدة العربية » و « القومية العربية » . وفى مثل هذه الحالة النفسية لم يكن يسيرا على المصريين أن يفكروا بوضوح فى حل عملى يديم الوجود المصرى فى السودان أمام زحف محمد أحمد المهدى العاصف كالإعصار .

فى ٧ يناير ١٨٨٤ تحطمت وزارة شريف على صخرة السودان . وفى ٩ يناير ١٨٨٤ كانت الصحافة الانجليزية تمجد الجنرال جوردون المنسى بوصفه الرجل الوحيد الذى يمكن أن ينقذ السودان . وفى ١٨ يناير قرر مجلس الوزراء البريطانى إيفاد جوردون إلى السودان ، لا ليسحق المهدى . ولكن لينفذ عملية إجلاء الجيش المصرى عن الخرطوم . إن لم يكن السودان كله .

استرداد السودان :
الشريك المخالف

كانت الحملة التى خفت لنجدة الجنرال جوردون تحت قيادة اللورد ولزلى Lord Wolseley قاهر عرابى ، ومعه معاونون مثل السير هربرت ستيوارت Sir Hervert Stewart والجنرال ايرل General Earleوالسير تشالز ويلسون Sir Charles Wilson والسير ردفيرس بولر Sir Redvers Buller والجنرال براكنبيرى General Brackenvury والكولونيل كيتشنر Colonel Kitchener والكولونيل كولفيل Colonel Colville . وفى الوقت نفسه كانت مع الحملة الانجليزية قوات مصرية . وحين سقطت الخرطوم فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ ، يوم مصرع جوردون ، فى ايدى قوات المهدى كانت حملة النجدة قد استولت على وادى حلفا فى شمال السودان .

وما أن وصلتها أبناء سقوط الخرطوم ومقتل جوردون باشا حتى استولى على الجنرالات الانجليز ما استولى على الشعب البريطانى عامة من شعور بالمرارة والعار والغضب لتأخر الحملة ولاستفحال قوة المهدى : وأخذ الجنرالات الانجليز يضغطون على الحكومة البريطانية حتى تعدل عن سياسة الانسحاب من السودان إلى سياسة الزحف لتحطيم قوة المهدى ، بل وأخذوا يجسمون من خطر المهدى على حدود مصر نفسها لأن سياسة المهدى المعلنة كانت غزو مصر لتحريرها من قبضة الانجليز الكفار والأتراك الكفار . واستفاد العسكريون الانجليز من سخط رجل الشارع فى انجلترا على جلادستون والساسة الانجليز الذين كانوا يقدّمون مصالح انجلترا على شرفها ، وبالفعل نجحوا فى حمل اللورد هارتنجتون Lord Hartington وزير الحربية على الابراق إلى اللورد ولزلى فى ٩ فبراير ١٨٨٥ بضرورة سحق قوة المهدى فى الخرطوم . ويلاحظ أنه حتى تحت هذه الظروف الشديدة لم ينس ساسة بريطانيا أن يحددوا

للعسكريين حدود سحق قوة المهدى «فى الخرطوم» وليس «فى السودان» ، كما كان العسكريون يأملون .

وهكذا زحفت القوات الإنجليزية من وادى حلفا إلى مديرية دنقلة واستولت عليها . أما فى الجبهة الشرقية فقد كلف السير جبراهام Sir Gerald Graham بتحطيم قوة عثمان دقنة نصير المهدى الذى كان مسيطرا على شرق السودان ، وأن يحمى مدسكة حديدية من ميناء سواكن على البحر الأحمر إلى بربر ، وكان تحت إمرته نحو ١٤٬٠٠٠ مقاتل ، وقد نجح فى إجلاء عثمان دقنة من عدد من المواقع الاستراتيجية فى شرق السودان .

غير أن الأنفعال العام لمأساة جوردون سرعان ما هدأ ، فتمكنت الحكومة البريطانية من العودة إلى السياسة الأصلية المرسومة ، وهى إخلاء السودان ، كما تمكنت من لىّ ذراع العسكريين . فى منتصف فبراير ١٨٨٥ رغب اللورد ولزلى فى إصدار إعلام يعلن فيه أن مهمته هى «تحطيم قوة المهدى فى الخرطوم تماماً» . فأذنت له الحكومة البريطانية ولكن طلبت اليه حذف كلمة «تماما» . وبعد شهرين انتهت الأوامر إلى إغفال موضوع تحطيم المهدى لا تماما ولا جزئيا ، بل تركه وشأنه ليحكم السودان . وفى ٢١ إبريل ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العلوم ومجلس اللوردات أن القوات البريطانية لن تزحف على الخرطوم . وبناء عليه أبرق الجنرال ولزلى قائد عام الحملة فى ٢٤ أبريل بالاحتفاظ بوادى حلفا وكوروسكو كنقط دفاع أمامية عن حدود مصر مع تحصين أسوان . ولكنه فى اليوم التالى أبرق يطلب الاحتفاظ بمديرية دنقلة خشية أن يؤدى هذا الانسحاب الشامل إلى تفريخ القلاقل على الحدود المصرية . وقد كان العسكريون من رأى ولزلى . ويقول كرومر عن نفسه إنه كان يرى ضرورة إخلاء مدينة دنقلة ، وهو رأى جلادستون والحكومة البريطانية . وفى ٨ مايو ١٨٨٥ أبرق هارتنجتون إلى ولزلى بأن الحكومة البريطانية متمسكة بقرارها باتباع الموقف الدفاعى عن الحدود المصرية فى وادى حلفا وأسوان وفقا لبرقية ولزلى فى ١٤ إبريل . كذلك صدرت الأوامر فى ١٥ إبريل للجنرال جراهام أن يوقف عمليات مد الخط الحديدى من أسوان إلى بربر وأن يكتفى بالموقف الدفاعى عن ميناء سواكن .

وفى ٢٤ يونيو ١٨٨٥ حلت فى انجلترا حكومة المحافظين برياسة اللورد سالسبورى Lord Salisbury محل حكومة الأحرار برياسة جلادستون Gladstone

فجدد اللورد وولزلى اقتراحه بأن تتخذ انجلترا موقف الهجوم بدلا من موقف الدفاع بالنسبة للمهدى وتسير حملة تحطمه فى الخرطوم وبذلك تقضى على هيبته وتنهيه ، فجاءه الرد بأن الحكومة الجديدة متمسكة بسياسة الحكومة السابقة . وبالتالى فلابد من إكمال الانسحاب من دنقلة ، وقد تم هذا الإنسحاب فى ٥ يوليو ١٨٨٥ .

وفى ٢٠ يونيو ١٨٨٥ مات المهدى فجأة وخلفه الخليفة عبد الله التعايشى الذى أراد استئناف سياسة المهدى بالزحف على مصر . غير أن موت المهدى أضعف المهدية بصورة واضحة . وفى ديسمبر ١٨٨٥ اشتبكت مع قوات التعايشى بين وادى حلفا ودنقلة قوات مشتركة مصرية وانجليزية بقيادة الجنرال السير فريدرك سيتيفنسون وكانت الخسائر من دراويش التعايش فادحة . وفى إبريل ١٨٨٦ تمركزت القوات المصرية والقوات الانجليزية فى وادى حلفا ثم انسحبت القوات الانجليزية إلى أسوان فى ٧ مايو ١٨٨٦ تاركة وادى حلفا فى يد المصريين .

وبالرغم من كل هذه القرارات والمحاولات للانسحاب فان الوجود العسكرى والمدنى فى السودان لم ينته أبدا ، أى أن انسحاب مصر من السودان لم يتم . فقد بقى فى السودان ، بحسب تقديرات السير ريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate فى كتابه «المهدية» Mahdiism ، نحو ٣٠٫٠٠٠ جندى مصرى من قوات بلغ عددها الأصلى ٥٥٫٠٠٠ جندى ، أبيد منهم نحو ١٢٫٠٠٠ جندى فى حملة هيكس وفى حصار الخرطوم وغيرهما من معارك ، وعاد إلى مصر نحو ١١٫٠٠٠ جندى . أما عدد المدنيين المصريين الذين بقوا فى السودان ، بما فيهم النساء والأطفال فكان بحسب تقدير وينجيت نحو ٥٠٠٠ مصرى . ورغم كل هذه الأعداد الضخمة ، فقد كان الوجود المصرى فى السودان منذ حملة هيكس وجودا صوريا لأن داخلية البلاد كانت بكل معنى فعال فى يد المهدى واتباعه .

وفى اللورد كرومر اعتراف خطير بأنه لولا حملة هيكس لما فقدت مصر ملكيتها للسودان على التقدير الراجح . ومعنى هذا الكلام أحد أمرين : إما أن القوات المصرية فى السودان كانت قادرة بمفردها على سحق قوات المهدى لو لم تقتاد إلى مجزرة هيكس فى كردفان ، واما أن ثورة المهدى ما كانت لتستفحل لولا تمزيق الجيش المصرى بقيادة هيكس ، أو ربما العاملان معا . وهو كلام لايتسق مع السباب الذى كاله اللورد كرومر وبعض الجنرالات الانجليز «للحالة الزرية» التى كانت عليها القوات المسلحة المصرية فى

السودان من حيث سوء التدريب وسوء التجهيز ، وسوء الروح المعنوية . (لاحظ أن معركة كردفان كان فيها شبه من معركة القصاصين ثم التل الكبير : بدو مرشدون يضللون قوات الجنرال هيكس فى صحارى كردفان بعيدا عن مواقع الماء حتى تهلك وتتوه فى الصحراء فتنفذ مؤنها ثم يثب عليه المهدى برجاله ويفتك بمن بقى منها على قيد الحياة ، وفى القصاصين ضلل البدو البارودى وجيشه فى الصالحية فلم يشتركوا فى معركة القصاصين ، ثم حكاية الذكر فى التل الكبير) . فتحطيم قوة مصر الضاربة فى السودان بدا بحملة هيكس ، وكل بحث حول هذا الموضوع ينبغى أن يبدأ ببحث أسباب توجيه جيش هيكس إلى كردفان بغير دراسة سابقة كافية ، وأسباب وقوف انجلترا موقف المتفرج من الحملة رغم أن كل التقارير فى كرومر كانت تتنبأ لها بالفشل ، مما يوحى بأن انجلترا وجدت فرصة لتحطيم الجيش المصرى فى السودان فتركت الحملة تخرج لهلاكها مضحية بقوادها من الانجليز وهى على علم سابق بمصيرهم كما فعلت بعد ذلك مع جوردون ، ولست ممن يظنون أن الإنجليز «دبروا» مأساة هيكس أو مأساة جوردون وإنما مسئوليتهم محددة فى أنهم تركوا كل شئ يسير إلى نهايته الفاجعة رغم علمهم السابق بهذه النهاية الفاجعة لكى يحققوا سياستهم باقصاء مصر عن السودان مؤقتا ، حتى يتم لهم الانفراد بفتحه من جديد .

وهكذا ظل جنوب السودان مغلقا أمام الوجود المصرى والسلطة المصرية ، كذلك كان غرب السودان منذ استسلام سلاطين باشا فى دار فور وابادة حملة هيكس فى كردفان . وكذلك كان شرق السودان تحت سيطرة عثمان دقنة ، باستثناء ميناء سواكن التى لم تتجاوز السيطرة المصرية أسوارها . كذلك كانت الخرطوم وكل مايقع شمالها من فلوات دنقلة الخ .. حتى وادى حلفا فى يد الخليفة التعايشى ، خليفة المهدى منذ سحق النجومى ، رجل المهدى الخطير ، هيكس وجيشه فى كردفان ، ومنذ أن اخترق النجومى وقواته أسوار الخرطوم فسقطت فى يده . وكان «الانصار» ، اتباع المهدى ، يعدون العدة لغزو مصر ، وأرسل الخليفة التعايشى ، ثلاث رسائل إحداها للملكة فكتوريا على طريق «اسلم تسلم» ، والثانية لسلطان تركيا والثالثة لخديو مصر . وتعطل غزو مصر نحو ثلاث سنوات بسبب انشغال أنصار المهدى فى قمع بعض الفتن الداخلية ضد نظام المهدى فى دنقلة وكردفان وعلى حدود الحبشة . قال السير ريجنالد وينجيت إن النجومى أحرق بيته فى أم درمان وأقسم ألا يعود إليها إلا بعد فتح مصر .

وأخيراً بدأ التحرك السودانى لفتح مصر فزحف النجومى فى ٠٠٠ر١١ مقاتل إلى وادى حلفا ، وانضم إليه ١٢٠٠ آخرون ونحو ١٠٠٠ من خدمات الجيش ، وحاول أن يتجنب محاذاة النيل حتى نقطة معينة بين وادى حلفا وكوروسكو ، بأمل أن ينضم إليه أهل النوبة ، وكان يقود القوات المصرية الكولونيل وودهاوس Colonel Wodehouse ، ثم وصلت تغيرات مصرية من القاهرة بقيادة السير فرانس جرينفيل Sir Francis Grenfell والكولونيل كيتشنر Colonel Kitchener وفى ٢ أغسطس احتل الجيش المصرى توشكى ، وهناك كانت المعركة الفاصلة مع النجومى حيث مزق المصريون جيشه شر تمزيق . فمن ٥٧٠٠ مقاتل و٨٠٠٠ من توابع الجيش عبر بهم النجومى الحدود المصرية فى ١ يوليو ١٨٨٥ ارتد إلى السودان ٣٠٠٠ وقتل ١٢٠٠ أما أكثر الباقين فكانوا بين جرحى وأسرى (كانت خسائر المصريين ١٦٥ قتيلا وجريحا) . وهكذا أبيدت قوة النجومى ، مبيد القوة المصرية فى كردفان (حملة هيكس) باستدراجها بالخديعة بعيدا عن مواقع المياه فى صحارى بلا تخوم ، وقد كان الماء على بعد ثلاثة أميال منهم وهم لايعرفون . كذلك كان النيل على بعد ثلاثة أميال من النجومى ورجاله ولكنهم لايستطيعون وروده فهلكوا عطشا وأكلوا جمالهم وخيلهم وماتوا جوعا تماما كما فعل المصريون فى حملة كردفان . وقد كان من غرائب الحياة أن ولد للنجومى ولد يوم مقتله فنقل إلى القاهرة وسارت على تنشئته الراهبات الانجليزيات فشب صديقا للانجليز .

وبهزيمة أنصار المهدى فى معركة توشكى زال خطر غزو مصر من الجنوب . وكانت سلطة عثمان دقنة فى شرق السودان لاتزال قائمة رغم هزيمته فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ ، فى محاولة غزو سواكن ، وكان لايزال يحتفظ بطوكر التى كانت صومعة غلال السودان الشرقى ، كما أنه ظل يحمى تجارة الرقيق تحت أنف الأسطول البريطانى المتجول فى البحر الأحمر . ويبدو أن اللورد كرومر بدأ يقتنع الانتقال من سياسة الدفاع إلى سياسة الهجوم فكتب للحكومة البريطانية فى ربيع ١٨٨٩ يوصى بالاستيلاء على طوكر لكسر شوكة عثمان دقنة فى شرق السودان ، ولكن وزير الخارجية ، يومئذ اللورد سالسبورى ، رد عليه محذرا اياه من الإفراط فى تصديق العسكريين ، فهم دائما يغالون فى تصوير الأهمية الاستراتيجية لهذا المكان أو ذاك : «هذه طريقتهم . ولو فوض إليهم الأمر لأصروا على ضرورة احتلال القمر لنحمى أنفسنا من غزوات المريخ» . ونام الموضوع أكثر من سنة ، وفى خريف ١٨٩٠ جدد الجنرال فرانسس جرينفيل عرضه

لاسترداد الأرض حتى طوكر بقوات مصرية فقط دون حاجة إلى تعزيز انجليزى أو اعتمادات إضافية باهضة . وفاتح كرومر حكومته في هذا الموضوع مرة أخرى . وفى ٧ فبراير ١٨٩١ أبرق إليه اللورد سالسبورى بالموافقة . وفى ١٣ فبراير ١٨٩١ سارت قوات مصرية قوامها ٢٠٠٠ مقاتل بقيادة الكولونيل هوليد سميث Holled Smith وسحقت قوات عثمان دقنة واستردت طوكر وفر عثمان دقنة إلى كسلا .

بعبارة أخرى لم يحدث بعد انسحاب مصر من السودان فى ١٨٨٥ غير ثلاثة أحداث هامة :

هزيمة الدراويش أمام سواكن فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ ، وهزيمة النجومى فى توشكى فى ٣ أغسطس ١٨٨٩ ، وهزيمة عثمان دقنة فى طوكر فى ١٩ فبراير ١٨٩١ . فلنقل إن امبراطورية مصر الإفريقية الشاسعة التى أسسها الخديو إسماعيل حتى منابع النيل تقلصت فلم يبق منها إلا موقعا أو ثلاثه هى مدينة توشكى قرب الحدود المصرية السودانية ، وميناء سواكن على البحر الأحمر ، ومدينة طوكر فى شرق السودان . ولنقل إن السودان «استقل» فعلا تحت حكم المهدى وانصاره أكثر من عشر سنوات كاملة أى من سقوط الخرطوم فى ١٨٨٥ حتى إعادة فتح السودان فى ١٨٩٦ – ١٨٩٨ .

والأسباب التى يسوقها اللورد كرومر لإعادة فتح السودان هى : (١) بناء خزان أسوان (٢) تحركات ايطاليا فى مصوع الحبشة (٣) تحسن بناء الجيش المصرى نسبيا بحيث أصبح من الممكن الاعتماد عليه كقوة مقاتلة (٤) تحسن المالية المصرية بما يمكنها من الإنفاق على الحملة الجديدة . وفى ١٨٩٥ كان موضوع إعادة فتح السودان يناقش مناقشة جدية .

فى خريف ١٨٩٥ كانت دراسات مشروع خزان اسوان قد وضعت ولم يبق إلا التنفيذ . وكان القصد من المشروع طبعا زيادة رقعة مصر الزراعية والمحصولية بتحويل مساحات شاسعة من رى الحياض إلى الرى الدائم بتخزين مياه الفيضان وضبط توزيعها على مدار السنة . وكرومر لايبين صراحة علاقة إقامة خزان اسوان باعادة فتح السودان ، ولكنه يذكرها بطريق عابر ، ولكن واضح من منطق السياق ضرورة تأمين ظهر مصر فى مشروعاتها النيلية . ولما كانت الحكومة المهدية معادية وكان وضع السودان الجنوبى بالنسبة للسودان الشمالى غير واضح ، وكان السودان كله متخلفا لم

تظهر فيه الدولة الموحدة التى يمكن عقد المعاهدات معها والاطمئنان إلى نفاذها ، لم يبق إلا استخدام القوة القاهرة للسيطرة على منابع النيل . وقد جسم هذا الخطر على الزراعة المصرية دخولُ أوروبا فى مرحلة التسابق الاستعمارى على افريقيا السوداء ، ايطاليا فى الصومال وفرنسا فى السودان الفرنسى والمانيا فى كينيا وتنجانيقا . ولم يكن السودان يومئذ بقوته الذاتية قادر على تهديد مياه النيل المصرى ولكن تخوف المصريين من وقوعه فى قبضة دولة متقدمة تطور الرى والزراعة فيه بما يضر بمصالح مصر هو الذى عمق فى المصريين عقدة «السودان» ورسبٌ فى الوجدان عقيدة «وحدة وادى النيل» ، وهذه العقيدة لاتزال باقية إلى اليوم ، ولكن ربما بأشكال وأبعاد اخرى .

هذا من جانب مصر . أما من جانب بريطانيا فقد كانت فاترة فى البداية نحو إعادة فتح مصر ولكنها فجأة غيرت موقفها إزاء تحركات ايطاليا وفرنسا فى القارة الإفريقية . ويبدو أن فكرة «انفراد» انجلترا بالسودان التى بنى عليها بعض الوطنيين المصريين تصورهم للموقف كانت قد تغيرت وحلت محلها سياسة الشركة المصرية الانجليزية فى فتح السودان وحكمه ، مع بقاء نصيب الأسد للإنجليز طبعا . فكافة التطورات تدل على اهتمام انجلترا بأن يقع عبء إعادة فتح السودان على الجيش المصرى (تحت قيادة عليا انجليزية) وأن يقع عبء تمويل الحملة على الخزانة المصرية . ويبدو أن انجلترا إما أنها أدركت أنها بحاجة إلى مشاركة المصريين لأنهم أكثر من الإنجليز تجانسا مع السودانيين ، وإما أن اطمئنانها لسلطانها فى مصر ولد فيها منطق : لابأس أن تملك مصر السودان ، فما دامت انجلترا تملك مصر فهى تملك أيضا ماتملكه مصر .

على كل حال كانت تقارير كرومر لحكومته فى أواخر ١٨٩٥ ، تقول شيئين : إن موضوع استرداد السودان أو إعادة فتحه مطروح بجدية فى مصر ، وإن مالية مصر لا تسمح إلا بتمويل أحد مشروعين :

إما مشروع خزان أسوان ، وإما مشروع إعادة فتح السودان ، والقيام بالمشروعين معا يقتضى تعاون بريطانيا ماليا .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ جاءه الرد من الحكومة البريطانية أنه ليس منظورا فى الوقت الحاضر أن توافق الحكومة على ارسال حملة إلى السودان وبناء عليه فان الترتيبات المالية للحكومة المصرية يمكن أن تتم بدون إشارة إلى تكاليف مثل هذه الحملة ، وهو كلام غامض قد يفيد «لا تفكروا فى الحملة وركزوا على خزان أسوان» ،

وقد تفيد « إذا امكنكم ترتيب الحملة من دون مطالبتنا بالتكاليف فاننا نعطيكم النور الأخضر » .

وفسر كرومر هذا الكلام بأنه تأجيل للحملة إلى أجل غير مسمى . ولكن الشائعات انتشرت بأن الحبشة كانت تتواطأ مع الدراويش فى استعدادهم للهجوم على كسلا . وفى ١ مارس ١٨٩٦ هزم الملك منليك Menelik الجيش الإيطالى الذى كان يقوده الجنرال باراتييرى Baratieri فى عدوة هزيمة منكرة ، وتحرج موقف ايطاليا فى الحبشة . وناشد سفير ايطاليا فى لندن انجلترا بأن تفتح جبهة جديدة لتخفيف الضغط عن ايطاليا . وهنا تغير موقف انجلترا فجأة فصدر قرار الحكومة البريطانية فى ١٢ مارس ١٨٩٦ بأن يقوم الجيش المصرى باحتلال دنقلة دون نظر للاعتبارات المالية أو العسكرية ، وادعت بريطانيا أنها تفعل هذا نجدة لايطاليا ضد الأحباش والدراويش ، وهى مسرحية سخيفة لم تقنع أحدا حتى كرومر نفسه . وحلت مسألة التمويل بتأجيل سداد تكاليف خزان أسوان حتى اتمام بنائه ، أما تكاليف الحملة فقد طلبت الحكومة المصرية من لجنة صندوق الدين أن تقدم لها من صندوق الاحتياطى العام نصف مليون جنيه مصرى ، ووافق على هذا الطلب أغلبية الأعضاء (٤ أعضاء ضد عضوين هما ممثلا فرنسا وروسيا) وأسس المعترضان اعتراضهما على أن هذه أموال الدائنين ولا ينبغى أن تصب فى الخزانة المصرية ، ورفع العضوان المعترضان دعوى على الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطة الابتدائية فى القاهرة ، فحكمت المحكمة فى ٨ يونيو ١٨٩٦ بوجوب رد هذا المبلغ من الخزينة العامة إلى صندوق الدين . واستأنفت الحكومة الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة فى الاسكندرية ، فأيدت الحكم مع استنكار مسلك أغلبية أعضاء لجنة صندوق الدين . وبعد صدور الحكم فى ٦ ديسمبر ١٨٩٦ ردت الحكومة المصرية المبلغ إلى صندوق الدين وحصلت من الخزانة البريطانية على قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى بسعر فائدة ٢ ¾٪ ، أى قرض يوازى تكاليف الحملة .

أما بالنسبة للحملة فقد تقرر أن يقوم بها الجيش المصرى وحده بقيادة سرداره (أى قائده العام) الجنرال كيتشنر Sir Herbert Kitchener ، مع انتداب بعض الخبراء العسكريين الانجليز للعمل فيه . ومع ذلك فقد أرسلت كتيبة انجليزية من جيش الاحتلال البريطانى من القاهرة إلى وادى حلفا ، لا لتشترك فى القتال ، ولكن لترقب

الأحداث ، وبدأ كيتشنر بعملين : أولهما مد سكة حديد وادى حلفا ـ سرس بحيث تصل إلى عكاشة فى دنقلة ثم إلى كرما على بعد أميال قليلة من دنقلة ، بدلا من الاعتماد على الجمال ، وقد مكن هذا من سرعة نقل الجنود والمؤن وسرعة احتلال دنقلة . والثانى هو نقل الحامية المصرية من ميناء سواكن على البحر الأحمر إلى ضفاف النيل حيث ركز كتشنر كل قوات الجيش المصرى المحاربة ، وجاء بحامية هندية قوامها ٢٥٠٠ جندى لتحرس سواكن . وغير واضح إن كان هذا ضرورة عسكرية حقا أم إنه كان وسيلة انجليزية لتصفية الوجود المصرى فى البحر الأحمر ومداخل السودان الشرقية . على كل فقد أخلت القوة الهندية ميناء سواكن وعادت إلى بلادها فى ديسمبر ١٨٩٦ بعد ستة شهور من حماية الميناء .

وبعد أن احتل الجيش المصرى مدينة مروى ، مد سلاح المهندسين سكة حديدية من وادى حلفا إلى أبو حمد ، وقد استولت على أبو حمد قوات الجنرال هنتر المصرية General Hunter فى ٧ أغسطس ١٨٩٧ . ثم احتلت القوات المصرية بربر فى ٣١ أغسطس ١٨٩٧ بعد أن أخلاها الدراويش وبدأ مد السكة الحديدية من أبو حمد إلى بربر . وبعد أنسحاب الايطاليين من كسلا احتلتها القوات المصرية بقيادة الكولونيل بارسونز Colonel Parsons فى ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ . (ربما كان هذا هو الثمن الذى دفعه الايطاليون مقابل القرار الانجليزى المفاجىء باعادة فتح السودان) .

وقبل الزحف على الخرطوم طلب سردار الجيش المصرى (كيتشنر) فى أول يناير ١٨٩٨ من اللورد كرومر تعزيز جيش الاحتلال البريطانى فى القاهرة ، وإرسال قوة بريطانية لاحتلال أبو حمد وتعزيز القوات البريطانية فى السودان ، وذكر فى برقيته أن معركة السودان سوف تكون فى بربر . وبالفعل أرسلت إليه أربعة ألوية بريطانية بطريق النيل كما عززت الحامية البريطانية فى القاهرة .

وحشد كيتشنر قواته بين بربر وملتقى نهر عطبرة بالنيل : حشد لواءين من الجيش المصرى ولواء من الجيش البريطانى يضاف إليها لواء مصرى من الفرسان و ٢٤ من مدافع الميدان و ١٢ مدفعا مكسيم ، ليواجه قوة من الدراويش بقيادة الأمير محمود قوامها ١٢٠٠٠ مقاتل عبرت النيل من متمة إلى النخيلة على العطبرة مجتازة الصحراء . وظل كتشنر ينتظر هجوم الدراويش ولكنهم لم يهجموا .

وأخيرا خرج إليهم فى ٨ ابريل ١٨٩٨ ، وكانوا فى حالة من الإعياء الشديد

بسبب سوء التموين وفى الألتحام أسر الامير محمود وقتل ٢٠٠٠ من رجاله وأسر الكثيرون ، أما من فروا فقد هلك أكثرهم من العطش والإعياء والجراح . كان الانتصار دامغا ولكنه كان فادح الثمن لانه كلف قوات كتشنر ٤٣٨ ضابطا وجنديا من المصريين و١١٣ ضابطا وجنديا من الانجليز .

وكان كتشنر يعتقد أنه أوقع الرعب فى قلب الخليفة التعايشى ودراويشه ، وأن التعايشى المتمركز فى الخرطوم قد يستسلم دون مقاومة عنيفة ، ولكن كتشنر أخطأ التقدير . وفى أواخر أغسطس ١٨٩٨ عسكر كتشنر بقوات مصرية وقوات انجليزية قوامها ٢٢٠٠٠ مقاتل نحو ٤٠ ميلا جنوب الخرطوم . وكانت قوة الدراويش تقدر بما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مقاتل . وفى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ كانت المواجهة الرهيبة الحاسمة التى انتهت فى أم درمان بتصفية قوة المهدية فى السودان . وقد سقط فى هذه المعركة من قوات الخليفة التعايشى نحو ١١٠٠٠ قتيل ونحو ١٦٠٠٠ جريح . أما القوات المصرية فلم يتجاوز عدد قتلاها وجرحاها ٢٥٠ ضابطا وجنديا ، وأما القوات الانجليزية فلم يسقط منها الا ١٣٦ ضابطا وجنديا ما بين قتيل وجريح . كانت المعركة رمزا فاجعا لمصير الابطال الشجعان بحرابهم الاسطورية وبنادقهم العتيقة فى مواجهة أحدث أسلحة الدمار فى ذلك الحين ، وفى ٤ سبتمبر رفع العلمان المصرى والبريطانى على اطلال ذلك القصر الملعون الذى سقط على درجه الجنرال جوردون قبل ذلك بأربعة عشرة سنة ، وبرفع العلمين معا تحدد مصير السودان «المصرى الانجليزى» سياسيا لأجيال متعاقبة على أساس الحكم الثنائى Condominiun بعد أن كان «السودان المصرى» ، حتى انتهى الحكم الثنائى باستقلال السودان عام ١٩٥٤ .

وأفلت الخليفة التعايشى هاربا واعتصم أكثر من عام فى قوة كبيرة من رجاله فى تيه صحراء كردفان. وكانت تصفيته وتصفية قواته النهائية هى عمل السير ريجينالد وينجيت ـ الذى خلف اللورد كيتشنر سردارا (قائدا عاما) للجيش المصرى وكانت المعركة الفاصلة التى قتل فيها التعايشى وأكثر الاقطاب من أمرائه واستسلمت كل قواته فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ .

وهكذا انتهت حملة كتشنر باسترداد السودان كما يحب المصريون أن يقولوا أو باعادة فتحه بتعبير الانجليز . وبلغت تكاليف الحملة ٢٣٥٤٠٠٠ جنيه مصرى دفعت منها مصر ١٥٥٤٠٠٠ جنيه ودفعت انجلترا ٨٠٠٠٠٠ جنيه . ومن هذه

التكاليف انفق مبلغ ٢٠٠٠٠٠و١ جنيه مصرى على مد السكك الحديدية وخطوط التلغراف .

ومن يقرأ أسماء كل هؤلاء الجنرالات والكولونيلات والخبراء العسكريين الانجليز الذين وردت أسماؤهم فى حروب مصر السودانية الناجحة والفاشلة على السواء ، يتصور أن انجلترا منذ ظهور المهدى كانت صاحبة هذه الملاحم الكثيرة ويتوهم أن من ضحى كل هذه التضحيات بدمه وماله من حقه أن يكون له نصيب كبير من ثمار الفتح أو الاغتصاب . ولكن الحقيقة هى أنه باستثناء النجدة الانجليزية لاتفاق جوردون ، وهى لم تحارب بل توقفت فى الشمال عند وادى حلفا وباستثناء ثلث الحملة الأخيرة ، حملة كتشنر لاعادة فتح السودان ، وهى حملة لا شعر فيها ولا بطولات ولا عبقريات عسكرية وإنما سلسلة من المجازر المضمونة النتائج التى خاضها كتشنر ورجاله بالعلم والتكنولوجيا ضد الحراب والرماح والسيوف والأسلحة النارية المتخلفة ، بهذين الاستثناءين فقط كان كل الجنرالات والخبراء العسكريين الانجليز موظفين مصريين فى خدمة حكومة مصر وخديو مصر ويعملون تحت لواء مصر على رأس قوات مصر ، من حاكم السودان العام ، إلى سردار الجيش المصرى ، إلى هيئة أركان الجيش المصرى .

ولقد كان بلا شك بين المصريين فى ملاحم السودان عدد غفير من اللواءات والعقداء والعمداء ومختلف الرتب ممن أدوا واجبهم خير أداء ومع ذلك فلا تذكرهم سجلات التاريخ إلا كقطعان بشرية سال دمها فى مفاوز دارفور أو على بطاح كردفان أو تحت غابات أوغندا وشموسها الاستوائية . عشرات الآلاف سيقوا للموت فى صمت ولا أحد يعرف كيف ماتوا ولماذا ماتوا وأيه عبرة تهمس بها أشباح الأجداد للأحفاد .
ما أرخص دماء بنيك يا مصر[1] .

---

(١) فى كتاب «السودان تحت الحكم الثنائى» للتيجاني عامر الصادر عن مؤسسة الأهرام فى ١٩٧٩ (مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الدراسة رقم ٣٨) إشارة إلى تقدير تقريبى أورده المؤلف عن كتاب صغير عنوانه «ضحايا مصر فى السودان» بقلم (عزون) ، طبع على نفقة الأمير عمر طوسن فى ١٩٣١ ، وقد وجد المؤلف منه نسخة فى دار الكتب والوثائق القومية . وفى هذا الاحصاء الذى أورده (عزون) يقدر عدد القتلى فى كافة معارك الجيش المصرى مع قوات المهدى منذ نشوب الثورة المهدية ١٨٨١ حتى إنتهاء العمليات العسكرية فى ١٨٩٨ على الوجه الآتى : مصريون ١٠٤ر٧٦ وإنجليز ٥٤٨ وسودانيون من القوات السودانية فى الجيش المصرى ومن الحتميه ١٠٠ر٢١ . وقد ضبط التيجانى عامر أسماء المعارك وتواريخها فوجدها صحيحة ، ولكنه لاحظ أن أعداد القتلى فى أكثر الأحوال تقريبية لأنها منسوبة إلى أقرب مائة أو أقرب ألف بحسب الحالة ، كما أنه لاحظ أن بينها ما هو مبالغ فيه وبينها ما هو دون الواقع حتى بمقارنتها بالوثائق البريطانية.

الحكم الثنائى :
على من نطلق الرصاص ؟

نفهم من كلام اللورد كرومر فى «مصر الحديثة» (ج ٢ ص ١١١ ـ ١١٩) أنه بعد إعادة فتح السودان كان هناك اتجاه لضم السودان جملة الى انجلترا ، ولكن حال دون ذلك جملة عوامل كان أهمها أن مصر حملت عبئا لا بأس به (على الأصح العبء الأكبر ل. ع.) فى حملة السودان الجديدة (اكتوبر ١٨٩٥ ـ سبتمبر ١٨٩٨) ، فى الرجال والأموال. ولم يكن من المعقول تجريدها من حقوقها فى السودان ، إذا كانت الحملة قد سارت «باسم خديو مصر» ، ثم إن بريطانيا بسبب اتساع رقعة امبراطوريتها كانت تفضل الا تحكم السودان حكما مباشرا (على الأصح يقصد كرومر أنها كما احتاجت إلى خديو مصر لتشن باسمه الحملة كانت أيضا بحاجة إلى مصر كواجهة تحكم السودان من ورائها). هذان السببان كانا كافيين لاعتبار السودان من ممتلكات السلطان العثمانى رسميا ، لأن مصر نفسها رسميا كانت من ممتلكات السلطان العثمانى ، وبالتالى فان ولاية خديو مصر على السودان كانت ستكون بالضرورة منظمة بموجب الفرمانات السلطانية . وهذا ما أدى فى رأى كرومر إلى ورطة فى السياسة الدولية وفى القانون الدولى.

هذه الورطه هى أن أملاك السلطان العثمانى كانت بالضرورة تخضع لنظام الامتيازات الأجنبية بموجب المعاهدات التى وقعها الباب العالى مع الدول الأوروبية . وبالتالى فإن تبعية السودان لمصر وحدها من دون انجلترا كان سينتهى ليس فقط بالسيادة التركية الشكلية على السودان ، ولكنه كان سينتهى بوضع قانونى فعلى شبيه بوضع مصر ، هو تمتع رعايا الدول الأوروبية فى السودان بالإمتيازات الأجنبية كمحاكمتهم أمام المحاكم المختلطة فى خلافاتهم مع رعايا الدولة العثمانية ، ومحاكمتهم أمام قناصلهم فى خلافاتهم الداخلية ، وكفتح باب التدخل المالى والقانونى والسياسى الدولى فى السودان . قال كرومر : ولم يكن من المعقول أن تتكبد بريطانيا التضحيات فى الرجال

والمال من أجل «تدويل السودان» . وقد كان فى هذا الكلام بعض المنطق أو الصدق ، لأن دارس تاريخ مصر من الاحتلال البريطانى حتى ١٩٣٧ . تاريخ اتفاقية مونتريه Montreux ، كان يعرف أن الغاء الامتيازات الاجنبية لم يكن فقط مطلبا مصريا وإنما كان أيضا مطلبا انجليزيا ، لأن الامتيازات الاجنبية كانت رغم منفعتها لبريطانيا ، فى كثير من الأحيان شوكة فى جانب النفوذ البريطانى فى مصر ، بوصف أنها تضمنت درجة من درجات التدويل لوضع مصر السياسى والقانونى

وكان المخرج من هذه الورطة هو ايجاد نظام فى حكم السودان يجعله مصريا بدرجة تحقق المصالح المصرية والانجليزية وانجليزيا بدرجة تحقق إبعاد شبح التشريع الدولى والنفوذ الأوربى عن السودان .

وقد بدأ التفكير فى الوضع المستقبل للسودان فى يوليو ١٨٩٨ ، أى حتى قبل اعادة فتح الخرطوم ، وهو تاريخ بدء المشاورات فى لندن ، بهذا الشأن . وكانت أول إشارة وردت من الحكومة البريطانية أنها أصدرت تعلماتها للورد كيتشنر عند استيلائه على الخرطوم فى سبتمبر ١٨٩٨ ، بأن يرفع العلمين المصرى والبريطانى متجاورين على دار الحاكم العام وحيثما اقتضى الأمر رفع العلم ، إيذانا بأن وضع السودان السياسى سوف يكون مختلفا عن وضع مصر . ومع ذلك فان كتشنر ، حين واجه الكابتن مارشان Marchand فى حادثة فاشودة المشهورة ، رفع كتشنر العلم المصرى وحده ليحرج مارشان بأنه يدوس على أملاك السلطان العثمانى . ومع ذلك فقد مضت بريطانيا فى تكريس سياسة الحكم الثنائى أو الكوندومنيوم Condominium . ففى ٤ يناير ١٨٩٩ كان اللورد كرومر يلقى خطابا على زعماء السودان فى فناء الدار التى كان يقطن فيها امراء السودان الموالين للخليفة التعايشى ، وفى هذا الخطاب أعلن : «أنتم ترون أن العلمين البريطانى والمصرى مرفوعان على هذا البيت ، وهذا مؤشر إلى أنكم سوف تحكمون مستقبلا بواسطة ملكة انجلترا وخديو مصر» . وكان القصد من هذا الكلام الموجه للسودانيين أن يسمعه المصريون وربما الدول الأوروبية كذلك .

كان كل شئ قد أعد قبل إلقاء هذا الخطاب . كان اللورد كرومر قد وجه السير مالكولم مكيلريث Sir Malcolm Mc Ilwraith ، المستشار القضائى للحكومة المصرية ، أن يعد مشروع اتفاقية ١٨٩٩ الشهيرة بين الحكومة المصرية والحكومة

البريطانية ، وهى الاتفاقية التى وضع بموجبها السودان رسميا تحت الحكم الثنائى وغدا السودان رسميا «السودان المصرى الانجليزى» : The Anglo. Egyption Sudan ؛ وقد رفع اللورد كرومر مشروع هذه الاتفاقية للورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية. وبعد عودة كرومر الى مصر خولته الحكومة البريطانية حق توقيعها نيابة عن انجلترا ، ووقعها عن وزير الخارجية المصرية بطرس باشا غالى ، وكان توقيع الاتفاقية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، اى فور عودة كرومر من الخرطوم الى القاهرة. فكأن خطاب أم درمان كان مجرد خطاب «احاطة» بما سبق أن تقرر وجرى ترتيبه ، وربما أيضا انتظارا لرد فعل واضح من الأمة السودانية المهزومة والأمة المصرية التى كانت فى يوم من الأيام صاحبة السيادة على السودان .

كانت النقطة الشائكة فى هذه الاتفاقية هى إضفاء «الشرعية» على السيادة الانجليزية والمصرية على السودان. أما السلطان العثمانى فقد كان فى امكانه أن يستمد شرعية السيادة على السودان بوصفه خليفة المسلمين ، وأما مصر فقد كان من حقها أن تستند إلى مبدأ «وحدة وادى النيل» وإلى الأخوة المصرية السودانية أيا كانت حدود هذه الأخوة. أما الانجليز فلم يكن لديهم مبدأ «أخلاقى» أو «معنوى» يمكن أن يسند هذه السيادة ، ولذا اهتموا منذ البداية أن يكونوا صرحاء مع أنفسهم ومع السودان ومع العالم كله فاستندوا لإثبات شرعية وجودهم فى السودان على ذلك المبدأ البربرى القديم ، وهو «حق الفتح» ، بلا مواربة. بل واهتموا بأن يثبتوا ذلك فى ديباجة الاتفاقية فنصوا على أن الهدف منها هو «تحقيق المطالب التى ترتبت لحكومة جلالة الملكة البريطانية بناء على حق الفتح ، وهى المشاركة فى التسوية الراهنة وفى الادارة المستقبلة والتطوير المستقبل» للنظامين التشريعى والادارى فى السودان.

و «بحق الفتح» تخلصت انجلترا من مبدأ السيادة التركية شكلية كانت أو فعلية ، فتركيا لم تفتح شيئا. تخلصت منها بجرة قلم . وبهذا التخلص تخلصت أيضا من إدخال الامتيازات الاجنبية فى السودان.

وقد حددت بنود الاتفاقية حدود السودان الشمالية بخط عرض ٢٢ ، ولكنها لم تتعرض لتحديد حدود السودان الجنوبية . كذلك نصت الاتفاقية على وجوب رفع العلمين المصرى والبريطانى معا فى كل ارجاء السودان (باستثناء ميناء سواكن التى كانت أصلا ملكا للسلطان العثمانى ومؤجرة لمصر وبالتالى كان علمها مصريا منفردا ،

ولكن المصريين لم يلبثوا فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ أن نزلوا عن هذا الانفراد وادمجت سواكن فى بقية السودان) . كذلك نصت اتفاقية ١٨٩٩ على أن تفوض السلطة العليا العسكرية والمدنية فى السودان لشخص واحد يسمى «حاكم السودان العام» ، يعينه خديو مصر بناء على توصية من الحكومة البريطانية » وعلى أن تكون لمراسيم الحاكم العام قوة القوانين ، وعلى أن اختصاص المحاكم المختلطة «لا يجوز أن يمتد أو أن يعترف به فى أى غرض من الأغراض فى أى جزء من أجزاء السودان» ، وانه لا يجوز السماح لقناصل الدول الاجنبية بالاقامة فى السودان الا بموافقة سابقة من الحكومة البريطانية . كذلك كان من بنود الاتفاقية المادة السادسة التى نصت على أنه فيما يتصل بشئون التجارة أو الإقامة فى السودان «لا يجوز منح مزايا خاصة لرعايا أى دولة أو دول» ، وكان واضحا أن المقصود بهذا النص طمأنة الأوروبيين على مصالحهم السودانية .

وحين نشرت هذه الاتفاقية كانت لها أصداء مختلفة . أما سلطان تركيا فقد همهم ببعض الاعتراض دون جدوى . وقبلت الدول الأوربية الأمر الواقع . وقد اعترض بعض فقهاء الدبلوماسية والشئون الدولية بأن اتفاقية ١٨٩٩ شئ خارج عن المألوف فى عرف المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، فهم يفهمون معنى الأملاك العثمانية والأملاك البريطانية ولكنهم لا يفهمون معنى هذا الكيان السياسى الغريب الذى ينتمى الى اكثر من أب . وربما كان على سبيل الفكاهة أن سأل البعض اللورد كرومر : ما قولكم دام فضلكم فى أحد الرعايا الأوروبيين إذا تزوج أو مات ، من ذا الذى يوثق زواجه أو وفاته اذا كانت بلاده ليس لها قنصل فى السودان ؟ فأجابه اللورد كرومر : إذا وجد من هؤلاء من يصر على أن يوثق قنصله زواجه أو وفاته ، فأنا انصحه بأن يتجنب الإقامة جنوب خط عرض ٢٢ ..

أما فى مصر فان الحزب الوطنى لم يكن قد تكون بعد رسميا عند توقيع اتفاقية ١٨٩٩ ، ولكنه بعد تكوينه ناصب الاتفاقية العداء وعدها عملا من اعمال الخيانه والتفريط فى حقوق مصر فى السودان على أساس التمسك بامبراطورية مصر الأفريقية. وقد كان من الاتهامات التى كيلت لبطرس باشا غالى حين اغتيل فى ١٩١٠ بمناسبة مشروع مد أجل امتياز قناة السويس أن الخيانة مؤصلة فى تاريخه ، لأنه سبق أن وقع اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان فى ١٨٩٩. وعندما قامت ثورة ١٩١٩ كانت دعوة «وحدة وادى النيل» أحد ركائزها الأساسية ، ولكنها اتخذت صورة الكفاح المشترك

بين الشعب المصرى والشعب السودانى لطرد الانجليز من وداى النيل ، أكثر مما اتخذت صورة امبراطورية مصر الافريقية أو صورة «حقوق خاصة» لمصر فى السودان . ولم يعد أحد يسمع عن استرجاع زيلع ومصوع وهرر والملحقات إلا فى أوساط ما تبقى من فلول الحزب الوطنى الذى تقلص لأسباب متعددة بعد نفى محمد فريد ، وامتصت كل إيجابياته فى الحركة الوطنية بقيادة الوفد المصرى وزعامة سعد زغلول ، أما سلبياته فقد تناسخت فى عديد من الحركات الشمولية التى عرفتها مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

وفى تصورى أن الحكم الثنائى المصرى الانجليزى فى السودان كان صيغة لا مفر منها فى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ، بل وربما كان أكثر ما كان يمكن لمصر استخلاصه من بريطانيا فى ظل الظروف السائدة يومئذ . فالذى يحكم الأصل لا مناص من أن يحكم الفرع . لقد كانت المشكلة يومئذ هى : كيف تمنع مصر انجلترا من الانفراد بحكم السودان ، وليست كيف تنفرد مصر بحكم السودان . لقد كانت مصر فى السودان أقوى موقفا من تركيا فى مصر ، رغم أن انجلترا وتركيا لم تنشئا فى مصر كيانا سياسيا جديدا اسمه «مصر العثمانية الانجليزية» فقد انفردت انجلترا بحكم مصر بين الاحتلال البريطانى وثورة ١٩١٩ . ولم يبق لتركيا فى مصر إلا دسائس العاجزين مثل مختار باشا الغازى والخديو عباس الثانى وبعض النفوذ الأدبى المستمد من مكانة الخلافة بين بعض المسلمين . لم يكن لتركيا وجود عسكرى أو مدنى فى مصر فى الفترة بين ١٨٨٢ و ١٩١٩ . أما مصر فقد حالت دون انفراد انجلترا بالسودان ، بدأ بها على التضحية بالجنود والأموال للبقاء فى السودان . على الأقل جنبا إلى جنب مع انجلترا . ولا شك أن الانجليز فى الحكم الثنائى كان لهم نصيب الأسد فى السودان ، أصلا بفضل سيطرتهم على مصر لا بفضل سيطرتهم على السودان . ولكن نصيب الشريك الأضعف كان خيرا من لا نصيب .

والحكم بادانة اتفاقية ١٨٩٩ لا يمكن الانتهاء الى قرار فيه الا بعد الإجابة على الأسئلة التالية :

(١) ما هى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ثورة المهدى على الحكم المصرى فى السودان ؟ (عندما اندلعت ثورة المهدى لم يكن هناك وجود انجليزى فعلى أو رسمى فى السودان ، وإنما كانت كل عمليات السودان تجرى من القاهرة) .

(٢) إلى أى مدى كان يمكن للمصريين قمع ثورة المهدى بمفردهم قبل استفحالها سواء بالمصالحة مع المهدى أو بالاعتماد على القوى السودانية المعارضة له .

(٣) إلى أى مدى كان يمكن تجنب انسحاب القوات المصرية من السودان أمام قوات المهدى إذا تركت مصر وشأنها فلم تتدخل انجلترا بالنصيحة والمؤامرات وبالجنرال جوردون .

وهذه الأسئلة ليس من اليسير الإجابة عليها . وقارئ المصادر الانجليزية يجد منطقا واحدا متكررا ، وهى أنها تعزو ثورة المهدى إلى مظالم الحكم المصرى فى السودان . وهذا قد يكون صحيحا أو محض افتراء أو من انصاف الحقائق المبالغ فيها . فاذا كان صحيحا كانت ثورة المهدى ثورة استقلالية سودانية مشروعة وكان الوجود المصرى فى السودان وجودا معاديا للشرعية ، بل وكان انسحاب مصر من السودان واجبا اخلاقيا ، لأن مبدأ « وحدة وادى النيل » يصبح عندئذ ذريعة لأن تسترق أمة أخرى . أما اذا كانت الاتهامات التى وجهها الإنجليز للمصريين بشأن حكم السودان افتراءات خالصة أو مبالغات واضحة ، بقى أن نبحث عن أسباب أخرى لثورة المهدى ، مشروعة أو غير مشروعة ، تلقائية أو مدبرة مع الخارج .

وطبيعة الدعوة المهدية تجعل منها دعوة معقدة لأنها تدخلها منذ البداية فى تناقضات دينية أساسية مع أكثر العالم الإسلامى ، فضلا عن التناقضات السياسية . فليس من اليسير على المسلم العادى ولو كان من البسطاء ، أن يسلم بظهور المهدى فى جيله لأن الشرائط الدينية المنصوص عليها أو المتوارثة حول شخصية المهدى يجب بداية أن تتوفر فيه جميعا وأن يقتنع بها المسلمون ، خاصتهم ثم عامتهم ، فى مختلف أرجاء العالم الاسلامى ، وهو ما كان يصعب وقوعه بالنسبة لمحمد أحمد السودانى . حتى فى السودان نفسه وجدت الدعوة المهدية تململا بل ومقاومة من بعض المحافظين لأنها حرمت الحج إلى مكة بحجة أن ظهور المهدى يجب كل ما سبقه من نبوات وديانات . وربما كان من السهل على السودانى ، بقوة الدافع الوطنى ، أن يكتفى بما رآه فى أو بما شاع عن محمد أحمد المهدى من « علامات » ، أما المصرى أو المغربى أو الشامى أو الحجازى (ومن باب أولى التركى) ، فرد الفعل الطبيعى عنده هو الرفض بل الاستنكار ، ولاسيما وأن الاعتراف بمهدية المهدى كان يتبعها بالضرورة خضوع كل القيادات الروحية فى كل بلد إسلامى لسلطته الروحية والزمنية .

ss

وكان بطبيعة الحال أكبر تناقض دينى وزمنى واجهه المهدى هو تناقضه مع الخليفة السلطان العثمانى ، فظهور المهدى كان معناه انتهاء الخلافة . وكان هناك تخوف أن تنتهى الحركة المهدية إلى حركة سياسية استقلالية يتجمع فيها كل الناطقين بالعربية حول لواء زعامة روحية عربية لينسلخوا من إطار الامبراطورية العثمانية .

والأقرب إلى التصور هو أن الحركة المهدية بدأت أصلا كانفجار وطنى سودانى اتخذ تعبيرا دينيا للاستقلال أولا بالسودان ثم لتحرير مصر وبقية العالم العربى من نير الترك والانجليز ، وقد فجر هذه الحركة الوطنية بهذا العنف التدخل المصرى أولا ثم التدخل المصرى الانجليزى منذ أيام اسماعيل لوضع حد لتجارة الرقيق التى كان أمراء السودان وزعماؤه يعدونها محور نشاطهم التجارى مع السودان الجنوبى والنيل الاستوائى ، وكانوا فى ذلك لا يقلون ضراوة عن السادة الإنجليز والأمريكيين قبل الحرب الأهلية الأمريكية الذين نقرأ عنهم فى رواية «الجذور» .

وليس هناك داع للإسترسال فى التكهنات لأن الثورة المهدية قامت فعلا ، وهى لم تتخصص فى قتل عشرات الضباط الانجليز وانما انزلت الكوارث بعشرات الآلاف من الجنود المصريين ، وربما زاد من لهيبها وجود الضباط الانجليز من موظفى الحكومة المصرية فى السودان ، ولكنها كانت عارمة ومستفحلة فى آبا ثم دارفور وكردفان قبل هيكس وجوردون وكتشنر وونجيت . وكان من برنامجها غزو مصر من الجنوب سواء لكف أذاها أو لتحريرها وتحرير العالم العربى من السيادة التركية والاحتلال البريطانى والنفوذ الأوروبى أو لبناء امبراطورية سودانية . كذلك كان انسحاب مصر بعد هزائمها المتكررة أمام قوات المهدى واقعا لا مهرب منه ، وقد كان ليتم سواء نصح به الانجليز أم لم ينصحوا ، وسواء بيتوا له أم لم يبيتوا وسواء استفادوا منه أم لم يستفيدوا ، لأن البديل له ، وهو بقاء القوات المصرية بمفردها والحكم المصرى الخالص فى السودان لم يكن ممكنا إلا بانتصارات عسكرية مصرية ، وهذه لم يرد لها ذكر فى الواقع أو فى كتب التاريخ . والعاجز فى دياره لا يكون قادرا فى ديار الغير .

لم يبق إذن إلا تصور مصالحة مصرية سودانية أو حل سياسى بدلا من الحل العسكرى يتضمن تنازلات من الطرفين ، وهو تصور لا ينبغى أن يستبعد تماما ، ولكنه كان بعيد الإحتمال ، لأن جمود الطبقة الحاكمة فى مصر وإرتباط مصالح شرائح منها

بالسودان ، مضافا إليها الإحساس فى الوجدان العام بأن طين السودان ورماله معجونان بدماء مائة ألف من جنود مصرمنذ عهد محمد على ، كل هذه الاعتبارات كانت ترجح حتمية خروج مصر من السودان إما بالطرد أو بالإنسحاب . وسيبقى السؤال الحائر حائرا ربما إلى الأبد ، لأنه متصل بالنوايا والمعتقدات التى لا تلتمس عادة فى وثائق التاريخ : كل هذا التباكى على انسحاب مصر من السودان بعد حملة هيكس ومأساة جوردون ، أكان بكاء على حقوق مصر أم بكاء على حقوق السلطان العثمانى ؟

وفى تقديرى أن اقتسام السودان بين مصر وانجلترا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ بعد إعادة فتحه ، كان المستفيد الأول منه هو السودان نفسه ، فلولا الوجود المصرى فى السودان لإنفردت به بريطانيا وجعلت منه مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى وربما صبغته بصبغتها الثقافية كما فعلت فى الهند . ولكن الوجود المصرى مكن السودان من المحافظة على لغته العربية وعلى ثقافته الأساسية . وليس من داع لأن نتباكى على ما بذلته مصر من دماء وأموال فى السودان منذ عهد محمد على إلى استقلال السودان فى ١٩٥٤ ، فمصر لا ينبغى أن تكون لها مطامع اقليمية خارج مصر . لقد كان أداء مصر فى السودان حراسة للسودان من أن يقع فى قبضة دولة أجنبية ، وتأمين السودان كان دائما جزءا لا يتجزأ من تأمين مصر . نحن لا نضم المشرقين والمغربين لتأمين مصر كما تفعل الدول الاستعمارية .

وفى تقديرى أيضا أن أخطر ما ورد فى اتفاقية ١٨٩٩ كان تحديد حدود السودان من الشمال وتجنب تحديد حدوده من الجنوب . وقد فتح هذا الإغفال الباب أيضا للتأويلات العديدة :

قيل إن انجلترا كانت غير مستقرة على رأى ، فقد كانت لمصر «حقوق» فى أفريقيا الإستوائية وفى أوغندا من أيام اسماعيل ، فهل تضم هذه المناطق إلى السودان باعتبارها جزءا من وداى النيل ؟ قيل إن الإنجليز تركوا الأمر غامضا ليسهل لهم فيما بعد فصل السودان الشمالى عن السودان الجنوبى لتقوم فى السودان الجنوبى دولة مستقلة تابعة ، مثل أوغندا ، مباشرة لإنجلترا .

وبالفعل كانت سياسة انجلترا بعد اتفاقية ١٨٩٩ تقوم على إغلاق السودان الجنوبى بحيث لا يجوز الانتقال إليه أو التوطن فيه إلا بتصريح من الحكومة السودانية

(حاكم السودان العام) . ومع ذلك لا ينبغى أن ننسى أن السودان فى ذلك الحين لم تكن له بالفعل حدود جنوبية معروفة وإنما كانت فيه قبائل ضخمة متعددة فى بحر الغزال وأفريقيا الأستوائية كالشولوك والدنكا والنوير ، وغيرهم كثير ، يشغل كل منها إقليما من النيل الأبيض جنوبى الخرطوم وفروعه حتى مديرية خط الإستواء ، وتتميز بثقافات متعددة ولغات متعددة وديانات متعددة . بل إن السودان الشمالى نفسه كان مجموعة من الممالك أو الدويلات المستقلة التى يحكمها أمراء مستقلون فى دارفور وكردفان ودنقلة وسنار وكسلا وغيرها ، ولم يعرف الحكم المركزى من الخرطوم إلا فى ظل الحكم المصرى ثم الحكم المصرى الإنجليزى بعد اتفاقية ١٨٩٩ ، وربما شيئا قريبا من الحكم المركزى أيام سيطرة المهدية (المهدى والتعايشى) على مقدرات السودان . وقد كان للمصريين بعد اتفاقية ١٨٩٩ وجود محسوب فى السودان الجنوبى ولكن بتصريح من الانجليز . وفى حدود خدمة حكومة السودان . لقد كان وباء تجارة الرقيق هو المستند الشرعى الذى استند اليه الانجليز فى اغلاق السودان الجنوبى وتحديد حرية التجارة والإنتقال منه واليه .

وقد أكد هذا الحصار الشخصية السودانية الجنوبية وجعلها تنمو وتتطور متميزة إلى حد كبير عن شخصية السودان الشمالى . بحيث طرح قضية الهوية السوداء والهوية السودانية إذا جاز هذا التعبير . ومن الظلم للواقع وللتاريخ أن نقول إن تميز هذه الهويات السودانية من عمل الإنجليز ، وإنما ما فعله الانجليز حقا هو منع مصر والسودان الشمالى من «تعريب» السودان الجنوبى مقابل انقاذهم هم للسودان الجنوبى من تجار الرقيق . وهذه المشكلة تعيش معنا إلى اليوم . ولولا حكمة المصريين والسودانيين فى حل مشكلة السودان الجنوبى ، لأدار السودان الأسود ظهره للسودان الشمالى وخرج من حوض النيل ونسق حياته السياسية والحضارية المستقبلة مع أفريقيا الوسطى من حول خط الإستواء .

إن العلاقة بين السودان الجنوبى والسودان الشمالى ربما كانت شبيهة بالعلاقة بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى مصر ذاتها قبل أن وحد مينا الوجهين ، وفى وحدة السودانيين ضمان للمنعة والتقدم ، كما أن فى اتحاد جمهوريات النيل ضمانا للمنعة والتقدم .

تذييل عن الملحقات

ماذا جرى لزيلع ومصوع وهرر والملحقات ؟

بعد سقوط الخرطوم فى يد الجيش المصرى الانجليزى بقيادة الجنرال كتشنر ، بقى استرداد مديريات كردفان ودارفور وسنار وكسلا وبحر الغزال والمديرية الإستوائية وهذه سرعان ما تم إخضاعها بقيادة الجنرال وينجيت Wingate ومئات من الضباط المصريين والانجليز ، بمساعدة الثورات المحلية المعادية للمهدى وخليفته التعايشى .

فى دارفور تقلص سلطان أنصار المهدى بسبب ثورة زعيم محلى اسمه أبو جميزة كان يتلقى التأييد الأدبى على الأقل من السنوسى الذى كان أبوه محمد بن على السنوسى قد أسس طريقته فى واحة جغبوب قرب واحة سيوه من الغرب منذ ١٨٥٣ ، وكان محمد بن على السنوسى أصلا جزائرى المولد مالكى المذهب ولكنه ذهب مذهبا قريبا من الوهابية برفضه كل حجة أو تفسير فى الإسلام غير القرآن وسنة الرسول . وحين حرم الخليفة التعايشى على السودانيين الحج إلى البيت الحرام فى مكة وأمرهم أن يكتفوا بالحج إلى ضريح محمد أحمد المهدى فى أم درمان أفتى ابن الشيخ السنوسى الذى خلفه فى قيادة طريقته بأن ذلك خروج على تعاليم الإسلام ، فسلح المعارضين الأنصار المهدى بسلاح قوى ، ولم يكن أبو جميزة فى دارفور من أتباع السنوسى ولكن استطاع أن يظفر بتأييد كثير من أتباع السنوسى باعلانه أنه يتلقى التأييد من شيخ جغبوب . واندلعت ثورة أبو جميزة فى ١٨٨٨ لتصفية دعوة المهدى « الدجال » ، وسجل أولا بعض الانتصارات ، ولكن عثمان آدم ، أحد قواد الخليفة التعايشى ، هزمه فى ٢٢ فبراير ١٨٨٩ هزيمة ساحقة . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ضد أنصار المهدى حتى سحب التعايشى قواته من دارفور وبعد سقوط الخرطوم ثم كردفان إسترد الجيش المصرى دارفور .

كذلك استرد الجيش المصرى بحر الغزال ، وهى مديرية يصفها وينجيت إن مساحتها تبلغ خمسة أمثال مساحة انجلترا . وعلى حدود بحر الغزال من الشمال على

SS

النيل ، حدثت المواجهة بين القوات المصرية والقوات الفرنسية التى كان يقودها الكابتن مارشان فى حادثة فاشودة الشهيرة التى أوشكت أن تشعل نار الحرب بين انجلترا وفرنسا ١٨٩٩ . وقد اختفى اسم فاشودة من الخرائط وسميت باسم كودوك Kodok ، وهو اسمها بلغة قبائل الشولوك التى تقطن بحر الغزال .

أما فى مديرية خط الاستواء التى كان يحكمها باسم مصر أمين باشا (أصلا ادوارد شنيتزلر Edward Schnitzler ، وهو بروسى من سيليزيا اعتنق الإسلام بعد أن عينه الجنرال جوردون مديرا على مديرية خط الاستواء فى ١٨٧٩ خلفا لحكامها المصريين) ، فقد ساء مركز أمين باشا بعد إبادة حملة هيكس فى ١٨٨٤ ، وتلقى أمين باشا إنذارا بالتسليم من كرم الله ، أحد قواد المهدى فرفض أمين باشا وشرع فى تقصير خطوطه . ونصحه نوبار باشا فى فبراير ١٨٨٦ بإخلاء مديرية خط الاستواء لأن مصر لن تستطيع إمداده بأى عون ، ولكن أمين باشا وضباطه المصريين وجنوده رفضوا الإخلاء لأنهم تزاوجوا مع الأهالى واستقروا . ثم تدهور موقف أمين باشا ورجاله واشتد عليهم الحصار وهم مصرون على البقاء ، فحدث لهم شيء قريب مما حدث للجنرال جوردون ، لأن الرأى العام الأوربى ثار لإنقاذهم ، ونظم المستكشف ستانلى حملة من المغامرين الأوربيين اخترقت مجاهل أفريقيا الاستوائية واستطاعت اقناع أمين باشا وقواته بالانسحاب من جهة ساحل أفريقيا الشرقى ، فانسحبوا كارهين . ولكن بعد إعادة فتح السودان عادت مديرية خط الاستواء إلى السودان المصرى الانجليزى .

وبالمثل فى السودان الشرقى ، بعد سقوط الخرطوم فى أيدى قوات المهدى ، قامت القوات المصرية فى مدينة سنار بقيادة اللواء حسن باشا مقاومة عنيدة فى ١٨٨٥ ، وبعد موته استمر خلفه نور بك وحسن بك عثمان فى مقاومة الحصار ، ولكن عبد الكريم قائد الدراويش (أنصار المهدى) استطاع أن يستولى على سنار بعد أن فتك بالحامية المصرية التى كان عددها ٣٠٠٠ مقاتل لم يبق منهم الا ٧٠٠ لضراوة القتال . وقد استرد الجيش المصرى سنار فى ١٨٩٨ بعد هزيمة الخليفة التعايشى . وقد عادت سنار إلى السودان الانجليزى المصرى فى ١٨٩٨ بعد عادة فتح السودان .

وفى كسلا ، فى السودان الشرقى ، حاصرت هذه المدينة قوات عثمان دقنة حصارا دام من نوفمبر ١٨٨٤ حتى أغسطس ١٨٨٥ وأخيرا استسلمت حاميتها المصرية التى كانت تقاوم بأمل أن تخف إلى نجدتها قوات بريطانية من ميناء سواكن ، ولكن

النجدة لم تصل أبدا ، وفى ١٨٩٤ احتلت إيطاليا كسلا ، ولكنها أخلتها فى ديسمبر ١٨٩٤ . وقد عادت كسلا إلى السودان الانجليزى المصرى فى ١٨٩٨ بعد إعادة فتح السودان .

هذه هى المناطق التى استردتها مصر بالمشاركة مع انجلترا بعد إعادة فتح السودان ، أما ماضاع تماما من امبراطورية اسماعيل الافريقية فكان كالآتى :

(١) اقليم بوجوص على الحدود الحبشية . وكانت إنجلترا بعد قرار اخلاء السودان قد أرسلت بعثة إلى يوحنا ملك الحبشة مكونة من السير وليم هويت Sir William Hewett وماسون بك Mason Bey وهو ضابط أمريكى كان يمثل الحكومة المصرية لمفاوضة الملك يوحنا فى تسهيل انسحاب الجيش المصرى من السودان عن طريق بلاده . وبالفعل عقدت بين مصر وإنجلترا والحبشة معاهدة عدوة Adowa فى ٣ يونيو ١٨٨٤ ، وبموجبها تنازلت مصر للحبشة عن إقليم بوجوص على الحدود السودانية الحبشية مقابل السماح بمرور القوات المصرية فى الأراضى الحبشية . وقد تسلمت الحبشة هذا الاقليم فى ١٢ سبتمبر ٨٨٤ ، وفى ربيع ١٨٨٥ انسحبت القوات المصرية سالمة عن طريق مصوع . وقد وفى الأحباش بتعهدهم بحراسة انسحاب حامية القلابات (٣٠٠٠ من الجنود والنساء والأطفال) ، وحامية جيرا (٥٠٠٠ من الجنود والنساء والأطفال) وقد كان يحاصرهما دراويش المهدى . وقد وصلوا إلى مصوع فى حراسة الجيش الحبشى ولم يتسلم لدراويش المهدى إلا حامية صغيرة فى جداريف (نحو ٢٠٠ جندى) وكان ذلك قبل توقيع معاهدة عدوة .

(٢) ميناء بربرة : على البحر الأحمر . نعرف مما كتبه السير ريتشارد بيرتون Sir Richard Burton فى كتابه «الخطوات الأولى فى افريقيا الشرقية» First Footsteps in East Afnica فى ١٨٥٦ أن احتلال ميناء بربرة كان من الخطط المقترحة على الحكومة البريطانية حتى قبل زيارة بيرتون لشرق أفريقيا فى ١٨٥٦ ، لأن بربرة هى المفتاح الحقيقى للبحر الأحمر ، وهى مركز المواصلات فى شرق أفريقيا ، والمكان الوحيد للشخص على البواخر فى بحر إريتريا الغربى بين السويس وجاردافوى Guardafui .

وقد انتقلت بربرة إلى يد الانجليز بمجرد جلاء القوات المصرية عنها فى ١٨٨٤ ، واستمرت كذلك فقد كان للساحل الواقع شرقى زيلع وضع مختلف عن

الساحل الممتد من زيلع إلى باب المندب . فقد كانت لسلطان تركيا حقوق السيادة على الساحل الممتد من زيلع إلى باب المندب . ورغم أن بريطانيا لم تعترف رسميًا بهذه الحقوق : لأنها لم تعترض عليها . أما ساحل الصومال بين زيلع ورأس حفون ، حيث تقع بربرة ، فقد كانت لسلطان تركيا حقوق السيادة عليها ولكن الحكومة البريطانية رفضت أكثر من مرة الإعتراف بهذه الحقوق . غير أنه فى ١٨٧٧ وقعت الحكومة البريطانية مع الخديو إسماعيل ، باسم السلطان ، إتفاقية بموجبها تعترف بريطانيا بولاية الخديو اسماعيل ، على الأراضى الممتدة شرقًا إلى رأس حفون . وقد نصت المادة الخامسة من هذه الإتفاقية على أن الإتفاقية لا تنفذ حتى يعطى السلطان للحكومة البريطانية تأكيدا رسميًا بأنه لن يتنازل عن أى جزء من ساحل الصومال إلى دولة أخرى . ولم يرد السلطان بشىء رغم إلحاح بريطانيا عليه بتقديم هذا التعهد ، فانتهزت بريطانيا فرصة ضعف مصر واعتبرت هذه الإتفاقية لاغية وفى ٢٩ مايو ١٨٨٤ أعلن اللورد دوفرين سفير بريطانيا فى استانبول إلغاءها وأبلغ السلطان أنه «بالنسبة للأراضى الواقعة شرق زيلع ، فنى نية حكومة جلالة الملكة أن تقوم ، بمجرد انسحاب المصريين منها ، بما تراه لازما من ترتيبات لحفظ النظام وحماية المصالح البريطانية ، ولاسيما فى بربرة التى تتلقى عدن منها تموينها » . وفى ٢٣ أبريل ١٨٨٥ ، بعد احتجاج خافت من تركيا أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة الفرنسية بأنها أقامت «محمية بريطانية » فى ساحل الصومال من زيلع إلى رأس حفون بما فيه ميناء بولهار (Bulhar) .

(٣) مديرية هرر : وهى تقع نحو مائتى ميل جنوب غرب زيلع ، وقد ضمها الخديو اسماعيل إلى أملاك مصر فى ١٨٧٤ ، وعين رؤف باشا حاكما عليها فأعدم رؤوف باشا حاكمها السابق الأمير أحمد . وقد انتهزت بريطانيا فرصة ضعف مصر تحت الاحتلال البريطانى فضغطت على الحكومة المصرية لتسحب الحامية المصرية من هرر ، فانسحبت الحامية فى أوائل ١٨٨٥ إلى الساحل الصومالى وأبحرت إلى مصر ، وكان عددها مع التابعين لجنودها ٨٣٥٩ شخصا . وقد سلمت الحكومة البريطانية حكم هرر للأمير عبد الله ابن الأمير أحمد الذى أعدمه رؤوف باشا . ولكن منيليك ملك الشوا فى الحبشة سرعان ما غزا هرر وضمها إلى ملكه .

(٤) زيلع : كانت زيلع أصلا تحت السيادة العثمانية ثم انتقلت إلى الولاية المصرية فى ١٨٧٥ بموجب الاتفاق على أن يدفع الخديو اسماعيل عنها ١٣٫٥٠٠ جنيه

استرليني بصفة جزية إلى سلطان تركيا . وبعد تدهور موقف مصر فى السودان طلبت الحكومة البريطانية من الباب العالى فى ١٤ مايو ١٨٨٤ «أن يستأنف الولاية المباشرة على موانى الساحل المصرى من البحر الأحمر وأن يحتلها بقوات تركية » . فقد كانت بريطانيا تخشى تسابق الدول الأوربية ولا سيما ايطاليا وفرنسا إلى احتلال هذه الموانى بعد انسحاب الحاميات المصرية منها . وفى ١٧ يوليو ١٨٨٤ طلبت بريطانيا من الباب العالى للمرة الثانية «أن يتخذ الخطوات اللازمة للاحتفاظ بسيادته على تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب القوات المصرية منها» وبعد ذلك بنحو شهر (فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٤) أبرق الماجور هنتر Major Hunter للورد كرومر أن القوات البريطانية نزلت فى زيلع وأن أهالى الصومال تملؤهم الرهبة ، وقد استمرت مصر فى دفع الجزية عن زيلع لتركيا سنوات بعد أن احتلت بريطانيا زيلع ، ثم تم الاتفاق على ايقاف دفع الجزية .

(٥) مصوع : كانت سواكن ومصوع تحت السيادة التركية ثم انتقلتا إلى الولاية المصرية بموجب فرمان امبراطورى صادر فى ١٨٦٥ مقابل قبول الخديو اسماعيل زيادة جزية مصر لتركيا بمبلغ ٣٧٫٥٠٠ جنيه استرليني سنويا .

وبعد تدهور موقف مصر فى السودان ، كانت الحامية المصرية فى مصوع تعد العدة للانسحاب تحت الضغط الانجليزى . وكانت ايطاليا قد احتلت خليج اساب قبل ذلك بسنوات وارادت احتلال مصوع لملء الفراغ الناشىء عن انسحاب المصريين . وقبل أن تتحرك ايطاليا عسكريا أخذت تجس نبض بريطانيا . وفى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ كتب اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا للسفير البريطانى فى روما يقول : «لقد أبلغت الكونت نيجرا Count Nigra (سفير ايطاليا فى لندن) بأن حكومة جلالة الملكة راغبة فى اظهار روح المودة نحو ايطاليا بكل السبل . قلت له إن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار فى وضع قبضتها على كل الساحل الأفريقى من البحر الأحمر . وفى هذه الحالة تعود الموانى تلقائيا إلى تركيا . ونحن قد نصحنا الباب العالى لفترة باسترداد هذه الموانى . كذلك قلت للسفير الايطالى إنى سعيد أن ألاحظ أن مسيو مانتشينى Mancini (وزير خارجية ايطاليا ل . ع) يدرك تماما أنه لا حق لنا وأننا لا ندعى الحق فى التنازل عن شىء لا نملكه . فاذا كانت ايطاليا راغبة فى احتلال بعض هذه الموانى فهذه مسألة بينها وبين تركيا . ولكنى أيضا أبلغته أنه من جانب حكومة جلالة الملكة فانه ليس لديها أية اعتراضات على أن يحتل الايطاليون زولا Zulla وبيلول Beilul ومصوع »

وعلى الفور احتلت إيطاليا مصوّع فى فبراير ١٨٨٥ ، حتى قبل انسحاب الحامية المصرية منها . وقد غضبت تركيا غضبا شديدا واحتجت لدى وزارات الخارجية فى الدول الأوربية بضجيج شديد ، بل وطالبت الدول العظمى الضامنة لوحدة أراضى الامبراطورية العثمانية أن تتدخل لطرد إيطاليا من مصوّع . ولكن أحدا لم يلتفت إليها .

(٦) **تاجورة** : كان إقليم تاجورة أيضا من أملاك مصر فى الصومال . وكان الفرنسيون منذ ١٨٦٢ قد احتلوا إقليم أوبوخ Obokh المجاور له . وما أن انسحبت الحامية المصرية من تاجورة حتى احتلتها وحدات فرنسية فى مايو ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن كل هذه الممتلكات المصرية قد صفيت خلال عام ١٨٨٤ ، أى فى الفترة الواقعة بين إبادة حملة هيكس فى نوفمبر ١٨٨٣ ومصرع جوردون وسقوط الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ . فى عام واحد صفيت امبراطورية مصر الأفريقية التى كان اسماعيل قد بناها خلال ستة عشر عاما من حكمه . وكانت لها مقدمات منذ عهد محمد على . لقد سار كل شيء نحو الأفول بسرعة شديدة بعد فشل ثورة عرابى وتربع الاحتلال البريطانى على ضفاف النيل . وليس من داع لأن نكابر وندعى أن مصر بعد سقوط السودان فى يد المهدية كانت قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها الأفريقية ، وأن الضغط الانجليزى على مصر لتنسحب قواتها من كل مكان كان مجرد مؤامرة دنيئة لتجريد مصر من أملاكها . فحين تكون القاهرة نفسها ، قلب مصر ، فى قبضة الانجليز ، يصعب تصور الدم المصرى يصل إلى أطراف هذا الجسم العملاق ، جسم الامبراطورية المترامية الأطراف .

أما تشخيص أسباب تداعى امبراطورية مصر الأفريقية ، فهذا ما يمكن أن تختلف عليه الآراء : فهى عند اللورد كرومر والإنجليز عامة العفن الذى كان يضرب فى جسد مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، وهى عند الارستقراطية التركية وعند غوغاء المصريين من عبيد الخليفه السلطان العثمانى اندلاع الثورة العرابية التى جرت على مصر الاحتلال البريطانى ، وهى عند دعاة «مصر المصريين» من ثورة عرابى إلى ثورة ١٩١٩ خيانة الطبقة الحاكمة التى آثرت أن تحكم فى ظلال الاحتلال الأجنبى لتحافظ على امتيازاتها الطبقية أو العنصرية على أن تشرك المصريين فى حكم بلادهم وفى الانتفاع من خيراتها . وهنا يتوقف الكلام لأننا دخلنا به فى دائرة السياسة وخرجنا من دائرة التاريخ .

ss

للمؤلف

١ – The Theory and Practice of Poetic Diction. M. Litt. Dissertation Cambridge University.

٢ – «فن الشعر» لهوارس . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ . (كتب فى كامبريدج ١٩٣٨) . الطبعة الثانية : الهيئة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠ .

٣ – «بروميثيوس طليقا» للشاعر شلى . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٤ – «صورة دوريان جراى» لأوسكار وايلد . الناشر : دار الكاتب المصرى ، القاهرة ١٩٤٦ . الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٥ – «شبح كانترفيل» لأوسكار وايلد . الناشر : دار الكاتب المصرى ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٦ – «بلوتولاند» وقصائد أخرى : «من شعر الخاصة» . الناشر : مطبعة الكرنك ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

(نظم بين ١٩٣٨ و١٩٤٠ بكامبريدج) .

٧ – «فى الأدب الإنجليزى الحديث» . الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

(بحوث نشر أكثرها فى مجلة الكاتب المصرى خلال ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٨ – Studies in Literature, Anglo - Egyptian bookshop, Cairo, 1954.

٩ – «خاب سعى العشاق» لشكسبير . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ١٩٦٧ (ترجمت ١٩٥٥) .

١٠ – «دراسات فى أدبنا الحديث» . الناشر : دار المعرفة . القاهرة ، ١٩٦١ . (بحوث نشر أكثرها فى جريدة «الجمهورية» عام ١٩٥٤ وفى جريدة «الشعب» خلال ١٩٥٧ و١٩٥٨) .

١١ ـ «الراهب» : مسرحية تاريخية . الناشر : دار ايزيس ، القاهرة ، ١٩٦١ .

١٢ ـ «دراسات فى النظم والمذاهب» . الناشر : المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٢ . الطبعة الثانية : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣ ـ «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الأول : «قضية المرأة» الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . (محاضرات القيت على طلبة المعهد) .

١٤ ـ «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الثانى : «الفكر السياسى والاجتماعى» الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية . الناشر : دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (محاضرات ألقيت على طلبة المعهد) .

١٥ ـ «الاشتراكية والأدب» . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية : دار الهلال القاهرة ، ١٩٦٨ . (بحوث نشرت فى «الجمهورية» خلال ١٩٦١ وفى «الأهرام» خلال ١٩٦٢ و١٩٦٣) .

١٦ ـ «الجامعة والمجتمع الجديد» . الناشر : الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٧ ـ «دراسات فى النقد والأدب» . الناشر : المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٤ . الطبعة الثانية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٨ ـ The Teme of Prometheus in English and French Literature (Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1953). Minstry of Culture, Isis House, Cairo, 1963.

١٩ ـ «المسرح العالمى» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢٠ ـ «البحث عن شكسبير» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢١ ـ «نصوص النقد الأدبى عند اليونان» . الناشر : دار المعارف ،

القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٢ ـ «مذكرات طالب بعثة» . الناشر : روز اليوسف ، سلسلة الكتاب الذهبي ، القاهرة ، ١٩٦٥ . (كتبت فى ١٩٤٢) .

٢٣ ـ «دراسات عربية وغربية» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٤ ـ «على هامش الغفران» الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٥ ـ «العنقاء : أو تاريخ حسن مفتاح» . الناشر : دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ (رواية كتبت بين القاهرة وباريس بين ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٢٦ ـ «أجاممنون» لاسخيلوس . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٧ ـ «المحاورات الجديدة : أو دليل الرجل الذكى إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية» . الناشر : دار روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٨ ـ «الثورة والأدب» . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٩ ـ «انطونيوس وكليوباترا» لشكسبير . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٠ ـ «حاملات القرابين» . لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣١ ـ «أسطورة أوريست والملاحم العربية» . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣٢ ـ «الصافحات» لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٣ ـ «تاريخ الفكر المصرى الحديث» (جزءان) الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٤ ـ «الجنون والفنون فى أوروبا ٦٩» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ،

١٩٧٠

٣٥ ـ «دراسات أوروبية» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣٦ ـ «الحرية ونقد الحرية» . الناشر : مؤسسة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣٧ ـ «الوادى السعيد» . الناشر : لصمويل جونسون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣٨ ـ «رحلة الشرق والغرب» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٩ ـ «ثقافتنا فى مفترق الطرق» . الناشر : دار الأداب ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٤٠ ـ «أقنعة الناصرية السبعة» . الناشر : دار القضايا بيروت : الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤١ ـ «لمصر والحرية» . الناشر : دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٤٢ ـ «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الأول) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

٤٣ ـ «مقدمة فى فقه اللغة العربية» . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٤٤ ـ «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الثانى) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

ss

(فهـــرس الجـــزء الثـــانى)

المبحث الأول : الخلفيه التـــاريخيه

ss

SS

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٤